

مجموعه الافتاوى

نشر شيخ الإسلام
تقي الدين أحمد بن تيمية الجعفي
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اعتنى بها رضى الله عنه

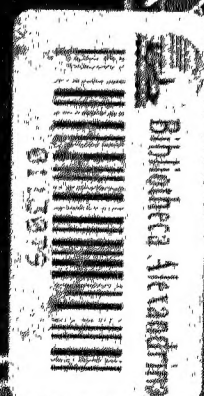
أنور الباز

قاصر الجزار

المجلد الثامن

التفسير

دار الوفاء



مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي
لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ
تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - الجندوبة
اللاذقية : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص. ب. ٢٣٠
ت : ٣٤٢٧٢١ / ٣٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨
المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣



مكتبة العبيكان - المملكة العربية السعودية
الرياض - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة ص. ب. ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥
هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس ٤٦٥٠١٢٩

مَجْمُوعَةُ الْفَتَاوَى

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ

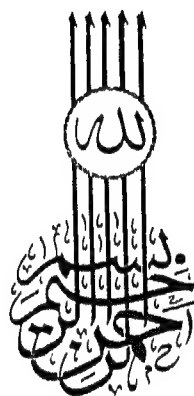
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اُعْتَنَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهَا

أَنُورُ الْبَازِ

عَامِرُ الْجَزَارِ

المجلد الخامس عشر



كتاب التفسير

الجزء الثانى

من سورة الأعراف إلى سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الأعراف

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -:

فصل

حجة إبليس في قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، هي باطلة؛ لأنه عارض النص بالقياس؛ ولهذا قال بعض السلف: أول من قاس إبليس، وما عُدَّت الشمس والقمر إلا بالمقاييس. ويظهر فسادها بالعقل من وجوه خمسة: أحدها: أنه ادعى أن النار خير من الطين، وهذا قد يُمنع، فإن الطين فيه السكينة والوقار، والاستقرار، والثبات والإمساك ونحو ذلك، وفي النار الخفة والحدة والطيش، والطين فيه الماء والتراب.

الثاني: أنه وإن كانت النار خيراً من الطين؛ فلا يجب أن يكون المخلوق من الأفضل أفضل، فإن الفرع قد يختص بما لا يكون في أصله، وهذا التراب يخلق منه من الحيوان والمعادن والنبات ما هو خير منه، والاحتجاج على فضل الإنسان على غيره بفضل أصله على أصله حجة فاسدة احتج بها إبليس، وهي حجة الذين يفخرون بأنسابهم، وقد قال النبي ﷺ: «من قَصَرَ به عَمَلُهُ لم يبلغ به نَسَبُهُ»^(١).

الثالث: أنه وإن كان مخلوقاً من طين، فقد حصل له بنفخ الروح المقدسة فيه ما شرف به؛ فلهذا قال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [ص: ٧٢]، فَعَلَّقَ السجود بأن ينفخ فيه من روحه، فالموجب للترتيب هذا المعنى الشريف الذي ليس لإبليس مثله.

الرابع: أنه مخلوق بيدي الله - تعالى - كما قال تعالى: ﴿مَا مَعَكُمْ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ

(١) أبو داود في العلم (٣٦٤٣)، والترمذي في القراءات (٢٩٤٥) وقال: «كذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة» وابن ماجه في المقدمة (٢٢٥) وأحمد ٢٥٢/٢ كلهم عن أبي هريرة.

يَبْدَى ﴿[ص: ٧٥]، وهو كالأثر المروى عن النبي ﷺ رسلاً، وعن عبد الله بن عمرو في تفضيله على الملائكة، حيث قالت الملائكة: يارب، قد خلقت لبني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون وينكحون؛ فاجعل لنا الآخرة كما جعلت لهم الدنيا، فقال: «لا أفعل». ثم أعادوا. فقال: «لا أفعل». ثم أعادوا. فقال: «وعزتي، لا أجعل صالح من خلقت يَبْدَى كمن قلت له: كن فكان».

الخامس: أنه لو فرض أنه أفضل، فقد يقال: إكرام الأفضل للمفضول ليس بمستنجر.

سئل الشيخ - رحمه الله - عن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ الآية الكريمة [الأعراف: ٢٧]. هل ذلك عام لا يراهم أحد، أم يراهم بعض الناس دون بعض؟ وهل الجن والشياطين جنس واحد ولد إبليس، أم جنسين ولد إبليس وغير ولده.

فأجاب شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله ورضي عنه آمين - فقال:

الحمد لله، الذي في القرآن أنهم يرون الإنس من حيث لا يراهم الإنس، وهذا حق يقتضى أنهم يرون الإنس في حال لا يراهم الإنس فيها. وليس فيه أنهم لا يراهم أحد من الإنس بحال، بل قد يراهم الصالحون وغير الصالحين أيضاً، لكن لا يرونهم في كل حال، والشياطين هم مَرَدَّةُ الإنس والجن، وجميع الجن ولد إبليس. والله أعلم.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ :-

قوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، والفاحشة أريد بها كشف السوءات، فيستدل به على أن في الأفعال السيئة من الصفات ما يمنع أمر الشرع بها، فإنه أخبر عن نفسه في سياق الإنكار عليهم أنه لا يأمر بالفحشاء؛ فدل ذلك على أنه منزّه عنه، فلو كان جائزاً عليه لم ينتزه عنه.

فَعَلِمَ أنه لا يجوز عليه الأمر بالفحشاء وذلك لا يكون إلا إذا كان الفعل في نفسه سيئاً، فَعَلِمَ أن كل ما في نفسه فاحشة فإن الله لا يجوز عليه الأمر به، وهذا قول من يثبت للأفعال في نفسها صفات الحسن والسوء، كما يقوله أكثر العلماء كالتميميين وأبى الخطاب، خلاف قول من يقول: إن ذلك لا يثبت قط إلا بخطاب.

وكذلك قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، علل النهي عنه بما اشتمل عليه من أنه فاحشة، وأنه ساء سبيلاً، فلو كان إنما صار فاحشة وساء سبيلاً بالنهي، لما صح ذلك؛ لأن العلة تسبق المعلول لا تتبعه، ومثل ذلك كثير في القرآن.

وأما في الأمر، فقولُه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، دليل على أنه أمر به؛ لأنه خير لنا؛ ولأن الله علم فيه ما لم نعلمه.

ومثله قوله في آية الطهور: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، دليل على أنه أمر بالطهور؛ لما فيه من الصلاح لنا وهذا - أيضاً - في القرآن كثير.

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ عَلَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ. وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥، ٥٦]:

هاتان الآيتان مشتملتان على آداب نوعي الدعاء: دعاء العبادة، ودعاء المسألة. فإن الدعاء في القرآن يراد به هذا تارة وهذا تارة، ويراد به مجموعهما، وهما متلازمان؛ فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي، وطلب كشف ما يضره ودفعه. وكل من يملك الضر والنفع فإنه هو المعبود، لا بد أن يكون مالكا للنفع والضر.

ولهذا أنكر - تعالى - على من عبد من دونه ما لا يملك ضرا ولا نفعاً، وذلك كثير في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨]، فنفي - سبحانه - عن هؤلاء المعبودين الضر والنفع القاصر والمتعدى، فلا يكون لأنفسهم ولا لعبادهم.

وهذا كثير في القرآن، يبين - تعالى - أن المعبود لا بد أن يكون مالكا للنفع والضر، فهو يدعو للنفع والضر دعاء المسألة، ويدعو خوفاً ورجاء دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان. فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة.

وعلى هذا، فقله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، يتناول نوعي الدعاء، وبكل منهما فسرت الآية. قيل: أعطيه إذا سألني. وقيل: أئيبه إذا عبدني. والقولان متلازمان. وليس هذا من استعمال اللفظ المشترك في معنييه كليهما، أو استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعماله في حقيقته المتضمنة للأمرين جميعاً، فتأمل فيه فإنه موضوع عظيم النفع، وقلماً يفتن له. وأكثر آيات القرآن دالة على معنيين فصاعداً، فهي من هذا القبيل.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، فُسر «الدلوك» بالزوال، وفسر بالغروب، وليس بقولين، بل اللفظ يتناول لهما معاً؛ فإن الدلوك: هو الميل. ودلوك الشمس: ميلها.

ولهذا الميل مبتدأ ومنتهى، فمبتدؤه الزوال، ومنتهاه الغروب، واللفظ متناول لهما بهاتين الاعتبار.

ومثاله أيضاً: تفسير «الغاسق» بالليل، وتفسيره بالقمر، فإن ذلك ليس باختلاف، بل يتناولهما لتلازمهما؛ فإن القمر آية الليل. ونظائره كثيرة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧] أى: دعاؤكم إياه، وقيل: دعاؤه إياكم إلى عبادته، فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول، ومحل الأول مضافاً إلى الفاعل، وهو الأرجح من القولين.

وعلى هذا، فالمراد به نوعى الدعاء، وهو فى دعاء العبادة أظهر، أى: ما يعبأ بكم لولا أنكم ترجونه، وعبادته تستلزم مسألته. فالنوعان داخلان فيه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، فالدعاء يتضمن النوعين، وهو فى دعاء العبادة أظهر؛ ولهذا أعقبه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]. ويفسر الدعاء فى الآية بهذا وهذا.

وروى الترمذى عن النعمان بن بشير، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول - على المنبر -: «إن الدعاء هو العبادة». ثم قرأ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ الآية. قال الترمذى: حديث حسن صحيح^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ الآية [الحج: ٧٣]، وقوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ الآية [النساء: ١١٧]، وقوله: ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِن قَبْلُ﴾ الآية [فصلت: ٤٨]. وكل موضع ذكر فيه دعاء المشركين لأوثانهم، فالمراد به دعاء العبادة المتضمن دعاء المسألة، فهو فى دعاء العبادة أظهر؛ لوجوه ثلاثة:

أحدها: أنهم قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]. فاعترفوا بأن دعاءهم إياهم عبادتهم لهم.

الثانى: أن الله - تعالى - فسر هذا الدعاء فى موضع آخر، كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ. مِن دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمُ أَوْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢، ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢]، فدعاؤهم لآلهتهم هو عبادتهم.

الثالث: أنهم كانوا يعبدونها فى الرخاء، فإذا جاءتهم الشدائد، دعوا الله وحده وتركوها، ومع هذا، فكانوا يسألونها بعض حوائجهم ويطلبون منها. وكان دعاؤهم لها

(١) الترمذى فى تفسير القرآن (٣٢٤٧) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه فى الدعاء (٣٨٢٨)، وأحمد ٤ / ٢٦٧.

دعاء عبادة ودعاء مسألة.

وقوله تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]، هو دعاء العبادة، والمعنى: اعبدوه وحده، وأخلصوا عبادته، لا تعبدوا معه غيره.

وأما قول إبراهيم - عليه السلام -: ﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، فالمراد بالسمع ههنا: السمع الخاص، وهو سمع الإجابة والقبول، لا السمع العام؛ لأنه سمع لكل مسموع. وإذا كان كذلك، فالدعاء - دعاء العبادة ودعاء الطلب - وسمع الرب - تعالى - له إثابته على الشاء، وإجابته للطلب، فهو سمع هذا وهذا.

وأما قول زكريا - عليه السلام -: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ١٤]، فقد قيل: إنه دعاء المسألة، والمعنى: أنك عودتني إجابتك، ولم تشقني بالرد والحرمان، فهو توسل إليه - سبحانه وتعالى - بما سلف من إجابته وإحسانه، وهذا ظاهر ههنا.

وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، فهذا الدعاء، المشهور أنه دعاء المسألة، وهو سبب النزول. قالوا: كان النبي ﷺ يدعو ربه فيقول مرة: «يا الله»، ومرة: «يا رحمن». فظن المشركون أنه يدعو إلهين؛ فأنزل الله هذه الآية.

وأما قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، فهذا دعاء العبادة المتضمن للسلوك رغبة ورهبة، والمعنى: إنا كنا نخلص له العبادة؛ وبهذا استحقوا أن وقاهم الله عذاب السموم، لا بمجرد السؤال المشترك بين الناجي وغيره؛ فإنه - سبحانه - يسأله من في السموات والأرض: ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف: ١٤]. أي: لن نعبد غيره. وكذا قوله: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وأما قوله: ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ﴾ [القصص: ٢٤]، فهذا دعاء المسألة، يكتبهم الله ويخزيهم يوم القيامة بآرائهم، إن شركاءهم لا يستجيبون لهم دعوتهم، وليس المراد اعبدوهم. وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾ [الكهف: ٥٢].

إذا عرف هذا، فقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، يتناول نوعي الدعاء؛ لكنه ظاهر في دعاء المسألة، متضمن دعاء العبادة؛ ولهذا أمر بإخفائه وإسراؤه. قال الحسن: بين دعوة السر ودعوة العلانية سبعون ضعفًا، ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء وما يسمع لهم صوت، أي: ما كانت إلا همسًا بينهم وبين ربهم - عز وجل - وذلك أن الله - عز وجل - يقول: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، وأنه ذكر عبادة

صالحًا ورضى بفعله، فقال: ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نَدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]. وفي إخفاء الدعاء فوائد عديدة:

أحدها: أنه أعظم إيمانًا؛ لأن صاحبه يعلم أن الله يسمع الدعاء الخفى. وثانيها: أنه أعظم فى الأدب والتعظيم؛ لأن الملوك لا ترفع الأصوات عندهم، ومن رفع صوته لديهم مَفْتُوهُ، والله المثل الأعلى، فإذا كان يسمع الدعاء الخفى؛ فلا يليق بالأدب بين يديه إلا خفض الصوت به.

وثالثها: أنه أبلغ فى التضرع والخشوع، الذى هو روح الدعاء ولبه ومقصوده، فإن الخاشع الدليل إنما يسأل مسألة مسكين ذليل، قد انكسر قلبه، وذلت جوارحه، وخشع صوته، حتى إنه ليكاد تبلغ ذلته وسكينته وضراعتة إلى أن ينكسر لسانه، فلا يطاوعه بالنطق. وقلبه يسأل طالبًا مبتهلاً، ولسانه لشدة ذلته ساكتًا، وهذه الحال لا تأتى مع رفع الصوت بالدعاء أصلاً.

ورابعها: أنه أبلغ فى الإخلاص.

وخامسها: أنه أبلغ فى جمعية القلب على الذلة فى الدعاء، فإن رفع الصوت يفرقه، فكلما خفض صوته، كان أبلغ فى تجريد همته وقصده للمدعو - سبحانه.

وسادسها: - وهو من النكت البديعة جدًا - أنه دال على قرب صاحبه للقريب، لا مسألة نداء البعيد للبعيد؛ ولهذا أثنى الله على عبده زكريا بقوله عز وجل: ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نَدَاءً خَفِيًّا﴾. فلما استحضر القلب قرب الله - عز وجل - وأنه أقرب إليه من كل قريب أخفى دعاءه ما أمكنه.

وقد أشار النبى ﷺ إلى المعنى بعينه بقوله فى الحديث الصحيح - لما رفع الصحابة أصواتهم بالتكبير وهم معه فى السفر فقال -: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنْ كُنْتُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، [إِنْ الذِّى تَدْعُونَهُ]»^(١) أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»^(٢). وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهذا القرب من الداعى هو قرب خاص، ليس قربًا عامًا من كل أحد، فهو قريب من داعيه وقريب من عابديه، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.

وقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ فيه الإرشاد والإعلام بهذا القرب.

وسابعها: أنه أدعى إلى دوام الطلب والسؤال، فإن اللسان لا يمل، والجوارح لا تتعب،

(١) سقط فى الملبوعة، والصواب ما أثبتناه من مسلم.

(٢) البخارى فى الجهاد (٢٩٩٢) ومسلم فى الذكر والدعاء (٤٠٢٧ / ٤٤) واللفظ للبخارى.

بخلاف ما إذا رفع صوته، فإنه قد يميل اللسان وتضعف قواه. وهذا نظير من يقرأ ويكرر، فإذا رفع صوته فإنه لا يطول له، بخلاف من خفض صوته.

وثانها: أن إخفاء الدعاء أبعد له من القواطع والمشوشات، فإن الداعي إذا أخفى دعاءه لم يدر به أحد، فلا يحصل على هذا تشويش ولا غيره، وإذا جهر به فرطت له الأرواح البشرية ولا بد، ومناعته وعارضته، ولو لم يكن إلا أن تعلقها به يفرع عليه همته، فيضعف أثر الدعاء، ومن له تجربة يعرف هذا، فإذا أسر الدعاء أمن هذه المفسدة.

وتاسعها: أن أعظم النعمة الإقبال والتعبد، ولكل نعمة حاسد على قدرها - دقت أو جلت - ولا نعمة أعظم من هذه النعمة، فإن أنفس الحاسدين متعلقة بها، وليس للمحسود أسلم من إخفاء نعمته عن الحاسد. وقد قال يعقوب ليوسف - عليهما السلام -: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ الآية [يوسف: ٥]. وكم من صاحب قلب وجمعية وحال مع الله - تعالى - قد تحدّث بها، وأخبر بها فسلبه إياها الأغيار؛ ولهذا يوصى العارفون والشيخ بحفظ السر مع الله - تعالى - ولا يطلع عليه أحد، والقوم أعظم شيئا كتماناً لأحوالهم مع الله - عز وجل - وما وهب الله من محبته والأنس به وجمعية القلب، ولا سيما فعله للمهتدي السالك فإذا تمكن أحدهم وقوى، وثبت أصول تلك الشجرة الطيبة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء في قلبه - بحيث لا يخشى عليه من العواصف، فإنه إذا أبدى حاله مع الله - تعالى - ليقتنى به ويؤتم به - لم يبال. وهذا باب عظيم النفع إنما يعرفه أهله.

وإذا كان الدعاء المأمور بإخفائه يتضمن دعاء الطلب والثناء، والمحبة والإقبال على الله - تعالى - فهو من عظيم الكنوز التي هي أحق بالإخفاء عن أعين الحاسدين، وهذه فائدة شريفة نافعة.

وعاشرها: أن الدعاء هو ذكّر للمدعو - سبحانه وتعالى - متضمن للطلب والثناء عليه بأوصافه وأسمائه. فهو ذكر وزيادة، كما أن الذكر سمي دعاء لتضمنه للطلب، كما قال النبي ﷺ: «أَفْضَلُ الدُّعَاءِ الْحَمْدُ لِلَّهِ»^(١) فسمى الحمد لله دعاء، وهو ثناء محض؛ لأن الحمد متضمن الحب والثناء، والحب أعلى أنواع الطلب، فالحامد طالب للمحبوب، فهو أحق أن يسمى داعياً من السائل الطالب، فنفس الحمد والثناء متضمن لأعظم الطلب، فهو دعاء حقيقة، بل أحق أن يسمى دعاء من غيره من أنواع الطلب الذي هو دونه.

والمقصود أن كل واحد من الدعاء والذكر يتضمن الآخر ويدخل فيه، وقد قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، فأمر تعالى نبيه ﷺ أن يذكره

(١) ابن ماجه فى الدعاء (٣٨٠٠) .

فى نفسه، قال مجاهد وابن جرير: أمروا أن يذكروه فى الصدور بالتضرع والاستكانة دون رفع الصوت والصياح، وتأمل كيف قال فى آية الذكر: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ﴾ الآية، وفى آية الدعاء: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، فذكر التضرع فيهما معًا وهو التذلل، والتمسكن، والانكسار وهو روح الذكر والدعاء.

وخص الدعاء بالخفية لما ذكرنا من الحكم وغيرها، وخص الذكر بالخيفة لحاجة الذكر إلى الخوف؛ فإن الذكر يستلزم المحبة ويثمرها، ولا بد لمن أكثر من ذكر الله أن يثمر له ذلك محبته، والمحبة ما لم تقترن بالخوف، فإنها لا تنفع صاحبها بل تضره؛ لأنها توجب التواني والانبساط، وربما آلت بكثير من الجهال المغرورين إلى أن استغنوا بها عن الواجبات، وقالوا: المقصود من العبادات إنما هو عبادة القلب وإقباله على الله، ومحبته له، فإذا حصل المقصود فلا اشتغال بالوسيلة باطل.

ولقد حدثني رجل أنه أنكر على بعض هؤلاء خلوة له ترك فيها الجمعة، فقال له الشيخ: أليس الفقهاء يقولون: إذا خاف على شيء من ماله فإن الجمعة تسقط؟ فقال له: بلى. فقال له: فقلب المريد أعز عليه من عشرة دراهم - أو كما قال - وهو إذا خرج ضاع قلبه، فحفظه لقلبه عذر مسقط للجمعة فى حقه. فقال له: هذا غرور بك، الواجب الخروج إلى أمر الله - عز وجل - فتأمل هذا الغرور العظيم، كيف أدى إلى الانسلاخ عن الإسلام جملة، فإن من سلك هذا المسلك انسلك عن الإسلام العام، كانسلاخ الحية من قشرها، وهو يظن أنه من خاصة الخاصة.

وسبب هذا عدم اقتران الخوف من الله بحبه وإرادته؛ ولهذا قال بعض السلف: من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حرورى، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجى، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن.

والمقصود أن تجريد الحب والذكر عن الخوف يوقع فى هذه المعاطب، فإذا اقترن بالخوف جمعه على الطريق ورده إليها كلما كَلَّها^(١) شيء، كالحائف الذى معه سوط يضرب به مطيته؛ لئلا تخرج عن الطريق، والرجاء حاد يحدوها يطلب لها السير، والحب قائدها وزمامها الذى يسوقها، فإذا لم يكن للمطية سوط ولا عصى يردّها إذا حادت عن الطريق، خرجت عن الطريق وضلت عنها.

فما حَفِظت حدود الله ومحارمه، ووصل الواصلون إليه بمثل خوفه ورجائه ومحبته، فسقى خلا القلب من هذه الثلاث، فسد فسادًا لا يرجى صلاحه أبدًا، ومتى ضعف فيه

(١) أى اتعبها وأثقلها. انظر المصباح المنير، مادة «كل».

شيء من هذه ضعف إيمانه بحسبه، فتأمل أسرار القرآن وحكمته في اقتران الخيفة بالذكر، والخفية بالدعاء مع دلالته على اقتران الخفية بالدعاء والخيفة بالذكر أيضاً، وذكر الطمع الذي هو الرجاء في آية الدعاء؛ لأن الدعاء مبنى عليه، فإن الداعي ما لم يطمع في سؤاله ومطلوبه، لم تتحرك نفسه لطلبه، إذ طلب ما لا طمع له فيه ممنع، وذكر الخوف في آية الذكر لشدة حاجة الخائف إليه، فذكر في كل آية ما هو اللائق بها من الخوف والطمع، فتبارك من أنزل كلامه شفاء لما في الصدور.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، قيل: المراد: أنه لا يحب المعتدين في الدعاء، كالذي يسأل ما لا يليق به من منازل الأنبياء وغير ذلك. وقد روى أبو داود في سننه عن عبد الله بن معقل أنه سمع ابنه يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها، فقال: يا بني، سل الله الجنة وتعوذ به من النار، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء»^(١).

وعلى هذا، فالاعتداء في الدعاء، تارة بأن يسأل ما لا يجوز له سؤاله من المعونة على المحرمات، وتارة يسأل ما لا يفعله الله، مثل أن يسأل تخليده إلى يوم القيامة، أو يسأله أن يرفع عنه لوازم البشرية من الحاجة إلى الطعام والشراب، ويسأله بأن يطلعه على غيبه، أو أن يجعله من المعصومين، أو يهب له ولداً من غير زوجة، ونحو ذلك مما سؤاله اعتداء لا يحبه الله، ولا يحب سائله.

وفسر الاعتداء برفع الصوت - أيضاً - في الدعاء.

وبعد، فالآية أعم من ذلك كله، وإن كان الاعتداء بالدعاء مراداً بها فهو من جملة المراد والله لا يحب المعتدين في كل شيء، دعاءً كان أو غيره، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠، والمائدة: ٨٧].

وعلى هذا، فيكون أمر بدعائه وعبادته، وأخبر أنه لا يحب أهل العدوان، وهم بدعونه معه غيره، فهؤلاء أعظم المعتدين عدواناً، فإن أعظم العدوان الشرك، وهو وضع العبادة في غير موضعها، فهذا العدوان لابد أن يكون داخلاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، ومن العدوان أن يدعو غير متضرع، بل دعاء هذا كالمستغنى المدلى على ربه، وهذا من أعظم الاعتداء لمنافاته لدعاء الذليل. فمن لم يسأل مسألة مسكين متضرع خائف فهو معناه. ومن الاعتداء أن يعبد به ما لم يشرع، ويشئ عليه بما لم يثن به على نفسه، ولا أذن فيه، فإن هذا اعتداء في دعائه الثناء والعبادة، وهو نظير الاعتداء في دعاء المسألة والطلب.

(١) أبو داود في الطهارة (٩٦) وابن ماجه في الدعاء (٣٨٦٤) واحمد ٤ / ٨٦ .

وعلى هذا، فتكون الآية دالة على شيئين:

أحدهما: محبوب للرب - سبحانه - وهو الدعاء تضرعاً وخفيةً.

الثاني: مكروه له مسخوط وهو الاعتداء، فأمر بما يحبه وندب إليه، وحذر مما يبغضه وزجر عنه بما هو أبلغ طرق الزجر، والتحذير، وهو لا يحب فاعله، ومن لا يحبه الله فأى خير يناله؟

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ عقيب قوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، دليل على أن من لم يدعه تضرعاً وخفيةً، فهو من المعتدين الذين لا يحبهم، فقسمت الآية الناس إلى قسمين: داع لله تضرعاً وخفيةً، ومعتد بترك ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، قال أكثر المفسرين: لا تفسدوا فيها بالمعاصي، والداعي إلى غير طاعة الله بعد إصلاح الله إياها بعث الرسل وبيان الشريعة والدعاء إلى طاعة الله مفسد؛ فإن عبادة غير الله والدعوة إلى غيره والشرك به هو أعظم الفساد في الأرض، بل فساد الأرض في الحقيقة إنما هو الشرك بالله، ومخالفة أمره، قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]، قال ابن عطية في الآية: ولا تعصوا في الأرض فيمسك الله المطر، ويهلك الحرث بمعاصيكم. وقال غير واحد من السلف: إذا قَحَطَ المطر فالدواب تلعن عصاة بني آدم، فتقول: اللهم العنهم فبسببهم أجذبت الأرض، وقَحَطَ المطر.

وبالجملة، فالشرك والدعوة إلى غير الله وإقامة معبود غيره، أو مُطَاعٍ مُتَّبِعٍ غير الرسول ﷺ، هو أعظم الفساد في الأرض، ولا صلاح لها ولا أهلها إلا أن يكون الله وحده هو المعبود والدعوة له لا لغيره، والطاعة والاتباع لرسول الله ﷺ وغيره إنما تجب طاعته إذا أمر بطاعة الرسول ﷺ، فإن أمر بمعصيته فلا سمع ولا طاعة، فإن الله أصلح الأرض برسوله ﷺ ودينه، وبالأمر بالتوحيد، ونهى عن فسادها بالشرك به، ومخالفة رسوله ﷺ.

ومن تدبر أحوال العالم، وجد كل صلاح في الأرض؛ فسيبه توحيد الله وعبادته، وطاعة رسوله ﷺ. وكل شر في العالم وقتنة وبلاء وقَحَطٌ وتسليط عدو وغير ذلك؛ فسيبه مخالفة الرسول ﷺ والدعوة إلى غير الله. ومن تدبر هذا حق التدبر، وجد هذا الأمر كذلك في خاصة نفسه، وفي غيره عموماً وخصوصاً ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، إنما ذكر الأمر بالدعاء لما ذكره معه من الخوف والطمع، فأمر أولاً بدعائه تضرعاً وخفيةً، ثم أمر - أيضاً - أن يكون الدعاء خوفاً وطمعاً.

وفصل الجملتين بجملتين:

إحداهما: خبرية ومتضمنة للنهي، وهى قوله: ﴿إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

والثانية: طلبية، وهى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾، والجملتان مقررتان للجمله الأولى، مؤكدتان لمضمونها.

ثم لما تم تقريرها وبيان ما يضاده، أمر بدعائه خوفاً وطمعاً؛ لتعلق قوله: ﴿إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ بقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾.

ولما كان قوله: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ مشتملاً على جميع مقامات الإيمان والإحسان، وهى الحب والخوف والرجاء، عقبها بقوله: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، أى: إنما تنال من دعاء خوفاً وطمعاً، فهو المحسن، والرحمة قريب منه؛ لأن مدار الإحسان على هذه الأصول الثلاثة.

ولما كان دعاء التضرع والخفية يقابل الاعتداء بعدم التضرع والخفية، عقب ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾. وانتصاب قوله: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ و﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ على الحال، أى: ادعوه متضرعين إليه، مختفين خائفين مطيعين.

وقوله: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ فيه تنبيه ظاهر على أن فعل هذا المأمور هو الإحسان المطلوب منكم، ومطلوبكم أنتم من الله رحمته، ورحمته قريب من المحسنين، الذين فعلوا ما أمروا به من دعائه تضرعاً وخفية، وخوفاً وطمعاً. فقرر مطلوبكم منه، وهو الرحمة بحسب أدائكم لمطلوبه، وإن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ له دلالة بمنطوقه، ودلالة بإيمانه وتعليله بمفهومه. فدلالته بمنطوقه على قرب الرحمة من أهل الإحسان، ودلالته بإيمانه وتعليله على أن هذا القرب مستحق بالإحسان، وهو السبب فى قرب الرحمة منهم؛ ودلالته بمفهومه على بعده من غير المحسنين.

فهذه ثلاث دلالات لهذه الجملة، وإنما اختص أهل الإحسان بقرب الرحمة؛ لأنها إحسان من الله - عز وجل - أرحم الراحمين، وإحسانه - تبارك وتعالى - إنما يكون لأهل الإحسان؛ لأن الجزاء من جنس العمل، وكلما أحسنوا بأعمالهم أحسن إليهم برحمته، وأما من لم يكن من أهل الإحسان فإنه لما بَعُدَ عن الإحسان بَعُدَتْ عنه الرحمة، بَعُدَ بَعُدَ، وَقُرْبُ يَقْرُبُ، فمن تقرب إليه بالإحسان تقرب الله إليه برحمته، ومن تباعد عن الإحسان تباعد الله عنه برحمته.

والله - سبحانه - يحب المحسنين، ويبغض من ليس من المحسنين، ومن أحبه الله فرحمته

أقرب شيء منه ، ومن أبغضه الله فرحمته أبعد شيء منه ، والإحسان ههنا هو فعل المأمور به ، سواء كان إحساناً إلى الناس أو إلى نفسه ، فأعظم الإحسان الإيمان والتوحيد والإنابة إلى الله - تعالى - والإقبال إليه والتوكل عليه ، وأن يعبد الله كأنه يراه إجلالاً ومهابة ، وحياء ومحبة وخشية .

فهذا هو مقام الإحسان ، كما قال النبي ﷺ وقد سأله جبريل - عليه السلام - عن الإحسان: فقال: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كأنك تراه»^(١) ، فإذا كان هذا هو الإحسان ، فرحمته قريب من صاحبه ، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟ يعنى: هل جزاء من أحسن عبادة ربه إلا أن يحسن ربه إليه ، قال ابن عباس - رضى الله عنهما - هل جزاء من قال: لا إله إلا الله ، وعمل بما جاء به محمد ﷺ إلا الجنة؟

وقد ذكر ابن أبى شيبة وغيره من حديث الزبير بن عدى عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن: ٦٠] ثم قال: «هل تدرون ما قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «هل جزاء من أنعمت عليه بالتوحيد إلا الجنة»^(٢).

آخر الكلام على الآيتين ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد ، وآله وصحبه وسلم .

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٧٧) ومسلم فى الإيمان (٥ / ٩) .
(٢) الحكيم الترمذى فى نوادر الأصول ٧١/٢ ، والديلمى فى مسند الفردوس (٦٩٧٥) ، والسيوطى فى الدر المنثور . ١٤٩/٤ .

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - :

قوله سبحانه: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ . قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُوذَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٨ ، ٨٩]، فظاهره دليل على أن شعيبا والذين آمنوا معه كانوا على ملة قومهم؛ لقولهم: ﴿أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾، ولقول شعيب: أنعود فيها ﴿ولو كنا كارهين﴾، ولقوله: ﴿قد افترينا على الله كذبا إن عدنا في ملتكم﴾ فدل على أنهم كانوا فيها. ولقوله: ﴿بعد إذ نجانا الله منها﴾.

فدل على أن الله أنجاهم منها بعد التلوث بها؛ ولقوله: ﴿وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا﴾، ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً على قومه؛ لأنه صرح فيه بقوله: ﴿لنخرجنك يا شعيب﴾؛ ولأنه هو المحاور له بقوله: ﴿أولو كنا﴾ إلى آخرها، وهذا يجب أن يدخل فيه المتكلم، ومثل هذا في سورة إبراهيم: ﴿وقال الذين كفروا لرسُلهم لنُخرجنكم من أرضنا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ الآية إبراهيم: ١٣.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ:

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ فيها، ومنها قوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا﴾ الآية [الأعراف: ٨٨] وما في معناها.

التحقيق: أن الله - سبحانه - إنما يصطفى لرسالته من كان خيار قومه حتى في النسب، كما في حديث هرقل. ومن نشأ بين قوم مشركين جهال، لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم، إذا كان معروفاً بالصدق والأمانة، وفعل ما يعرفون وجوبه، وترك ما يعرفون قبحه.

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥]، فلم يكن هؤلاء مُسْتَوْجِبِينَ الْعَذَابِ، وليس في هذا ما يُنْقَرُّ عن القبول منهم؛ ولهذا لم يذكره أحد من المشركين قادحاً.

وقد اتفقوا على جواز بعثة رسول لا يعرف ما جاءت به الرسل قبله من النبوة والشرائع، وأن من لم يقر بذلك بعد الرسالة فهو كافر، والرسل قبل الوحي لا تعلمه فضلاً عن أن تقر به، قال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ الآية [النحل: ٢]، وقال: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، فجعل إنذارهم بالتوحيد كالإنذار بيوم التلاق، وكلاهما عرفوه بالوحي.

وما ذكر أنه ﷺ بُغِضَتْ إِلَيْهِ الْأَوْثَانُ، لا يجب أن يكون لكل نبي، فإنه سيد ولد آدم، والرسول الذي ينشأ بين أهل الكفر الذين لا نبوة لهم يكون أكمل من غيره، من جهة تأييد الله له بالعلم والهدى، وبالنصر والقهر، كما كان نوح وإبراهيم.

ولهذا يضيف الله الأمر إليهما في مثل قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ الآية [الحديد: ٢٦]. ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية [آل عمران: ٣٣] وذلك أن نوحاً أول رسول بعث إلى المشركين، وكان مبدأ شركهم من تعظيم الموتى الصالحين. وقوم إبراهيم مبداء من عبادة الكواكب، ذاك الشرك الأرضي، وهذا السماوي؛ ولهذا سد ﷺ ذريعة هذا وهذا.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ :-

قد أخبر الله بأنه بارك في أرض الشام في آيات، منها قوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَظْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧].

ومنها قوله: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١].

ومنها قوله: ﴿تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١].

ومنها قوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً﴾ [سبأ: ١٨] وهي قرى الشام، وتلك قرى اليمن، والتي بينهما قرى الحجاز ونحوها وبادت.

ومنها قوله: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فصل

قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، فأمر بذكر الله في نفسه، فقد يقال: هو ذكره في قلبه بلا لسانه؛ لقوله بعد ذلك: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾، وقد يقال: - وهو أصح -، بل ذكر الله في نفسه باللسان مع القلب، وقوله: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ كقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافُتَ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وفى الصحيح عن عائشة قالت: نزلت في الدعاء^(١)، وفى الصحيح عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يجهر بالقرآن، فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله، ومن أنزل عليه، فقال الله: لا تجهر بالقرآن فيسمعه المشركون فيسبوا القرآن، ولا تخافت به عن أصحابك فلا يسمعه^(٢)، فنهاه عن الجهر والمخافتة. فالمخافتة هي ذكره في نفسه، والجهر المنهى عنه هو الجهر المذكور في قوله: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ﴾ فإن الجهر هو الإظهار الشديد، يقال: رجل جهورى الصوت، ورجل جهير.

وكذلك قول عائشة في الدعاء، فإن الدعاء كما قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] وقال: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، فالإخفاء قد يكون بصوت يسمعه القريب وهو المناجاة، والجهر مثل المناداة المطلقة، وهذا كقوله ﷺ - لما رفع أصحابه أصواتهم بالتكبير - فقال: «أيها الناس، اربعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا قريبًا، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»^(٣).

ونظير قوله: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، قوله ﷺ فيما روى عن ربه: «من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه»^(٤)، وهذا يدخل فيه ذكره باللسان في نفسه، فإنه جعله قسيم الذكر في الملأ، وهو نظير قوله: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾، والدليل على ذلك أنه قال: ﴿بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ومعلوم أن ذكر الله

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٢٣)، ومسلم فى الصلاة (١٤٦/٤٤٧).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٧٢٢)، ومسلم فى الصلاة (١٤٥/٤٤٦).

(٣) سبق تخريجه ص ١٣ .

(٤) البخارى فى التوحيد (٧٤٠٥) ومسلم فى الذكر والدعاء (٢٦٧٥ / ٢) .

المشروع بالغدو والآصال في الصلاة، وخارج الصلاة هو باللسان مع القلب، مثل صلاتي الفجر والعصر، والذكر المشروع عقب الصلاتين، وما أمر به النبي ﷺ وعلمه وفعله من الأذكار والأدعية الماثورة من عمل اليوم والليلة المشروعة طرفي النهار بالغدو والآصال.

وقد يدخل في ذلك - أيضاً - ذكر الله بالقلب فقط، لكن يكون الذكر في النفس كاملاً وغير كامل، فالكامل باللسان مع القلب، وغير الكامل بالقلب فقط.

ويشبه ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، فإن القائلين بأن الكلام المطلق كلام النفس استدلوا بهذه الآية، وأجاب عنها أصحابنا وغيرهم بجوابين:

أحدهما: أنهم قالوا بألستهم قولاً خفياً.

والثاني: أنه قيده بالنفس، وإذا قيد القول بالنفس فإن دلالة المقيد خلاف دلالة المطلق. وهذا كقوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به»^(١) فقوله: حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به: دليل على أن حديث النفس ليس هو الكلام المطلق، وأنه ليس باللسان.

وقد احتج بعض هؤلاء بقوله: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٣]، وجعلوا القول المسر في القلب دون اللسان؛ لقوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، وهذه حجة ضعيفة جداً؛ لأن قوله: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ﴾ يبين أن القول يسر به تارة ويجهر به أخرى، وهذا إنما هو فيما يكون في القول الذي هو بحروف مسموعة.

وقوله بعد ذلك: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، فإنه إذا كان عليمًا بذات الصدور، فعلمه بالقول المسر والمجهور به أولى.

ونظيره قوله: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠].

(١) البخاري في الطلاق (٥٢٦٩) ومسلم في الإيمان (١٢٧ / ٢٠١).

سورة الأنفال

وقال شيخ الإسلام:

فصل

قال - سبحانه - في قصة بدر: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ . وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٩ ، ١٠] ، فوعدهم بالإمداد بألف وعداً مطلقاً، وأخبر أنه جعل إمداد الألف بشري ولم يقيده، وقال في قصة أحد: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ . بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٢٤ ، ١٢٥] ، فإن هذا أظن فيه قولين:

أحدهما: أنه متعلق بأحد؛ لقوله بعد ذلك: ﴿لَيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [آل عمران: ١٢٧]؛ ولأنه وعد مقيد، وقوله فيه: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦] ، يقتضى خصوص البشرى بهم.

وأما قصة بدر، فإن البشرى بها عامة، فيكون هذا كالدليل على ما روى من أن ألف بدر باقية في الأمة، فإنه أطلق الإمداد والبشرى وقدم ﴿به﴾ على ﴿لكم﴾ عناية بالألف، وفي أحد كانت العناية بهم لو صبروا فلم يوجد الشرط.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ :-

فصل

فى قوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ١٧]، ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبنى على أن الفعل المتولد ليس من فعل الآدمى، بل من فعل الله، والقتل هو الإزهاق، وذلك متولد، وهذا قد يقوله من ينفى التولد وهو ضعيف؛ لأنه نفى الرمى أيضاً، وهو فعل مباشر؛ ولأنه قال: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣]، فأثبت القتل؛ ولأن القتل هو الفعل الصالح للإزهاق، ليس هو الزهوق، بخلاف الإمامة.

الثانى: أنه مبنى على خلق الأفعال، وهذا قد يقوله كثير من الصوفية، وأظنه مأثوراً عن الجنيد سلب العبد الفعل، نظراً إلى الحقيقة؛ لأن الله هو خالق كل صانع وصنعتة، وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: إنا وإن قلنا بخلق الفعل فالعبد لا يسلبه، بل يضاف الفعل إليه - أيضاً - فلا يقال: ما آمنت ولا صليت، ولا صمت، ولا صدقت، ولا علمت، فإن هذا مكابرة؛ إذ أقل أحواله الاتصاف وهو ثابت.

وأيضاً، فإن هذا لم يأت فى شىء من الأفعال المأمور بها إلا فى القتل والرمى ببدر، ولو كان هذا لعموم خلق الله أفعال العباد لم يختص ببدر.

الثالث: أن الله - سبحانه - خرق العادة فى ذلك، فصارت رؤوس المشركين تطير قبل وصول السلاح إليها بالإشارة، وصارت الجريدة تصير سيفاً يُقتل به.

وكذلك رمية رسول الله ﷺ أصابت من لم يكن فى قدرته أن يصيبه، فكان ما وجد من القتل وإصابة الرمية خارجاً عن قدرتهم المعهودة، فسلبوه لانتفاء قدرتهم عليه، وهذا أصح، وبه يصح الجمع بين النفى والإثبات ﴿وما رميت﴾ أى ما أصبت ﴿إذ رميت﴾ إذ طرحت ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، أصاب.

وهكذا، كل ما فعله الله من الأفعال الخارجة عن القدرة المعتادة، بسبب ضعيف، كإنباع الماء وغيره من خوارق العادات، أو الأمور الخارجة عن قدرة الفاعل، وهذا ظاهر، فلا حجة فيه لا على الجبر ولا على نفى التولد.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ :-

فصل

فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، والكلام عليها من وجهين:
أحدهما: فى الاستغفار الدافع للعذاب.
والثانى: فى العذاب المدفوع بالاستغفار.

أما الأول، فإن العذاب إنما يكون على الذنوب، والاستغفار يوجب مغفرة الذنوب التى هى سبب العذاب، فيندفع العذاب، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَتْ لَهُمُ الظُّلُمَاتُ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ﴾ [الأنفال: ١٧]، أى تعبدوا إلا الله إني لكم منه نذير وبشير. وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ١ - ٣]، فينبى - سبحانه - أنهم إذا فعلوا ذلك متعوا متاعاً حسناً إلى أجل مسمى، ثم إن كان لهم فضل أوتوا الفضل.

وقال تعالى: عن نوح: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ. أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا أَمْرًا. يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلى قوله: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا. يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ الآية [نوح: ٢ - ١١]، وقال تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، وذلك أنه قد قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَتْكُمْ مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الروم: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩].

(١) فى المطبوعة: «وأن»، والصواب ما أثبتناه.

وأما العذاب المدفوع، فهو يعم العذاب السماوى، ويعم ما يكون من العباد، وذلك أن الجميع قد سماه الله عذاباً، كما قال تعالى فى النوع الثانى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٤]، وكذلك: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢]، إذ التقدير بعذاب من عنده أو بعذاب بأيدينا، كما قال تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾.

وعلى هذا، فيكون العذاب بفعل العباد، وقد يقال: التقدير: ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾، أو يصيبكم بأيدينا، لكن الأول هو الوجه؛ لأن الإصابة بأيدي المؤمنين لا تدل على أنها إصابة بسوء، إذ قد يقال: أصابه بخير، وأصابه بشر. قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَرِدْكَ بَخِيرٌ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَالِهِ إِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦]؛ ولأنه لو كان لفظ الإصابة يدل على الإصابة بالشر، لاكتفى بذلك فى قوله: ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ﴾.

وقد قال تعالى - أيضاً - : ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعِلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

ومن ذلك أنه يقال فى بلال ونحوه: كانوا من المعذنين فى الله، ويقال: إن أبا بكر اشترى سبعة من المعذنين فى الله. وقال ﷺ: «السفر قطعة من العذاب»^(١).

وإذا كان كذلك، فقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِّنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]، مع ما قد ثبت فى

(١) البخارى فى العمرة (١٨٠٤)، ومسلم فى الإمارة (١٩٢٧ / ١٧٩) كلاهما عن أبى هريرة.

الصحيحين عن جابر عن النبي ﷺ: أنه لما نزل قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾، قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجَلِكُمْ﴾، قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾، قال: «هاتان أهون»^(١) يقتضى أن لبسنا شيْعًا وإذاقة بعضنا بأس بعض هو من العذاب الذى يندفع بالاستغفار، كما قال: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وإنما تنفى الفتنة بالاستغفار من الذنوب والعمل الصالح.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَتُفَرِّوْا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]، قد يكون العذاب من عنده، وقد يكون بأيدي العباد، فإذا ترك الناس الجهاد فى سبيل الله فقد يتلبسهم بأن يوقع بينهم العداوة، حتى تقع بينهم الفتنة كما هو الواقع، فإن الناس إذا اشتغلوا بالجهاد فى سبيل الله جمع الله قلوبهم وألّف بينهم، وجعل بأسهم على عدو الله وعدوهم، وإذا لم ينفروا فى سبيل الله عذبهم الله بأن يلبسهم شيْعًا، ويذيق بعضهم بأس بعض.

وكذلك قوله: ﴿وَلَنذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]، يدخل فى العذاب الأدنى ما يكون بأيدي العباد، كما قد فسر بوقعة بدر بعض ما وعد الله به المشركين من العذاب.

(١) البخارى فى التفسير (٤٦٢٨) والترمذى فى التفسير (٣٠٦٥) وقال: «حسن صحيح».

سورة التوبة

وقال:

قد يستدل بقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ٢٣]، على أن الولد يكون مؤمناً بإيمان والده؛ لأنه لم يذكر الولد في استحبابه الكفر على الإيمان، مع أنه أولى بالذكر، وما ذاك إلا أن حكمه مخالف لحكم الأب والأخ. وهو الفرق بين المحجور عليه لصغره وجنونه، وبين المستقل، كما استدل سفيان بن عيينة وغيره بقوله: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، أن بيت الولد مندرج في بيوتكم؛ لأنه وماله لأبيه.

ويستدل بقوله: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]، على أن إسلام الولد صحيح؛ لأنه جعله من جملة القائلين قول من يطلب الهجرة، وطلب الهجرة لا يصح إلا بعد الإيمان، وإذا كان له قول في ذلك معتبر كان أصلاً في ذلك، ولم يكن تابعاً، بخلاف الطفل الذي لا تمييز له؛ فإنه تابع لا قول له.

سُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ - عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾
[التوبة: ٣٠]، كُلِّهِمْ قَالُوا ذَلِكَ أَمْ بَعْضُهُمْ؟ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُؤْتَى بِالْيَهُودِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: الْعَزِيرُ» الْحَدِيثُ^(١). هَلِ الْخُطَابُ عَامٌ أَمْ لَا؟.

فَأَجَابَ:

الحمد لله، المراد باليهود جنس اليهود، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، لَمْ يَقُلْ جَمِيعُ النَّاسِ، وَلَا قَالَ: إِنَّ جَمِيعَ النَّاسِ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ.
وهذا كما يقال: الطائفة الفلانية تفعل كذا، وأهل الفلاني يفعلون كذا، وإذا قال بعضهم فسكت الباقون ولم ينكروا ذلك، فيشتركون في إثم القول. والله أعلم.

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٣٩)، ومسلم فى الإيمان (٣٠٢/١٨٣) كلاهما عن أبى سعيد الخدرى.

وَقَالَ:

فى الكلام على قوله: ﴿قُلْ أِبَاللّٰهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]، تدل على أن الاستهزاء بالله كفر، وبالرسول كفر، من جهة الاستهزاء بالله وحده كفر بالضرورة، فلم يكن ذكر الآيات والرسول شرطاً، فعلم أن الاستهزاء بالرسول كفر، وإلا لم يكن لذكره فائدة، وكذلك الآيات.

وأيضاً، فالاستهزاء بهذه الأمور متلارم، والضالون مستخفون بتوحيد الله - تعالى - يعظمون دعاء غيره من الأموات، وإذا أمروا بالتوحيد ونهوا عن الشرك استخفوا به، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ الآية [الفرقان: ٤١]، فاستهزؤوا بالرسول ﷺ لما نهاهم عن الشرك، وما زال المشركون يسبون الأنبياء، ويصفونهم بالسفاهة والضلال والجنون إذا دعواهم إلى التوحيد، لما فى أنفسهم من عظيم الشرك.

وهكذا، تجد من فيه شبه منهم إذا رأى من يدعو إلى التوحيد استهزأ بذلك، لما عنده من الشرك، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فمن أحب مخلوقاً مثل ما يحب الله فهو مشرك، ويجب الفرق بين الحب فى الله والحب مع الله.

فهؤلاء الذين اتخذوا القبور أوثاناً تجدهم يستهزئون بما هو من توحيد الله وعبادته، ويعظمون ما اتخذوه من دون الله شفعاء، ويحلف أحدهم اليمين الغموس كاذباً، ولا يجترئ أن يحلف بشيخه كاذباً.

وكثير من طوائف متعددة ترى أحدهم يرى أن استغاثته بالشيخ إما عند قبره، أو غير قبره، أنفع له من أن يدعو الله فى المسجد عند السحر، ويستهزئ بمن يعدل عن طريقته إلى التوحيد، وكثير منهم يخربون المساجد ويعمرون المشاهد، فهل هذا إلا من استخفافهم بالله وآياته ورسوله وتعظيمهم للشرك؟

وإذا كان لهذا وقف، ولهذا وقف، كان وقف الشرك أعظم عندهم، مضاهاة لمشركى العرب، الذين ذكرهم الله فى قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلّٰهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ الآية [الأنعام: ١٣٦]، فيفضلون ما يجعل لغير الله على ما يجعل لله، ويقولون: الله غنى وآلهتنا فقيرة.

وهؤلاء، إذا قصد أحدهم القبر الذى يعظمه يبكى عنده، ويخشع ويتضرع ما لا يحصل له مثله فى الجمعة، والصلوات الخمس، وقيام الليل، فهل هذا إلا من حال المشركين لا الموحدين، ومثل هذا أنه إذا سمع أحدهم سماع الآيات، حصل له من الخشوع والحضور ما لا يحصل له عند الآيات، بل يستثقلونها ويستهنئون بها، وبمن يترؤها مما يحصل لهم به أعظم نصيب من قوله: ﴿قُلْ أَلِلَّهُ وَأَيَّاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ١٦٥].

والذين يجعلون دعاء الموتى أفضل من دعاء الله: منهم من يحكى أن بعض المريدين استغاث بالله فلم يغثه، واستغاث بشيخه فأغاثه، وأن بعض المأسورين دعا الله فلم يخرجهم، فدعا بعض الموتى، فجاءه فأخرجه إلى بلاد الإسلام. وآخر قال: قبر فلان الترياق المجرب.

ومنهم من إذا نزل به شدة لا يدعو إلا شيخه قد لهج به كما يلهج العصى بذكر أمه. وقد قال تعالى للموحدين: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وقد قال شعيب: ﴿يَا قَوْمِ أَرَهْطَى أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [هود: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣].

سئل شيخ الإسلام عن معنى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ الآية [التوبة: ١١٧]. والتوبة إنما تكون عن شيء يصدر من العبد، والنبي ﷺ معصوم من الكبائر والصغائر.

فأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية:

الحمد لله، الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - معصومون من الإقرار على الذنوب، كبارها وصغارها، وهم بما أخبر الله به عنهم من التوبة يرفع درجاتهم، ويعظم حسناتهم فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، وليست التوبة نقصاً، بل هي من أفضل الكمالات، وهي واجبة على جميع الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا. لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٧٢، ٧٣] فغاية كل مؤمن هي التوبة، ثم التوبة تتنوع كما يقال: حسنات الأبرار سيئات المقربين.

والله - تعالى - قد أخبر عن عامة الأنبياء بالتوبة والاستغفار: عن آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى وغيرهم. فقال آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقال نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقال الخليل: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقال هو وإسماعيل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ السَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٨]، وقال موسى: ﴿أَنْتَ وَلَيْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ. وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدُّنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥، ١٥٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وقد ذكر الله - سبحانه - توبة داود وسليمان، وغيرهما من الأنبياء والله تعالى: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وفي أواخر ما أنزل الله على نبيه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ. وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا. فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ١ - ٣].

وفى الصحيحين عن النبي ﷺ أنه كان يقول فى افتتاح الصلاة: «اللهم باعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقنى من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلنى بالثلج والبرد والماء البارد»^(١)، وفى الصحيح أنه كان يقول فى دعاء الاستفتاح: «اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربى وأنا عبدك، ظلمت نفسى، واعترفت بذنبى، فاغفر لى ذنوبى جميعاً، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(٢)، وفى الصحيح - أيضاً - عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «اللهم اغفر لى ذنبى كله، دقه وجله، علانيته وسره، أوله وآخره»^(٣)، وفى الصحيحين عنه ﷺ أنه كان يقول: «اللهم اغفر لى خطيئتى وجهلى وإسرافى فى أمرى، وما أنت أعلم به منى، اللهم اغفر لى هزلتى وجديتى، وخطيئى وعمدى، وكل ذلك عندى، اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أسرفت، وما أنت أعلم به منى، أنت المقدم، وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت»^(٤). ومثل هذا كثير فى الكتاب والسنة.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، فتوبة المؤمنين واستغفارهم هو من أعظم حسناتهم، وأكبر طاعاتهم، وأجل عباداتهم التى ينالون بها أجل الثواب، ويندفع بها عنهم ما يدفعه من العقاب.

فإذا قال القائل: أى حاجة بالأنبياء إلى العبادات والطاعات؟ كان جاهلاً؛ لأنهم إنما نالوا ما نالوه بعبادتهم وطاعتهم، فكيف يقال: إنهم لا يحتاجون إليها، فهى أفضل عبادتهم وطاعتهم.

وإذا قال القائل: فالتوبة لا تكون إلا عن ذنب، والاستغفار كذلك، قيل له: الذنب الذى يضر صاحبه هو ما لم يحصل منه توبة، فأما ما حصل منه توبة، فقد يكون صاحبه بعد التوبة أفضل منه قبل الخطيئة، كما قال بعض السلف: كان داود بعد التوبة أحسن منه حالاً قبل الخطيئة، ولو كانت التوبة من الكفر والكبائر، فإن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار هم خيار الخليقة بعد الأنبياء، وإنما صاروا كذلك بتوبتهم مما كانوا عليه من الكفر والذنوب، ولم يكن ما تقدم قبل التوبة نقصاً ولا عيباً، بل لما تابوا من ذلك وعملوا الصالحات كانوا أعظم إيماناً، وأقوى عبادة وطاعة ممن جاء بعدهم، فلم يعرف الجاهلية كما عرفوها.

ولهذا قال عمر بن الخطاب: إنما تُنْقَضُ عُرَى الإسلام عُرْوَةُ عُرْوَةٍ، إذا نشأ فى الإسلام من لم يعرف الجاهلية. وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(١) البخارى فى الأذان (٧٤٤) ومسلم فى المساجد (٥٩٨ / ١٤٧) .

(٢) البخارى فى التوحيد (٧٣٨٧ ، ٧٣٨٨) ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٧١ / ٢٠١) .

(٣) مسلم فى الصلاة (٤٨٣ / ٢١٦) وأبو داود فى الصلاة (٨٧٨) .

(٤) البخارى فى الدعوات (٦٣٩٨) ومسلم فى الذكر والدعاء (٢٧١٩ / ٧٠) .

وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا . إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠] .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: أن الله يحاسب عبده يوم القيامة، فيعرض عليه صغار الذنوب ويخبيئ عنه كبارها فيقول: فعلت يوم كذا وكذا وكذا؟ فيقول: نعم يارب، وهو مشفق من كبارها أن تظهر، فيقول: إني قد غفرتها لك، وأبدلتك مكان كل سيئة حسنة، فهناك يقول: رب، إن لى سيئات ما أراها بعد^(١).

فالعبد المؤمن إذا تاب وبدل الله سيئاته حسنات، انقلب ما كان يضره من السيئات بسبب توبته حسنات ينفعه الله بها، فلم تبق الذنوب بعد التوبة مضرة له، بل كانت توبته منها من أنفع الأمور له، والاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية، فمن نسى القرآن ثم حفظه خير من حفظه الأول لم يضره النسيان، ومن مرض ثم صح وقوى لم يضره المرض العارض.

والله - تعالى - يتلى عبده المومن بما يتوب منه؛ ليحصل له بذلك من تكميل العبودية والتضرع، والخشوع لله والإنابة إليه، وكمال الحذر في المستقبل والاجتهاد فى العبادة ما لم يحصل بدون التوبة كمن ذاق الجوع والعطش، والمرض والفقر والخوف، ثم ذاق الشبع والرئى والعافية والغنى والأمن، فإنه يحصل له من المحبة لذلك وحلاوته ولذته، والرغبة فيه وشكر نعمة الله عليه، والحذر أن يقع فيما حصل أولاً ما لم يحصل بدون ذلك. وقد بسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع.

وينبغى أن يعرف أن التوبة لا بد منها لكل مؤمن، ولا يكمل أحد ويحصل له كمال القرب من الله، ويزول عنه كل ما يكره إلا بها.

ومحمد ﷺ أكمل الخلق وأكرمهم على الله، وهو المقدم على جميع الخلق فى أنواع الطاعات، فهو أفضل المحبين لله، وأفضل المتوكلين على الله، وأفضل العابدين له، وأفضل العارفين به، وأفضل التائبين إليه، وتوبته أكمل من توبة غيره؛ ولهذا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

وبهذه المغفرة نال الشفاعة يوم القيامة، كما ثبت فى الصحيح: «أن الناس يوم القيامة يطلبون الشفاعة من آدم، فيقول: إني نهيت عن الأكل من الشجرة فأكلت منها، نفسى، نفسى، نفسى. ويطالبونها من نوح فيقول: إني دعوت على أهل الأرض دعوة لم أؤمر بها، نفسى، نفسى، نفسى. ويطالبونها من الخليل، ثم من موسى، ثم من المسيح فيقول: اذهبوا إلى محمد، عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر». قال: «فيأتونى، فأنتطق، فإذا

(١) مسلم فى الإيمان (١٩٠ / ٣١٤) والترمذى فى صفة جهنم (٢٥٩٦) .

رأيت ربي خررت له ساجداً، فأحمد ربي بمحامد يفتحها على لا أحسنها الآن، فيقول: أى محمد، ارفع رأسك، وقل تَسْمَع، وسل تُعْطَ، واشفع تشفع، فأقول: أى رب، أمتى، فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة» (١).

فالمسيح - صلوات الله عليه وسلامه - دلهم على محمد ﷺ، وأخبر بكمال عبوديته لله، وكمال مغفرة الله له؛ إذ ليس بين المخلوقين والخالق نسب إلا محض العبودية والافتقار من العبد، ومحض الجود والإحسان من الرب - عز وجل.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل» (٢).

وثبت عنه في الصحيح أنه كان يقول: «يأيها الناس، توبوا إلى ربكم، فوالذي نفسي بيده، إنى لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة» (٣)، وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «إنه ليُغَانُ على قلبي، وإنى لأستغفر الله في اليوم مائة مرة» (٤)، فهو ﷺ لكمال عبوديته لله، وكمال محبته له، وافتقاره إليه، وكمال توبته واستغفاره، صار أفضل الخلق عند الله، فإن الخير كله من الله، وليس للمخلوق من نفسه شيء، بل هو فقير من كل وجه، والله غني عنه من كل وجه، محسن إليه من كل وجه، فكلما ازداد العبد تواضعاً وعبودية ازداد إلى الله قرباً ورفعة، ومن ذلك توبته واستغفاره.

وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «كل بنى آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون» رواه ابن ماجه والترمذي (٥).

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤١٠) ومسلم فى الإيمان (١٩٣ / ٣٢١) .

(٢) البخارى فى الرقاق (٦٤٦٣)، ومسلم فى صفات المنافقين (٢٨١٦ / ٧١) كلاهما عن عائشة .

(٣) البخارى فى الدعوات (٦٣٠٧) .

(٤) مسلم فى الذكر والدعاء (٢٧٠٢ / ٤١) وأبو داود فى الوتر (١٥١٥) .

(٥) الترمذى فى صفة القيامة (٢٤٩٩) ، وقال: «حديث غريب»، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٥١) كلاهما عن أنس .

سورة يونس

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله :-

فصل

قوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقوله: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، وقوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، دليل على توقيت ما فيها من التوقيت للسنين والحساب، فقوله: ﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ إن علق بقوله: ﴿وقدره منازل﴾ كان الحكم مختصاً بالقمر، وإن أعيد إلى أول الكلام تعلق بهما، ويشهد للأول قوله في الأهلة فإنه موافق لذلك، ولأن كون الشمس ضياء والقمر نوراً، لا يوجب علم عدد السنين والحساب، بخلاف تقدير القمر منازل، فإنه هو الذي يقتضى علم عدد السنين والحساب، ولم يذكر انتقال الشمس في البروج.

ويؤيد ذلك قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦]، فإنه نص على أن السنة هلالية، وقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، يؤيد ذلك، لكن يدل على الآخر قوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [الإسراء: ١٢].

وهذا - والله أعلم - لمعنى تظهر به حكمة ما فى الكتاب، وما جاءت به الشريعة من اعتبار الشهر والعام الهلالى دون الشمسى، أن كل ما حُدَّ من الشهر والعام ينقسم فى اصطلاح الأمم إلى عددى وطبيعى، فأما الشهر الهلالى فهو طبيعى، وسنته عديدة.

وأما الشهر الشمسى، فعددى، وسنته طبيعية، فأما جعل شهرنا هلالياً فحكمته ظاهرة؛ لأنه طبيعى وإنما علق بالهلال دون الاجتماع؛ لأنه أمر مضبوط بالحس لا يدخله خلل، ولا يفتقر إلى حساب، بخلاف الاجتماع، فإنه أمر خفى يفتقر إلى حساب، وبخلاف الشهر

الشمسى لو ضبط.

وأما السنة الشمسية، فإنها وإن كانت طبيعية، فهى من جنس الاجتماع ليس أمراً ظاهراً للحس، بل يفتقر إلى حساب سير الشمس فى المنارل، وإنما الذى يدركه الحس تقريب ذلك، فإن انقضاء الشتاء ودخول الفصل الذى تسميه العرب الصيف ويسميه غيرها الربيع أمر ظاهر، بخلاف محاذاة الشمس لجزء من أجزاء الفلك يسمى برج كذا، أو محاذاتها لإحدى نقطتى الرأس، أو الذنب، فإنه يفتقر إلى حساب.

ولما كانت البروج اثني عشر، فمتى تكرر الهلالى اثني عشر، فقد انتقل فيها كلها، فصار ذلك سنة كاملة تعلقت به أحكام ديننا من المؤقتات شرعا، أو شرطاً، إما بأصل الشرع كالصيام والحج، وإما بسبب من العبد كالعدة ومدة الإيلاء، وصوم الكفارة والنذر، وإما بالشرط كالأجل فى الدين والخيار، والأيمان وغير ذلك.

وقال:

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد فى طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ فيها.

منها قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [يونس: ٦٦]، ظن طائفة أن ﴿ما﴾ نافية، وهو خطأ، بل هى استفهام، فإنهم يدعون معه شركاء، كما أخبر عنهم فى غير موضع. فالشركاء يوصفون فى القرآن بأنهم يدعون؛ لأنهم يتبعون وإنما يتبع الأئمة.

ولهذا قال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]، ولو أراد النفى لقال: إن يتبعون إلا من ليسوا شركاء، بل بين أن المشرك لا علم معه إن هو إلا الظن والخرص^(١)، كقوله: ﴿قَتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠].

(١) الخرص: الكذب، وكل قول بالظن. انظر: القاموس المحيط، مادة «خرص».

سورة هود

وقال:

فصل

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]، وهذا يعم جميع من هو على بينة من ربه، ويتلوه شاهد منه. فالبينة: العلم النافع، والشاهد الذي يتلوه: العمل الصالح، وذلك يتناول الرسول ومن اتبعه إلى يوم القيامة، فإن الرسول على بينة من ربه، ومتبعيه على بينة من ربه.

وقال في حق الرسول: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [الأنعام: ٥٧]، وقال في حق المؤمنين: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٤]، فذكر هذا بعد أن ذكر الصنفين في أول السورة، فقال: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلُّ أَعْمَالُهُمْ . وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ الآيات، إلى قوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [محمد: ١ - ١٤].

وقال أبو الدرداء: لا تهلك أمة حتى يتبعوا أهواءهم، ويتركوا ما جاءتهم به أنبياءهم من البينات والهدى، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، فمن اتبعه يدعو إلى الله على بصيرة، والبصيرة هي البينة. وقال: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. فالنور الذي يمشى به في الناس هو البينة والبصيرة، وقال: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

قال أبي بن كعب وغيره: هو مثل نور المؤمن، وهو نوره الذي في قلب عبده المؤمن الناشئ عن العلم النافع، والعمل الصالح، وذلك بينة من ربه. وقال: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، فهذا النور الذي هو عليه وشرح الصدر للإسلام هو البينة من ربه، وهو الهدى المذكور في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. واستعمل في هذا حرف الاستعلاء؛ لأن القلب لا يستقر ولا يثبت إلا إذا كان عالماً موقناً بالحق، فيكون العلم والإيمان صبغة له ينصبغ بها، كما قال: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ

أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴿البقرة: ١٣٨﴾، ويصير مكانة له، كما قال: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، والمكان والمكانة: قد يراد به ما يستقر الشيء عليه، وإن لم يكن محيطًا به كالسقف - مثلاً - وقد يراد به ما يحيط به.

فالمهتدون لما كانوا على هدى من ربهم ونور وبينة وبصيرة، صار مكانة لهم استقروا عليها، وقد تحيط بهم، بخلاف الذين قال فيهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ [الحج: ١١]، فإن هذا ليس ثابتًا مستقرًا مطمئنًا، بل هو كالواقف على حرف الوادى وهو جانبه، فقد يطمئن إذا أصابه خير، وقد ينقلب على وجهه ساقطًا فى الوادى.

وكذلك فرق بين من أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان، وبين من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به فى نار جهنم، وكذلك الذين كانوا على شفا حفرة من النار فأنقذهم منها، وشواهد هذا كثير.

فقد تبين أن الرسول ومن اتبعه على بينة من ربهم وبصيرة، وهدى ونور، وهو الإيمان الذى فى قلوبهم، والعلم والعمل الصالح، ثم قال: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]، والضمير فى ﴿منه﴾ عائد إلى الله - تعالى - أى: ويتلو هذا الذى هو على بينة من ربه شاهد من الله، والشاهد من الله، كما أن البيعة التى هو عليها المذكورة من الله - أيضًا.

وأما قول من قال: «الشاهد» من نفس المذكور وفصره بلسانه، أو بعلى بن أبى طالب، فهذا ضعيف؛ لأن كون شاهد الإنسان منه لا يقتضى أن يكون الشاهد صادقًا، فإنه مثل شهادة الإنسان لنفسه، بخلاف ما إذا كان الشاهد من الله، فإن الله يكون هو الشاهد، وهذا كما قيل فى قوله: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]، إنه على فهذا ضعيف؛ لأن شهادة قريب له قد اتبعه على دينه ولم يهتد إلا به لا تكون برهانًا للصدق، ولا حجة على الكفر، بخلاف شهادة من عنده علم الكتاب الأول فإن هؤلاء شهادتهم برهان ورحمة، كما قال فى هذه السورة: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧]، وقال: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ [الاحقاف: ١٠]، وقال: ﴿فَإِنْ^(١) كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤] وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا هُمُ الْكِتَابُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وهذا الشاهد من الله هو القرآن.

(١) فى المطبوعة: «وإن» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

ومن قال: إنه جبريل، فجبريل لم يقل شيئاً من تلقاء نفسه، بل هو الذى بلغ القرآن عن الله، وجبريل يشهد أن القرآن منزل من الله، وأنه حق، كما قال: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، والذى قال هو جبريل. قال: يتلوه، أى: يقرؤه، كما قال: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، إذا قرأه جبريل فاتبع ما قرأه. وقال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥].

ومن قال: الشاهد لسانه، وجعل الضمير المذكور عائداً على القرآن ولم يذكر؛ لأنه جعل البينة هى القرآن، ولو كانت البينة هى القرآن لما احتاج إلى ذلك، وقد قال: على بينة من ربه، فقد ذكر أن القرآن من الله، وقد علم أنه نزل به جبريل على محمد، وكلاهما بلغه وقرأه، فقوله: ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ جبريل أو محمد، تكرير لافائدة فيه؛ ولهذا لم يذكر مثل ذلك فى القرآن.

وأيضاً، فكونه على القرآن لم نجد لذلك نظيراً فى القرآن؛ فإن القرآن كلام الله واحد لا يكون عليه، وإذا كان المراد على الإيمان بالقرآن والعمل به، فهذا الذى ذكرناه: إن البينة هى الإيمان بما جاء به الرسول، وهو إخباره أنه رسول الله. وأن الله أنزل القرآن عليه. ولما أنزلت هذه السورة وهى مكية، لم يكن قد نزل من القرآن قبلها إلا بعضه، وكان المأمور به حينئذ هو الإيمان بما نزل منه، فمن آمن حينئذ بذلك ومات على ذلك كان من أهل الجنة.

وأيضاً، فتسمية جبريل شاهداً، لا نظير له فى القرآن، وكذلك تسمية لسان الرسول شاهداً، وتسمية على شاهداً، لا يوجد مثل ذلك فى الكتاب والسنة، بخلاف شهادة الله؛ فإن الله أخبر بشهادته لرسوله فى غير موضع، وسمى ما أنزله شهادة منه فى قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، فدل على أن كلام الله الذى أنزله وأخبر فيه بما أخبر شهادة منه.

وهو - سبحانه - يحكم ويشهد، ويفتى ويقص، ويبشر ويهدى بكلامه، ويصف كلامه بأنه يحكم ويفتى، ويقص ويهدى، ويبشر وينذر، كما قال: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهَا﴾ [النساء: ١٢٧]، ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقال: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ يَقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]، وقال: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، وقال: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ يَقْصُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وقال: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

وكذلك سمي الرسول هادياً فقال: ﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، كما سماه بشيراً ونذيراً، وسمى القرآن بشيراً ونذيراً، فذلك لما كان هو يشهد للرسول والمؤمنين بكلامه الذي أنزله، وكان كلامه شهادة منه، كان كلامه شاهداً منه، كما كان يحكم ويفتي، ويقص ويبشر وينذر.

ولما قيل لعلي بن أبي طالب: حَكِّمْتَ مخلوقاً. قال: ما حَكَّمْتُ مخلوقاً، وإنما حكمت القرآن. فإن الذي يحكم به القرآن هو حكم الله، والذي يشهد به القرآن هو شهادة الله - عز وجل - قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم - وقد كان إماماً، وأخذ التفسير عن أبيه زيد، وكان زيد إماماً، ومالك وغيره أخذوا عنه التفسير، وأخذ عنه عبد الله بن وهب^(١) صاحب مالك، وأصبغ بن الفرج^(٢) الفقيه، قال: - في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]، قال رسول الله: «كان على بينة من ربه» والقرآن يتلوه شاهد - أيضاً - لأنه من الله.

وقد ذكر الزجاج فيما ذكره من الأقوال: ويتلو رسول الله القرآن، وهو شاهد من الله. وقال أبو العالية: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّهِ﴾ هو محمد، ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾: القرآن، قال ابن أبي حاتم: وروى عن ابن عباس، ومحمد بن الحنفية، ومجاهد، وأبي صالح، وإبراهيم، وعكرمة، والضحاك، وقتادة، والسدي، وخصيف، وابن عيينة نحو ذلك. وهذا الذي قالوه صحيح، ولكن لا يقتضى ذلك أن المتبعين له ليسوا على بينة من ربهم، بل هم على بينة من ربهم.

وقد قال الحسن البصري: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَبِّهِ﴾ قال: المؤمن على بينة من ربه، ورواه ابن أبي حاتم، وروى عن الحسين بن علي ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ يعني: محمداً شاهداً من الله، وهي تقتضى أن يكون الذي على البينة من شهد له.

وقول القائل: من قال: هو محمد، كقول من قال: هو جبريل، فإن كلاهما بلغ القرآن، والله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس، فاصطفى جبريل من الملائكة،

(١) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم الفهرى، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف، الملقب العلم وله سبع عشرة سنة، صحب مالكا عشرين سنة وصنف الموطأ الكبير والصغير وحدث بمائة ألف حديث، ولد سنة ١٢٥هـ، وتوفي في شعبان سنة ١٩٧هـ. [ميزان الاعتدال ٥٢١/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٢٣/٩، وشذرات الذهب ٣٤٧/١].

(٢) هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، الأموى، مفتى الديار المصرية وعالمها، المالكي، وثقة أحمد بن عبد الله، وقال ابن معين: «كان من أعلم خلق الله برأى مالك، يعرفها مسألة مسألة، متى وألها مالك، ومن خالفه فيها»، وله مصنفات، ولد بعد سنة ١٥٠هـ، وتوفي في سنة ٢٢٥هـ. [سير أعلام النبلاء ٦٥٦/١٠، تهذيب التهذيب ٣٦١/١، وشذرات الذهب ١٥٦/٢].

واصطفى محمداً من الناس. وقال في جبريل: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩]، وقال في محمد: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠] وكلاهما رسول من الله، كما قال: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ . رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً . فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ١ - ٣] فكلاهما رسول من الله بلغ ما أرسل به، وهو يشهد أن ما جاء به هو كلام الله، وأما شهادتهم بما شهد به القرآن فهذا قدر مشترك بين كل من آمن بالقرآن، فإنه يشهد بكل ما شهد به القرآن؛ لكونه آمن به، سواء كان قد بلغه أو لم يبلغه.

ولهذا كان إيمان الرسول بما جاء به غير تبليغه له، وهو مأمور بهذا وبهذا وله أجر على هذا وهذا، كما قال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ولهذا كان يقول: أشهد أنى عبد الله ورسوله، فشهادة جبريل ومحمد بما شهد به القرآن من جهة إيمانهما به، لا من جهة كونهما مرسلين به، فإن الإرسال به يتضمن شهادتهما أن الله قاله، وقد يرسل غير رسول بشيء، فيشهد الرسول أن هذا كلام المرسل وإن لم يكن المرسل صادقاً ولا حكيماً، ولكن علم أن جبريل ومحمداً يعلمان أن الله صادق حكيم، فهما يشهدان بما شهد الله به.

وكذلك الملائكة والمؤمنون، يشهدون بأن ما قاله الله فهو حق، وأن الله صادق حكيم، لا يخبر إلا بصدق، ولا يأمر إلا بعدل ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

فقد تبين أن شهادة جبريل ومحمد هي شهادة القرآن، وشهادة القرآن هي شهادة الله - تعالى - والقرآن شاهد من الله، وهذا الشاهد يوافق ويتبع ذلك الذى على بيته من ربه، فإن البينة والبصيرة والنور والهدى الذى عليه النبى ﷺ والمؤمنون، قد شهد القرآن المنزل من الله بأن ذلك حق.

و﴿يتلوه﴾ معناه: يتبعه، كما قال: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١]، أى: يتبعونه حق اتباعه، وقال: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا﴾ [الشمس: ٢]، أى: تبعها، وهذا قفاه إذا تبعه. وقد قال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فهذا الشاهد يتبع الذى على بيته من ربه، فيصدق به ويؤيده ويثبته، كما قال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]، وقال: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقد سمى الله القرآن سلطاناً فى غير موضع، فإذا كان السلطان المنزل من الله يتبع هذا

المؤمن، كان ذلك مما يوجب قوته وتسليطه علماً وعملاً، وقال: ﴿وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ الآية [التوبة: ١٢٤].

وقال جُنْدُب بن عبد الله، وعبد الله بن عمر: تعلَّمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن فازدَدنا إيمانًا، فهم كانوا يتعلمون الإيمان، ثم يتعلمون القرآن. وقال بعضهم في قوله: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]، قال: نور القرآن على نور الإيمان، كما قال: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال السُّدِّي في قوله: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ نور القرآن ونور الإيمان حين اجتماعهما، فلا يكون واحد منهما إلا بصاحبه.

فتبين أن قوله: ﴿أَقَمْنَ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [هود: ١٧]، يعنى هدى الإيمان، ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ أى من الله، يعنى: القرآن شاهد من الله يوافق الإيمان ويتبعه، وقال: ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ لأن الإيمان هو المقصود؛ لأنه إنما يراد بإنزال القرآن الإيمان وريادته.

ولهذا كان الإيمان بدون قراءة القرآن ينفع صاحبه ويدخل به الجنة، والقرآن بلا إيمان لا ينفع فى الآخرة؛ بل صاحبه منافق؛ كما فى الصحيحين عن أبى موسى عن النبى ﷺ أنه قال: «مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن كمثل الأترجة، طعمها طيب وريحها طيب، ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن كمثل التمرة طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذى لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها»^(١).

ولهذا جعل الإيمان بيّنة، وجعل القرآن شاهداً؛ لأن البيّنة من البيان، و«البيّنة»: هى السبيل البيّنة، وهى الطريق البيّنة الواضحة، وهى - أيضاً - ما يبين بها الحق، فهى بيّنة فى نفسها مبيّنة لغيرها، وقد تفسر بالبيان وهى الدلالة والإرشاد، فتكون كالهدى، كما يقال: فلان على هدى وعلى علم، فيفسر المصدر والصفة والفاعل. ومنه قوله: ﴿وَأَوَّلَمْ تَأْتِيَهُمْ بَيِّنَةٌ مَّا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [طه: ١٣٣]، أى: بيان ما فيها أو يبين ما فيها، أو الأمر البين فيها. وقد سُمِّيَ الرسول بيّنة كما قال: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ . رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البينة: ١، ٢]، فإنه يبين الحق، والمؤمن على سبيل بيّنة ونور من ربه، والشاهد المقصود به شهادته للمشهد له، فهو يشهد للمؤمن بما هو عليه، وجعل الإيمان من الله كما جعل الشاهد من الله؛ لأن الله أنزل الإيمان فى جذر قلوب الرجال، كما فى الصحيحين عن حذيفة، عن النبى ﷺ قال:

(١) البخارى فى الأُطعمة (٥٤٢٧) ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٩٧ / ٢٤٣).

«إن الله أنزل الإيمان في جذر قلوب الرجال، فعملوا من القرآن وعلموا من السنة»^(١).
وأيضاً، فالإيمان ما قد أمر الله به.

وأيضاً، فالإيمان إنما هو ما أخبر به الرسول، وهذا أخبر به الرسول لكن الرسول له وحي تكلم الله به يتلى، ووحى لا يتلى فقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ الآية [الشورى: ٥٢]، وهو يتناول القرآن والإيمان. وقيل الضمير في قوله: ﴿جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، يعود إلى الإيمان، ذكر ذلك عن ابن عباس. وقيل: إلى القرآن. وهو قول السدّي، وهو يتناولهما، وهو في اللفظ يعود إلى الروح الذي أوحاه، وهو الوحي الذي جاء بالإيمان والقرآن.

فقد تبين أن كلاهما من الله نور وهدى منه، هذا يعقل بالقلب، لما قد يشاهد من دلائل الإيمان، مثل دلائل الربوبية والنبوة، وهذا يسمع بالأذان، والإيمان الذي جعل للمؤمن هو مثل ما وعد الله به في قوله: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، أى: أن القرآن حق، فهذه الآيات متآخرة عن نزول القرآن، وهو مثل ما فعل من نصر رسوله والمؤمنين يوم بدر، وغير يوم بدر. فإنه آيات مشاهدة، صدقت ما أخبر به القرآن، - ولكن - المؤمنون كانوا قد آمنوا قبل هذا.

وقيل: نزول أكثر القرآن الذي ثبت الله به لنبيه وللمؤمنين؛ ولهذا قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] فهو يشهد لرسوله بأنه صادق بالآيات الدالة على نبوته، وتلك آمن بها المؤمنون ثم أنزل من القرآن شاهداً له، ثم أظهر آيات معانية تبين لهم أن القرآن حق.

فالقرآن وافق الإيمان، والآيات المستقبلية وافقت القرآن والإيمان؛ ولهذا قال: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧] فقوله: ﴿وَمِن قَبْلِهِ﴾: يعود الضمير إلى الشاهد الذي هو القرآن، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَآئِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ الآية [الأحقاف: ١٠]، ثم قال: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ الآية. فقوله: ﴿وَمِن قَبْلِهِ﴾ الضمير يعود إلى القرآن. أى: من قبل القرآن، كما قاله ابن زيد. وقيل: يعود إلى الرسول، كما قاله مجاهد، وهما متلازمان.

وقوله: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ﴾ فيه وجهان: قيل: هو عطف مفرد، وقيل: عطف جملة. قيل: المعنى: ﴿ويتلوه شاهد منه﴾، ويتلوه - أيضاً - من قبله كتاب موسى، فإنه شاهد

(١) البخارى فى الرقاق (٦٤٩٧) ومسلم فى الإيمان (١٤٣ / ٢٣٠).

والجذر: الاصل، انظر: النهاية ١ / ٢٥٠.

بمثل ما شهد به القرآن، وهو شاهد من الله، وقيل: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابُ مُوسَى﴾ جملة، ولكن مضمون الجملة فيها تصديق القرآن، كما قال في الأحقاف.

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ يدل على أن قوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ تتناول المؤمنين، فإنهم آمنوا بالكتاب الأول والآخر، كما تتناول النبي ﷺ، وأولئك يعود إليهم الضمير، فإنهم مؤمنون به بالشاهد من الله، فالإيمان به إيمان بالرسول والكتاب الذي قبله.

ثم قال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾ [هود: ١٧]، وروى الإمام أحمد، وابن أبي حاتم، وغيرهما عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال: ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ على وجه إلا وجدت تصديقه في كتاب الله، حتى بلغني أنه قال: «لا يسمع بي أحد من هذه الأمة لا يهودى ولا نصرانى، ثم لم يؤمن بما أرسلت به إلا دخل النار»^(١)، قال سعيد: فقلت: أين هذا في كتاب الله؟ حتى أتيت على هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾ قال: الأحزاب: هى الملل كلها.

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ أى كل من كان على بينة من ربه، فإنه يؤمن بالشاهد من الله، والإيمان به إيمان بما جاء به موسى، قال: ﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ وهم المتبعون لمحمد ﷺ من أصحابه وغيرهم إلى قيام الساعة، ثم قال: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾، والأحزاب هم: أصناف الأمم، الذين تحزبوا وصاروا أحزاباً، كما قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [إغافر: ١٥].

وقد ذكر الله طوائف الأحزاب فى مثل هذه السورة وغيرها، وقد قال تعالى عن مكذبي محمد ﷺ: ﴿جنداً مما هنالك مهزومٍ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١١]، وهم الذين قال فيهم: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . مُبِينٌ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٠ - ٣٢]، وقال عن أحزاب النصارى: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ الآيات [مريم: ٣٧].

وأما من قال: الضمير فى قوله: ﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ يعود على أهل الحق قال: إنه موسى وعيسى ومحمد. فإنه إن أراد بهم من كان مؤمناً بالكتابين قبل نزول القرآن، فلم

(١) أحمد ٣١٧/٢، وذكره الهيثمي فى مجمع الزوائد ٢٦٤/٨ وقال: «رواه الطبراني واللفظ له، وأحمد بن حنبل فى الروايتين، ورجال أحمد رجال الصحيح، والبزار أيضاً».

يتقدم لهم ذكر، والضمير فى قوله: ﴿به﴾ مفرد، ولو آمن مؤمن بكتاب موسى دون الإنجيل بعد نزوله وقيام الحجة عليه به لم يكن مؤمناً.

وهذان القولان حكاهما أبو الفرج ولم يسم قائلهما، والبغوى وغيره لم يذكرنا نزاعاً فى أنهم من آمن بمحمد، ولكن ذكرنا قولاً أنهم من آمن به من أهل الكتاب، وهذا قريب. ولعل الذى حكى قولهم أبو الفرج أرادوا هذا، وإلا فلا وجه لقولهم.

ومن العجب، أن أبا الفرج ذكر بعد هذا فى الأحزاب أربعة أقوال :

أحدها: أنهم جميع الملل، قاله سعيد بن جبير.

والثانى: اليهود والنصارى، قاله قتادة.

والثالث: قريش، قاله السدى.

والرابع: بنو أمية وبنو المغيرة، قال: - أى: أبى طلحة بن عبد العزى - قاله مقاتل.

وهذه الآية تقتضى أن الضمير يعود إلى القرآن فى قوله: ﴿ومن يكفر به﴾، وكذلك: ﴿أولئك يؤمنون به﴾ أنه القرآن، ودليله قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٧]، وهذا هو القرآن بلا ريب، وقد قيل: هو الخبر المذكور، وهو أنه من يكفر به من الأحزاب، وهذا - أيضاً - هو القرآن، فعلم أن المراد هو الإيمان بالقرآن، والكفر به باتفاقهم، وأنه من قال فى أولئك أنهم غير من آمن بمحمد لم يتصور ما قال.

وقد تقدم فى قوله: ﴿ومن قبله كتاب موسى﴾ وجهان: هل هو عطف جملة أو مفرد؟ لكن الأكثر على أنه مفرد. وقال الزجاج: المعنى: وكان من قبل هذا كتاب موسى. دليل على أمر محمد، فيتلون كتاب موسى عطفًا على قوله: ﴿ويتلوه شاهد منه﴾ أى: ويتلو كتاب موسى؛ لأن موسى وعيسى بُشرا بمحمد فى التوراة والإنجيل، ونُصِبَ إماما على الحال.

قلت: قد تقدم أن الشاهد يتلو على من كان على بينة من ربه، أى: يتبعه شاهداً له بما هو عليه من البينة. وقوله: ﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾ كمن لم يكن، قال الزجاج: وترك المعادلة؛ لأن فيما بعده دليلاً عليه، وهو قوله: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ﴾ [هود: ٢٤]، قال ابن قتيبة: لما ذكر قبل هذه الآية قومًا ركنوا إلى الدنيا وأرادوها، جاء بهذه الآية، وتقدير الكلام: أفمن كانت هذه حاله كمن يريد الدنيا؟ فاكفى من الجواب بما تقدم إذ كان دليلاً عليه، وقال ابن الأنبارى: إنما حذف لانكشاف المعنى، وهذا كثير فى القرآن.

قلت: نظير هذه الآية من المحذوف: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، كمن ليس كذلك، وقد قال بعد هذا: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾، وهذا هو القسم الآخر المعادل لهذا الذي هو على بينة من ربه، وعلى هذا يكون معناها أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم، ويكون - أيضاً - معناها: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ أى: بصيرة فى دينه، كمن يريد الحياة الدنيا وزينتها، وهذا كقوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مُبْتَلًى فَآخِذِينَ﴾ الآية [الأنعام: ١٢٢]. وكقوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [محمد: ١٤] وقوله: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ الآية [يونس: ٣٥].

والمحذوف فى مثل هذا النظم قد يكون غير ذلك، كقوله: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحُلِيِّ﴾ [الزخرف: ١٨] أى: تجعلون له من ينشأ فى الحلية، ولا بد من دليل على المحذوف، وقد يكون المحذوف مثل أن يقال: أفمن هذه حاله يذم أو يطعن عليه أو يعرض عن متابعته، أو يفتن أو يعذب، كما قال: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨].

وقد قيل فى هذه الآية: أن المحذوف: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ فرأى الباطل حقاً، والقبيح حسناً، كمن هداه الله فرأى الحق حقاً والباطل باطلاً والقبيح قبيحاً والحسن حسناً، وقيل: جوابه تحت قوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾ [فاطر: ٨]، لكن يرد عليه أن يقال: الاستفهام ما معناه إلا أن تقدر. أى: هذا تقدر أن تهديه، أو ربك؟ أو تقدر أن تعزیه كما قال: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ^(١) *مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا* [الفرقان: ٤٣]. ولهذا قال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨]. وكما قال: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ الآية [الجاثية: ٢٣]. وعلى هذا يكون معناها كمعنى قوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [محمد: ١٤].

وعلى هذا، فالمعنى هنا: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابُ مُوسَى﴾ يذم ويخالف ويكذب ونحو ذلك، كقوله: ﴿قُلْ إِنِّي﴾ ^(٢) *عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ* [الأنعام: ٥٧] وحذف جواب الشرط، وكقوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى. أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَى. أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [العلق: ١١ - ١٣].

(١) فى المطبوعة: «أفرأيت»، والصواب ما أثبتناه

(٢) فى المطبوعة: «أرايتم إن كنت»، والصواب ما أثبتناه.

فقد تبين أن معنى الآية من أشرف المعاني وهذا هو الذى يستفيع به كل أحد، وأن الآية ذكرت من كان على بينة من ربه، من الإيمان الذى شهد له القرآن، فصار على نور من ربه وبرهان من ربه على ما دللت عليه البراهين العقلية والسمعية، كما قال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، فالنور المبين المنزل يتناول القرآن. قال قتادة: بينة من ربكم، وقال الثوري: هو النبي ﷺ، وقال البغوي: هذا قول المفسرين ولم أجده منقولاً عن غير الثاني، ولا ذكره ابن الجوزي عن غيره.

وذكر في البرهان ثلاثة أقوال: أحدها: أنه الحجة. والثاني: أنه الرسول. وذكر أنه القرآن عن قتادة. والسدى رواه ابن أبي حاتم عن قتادة بالإسناد الثابت أنه بينة من الله، والبيئة والحجة تتناول آيات الأنبياء التي بعثوا بها، فكل ما دل على نبوة محمد ﷺ فهو برهان. قال تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، وقال لمن قال: لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى، قل: هاتوا برهانكم.

ومحمد هو الصادق المصدوق، قد أقام الله على صدقه براهين كثيرة وصار محمد نفسه برهاناً. فأقام من البراهين على صدقه؛ فدلليل الدليل دليل، وبرهان البرهان برهان، وكل آية له برهان، والبرهان اسم جنس لا يراد به واحد، كما في قوله: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، والنمل: ٦٤]، ولو جاؤوا بعده ببراهين كانوا ممثلين.

والمقصود أن ذلك البرهان يعلم بالعقل أنه دال على صدقه، وهو بينة من الله، كما قال قتادة، وحجة من الله، كما قال مجاهد والسدى: المؤمن على تلك البيئة، ويتلوه شاهد من الله وهو النور الذى أنزله مع البرهان. والله أعلم.

فصل

وأما من قال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [محمد: ١٤]: إنه محمد ﷺ، كما قاله طائفة من السلف، فقد يريدون بذلك التمثيل لا التخصيص، فإن المفسرين كثيراً ما يريدون ذلك، ومحمد هو أول من كان على بينة من ربه، وتلاه شاهد منه، وكذلك الأنبياء، وهو أفضلهم وإمامهم، والمؤمنون تبع له، وبه صاروا على بينة من ربهم.

والخطاب قد يكون لفظه له ومعناه عام، كقوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]، ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الشرح: ٧]، ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي﴾ [سبا: ٥٠]، ونحو ذلك، وذلك أن الأصل فيما خوطب به النبي ﷺ في كل ما أمر به ونهى عنه وأبيح له سار في حق أمته

كمشاركة أمته له فى الأحكام وغيرها، حتى يقوم دليل التخصيص، فما ثبت فى حقه من الأحكام ثبت فى حق الأمة إذا لم يخص، هذا مذهب السلف والفقهاء، ودلائل ذلك كثيرة كقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧]، ولما أباح له الموهوبة قال: ﴿خَالِصَةٌ لِّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٠].

فإذا كان هذا مع كون الصيغة خاصة فكيف تجعل الصيغة العامة له وللمؤمنين مختصة به؟ ولفظ ﴿من﴾: أبلغ صيغ العموم، لاسيما إذا كانت شرطاً أو استفهاماً، كقوله: ﴿[فَمَنْ] ^(١) يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، وقوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [محمد: ١٤].

وأيضاً، فقد ذكر بعد ذلك قوله: ﴿أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ مِّنَ الْأَحْزَابِ فَالْتَأُرْ مَوْعِدُهُ﴾ [هود: ١٧]، وذكر بعد هذا: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [هود: ٢٤]، وقد تقدم قبل هذا ذكر الفريقين، وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ إشارة إلى جماعة، ولم يقدم قبل هذا ما يصلح أن يكون مشاراً إليه إلا ﴿من﴾، والضمير يعود تارة إلى لفظ: ﴿من﴾، وتارة إلى معناها، كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾ [النساء: ١٢٤]، ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ الآية [النحل: ٩٧].

وأما الإشارة إلى معناها فهو أظهر من الضمير، فقوله: ﴿أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [هود: ١٧]: دليل على أن الذى على بيته من ربه كثيرون لا واحد، قال ابن أبى حاتم: ثنا عامر بن صالح عن أبيه عن الحسن البصرى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾. قال: المؤمن على بيته من ربه، وهذا الذى قاله الحسن البصرى هو الصواب، والرسول هو أول المؤمنين، كما قال: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ ^(٢) مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤].

ومن قال: إن الشاهد من الله هو محمد كما رواه ابن أبى حاتم، ثنا الأشج، ثنا أبو أسامة، عن عوف، عن سليمان الفلانى، عن الحسين بن على: ﴿ويتلوه شاهد منه﴾ يعنى: محمداً شاهداً من الله، فهنا معنى كونه شاهداً من الله هو معنى كونه رسول الله،

(١) فى المطبوعة: «من» والصواب ما أثبتناه.

(٢) فى المطبوعة: «أول» والصواب ما أثبتناه.

وهو يشهد المؤمنين بأنهم على حق، وإن كان يشهد لنفسه بأنه رسول الله فشهادته لنفسه معلومة، قد علم أنه صادق فيها بالبراهين الدالة على نبوته، وأما شهادته للمؤمنين فهو أنها إنما تعلم من جهته بما بلغه من القرآن، ويخبر به عن ربه، فهو إذا شهد كان شاهداً من الله.

وأما شهادته عليهم بالإيمان والتصديق وغير ذلك، فكما في قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٤١]، ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]، لكن من قال هذا فقد يريد بالبينه القرآن، فإن المؤمن متبع للقرآن، ومحمد شاهد من الله يتلوه كما تلاه جبريل.

ومن قال: إن الشاهد لسان محمد فهو إنما أراد بهذا القول ونحوه ضعيف، والله أعلم. هذا إن ثبت ذلك عمن نقل عنه، فإن هذا وضده ينقلان عن علي بن أبي طالب. وذلك أن طائفة من جهال الشيعة ظنوا أن علياً هو الشاهد منه، أى من النبي ﷺ، كما قال له: «أنت منى وأنا منك»^(١).

وهذا قاله لغيره - أيضاً - فقد ثبت في الصحيحين أنه قال: «الاشعريون هم منى وأنا منهم»^(٢)، وقال عن جليبيب: «هذا منى وأنا منه»^(٣)، وكل مؤمن هو من النبي ﷺ، كما قال الخليل: ﴿فَمَنْ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وقال: ﴿وَمَنْ﴾^(٤) ﴿لَمْ يَطْعَمُهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ورووا هذا القول عن علي نفسه، وروى عنه بإسناد أجود منه أنه قال: كذب من قال هذا، قال ابن أبي حاتم: ذكر عن حسين بن زيد الطحان، ثنا إسحق بن منصور، ثنا سفيان، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله قال: قال علي: ما من قريش أحد إلا نزلت فيه آية، قيل: فما أنزل فيك؟ قال: «ويتلوه شاهد منه» وهذا كذب على علي قطعاً. وإن ثبت النقل عن عباد هذا، فإن له منكرات عنه، كقوله: أنا الصديق الأكبر، أسلمت قبل الناس بسبع سنين.

وقد رووا عن علي ما يعارض ذلك، قال ابن أبي حاتم، ثنا أبي، ثنا عمرو بن علي الباهلي، ثنا محمد بن شواص، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عروبة، عن محمد ابن علي - يعنى ابن الحنفية - قال: قلت لأبي: يا أبة «ويتلوه شاهد منه»: إن الناس

(١) الترمذى فى المناقب (٣٧١٦) عن البراء وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى المقدمة (١١٩) عن حيشى بن جنادة.

(٢) البخارى فى الشركة (٢٤٨٦)، ومسلم فى فضائل الصحابة (١٦٧/٢٥٠٠) كلاهما عن أبى موسى.

(٣) مسلم فى فضائل الصحابة (١٣١/٢٤٧٢)، وأحمد ٤/٤٢٢، ٤٢٥.

(٤) فى المطبوعة: «من»، والصواب ما أثبتناه.

يقولون: إنك أنت هو، قال: وددت لو أنى أنا هو. ولكنه لسانه. قال ابن أبى حاتم: وروى عن الحسن وقتادة نحو ذلك.

قلت: وقد تقدم عن الحسين ابنه أن «الشاهد منه»: هو محمد ﷺ، وإنما تكلم علماء أهل البيت فى أنه محمد رداً على من قال من الجبهة: إنه على؛ فإن هذه السورة نزلت بمكة، وعلى كان إذ ذاك صغيراً لم يبلغ. وكان ممن اتبع الرسول ولو كان ابن رسول الله ليس ابن عمه لم تكن شهادته تنفع. لا عند المسلمين ولا عند الكفار، بل مثل هذه الشهادة فيها تهمة القرابة.

ولهذا كان أكثر العلماء على أن شهادة الوالد وشهادة الولد لوالده لا تقبل، فكيف يجعل مثل هذا حجة لنبوة محمد ﷺ مؤكداً لها؟ ولذلك قالوا فى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]، أنه على، وهم مع كذبهم هم أجهل الناس، فإنهم نسبوا الله والرسول إلى الاحتجاج بما لا يحتج به إلا جاهل، فأرادوا تعظيم على، فنسبوا الله والرسول إلى الجهل، وعلى إنما فضيلته باتباعه للرسول، فإذا قدح فى الأصل بطل الفرع.

وأما قول من قال من المفسرين: إن «الشاهد»: جبريل - عليه السلام - فقد روى ذلك عكرمة عن ابن عباس، ذكره ابن أبى حاتم عنه، وعن أبى العالية، وأبى صالح، ومجاهد فى إحدى الروايات عنه، وإبراهيم، وعكرمة، والضحاك، وعطاء الخراسانى نحو ذلك. وهؤلاء جعلوا «يتلوه»: بمعنى: يقرأه، أى: ويتلو القرآن الذى هو البينة، شاهد من الله هو، وقيل: بل معنى قولهم: إن القرآن يتلوه جبريل هو شاهد محمد ﷺ، أى: الذى يتلوه جاء من عند الله.

وقد تقدم بيان ضعف هذا القول، فإن كل من فسر يتلوه بمعنى يقرؤه، جعل الضمير فيه عائداً إلى القرآن، وجعل الشاهد غير القرآن.

والقرآن لم يتقدم له ذكر، إنما قال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [محمد: ١٤] والبينة لا يجوز أن يكون تفسيرها بحفظ القرآن، فإن المؤمنين كلهم على بينة من ربهم وإن لم يحفظوا القرآن، بخلاف البصيرة فى الدين، فإنه من لم يكن على بصيرة من ربه لم يكن مؤمناً حقاً، بل من القائلين - المنكر ونكير - آه آه لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.

والقرآن إنما مدح من كان على بينة من ربه، فهو على هدى ونور وبصيرة، سواء حفظ

(١) فى المطبوعة: «من»، والصواب ما أثبتناه.

القرآن أو لم يحفظه، وإن أريد اتباع القرآن فهو الإيمان، وأكثر القرآن لم يكن نزل حين نزول هذه الآية، وقد تقدم إنما يختص به جبريل ومحمد، فهو تبليغ الرسالة عن الله وصدقهما في ذلك.

وأما كون رسالة الله حقاً فهذا هو المشهود به من كل رسول، وهما لا يختصان بذلك بل يؤمنان به كما يؤمن بذلك كل ملك وكل مؤمن، وشهادتهما بأن النبي والمؤمنين على حق من هذا الوجه الثانى المشترك، ولو قال: ويبلغه وينزل به رسول من الله لكان ما قالوه متوجهاً، كما قال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢]، ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧]. أما كونه شاهداً يقرؤه فهذا لا نظير له في القرآن.

وأيضاً، فالشاهد الذى هو من الله هو الكلام، فإن الكلام نزل منه كما يعلمون أنه منزل من ربك بالحق، ويقال فى الرسول: إنه منه، كما قال: رسول من الله، ويُقال فى الشخص: الشاهد، فيقال فيه: هو من شهداء الله، وإما كونه يقال فيه: شاهد من الله إنها برهان من الله، وآيات من الله فى الآيات التى يخلقها الله تصديقاً لرسوله: فهذا يحتاج استعماله إلى شاهد.

والقرآن نزل بلغة قريش الموجودة فى القرآن، فإنها تُفسَّر بلغته المعروفة فيه، إذا وجدت لا يعدل عن لغته المعروفة مع وجودها، وإنما يحتاج إلى غير لغته فى لفظ لم يوجد له نظير فى القرآن، كقوله: ﴿وَيَكُنُ اللَّهُ﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبا: ٣٤]، ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، و﴿قِسْمَةً ضِجْزَى﴾ [النجم: ٢٢]، ونحو ذلك من الألفاظ الغريبة فى القرآن. والذين قالوا هذه الأقوال، إنما أتوا من جهة قوله: ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ فظنوا أن تلاوته هى قراءته، ولم يتقدم للقرآن ذكر، ثم جعل هذا يقول: جبريل تلاه، وهذا يقول: محمد، وهذا يقول: لسانه. والتلاوة قد وجدت فى القرآن واللغة المشهورة بمعنى الاتباع. وكثير من المفسرين لا يذكر فى هذه الآية القول الصحيح، فيبقى الناظر الفطن حائراً، ولم يذكر فى الذى على بَيِّنَةٍ من ربه إلا أنه الرسول، ويذكر فى الشاهد عدة أقوال.

ثم من العجب أنه يقول: ﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ﴾ أولئك أصحاب محمد.

وقيل: المراد الذين أسلموا من أهل الكتاب، وهو على ما فسرهم لم يتقدم لهم ذكر، فكيف يشار إليهم بقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ وأبو الفرج ذكر قولاً: أنهم المسلمون، ولم يذكر أن الآية تعم النبي والمؤمنين، ولما ذكر قول من قال: إنهم المسلمون قال: وهذا يخرج على قول

الضحاك في البينة أنها رسول الله .

وقد ذكر في «البينة» أربعة أقوال: أنها الدين، ذكره أبو صالح عن ابن عباس . وأنها رسول الله، قاله الضحاك . وأنها القرآن، قاله ابن زيد . وأنها البيان، قاله مقاتل .

ثم قال: فإن قلنا: المراد: من كان على بيعة من ربه: المسلمون، فالمعنى: أنهم يتبعون الرسول وهو البيعة، ويتبع هذا النبي شاهد منه يصدقه، والمسلمون إذا كانوا على بيعة فهي الإيمان بالرسول، ليست البيعة ذات الرسول، والرسول ليس هو مذكوراً في كلامه، فقوله: «يتلوه» لابد أن يعود إلى من...^(١) لكن إعادته إلى البيعة أولى .

وفسر البيعة بالرسول، وجعل الشاهد يشهد له بصدقه . ثم الشاهد جبريل أو غيره، فلو قال: الشاهد هو القرآن يشهد للمؤمنين، فإنه يتبعهم كما يتبعونه كان قد ذكر الصواب . وهو قد ذكر أقوالاً كثيرة لم يذكرها غيره، وذكر في يتلوه قولين: أحدهما: يتبعه . والثاني: يقرؤه، وهما قولان مشهوران .

وذكر في «هـ» يتلوه قولين: أنها ترجع إلى النبي . والثاني: أنها ترجع إلى القرآن . والتحقيق، أنها ترجع إلى «من»، أو ترجع إلى البيعة، والبيعة يراد بها القرآن، فيكون المعنى أن الشاهد من القرآن، وإذا رجع الضمير إلى «من»، فإن جعل مختصاً بالنبي ﷺ - وهو القول الذي تقدم بيان فساده - عاد الضمير إلى البيعة، وإن كانت «من» تناول كل من كان على بيعة من ربه من المؤمنين - ورسول الله أولى المؤمنين - تناول الجميع .

ومما يوضح ذلك، أن رسول الله جاء بالرسالة من الله، وهذا يختص به، وتصديق هذه الرسالة والإيمان بها واجب على الثقلين، والرسول هو أول من يجب عليه الإيمان بهذه الرسالة التي أرسله الله بها؛ ولهذا قال في سورة يونس: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤]، وقال: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [الأنعام: ١٤]، إلى غير ذلك من الآيات .

فهو ﷺ يتعلق به أمران عظيمان:

أحدهما: إثبات نبوته وصدقه فيما بلغه عن الله، وهذا مختص به .

والثاني: تصديقه فيما جاء به، وأن ما جاء به من عند الله حق يجب اتباعه، وهذا يجب

(١) في المطبوعة: «من» وذكر في الهامش أن بعدها بياض بالأصل، والتصويب من السلفيين التذيير لاسن ترجمه . تحقيق د. عبد الرحمن عميرة ٣٢/٥ .

عليه وعلى كل أحد، فإنه قد يوجد فيمن يرسله المخلوق من يصدق في رسالته، لكنه لا يتبعها، إما لظنعه في المرسل، وإما لكونه يعصه، وإن كان قد أُرسِلَ بحق، فالملوك كثيراً ما يرسلون رسولاً يكتبون غيرها يبلغ الرسل رسالتهم، فيصدقون بها. ثم قد يكون الرسول أكثر مخالفة لرسله من غيره من المرسل إليهم؛ ولهذا ظن طائفة - منهم القاضي أبو بكر - أن مجرد كونه رسولاً لله لا يستلزم المدح، ثم قال: إن هذا قد يقال فيمن قبل الرسالة وبلغها، وفيمن لم يقبل، لكن هذا غلط، فإن الله لا يرسل رسولاً إلا وقد اصطفاها، فيبلغ رسالات ربه. ورسَل الله هم أطوع الخلق لله وأعظم إيماناً بما بعثوا به، بخلاف المخلوق فإنه يرسل من يكذب عليه، ومن يعصيه، ومن لا يعتقد وجوب طاعته والخالق منزّه عن ذلك.

لكن هؤلاء الذين قالوا هذا، يجوزون على الرب أن يرسل كل أحد بكل شيء، ليس في العقل عندهم ما يمنع ذلك، وإنما ينزهون الرسل عما أجمع المسلمون على تنزيههم عنه عندهم، مما ثبت بالسمع لا من جهة كونه رسولاً، كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع، وبين أن هذا الأصل خطأ.

ولما كان - هو - ﷺ يتعلّق به الأمران: في الأول: يقال: آمنت له، كما قال تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، وقوله: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧].

وفي الثاني: يقال: آمنت بالله، فعلينا أن نؤمن له ونؤمن بما جاء به، والله - تعالى - ذكر هذين. فذكر أولاً: ما ثبت نبوته وصدقه بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٣، ١٤]، كما تقدم التنبيه على ذلك.

ولما كان الذي يمنع الإنسان من اتباع الرسول شيثان: إما الجهل، وإما فساد القصد، ذكّر ما يزيل الجهل، وهو الآيات الدالة على صدقه، ثم ذكّر أهل فساد القصد بقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُخْسِرُونَ. أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥، ١٦]، فهؤلاء أهل فساد القصد.

فهذان الأمران هما المانعان للخلق من اتباع هذا الرسول، كما أنه في البقرة ذكر ما يوجب العلم وحسن القصد، فقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ

مَثَلُهُ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٣، ٢٤].

فلما أثبت هذين الأصلين، أخذ بعد هذا فى بيان الإيمان به، وحال من آمن ومن كفر، فقال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ الآية [هود: ١٧]. ثم قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ اتَّكَىٰ يَعْرِضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨]، وهذا يتناول كل كافر ممن كَذَّبَ على الله بادعاء الرسالة كاذبًا، ويتناول كل من كَذَّبَ رسولاً صادقًا، فقال: إن الله لم يرسل هذا، ولم يأمر بهذا، فكَذَّبَ على الله، وهذا إنما يقع ممن فسد قصده بحب الدنيا وإرادتها، وممن أحب الرئاسة وأراد العلو فى الأرض من أهل الجهل.

وفى الصحيحين عن ابن عمر عن النبى ﷺ أنه قال: «إن الله يدينى المؤمن منه يوم القيامة حتى يلقي عليه كنفه، ويقول: فعلت يوم كذا وكذا، ويوم كذا وكذا، فيقول: نعم، فيقول: إني قد سترتها عليك فى الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم، ثم يُعطى كتاب حسناته بيمينه»^(١).

وأما الكفار والمنافقون، ف ﴿يَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، ثم ذكر - تعالى - الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم ذكر مثل الفريقين، فمن تدبر القرآن، وتدبر ما قبل الآية وما بعدها، وعرف مقصود القرآن؛ تبين له المراد، وعرف الهدى والرسالة، وعرف السداد من الانحراف والاعوجاج.

وأما تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه، فهذا منشأ الغلط من الغالطين؛ لا سيما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية. فإن هؤلاء أكثر غلطًا من المفسرين المشهورين، فإنهم لا يقصدون معرفة معناه، كما يقصد ذلك المفسرون.

وأعظم غلطًا من هؤلاء وهؤلاء من لا يكذبون قصده معرفة مراد الله، بل قصده تأويل الآية بما يدفع خصمه عن الاحتجاج بها، وهؤلاء يقعون فى أنواع من التحريف، ولهذا جور من جورٍ منهم أن تتأول الآية بخلاف تأويل السلف، وقالوا: إذا اختلف الناس فى تأويل الآية على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا فى الأحكام على قولين، وهذا خطأ، فإنهم إذا أجمعوا على أن المراد بالآية إما هذا، وإما هذا، كان القول بأن المراد غير هذين القولين خلافًا لإجماعهم، ولكن هذه طريق من يقصد

(١) البخارى فى التفسير (٤٦٨٥) ومسلم فى التوبة (٢٧٦٨ / ٥٢).

الدفع لا يقصد معرفة المراد، وإلا فكيف يجوز أن تضل الأمة عن فهم القرآن، ويفهمون منه كلهم غير المراد، [ويأتي]^(١) متأخرون يفهمون المراد، فهذا هذا. والله أعلم.

فصل

وقوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ - كما تقدم هو - كقوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾ [الأنعام: ٥٧]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٤]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وقوله: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

فإن هذا النوع يبين أن المؤمن على أمر من الله، فاجتمع في هذا اللفظ حرف الاستعلاء، وحرف (من) لابتداء الغاية، وما يستعمل فيه حرف ابتداء الغاية فيقال: هو من الله على نوعين، فإنه إما أن يكون من الصفات التي لا تقوم بنفسها، ولا بمخلوق، فهذا يكون صفة له، وما كان عيناً قائمة بنفسها، أو بمخلوق فهي مخلوقة.

فالأول: كقوله: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، كما قال السلف: القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود.

والنوع الثاني: كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الجن: ١٣]، وقوله: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، و ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩]، وكما يقال: إلهام الخير وإيحاؤه من الله، وإلهام الشر وإيحاؤه من الشيطان، والوسوسة من الشيطان، فهذا نوعان:

تارة يضاف باعتبار السبب، وتارة باعتبار العاقبة والغاية. فالحسنات: هي النعم، والسيئات: هي المصائب كلها من عند الله، لكن تلك الحسنات أنعم الله بها على العبد، فهي منه، إحساناً وتفضلاً، وهذه عقوبة ذنب من نفس العبد، فهي من نفسه باعتبار أن عمله السيئ كان سببها، وهي عقوبة له؛ لأن النفس أرادت تلك الذنوب ووسوست بها.

وتارة يقال باعتبار حسنات العمل وسيئاته، وما يلقي في القلب من التصورات

(١) بياض في الأصل، والزيادة مستفادة من محقق التفسير الكبير لابن تيمية؛ الدكتور محمد الجليلي ٢٤٩/٣، والدكتور عبد الرحمن عميرة ٣٧/٥.

والإرادات، فيقال للحق: هو من الله ألهمه العبد. ويقال للباطل: أنه من الشيطان وسوس به، ومن النفس - أيضاً؛ لأنها إرادته، كما قال عمر وابن عمر وابن مسعود - فيما قالوه باجتهادهم -: إن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمننا ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه.

وهذا لفظ ابن مسعود - في حديث بروع بنت واشق، قال -: إن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان؛ لأنه حكم بحكم. فإن كان موافقاً لحكم الله فهو من الله؛ لأنه موافق لعلمه وحكمه، فهو منه باعتبار أنه - سبحانه - ألهمه عبده لم يحصل بتوسط الشيطان والنفس، وإن كان خطأ فالشيطان وسوس به، والنفس أَرادته ووسوست به، وإن كان ذلك مخلوقاً فيه، والله خلقه فيه، لكن الله لم يحكم به، وإن لم يكن ما وقع لى من إلهام الملك كما قال ابن مسعود: إن للملك بقلب ابن آدم لمة، وللشيطان لمة؛ فلمَّة الملك إيعاد بالخير وتصديق بالحق، ولمة الشيطان إيعاد بالشر وتكذيب بالحق فالتصديق من باب الخبر والإيعاد بالخبر، والشر من باب الطلب والإرادة. قال تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٨].

فهذه حسنات العمل من الله - عز وجل - بهذين الاعتبارين:

أحدهما: أنه يأمر بها ويحبها، وإذا كانت خيراً فهو يصدقها ويخبر بها، فهي من علمه وحكمه، وهي - أيضاً - من إلهامه لعبده وإنعامه عليه، لم تكن بواسطة النفس والشيطان؛ فاختصت بإضافتها إلى الله من جهة أنها من علمه وحكمه، وإن النازل بها إلى العبد ملك، كما اختص القرآن بأنه منه كلام، وقرآن مسيلمه بأنه من الشيطان، فإن ما يلقيه الله فى قلوب المؤمنين من الإلهامات الصادقة العادلة، هى من وحى الله، وكذلك ما يريهم إياه فى المنام، قال عبادة بن الصامت: رُؤيا المؤمن كلام يكلم به الرب عبده فى منامه، وقال عمر: اقتربوا من أفواه المطيعين، واسمعوا منهم ما يقولون، فإنهم يتجلى لهم أمور صادقة، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١]، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى﴾ [القصص: ٧]، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهُمْ هَذَا﴾ [يوسف: ١٥]، وقال: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨]، على قول الأكثرين، وهو أن المراد: أنه ألهم الفاجرة فجورها، والتقوية تقواها، فالإلهام عنده هو البيان بالادلة السمعية والعقلية.

وأهل السنة يقولون: كلا النوعين من الله، هذا الهدى المشترك وذاك الهدى المختص، وإن كان قد سماه إلهاماً كما سماه هدى، كما فى قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]، وكذلك قد قيل فى قوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] أى: بينا له طريق الخير والشر، وهو هدى البيان العام المشترك، وقيل: هدينا المؤمن لطريق الخير، والكافر لطريق الشر؛ فعلى هذا يكون قد جعل الفجور هدى، كما جعل أولئك البيان إلهاماً.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، قيل: هو الهدى المشترك، وهو أنه بين له الطريق التى يجب سلوكها، والطريق التى لا يجب سلوكها، وقيل: بل هدى كلا من الطائفتين إلى ما سلكه من السبيل ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾.

لكن تسمية هذا هدى قد يعتذر عنه بأنه هدى مقيد لا مطلق، كما قال: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، وكما قال: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، وأنه ﴿يَقُولُ الْحَقُّ﴾ [الأحزاب: ٤] و﴿يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠] فهو موافق لقوله وأمره لعلمه وحكمه، كما أن القرآن وسائر كلامه كذلك، وباعتبار أنه أنعم على العبد بواسطة جنده بالملائكة.

ويقال لضد هذا - وهو الخطأ -: هذا من الشيطان والنفس؛ لأن الله لا يقوله ولا يأمر به؛ ولأنه إنما يَنْكُتُهُ فى قلب الإنسان الشيطان، ونفسه تقبله من الشيطان، فإنه يزين لها الشئ فتطيعه فيه، وليس كل ما كان من الشيطان يعاقب عليه العبد، ولكن يفوته به نوع من الحسنات كالنسيان، فإنه من الشيطان، والاحتلام من الشيطان، والنعاس عند الذكر والصلاة من الشيطان، والصعق عند الذكر من الشيطان، ولا إثم على العبد فيما غلب عليه، إذا لم يكن ذلك بقصد منه أو بذنب.

فقوله: ﴿إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [الأنعام: ٥٧] وشبهها - مما تقدم ذكره - من هذا الباب، وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ٣]، فإن المؤمنين على تصديق ما أخبر الله به، وفعل ما أمر الله ابتداء وتبليغاً كالقرآن، وقد قال: «إن الله أنزل الأمانة فى جذر قلوب الرجال»^(١) فهى تنزل فى قلوب

(١) سبق تخريجه ص ٤٧ .

المؤمنين من نوره وهده، وهذه حسنات دينية وعلوم دينية حق نافعة فى الدنيا والآخرة، وهو الإيمان الذى هو إفضال المنعم، وهو أفضل النعم.

وأما قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩]، فقد دخل فى ذلك نعم الدنيا كلها، كالعافية والرزق، والنصر، وتلك حسنات يتلى الله العبد بها، كما يتلى بالمصائب، هل يشكر أم لا؟ وهل يصبر أم لا؟ كما قال تعالى: ﴿وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وقال: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ﴾ الآيات [الفجر: ١٥].

وقد يقال فى الشئ: إنه من الله وإن كان مخلوقاً إذا كان مختصاً بالله، كآيات الأنبياء، كما قال لموسى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، وقلب العصا حية، وإخراج اليد بيضاء من غير سوء مخلوق لله، لكنه منه لأنه دل به وأرشد إلى صدق نبيه موسى، وهو تصديق منه وشهادة منه له بالرسالة والصدق، فصار ذلك من الله بمنزلة البينة من الله، والشهادة من الله، وليست هذه الآيات مما تفعله الشياطين والكهان، كما يقال: هذه علامة من فلان، وهذا دليل من فلان، وإن لم يكن ذلك كلاماً منه.

وقد سمى موسى ذلك بينة من الله فقال: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بَيِّنَةً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فقوله: ﴿بَيِّنَةً مِنْ رَبِّكُمْ﴾، كقوله: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾.

وهذه البينة هنا حجة وآية، ودلالة مخلوقة تجرى مجرى شهادة الله وإخباره بكلامه، كالعلامة التى يرسل بها الرجل إلى أهله وكيله، قال سعيد بن جبير فى الآية: هى كالتامم تبعث به، فيكون هذا بمنزلة قوله: صدقوه فيما قال، أو أعطوه ما طلب.

فالقرآن والهدى منه، وهو من كلامه وعلمه وحكمه الذى هو قائم به غير مخلوق، وهذه الآيات دليل على ذلك، كما يكتب كلامه فى المصاحف، فيكون المراد المكتوب به الكلام يعرف به الكلام، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّى لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [الكهف: ١٠٩].

ولهذا يكون لهذه الآيات المعجزات حرمة، كالناقة وكالماء النابع بين أصابع النبى ﷺ ونحو ذلك. والله - سبحانه - أعلم.

فصل

فى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ الآية، وما بعدها إلى قوله: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ١٧ - ٢٤]، ذكر - سبحانه - الفرق بين أهل الحق والباطل، وما بينهما من التباين والاختلاف مرة بعد مرة، ترغيباً فى السعادة وترهيباً من الشقاوة.

وقد افتتح السورة بذلك فقال: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ. أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود: ١، ٢]، فذكر أنه نذير وبشير، نذير ينذر بالعذاب لأهل النار، وبشير يبشر بالسعادة لأهل الحق.

ثم ذكر حال الفريقين فى السراء والضراء، فقال: ﴿وَلَمَّا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَكَفُورٌ. وَلَمَّا أَذَقْنَاهُ نِعْمَاءَ بَعْدَ ضِرَاءٍ مَّسْتَه لِّقَوْلِنَا ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ. إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [هود: ٩ - ١١].

ثم ذكر بعد هذا قصص الأنبياء، وحال من اتبعهم ومن كذبهم، كيف سعد هؤلاء فى الدنيا والآخرة، وشقى هؤلاء فى الدنيا والآخرة، فذكر ما جرى لهم، إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَىٰ نَقِصُهُ عَلَيْكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٠ - ١٠٣].

ثم ذكر حال الذين سعدوا، والذين شقوا، ثم قال: ﴿إِن فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ [هود: ١٠٣]، فإنه قد يقال: غاية ما أصاب هؤلاء أنهم ماتوا والناس كلهم يموتون، وإما كونهم أهلكوا كلهم وصارت بيوتهم خاوية، وصاروا عبدة يذكرون بالشر ويلعنون، إنما يخاف ذلك من آمن بالآخرة، فإن لعنة المؤمنين لهم بالآخرة، وبغضهم لهم كما جرى لآل فرعون - هو - مما يزيدهم عذاباً، كما أن لسان الصدق وثناء الناس ودعاءهم للأنبياء، واتباعهم لهم هو مما يزيدهم ثواباً.

فمن استدلل بما أصاب هؤلاء على صدق الأنبياء فأمن بالآخرة خاف عذاب الآخرة، وكان ذلك له آية، وأما من لم يؤمن بالآخرة ويظن أن من مات لم يبعث، فقد لا يبالى بمثل هذا، وإن كان يخاف هذا من لا يخاف الآخرة، لكن كل من خاف الآخرة كان هذا حاله وذلك له آية.

وقد ختم السورة بقوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ﴾ إلى آخرها [هود: ١٢١ - ١٢٣]، كما افتتحها بقوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ٢]، فذكر

التوحيد والإيمان بالرسول، فهذا دين الله في الأولين والآخرين، قال أبو العالية: كلمتان يُسألُ عنهما الأولون والآخرون، ماذا كنتم تعبدون، وماذا أجبتم المرسلين؟

ولهذا قال: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، و ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، هو الشرك في العبادة، وهذان هما الإيمان والإسلام، وكان النبي ﷺ يقرأ تارة في ركعتي الفجر سورتي الإخلاص^(١)، وتارة بآيتي الإيمان والإسلام، فيقرأ قوله: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]، فأولها الإيمان، وآخرها الإسلام، ويقرأ في الثانية: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤] (٢)، فأولها إخلاص العبادة لله وآخرها الإسلام له.

وقال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمُ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ففيها الإيمان والإسلام في آخرها، وقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ . ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٦٩، ٧٠].

فصل

وقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١]، فقد فصله بعد إحكامه، بخلاف من تكلم بكلام لم يحكمه، وقد يكون في الكلام المحكم ما لم يبينه لغيره، فهو - سبحانه - أحكم كتابه ثم فصله وبينه لعباده، كما قال: ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢]، فهو - سبحانه - بينه وأنزله على عباده بعلم ليس كمن يتكلم بلا علم.

وقد ذكر براهين التوحيد والنبوة قبل ذكر الفرق بين أهل الحق والباطل، فقال: ﴿وَأَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مَفْتَريات﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٣]، [١٤]، فلما تحداهم بالإتيان بعشر سور مثله مفتریات هم وجميع من يستطيعون من دونه، كان في مضمون تحديه أن هذا لا يقدر أحد على الإتيان بمثله من دون الله، كما قال: ﴿قُلْ [لَنْ] ^(٣) اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

(١) مسلم في صلاة المسافرين (٧٢٦ / ٩٨) وأبو داود في الصلاة (١٢٥٦).

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٧٢٧ / ٩٩) وأبو داود في الصلاة (١٢٥٩).

(٣) في المطبوعة: «لو»، والصواب ما أثبتناه.

وحينئذ، فعلم أن ذلك من خصائص من أرسله الله، وما كان مختصاً بنوع فهو دليل عليه؛ فإنه مستلزم له، وكل ملزوم دليل على لازمه كآيات الأنبياء كلها، فإنها مختصة بجنسهم.

وهذا القرآن مختص بجنسهم ومن بين الجنس خاتمهم لا يمكن أن يأتي به غيره، وكان ذلك برهاناً بيناً على أن الله أنزله، وأنه نزل بعلم الله هو الذى أخبر بخبره، وأمر بما أمر به، كما قال: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ الآية [النساء: ١٦٦]، وثبوت الرسالة ملزوم لثبوت التوحيد، وأنه لا إله إلا الله، من جهة أن الرسول أخبر بذلك، ومن جهة أنه لا يقدر أحد على الإتيان بهذا القرآن إلا الله، فإن من العلم ما لا يعلمه إلا الله، إلى غير ذلك من وجوه البيان فيه، كما قد بسط ونبه عليه فى غير هذا الموضع، ولا سيما هذه السورة، فإن فيها من البيان والتعجيز ما لا يعلمه إلا الله، وفيها من المواعظ والحكم والترغيب والترهيب ما لا يُقدَّر قدره إلا الله.

والمقصود هنا هو الكلام على قوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧] حيث سأل السائل عن تفسيرها، وذكر ما فى التفاسير من كثرة الاختلاف فيها، وأن ذلك الاختلاف يزيد الطالب عمى عن معرفة المراد الذى يحصل به الهدى والرشاد، فإن الله - تعالى - إنما نزل القرآن ليهتدى به لا ليختلف فيه، والهدى إنما يكون إذا عرفت معانيه، فإذا حصل الاختلاف المضاد لتلك المعانى التى لا يمكن الجمع بينه وبينها لم يعرف الحق، ولم تفهم الآية ومعناها، ولم يحصل به الهدى والعلم الذى هو المراد بإنزال الكتاب.

قال أبو عبد الرحمن السُّلَمي: حدثنا الذين كانوا يُقْرَئُونَا القرآن - عثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وغيرهما - أنهم كانوا إذا تعلموا من النبى ﷺ عشر آيات، لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً.

وقال الحسن البصرى: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فى ماذا نزلت، وماذا عنى بها. وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، وتدبر الكلام إنما ينتفع به إذا فهم، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

فالرسل تبين للناس ما أنزل إليهم من ربهم، وعليهم أن يبلغوا الناس البلاغ المبين، المطلوب من الناس أن يعقلوا ما بلغه الرسل، والعقل يتضمن العلم والعمل، فمن عرف الخير والشر، فلم يتبع الخير ويحذر الشر لم يكن عاقلاً؛ ولهذا لا يُعَدُّ عاقلاً إلا من فعل ما ينفعه، واجتنب ما يضره، فالمجنون الذى لا يفرق بين هذا وهذا قد يُلْقَى نفسه فى المهالك، وقد يفر مما ينفعه.

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

فأجاب:

الحمد لله، قال طوائف من العلماء أن قوله: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ أراد بها سماء الجنة وأرض الجنة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا سَأَلْتُمْ اللَّهَ الْجَنَّةَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدُوسَ، فَإِنَّهُ أَعْلَى الْجَنَّةِ، وَأَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَسَقْفُ عَرْشِ الرَّحْمَنِ»^(١)، وقال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، هي أرض الجنة.

وعلى هذا، فلا منافاة بين انطواء هذه السماء وبقاء السماء التي هي سقف الجنة، إذ كل ما علا فإنه يسمى في اللغة سماء، كما يسمى السحاب سماء، والسقف سماء.

وأيضاً، فإن السموات وإن طُوِيَتْ وكانت كالمُهْلٍ، واستحالت عن صورتها، فإن ذلك لا يوجب عدمها وفسادها، بل أصلها باق، بتحويلها من حال إلى حال، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وإذا بدلت فإنه لا يزال سماء دائمة، وأرض دائمة. والله أعلم.

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٢٣) والترمذى فى صفة الجنة (٢٥٣٠).

سورة يوسف

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

فَصْل

قول يوسف ﷺ لما قالت له امرأة العزيز: ﴿هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣]، المراد بربه في أصح القولين هنا: سيده، وهو زوجها الذي اشتراه من مصر، الذي قال لامرأته: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَفْعَلَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ [يوسف: ٢١]، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

فلما وصى به امرأته فقال لها: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾، قال يوسف: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ والضمير في: ﴿إِنَّهُ﴾ معلوم بينهما، وهو سيدها.

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَن رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]، فهذا خبر من الله - تعالى - أنه رأى برهان ربه، وربّه هو الله كما قال لصاحبي السجن: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [يوسف: ٣٧]، وقوله: ﴿رَبِّي﴾ مثل قوله لصاحب الرؤيا: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، قال تعالى: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٤٢]، قيل: أنسى يوسف ذكر ربه، لَمَّا قَالَ: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾.

وقيل: بل الشيطان أنسى الذي نجا منهما ذكر ربه، وهذا هو الصواب، فإنه مطابق لقوله: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، قال تعالى: ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ والضمير يعود إلى القريب، إذا لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك؛ ولأن يوسف لم ينس ذكر ربه، بل كان ذاكرًا لربه.

وقد دعاها قبل تعبير الرؤيا إلى الإيمان بربه، وقال لهما: ﴿يَا صَاحِبَيَّ السِّجْنِ أَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ . مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا

يَعْلَمُونَ ﴿يوسف: ٣٩، ٤٠﴾.

وقال لهما قبل ذلك: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامُ تَرْزُقَانِهِ﴾ أى: فى الرؤيا ﴿إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾، يعنى: التأويل ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ . وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧، ٣٨]، فبدأ يذكر ربه - عز وجل - فإن هذا مما علمه ربه؛ لأنه ترك ملة قوم مشركين لا يؤمنون بالله، وإن كانوا مقرين بالصانع ولا يؤمنون بالآخرة، واتبع ملة آبائه أئمة المؤمنين - الذين جعلهم الله أئمة يدعون بأمره - إبراهيم وإسحق ويعقوب، فذكر ربه ثم دعاهما إلى الإيمان بربه.

ثم بعد هذا عبر الرؤيا فقال: ﴿يَا صَاحِبِي السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبُّهُ خَمْرًا﴾ الآية [يوسف: ٤١]، ثم لما قضى تأويل الرؤيا قال للذى لجأ منهما: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، فكيف يكون قد أنسى الشيطان يوسف ذكر ربه؟ وإنما أنسى الشيطان الناجى ذكر ربه، أى: الذكر المضاف إلى ربه والمنسوب إليه، وهو أن يذكر عنده يوسف. والذين قالوا ذلك القول، قالوا: كان الأولى أن يتوكل على الله، ولا يقول: اذكرنى عند ربك، فلما نسى أن يتوكل على ربه جورى بلْبُثُهُ فى السجن بَضْعَ سنين.

فيقال: ليس فى قوله: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ ما يناقض التوكل، بل قد قال يوسف: ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، كما أن قول أبيه: ﴿لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ﴾ [يوسف: ٦٧]، لم يناقض توكله، بل قال: ﴿وَمَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [يوسف: ٦٧].

وأيضاً، فيوسف قد شهد الله له أنه من عباده المخلصين، والمخلص لا يكون مخلصاً مع توكله على غير الله، فإن ذلك شرك، ويوسف لم يكن مشركاً لا فى عبادته ولا توكله، بل قد توكل على ربه فى فعل نفسه بقوله: ﴿وَالْأَلْأَلُ تَصْرِفُ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣]، فكيف لا يتوكل عليه فى أفعال عباده.

وقوله: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾، مثل قوله لربه: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]، فلما سأل الولاية للمصلحة الدينية لم يكن هذا مناقضاً للتوكل، ولا هو من سؤال الإمارة المنهى عنه، فكيف يكون قوله للفتى: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ مناقضاً للتوكل وليس فيه إلا مجرد إخبار الملك به؛ ليعلم حاله ليتبين الحق، ويوسف كان من أثبت الناس.

ولهذا بعد أن طلب: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾، قال: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَافٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠]، فيوسف يذكر ربه في هذه الحال، كما ذكره في تلك، ويقول: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ﴾ فلم يكن في قوله له: ﴿أذكرني عند ربك﴾ ترك لواجب، ولا فعل لمحرم، حتى يعاقبه الله على ذلك بلبشه في السجن بضع سنين، وكان القوم قد عزموا على حبسه إلى حين قبل هذا ظمناً له، مع علمهم ببراءته من الذنب.

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنُهُنَّ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، ولبشه في السجن كان كرامة من الله في حقه؛ ل يتم بذلك صبره وتقواه، فإنه بالصبر والتقوى نال ما نال؛ ولهذا قال: ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، ولو لم يصبر ويتق، بل أطاعهم فيما طلبوا منه جزعاً من السجن، لم يحصل له هذا الصبر والتقوى، وفاته الأفضل باتفاق الناس.

لكن تنارع العلماء، هل يمكن الإكراه على الفاحشة؟ على قولين:

قيل: لا يمكن، كقول أحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهما، قالوا: لأن الإكراه يمنع الانتشار.

والثاني: يمكن، وهو قول مالك والشافعي، وابن عقيل، وغيره من أصحاب أحمد؛ لأن الإكراه لا ينافي الانتشار، فإن الإكراه لا ينافي كون الفعل اختياراً، بل المكروه يختار دفع أعظم الشرين بالتزام أدناهما. وأيضاً، فالانتشار بلا فعل منه، بل قد يُقَيَّدُ وَيُضَجَّعُ فتباشره المرأة فتنتشر شهوته فتستدخل ذكراً.

فعلى قول الأولين: لم يكن يحل له ما طلبت منه بحال، وعلى القول الثاني: فقد يقال: الحبس ليس بإكراه يبيح الزنا، بخلاف ما لو غلب على ظنه أنهم يقتلونه أو يتلفون بعض أعضائه، فالنزاع إنما هو في هذا، وهم لم يبلغوا به إلى هذا الحد، وإن قيل: كان يجوز له ذلك لأجل الإكراه لكن يفوته الأفضل.

وأيضاً، فالإكراه إنما يحصل أول مرة ثم يباشر، وتبقى له شهوة وإرادة في الفاحشة.

ومن قال: الزنا لا يتصور فيه الإكراه، يقول: فرق بين ما لا فعل له - كالمقيد - وبين من له فعل، كما أن المرأة إذا أُضْجِعتُ وَقِيْدَتْ حَتَّىٰ فَعَلَ بِهَا الْفَاحِشَةُ لم تأثم بالاتفاق، وإن أُكْرِهَتْ حَتَّىٰ زَنَتْ ففيه قولان: هما روايتان عن أحمد، لكن الجمهور يقولون: لا

تأثم، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُكَرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]، وهؤلاء يقولون: فعل المرأة لا يحتاج إلى انتشار، فإنما هو كالإكراه على شرب الخمر، بخلاف فعل الرجل، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود أن يوسف لم يفعل ذنباً ذكره الله عنه، وهو - سبحانه - لا يذكر عن أحد من الأنبياء ذنباً إلا ذكر استغفاره منه، ولم يذكر عن يوسف استغفاراً من هذه الكلمة، كما لم يذكر عنه استغفاراً من مقدمات الفاحشة، فعلم أنه لم يفعل ذنباً فى هذا ولا هذا، بل همّ همّاً تركه لله، فأُثِيبَ عليه حسنة، كما قد بسطَ هذا فى موضعه.

وأما ما يكفره الابتلاء من السيئات، فذلك جُوزَى به صاحبه بالمصائب المكفرة، كما فى قوله ﷺ: «مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ وَصَبٍ وَلَا نَصَبٍ، وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ، وَلَا غَمٍّ وَلَا أَذَى، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهِ خَطَايَاهُ»^(١)، ولما أنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، قال أبو بكر: يا رسول الله، جاءت قاصمة الظهر، وأينما لم يعمل سوءاً؟ فقال: «أأست تحزن؟ أأست تنصب؟ أأست تُصِيبُك اللأوى؟ فذلك مما تجزون به»^(٢).

فتبين أن قوله: ﴿فأنساه الشيطان ذكر ربه﴾، أى: نسى الفتى ذكر ربه أن يذكر هذا لربه، ونسى ذكر يوسف ربه، والمصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، ويوسف قد ذكر ربه، ونسى الفتى ذكر يوسف ربه، وأنساه الشيطان أن يذكر ربه هذا الذكر الخاص، فإنه وإن كان يسقى ربه خمرًا، فقد لا يخطر هذا الذكر بقلبه، وأنساه الشيطان تذكير ربه، وإذكار ربه لما قال: ﴿اذكرنى﴾، أمره بإذكار ربه، فأنساه الشيطان إذكار ربه، فإذكار ربه أن يجعله ذاكرًا، فأنساه الشيطان أن يجعل ربه ذاكرًا ليوسف، والذكر هو مصدر، وهو اسم، فقد يضاف من جهة كونه اسمًا، فيعم هذا كله، أى: أنساه الذكر المتعلق بربه، والمضاف إليه.

ومما يبين أن الذى نسى ربه هو الفتى لا يوسف، قوله بعد ذلك: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]، وقوله: ﴿وادكر بعد أمة﴾، دليل على أنه كان قد نسى فادكر.

(١) البخارى فى المرضى (٥٦٤١، ٥٦٤٢) ومسلم فى البر والصلة (٢٥٧٣ / ٥٢) .

(٢) أحمد ١١/١، والحاكم فى المستدرک ٧٤/٣، ٧٥ وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى.

والألواء: الشدة وضيق المعيشة. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢٢١/٤.

فإن قيل: لا ريب أن يوسف سمى السيد رباً في قوله: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ و﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ ونحو ذلك، وهذا كان جائزاً في شرعه، كما جاز في شرعه أن يسجد له أبواه وإخوته، وكما جاز في شرعه أن يؤخذ السارق عبداً، وإن كان هذا منسوخاً في شرع محمد ﷺ.

وقوله: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، إن أراد به السيد فلا جناح عليه، لكن معلوم أن ترك الفاحشة خوفاً لله واجب ولو رضى سيدها، ويوسف - عليه السلام - تركها خوفاً من الله. ﴿ولقد هممت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه﴾، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، وقال يوسف - أيضاً - ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ. فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يوسف: ٣٣، ٣٤]، فدل على أنه كان معه من خوف الله ما يزرعه عن الفاحشة، ولو رضى بها الناس، وقد دعا ربه - عز وجل - أن يصرف عنه كيدهنَّ.

وقوله: ﴿السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ بصيغة جمع التذكير، وقوله: ﴿كَيْدَهُنَّ﴾ بصيغة جمع التأنيث، ولم يقل: مما يدعيني إليه، دليل على الفرق بين هذا وهذا، وأنه كان من الذكور من يدعوه مع النساء إلى الفاحشة بالمرأة، وليس هناك إلا زوجها، وذلك أن زوجها كان قليل الغيرة، أو عديمها، وكان يحب امرأته ويطيعها؛ ولهذا لما اطلع على مراودتها قال: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٢٩]، فلم يعاقبها، ولم يفرق بينها وبين يوسف، حتى لا تتمكن من مراودته، وأمر يوسف ألا يذكر ما جرى لأحد محبة منه لامراته، ولو كان فيه غيرة لعاقب المرأة.

ومع هذا، فشاعت القصة واطلَع عليها الناس من غير جهة يوسف، حتى تحدثت بها النسوة في المدينة، وذكروا أنها تراود فتاها عن نفسه، ومع هذا: ﴿أَرْسَلْتُ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مَتَكاً وَآتَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّيناً﴾ [يوسف: ٣١]، وأمرت يوسف أن يخرج عليهن؛ ليقمن عذرهما على مراودته، وهى تقول لهن: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وهذا يدل على أنها لم تزل متمكنة من مراودته، والخلوة به، مع علم الزوج بما جرى، وهذا من أعظم الدياثة^(١)، ثم إنه لما حبس فلتما حبس بأمرها، والمرأة لا تتمكن من حبسه إلا بأمر الزوج، فالزوج هو الذى حبسه. وقد روى أنها قالت: هذا القبطى هتك عرضى

(١) الدياثة: الرجل الذى لا غيره له على أهله. انظر: المصباح المنير، مادة «داث».

فحبسه، وحبسه لأجل المرأة معاونة لها على مطلبها لِدَيَاتِهِ، وقلة غيرته، فدخل هو فى من دعا يوسف إلى الفاحشة.

فعلم أن يوسف لم يترك الفاحشة لأجله، ولا لخوفه منه، بل قد علم يقيناً أنه لم يكن يخاف منه، وأن يوسف لو أعطاه ما طلبت، لم يكن الزوج يدرى، ولو درى فعله لم يكن ينكر؛ فإنه قد درى بالمرادة والخُلوة التى هى مقتضية لذلك فى الغالب فلم ينكر، ولو قدر أنه همَّ بعقوبة يوسف فكانت هى الحاكمة على الزوج القاهرة له. وقد قال النبى ﷺ: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»^(١)، ولما راجعنه فى إمامة الصديق قال: «إنكن لآنتن صواحب يوسف»^(٢)، ولما أنشده الأعشى:

وهن شر غالب لمن غلب

استعاد ذلك منه وقال: وهن شرُّ غالب لمن غلب. فكيف لا تغلب مثل هذا الزوج وتمنعه من عقوبة يوسف؟ وقد عهد الناس خلقاً من الناس تغلبهم نساؤهم، من نساء التتر وغيرهم، يكون لامرأته غرض فاسد فى فتاه، أو فتاها، وتفعل معه ما تريد، وإن أراد الزوج أن يكشف أو يعاقب منعه ودفعته، بل وأهانتته وفتحت عليه أبواباً من الشر بنفسها، وأهلها وحشمها، والمطالبة بصداقها وغير ذلك، حتى يتمنى الرجل الخلاص منها رأساً برأس، مع كون الرجل فيه غيرة فكيف مع ضعف الغيرة؟!

فهذا كله يبين أن الداعى ليوسف إلى ترك الفاحشة كان خوف الله لا خوفاً من السيد؛ فلهاذا قال: ﴿إِنَّ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣]، قيل: هذا مما يبين محاسن يوسف، ورعايته لحق الله وحق المخلوقين، ودفعه الشر بالتى هى أحسن، فإن الزنا بامرأة الغير فيه حقان مانعان، كل منهما مستقل بالتحريم.

فالفاحشة حرام لحق الله ولو رضى الزوج، وظلم الزوج فى امرأته حرام لحقه، بحيث لو سقط حق الله بالتوبة منه فحق هذا فى امرأته لا يسقط، كما لو ظلمه وأخذ ماله وتاب من حق الله، لم يسقط حق المظلوم بذلك؛ ولهذا جار للرجل إذا زنت امرأته أن يقذفها ويلاعنها، ويسعى فى عقوبتها بالرجم، بخلاف الأجنبية، فإنه لا يجوز له قذفها ولا يلاعن، بل يُحَدُّ إذا لم يأت بأربعة شهداء، فإفساد المرأة على زوجها من أعظم الظلم لزوجها، وهو عنده أعظم من أخذ ماله.

(١) البخارى فى الحيز (٣٠٤)، ومسلم فى الإيمان (١٣٢/٧٩).

(٢) البخارى فى الأنبياء (٣٣٨٤) وأحمد ٤ / ٤١٢.

ولهذا يجوز له قتله دفعاً عنها باتفاق العلماء، إذا لم يندفع إلا بالقتل بالاتفاق، ويجوز في أظهر القولين قتله وإن اندفع بدونه، كما في قصة عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لما أتاه رجل بيده سيف فيه دم، وذكر أنه وجد رجلاً تفخذ امرأته فضربه بالسيف، فأقره عمر على ذلك وشكره، وقيل قوله أنه قتله لذلك إذ ظهرت دلائل ذلك.

وهذا كما لو اطلع رجل في بيته، فإنه يجوز له أن يَفَقَّ عينه ابتداءً، وليس عليه أن يندره، هذا أصح القولين، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لو اطلع رجل في بيتك ففقت عينه ما كان عليك شيء»^(١)، وكذلك قال في الذي عض يد غيره فنزع يده فانتقلت أسنان العاض.

وهذا مذهب فقهاء الحديث، وأكثر السلف، وفي المسألتين نزاع ليس هذا موضعه، إذ المقصود أن الزانى بامرأة غيره ظالم للزوج، وللزوج حق عنده؛ ولهذا ذكر النبي ﷺ أن من زنى بامرأة المجاهد؛ فإنه يُمكن يوم القيامة من حسناته يأخذ منها ما شاء (٢).

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال: قلت: يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل الله نداً وهو خلقك»، قلت: ثم أى؟ قال: «أن تقتل ولدك خشية أن يُطعمَ معك»، قلت: ثم أى؟ قال: «أن تزانى بحليلة جارك»^(٣) فذكر الزنا بحليلة الجار، فعلم أن للزوج حقاً في ذلك، وكان ظلم الجار أعظم؛ للحاجة إلى المجاورة.

وإن قيل: هذا قد لا يُمكن روج المرأة أن يحترق منه، والجار عليه حق زائد على حق الأجنبي، فكيف إذا ظلم في أهله والجيران يأمن بعضهم بعضاً، ففي هذا من الظلم أكثر مما في غيره، وجاره يجب عليه أن يحفظ امرأته من غيره، فكيف يفسدها هو.

فلما كان الزنا بالمرأة المزوجة له علتان كل منهما تستقل بالتحريم، مثل لحم الخنزير الميت، علَّل يوسف ذلك بحق الزوج، وإن كان كل من الأمرين مانعاً له، وكان في تعليقه بحق الزوج فوائد:

منها: أن هذا مانع تعرفه المرأة وتعذره به، بخلاف حق الله - تعالى - فإنها لا تعرف عقوبة الله في ذلك.

ومنها: أن المرأة قد ترتدع بذلك، فترعى حق زوجها، إما خوفاً وإما رعاية لحقه، فإنه

(١) البخارى فى الديات (٦٨٨٨)، (٦٩٠٢)، ومسلم فى الآداب (٤٣/٢١٥٨) كلاهما عن أبى هريرة.

(٢) مسلم فى الإمارة (١٨٩٧ / ١٣٩، ١٤٠) وأبو داود فى الجهاد (٢٤٩٦).

(٣) البخارى فى التفسير (٤٤٧٧) ومسلم فى الإيمان (٨٦ / ١٤١).

إذا كان المملوك يمتنع عن هذا رعاية لحق سيده؛ فالمرأة أولى بذلك؛ لأنها خائنة في نفس المقصود منها، بخلاف المملوك، فإن المطلوب منه الخدمة، وفاحشته بمنزلة سرقة المرأة من ماله.

ومنها: أن هذا مانع مؤيس لها فلا تطمع فيه لا بنكاح ولا بسفاح، بخلاف الخلية من الزوج، فإنها تطمع فيه بنكاح حلال.

ومنها: أنه لو علل بالزنا فقد تسعى هي في فراق الزوج، والتزوج به، فإن هذا إنما يحرم لحق الزوج خاصة؛ ولهذا إذا طلقت امرأته باختياره جاز لغيره أن يتزوجها، ولو طلقها ليتزوج بها - كما قال سعد بن الربيع لعبد الرحمن بن عوف: إن لى امرأتين فاختر أيتهما شئت حتى أطلقها وتتزوجها - لكنه بدون رضاه لا يحل، كما في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس منّا من خبب امرأة على زوجها، ولا عبدًا على مواليه»^(١)، وقد حرم النبي ﷺ أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، ويستأتم على سؤم أخيه، فإذا كان بعد الخطبة وقبل العقد لا يحل له أن يطلب التزوج بامرأته فكيف بعد العقد، والدخول والصحة؟!

فلو علل بأن هذا زنا محرّم ربما طمعت في أن تفارق الزوج وتتزوجه، فإن كيدهنّ عظيم، وقد جرى مثل هذا. فلما علل بحق سيده وقال: «إنه ربي أحسن مثواي»، يثبت من ذلك، وعلمت أنه يراعى حق الزوج، فلا يزاحمه في امرأته البتة، ثم لو قدر مع هذا أن الزوج رضى بالفاحشة وأباح امرأته، لم يكن هذا مما يبيحها لحق الله ولحقه - أيضًا - فإنه ليس كل حق للإنسان له أن يسقطه، ولا يسقط بإسقاطه، وإنما ذاك فيما يباح له بذله، وهو ما لا ضرر عليه في بذله، مثل ما يعطيه من فضل مال ونفع.

وأما ما ليس له بذله فلا يباح بإباحته، كما لو قال له: علمنى السحر والكفر والكهانة، وأنت فى حل من إضلالى، أو قال له: بعنى رقيقًا وخذ ثمنى، وأنت فى حل من ذلك.

وكذلك إذا قال: افعل بى أو بابنتى أو بامرأتى أو بإمائى الفاحشة، لم يكن هذا مما يسقط حقه فيه بإباحته، فإنه ليس له بذل ذلك، ومعلوم أن الله يعاقبها على الفاحشة وإن تراضيا بها، لكن المقصود أن فى ذلك - أيضًا - ظلمًا لهذا الشخص لا يرتفع بإباحته، كظلمه إذا جعله كافرًا أو رقيقًا، فإن كونه يفعل به الفاحشة أو بأهله، فيه ضرر عليه لا يملك إباحته؛ كالضرر عليه فى كونه كافرًا، وهو كما لو قال له: أزل عقلى وأنت فى حل

(١) أحمد ٥ / ٣٥٢، وأبو داود فى الطلاق (٢١٧٥) واللفظ لأبى داود.

وقوله: «خبب»: أى خدع وأفسد. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٤ / ٢.

من ذلك؛ فإن الإنسان لا يملك بذل ذلك، بل هو ممنوع من ذلك، كما يمنع السفيه من التصرف في ماله، أو إسقاط حقوقه، وكذلك المجنون والصغير؛ فإن هؤلاء محجور عليهم لحقهم.

ولهذا لو أذن له الصبي أو السفيه في أخذ ماله لم يكن له ذلك، ومن أذن لغيره في تكفيره أو تجنيته أو تخنيته والإفحاش به وبأهله، فهو من أسفه السفهاء، وهذا مثل الربا، فإنه وإن رضى به المرابى وهو بالغ رشيد لم يبح ذلك؛ لما فيه من ظلمه؛ ولهذا له أن يطالبه بما قبض منه من الزيادة، ولا يعطيه إلا رأس ماله، وإن كان قد بذله باختياره، ولو كان التحريم لمجرد حق الله - تعالى - لسقط برضاه، ولو كان حقه إذا أسقطه سقط لما كان له الرجوع في الزيادة، والإنسان يحرم عليه قتل نفسه أعظم مما يحرم عليه قتل غيره، فلو قال لغيره: اقتلني لم يملك منه أعظم مما يملك هو من نفسه.

ولهذا يوم القيامة يتظلم من الأكابر، وهم لم يكرهوهم على الكفر، بل باختيارهم كفروا. قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَقْلُبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ . وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا . رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُمْ لَعْنَا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦ - ٦٨]، وقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اذْكَرُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لَأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ وَلَكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضِلُّونَا مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ نَجْعَلُهُمْ تَحْتَ أَفْدَانِنَا لِيَكُونُوا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩].

وكذلك الناس يلعنون الشيطان، وإن كان لم يكرههم على الذنوب، بل هم باختيارهم أذنبوا.

فإن قيل: هؤلاء يقولون لشیاطین الإنس والجن: نحن لم نكن نعلم أن في هذا علينا ضرراً، ولكن أنتم زينت لنا هذا وحسنتموه حتى فعلناه، ونحن كنا جاهلين بالأمر. قيل: كما نعلم أن الجاهل بما عليه في الفعل من الضرر لا عبرة برضاه وإذنه، وإنما يصح الرضاء والإذن ممن يعلم ما يأذن فيه ويرضى به، وما كان على الإنسان فيه ضرر راجع لا يرضى به إلا لعدم علمه، وإلا فالنفس تمتنع بذاتها من الضرر الراجع.

ولهذا كان من اشترى المعيب والمدلس والمجهول السعر ولم يعلم بحاله غير راض به، بل له الفسخ بعد ذلك؛ كذلك الكفر والجنون والفاحشة بالأهل، لا يرضى بها إلا

من لم يعلم بما فيها من الضرر عليه، فإذا أذن فيها لم يسقط حقه، بل يكون مظلوماً، ولو قال: أنا أعلم ما فيها من العقاب وأرضى به كان كذاباً، بل هو من أجهل الناس بما يقوله.

ولهذا لو تكلم بكلام لا يفهم معناه، وقال: نويت موجه عند الله، لم يصح ذلك في أظهر القولين؛ مثل أن يقول: «بهشم» ولا يعرف معناها، أو يقول: أنت طالق إن دخلت الدار وينوى موجهها من العربية، وهو لا يعرف ذلك؛ فإن النية والقصد والرضا مشروط بالعلم، فما لم يعلمه لا يرضى به، إلا إذا كان راضياً به مع العلم، ومن كان يرضى بأن يُكْفَر وَيُجَنَّ وتُفْعَل الفاحشة به وبأهله، فهو لا يعلم ما عليه في ذلك من الضرر، بل هو سفيه، فلا عبرة برضاه وإذنه، بل له حق عند من ظلمه وفعل به ذلك غير ما لله من الحق، وإن كان حق هذا دون حق المنكر المانع.

ولهذا قال يوسف - عليه السلام -: ﴿ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، يقول: متى أفسدت امرأته كنت ظالماً بكل حال، وليس هذا جزاء إحسانه إلى.

والناس إذا تعاونوا على الإثم والعدوان أبغض بعضهم بعضاً، وإن كانوا فعلوه بتراضيههم، قال طاووس: ما اجتمع رجلان على غير ذات الله إلا تفرقا عن تقال، وقال الخليل - عليه السلام -: ﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَلَيَعَنَّ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴾ [العنكبوت: ٢٥]، وهؤلاء لا يكفر بعضهم ببعض، ولعن بعضهم بعضاً لمجرد كونه عصي الله، بل لما حصل له بمشاركته ومعاونته من الضرر. وقال تعالى عن أهل الجنة التي أصبحت كالصَّيرِيم: ﴿ فَأَقْبَل بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَوُمُونَ ﴾ [القلم: ٣٠]، أى: يلوم بعضهم بعضاً، وقال: ﴿ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾ [الزخرف: ٦٧].

فالمخالة^(١) إذا كانت على غير مصلحة الاثنين؛ كانت عاقبتها عدواة، وإنما تكون على مصلحتهما إذا كانت في ذات الله، فكل منهما وإن بذل للآخر إعانة على ما يطلبه واستعان به بإذنه فيما يطلبه، فهذا التراضي لا اعتبار به، بل يعود تباعضاً وتعادياً وتلاعناً، وكل منهما يقول للآخر: لولا أنت ما فعلت أنا وحدي هذا، فَهَلَاكِي كان مني ومنك.

والرب لا يمنعهما من التباعد والتعادى والتلاعن، فلو كان أحدهما ظالماً للآخر فيه

(١) أى: الصداقة، بالفتح، والضم لغة. انظر: المصباح المنير، مادة «خلل».

لنهي عن ذلك، ويقول كل منهما للآخر: أنت لأجل غرضك أوقعتني في هذا، كالزانيين كل منهما يقول للآخر: لأجل غرضك فعلتَ معي هذا، ولو امتنعتَ لم أفعَل أنا هذا، لكن كل منهما له على الآخر مثل ما للآخر عليه؛ فتعادلا.

ولهذا إذا كان الطلب والمرادة من أحدهما أكثر، كان الآخر يتظلمه ويلعنه أكثر، وإن تساويا في الطلب تقاوما، فإذا رضى الزوج بالديانة فإنما هو لإرضاء الرجل أو المرأة لغرض له آخر، مثل أن يكون محباً لها، ولا تقيم معه إلا على هذا الوجه، فهو يقول للزاني بها: أنت لغرضك أفسدت على امرأتى، وأنا إنما رضيت لأجل غرضها، فأنت لما أفسدت على امرأتى وظلمتني فعلتَ معي ما فعلت.

ومن ذلك أنه لو قال: إنى أخاف الله أن يعاقبني ونحو ذلك؛ لقالت: أنت إنما تترك غرضي لغرضك في النجاة، وأنا سيدتك، فينبغى أن تقدم غرضي على غرضك، فلما قال: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنُ مَثْوَايَ﴾ علل بحق سيده الذي يجب عليه وعليها رعاية حقه.

فصل

وفى قول يوسف: ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣]، عبرتان:

إحداهما: اختيار السجن والبلاء على الذنوب والمعاصي.

والثانية: طلب سؤال الله ودعائه أن يثبت القلب على دينه، ويصرفه إلى طاعته، وإلا فإذا لم يثبت القلب، وإلا صَبَّأ إلى الأمرين بالذنوب، وصار من الجاهلين.

ففى هذا توكل على الله، واستعانة به أن يثبت القلب على الإيمان والطاعة، وفيه صبر على المحنة والبلاء والأذى الحاصل إذا ثبت على الإيمان والطاعة.

وهذا كقول موسى - عليه السلام - لقومه: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾؛ لما قال فرعون: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾. قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ [الأعراف: ١٢٧، ١٢٨].

وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنبَوِّئَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَآجِرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾. الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ [النحل: ٤١، ٤٢].

ومنه قول يوسف - عليه السلام - : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] ، وهو نظير قوله : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] ، وقوله : ﴿ بَلَى إِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران : ١٢٥] .

فلا بد من التقوى بفعل المأمور والصبر على المقدور ، كما فعل يوسف - عليه السلام - : اتقى الله بالعفة عن الفاحشة ، وصبر على أذاهم له بالمرأوة والحبس ، واستعان الله ودعاه ، حتى يثبتته على العفة فتوكل عليه أن يصرف عنه كيدهن ، وصبر على الحبس .

وهذا كما قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ ﴾ [العنكبوت : ١٠] ، وكما قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ . يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُ وَمَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ . يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ ﴾ [الحجج : ١٠ - ١٣] ، فإنه لا بد من أذى لكل من كان في الدنيا ، فإن لم يصبر على الأذى في طاعة الله ، بل اختار المعصية ، كان ما يحصل له من الشر أعظم مما فر منه بكثير . ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ إِذْنُ لِي وَلَا تَفْتِنِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ [التوبة : ٤٩] .

ومن احتمل الهوان والأذى في طاعة الله على الكرامة والعز في معصية الله ، كما فعل يوسف - عليه السلام - وغيره من الأنبياء والصالحين ، كانت العاقبة له في الدنيا والآخرة ، وكان ما حصل له من الأذى قد انقلب نعيماً وسروراً ، كما أن ما يحصل لأرباب الذنوب من التمتع بالذنوب ينقلب حزناً وثبوراً .

فيوسف ﷺ خاف الله من الذنوب ، ولم يخف من أذى الخلق وحبسهم إذ أطاع الله ، بل آثر الحبس والأذى مع الطاعة على الكرامة والعز وقضاء الشهوات ، ونيل الرياسة والمال مع المعصية ، فإنه لو وافق امرأة العزيز نال الشهوة ، وأكرمت المرأة بالمال والرياسة ، وزوجها في طاعتها ، فاختر يوسف الذل والحبس ، وترك الشهوة والخروج عن المال والرياسة ، مع الطاعة على العز والرياسة والمال وقضاء الشهوة مع المعصية .

بل قدم الخوف من الخالق على الخوف من المخلوق ، وإن آذاه بالحبس والكذب فإنسها كذبت عليه ؛ فرغمت أنه راودها ثم حبسته بعد ذلك .

وقد قيل: إنها قالت لزوجها: إنه هتك عرضي لم يمكنها أن تقول له: راودني، فإن زوجها قد عرف القصة، بل كذبت عليه كذبة تروج على زوجها، وهو أنه قد هتك عرضها بإشاعة فعلها، وكانت كاذبة على يوسف لم يذكر عنها شيئاً، بل كذبت أولاً وآخرًا، كذبت عليه بأنه طلب الفاحشة، وكذبت عليه بأنه أشاعها، وهى التى طالبت وأشاعت، فإنها قالت للنسوة: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢]، فهذا غاية الإشاعة لفاحشتها لم تستر نفسها.

والنساء أعظم الناس إخباراً بمثل ذلك، وهن قبل أن يسمعن قولها قد قلن فى المدينة: ﴿امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تَرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فكيف إذا اعترفت بذلك وطلبت رفع الملام عنها؟

وقد قيل: إنهن أعنَّها فى المراودة، وعدلته على الامتناع، ويدل على ذلك قوله: ﴿وَلَا تُصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٣]، وقوله: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاَسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠]، فدل على أن هناك كيداً منهن، وقد قال لهن الملك: ﴿مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاودْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاودْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١]، فهن لم يراودنه لأنفسهن، إذ كان ذلك غير ممكن، وهو عند المرأة فى بيتها وتحت حجرها، لكن قد يكن أعن المرأة على مطلوبها.

وإذا كان هذا فى فعل الفاحشة؛ فغيرها من الذنوب أعظم، مثل الظلم العظيم للخلق، كقتل النفس المعصومة، ومثل الإشراف بالله، ومثل القول على الله بلا علم. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فهذه أجناس المحرمات التى لا تباح بحال، ولا فى شريعة، وما سواها - وإن حرم فى حال - فقد يباح فى حال.

فصل

واختيار النبي ﷺ له ولأهله الاحتباس في شعب بنى هاشم بضع سنين، لا يُبَايَعُونَ ولا يُشَارُونَ؛ وصبيانهم يَتَضَاعُونَ من الجوع، قد هجرهم وقلاهم قومهم، وغير قومهم. هذا أكمل من حال يوسف عليه السلام.

فإن هؤلاء كانوا يدعون الرسول إلى الشرك، وأن يقول على الله غير الحق. يقول: ما أرسلني ولا نهى عن الشرك، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ لَتَفْتَرِي عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَخَذُوكَ خَلِيلًا . وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا . إِذَا لَأَذْنُكَ ضَعْفَ الْحَيَاةِ وَضَعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا . وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْزُوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا . سَنَةٌ مِنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسِتْنَانَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٣ - ٧٧].

وكان كذب هؤلاء على النبي ﷺ أعظم من الكذب على يوسف؛ فإنهم قالوا: إنه ساحر، وإنه كاهن، وإنه مجنون، وإنه مُفْتَرٍ. وكل واحدة من هؤلاء أعظم من الزنا والقلذ؛ لا سيما الزنا المستور الذي لا يدري به أحد. فإن يوسف كذب عليه في أنه زنى، وأنه قذفها وأشاع عنها الفاحشة؛ فكان الكذب على النبي ﷺ أعظم من الكذب على يوسف.

وكذلك الكذب على أولى العزم، مثل نوح وموسى، حيث يقال عن الواحد منهم: إنه مجنون، وإنه كذاب، يكذب على الله، وما لقي النبي ﷺ وأصحابه من أذى المشركين أعظم من مجرد الحبس، فإن يوسف حُبِسَ وسُكِّتَ عنه، والنبي ﷺ وأصحابه كانوا يؤذون بالأقوال والأفعال مع منعهم من تصرفاتهم المعتادة.

وهذا معنى الحبس، فإنه ليس المقصود بالحبس سكناء في السجن، بل المراد منعه من التصرف المعتاد. والنبي ﷺ لم يكن له حبس، ولا لأبى بكر، بل أول من اتخذ السجن عمر، وكان النبي ﷺ يُسَلَّمُ الغريم إلى غريمه، ويقول: «ما فعل أسيرك؟»^(١)، فيجعله أسيراً معه، حتى يقضيه حقه، وهذا هو المطلوب من الحبس.

والصحابة - رضى الله عنهم - منعوهم من التصرف بمكة أذى لهم، حتى خرج كثير

(١) البخارى فى الوكالة (٢٣١١) ، والترمذى فى فضائل القرآن (٢٨٨٠) .

منهم إلى أرض الحبشة، فاختاروا السكنى بين أولئك النصارى عند ملك عادل على السكنى بين قومهم، والباقون أُخرجوا من ديارهم وأموالهم - أيضاً - مع ما آذوهم به، حتى قتلوا بعضهم، وكانوا يضربون بعضهم ويمنعون بعضهم ما يحتاج إليه، ويضعون الصخرة على بطن أحدهم في رَمَضَاء^(١) مكة، إلى غير ذلك من أنواع الأذى.

وكذلك المؤمن من أمة محمد ﷺ يختار الأذى فى طاعة الله على الإكرام مع معصيته، كأحمد بن حنبل اختار القيد والحبس والضرب على موافقة السلطان وجنده، على أن يقول على الله غير الحق فى كلامه، وعلى أن يقول ما لا يعلم - أيضاً - فإنهم كانوا يأتون بكلام يعرف أنه مخالف للكتاب والسنة، فهو باطل، وبكلام مجمل يحتاج إلى تفسير، فيقول لهم الإمام أحمد: ما أدري ما هذا؟ فلم يوافقهم على أن يقول على الله غير الحق، ولا على أن يقول على الله ما لا يعلم.

(١) الرَّمَضَاء: الحجارة الحامية من حر الشمس. انظر: المصباح المنير، مادة «رمض».

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - بعد كلام^(١) :

[يهم أحدهم]^(٢) بالذنوب فيذكر مقامه بين يدي الله فيدعه، فكان يوسف من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى.

ثم إن يوسف - عليه الصلاة والسلام - كان شاباً عزباً أسيراً في بلاد العدو، حيث لم يكن هناك أقارب أو أصدقاء، فيستحي منهم إذا فعل فاحشة، فإن كثيراً من الناس يمنعه من مواجهة القبائح حياؤه ممن يعرفه، فإذا تغرب فعل ما يشتهيه، وكان - أيضاً - خالياً لا يخاف مخلوقاً، فحكم النفس الأمارة - لو كانت نفسه كذلك - أن يكون هو المتعرض لها، بل يكون هو المتحيل عليها، كما جرت به عادة كثير ممن له غرض في نساء الأكابر إن لم يتمكن من الدعوة ابتداءً. فأما إذا دعى ولو كانت الداعية خدامة؛ لكان أسرع مجيب، فكيف إذا كانت الداعية سيدته الحاكمة عليه، التي يخاف الضرر بمخالفتها؟!٩

ثم إن زوجها - الذي عاداته أن يزجر المرأة - لم يعاقبها، بل أمر يوسف بالإعراض، كما يَنَعَرُ الديوث، ثم إنها استعانت بالنساء وحبسته، وهو يقول: ﴿رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣].

فليتدبر اللبيب هذه الدواعي التي دعت يوسف إلى ما دعت، وأنه مع توفرها وقوتها، ليس له عن ذلك صارف إذا فعل ذلك، ولا من ينجيهِ من المخلوقين؛ ليتبين له أن الذي ابتلى به يوسف كان من أعظم الأمور، وأن تقواه وصبره عن المعصية - حتى لا يفعلها مع ظلم الظالمين له، حتى لا يجيبهم - كان من أعظم الحسنات وأكبر الطاعات، وإن نفس يوسف - عليه الصلاة والسلام - كانت من أركى الأنفس، فكيف أن يقول: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣] والله يعلم أن نفسه بريئة ليست أمارة بالسوء، بل نفس زكية من أعظم النفوس زكاء، والهَمُّ الذي وقع كان زيادة في زكاء نفسه وتقواها، وبمحصوله مع تركه لله لتثبت له به حسنة من أعظم الحسنات التي تزكى نفسه.

الوجه السادس : أن قوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ

(١) هكذا بالأصل.

(٢) ما بين المعقوفين مستفاد من محقق التفسير الكبير لابن تيمية؛ الدكتور عبد الرحمن عميرة ٨٣/٥، وفي النسخة التي حققها الدكتور محمد الجليل جاء النص هكذا: «قال شيخ الإسلام رحمه الله: ثم إن يوسف...» انظر: ٢٧٤/٣.

وقول ابن تيمية بعد ذلك بقليل: «الوجه السادس» ينبئ بوجود سقط من الأصل.

الْخَائِنِينَ ﴿يوسف: ٥٢﴾، إذا كان معناه - على ما زعموه - : أن يوسف أراد: أن يعلم العزيز أنى لم أخنه فى امرأته - على قول أكثرهم، أو ليعلم الملك أو ليعلم الله لم يكن هنا ما يشار إليه، فإنه لم يتقدم من يوسف كلام يشير به إليه، ولا تقدم - أيضاً - ذكر عفاfe واعتصامه؛ فإن الذى ذكره النسوة قولهن: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، وقول امرأة العزيز: ﴿أَنَا رَأَوْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٥١]، وهذا فيه بيان كذبها فيما قالت أولاً، ليس فيه نفس فعله الذى فعله هو.

فقول القائل: إن قوله: ﴿ذلك﴾ من قول يوسف - مع أنه لم يتقدم منه هنا قول ولا عمل - لا يصح بحال.

الوجه السابع: أن المعنى على هذا التقدير - لو كان هنا ما يشار إليه من قول يوسف أو عمله - : إن عفتى عن الفاحشة كان ليعلم العزيز أنى لم أخنه، ويوسف - عليه الصلاة والسلام - إنما تركها خوفاً من الله، ورجاء لثوابه، ولعلمه بأن الله يراه؛ لا لأجل مجرد علم مخلوق. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، فأخبر أنه رأى برهان ربه، وأنه من عباده المخلصين.

ومن ترك المحرمات ليعلم المخلوق بذلك لم يكن هذا لأجل برهان من ربه، ولم يكن بذلك مخلصاً؛ فهذا الذى أضافوه إلى يوسف إذا فعله آحاد الناس لم يكن له ثواب من الله، بل يكون ثوابه على من عمل لأجله.

فإن قيل: فقد قال يوسف أولاً: ﴿إِنَّهُ رَبِّى أَحْسَنَ مَثْوَاىَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣].

قيل: إن كان مراده بذلك سيده، فالمعنى: أنه أحسن إلىّ، وأكرمنى، فلا يحل لى أن أخونه فى أهله، فإنى أكون ظالماً ولا يفلح الظالم، فترك خيانتته فى أهله خوفاً من الله لا ليعلم هو بذلك.

فإن قيل: مراده تأتى إظهار براءتى ليعلم العزيز أنى لم أخنه بالغيب، فالمعلل إظهار براءته لا نفس عفاfe.

قيل: لم يكن مراده بإظهار براءته مجرد علم واحد، بل مراده علم الملك وغيره؛ ولهذا قال للرسول: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠]، ولو كان هذا من قول يوسف لقال: ذلك ليعلموا أنى برىء وأنى مظلوم.

ثم هذا لا يليق أن يُذكر عن يوسف؛ لأنه قد ظهرت براءته، وحصل مطلوبه، فلا يحتاج أن يقول ذلك لتحصيل ذلك، وهم قد علموا أنه إنما تأخر لتظهر براءته، فلا يحتاج مثل هذا أن ينطق به.

الوجه الثامن: أن الناس عادتهم في مثل هذا يعرفون بما عملوه من لذلك عنده قدر، وهذا يناسب لو كان العزيز غيوراً، وللعفة عنده جزاء كثير، والعزير قد ظهر عنه من قلة الغيرة وتمكين امرأته من حبسه مع الظالمين مع ظهور براءته؛ ما يقتضى أن مثل هذا ينبغي في عادة الطباع أن يقابل على ذلك بمواقعة أهله، فإن النفس الأمانة تقول في مثل هذا: هذا لم يعرف قدر إحسانى إليه، وصونى لأهله، وكف نفسى عن ذلك، بل سلطها ومكَّنَّها.

فكثير من النفوس لو لم يكن في نفسها الفاحشة إذا رأت من حاله هذا تفعل الفاحشة، إما نكاية فيه ومجازاة له على ظلمه، وإما إهمالا له لعدم غيرته وظهور دياثته، ولا يصبر في مثل هذا المقام عن الفاحشة إلا من يعمل لله خائفاً منه، وراجياً لثوابه، لا من يريد تعريف الخلق بعمله.

الوجه التاسع: أن الخيانة ضد الأمانة، وهما من جنس الصدق والكذب؛ ولهذا يقال: الصادق الأمين، ويقال: الكاذب الخائن. وهذا حال امرأة العزيز؛ فإنها لو كذبت على يوسف في مغيبه وقالت: راودنى؛ لكانت كاذبة وخائنة، فلما اعترفت بأنها هي المراودة، كانت صادقة في هذا الخبر أمينة فيه؛ ولهذا قالت: ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فأخبرت بأنه صادق في تبرئته نفسه دونها.

فأما فعل الفاحشة فليس من باب الخيانة والأمانة، ولكن هو باب الظلم والسوء والفحشاء، كما وصفها الله بذلك في قوله تعالى عن يوسف: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّى أَحْسَنُ مَثْوَاىَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾. ولم يقل هنا: الخائنين، ثم قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾، ولم يقل: لنصرف عنه الخيانة؛ فليتدبر اللبيب هذه الدقائق في كتاب الله تعالى.

الوجه العاشر: أن في الكلام المحكى الذى أقره الله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّى﴾ [يوسف: ٥٣]، وهذا يدل على أنه ليس كل نفس أمارة بالسوء، بل ما رحم ربه ليس فيه النفس الأمارة بالسوء.

وقد ذكر طائفة من الناس أن النفس لها ثلاثة أحوال: تكون أمارة بالسوء، ثم تكون لوامة، أى تفعل الذنب ثم تلوم عليه، أو تتلوم فتتردد بين الذنب والتوبة، ثم تصير

مطمئنة .

والمقصود هنا أن ما رحم ربي من النفوس ليست بأمانة، وإذا كانت النفوس منقسمة إلى مرحومة وأمانة، فقد علمنا قطعاً أن نفس امرأة العزيز من النفوس الأمانة بالسوء؛ لأنها أمرت بذلك مرة بعد مرة، وراودت وافترت، واستعانت بالنسوة وسجنت، وهذا من أعظم ما يكون من الأمر بالسوء .

وأما يوسف - عليه الصلاة والسلام - فإن لم تكن نفسه من النفوس المرحومة عن أن تكون أمانة فما في الأنفس مرحوم؛ فإن من تدبر قصة يوسف علم أن الذي رحم به وصرف عنه من سوء والفحشاء من أعظم ما يكون، ولولا ذلك لما ذكره الله في القرآن وجعله عبرة، وما من أحد من الصالحين الكبار والصغار إلا ونفسه إذا ابتليت بمثل هذه الدواعي، أبعد عن أن تكون مرحومة من نفس يوسف. وعلى هذا التقدير: فإن لم تكن نفس يوسف مرحومة، فما في النفوس مرحومة، فإذا كل النفوس أمانة بالسوء، وهو خلاف ما في القرآن .

ولا يلتفت إلى الحكاية المذكورة عن مسلم بن يسار^(١): أن أعرابية دعت إلى نفسها، وهما في البادية؛ فامتنع وبكى، وجاء أخوه وهو يبكي وبكت المرأة، وذهبت فنام فرأى يوسف في منامه، وقال: أنا يوسف الذي هممت، وأنت مسلم الذي لم تهتم، فقد يظن من يسمع هذه الحكاية أن حال مسلم كان أكمل. وهذا جهل لوجهين:

أحدهما: أن مسلماً لم يكن تحت حكم المرأة المراودة ولا لها عليه حكم، ولا لها عليه قدرة أن تكذب عليه، وتستعين بالنسوة وتحبسه، وزوجها لا يعينه ولا أحد غير زوجها يعينه على العصمة، بل مسلم لما بكى ذهبت تلك المرأة، ولو استعصمت لكان صراخه منها أو خوفها من الناس يصرفها عنه. وأين هذا مما ابتلى به يوسف - عليه الصلاة والسلام ؟!

الثاني: أن الهم من يوسف لما تركه لله كان له به حسنة، ولا نقص عليه. وثبت في الصحيحين من حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: «رجل دعت امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله رب العالمين»^(٢) وهذا لمجرد الدعوة، فكيف بالمراودة والاستعانة والحبس؟

ومعلوم أنها كانت ذات منصب، وقد ذكر أنها كانت ذات جمال وهذا هو الظاهر، فإن

(١) هو أبو عبد الله مسلم بن يسار البصري مولى بنى أمية، فقيه ناسك من رجال الحديث، لا يفضل عليه أحد في زمانه، قال ابن سعد: «كان ثقة فاضلاً عابداً ورعاً»، توفي سنة ١٠٠ هـ [سير أعلام النبلاء ٤/ ٥١٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤٠، شذرات الذهب ١/ ١١٩].

(٢) البخاري في الأذان (٦٦٠) ومسلم في الزكاة (١٠٣١ / ٩١) .

امرأة عزيز مصر يشبه أن تكون جميلة، وأما البدوية الداعية لمسلم فلا ريب أنها دون ذلك، ورؤياه في المنام وقوله: أنا يوسف الذى هممت، وأنت مسلم الذى لم تهمل؛ غايته أن يكون بمنزلة أن يقول ذلك له يوسف فى القطة، وإذا قال هذا، كان هذا خيراً له ومدحاً وثناءً، وتواضعاً من يوسف، وإذا تواضع الكبير مع من دونه لم تسقط منزلته.

الوجه الحادى عشر: أن هذا الكلام فيه - مع الاعتراف بالذنب - الاعتذار بذكر سببه، فإن قولها: ﴿أَنَا رَاودَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١]، فيه اعتراف بالذنب، وقولها: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، إشارة تطابق لقولها: ﴿أَنَا رَاودَتْهُ﴾ أى: أنا مقرة بالذنب ما أنا مبرئة لنفسى. ثم بينت السبب فقالت: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾. فنفسى من هذا الباب، فلا ينكر صدور هذا منى. ثم ذكرت ما يقتضى طلب المغفرة والرحمة، فقالت: ﴿إِنْ رَّبِّى غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

فإن قيل: فهذا كلام من يقر بأن الزنا ذنب، وأن الله قد يغفر لصاحبه.

قلت: نعم. والقرآن قد دل على ذلك، حيث قال زوجها: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِ لِذَنْبِكَ﴾ [يوسف: ٢٩]، فأمره لها بالاستغفار لذنبها دليل أنهم كانوا يرون ذلك ذنباً ويستغفرون منه، وإن كانوا مع ذلك مشركين، فقد كانت العرب مشركين وهم يحرمون الفواحش، ويستغفرون الله منها، حتى إن النبى ﷺ لما بايع هند بنت عتبة بن ربيعة بيعة النساء على ألا تشرك بالله شيئاً، ولا تسرق ولا تزنى. قالت: أو تزنى الحرة؟ وكان الزنا معروفاً عندهم فى الإماء.

ولهذا غلب على لغتهم أن يجعلوا الحرية فى مقابلة الرق، وأصل اللفظ هو العفة، ولكن العفة عادة من ليست أمة، بل قد ذكر البخارى فى صحيحه عن أبى رجاء العطاردى، أنه رأى فى الجاهلية قرداً يزنى بقردة، فاجتمعت القردة عليه حتى رجمته^(١).

وقد حدثنى بعض الشيوخ الصادقين، أنه رأى فى جامع نوعاً من الطير قد باض، فأخذ الناس بيضة، وجاء ببيض جنس آخر من الطير، فلما انفقس البيض خرجت الفراخ من غير الجنس، فجعل الذكر يطلب جنسه، حتى اجتمع منهن عدد فما زالوا بالأُنثى حتى قتلوها، ومثل هذا معروف فى عادة البهائم.

والفواحش مما اتفق أهل الأرض على استقباحها وكراهتها، وأولئك القوم كانوا يقرنون بالصانع مع شركهم؛ ولهذا قال لهم يوسف: ﴿يَا صَاحِبِى السِّجْنِ أَأَرَبَابٌ مُتَّفِقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ

(١) البخارى فى مناقب الأنصار (٣٨٤٩) عن عمرو بن ميمون الأودى.

الْوَّاحِدُ الْقَهَّارُ . مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿يوسف: ٣٩، ٤٠﴾ .

الوجه الثاني عشر: أن يقال: إن الله - سبحانه وتعالى - لم يذكر عن نبي من الأنبياء ذنباً إلا ذكر توبته منه، ولهذا كان الناس في عصمة الأنبياء على قولين: إما أن يقولوا بالعصمة من فعلها، وإما أن يقولوا بالعصمة من الإقرار عليها؛ لا سيما فيما يتعلق بتبليغ الرسالة، فإن الأمة متفقة على أن ذلك معصوم أن يقر فيه على خطأ، فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة، ومدلول المعجزة .

وليس هذا موضع بسط الكلام في ذلك، ولكن المقصود هنا أن الله لم يذكر في كتابه عن نبي من الأنبياء ذنباً إلا ذكر توبته منه، كما ذكر في قصة آدم وموسى، وداود وغيرهم من الأنبياء .

وبهذا يجيب من ينصر قول الجمهور الذين يقولون بالعصمة من الإقرار على من ينفي الذنوب مطلقاً، فإن هؤلاء من أعظم حججهم ما اعتمدوه القاضي عياض وغيره، حيث قالوا: نحن مأمورون بالتأسي بهم في الأفعال، وتجويز ذلك يقدر في التأسي؛ فأجيبوا بأن التأسي إنما هو فيما أقروا عليه، كما أن النسخ جائز فيما يبلغونه من الأمر والنهي، وليس تجويز ذلك مانعاً من وجوب الطاعة؛ لأن الطاعة تجب فيما لم ينسخ، فعدم النسخ يقرر الحكم، وعدم الإنكار يقرر الفعل، والأصل عدم كل منهما .

ويوسف - عليه الصلاة والسلام - لم يذكر الله - تعالى - عنه في القرآن أنه فعل مع المرأة ما يتوب منه، أو يستغفر منه أصلاً . وقد اتفق الناس على أنه لم تقع منه الفاحشة، ولكن بعض الناس يذكر أنه وقع منه بعض مقدماتها، مثل ما يذكرون أنه حل السراويل، وقعد منها مقعد الخائن ونحو هذا، وما ينقلونه في ذلك ليس هو عن النبي ﷺ، ولا مستند لهم فيه إلا النقل عن بعض أهل الكتاب، وقد عُرِفَ كلام اليهود في الأنبياء وغلطهم منهم، كما قالوا في سليمان ما قالوا، وفي داود ما قالوا، فلو لم يكن معنا ما يرد نقلهم لم نصدقهم فيما لم نعلم صدقهم فيه، فكيف نصدقهم فيما قد دل القرآن على خلافه .

والقرآن قد أخبر عن يوسف من الاستعصام والتقوى والصبر في هذه القضية؛ ما لم يذكر عن أحد نظيره، فلو كان يوسف قد أذنب؛ لكان إما مُصِرّاً وإما تائباً، والإصرار ممتنع، فتعين أن يكون تائباً . والله لم يذكر عنه توبة في هذا ولا استغفاراً، كما ذُكِرَ عن

غيره من الأنبياء، فدل ذلك على أن ما فعله يوسف كان من الحسنات المبرورة، والمسمى المشكورة، كما أخبر الله عنه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٠].

وإذا كان الأمر في يوسف كذلك، كان ما ذكر من قوله: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالْسُوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾، إنما يناسب حال امرأة العزيز لا يناسب حال يوسف، فإضافة الذنوب إلى يوسف في هذه القضية فريئة على الكتاب والرسول، وفيه تحريف للكلم عن مواضعه، وفيه الاغتيال لنبي كريم، وقول الباطل فيه بلا دليل، ونسبته إلى ما نزهه الله عنه، وغير مستبعد أن يكون أصل هذا من اليهود أهل البهت^(١)، الذين كانوا يرمون موسى بما برأه الله منه، فكيف بغيره من الأنبياء؟ وقد تلقى نقلهم من أحسن به الظن، وجعل تفسير القرآن تابعاً لهذا الاعتقاد.

واعلم أن المنحرفين في مسألة العصمة على طرفي نقيض، كلاهما مخالف لكتاب الله من بعض الوجوه: قوم أفرطوا في دعوى امتناع الذنوب، حتى حَرَفُوا نصوص القرآن المخبرة بما وقع منهم من التوبة من الذنوب، ومغفرة الله لهم، ورفع درجاتهم بذلك، وقوم أفرطوا في أن ذكروا عنهم ما دل القرآن على براءتهم منه، وأضافوا إليهم ذنوباً وعبوباً نزههم الله عنها. وهؤلاء مخالفون للقرآن، وهؤلاء مخالفون للقرآن، ومن اتبع القرآن على ما هو عليه من غير تحريف، كان من الأمة الوسط، مهتدياً إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين، والشهداء والصالحين.

قال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»^(٢)، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لتبعن سنن من كان قبلكم حَذُوَ الْقَدَّةِ بِالْقَدَّةِ، حتى لو دخلوا جحر صَبٍّ لدخلتموه»، قالوا: يارسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟»^(٣) وفي الحديث الآخر الذي في الصحيح: «لتأخذن أمتي مأخذ الأمم قبلها، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع» قالوا: يارسول الله، فارس والروم؟ قال: «ومن الناس إلا هؤلاء؟»^(٤).

ولا ريب أنه صار عند كثير من الناس من علم أهل الكتاب ومن فارس والروم، ما أدخلوه في علم المسلمين ودينهم وهم لا يشعرون، كما دخل كثير من أقوال المشركين من أهل الهند واليونان وغيرهم، والمجوس والفرس والصابئين من اليونان وغيرهم في كثير من المتأخرين؛ لا سيما في جنس المتفلسفة والمتكلمة.

(١) البهت: الكذب والافتراء. انظر: المصباح المنير، مادة «بهت».

(٢) الترمذی فی التفسیر (٢٩٥٤).

(٣) البخاری فی الأنبياء (٣٤٥٦) ومسلم فی العلم (٢٦٦٩).

(٤) البخاری فی الاعتصام (٧٣١٩) وأحمد ٢ / ٣٣٦.

ودخل كثير من أقوال أهل الكتاب اليهود والنصارى فى طائفة هم أمثل من هؤلاء، إذ أهل الكتاب كانوا خيراً من غيرهم.

ولما فتح المسلمون البلاد كانت الشام ومصر ونحوهما مملوءة من أهل الكتاب، النصارى واليهود، فكانوا يحدثونهم عن أهل الكتاب بما بعضه حق وبعضه باطل؛ فكان من أكثرهم حديثاً عن أهل الكتاب كعب الأحبار. وقد قال معاوية - رضى الله عنه - : ما رأينا فى هؤلاء الذين يحدثونا عن أهل الكتاب أصدق من كعب، وإن كنا لنبلو عليه الكذب أحياناً.

ومعلوم أن عامة ما عند كعب أن ينقل ما وجدته فى كتبهم، ولو نقل ناقل ما وجدته فى الكتب عن نبينا ﷺ لكان فيه كذب كثير، فكيف بما فى كتب أهل الكتاب مع طول المدة، وتبديل الدين، وتفرق أهله، وكثرة أهل الباطل فيه.

وهذا باب ينبغى للمسلم أن يعتنى به، وينظر ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، الذين هم أعلم الناس بما جاء به، وأعلم الناس بما يخالف ذلك من دين أهل الكتاب والمشركين والمجوس والصابئين. فإن هذا أصل عظيم.

ولهذا قال الأئمة - كأحمد بن حنبل وغيره -: أصول السنة هى التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ.

ومن تأمل هذا الباب وجد كثيراً من البدع أحدثت بآثار أصلها عنهم، مثل ما يروى فى فضائل بقاع فى الشام، من الجبال والغيان، ومقامات الأنبياء ونحو ذلك. مثل ما يذكر فى جبل قاسيون، ومقامات الأنبياء التى فيه، وما فى إتيان ذلك من الفضيلة حتى إن بعض المفتريين من الشيوخ جعل زيارة مغارة فيه ثلاث مرات تعدل حجة، ويسمونها مقامات الأنبياء.

والآثار التى تروى فى ذلك لا تصل إلى الصحابة، وإنما هى عنهم ممن أخذها عن أهل الكتاب، وإلا فلو كان لهذا أصل؛ لكان هذا عند أكابر الصحابة الذين قدموا الشام، مثل بلال بن رباح، ومعاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، بل ومثل أبى عبيدة بن الجراح - أمين الأمة - وأمثالهم. فقد دخل الشام من أكابر الصحابة أفضل ممن دخل بقية الأمصار غير الحجاز، فلم ينقل عن أحد منهم اتباع شىء من آثار الأنبياء، لا مقابرهم ولا مقاماتهم، لم يتخذوها مساجد، ولا كانوا يتحرون الصلاة فيها، والدعاء عندها، بل قد ثبت عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه كان فى سفر، فرأى قوماً ينتابون مكاناً يصلون فيه، فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا مكان صلى فيه رسول الله ﷺ، فقال: ومكان

صلى فيه رسول الله ﷺ! أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا، من أدركته الصلاة فيه فليصل، وإلا فليمض.

ولما دخل بيت المقدس وأراد أن يبنى مصلى المسلمين، قال لكعب: أين أبذه؟ قال: ابنه خلف الصخرة، قال: خالطتك يهودية يا ابن اليهودية، بل أبنيه أمامها؛ ولهذا كان عبد الله ابن عمر إذا دخل بيت المقدس صلى في قبليته، ولم يذهب إلى الصخرة.

وكانوا يكذبون ما ينقله كعب: إن الله قال لها: أنت عرشي الأدنى، ويقولون: من وسع كرسيه السموات والأرض كيف تكون الصخرة عرشه الأدنى! ولم تكن الصحابة يعظمونها، وقالوا: إنما بنى القبة عليها عبد الملك بن مروان لما كان محاربا لابن الزبير، وكان الناس يذهبون إلى الحج فيجتمعون به عظم الصخرة؛ ليشغلوا بزيارتها عن جهة ابن الزبير، وإلا فلا موجب في شريعتنا لتعظيم الصخرة، وبناء القبة عليها وسترها بالإنطاع والجوخ. ولو كان هذا من شريعتنا؛ لكان عمر وعثمان ومعاوية - رضى الله عنهم - أحق بذلك ممن بعدهم؛ فإن هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ، وأعلم بسنته، وأتبع لها ممن بعدهم.

وكذلك الصحابة لم يكونوا ينتابون قبر الخليل عليه السلام، بل ولا فتحوه، بل ولا بنوا على قبر أحد من الأنبياء مسجداً؛ فإنهم كانوا يعلمون أن النبي ﷺ قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» (١).

ولما ظهر قبر دانيال بُسِّرَ كتب فيه أبو موسى إلى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فكتب إليه عمر، إذا كان بالنهار فاحفر ثلاثة عشر قبراً، ثم ادفنه بالليل في واحد منها، وعقّر قبره لثلا يفتتن به الناس، وقد تأملت الآثار التي تروى في قصد هذه المقامات، والدعاء عندها أو الصلاة، فلم أجد لها عن الصحابة أصلاً، بل أصلها عن أخذ عن أهل الكتاب.

فمن أصول الإسلام أن تميز ما بعث الله به محمداً ﷺ من الكتاب والحكمة، ولا تخلطه بغيره، ولا تلبس الحق بالباطل، كفعل أهل الكتاب. فإن الله - سبحانه - أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضى لنا الإسلام ديناً.

وقد قال النبي ﷺ: «تركتمكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك» (٢)، وقال عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه -: خط لنا رسول الله ﷺ خطاً،

(١) مسلم في المساجد (٥٣٢ / ٢٣).

(٢) ابن ماجه في المقدمة (٤٣) وأحمد ٤ / ١٢٦.

وخط خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذا سبيل الله، وهذه السبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْشَرُوا بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(١) [الأنعام: ١٥٣] .

وجماع ذلك بحفظ أصليين:

أحدهما: تحقيق ما جاء به الرسول ﷺ، لا يخلط بما ليس منه من المنقولات الضعيفة، والتفسيرات الباطلة، بل يعطى حقه من معرفة نقله، ودلالته.

والثاني: ألا يعارض ذلك بالشبهات لا رأياً ولا رواية. قال الله تعالى - فيما يأمر به بنى إسرائيل، وهو عبرة لنا - : ﴿آمِنُوا بِمَا أُنزِلَتْ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ . وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤١، ٤٢]، فلا يكتم الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، ولا يلبس بغيره من الباطل، ولا يعارض بغيره.

قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] .

وهؤلاء الأقسام الثلاثة هم أعداء الرسل، فإن أحدهم إذا أتى بما يخالفه، إما أن يقول: إن الله أنزله علىّ فيكون قد افترى على الله، أو يقول: أوحى إليه ولم يسم من أوحاه، أو يقول: أنا أنشأته، وأنا أنزل مثل ما أنزل الله، فإما أن يضيفه إلى الله أو إلى نفسه، أو لا يضيفه إلى أحد.

وهذه الأقسام الثلاثة هم من شياطين الإنس والجن، الذين يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً. قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا . وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٠، ٣١]، والله أعلم، والحمد لله.

(١) ابن ماجه فى المقدمة (١١) والدارمى ١ / ٦٧ .

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وهل الدعوة عامة تتعين في حق كل مسلم ومسلمة أم لا؟ وهل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داخل في هذه الدعوة أم لا؟ وإذا كانا داخليين أو لم يكونا، فهل هما من الواجبات على كل فرد من أفراد المسلمين كما تقدم أم لا؟ وإذا كانا واجبين، فهل يجبان مطلقاً مع وجود المشقة بسببهما أم لا؟ وهل للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقتصر من الجاني عليه إذا آذاه في ذلك لئلا يؤدي إلى طمع منه في جانب الحق أم لا؟ وإذا كان له ذلك فهل تركه أولى مطلقاً أم لا؟ .

فأجاب - رضى الله عنه وأرضاه :-

الحمد لله رب العالمين، الدعوة إلى الله هي الدعوة إلى الإيمان به، وبما جاءت به رسله، بتصديقهم فيما أخبروا به، وطاعتهم فيما أمروا، وذلك يتضمن الدعوة إلى الشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، والدعوة إلى الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره، والدعوة إلى أن يعبد العبد ربه كأنه يراه .

فإن هذه الدرجات الثلاث التي هي: الإسلام، والإيمان، والإحسان، داخله في الدين، كما قال في الحديث الصحيح: «هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم»^(١)، بعد أن أجابه عن هذه الثلاث، فبين أنها كلها من ديننا .

و«الدين»: مصدر ، والمصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، يقال: دان فلان فلاناً إذا عبده وأطاعه، كما يقال: دانه إذا أذله . فالعبد يدين الله، أى: يعبده ويطيعه، فإذا أضيف الدين إلى العبد فلأنه العابد المطيع، وإذا أضيف إلى الله فلأنه المعبود المطاع، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩] .

فالدعوة إلى الله تكون بدعوة العبد إلى دينه، وأصل ذلك عبادته وحده لا شريك له، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل به كتبه . قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ

(١) البخارى فى الإيمان (٥٠) ومسلم فى الإيمان (٨ / ١) .

آلِهَةً يُعْبُدُونَ ﴿[الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد، الأنبياء إخوة لعلات، وإن أولى الناس بابن مريم لأنا، إنه ليس بيني وبينه نبى»^(١)، فالدين واحد وإنما تنوعت شرائعهم ومناهجهم، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

فالرسل متفقون في الدين الجامع للأصول الاعتقادية والعملية، فالاعتقادية كالإيمان بالله وبرسله وباليوم الآخر، والعملية كالأعمال العامة المذكورة في الأنعام والأعراف، وسورة بنى إسرائيل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ إلى آخر الآيات الثلاث [الأنعام: ١٥١ - ١٥٣]، وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ إلى آخر الوصايا [الإسراء: ٢٣ - ٣٩]، وقوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فهذه الأمور هي من الدين الذي اتفقت عليه الشرائع، كعامة ما في السور المكية، فإن السور المكية تضمنت الأصول التي اتفقت عليها رسل الله، إذ كان الخطاب فيها يتضمن الدعوة لمن لا يقر بأصل الرسالة، وأما السور المدنية ففيها الخطاب لمن يقر بأصل الرسالة، كأهل الكتاب الذين آمنوا ببعض وكفروا ببعض، وكالمؤمنين الذين آمنوا بكتب الله ورسله؛ ولهذا قرر فيها الشرائع التي أكمل الله بها الدين؛ كالقبلة، والحج، والصيام، والاعتكاف، والجهاد، وأحكام المناكح ونحوها، وأحكام الأموال بالعدل كالبيع، والإحسان كالصدقة، والظلم كالربا، وغير ذلك مما هو من تمام الدين.

ولهذا كان الخطاب في السور المكية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ لعموم الدعوة إلى الأصول؛ إذ لا يدعى إلى الفرع من لا يقر بالأصل، فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة وعز بها أهل الإيمان، وكان بها أهل الكتاب، خُوطِبَ هؤلاء وهؤلاء؛ فهؤلاء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾،

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٤٣)، ومسلم فى الفضائل (٢٣٦٥/١٤٥)، كلاهما عن أبى هريرة.

والإخوة لعلات : هم الذين أمهاتهم مختلفة وأبوهم واحد. والمراد هنا: أن إيمانهم واحد وشرائعهم مختلفة. انظر : النهاية فى غريب الحديث ٢٩١/٣.

وهؤلاء: ﴿يا أهل الكتاب﴾، أو ﴿يا بنى إسرائيل﴾، ولم ينزل بمكة شيء من هذا، ولكن في السور المدنية خطاب: ﴿يا أيها الناس﴾، كما في سورة النساء، وسورة الحج وهما مدنيتان، وكذا في البقرة.

وهذا يُعَكِّرُ على قول الخبر ابن عباس؛ لأن الحكم المذكور يشمل جنس الناس، والدعوة بالاسم الخاص لا تنافي الدعوة بالاسم العام، فالمؤمنون داخلون في الخطاب بـ ﴿يا أيها الناس﴾، وفي الخطاب بـ ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾، فالدعوة إلى الله تتضمن الأمر بكل ما أمر الله به، والنهي عن كل ما نهى الله عنه، وهذا هو الأمر بكل معروف، والنهي عن كل منكر.

والرسول ﷺ قام بهذه الدعوة، فإنه أمر الخلق بكل ما أمر الله به، ونهاهم عن كل ما نهى الله عنه، أمر بكل معروف، ونهى عن كل منكر. قال تعالى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧].

ودعوته إلى الله هي بإذنه لم يشرع ديناً لم يأذن به الله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً . وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦]، خلاف الذين ذمهم في قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً قُلْ اللَّهُ أَدْنَى لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

ومما يبين ما ذكرناه: أنه سبحانه يذكر أنه أمره بالدعوة إلى الله تارة، وتارة بالدعوة إلى سبيله، كما قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، وذلك أنه قد علم أن الداعي الذي يدعو غيره إلى أمر لابد فيما يدعو إليه من أمرين: أحدهما: المقصود المراد.

والثاني: الوسيلة والطريق الموصل إلى المقصود؛ فلهذا يذكر الدعوة تارة إلى الله وتارة إلى سبيله؛ فإنه - سبحانه - هو المعبود المراد المقصود بالدعوة.

والعبادة: اسم يجمع غاية الحب له، وغاية الذل له، فمن ذل لغيره مع بغضه لم يكن عابداً، ومن أحبه من غير ذل له لم يكن عابداً، والله - سبحانه - يستحق أن يُحَبَّ غاية

المحبة، بل يكون هو المحبوب المطلق، الذى لا يحب شىء إلا له، وأن يعظم ويذل له غاية الذل، بل لا يذل لشىء إلا من أجله، ومن أشرك غيره فى هذا وهذا لم يحصل له حقيقة الحب والتعظيم، فإن الشرك يوجب نقص المحبة.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] أى: أشد حبا لله من هؤلاء لأناداهم، وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]، وكذلك الاستكبار يمنع حقيقة الذل لله، بل يمنع حقيقة المحبة لله، فإن الحب التام يوجب الذل والطاعة، فإن المحب لمن يحب مطيع.

ولهذا كان الحب درجات أعلاها: «التتيم»، وهو: التعبد، وتيم الله أى: عبد الله؛ فالقلب المتيم هو المعبد لمحبوبه، وهذا لا يستحقه إلا الله وحده.

والإسلام: أن يستسلم العبد لله لا لغيره، كما ينبئ عنه قول: «لا إله إلا الله»، فمن استسلم له ولغيره فهو مشرك، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر، وكلاهما ضد الإسلام. والشرك غالب على النصارى ومن ضاهاهم من الضلال والمتسبين إلى الأمة.

وقد بسطنا الكلام على ما يتعلق بهذا الموضوع فى مواضع متعددة.

وذلك يتعلق بتحقيق الألوهية لله وتوحيده، وامتناع الشرك، وفساد السموات والأرض بتقدير إله غيره، والفرق بين الشرك فى الربوبية والشرك فى الألوهية، وبيان أن العباد فطروا على الإقرار به ومحبه وتعظيمه، وأن القلوب لا تصلح إلا بأن تعبد الله وحده، ولا كمال لها ولا صلاح ولا لذة ولا سرور ولا فرح ولا سعادة بدون ذلك، وتحقيق الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وغير ذلك مما يتعلق بهذا الموضوع الذى فى تحقيقه تحقيق مقصود الدعوة النبوية، والرسالة الإلهية، وهو لبُّ القرآن وربودته، وبيان التوحيد العلمى القولى، المذكور فى قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، والتوحيد القصدى العلمى المذكور فى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وما يتصل بذلك، فإن هذا بيان لأصل الدعوة إلى الله وحقيقتها ومقصودها.

لكن المقصود فى الجواب ذكر ذلك على طريق الإجمال؛ إذ لا يتسع الجواب لتفصيل ذلك، وكل ما أحبه الله ورسوله من واجب ومستحب، من باطن وظاهر فمن الدعوة إلى الله الأمر به، وكل ما أبغضه الله ورسوله من باطن وظاهر، فمن الدعوة إلى الله النهى عنه لا تتم الدعوة إلى الله إلا بالدعوة إلى أن يفعل ما أحبه الله، ويترك ما أبغضه الله، سواء

كان من الأقوال أو الأعمال الباطنة أو الظاهرة، كالتصديق بما أخبر به الرسول ﷺ من أسماء الله وصفاته، والمعاد وتفصيل ذلك، وما أخبر به عن سائر المخلوقات: كالعرش، والكرسى، والملائكة، والأنبياء، وأممهم، وأعدائهم؛ وإخلاص الدين لله، وأن يكون الله ورسوله أحب إلينا مما سواهما، وكالتوكل عليه، والرجاء لرحمته، وخشية عذابه، والصبر لحكمه، وأمثال ذلك، وكصدق الحديث، وأداء الأمانة، والوفاء بالعهد، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، وكالجهد في سبيله بالقلب واليد واللسان.

إذا تبين ذلك، فالدعوة إلى الله واجبة على من اتبعه، وهم أمته يدعون إلى الله، كما دعا إلى الله.

وكذلك يتضمن أمرهم بما أمر به، ونهيهم عما ينهى عنه، وإخبارهم بما أخبر به؛ إذ الدعوة تتضمن الأمر، وذلك يتناول الأمر بكل معروف، والنهي عن كل منكر.

وقد وصف أمته بذلك في غير موضع، كما وصفه بذلك فقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ الآية [التوبة: ٧١]، وهذا الواجب واجب على مجموع الأمة، وهو الذي يسميه العلماء: فرض كفاية إذا قام به طائفة منهم سقط عن الباقيين؛ فالأمة كلها مخاطبة بفعل ذلك، ولكن إذا قامت به طائفة سقط عن الباقيين. قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

فمجموع أمته تقوم مقامه في الدعوة إلى الله؛ ولهذا كان إجماعهم حجة قاطعة، فأتمته لا تجتمع على ضلالة، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله وإلى رسوله، وكل واحد من الأمة يجب عليه أن يقوم من الدعوة بما يقدر عليه إذا لم يقدّم به غيره، فما قام به غيره سقط عنه، وما عجز لم يطالب به. وأما ما لم يقدّم به غيره وهو قادر عليه فعليه أن يقوم به؛ ولهذا يجب على هذا أن يقوم بما لا يجب على هذا، وقد تقسّطت الدعوة على الأمة بحسب ذلك تارة، وبحسب غيره أخرى؛ فقد يدعو هذا إلى اعتقاد الواجب، وهذا إلى عمل ظاهر واجب، وهذا إلى عمل باطن واجب؛ فتنوع الدعوة يكون في الوجوب تارة، وفي الوقوع أخرى.

وقد تبين بهذا أن الدعوة إلى الله تجب على كل مسلم، لكنها فرض على الكفاية، وإنما يجب على الرجل المعين من ذلك ما يقدر عليه إذا لم يقدّم به غيره، وهذا شأن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر وتبليغ ما جاء به الرسول، والجهد في سبيل الله، وتعليم

الإيمان والقرآن.

وقد تبين بذلك أن الدعوة نفسها أمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، فإن الداعي طالب مستدع مقتض لما دعى إليه، وذلك هو الأمر به؛ إذ الأمر هو طلب الفعل المأمور به، واستدعاء له ودعاء إليه، فالدعاء إلى الله دعاء إلى سبيله، فهو أمر بسبيله، وسبيله تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر.

وقد تبين أنهما واجبان على كل فرد من أفراد المسلمين، وجوب فرض الكفاية، لا وجوب فرض الأعيان، كالصلوات الخمس، بل كوجوب الجهاد.

والقيام بالواجبات، من الدعوة الواجبة وغيرها يحتاج إلى شروط يقام بها، كما جاء في الحديث: ينبغي لمن أمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، أن يكون فقيهاً فيما يأمر به، فقيهاً فيما ينهى عنه، رفيقاً فيما يأمر به، رفيقاً فيما ينهى عنه، حليماً فيما يأمر به، حليماً فيما ينهى عنه، فالفقه قبل الأمر ليعرف المعروف وينكر المنكر، والرفق عند الأمر ليسلك أقرب الطرق إلى تحصيل المقصود، والحلم بعد الأمر ليصبر على أذى المأمور المنهى، فإنه كثيراً ما يحصل له الأذى بذلك.

ولهذا قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧]، وقد أمر نبينا بالصبر في مواضع كثيرة، كما قال تعالى - في أول المدثر -: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ. وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ. وَتِبَابُكَ فُطِّهَرٌ. وَالرُّجُزُ فَاهْجُرْ. وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ. وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ [المدثر: ٢ - ٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [المزمل: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا^(١) مِنْ قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَىٰ مَا كَذَّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ آتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقال: ﴿[فَاصْبِرْ]^(٢) لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨].

وقد جمع - سبحانه - بين التقوى والصبر في مثل قوله: ﴿لَتَبْلُؤُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، والمؤمنون كانوا يدعون إلى الإيمان بالله وما أمر به من المعروف، وينهون عما نهى الله عنه من المنكر، فيؤذيهم المشركون وأهل الكتاب، وقد أخبرهم بذلك قبل وقوعه، وقال لهم: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وقد قال يوسف - عليه السلام -: ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ

(١) في المطبوعة: «أرسلنا رسلاً»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة: «واصبر» والصواب ما أثبتناه.

عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾ [يوسف: ٩٠].

فالتقوى تتضمن طاعة الله، ومنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصبر يتناول الصبر على المصائب التي منها أذى المأمور المنهى للأمر الناهي.

لكن للأمر الناهي أن يدفع عن نفسه ما يضره، كما يدفع الإنسان عن نفسه الصائل، فإذا أراد المأمور المنهى ضربه، أو أخذ ماله ونحو ذلك وهو قادر على دفعه فله دفعه عنه؛ بخلاف ما إذا وقع الأذى وتاب منه؛ فإن هذا مقام الصبر والحلم، والكمال في هذا الباب حال نبينا ﷺ، كما في الصحيحين عن عائشة أنها قالت: ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً له، ولا امرأة، ولا دابة، ولا شيئاً قط، إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه فانتقم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله^(١)، فقد تضمن خلقه العظيم أنه لا ينتقم لنفسه إذا نيل منه، وإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله، ومعلوم أن أذى الرسول من أعظم المحرمات، فإن من آذاه فقد آذى الله، وقتل سببه واجب باتفاق الأمة، سواء قيل: إنه قتل لكونه ردة، أو لكونه ردة مغلظة أوجبت أن صار قتل الساب حداً من الحدود.

والمنقول عن النبي ﷺ في احتماله وعفوه عمن كان يؤذيه كثير، كما قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ١٠٩]، فالأمر الناهي إذا أودى وكان آذاه تعدياً لحدود الله وفيه حق لله، يجب على كل أحد النهي عنه، وصاحبه مستحق للعقوبة، لكن لما دخل فيه حق الآدمي كان له العفو عنه، كما له أن يعفو عن القاذف والقاتل وغير ذلك، وعفوه عنه لا يسقط عن ذلك العقوبة التي وجبت عليه لحق الله، لكن يكمل لهذا الأمر الناهي مقام الصبر والعفو الذي شرع الله للمثله، حتى يدخل في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِّنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وفي قوله: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾.

ثم هنا فرق لطيف، أما الصبر فإنه مأمور به مطلقاً، فلا ينسخ، وأما العفو والصفح فإنه جعل إلى غاية، وهو: أن يأتي الله بأمره، فلما أتى بأمره بتمكين الرسول ونصره - صار قادراً على الجهاد لأولئك، والزامهم بالمعروف، ومنعهم عن المنكر - صار يجب عليه العمل باليد في ذلك ما كان عاجزاً عنه، وهو مأمور بالصبر في ذلك، كما كان مأموراً بالصبر أولاً.

(١) البخارى فى المناب (٣٥٦٠) ومسلم فى الفضائل (٢٣٢٨ / ٧٩) .

والجهاد مقصوده أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله؛ فمقصوده إقامة دين الله لا استيفاء الرجل حظه؛ ولهذا كان ما يصاب به المجاهد في نفسه وماله أجره فيه على الله؛ فإن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم، بأن لهم الجنة، حتى إن الكفار إذا أسلموا أو عاهدوا لم يضمنوا ما أتلّفوه للمسلمين من الدماء والأموال، بل لو أسلموا وبأيديهم ما غنموه من أموال المسلمين، كان ملكاً لهم عند جمهور العلماء: كمالك وأبو حنيفة وأحمد، وهو الذي مضت به سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين.

فالآمر الناهي إذا نيل منه وأوذى، ثم إن ذلك المأمور المنهى تاب وقبّل الحق منه: فلا ينبغي له أن يقتصص منه، ويعاقبه على أذاه، فإنه قد سقط عنه بالتوبة حق الله كما يسقط عن الكفار إذا أسلم حقوق الله - تعالى - كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام يهدم ما كان قبله، والتوبة تهدم ما كان قبلها»^(١)، والكافر إذا أسلم هدم الإسلام ما كان قبله، دخل في ذلك ما اعتدى به على المسلمين في نفوسهم وأموالهم؛ لأنه ما كان يعتقد ذلك حراماً، بل كان يستحلّه، فلما تاب من ذلك غفر له هذا الاستحلال، وغفرت له توابعه.

فالمأمور المنهى إن كان مستحلاً لأذى الأمر الناهي كأهل البدع والأهواء، الذين يعتقدون أنهم على حق، وأن الأمر الناهي لهم معتد عليهم، فإذا تابوا لم يعاقبوا بما اعتدوا به على الأمر الناهي من أهل السنة، كالرافضى الذى يعتقد كفر الصحابة أو فسقهم وسبهم على ذلك، فإن تاب من هذا الاعتقاد، وصار يحبهم ويتولاّهم لم يبق لهم عليه حق، بل دخل حقهم في حق الله ثبوتاً وسقوطاً؛ لأنه تابع لاعتقاده.

ولهذا كان جمهور العلماء - كابى حنيفة ومالك وأحمد فى أصح الروايتين، والشافعى فى أحد القولين - على أن أهل البغى المتأولين لا يضمنون ما أتلّفوه على أهل العدل بالتأويل، كما لا يضمن أهل العدل ما أتلّفوه على أهل البغى بالتأويل باتفاق العلماء.

وكذلك أصح قولى العلماء فى المرتدين، فإن المرتد والباغى المتأول والمبتدع كل هؤلاء يعتقد أحدهم أنه على حق، فيفعل ما يفعله متأولاً، فإذا تاب من ذلك كان كتوبة الكافر من كفره؛ فيغفر له ما سلف مما فعله متأولاً، وهذا بخلاف من يعتقد أن ما يفعله بغى وعدوان كالمسلم إذ ظلم المسلم، والذمى إذا ظلم المسلم، والمرتد الذى أتلّف مال غيره، وليس بمحارب بل هو فى الظاهر مسلم أو معاهد، فإن هؤلاء يضمنون ما أتلّفوه بالاتفاق.

فالمأمور المنهى إن كان يعتقد أن أذى الأمر الناهي جائز له، فهو من المتأولين وحق الأمر

(١) مسلم فى الإيمان (١٢١ / ١٩٢) .

الناهي داخل في حق الله - تعالى - فإذا تاب سقط الحقان، وإن لم يتب كان مطلوباً بحق الله المتضمن حق الآدمي، فإما أن يكون كافرًا، وإما أن يكون فاسقًا، وإما أن يكون عاصيًا، فهؤلاء كلُّ يُستحق العقوبة الشرعية بحسبه، وإن كان مجتهدًا مخطئًا فهذا قد عفى الله عنه خطأه، فإذا كان قد حصل بسبب اجتهاده الخطأ أذى للأمر الناهي بغير حق فهو كالحاكم إذا اجتهد فأخطأ، وكان في ذلك ما هو أذى للمسلم، أو كالشاهد، أو كالمفتي.

فإذا كان الخطأ لم يبين لذلك المجتهد المخطئ، كان هذا مما ابتلى الله به هذا الأمر الناهي. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٠]، فهذا مما يرتفع عنه الإثم في نفس الأمر، وكذلك الجزاء على وجه العقوبة، ولكن قد يقال: قد يسقط الجزاء على وجه القصاص الذي يجب في العمد، ويثبت الضمان الذي يجب في الخطأ، كما تجب الدية في الخطأ، وكما يجب ضمان الأموال التي يتلفها الصبي والمجنون في ماله، وإن وجبت الدية على عاقلة القاتل خطأ، معاونة له فلا بد من استيفاء حق المظلوم خطأ، فكذلك هذا الذي ظلم خطأ، لكن يقال: يفرق بين ما كان الحق فيه لله، وحق الآدمي تبع له، وما كان حقًا لآدمي محضًا أو غالبًا، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد من هذا الباب موافق لقول الجمهور الذين لا يوجبون على أهل البغى ضمان ما أتلّفوه لأهل العدل بالتأويل، وإن كان ذلك خطأ منهم ليس كفرًا ولا فسقًا.

وإذا قدر عليهم أهل العدل لم يتبعوا مدبرهم، ولم يجهزوا على جريحهم، ولم يسبوا حريمهم، ولم يغنموا أموالهم، فلا يقاتلونهم على ما أتلّفوه من النفوس والأموال إذا أتلّفوا مثل ذلك، أو تملكوا عليهم.

فتبين أن القصاص ساقط في هذا الموضع؛ لأن هذا من باب الجهاد الذي يجب فيه الأجر على الله، وهذا مما يتعلق بحق العبد الأمر الناهي.

وأما قول السائل: هل يقتصر منه لثلا يؤدي إلى طمع منه في جانب الحق؟ فيقال: متى كان فيما فعله إفساد لجانب الحق كان الحق في ذلك لله ورسوله، فيفعل فيه ما يفعل في نظيره، وإن لم يكن فيه أذى للأمر الناهي.

والمصلحة في ذلك تنوع؛ فتارة تكون المصلحة الشرعية القتال، وتارة تكون المصلحة المهادنة، وتارة تكون المصلحة الإمساك والاستعداد بلا مهادنة، وهذا يشبه ذلك، لكن الإنسان تزين له نفسه أن عفوه عن ظالمه يجريه عليه، وليس كذلك، بل قد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح أنه قال: «ثلاث إن كنت حالفًا عليهن: ما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًا،

وما نقصت صدقة من مال، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله»^(١).

فالذى ينبغى فى هذا الباب أن يعفو الإنسان عن حقه، ويستوفى حقوق الله بحسب الإمكان. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]، قال إبراهيم النخعي^(٢): كانوا يكرهون أن يستذلوا، فإذا قدروا عفووا. قال تعالى: ﴿هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ يمدحهم، بأن فيهم همة الانتصار للحق والحمية له؛ ليسوا بمنزلة الذين يعفون عجزاً وذلاً، بل هذا مما يذم به الرجل، والممدوح العفو مع القدرة، والقيام لما يجب من نصر الحق، لا مع إهمال حق الله وحق العباد. والله - تعالى - أعلم.

(١) مسلم فى البر والصلة والآداب (٢٥٨٨/٦٩)، والترمذى فى البر والصلة (٢٠٢٩) كلاهما عن أبى هريرة.
 (٢) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي اليماني ثم الكوفي، وهو ابن مليكة أخت الأسود بن يزيد، كان كبير الشأن، كثير المحاسن، توفى وله تسع وأربعون سنة، مات سنة ٩٦هـ. [سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٢٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٧، وشذرات الذهب ١/ ١١١].

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه :-

فصل

فى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ الآية [يوسف: ١١٠] قراءتان فى هذه الآية: بالتخفيف والتثقيل. وكانت عائشة - رضى الله عنها - تقرأ بالتثقيل وتنكر التخفيف، كما فى الصحيح عن الزهري قال: أخبرنى عروة عن عائشة، قالت له - وهو يسألها عن قوله: ﴿وَزَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ مخففة قالت: معاذ الله، لم تكن الرسل تظن ذلك بربها. قلت: فما هذا النصر - ﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾ بمن كذبهم من قومهم، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك، لعمري لقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم فما هو بالظن^(١).

وفى الصحيح - أيضاً - عن ابن جريج سمعت ابن أبى مليكة يقول: قال ابن عباس: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]، خفيفة ذهب بها هنالك، وتلا: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فليقت عروة فذكرت ذلك له، فقال: قالت عائشة: معاذ الله، والله ما وعد الله رسوله من شيء قط إلا علم أنه كائن قبل أن يكون، ولكن لم يزل البلاء بالرسل، حتى ظنوا خافوا أن يكون من معهم يكذبهم فكانت تقرأوها: «وَزَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا» مثقلة^(٢).

فعائشة جعلت استيأس الرسل من الكفار للمكذبين، وظنهم التكذيب من المؤمنين بهم، ولكن القراءة الأخرى ثابتة لا يمكن إنكارها، وقد تأولها ابن عباس، وظاهر الكلام معه، والآية التى تليها إنما فيها استبطاء النصر، وهو قولهم: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾، فإن هذه كلمة تبطل لطلب التعجيل.

وقوله: ﴿وَزَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ قد يكون مثل قوله: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢]، والظن لا يراد به فى الكتاب والسنة الاعتقاد الراجح، كما هو فى اصطلاح طائفة من أهل الكلام فى العلم، ويسمون الاعتقاد المرجوح

(١) البخارى فى التفسير (٤٦٩٥).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٥٢٤، ٤٥٢٥).

وهمًا، بل قد قال النبي ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث»^(١)، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦].

فالاعتقاد المرجوح هو ظن، وهو وهم، وهذا الباب قد يكون من حديث النفس المعفو عنه، كما قال النبي ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل»^(٢)، وقد يكون من باب الوسوسة التي هي صريح الإيمان، كما ثبت في الصحيح أن الصحابة قالوا: يا رسول الله، إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يحرق حتى يصير حُمَمَةً، أو يختر من السماء إلى الأرض، أحب إليه من أن يتكلم به. قال: «أو قد وجدتموه؟» قالوا: نعم. قال: «ذلك صريح الإيمان»^(٣)، وفي حديث آخر: إن أحدنا ليجد ما يتعاطم أن يتكلم به. قال: «الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة»^(٤).

فهذه الأمور التي هي تُعرض ثلاثة أقسام: منها ما هو ذنب يضعف به الإيمان، وإن كان لا يزيله، واليقين في القلب له مراتب، ومنه ما هو عفو يعفى عن صاحبه، ومنه ما يكون يقترب به صريح الإيمان.

ونظير هذا: ما في الصحيح عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يرحم الله لوطا، لقد كان يأوي إلى ركن شديد، ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الداعي، ونحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال له رب: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لَيَطْمَئِنُّ قَلْبِي﴾»^(٥) [البقرة: ٢٦٠]، وقد ترك البخاري ذكر قوله: «بالشك» لما خاف فيها من توهم بعض الناس^(٦).

ومعلوم أن إبراهيم كان مؤمناً كما أخبر الله عنه بقوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ﴾، ولكن طلب طمأنينة قلبه. كما قال: ﴿وَلَكِنْ لَيَطْمَئِنُّ قَلْبِي﴾، فالتفاوت بين الإيمان والاطمئنان سماه النبي ﷺ شكاً لذلك بإحياء الموتى، كذلك الوعد بالنصر في الدنيا يكون الشخص مؤمناً بذلك، ولكن قد يضطرب قلبه فلا يطمئن، فيكون فوات الاطمئنان ظناً أنه قد كذب، فالشك مظنة أنه يكون من باب واحد وهذه الأمور لاتقدح في الإيمان الواجب، وإن كان فيها ما هو ذنب فالأنبياء - عليهم السلام - معصومون من الإقرار على ذلك، كما

(١) البخاري في الأدب (٦٠٦٤، ٦٠٦٦)، ومسلم في البر والصلة والآداب (٢٥٦٣ / ٢٨)، كلاهما عن أبي هريرة.

(٢) مسلم في الإيمان (١٢٧ / ٢٠١).

(٣) مسلم في الإيمان (١٣٢ / ٢٠٩) وأبو داود (٥١١) وأحمد ١ / ٣٤٠.

(٤) أبو داود في الأدب (٥١١٢) وأحمد ١ / ٢٣٥.

(٥) البخاري في الأنبياء (٣٣٧٢)، ومسلم في الإيمان (١٥١ / ٢٣٨)، وفي الفضائل (١٥٢ / ١٥١) كلاهما عن أبي هريرة، واللفظ لمسلم.

(٦) ذكر الإمام ابن تيمية أن البخاري ترك لفظة «بالشك»، ولكن بالرجوع إلى صحيح البخاري وجد في أكثر من موضع إثبات لفظة «بالشك». انظر: تخريج الحديث السابق.

فى أفعالهم على ما عرف من أصول السنة والحديث .

وفى قصص هذه الأمور عبرة للمؤمنين بهم، فإنهم لابد أن يبتلوا بما هو أكثر من ذلك، ولا يأسوا إذا ابتلوا بذلك، ويعلمون أنه قد ابتلى به من هو خير منهم، وكانت العاقبة إلى خير، فليتيقن المرتاب، ويتوب المذنب ويقوى إيمان المؤمنين فيها يصح الاتساء بالأنبياء كما فى قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وفى القرآن من قصص المرسلين التى فيها تسليية وتشبيث؛ ليتأسى بهم فى الصبر على ما كذبوا وأوذوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّىٰ أَنَّهُمْ نَصَرْنَا﴾ [الأنعام: ٣٤]... (١) ولنا؛ لأنه أسوة فى ذلك ما هو كثير فى القرآن؛ ولهذا قال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، وقال: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣] وقال: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولَؤُا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ﴾ [الحقاف: ٣٥]، ﴿وَكَأَلَّا﴾ (٢) نُقِصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠].

وإذا كان الاتساء بهم مشروعاً فى هذا وفى هذا فمن المشروع التوبة من الذنب، والثقة بوعد الله، وإن وقع فى القلب ظن من الظنون وطلب مزيد الآيات لطمأنينة القلوب، كما هو المناسب للاتساء والافتداء دون ما كان المتبوع معصوماً مطلقاً. فيقول التابع: أنا لست من جنسه، فإنه لا يذكر الذنب، فإذا أذنب استيأس من المتابعة والافتداء، لما أتى به من الذنب الذى يفسد المتابعة على القول بالعصمة، بخلاف ما إذا قيل: إن ذلك مجبور بالتوبة، فإنه تصح معه المتابعة، كما قيل: أول من أذنب وأجرم ثم تاب وندم آدم أبو البشر، ومن أشبه أباه ما ظلم.

والله - تعالى - قص علينا قصص توبة الأنبياء لنقتدى بهم فى التائب، وأما ما ذكره - سبحانه - أن الافتداء بهم فى الأفعال التى أقروا عليها فلم ينهوا عنها، ولم يتوبوا منها، فهذا هو المشروع. فأما ما نهوا عنه وتابوا منه فليس بدون المنسوخ من أفعالهم، وإن كان ما أمروا به أبيع لهم، ثم نسخ، تنقطع فيه المتابعة، فما لم يؤمروا به أحرى وأولى.

وأيضاً، فقلوه: ﴿وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ قد يكونوا ظنوا فى الموعود به ما ليس هو فيه بطريق الاجتهاد منهم، فتبين الأمر بخلافه، فهذا جائز عليهم كما سنبينه، فإذا ظن بالموعود

(١) بياض بالأصل.

(٢) فى المطبوعة: «كذلك»، والصواب ما أثبتناه.

به ما ليس هو فيه، ثم تبين الأمر بخلافه ظن أن ذلك كذب، وكان كذبا من جهة ظن في الخبر ما لا يجب أن يكون فيه.

فأما الشك فيما يعلم أنه أخبر به فهذا لا يكون، وسنوضح ذلك - إن شاء الله تعالى.

ومما ينبغى أن يعلم أنه - سبحانه - ذكر هنا شيئين: أحدهما: استيثاس الرسل. والثاني: ظن أنهم كذبوا. وقد ذكرنا لفظ: «الظن»، فأما لفظ: «استياسوا»، فإنه قال سبحانه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرِّسْلُ﴾، ولم يقل: يثس الرسل، ولا ذكر ما استياسوا منه، وهذا اللفظ قد ذكره في هذه السورة: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنَ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠].

وقد يقال: الاستيثاس ليس هو الإياس؛ لوجوه:

أحدها: أن أخوة يوسف لم يياسوا منه بالكلية، فإن قول كبيرهم: ﴿فَلَنَ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ دليل على أنه يرجو أن يحكم الله له. وحكمه هنا لابد أن يتضمن تخليصنا ليوسف منهم، وإلا فحكمه له بغير ذلك لا يناسب قعوده في مصر لأجل ذلك.

وأیضا، فـ «اليأس»: يكون في الشيء الذي لا يكون، ولم يجئ ما يقتضى ذلك، فإنهم قالوا: ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ﴾ [يوسف: ٧٨، ٧٩] فامتنع من تسليمه إليهم. ومن المعلوم أن هذا لا يوجب القطع بأنه لا يسلم إليهم، فإنه يتغير عزمه ونيته، وما أكثر تقلب القلوب، وقد يتبدل الأمر بغيره حتى يصير الحكم إلى غيره، وقد يتخلص بغير اختياره، والعادات قد جرت بهذا على مثل من عنده من قال لا يعطيه، فقد يعطيه، وقد يخرج من بدء بغير اختياره، وقد يموت عنه فيخرج، والعالم مملوء من هذا.

الوجه الثاني: قال لهم يعقوب: ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيَاسُّوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] فنهاهم عن اليأس من روح الله، ولم ينههم عن الاستيثاس، وهو الذي كان منهم. وأخبر أنه لا يياس من روح الله إلا القوم الكافرون.

ومن المعلوم أنهم لم يكونوا كافرين فهذا هو، الوجه الثالث - أيضا: وهو أنه أخبر أنه: ﴿لَا يَيَاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾، فيمتنع أن يكون للأنبياء يأس من روح الله، وأن

يقعوا فى الاستيئاس بل المؤمنون ما داموا مؤمنين لا يئأسون من روح الله ، وهذه السورة تضمنت ذكر المستيئسين ، وأن الفرح جاءهم بعد ذلك ؛ لئلا يئأس المؤمن ؛ ولهذا فيها : ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف : ١١١] فذكر استيئاس الأخوة من أخى يوسف ، وذكر استيئاس الرسل ، يصلح أن يدخل فيه ما ذكره ابن عباس ، وما ذكرته عائشة جميعاً .

الوجه الرابع : أن الاستيئاس استفعال من اليأس ، والاستفعال يقع على وجوه : يكون لطلب الفعل من الغير ، فالاستخراج والاستفهام والاستعلام يكون فى الأفعال المتعدية ، يقال : استخرجت المال من غيرى ، وكذلك استفهمت ، ولا يصلح هذا أن يكون معنى الاستيئاس ، فإن أحدا لا يطلب اليأس ويستدعيه ؛ ولأن استيئاس : فعل لازم لا متعد .

ويكون الاستفعال لصيرورة المستفعال على صفة غيره ، وهذا يكون فى الأفعال اللازمة كقولهم : استحجر الطين ، أى : صار كالحجر . واستنوق الفحل ، أى : صار كالناقة . وأما النظر فيما استيأسوا منه ، فإن الله - تعالى - ذكر ذلك فى قصة أخوة يوسف حيث قال : ﴿فلما استيأسوا منه﴾ .

وأما الرسل فلم يذكر ما استيأسوا منه ، بل أطلق وصفهم بالاستيئاس ، فليس لأحد أن يقيده بأنهم استيأسوا مما وعدوا به ، وأخبروا بكونه ، ولا ذكر ابن عباس ذلك .

وثبت أن قوله : ﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾ لا يدل على ظاهره ، فضلا عن باطنه : أنه حصل فى قلوبهم مثل تساوى الطرفين فيما أخبروا به ، فإن لفظ الظن فى اللغة لا يقتضى ذلك ، بل يسمى ظناً ما هو من أكذب الحديث عن الظان ؛ لكونه أمرا مرجوحا فى نفسه . واسم اليقين والريب والشك ونحوها ويتناول علم القلب وعمله وتصديقه ، وعدم تصديقه وسكينة وعدم سكينة ، ليست هذه الأمور بمجرد العلم فقط ، كما يحسب ذلك بعض الناس ، كما نهينا عليه فى غير هذا الموضع .

إذ المقصود هنا الكلام على قوله : ﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾ . فإذا كان الخبر عن استيئاسهم مطلقاً ، فمن المعلوم أن الله إذا وعد الرسل والمؤمنين بنصر مطلق - كما هو غالب إخباراته - لم يقيد زمانه ولا مكانه ، ولا سنته ، ولا صفته ، فكثيرا ما يعتقد الناس فى الموعود به صفات أخرى لم ينزل عليها خطاب الحق ، بل اعتقدوها بأسباب أخرى ، كما اعتقد طائفة من الصحابة إخبار النبى ﷺ لهم أنهم يدخلون المسجد الحرام ، ويطوفون به ، إن ذلك يكون عام الحديبية ؛ لأن النبى ﷺ خرج معتمرا ، ورجا أن يدخل مكة ذلك العام ، ويطوف ويسعى . فلما استيأسوا من دخوله مكة ذلك العام - لما صدهم المشركون ، حتى قاضاهم النبى ﷺ على الصلح المشهور - بقى فى قلب بعضهم شىء ، حتى قال عمر للنبي

ﷺ: ألم تخبرنا أنا ندخل البيت ونطوف؟ قال: «بلى. فأخبرتكَ أنك تدخله هذا العام؟» قال: لا. قال: «فإنك داخله ومطوف»^(١) وكذلك قال له أبو بكر.

وكان أبو بكر - رضى الله عنه - أكثر علماً وإيماناً من عمر، حتى تاب عمر مما صدر منه، وإن كان عمر - رضى الله عنه - محدثاً كما جاء فى الحديث الصحيح، أنه قال ﷺ: «قد كان فى الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن فى أمتى أحد فعمر»^(٢) فهو - رضى الله عنه - المحدث الملهم، الذى ضرب الله الحق على لسانه، ولكن مزية التصديق الذى هو أكمل متابعة للرسول، وعلماً وإيماناً بما جاء به، درجته فوق درجته؛ فلهذا كان الصديق أفضل الأمة، صاحب المتابعة للأثار النبوية، فهو مُعَلِّمٌ لعمر، ومؤدَّبٌ للمحدث منهم الذى يكون له من ربه إلهام وخطاب، كما كان أبو بكر مُعَلِّماً لعمر ومؤدِّباً له حيث قال له: فأخبرك أنك تدخله هذا العام؟ قال: لا، قال: إنك آتيه ومطوف.

فبين له الصديق أن وعد النبى ﷺ مطلق غير مقيد بوقت، وكونه سعى فى ذلك العام وقصده لا يوجب أن يعنى ما أخبر به؛ فإنه قد يقصد الشيء ولا يكون، بل يكون غيره، إذ ليس من شرط النبى ﷺ أن يكون كما قصده، بل من تمام نعمة ربه عليه أن يقيده عما يقصده إلى أمر آخر هو أنفع مما قصده، كما كان صلح الحديبية أنفع للمؤمنين من دخولهم ذلك العام، بخلاف خبر النبى ﷺ، فإنه صادق لأبد أن يقع ما أخبر به ويتحقق.

وكذلك ظن النبى كما قال فى تأبير النخل: «إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذونى بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله فإنى لن أكذب على الله»^(٣)، فاستيثاس عمر وغيره من دخول ذلك هو استيثاس مما ظنوه موعوداً به، ولم يكن موعوداً به.

ومثل هذا لا يمتنع على الأنبياء أن يظنوا شيئاً فيكون الأمر بخلاف ما ظنوه فقد يظنون فيما وعدوه تعييناً وصفات ولا يكون كما ظنوه، فيياسون مما ظنوه فى الوعد، لا من تعيين الوعد، كما قال النبى ﷺ: «رأيت أن أبا جهل قد أسلم، فلما أسلم خالد ظنوه هو، فلما أسلم عكرمة علم أنه هو»^(٤).

وروى مسلم فى صحيحه؛ أن النبى ﷺ مر بقوم يلحقون فقال: «لو لم تفعلوا هذا

(١) البخارى فى الشروط (٢٧٣١، ٢٧٣٢) وأحمد ٤/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٢) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٨٩) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٩٨ / ٢٣).

(٣) مسلم فى الفضائل (٢٣٦١ / ١٣٩).

(٤) الحاكم فى المستدرک ٢٤٣/٣ وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى، والطبرانى فى الكبير ٢٣/ ٣٠٠، وذكره الهيثمى فى المجمع ٣٨٨/٩ وقال: «رواه الطبرانى وفيه يعقوب بن محمد الزهرى وقد وثق، وضعفه الجمهور وبقيه رجاله ثقات».

لصلح». قال: فخرج شيصاً^(١) فمر بهم فقال: «ما لنخلكم^(٢)؟» قالوا: قلت: كذا وكذا. قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»^(٣). وروى - أيضاً - عن موسى بن طلحة، عن أبيه طلحة بن عبيد الله، قال: مررت مع رسول الله ﷺ بقوم على رؤوس النخل، فقال: «ما يصنع هؤلاء» فقال: يُلقحونه يجعلون الذكر في الأنثى فتلقح، فقال رسول الله ﷺ: «ما أظن يغني ذلك شيئاً» فأخبروا بذلك فتركوه. فأخبر رسول الله ﷺ، فقال: «إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإنني ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإنني لن أكذب على الله»^(٤).

فإذا كان النبي ﷺ يأمرنا إذا حدثنا بشيء عن الله أن نأخذ به فإنه لن يكذب على الله، فهو أتقنا لله، وأعلمنا بما يتقى، وهو أحق أن يكون آخذاً بما يحدثنا عن الله، فإذا أخبره الله بوعد كان علينا أن نصدق به، وتصديقه هو به أعظم من تصديقنا، ولم يكن لنا أن نشك فيه، وهو - بأبي - أولى وأحرى ألا يشك فيه، لكن قد يظن ظناً، كقوله: «إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن»، وإن كان أخبره به مطلقاً فمستنده ظنون، كقوله - في حديث ذي اليدين - : «ما قصرت الصلاة ولا نسيت»^(٥).

وقد يظن الشيء ثم يبين الله الأمر على جليلة، كما وقع مثل ذلك في أمور، كقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، نزلت في الوليد بن عقبة لما استعمله النبي ﷺ وهم أن يغزوهم لما ظن صدقه، حتى أنزل الله هذه الآية.

وكذلك في قصة بنى أريق التي أنزل الله فيها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٥] وذلك لما جاء قوم تركوا السارق الذي كان يسرق، وأخرجوا البريء؛ فظن النبي ﷺ صدقهم، حتى تبين الأمر بعد ذلك. وقال في حديث قصر الصلاة: «لم أنس ولم تقصر»، فقالوا: بلى قد نسيت. وكان قد نسي، فأخبر عن موجب ظنه واعتقاده، حتى تبين الأمر بعد ذلك. وروى عنه أنه

(١) في المطبوعة: «سبتا»، والمثبت من مسلم.

(٢) في المطبوعة: «لفحلکم»، والمثبت من مسلم.

(٣) مسلم في الفضائل (١٤١/٢٣٦٣) عن أنس. والشيص: التمر الذي لا يشتد نواه ويقوى، وقد لا يكون له نوى أصلاً. انظر: النهاية في غريب الحديث ٥١٨/٢.

(٤) مسلم في الفضائل (١٣٩/٢٣٦١)، وابن ماجه في الرهون (٢٤٧٠).

(٥) البخارى في السهو (١٢٢٨، ١٢٢٩)، ومسلم في المساجد (٩٧/٥٧٣)، كلاهما عن أبي هريرة.

قال: «إني لأنسى^(١) لأسن^(٢)، وأيضاً، فقلوه في القرآن: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] شامل للنبي ﷺ وأُمَّته، حيث قال في صدر الآيات: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عيسى الأنصاري، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: بينا جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه. فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح إلا اليوم، فنزل منه ملك. فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم فسلم وقال: أبشر بنورين أُوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة. لن تقرأ بحرف منها إلا أعطيته^(٣).

وفي صحيح مسلم عن آدم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿إِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾، دخل في قلوبهم منها شيء لم يدخله مثله، فقال النبي ﷺ: «قولوا سمعنا وأطعنا وسلمنا»، قال: فألقى الله الإيمان في قلوبهم، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال: قد فعلت^(٤).

وفي صحيح مسلم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] اشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، ثم برکوا على الركب فقالوا: أي رسول الله، كلفنا من الأعمال ما نطبق الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيعها. قال رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتاب: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا، غفرانك ربنا وإليك المصير»، فلما اقتراها القوم وذلت بها ألسنتهم؛ أنزل الله عز وجل في أثرها: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فلما فعلوا ذلك نسخها - سبحانه - فأنزل الله: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا﴾ إلى

(١) في المطبوعة: «لا أنسى»، والمثبت من مالك.

(٢) مالك في الموطأ في السهو ١٠٠ / ١ (٢). وقال ابن عبد البر: «لا أعلم هذا الحديث روى عن النبي ﷺ، مسنداً ولا مقطوعاً، من غير هذا الوجه. وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ، التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلة. ومعناه صحيح في الأصول».

(٣) مسلم في صلاة المسافرين (٢٥٤ / ٨٠٦).

(٤) مسلم في الإيمان (١٢٦ / ٢٠٠) والترمذي في التفسير (٢٩٩٢).

قوله: ﴿قَبْلَنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: نعم: ﴿وَلَا تَحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ قال: نعم. إلى آخر السورة. قال: نعم^(١).

والذى عليه جمهور أهل الحديث والفقهاء أنه يجوز عليهم الخطأ فى الاجتهاد، لكن لا يقرّون عليه، وإذا كان فى الأمر والنهى فكيف فى الخبر؟ وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «إنكم تختصمون إلى، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أفضى بنحو مما أسمع، فأحسب أنه صادق، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»^(٢) فنفس ما يعد الله به الأنبياء والمؤمنين حقاً لا يمترون فيه، كما قال تعالى فى قصة نوح: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ إلى آخر الآية [هود: ٤٥]. ومثل هذا الظن قد يكون من إلقاء الشيطان المذكور فى قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ إلى قوله: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٤] وقد تكلمنا على هذه الآية فى غير هذا الموضع.

وللناس فيها قولان مشهوران؛ بعد اتفاقهم على أن التمنى هو التلاوة والقرآن، كما عليه المفسرون من السلف كما فى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٌّ وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨] وأما من أوّل التمنى على تمنى القلب، فذاك فيه كلام آخر، وإن قيل: إن الآية تعمّ النوعين لكن الأول هو المعروف المشهور فى التفسير، وهو ظاهر القرآن ومراد الآية قطعاً؛ لقوله بعد ذلك: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [الحج: ٥٢، ٥٣]. وهذا كله لا يكون فى مجرد القلب إذا لم يتكلم به النبى، لكن قد يكون فى ظنه الذى يتكلم به بعضه النخل ونحوها، وهو يوافق ما ذكرناه.

وإذا كان التمنى لا بد أن يدخل فيه القول ففيه قولان:

الأول: أن الإلقاء هو فى سمع المستمعين ولم يتكلم به الرسول، وهذا قول من تأول الآية بمنع جوار الإلقاء فى كلامه.

والثانى: - وهو الذى عليه عامة السلف ومن اتبعهم -: أن الإلقاء فى نفس التلاوة، كما دلت عليه الآية وسياقها من غير وجه، كما وردت به الآثار المتعددة، ولا محذور فى ذلك إلا إذا أقر عليه، فأما إذا نسخ الله ما ألقى الشيطان وأحكم آياته فلا محذور فى ذلك، وليس هو خطأً وغلطاً فى تبليغ الرسالة، إلا إذا أقر عليه.

ولا ريب أنه معصوم فى تبليغ الرسالة أن يقر على خطأ، كما قال: «إذا حدثتكم عن

(١) مسلم فى الإيمان (١٢٥ / ١٩٩)، وأحمد ٢ / ٤١٢.

(٢) البخارى فى الحيل (٦٩٦٧) ومسلم فى الأفضية (١٧١٣ / ٤).

الله بشيء فخذوا به، فإنني لن أكذب على الله»^(١)، ولولا ذلك لما قامت الحجة به، فإن كونه رسول الله يقتضى أنه صادق فيما يخبر به عن الله، والصدق يتضمن نفى الكذب ونفى الخطأ فيه. فلو جاز عليه الخطأ فيما يخبر به عن الله وأقر عليه لم يكن كل ما يخبر به عن الله.

والذين منعوا أن يقع الإلقاء في تبليغه فروا من هذا، وقصدوا خيراً، وأحسنوا في ذلك، لكن يقال لهم: ألقى ثم أحكم، فلا محذور في ذلك. فإن هذا يشبه النسخ لمن بلغه الأمر والنهى من بعض الوجوه، فإنه إذا موثق مصدق برفع قول سبق لسانه به ليس أعظم من إخباره برفعه.

ولهذا قال في النسخ: ﴿وَأَنَّ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فظنهم أنهم قد كذبوا هو يتبع ما يظنونه من معنى الوعد، وهذا جائز لا محذور فيه، إذا لم يقرأوا عليه. وهذا وجه حسن، وهو موافق لظاهر الآية ولسائر الأصول من الآيات والأحاديث، والذي يحقق ذلك أن باب الوعد والوعيد ليس بأعظم من باب الأمر والنهى.

فإذا كان من الجائز في باب الأمر والنهى أن يظنوا شيئاً، ثم يتبين الأمر لهم بخلافه، فلأن يجوز ذلك في باب الوعد والوعيد بطريق الأولى والأحرى، حتى إن باب الأمر والنهى إذا تمسكوا فيه بالاستصحاب، لم يقع في ذلك ظن خلاف ما هو عليه الأمر في نفسه، فإن الوجوب والتحريم الذى لا يثبت إلا بخطاب إذا نفوه قبل الخطاب، كان ذلك اعتقاداً مطابقاً للأمر في نفسه، وباب الوعد إذا لم يخبروا به قد يظنون انتفاءه، كما ظن الخليل جواز المغفرة لأبيه حتى استغفر له، ونهينا عن الاقتداء. كما قال النبي ﷺ لأبى طالب: «لاستغفرن لك ما لم أنه عنك»^(٢) وحتى استأذن ربه في الاستغفار لأنه فلم يؤذن له في ذلك، وحتى صلى على المنافقين قبل أن ينهى عن ذلك وكان يرجو لهم المغفرة، حتى أنزل الله - عز وجل -: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله: ﴿لَا وَاهٍ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٣، ١١٤]، وقال عن المنافقين: ﴿وَلَا تَصْلُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [الآية: التوبة: ٨٤]، وقال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المنافقون: ٦] فإذا كان صلى على المنافقين واستغفر لهم راجياً أن يغفر لهم قبل أن يعلم ذلك.

ولهذا سوغ العلماء أن يروى في باب الوعد والوعيد من الأحاديث ما لم يعلم أنه

(١) سبق تخريجه ص ١٠٨ .

(٢) البخارى فى الجنائز (١٣٦٠) ومسلم فى الإيمان (٢٤ / ٣٩) .

كذب، وإن كان ضعيف الإسناد، بخلاف باب الأمر والنهي فإنه لا يؤخذ فيه إلا بما يثبت أنه صدق؛ لأن باب الوعد والوعيد إذا أمكن أن يكون الخبر صدقا وأمكناً أن يوجد الخبر كذباً لم يجز نفيه، لا سيما بلا علم، كما لم يجز الجزم بشيئته بلا علم، إذ لا محذور فيه. منابت الناس^(١) اللفظ تعيين الوعد والوعيد، فلا يجوز منع ذلك بمنع الحديث إذا أمكن أن يكون صدقا؛ لأن في ذلك إبطال لما هو حق، وذلك لا يجوز.

ولهذا قال النبي ﷺ: «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج»^(٢)، وهذا الباب وهو: «باب الوعد والوعيد»، هو في الكتاب بأسماء مطلقة للمؤمنين، والصابرين، والمجاهدين، والمحسنين، فما أكثر من يظن من الناس أنه من أهل الوعد، ويكون اللفظ في ظنه أنه متصف بما يدخل في الوعد لا في اعتقاد صدق الوعد في نفسه.

وهذا كقوله: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧١، ١٧٢]، فقد يظن الإنسان في نفسه أو غيره كمال الإيمان المستحق للنصر، وإن جند الله الغالبون، ويكون الأمر بخلاف ذلك.

وقد يقع من النصر الموعود به ما لا يظن أنه من الموعود به، فالظن المخطئ، فهم ذلك كثير جدا أكثر من باب الأمر والنهي مع كثرة ما وقع من الغلط في ذلك، وهذا مما لا يحصر الغلط فيه إلا الله - تعالى - وهذا عام لجميع الآدميين، لكن الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - لا يقرون، بل يتبين لهم، وغير الأنبياء قد لا يتبين له ذلك في الدنيا.

ولهذا كثر في القرآن ما يأمر نبيه ﷺ بتصديق الوعد والإيمان، وما يحتاج إليه ذلك من الصبر إلى أن يحىء الوقت، ومن الاستغفار لزوال الذنوب التي بها تحقيق اتصافه بصفة الوعد، كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠]. وقال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِينِكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّعُكَ﴾ [غافر: ٧٧]. والآيات في هذا الباب كثيرة معلومة. والله - تعالى - أعلم.

(١) كذا بالأصل.

(٢) البخارى فى الأنبياء (٣٤٦١) وأحمد ٤٦ / ٣ .

سورة الرعد

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فصل

فى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ [الرعد: ٣٣]، قيل: المراد سموهم بأسماء حقيقة لها معان تستحق بها الشرك له والعبادة، فإن لم تقدرُوا بطل ما تدعونه.

وقيل: إذا سميتُموها آلهة فسموها باسم الإله، كخالق والرازق، فإذا كانت هذه كاذبة عليها فكذلك اسم الآلهة، وقد حام حول معناها كثير من المفسرين، فما شفوا عليلاً ولا أرووا غليلاً، إن كان ما قالوه صحيحاً.

فتأمل ما قبل الآية وما بعدها يطلعك على حقيقة المعنى، فإنه - سبحانه - يقول: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، وهذا استفهام تقرير يتضمن إقامة الحجة عليهم، ونفى كل معبود مع الله، الذى هو قائم على كل نفس بما كسبت بعلمه، وقدرته، وجزائه فى الدنيا والآخرة. فهو رقيب عليها، حافظ لأعمالها، مجاز لها بما كسبت من خير وشر.

فإذا جعلتم أولئك شركاء فسموهم إذا بالأسماء التى يسمى بها القائم على كل نفس بما كسبت، فإنه - سبحانه - يسمى بالحق القيوم، المحيى المميت، السميع البصير، الغنى عما سواه، وكل شىء فقير إليه، ووجود كل شىء به. فهل تستحق آلهتكم اسماً من تلك الأسماء؟ فإن كانت آلهة حقاً فسموها باسم من هذه الأسماء، وذلك بهت بين؛ فإذا انتفى عنها ذلك علم بطلانها كما علم بطلان مسماها.

وأما إن سموها بأسمائها الصادقة عليها كالحجارة، وغيرها من مسمى الجمادات، وأسماء الحيوان التى عبدوها من دون الله، كالبقر وغيرها، وبأسماء الشياطين الذين أشركوهم مع الله - جل وعلا - وبأسماء الكواكب المسخرات تحت أوامر الرب، والأسماء الشاملة لجميعها أسماء المخلوقات المحتاجات، المدبرات، المقهورات.

وكذلك بنو آدم عبادة بعضهم بعضاً، فهذه أسماؤها الحق، وهى تبطل إلهيتها؛ لأن الأسماء من لوازم الإلهية مستحيلة عليها، فظهر أن تسميتها آلهة من أكبر الأدلة على بطلان إلهيتها، وامتناع كونها شركاء لله - عز وجل.

سورة الحجر

وقال شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تیمیة
الحرانی - قدس الله روحه، ونور ضريحه، ورحمه :-

فصل

فی آیات ثلاث متناسبة متشابهة اللفظ والمعنى، يخفى معناها على أكثر الناس
قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ . إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ
مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤١، ٤٢].

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [النحل: ٩].
وقوله تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْنَا لَلْهُدَى . وَإِنْ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١٢، ١٣].
فلفظ هذه الآيات فيه أن السبيل الهادي هو على الله.

وقد ذكر أبو الفرج بن الجوزي في الآية الأولى ثلاثة أقوال، بخلاف الآيتين الأخريين،
فإنه لم يذكر فيهما إلا قولاً واحداً. فقال في تلك الآية: اختلفوا في معنى هذا الكلام على
ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يعنى بقوله هذا: الإخلاص. فالمعنى أن الإخلاص طريق إلى مستقيم،
و«على» بمعنى «إلى».

والثاني: هذا طريق على جوازه، لأنى بالمرصاد فأجازيهم بأعمالهم. وهو خارج مخرج
الوعيد، كما تقول للرجل تخصصه: طريقك على، فهو كقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾
[الفجر: ١٤].

والثالث: هذا صراط على استقامته، أى: أنا ضامن لاستقامته بالبيان والبرهان. قال:
وقرأ قتادة، ويعقوب: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ﴾ أى: رفيع.

قلت: هذه الأقوال الثلاثة قد ذكرها من قبله، كالثعلبي، والواحدى، والبغوى، وذكروا
قولاً رابعاً. فقالوا - واللفظ للبغوى، وهو مختصر الثعلبي:

قال الحسن: معناه صراط إلى مستقيم. وقال مجاهد: الحق يرجع إلى، وعليه طريقه لا يعرج على شيء.

وقال الأخفش: يعني على الدلالة على الصراط المستقيم.

وقال الكسائي: هذا على التهديد والوعيد، كما يقول الرجل لمن يخاصمه: طريقك على، أى: لا تفلت منى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَاصِدٌ﴾.

وقيل: معناه: على استقامته بالبيان والبرهان والتوفيق والهداية.

فذكروا الأقوال الثلاثة، وذكروا قول الأخفش: على الدلالة على الصراط المستقيم. وهو يشبه القول الأخير، لكن بينهما فرق. فإن ذاك يقول: على استقامته بإقامة الأدلة. فمن سلكه كان على صراط مستقيم. والآخر يقول: على أن أدل الخلق عليه بإقامة الحجج. ففى كلا القولين أنه بين الصراط المستقيم بنصب الأدلة، لكن هذا جعل الدلالة عليه، وهذا جعل عليه استقامته - أى بيان استقامته - وهما متلازمان؛ ولهذا - والله أعلم - لم يجعله أبو الفرج قولاً رابعاً.

وذكروا القراءة الأخرى عن يعقوب وغيره: أى: رفيع. قال البغوى: وعبر بعضهم عنه: «رفيع أن ينال، مستقيم أن يمال».

قلت: القول الصواب: هو قول أئمة السلف - قول مجاهد ونحوه - فإنهم أعلم بمعانى القرآن. لاسيما مجاهد فإنه قال: عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أفقه عند كل آية، وأسأله عنها. وقال الثورى: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به. والأئمة كالشافعى، وأحمد، والبخارى، ونحوهم، يعتمدون على تفسيره، والبخارى فى صحيحه أكثر ما ينقله من التفسير بنقله عنه. والحسن البصرى أعلم التابعين بالبصرة. وما ذكروه عن مجاهد وثابت عنه، رواه الناس كابن أبى حاتم وغيره، من تفسير ورقاء، عن ابن أبى نجیح، عن مجاهد فى قوله: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحجر: ٤١] الحق يرجع إلى الله، وعليه طريقه لا يعرج على شيء. وذكر عن قتادة أنه فسرهما على قراءته - وهو يقرأ: «على» - فقال: أى: رفيع مستقيم.

وكذلك ذكر ابن أبى حاتم عن السلف أنهم فسرُوا آية النحل. فروى من طريق ورقاء، عن ابن أبى نجیح، عن مجاهد، قوله: ﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩]، قال: طريق الحق على الله. قال: وروى عن السدى أنه قال: الإسلام. وعطاء قال: هى طريق الجنة.

فهذه الأقوال - قول مجاهد، والسدى، وعطاء - فى هذه الآية هى مثل قول مجاهد،

والحسن، فى تلك الآية.

وذكر ابن أبى حاتم من تفسير العوفى، عن ابن عباس، فى قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾، يقول: على الله البيان - أن يبين الهدى والضلالة.

وذكر ابن أبى حاتم فى هذه الآية قولين، ولم يذكر فى آية الحجر إلا قول مجاهد فقط.

وابن الجوزى لم يذكر فى آية النحل إلا هذا القول الثانى، وذكره عن الزجاج، فقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾، القصد: استقامة الطريق يقال: طريق قَصْدٌ، وقاصد، إذا قصد بك إلى ما تريد، قال الزجاج: المعنى: وعلى الله تبين الطريق المستقيم، والدعاء إليه بالحجج والبراهين.

وكذلك الثعلبى، والبغوى، ونحوهما، لم يذكروا إلا هذا القول لكن ذكروه باللفظين. قال البغوى: يعنى بيان طريق الهدى من الضلالة. وقيل: بيان الحق بالآيات والبراهين. قال: والقصد: الصراط المستقيم، ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾: يعنى: ومن السبيل ما هو جائر عن الاستقامة معوج. فالقصد من السبيل: دين الإسلام، والجائر منها: اليهودية، والنصرانية، وسائر ملل الكفر.

قال جابر بن عبد الله: قصد السبيل: بيان الشرائع والفرائض. وقال عبد الله بن المبارك، وسهل بن عبد الله: قصد السبيل: السنة، ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾: الأهواء والبدع. دليله: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ولكن البغوى ذكر فيها القول الآخر، ذكره فى تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ [الليل: ١٢]، عن الفراء، كما سيأتى. فقد ذكر القولين فى الآيات الثلاث تبعاً لمن قبله، كالثعلبى وغيره.

والمهدوى ذكر فى الآية الأولى قولين من الثلاثة، وذكر فى الثانية ما رواه العوفى، وقولا آخر. فقال:

قوله: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ﴾، أى: على أمرى وإرادتى. وقيل: هو على التهديد، كما يقال: على طريقك وإلى مصيرك.

وقال فى قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ قال ابن عباس: أى بيان الهدى من الضلال.

وقيل: السبيل: الإسلام، ﴿ومنها جائر﴾ أى: ومن السبيل جائر، أى عادل عن الحق.
وقيل: المعنى: وعنهما جائر، أى: عن السبيل، ف «من» بمعنى «عن».

وقيل: معنى قصد السبيل: سيركم ورجوعكم، والسبيل واحدة بمعنى الجمع.

قلت: هذا قول بعض المتأخرين - جعل القصد بمعنى الإرادة، أى: عليه قصدكم للسبيل فى ذهابكم ورجوعكم. وهو كلام من لم يفهم الآية. فإن «السبيل القصد» هى: السبيل العادلة، أى: عليه السبيل القصد. و «السبيل»: اسم جنس؛ ولهذا قال: ﴿ومنها جائر﴾، أى: عليه القصد من السبيل، ومن السبيل جائر. فأضافه إلى اسم الجنس إضافة النوع إلى الجنس، أى: «القصد من السبيل»، كما تقول: ثوب خز، ولهذا قال: ﴿ومنها جائر﴾.

وأما من ظن أن التقدير: قصدكم السبيل؛ فهذا لا يطابق لفظ الآية ونظمها من وجوه متعددة.

وابن عطية لم يذكر فى آية الحجر إلا قول الكسائي، وهو أضعف الأقوال، وذكر المعنى الصحيح تفسيراً للقراءة الأخرى. فذكر أن جماعة من السلف قرؤوا: ﴿على مستقيم﴾ من العلو والرفعة. قال: والإشارة بهذا على هذه القراءة إلى الإخلاص - لما استثنى إبليس من أخلص - قال الله له: هذا الإخلاص طريق رفيع مستقيم لا تنال أنت باغوائك أهله.

قال: وقرأ جمهور الناس: ﴿على مستقيم﴾. والإشارة بهذا على هذه القراءة إلى انقسام الناس إلى غاو ومخلص. لما قسم إبليس هذين القسمين قال الله: ﴿هذا طريق على﴾ أى: هذا أمر إلى مصيره. والعرب تقول: طريقك فى هذا الأمر على فلان، أى: إليه يصير النظر فى أمرك. وهذا نحو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]. قال: والآية على هذه القراءة خبر يتضمن وعيداً.

قلت: هذا قول لم ينقل عن أحد من علماء التفسير - لا فى هذه الآية ولا فى نظيرها. وإنما قاله الكسائي لما أشكل عليه معنى الآية الذى فهمه السلف، ودل عليه السياق والنظائر.

وكلام العرب لا يدل على هذا القول. فإن الرجل وإن كان يقول لمن يتهدده ويتوعده: على طريقك، فإنه لا يقول: إن طريقك مستقيم.

وأيضاً، فالوعيد إنما يكون للمسيء، لا يكون للمخلصين. فكيف يكون قوله هذا إشارة إلى انقسام الناس إلى غاو ومخلص، وطريق هؤلاء غير طريق هؤلاء؟ هؤلاء، سلكوا الطريق المستقيم التى تدل على الله، وهؤلاء سلكوا السبيل الجائرة.

وأيضاً، فإنما يقول لغيره فى التهديد، طريقك على، من لا يقدر عليه فى الحال، لكن ذلك يمر بنفسه عليه وهو متمكن منه، كما كان أهل المدينة يتوعدون أهل مكة بأن طريقكم علينا، لما تهددوهم بأنكم أويتم محمداً وأصحابه. كما قال أبو جهل لسعد بن معاذ - لما ذهب سعد إلى مكة -: لا أراك تطوف بالبيت آمناً وقد أويتم الصباة وزعمتم أنكم تنصرونهم، فقال: لئن منعتنى هذا لأمنعك ما هو أشد عليك منه - طريقك على المدينة، أو نحو هذا.

فذكر أن طريقهم فى متجرهم إلى الشام عليهم، فيتمكنون حينئذ من جزائهم.

ومثل هذا المعنى لا يقال فى حق الله - تعالى - فإن الله قادر على العباد حيث كانوا، كما قالت الجن: ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا﴾ [الجن: ١٢]، وقال: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

وإذا كانت العرب تقول ما ذكره، يقولون: طريقك فى هذا الأمر على فلان، أى: إليه يصير أمرى، فهذا يطابق تفسير مجاهد وغيره من السلف، كما قال مجاهد: الحق يرجع إلى الله، وعليه طريقه لا يعرج على شىء، فطريق الحق على الله، وهو الصراط المستقيم الذى قال الله فيه: ﴿هذا صراط على مستقيم﴾ كما فسرت به القراءة الأخرى.

فالصراط فى القراءتين هذا الصراط المستقيم الذى أمر الله المؤمنين أن يسألوه إياه فى صلاتهم، فيقولوا: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. وهو الذى وصى به فى قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقوله - هذا - إشارة إلى ما تقدم ذكره، وهو قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾ فتعبد العباد له بإخلاص الدين له: طريق يدل عليه، وهو طريق مستقيم؛ ولهذا قال بعده: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

وابن عطية ذكر أن هذا معنى الآية فى تفسير الآية الأخرى مستشهداً به، مع أنه لم يذكره فى تفسيرها، فهو بفطرته عرف أن هذا معنى الآية، ولكنه لما فسرهما ذكر ذلك القول، كأنه هو الذى اتفق أن رأى غيره قد قاله هناك. فقال - رحمه الله -:

وقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [النحل: ٩]. وهذه - أيضاً - من أجل نعم الله - تعالى - أى: على الله تقويم طريق الهدى وتبيينه، وذلك بنصب الأدلة وبعث

الرسول . وإلى هذا ذهب المتأولون .

قال: ويحتمل أن يكون المعنى: أن من سلك السبيل القاصد فعلى الله طريقه، وإلى ذلك مصيره، فيكون هذا مثل قوله: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ﴾، وضد قول النبي ﷺ «والشر ليس إليك»^(١)، أى: لا يفضى إلى رحمتك . وطريق قاصد معناه: بين مستقيم قريب، ومنه قول الراجز:

بعيد عن نهج الطريق القاصد

قال: والألف واللام فى «السبيل» للعهد، وهى سبيل الشرع، وليست للجنس، ولو كانت للجنس لم يكن منها جائر . وقوله: ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾: يريد طريق اليهود، والنصارى، وغيرهم كعباد الأصنام . والضمير فى «منها»: يعود على «السبيل» التى يتضمنها معنى الآية، كأنه قال: ومن السبيل جائر، فأعاد عليها وإن كان لم يجر لها ذكر؛ لتضمن لفظة «السبيل» بالمعنى لها .

قال: ويحتمل أن يكون الضمير فى «منها» على سبيل الشرع المذكورة، وتكون «من» للتبعيض، ويكون المراد فرق الضلالة من أمة محمد - كأنه قال: ومن بنيات الطريق من هذه السبيل ومن شعبها جائر .

قلت: سبيل أهل البدع جائزة خارجة عن الصراط المستقيم فيما ابتدعوا فيه . ولا يقال: إن ذلك من السبيل المشروعة .

وأما قوله: إن قوله: ﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ هى سبيل الشرع، وهى سبيل الهدى، والصراط المستقيم . وأنها لو كانت للجنس لم يكن منها جائر، فهذا أحد الوجهين فى دلالة الآية، وهو مرجوح . والصحيح الوجه الآخر أن «السبيل» اسم جنس، ولكن الذى على الله هو القصد منها، وهى سبيل واحد، ولما كان جنساً قال: ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾، والضمير يعود على ما ذكر بلا تكلف .

وقوله: لو كان للجنس لم يكن منها جائر، ليس كذلك . فإنها ليست كلها عليه، بل إنما عليه القصد منها، وهى سبيل الهدى، والجائر ليس من القصد . وكأنه ظن أنه إذا كانت للجنس يكون عليه قصد كل سبيل، وليس كذلك . بل إنما عليه سبيل واحدة، وهى الصراط المستقيم - هى التى تدل عليه . وسائرهما سبيل الشيطان، كما قال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] .

وقد أحسن - رحمه الله - فى هذا الاحتمال، وفى تمثيله ذلك بقوله: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَى

(١) مسلم فى صلاة المسافرين (٧٧١ / ٢٠١) والترمذى فى الدعوات (٣٤٢٢) .

مستقيم».

وأما آية الليل - قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ [الليل: ١٢] فابن عطية مثلها بهذه الآية، لكنه فسرها بالوجه الأول فقال:

ثم أخبر - تعالى - أن عليه هدى الناس جميعاً، أى: تعريفهم بالسبل كلها ومنحهم الإدراك، كما قال: ﴿وعلى الله قصد السبيل﴾، ثم كل أحد يتكسب ما قدر له. وليست هذه الهداية بالإرشاد إلى الإيمان، ولو كان كذلك لم يوجد كافر.

قلت: وهذا هو الذي ذكره ابن الجوزى - وذكره عن الزجاج. قال الزجاج: إن علينا أن نبين طريق الهدى من طريق الضلال.

وهذا التفسير ثابت عن قتادة، رواه عبد بن حميد. قال: حدثنا يونس، عن شيبان، عن قتادة: ﴿إن علينا للهدى﴾، علينا بيان حلاله وحرامه، وطاعته ومعصيته. وكذلك رواه ابن أبى حاتم فى تفسير سعيد، عن قتادة فى قوله: ﴿إن علينا للهدى﴾، يقول: على الله البيان، بيان حلاله وحرامه، وطاعته ومعصيته.

لكن قتادة ذكر أنه البيان الذى أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه، فتبين به حلاله وحرامه، وطاعته ومعصيته.

وأما الثعلبى، والواحدى، والبغوى، وغيرهم، فذكروا القولين وزادوا أقوالاً آخر. فقالوا - واللفظ للبغوى -:

﴿إن علينا للهدى﴾، يعنى البيان. قال الزجاج: علينا أن نبين طريق الهدى من طريق الضلالة. وهو قول قتادة، قال: على الله بيان حلاله وحرامه.

وقال الفراء: يعنى من سلك الهدى فعلى الله سبيله، كقوله تعالى: ﴿وعلى الله قصد السبيل﴾، يقول: من أراد الله فهو على السبيل القاصد.

قال: وقيل معناه: إن علينا للهدى والإضلال، كقوله: ﴿بيدك الخير﴾.

قلت: هذا القول هو من الأقوال المحدثثة التى لم تعرف عن السلف، وكذلك ما أشبهه. فإنهم قالوا: معناه بيدك الخير والشر، والنبي ﷺ فى الحديث الصحيح يقول: «والخير بيدك، والشر ليس إليك»^(١).

والله - تعالى - خالق كل شىء، لا يكون فى ملكه إلا ما يشاء، والقدر حق. لكن فهم القرآن، ووضع كل شىء موضعه، وبيان حكمة الرب وعدله مع الإيمان بالقدر، هو طريق

(١) سبق تخريجه ص ١٢٠

الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

وقد ذكر المهدي الأقال الثلاثة، فقال: إن علينا للهدى والضلال. فحذف قتادة.
المعنى: إن علينا بيان الحلال والحرام.

وقيل: المعنى: إن علينا أن نهدي من سلك سبيل الهدى.

قلت: هذا هو قول الفراء، لكن عبارة الفراء أبين فى معرفة هذا القول.

فقد تبين أن جمهور المتقدمين فسروا الآيات الثلاث بأن الطريق المستقيم لا يدل إلا على الله. ومنهم من فسرها بأن عليه بيان الطريق المستقيم. والمعنى الأول متفق عليه بين المسلمين.

وأما الثانى، فقد يقول طائفة: ليس على الله شىء - لا بيان هذا، ولا هذا. فإنهم متنازعون هل أوجب على نفسه؟ كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] وقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

وإذا كان عليه بيان الهدى من الضلال وبيان حلاله وحرامه وطاعته ومعصيته، فهذا يوافق قول من يقول: إن عليه إرسال الرسل، وإن ذلك واجب عليه، فإن البيان لا يحصل إلا بهذا.

وهذا يتعلق بأصل آخر، وهو أن كل ما فعله فهو واجب منه أوجبه مشيئته وحكمته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فما شاءه وجب وجوده، وما لم يشأ امتنع وجوده. وبسط هذا له موضع آخر.

ودلالة الآيات على هذا فيها نظر.

وأما المعنى المتفق عليه فهو مراد من الآيات الثلاث قطعاً، وأنه أرشد بها إلى الطريق المستقيم، وهى الطريق القصد، وهى الهدى إنما تدل عليه - وهو الحق طريقه على الله لا يعرج عنه.

لكن نشأت الشبهة من كونه قال: «علينا» بحرف الاستعلاء، ولم يقل: «إلينا»، المعروف أن يقال لمن يشار إليه أن يقال: هذه الطريق إلى فلان، ولمن يمر به ويجتاز عليه أن يقول: طريقنا على فلان.

وذكر هذا المعنى بحرف الاستعلاء. وهو من محاسن القرآن الذى لا تنقضى عجائبه، ولا يشع منه العلماء.

فإن الخلق كلهم مصيرهم ومرجعهم إلى الله على أى طريق سلكوا، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، وقال: ﴿وإلى الله المصير﴾، ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، أى: إلينا مرجعهم، وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ . وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ . ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٠ - ٦٢]، وقال: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ . وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى . أَلَا تَرَىٰ زُرَّةً وَزُرَ أُخْرَىٰ . وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ . وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يَرَىٰ . ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ . وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: ٣٦-٤٢]، وقال: ﴿وَمَا نُرِيدُكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيْكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦].

فأى سبيل سلكها العبد فالى الله مرجعه ومنتهاه، لا بد له من لقاء الله ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١].

وتلك الآيات قصد بها أن سبيل الحق والهدى - وهو الصراط المستقيم - هو الذى يسعد أصحابه، وينالون به ولاية الله ورحمته وكرامته فيكون الله وليهم دون الشيطان. وهذه سبيل من عبد الله وحده وأطاع رسله؛ فلهذا قال: ﴿إِن عَلَيْنَا لِلْهُدَىٰ﴾، ﴿وعلى الله قصد السبيل﴾، ﴿قال هذا صراط على مستقيم﴾. فالهدى، وقصد السبيل، والصراط المستقيم، إنما يدل على عبادته وطاعته - لا يدل على معصيته وطاعة الشيطان.

فالكلام تضمن معنى الدلالة، إذ ليس المراد ذكر الجزاء فى الآخرة، فإن الجزاء يعم الخلق كلهم، بل المقصود بيان ما أمر الله به من عبادته وطاعته ورسله - ما الذى يدل على ذلك؟ فكانه قيل: الصراط المستقيم يدل على الله - على عبادته وطاعته.

وذلك يبين أن من لغة العرب أنهم يقولون: هذه الطريق على فلان، إذا كانت تدل عليه، وكان هو الغاية المقصود بها، وهذا غير كونها عليه بمعنى: أن صاحبها يمر عليه. وقد قيل:

فهن المنايا أى واد سلكته عليها طريقى أو على طريقها

وهو كما قال الفراء: من سلك الهدى فعلى الله سبيله.

فالمقصود بالسبيل هو: الذى يدل ويوقع عليه، كما يقال: إن سلكت هذه السبيل وقعت على المقصود، ونحو ذلك، وكما يقال: على الخبير سقطت. فإن الغاية المطلوبة إذا كانت

عظيمة فالسالك يقع عليه ويرمى نفسه عليها .

وأيضاً ، فسالك طريق الله متوكل عليه . فلا بد له من عبادته ومن التوكل عليه .

إذا قيل : عليه الطريق المستقيم . تضمن أن سالكه عليه يتوكل ، وعليه تدله الطريق ، وعلى عبادته وطاعته يقع ويسقط ، لا يعدل عن ذلك ، إلى نحو ذلك من المعاني التي يدل عليها حرف الاستعلاء دون حرف الغاية .

وهو - سبحانه - قد أخبر أنه على صراط مستقيم . فعليه الصراط المستقيم ، وهو على صراط مستقيم - سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبير - والله أعلم .

سورة النحل

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

فصل

اللباس له منفعتان :

إحداهما : الزينة بستر السوء .

والثانية : الوقاية لما يضر من حر أو برد أو عدو .

فذكر اللباس في (سورة الأعراف) لفائدة الزينة، وهى المعتبرة فى الصلاة والطواف، كما دل عليه قوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وقال: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ردًا على ما كانوا عليه فى الجاهلية من تحريم الطواف فى الثياب الذى قدم بها غير الحمس^(١)، ومن أكل ما سلوه من الأدهان.

وذكره فى النحل لفائدة الوقاية فى قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١]، ولما كانت هذه الفائدة حيوانية طبيعية لا قوَامَ للإنسان إلا بها جعلها من النعم، ولما كانت تلك فائدة كمالية قرننها بالأمر الشرعى، وتلك الفائدة من باب جلب المنفعة بالتزين، وهذه من باب دفع المضرة، فالناس إلى هذه أحوج.

فأما قوله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾، ولم يذكر: «البرد»، فقد قيل: لأن التنزيل كان بالأرض الحارة فهم يتخوفونه، وقيل: حذف الآخر للعلم به، ويقال: هذا من باب التنبيه؛ فإنه إذا امتن عليهم بما يقى الحر فالامتنان بما يقى البرد أعظم؛ لأن الحر أذى، والبرد بؤس، والبرد الشديد يقتل، والحر قلَّ أن يقع فيه هكذا، فإن باب التنبيه والقياس كما يكون فى

(١) الحمس: قريش؛ لأنهم كانوا يتشددون فى دينهم وشجاعتهم، وقيل: كانوا لا يستظلون أيام منى ولا يدخلون البيوت من أبوابها. انظر: اللسان، مادة «حمس».

خطاب الأحكام يكون في خطاب الآلاء وخطاب الوعد والوعيد، كما قلته في قوله: ﴿لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ [التوبة: ٨١]، مثله من يقول: لا تنفروا في البرد فإن جهنم أشد زمهرياً، «ومن اغبرت قدماء في سبيل الله حرمهما الله على النار» (١)، فالوحد والتلج أعظم ونحو ذلك.

وفي الآية شرع لباس جن الحرب؛ ولهذا قرن من قرن باب اللباس والتحلّى بالصلاة؛ لأن للحرب لباساً مختصاً مع اللباس المشترك، وطابق قولهم اللباس والتحلّى قوله: ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣]. وأحسن من هذا أنه قد تقدم ذكر وقاية البرد في أول السورة بقوله: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]، فيقال: لم فرق هذا؟ فيقال - والله أعلم -: المذكور في أول السورة النعم الضرورية التي لا يقومون بدونها من الأكل، وشرب الماء القَرَّاح (٢)، ودفع البرد، والركوب الذي لا بد منه في النقلة، وفي آخرها ذكر كمال النعم: من الأشربة الطيبة، والسكون في البيوت وبيوت الأدم، والاستظلال بالظلال، ودفع الحر والباس بالسرابيل، فإن هذا يستغنى عنه في الجملة. ففي الأول الأصول، وفي الآخر الكمال؛ ولهذا قال: ﴿كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١].

وأيضاً، فالمساكن لها منفعتان: إحداهما: السكون فيها لأجل الاستتار، فهي كلباس الزينة من هذا الوجه. والثاني: وقاية الأذى من الشمس والمطر والريح ونحو ذلك، فجمع الله الامتنان بهذين فقال: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ هذه بيوت المدر (٣) ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠] هذه بيوت العمود ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَاوًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠]، يدخل فيه أهبة البيت من البسط والأوعية والأغطية ونحوها، وقال: ﴿مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾، ولم يقل: من المدر بيوتاً كما قال: ﴿مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا﴾؛ لأن السكن بيان منفعة البيت، فبه تظهر النعمة، واتخاذ البيوت من المدر معتاد، فالنعمة بظهور أثرها؛ بخلاف الأنعام، فإن الهداية إلى اتخاذ البيوت من جلودها أظهر من الهداية إلى نفس اتخاذ البيوت.

وأما فائدة الوقاية فقال: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ [النحل: ٨١]، فالظلال يعم جميع ما يظل من العرش والفساطيط والسقوف مما يصطنعه الأدميون، وقوله: ﴿وَمِنْ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾؛ لأن الجبل يكن الإنسان من فوقه ويمينه ويساره

(١) البخارى فى الجمعة (٩٠٧) والترمذى فى فضائل الجهاد (١٦٣٢).

(٢) القَرَّاح: الخالص من الماء الذى لم يخالطه كافور ولا حنوط، انظر. المصباح المنير، مادة «قرح».

(٣) المدر: القرى. انظر: المصباح المنير، مادة «مدر».

وأسفل منه، ليس مقصوده الاستظلال؛ بخلاف الظلال فإن مقصودها الاستظلال؛ ولهذا قرن بهذه ما فى السراويل من منفعة الوقاية، فجمع فى هذه الآية بين وقاية اللباس المتقل مع البدن، ووقاية الظلال الثابتة على الأرض؛ ولهذا كانوا فى الجاهلية يسوون بينهما فى حق المحرم، فكما نهى عن تغطية الرأس، نهوه عن الدخول تحت سقف حتى أنزل الله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]. وجاز للمحرم أن يستظل بالثابت من الخيام والشجر، وأما الشيء المتقل معه المتصل كالمحمل، ففيه ما فيه لتردده بين السراويل وبين المستقر من الظلال والأكنة.

كما أنه قبل هذه الآيات ذكر أصناف الأشربة من اللبن والخمر والعسل، وذكر فى أول السورة المراكب والأطعمة، وهذه مجامع المطاعم والمشارب والملابس والمساكن والمراكب.

وقال شيخ الإسلام :

قوله عز وجل : ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنزل : ١٠٢ ، ١٠٣] . لفظ : «الإنزال» في القرآن يرد مقيداً بأنه منه كالقرآن ، وبالإنزال من السماء ، ويراد به : العلو كالمطر ، ومطلقاً فلا يختص بنوع ، بل يتناول إنزال الحديد من الجبال ، والإنزال من ظهور الحيوان ، وغير ذلك ، فقوله : ﴿نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ بيان لنزول جبريل به من الله ، كقوله : ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء : ١٩٣] ، أى : أنه مؤتمن لا يزيد ولا ينقص ، فإن الخائن قد يغير الرسالة .

وفيه دلالة على أمور :

منها : بطلان قول من زعم خلقه في جسم كالجهمية من المعتزلة وغيرهم ، فإن السلف يسمون من قال بخلقهم ونفى الصفات والرؤية جهميّاً ، فإن جهماً أول من ظهرت عنه بدعة نفى الأسماء والصفات وبالحق في ذلك ، فله مزية المبالغة والابتداء بكثرة إظهاره ، وإن كان جعد سبقه إلى بعض ذلك ، لكن المعتزلة وإن وافقوه في البعض فهم يخالفونه في مثل مسائل الإيمان والقدر وبعض الصفات ، وجهم يقول : إن الله لا يتكلم ، أو يتكلم مجازاً ، وهم يقولون : يتكلم حقيقة ، ولكن قولهم في المعنى قوله ، وهو ينفي الأسماء كالباطنية والفلاسفة .

ومنها : بطلان قول من زعم أنه فاض من العقل الفعال أو غيره ، وهذا أعظم كفرًا وضلالاً من الذي قبله .

ومنها : إبطال قول الأشعرية : إن كلام الله معنى وهذا العربي خلق ليدل عليه ، سواء قالوا : خلق في بعض الأجسام ، أو ألهمه جبريل ، أو أخذه من اللوح ، فإن هذا لا بد له من متكلم تكلم به أولاً ، وهذا يوافق قول من قال : إنه مخلوق ، لكن يفارقه من وجهين :

أحدهما : أن أولئك يقولون : المخلوق كلام الله ، وهؤلاء يقولون : إنه كلام مجازاً ، وهذا أشر من قول المعتزلة ، بل هو قول الجهمية المحضة ، لكن المعتزلة يوافقونهم في المعنى .

الثاني : أنهم يقولون : لله كلام قائم بذاته ، والخلقية يقولون : لا يقوم بذاته ؛ فإن الكلائية خير منهم في الظاهر ، لكن في الحقيقة لم يثبتوا كلاماً له غير المخلوق .

والمقصود أن الآية تبطل هذا، «والقرآن» اسم للعربى، لقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨]. وأيضاً، فقوله: ﴿نَزَّلَهُ﴾ عائد إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا نَزَّلُ﴾ [النحل: ١٠١]، فالذى نزله الله هو الذى نزله روح القدس، وأيضاً، قال: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ﴾ الآية [النحل: ١٠٣]، وهم يقولون: إنما يُعَلِّمُ هذا القرآن العربى بشر لقوله: ﴿لِسَانَ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ﴾ [النحل: ١٠٣]... إلخ، فعلم أن محمداً لم يؤلف نظاماً بل سمعه من روح القدس، وروح القدس الذى نزل به من الله، فعلم أنه سمعه منه، لم يؤلفه هو.

ونظيرها قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] و «الكتاب»: اسم للقرآن بالضرورة والاتفاق؛ فإنهم أو بعضهم يفرقون بين كتاب الله وكلامه، ولفظ «الكتاب»: يراد به المكتوب فيه، فيكون هو الكلام، ويراد به ما يكتب فيه، كقوله: ﴿فِي كِتَابٍ مُكْتُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨]، وقوله: ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]، وقوله: ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، إخبار مستشهد بهم، فمن لم يقر به منا فهم خير منه من هذا الوجه.

وهذا لا ينافى ما جاء عن ابن عباس وغيره: أنه أنزل فى ليلة القدر إلى بيت العزة فى السماء الدنيا، ولا ينافى أنه مكتوب فى اللوح قبل نزوله، سواء كتبه الله قبل أن يرسل به جبريل، أو بعده. فإذا أنزل جملة إلى بيت العزة فقد كتبه كله قبل أن ينزل، والله يعلم ما كان وما يكون، وما لا يكون لو كان كيف يكون، وهو قد كتب المقادير وأعمال العباد قبل أن يعملوها، ثم يأمر بكتابتها بعد أن يعملوها، فيقابل بين الكتابة المتقدمة والمتأخرة فلا يكون بينهما تفاوت، هكذا قال ابن عباس وغيره. فإذا كان ما يخلقه باثناً عنه قد كتبه قبل أن يخلقه فكيف لا يكتب كلامه الذى يرسل به ملائكته قبل أن يرسلهم؟.

ومن قال: إن جبرائيل أخذه عن الكتاب، لم يسمعه من الله فهو باطل من وجوه: منها: أنه - سبحانه - كتب التوراة لموسى بيده، فبنو إسرائيل أخذوا كلامه من الكتاب الذى كتبه ومحمد عن جبريل عن الكتاب فهم أعلى بدرجة، ومن قال: إنه ألقى إلى جبريل معانى وعبر بالعربى فمعناه أنه ألهمه إلهاما، وهذا يكون لأحد المؤمنين، كقوله: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١]، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى﴾ [القصص: ٧]، فيكون هذا أعلى من أخذ محمد ﷺ.

وأيضاً: فإنه - سبحانه - قال: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ﴾ إلى

قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤]، وهذا يدل على أمور: على أنه يكلم العبد تكليماً زائداً على الوحي الذي هو قسيم التكليم الخاص.

فإن لفظ التكليم والوحي كل منهما ينقسم إلى عام وخاص، فالتكليم العام: هو المقسوم في قوله: ﴿وَمَا كَانَ [لِبَشَرٍ] ^(١) أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ الآية [الشورى: ٥١]. فالتكليم المطلق قسيم الوحي الخاص، لا قسماً منه، وكذلك الوحي يكون عاماً فيدخل فيه التكليم الخاص، كقوله: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: ١٣]، ويكون قسيماً له كما في الشورى، وهذا يبطل قول من قال: إنه معنى واحد قائم بالذات، فإنه لا فرق بين العام وما لموسى. وفرق - سبحانه - في «الشورى» بين الإيحاء، وبين التكليم من وراء حجاب، وبين إرسال رسول فيوحي بإذنه ما يشاء.

(١) في المطبوعة: «البشر»، والصواب ما أثبتناه.

سورة الإسراء

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - :

فى الكلام على قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ الآيتين [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، لما ذكر أن من السلف من ذكر أنهم من الملائكة، ومنهم من ذكر أنهم من الإنس، ومنهم من ذكر أنهم من الجن.

لفظ السلف يذكرون جنس المراد من الآية على التمثيل، كما يقول الترجمان لمن سألته عن الخبز: فيريه رغيفاً، والآية هنا قصد بها التعميم لكل ما يدعى من دون الله، فكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين. سواء كان بلفظ الاستغاثة أو غيرها، فقد تناولته هذه الآية كما تناول من دعا الملائكة والجن، ومعلوم أن هؤلاء يكونون وسائط فيما يقدره الله بأفعالهم، ومع هذا فقد نهى عن دعائهم، وبين أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين ولا تحويله، لا يرفعونه بالكلية، ولا يحولونه من موضع إلى موضع، أو من حال إلى حال، كتغيير صفته أو قدره؛ ولهذا قال: ﴿وَلَا تُحْوِيلًا﴾ فذكر نكرة تعم أنواع التحويل.

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، كان أحدهم إذا نزل بواد يقول: أعوذ بعظيم هذا الوادى من سفهائه، فقالت الجن: الإنس تستعذ بنا، فزادوهم رهقاً، وقد نص الأئمة - كأحمد وغيره - على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق، وهذا مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق، لما ثبت عنه ﷺ: أنه استعاذ بكلمات الله، وأمر بذلك^(١)، فإذا كان لا يجوز ذلك؛ فلأن لا يجوز أن يقول: أنت خير مستعاذ يستعاذ به أولى. فالاستعاذة، والاستجارة، والاستغاثة: كلها من نوع الدعاء، أو الطلب، وهى ألفاظ متقاربة.

ولما كانت الكعبة بيت الله الذى يدعى ويذكر عنده، فإنه - سبحانه - يستجار به هناك، وقد يستمسك بأستار الكعبة كما يتعلق المتعلق بأذيال من يستجير به، كما قال عمرو بن سعيد: إن الحرم لا يعيد عاصياً، ولا فاراً بدم، ولا فاراً بخربة. وفى الصحيح: «يعوذ عائذ بهذا البيت»^(٢).

(١) مسلم فى الذكر (٢٧٠٩ / ٥٥) .

(٢) مسلم فى الفتى (٢٨٨٢ / ٤) عن أم سلمة .

والمقصود أن كثيراً من الضالين يستغيثون بمن يحسنون به الظن، ولا يتصور أن يقضى لهم أكثر مطالبهم، كما أن ما تخبر به الشياطين من الأمور الغائبة يكذبون في أكثره، بل يصدقون في واحدة ويكذبون في أضعافها، ويقضون لهم حاجة واحدة ويمنعونهم أضعافها، يكذبون فيما أخبروا به وأعانوا عليه، لإفساد حال الرجال في الدين والدنيا، ويكون فيه شبهة للمشركين، كما يخبر الكاهن ونحوه.

والله - سبحانه - جعل الرسول مبلغاً لأمره ونهيه ووعدته ووعدته، وهؤلاء يجعلون الرسل والمشائخ يديرون العالم بقضاء الحاجات وكشف الكربات، وليس هذا من دين المسلمين، بل النصارى تقول هذا في المسيح وحده بشبهة الاتحاد والحلول؛ ولهذا لم يقلوه في إبراهيم وموسى وغيرهم، مع أنهم في غاية الجهل في ذلك، فإن الآيات التي بعث بها موسى أعظم، ولو كان هذا ممكناً لم يكن للمسيح خاصية به، بل موسى أحق.

ولهذا كنت أتزل مع علماء النصارى إلى أن أطالبهم بالفرق بين المسيح وغيره من جهة الإلهية فلا يجدون فرقاً، بل أبين لهم أن ما جاء به موسى من الآيات أعظم، فإن كان حجة في دعوى الإلهية فموسى أحق، وأما ولادته من غير أب فهو يدل على قدرة الخالق، لا على أن المخلوق أفضل من غيره.

سورة الكهف

فصل

حديث على - رضى الله عنه - المخرج فى الصحيحين لما طرقة رسول الله ﷺ وفاطمة وهما نائمان، فقال: «ألا تصليان؟»، فقال على: يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يمسكها، وإن شاء أن يرسلها. فولى النبي ﷺ وهو يضرب بيده على فخذه، ويعيد القول، ويقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾^(١) [الكهف: ٥٤].

هذا الحديث نص فى ذم من عارض الأمر بالقدر؛ فإن قوله: إنما أنفسنا بيد الله إلى آخره، استناد إلى القدر فى ترك امتثال الأمر، وهى فى نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر، بل معارضة الأمر بها من باب الجدل المذموم الذى قال الله فيه: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾، وهؤلاء أحد أقسام القدريّة وقد صنفتهم فى غير هذا الموضع. فالمجادلة الباطلة... (٢).

(١) البخارى فى التهجد (١١٢٧)، وفى التفسير (٤٧٢٤)، ومسلم فى صلاة المسافرين (٢٠٦/٧٧٥).

(٢) بياض بالاصل.

سورة مريم

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - :

فصل

«سورة مريم» مضمونها: تحقيق عبادة الله وحده، وأن خواص الخلق هم عباده، فكل كرامة ودرجة رفيعة في هذه الإضافة، وتضمنت الرد على الغالين الذين زادوا في النسبة إلى الله حتى نسبوا إليه عيسى بطريق الولادة، والرد على المفرطين في تحقيق العبادة وما فيها من الكرامة، وجحدوا نعم الله التي أنعم بها على عباده المصطفين.

افتتحها بقوله: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِيَّا﴾ [مريم: ٢]، وندائه ربه نداء خفياً، وموهبته له يحيى، ثم قصة مريم وابنها، وقوله: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ... إلخ [مريم: ٣٠]، بين فيها الرد على الغلاة في المسيح، وعلى الجفافة النافين عنه ما أنعم الله به عليه، ثم أمر نبيه بذكر إبراهيم وما دعا إليه من عبادة الله وحده، ونهيه إياه عن عبادة الشيطان، وموهبته له إسحاق ويعقوب، وأنه جعل له لسان صدق علياً، وهو الثناء الحسن، وأخبر عن يحيى وعيسى وإبراهيم ببر الوالدين مع التوحيد، وذكر موسى ومن هبته له أخاه هارون نبياً، كما وهب يحيى لزكريا وعيسى لمريم وإسحاق لإبراهيم.

فهذه السورة «سورة المواهب»، وهى ما وهبه الله لأنبيائه من الذرية الطيبة، والعمل الصالح، والعلم النافع، ثم ذكر ذرية آدم لأجل إدريس، ﴿وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [مريم: ٥٨] وهو إبراهيم، ومن ذرية إبراهيم وإسرائيل إلى آخر القصة.

ثم قال: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ الآية [مريم: ٥٩]. فهذه حال المفرطين في عبادة الله، ثم استثنى التائبين وبيّن أن الجنة لمن تاب، وأن جنات عدن وعدها الرحمن عباده بالغيب، وهم أهل تحقيق العبادة، ثم قال: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣]، ثم قال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ [مريم: ٦٥].

ثم ذكر حال منكرى المعاد وحال من جعل له الأولاد، وقرن بينهما فيما رواه البخارى

من حديث أبي هريرة: «كذبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك، وشتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك»، الحديث^(١). ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتْ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، ثم ذكر إقسامه على حشدهم والشياطين، وإحضارهم حول جهنم جثيًا، وفيها دلالة على أن المخبر عن خبر يحصل في المستقبل لا يكون إلا بطريقتين: إما اطلاعه على الغيب، وهو العلم بما سيكون، وإما أن يكون قد اتخذ عند الرحمن عهدًا، والله موف بعهد، فالأول علم بالخبر، والثاني علم بالأمر. الأول علم بالكلمات الكونية، والثاني علم بالكلمات الدينية، وهذا الذي أقسم أنه يأتي يوم المعاد ما ذكر كاذب في قسمه، فإنه ليس له اطلاع على الغيب، ولا اتخذ عند الرحمن عهدًا.

وهذا كما قيل في إجابة الدعاء: إنه تارة يكون لصحة الاعتقاد، وهو مطابقة الخبر، وتارة لكمال الطاعة وهو موافقة الأمر، كقوله: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، فذكر حال من تمنى على الله الباطل بلا علم بالواقع، ولا اتخاذ عهد بالمشروع.

ثم ذكر حال الذين قالوا اتخذ الرحمن ولدًا، فنفي الولادة عن نفسه، ورد على من أثبتها، وأثبت المودة ردًا على من أنكرها، فقال: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]. أى: يحبهم، ويحبهم إلى عبادته، وقد وافق ذلك ما فى الصحيحين: «إذا أحب الله العبد نادى جبريل: إني أحب فلانًا فأحبه، فيحبه جبريل، ثم ينادى فى السماء: إن الله يحب فلانًا فأحبه، فيحبه أهل السماء، ويوضع له القبول فى الأرض»^(٢)، وقال فى البغض عكس ذلك.

وفى قول إبراهيم: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]، وقوله فى موسى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وما ذكره للمؤمنين من المودة: إثبات لما ينكره الجاحدون من محبة الله وتكليمه، كما فى الأول نفى لما يثبتة المفترون من اتخاذ الولد.

(١) البخارى فى التفسير (٤٩٧٤، ٤٩٧٥).

(٢) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٠٩) ومسلم فى البر والصلة (٢٦٣٧ / ١٥٧).

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن قوله عز وجل: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩]، هل ذلك فيمن أضاع وقتها فصلها في غير وقتها، أم فيمن أضاعها فلم يصلها؟ وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤، ٥]، هل هو عن فعل الصلاة، أو السهو فيها كما جرت العادة من صلاة الغفلة الذين لا يعقلون من صلاتهم شيئاً؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب - رضى الله عنه -:

الحمد لله رب العالمين، بل المراد بهاتين الآيتين من أضاع الواجب في الصلاة لا مجرد تركها، هكذا فسرهما الصحابة والتابعون وهو ظاهر الكلام، فإنه قال: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، فأثبت لهم صلاة وجعلهم ساهين عنها، فعلم أنهم كانوا يصلون مع السهو عنها، وقد قال طائفة من السلف: بل هو السهو عما يجب فيها مثل ترك الطمأنينة، وكلا المعنيين حق، والآية تتناول هذا وهذا، كما في صحيح مسلم عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»^(١).

فبين النبي ﷺ في هذا الحديث أن صلاة المنافق تشتمل على التأخير عن الوقت الذي يؤمر بفعلها فيه، وعلى النقر الذي لا يذكر الله فيه إلا قليلاً، وهكذا فسروا قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ بأن إضاعتها تأخيرها عن وقتها وإضاعة حقوقها، وجاء في الحديث: «إن العبد إذا قام إلى الصلاة بطهورها وقراءتها وسجودها - أو كما قال - صعدت ولها برهان كبرهان الشمس تقول له: حفظك الله كما حفظتني، وإذا لم يتم طهورها وقراءتها وسجودها - أو كما قال - فإنها تلف كما يلف الثوب وتقول له: ضيعك الله كما ضيعتني»^(٢). قال سلمان الفارسي: الصلاة مكيال من وقفي وقفي له، ومن طفف فقد علمتم ما قال في المطففين. وفي سنن أبي داود عن عمار عن النبي ﷺ أنه قال: «إن العبد ليتصرف من صلاته ولم يكتب له إلا نصفها، إلا ثلثها، إلا ربعها، إلا خمسها،

(١) مسلم في المساجد (١٩٥/٦٢٢).

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٠٧/١ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عباد بن كثير، وقد أجمعوا على ضعفه»، والمنذرى في الترغيب والترهيب ٢٥٨/١ وعزه للطبراني في الأوسط، عن أنس بن مالك.

إلا سدسها، إلا سبعة، إلا ثمنها، إلا تسعها، إلا عشرة»^(١).

وقد تنازع العلماء فيمن غلب عليه الوسواس في صلاته هل عليه الإعادة على قولين.

لكن الأئمة كأحمد وغيره على أنه لا إعادة عليه، واحتجوا بما في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين، فإذا قضى التأذين أقبل، فإذا تَوَّع بالصلاة أدبر، فإذا قضى التَّوَّع أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه، فيقول: اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يضل الرجل لن يدرى كم صلى، فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين قبل أن يسلم»^(٢). فقد عم بهذا الكلام ولم يأمر أحداً بالإعادة.

والثاني: عليه الإعادة، وهو قول طائفة من العلماء: من الفقهاء والصوفية من أصحاب أحمد وغيره؛ كابن عبد الله ابن حامد وغيره لما تقدم من قوله: ولم يكتب له منها إلا عشرة.

والتحقيق، أنه لا أجر له إلا بقدر الحضور، لكن ارتفعت عنه العقوبة التي يستحقها تارك الصلاة، وهذا معنى قولهم: تبرأ ذمته بها، أى: لا يعاقب على الترك، لكن الثواب على قدر الحضور، كما قال ابن عباس: ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها، فلهذا شرعت السنن الرواتب جبراً لما يحصل من النقص في الفرائض. والله أعلم.

(١) أبو داود في الصلاة (٧٩٦).

(٢) البخارى في الأذان (٦٠٨)، ومسلم في الصلاة (٣٨٩/١٩) وفي المساجد (٣٨٩/٨٣).

سورة طه

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فصل

«سورة طه» مضمونها تخفيف أمر القرآن وما أنزل الله - تعالى - من كتبه، فهي «سورة كتبه» - كما أن مريم «سورة عباده ورسله» - افتتحها بقوله: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ . . . إلى قوله: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه: ٢ - ٤]. ثم ذكر قصة موسى، ونداء الله له، ومناجاته إياه، وتكليمه له، وقصته من أبلغ أمر الرسل؛ فلهذا ثبت في القرآن؛ لأنه حصل له الخطاب والكتاب، وأرسل إلى فرعون الجاحد المرتاب، المكذب للربوبية والرسالة، وهذا أعظم الكافرين عناداً، واستوفى القصة في هذه السورة إلى قوله: ﴿رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، ثم ذكر قصة آدم؛ لأنها أول النبوات.

وتضمنت السورة ذكر موسى وآدم لما بينهما من المناسبة مما يقتضى ذكرهما، ولما بينهما من المناظرة، فإن موسى نظير آدم في الأمر الذي صار لكل منهما، كما أن المسيح نظير آدم في الخلق، وقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٧]، وهذا يشابه ما في القرآن في غير موضع من ذكر نبوة آدم ثم نبوة موسى بعده، وأمر بنى إسرائيل ثم أمر نبيه بالصلاة التي في القرآن، كما جمع بين الأمرين بالقراءة والسجود في أول سورة أنزلت، وختمها بالرسول المبلغ لكل ما أمر به، كما افتتحها بذكر التنزيل عليه.

وَقَالَ:

فصل

فى طريقى العلم والعمل

قال الله تعالى لموسى وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَنَّا نُلْعَلُهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، وقال فى السورة بعينها: ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ٩٩ - ١١٣].

فذكر فى كل واحدة من الرسالتين العظيمتين - رسالة موسى ورسالة محمد - أن ذلك لأجل التذكّر أو الخشية، ولم يقل: ليتذكر ويخشى، ولا قال: ليتقون ويحدث لهم ذكراً، بل جعل المطلوب أحد الأمرين، وهذا مطابق لقوله: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، ونحو ذلك.

وقد قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -: نعم العبد صهيّب، لو لم يخف الله لم يعصه، وذلك يرجع إلى تحقيق قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، وقوله: ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧]، وقوله: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى. وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ الآية [طه: ١٢٣، ١٢٤]، ونحو ذلك.

وسبب ذلك أن الخير إما بمعرفة الحق واتباعه فى العلم والعمل جميعاً صلاح القول والعمل: العلم والإرادة. والعلم أصل العمل وأصل الإرادة والمحبة وغير ذلك، وهو مستلزم له ما لم يحصل معارض مانع. فالعلم بالحق يوجب اتباعه إلا لمعارض راجح: مثل اتباع الهوى بالاستكبار ونحوه، كحال الذين قال الله فيهم: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ

يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴿[الأعراف: ١٤٦]﴾، وقال: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقال: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيِّنَاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]؛ ولهذا قال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، ونحو ذلك.

فإن أصل الفطرة التي فطر الناس عليها إذا سلمت من الفساد إذا رأت الحق اتبعته وأحبته. إذ الحق نوعان:

حق موجود: فالواجب معرفته والصدق في الإخبار عنه، وضد ذلك الجهل والكذب.
 وحق مقصود: وهو النافع للإنسان، فالواجب إرادته والعمل به، وضد ذلك إرادة الباطل واتباعه.

ومن المعلوم أن الله خلق في النفوس محبة العلم دون الجهل، ومحبة الصدق دون الكذب، ومحبة النافع دون الضار، وحيث دخل ضد ذلك فلمعارض من هوى وكبر وحسد ونحو ذلك، كما أنه في صالح الجسد خلق الله فيه محبة الطعام والشراب الملائم له دون الضار، فإذا انتهى ما يضره أو كره ما ينفعه فلمرض في الجسد، وكذلك - أيضاً - إذا اندفع عن النفس المعارض من الهوى والكبر والحسد وغير ذلك، أحب القلب ما ينفعه من العلم النافع والعمل الصالح، كما أن الجسد إذا اندفع عنه المرض أحب ما ينفعه من الطعام والشراب، فكل واحد من وجود المقتضى وعدم الدافع سبب للآخر، وذلك سبب لصلاح حال الإنسان، وضدهما سبب لفساد ذلك، فإذا ضعف العلم غلب^(١) الهوى...^(٢) الإنسان، وإن وجد العلم والهوى وهما المقتضى والدافع فالحكم للغالب.

وإذا كان كذلك فصلاح بنى آدم، الإيمان والعمل الصالح، ولا يخرجهم عن ذلك إلا شيطان:

أحدهما: الجهل المضاد للعلم، فيكونون ضاللاً.

والثاني: اتباع الهوى والشهوة اللذين في النفس، فيكونون غواة مغضوباً عليهم؛ ولهذا قال: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ. مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١، ٢]، وقال: «عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، تمسكوا بها، وعضوا عليها

(١) في المطبوعة: «غلبه» والتصويب من التفسير الكبير لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد الجليلند ٤/ ٣٤٤.

(٢) بياض بالأصل.

بالنواجذ^(١). فوصفهم بالرشد الذى هو خلاف الغى، وبالهدى الذى هو خلاف الضلال، وبهما يصلح العلم والعمل جميعاً، ويصير الإنسان عالماً عادلاً، لا جاهلاً ولا ظالماً.

وهم فى الصلاح على ضربين:

تارة يكون العبد إذا عرف الحق وتبين له اتبعه وعمل به، فهذا هو الذى يُدعى بالحكمة وهو الذى يتذكر، وهو الذى يحدث له القرآن ذكراً.

والثانى: أن يكون له من الهوى والمعارض ما يحتاج معه إلى الخوف الذى ينهى النفس عن الهوى؛ فهذا يُدعى بالموعظة الحسنة وهذا هو القسم الثانى المذكور فى قوله: ﴿أَوْيَخْشَى﴾، وفى قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾. وقد قال فى السورة فى قصة فرعون: ﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ. فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَٰهٌ إِلَّا أَن تَرْكَىٰ. وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النارعات: ١٧-١٩]، فجمع بين التزكى والهدى والخشية، كما جمع بين العلم والخشية فى قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وفى قوله: ﴿وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وفى قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنظِيًّا. وَإِذَا لَا تَأْنِيَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا. وَلَهْدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨].

وذلك لما ذكرناه من أن كل واحد من العلم بالحق الذى يتضمنه التذكر، والذكر الذى يحدثه القرآن، ومن الخشية المانعة من اتباع الهوى سبب لصلاح حال الإنسان، وهو مستلزم للآخر إذا قوى على ضده، فإذا قوى العلم والتذكر دفع الهوى، وإذا اندفع الهوى بالخشية أبصر القلب وعلم. وهاتان هما الطريقة العلمية والعملية، كل منهما إذا صحت تستلزم ما تحتاج إليه من الأخرى، وصلاح العبد ما يحتاج إليه ويجب عليه منهما جميعاً؛ ولهذا كان فسادُهُ بانتفاء كل منهما. فإذا انتفى العلم الحق كان ضالاً غير مهتد، وإذا انتفى اتباعه كان غاوياً مغضوباً عليه.

ولهذا قال: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقال: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ. مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ. وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١ - ٤]، وقال فى ضد ذلك: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصاص: ٥٠]، وقال: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، وقال فى ضده: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ

(١) الترمذى فى العلم (٢٦٧٦) وقال: «حديث حسن صحيح» وأبو داود فى السنة (٤٦٠٧) وابن ماجه فى المقدمة (٤٢).

مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى» [طه: ١٢٤]، وقال: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأَوَلَيْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقال فى ضده: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧]، قال ابن عباس: تكفل الله لمن قرأ القرآن واتبع ما فيه، ألا يضل فى الدنيا، ولا يشقى فى الآخرة.

فهو - سبحانه - يجمع بين الهدى والسعادة، وبين الضلال والشقاوة، وبين حسنة الدنيا والآخرة، وسيئة الدنيا والآخرة، ويقرن بين العلم النافع والعمل الصالح، بين العلم الطيب والعمل الصالح، كما يقرن بين ضديهما وهو «الضلال»، و«الغى»: اتباع الظن وما تهوى الأنفس. والقرينان متلازمان عند الصحة والسلامة من المعارض، وقد يتخلف أحدهما عن الآخر عند المعارض الراجع.

فلهذا إذا كان فى مقام الذم والنهى، والاستعاذة، كان الذم والنهى لكل منهما: من الضلال، والغى، من الجهل والظلم، من الضلال والغضب؛ ولأن كلا منهما صار مكروها مطلوب العدم، لا سيما وهو مستلزم للآخر، وأما فى مقام الحمد والطلب ومنة الله فقد يطلب أحدهما، وقد يطلب كل منهما، وقد يحمد أحدهما، وقد يحمد كل منهما؛ لأن كلا منهما خير مطلوب محمود، وهو سبب لحصول الآخر، لكن كمال الصلاح يكون بوجودهما جميعاً، وهذا قد يحصل له إذا حصل أحدهما ولم يعارضه معارض، والداعى للخلق الأمر لهم يسلك بذلك طريق الرفق واللين، فيطلب أحدهما؛ لأنه مطلوب فى نفسه، وهو سبب للآخر، فإن ذلك أرفق من أن يأمر العبد بهما جميعاً، فقد يثقل ذلك عليه، والأمر بناء والنهى هدم، والأمر هو يحصل العافية بتناول الأدوية، والنهى من باب الحمية، والبناء والعافية تأتى شيئاً بعد شيء، وأما الهدم فهو أعجل، والحمية أعم، وإن كان قد يحصل فيهما ترتيب - أيضاً - فكيف إذا كان كل واحد من الأمرين سبباً وطريقاً إلى حصول المقصود مع حصول الآخر.

فقوله سبحانه: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]، طلب وجود أحد الأمرين بتبليغ الرسالة، وجاء بصيغة: ﴿لعل﴾ تسهيلاً للأمر ورفقاً وبياناً؛ لأن حصول أحدهما طريق إلى حصول المقصود، فلا يطلبان جميعاً فى الابتداء؛ ولهذا جاء فى الأثر: إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها. لا سيما أصول الحسنات التى تستلزم سائرهما، مثل الصدق فإنه أصل الخير، كما فى الصحيحين عن ابن مسعود عن النبى ﷺ أنه قال: «عليكم بالصدق فإن الصدق يهذى إلى البر، وإن البر يهذى إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى

الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدى إلى الفجور، وإن الفجور يهدى إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً^(١).

ولهذا قال سبحانه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢]، وقال: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ . يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يَصِرُ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ [الجاثية: ٧، ٨]؛ ولهذا يذكر أن بعض المشائخ أراد أن يؤدب بعض أصحابه الذين لهم ذنوب كثيرة فقال: يا بني، أنا أمرك بخصلة واحدة فاحفظها لى، ولا أمرك الساعة بغيرها: التزم الصدق وإياك والكذب، وتوعده على الكذب بوعيد شديد، فلما التزم ذلك الصدق دعاه إلى بقية الخير ونهاه عما كان عليه، فإن الفاجر لا حد له فى الكذب.

(١) البخارى فى الأدب (٦٠٩٤) ومسلم فى البر والصلة (٢٦٠٧ / ١٠٥) .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :-

فَصْل

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّا﴾ [طه: ٦٣]، فَإِنَّ هَٰذَا مِمَّا أُشْكِلَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِنَّ الَّذِي فِي مَصَاحِفِ الْمُسْلِمِينَ ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ بِالْأَلْفِ، وَبِهَٰذَا قَرَأَ جَمَاهِيرُ الْقُرَّاءِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَقْرَأُ: ﴿إِنَّ﴾ مُشَدَّدةً، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصُ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿إِنْ﴾ مُخَفَّفةً، لَكِنْ ابْنُ كَثِيرٍ يَشْدُدُ نَوْنَ ﴿هَٰذَا﴾ دُونَ حَفْصٍ، وَالْإشْكَالُ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَحُمَزةٍ وَالْكَسَائِي، وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ، وَجَمَاهُورُ الْقُرَّاءِ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَصَحُّ الْقِرَاءَاتِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وَهَٰذَا يَتَبَيَّنُ بِالْكَلَامِ عَلَى مَا قِيلَ فِيهَا.

فَإِنَّ مَنشَأَ الْإشْكَالِ : أَنَّ الْأَسْمَ الْمُثَنَّى يَعْرَبُ فِي حَالِ النِّصْبِ وَالْخَفْضِ بِالْيَاءِ، وَفِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ، وَهَٰذَا مُتَوَاتِرٌ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ: لُغَةُ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمَمِهِ الثُّلُثُ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]، وَقَالَ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يُوسُف: ١٠٠]، وَقَالَ: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦] وَلَمْ يَقُلْ: الْكَعْبَانِ، وَقَالَ: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مِّثْلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يُس: ١٣، ١٤]، وَلَمْ يَقُلْ: اثْنَانِ، وَقَالَ: ﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هُود: ٤٠]، وَقَالَ: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ قُلْ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أُمُّ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الْأَنْعَام: ١٤٣]، وَلَمْ يَقُلْ: اثْنَانِ، وَلَا الذَّكَرَانِ وَلَا الْأُنثَيَانِ، وَقَالَ: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذَّارِيَات: ٤٩]، وَلَمْ يَقُلْ: زَوْجَانِ، وَقَالَ: ﴿فَإِنْ﴾^(١) كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]، وَلَمْ يَقُلْ: اثْنَتَانِ.

وَمِثْلُ هَٰذَا كَثِيرٌ مَشْهُورٌ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ.

فَظَنَّ النَّحَاةَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَبْهُمَةَ الْمَبْنِيَّةَ مِثْلَ هَٰذَيْنِ وَاللَّذِينَ تَجْرَى هَٰذَا الْمَجْرَى، وَأَنَّ الْمَبْنَى فِي حَالِ الرَّفْعِ يَكُونُ بِالْأَلْفِ، وَمِنْ هُنَا نَشَأُ الْإشْكَالَ.

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «وَإِنْ» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وكان أبو عمرو إماماً في العربية، فقرأ بما يعرف من العربية: «إن هذين لساحران». وقد ذكر أن له سلفاً في هذه القراءة، وهو الظن به: أنه لا يقرأ إلا بما يرويه، لا بمجرد ما يراه، وقد روى عنه أنه قال: إني لأستحيى من الله أن أقرأ: «إن هذان»؛ وذلك لأنه لم ير لها وجهاً من جهة العربية، ومن الناس من خطأ أبا عمرو في هذه القراءة، ومنهم الزجاج، قال: لا أجزى قراءة أبي عمر، خلاف المصحف.

وأما القراءة المشهورة الموافقة لرسم المصحف، فاحتج لها كثير من النحاة بأن هذه لغة بني الحارث بن كعب، وقد حكى ذلك غير واحد من أئمة العربية. قال المهدي: بنو الحارث ابن كعب يقولون: ضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، كما تقول: جاءني الزيدان. قال المهدي: حكى ذلك أبو زيد، والأخفش، والكسائي، والفراء، وحكى أبو الخطاب: أنها لغة بني كنانة، وحكى غيره: أنها لغة لخم، ومثله قول الشاعر:

تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هاوى التراب عقيم

وقال ابن الأنباري^(١): هي لغة لبني الحارث بن كعب وقريش، قال الزجاج: وحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب - وهو رأس من رؤوس الرواة - أنها لغة لكنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، وأنشدوا:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يجد مساغا لناباه الشجاع لصمما

وقال: ويقول هؤلاء: ضربته بين أذناه.

قلت: بنو الحارث بن كعب هم أهل نجران، ولا ريب أن القرآن لم ينزل بهذه اللغة، بل المثني من الأسماء المبنية في جميع القرآن هو بالياء في النصب والجر كما تقدمت شواهد. وقد ثبت في الصحيح عن عثمان أنه قال: إن القرآن نزل بلغة قريش، وقال للرهط القرشيين الذين كتبوا المصحف هم وزيد: إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش؛ فإن القرآن نزل بلغتهم، ولم يختلفوا إلا في حرف، وهو «الثابت» فرفعوه إلى عثمان، فأمر أن يكتب بلغة قريش. رواه البخاري في صحيحه^(٢).

وعن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغارى أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم الشيباني، كاتب الإنشاء بديوان الخلافة ببغداد، خمسين سنة. عكّت مكانته عند الخلفاء والسلاطين، وناب في الوزارة، وأنفذ رسولا إلى ملوك الشام وخراسان وكان فاضلاً أديباً، ولد سنة ٤٦٩ هـ، وتوفي سنة ٥٥٨ هـ. [الأعلام ٦/٢١٥].

(٢) البخاري في فضائل القرآن (٤٩٨٤) عن أنس.

المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق^(١).

وهذه الصحيفة التي أخذها من عند حفصة هي التي أمر أبو بكر وعمر بجمع القرآن فيها لزيد بن ثابت، وحديثه معروف في الصحيحين وغيرهما^(٢)، وكانت بخطه؛ فلهذا أمر عثمان أن يكون هو أحد من ينسخ المصاحف من تلك الصحف، ولكن جعل معه ثلاثة من قريش ليكتب بلسانهم، فلم يختلف لسان قريش والأنصار إلا في لفظ: «التابوه»، و«التابوت»، فكتبوه: «التابوت» بلغة قريش.

وهذا بين أن المصاحف التي نسخت كانت مصاحف متعددة، وهذا معروف مشهور، وهذا مما يبين غلط من قال في بعض الألفاظ: إنه غلط من الكاتب، أو نقل ذلك عن عثمان، فإن هذا ممتنع لوجوه:

منها: تعدد المصاحف، واجتماع جماعة على كل مصحف، ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرؤون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم، والإنسان إذا نسخ مصحفاً غلط في بعضه عرف غلطه بمخالفة حفظه القرآن وسائر المصاحف، فلو قُدِّرَ أنه كتب كاتب مصحفاً ثم نسخ سائر الناس منه من غير اعتبار للأول والثاني، أمكن وقوع الغلط في هذا، وهنا كل مصحف إنما كتبه جماعة ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقل منهم، ولو قُدِّرَ أن الصحيفة كان فيها لحن فقد كتب منها جماعة لا يكتبون إلا بلسان قريش، ولم يكن لحنًا، فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش، فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا: «إن هذان»، وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم، أو: «المقيمين الصلاة»، وهم يعلمون أن ذلك لحن، كما رعم بعضهم.

قال الزجاج في قوله: «المقيمين الصلاة»: قول من قال: إنه خطأ - بعيد جداً، لأن

(١) البخاري في فضائل القرآن (٤٩٨٧)، والترمذي في تفسير القرآن (٣١٠٤) وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) البخاري في فضائل القرآن (٤٩٨٦)، والترمذي في تفسير القرآن (٣١٠٣) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى في فضائل القرآن (١/٧٩٩٥).

الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والقذوة، فكيف يتركون شيئاً يصلحه غيرهم، فلا ينبغي أن ينسب هذا إليهم، وقال ابن الأنباري: حديث عثمان لا يصح؛ لأنه غير متصل ومحال أن يؤخر عثمان شيئاً ليصلحه من بعده.

قلت: ومما يبين كذب ذلك: أن عثمان لو قدر ذلك فيه، فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فإما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط، وعثمان قد رآه في جميعها وسكت؛ فهذا ممتنع عادة وشرعاً من الذين كتبوا، ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها، وهم يحفظون القرآن، ويعلمون أن فيه خطأ لا يجوز في اللغة، فضلاً عن التلاوة، وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد، فهذا مما يعلم بطلانه عادة، ويعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة، بل يأمرهم بكل معروف وينهون عن كل منكر أن يدعوا في كتاب الله منكرًا لا يغيره أحد منهم، مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان: مر الكاتب أن يغيره؛ لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه.

فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف خطأ أو غلطاً، وأن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة، فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرأوه فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك، وكما قال عثمان: إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش، وكذلك قال عمر لابن مسعود: أقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل؛ فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل.

وقوله تعالى في القرآن: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، يدل على ذلك، فإن قومه هم قريش، كما قال: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وأما كنانة: فهم جيران قريش، والناقل عنهم ثقة، ولكن الذي ينقل ينقل ما سمع، وقد يكون سمع ذلك في الأسماء المبهمة المبنية، فظن أنهم يقولون ذلك في سائر الأسماء؛ بخلاف من سمع «بين أذناه»، و«لناباه» فإن هذا صريح في الأسماء التي ليست مبهمة.

وحينئذ، فالذي يجب أن يقال: إنه لم يثبت أنه لغة قريش، بل ولا لغة سائر العرب: أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثبِت بالياء، وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياساً، جعلوا باب التشية في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء، وإلا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه، وليس في القرآن اسم مبهمة مبنى في موضع نصب أو خفض إلا هذا، ولفظه: ﴿هَذَانِ﴾، فهذا نقل ثابت متواتر لفظاً ورسماً.

ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً، كما قد بُسِطَ في غير هذا الموضع،

فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف، وكلها مكتوبة بالالف، فكيف يتصور في هذا غلط.

وأيضاً، فإن القراء إنما قرؤوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرؤون «سورة طه»، على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى، وهى من أول ما نزل من القرآن، قال ابن مسعود: بنو إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء من العتاق الأول، وهن من تِلَادى. رواه البخارى عنه^(١). وهى مكية باتفاق الناس، قال أبو الفرج وغيره: هى مكية بإجماعهم، بل هى من أول ما نزل، وقد روى: أنها كانت مكتوبة عند أخت عمر، وأن سبب إسلام عمر كان لما بلغه إسلام أخته، وكانت السورة تُقرأ عندها.

فالصحابة لا بد أن قد قرؤوا هذا الحرف، ومن الممتنع أن يكونوا كلهم قرؤوه بالياء كأبى عمرو، فإنه لو كان كذلك لم يقرأها أحد إلا بالياء، ولم تكتب إلا بالياء، فعلم أنهم أو غالبهم كانوا يقرؤونها بالالف كما قرأها الجمهور، وكان الصحابة بمكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة يقرؤون هذه السورة فى الصلاة وخارج الصلاة، ومنهم سمعها التابعون، ومن التابعين سمعها تابعوهم، فيمتنع أن يكون الصحابة كلهم قرؤوها بالياء مع أن جمهور القراء لم يقرؤوها إلا بالالف، وهم أخذوا قراءتهم عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، فهذا مما يعلم به قطعاً أن عامة الصحابة إنما قرؤوها بالالف كما قرأ الجمهور، وكما هو مكتوب.

وحينئذ، فقد علم أن الصحابة إنما قرؤوا كما علّمهم الرسول، وكما هو لغة للعرب، ثم لغة قريش، فعلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم فى الأسماء المبهمة تقول: إن هذان، ومررت بهذان: تقولها فى الرفع والنصب والخفض بالالف، ومن قال: إن لغتهم أنها تكون فى الرفع بالالف، طولب بالشاهد على ذلك والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثراً ونظماً، وليس فى القرآن ما يشهد له، ولكن عُمْدَتُهُ القياس.

وحينئذ، فنقول:

قياس «هذا» بغيرها من الأسماء غلط، فإن الفرق بينهما ثابت عقلاً وسماعاً: أما النقل والسماع فكما ذكرناه، وأما العقل والقياس فقد تَفَقَّنَ للفرق غير واحد من حُذَّاقِ النحاة، فحكى ابن الأنبارى وغيره عن الفراء قال: أَلِفُ التَّثْنِيَةِ فى «هذان» هى أَلِفُ هَذَا، والنون

(١) البخارى فى فضائل القرآن (٤٩٩٤)، وفى التفسير (٤٧٣٩).

وقوله: « تِلَادى » أى : من أول ما أخذته وتعلمته بمكة، والتَّالِد: المال القديم الذى ولد عندك، وهو نقيض الطارف. انظر: النهاية ١/ ١٩٤.

فرقت بين الواحد والاثنين، كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين، وحكاه المهدوى وغيره عن الفراء، ولفظه قال: إنه ذكر أن الألف ليست علامة التثنية، بل هي ألف هذا، فزدت عليها نوناً، ولم أُغَيِّرْها، كما ردت على الياء من الذى، فقلت: الذين فى كل حال، قال: وقال بعض الكوفيين: الألف فى هذا مشبهة يفعلان، فلم تغير كما لم تغير.

قال: وقال الجرجانى^(١): لما كان اسماً على حرفين أحدهما حرف مد ولين، وهو كالحركة، ووجب حذف إحدى الألفين فى التثنية لم يحسن حذف الأولى؛ لثلاثى يبقى الاسم على حرف واحد، فحذف علم التثنية، وكان النون يدل على التثنية، ولم يكن لتغيير النون الأصلية الألف وجه، فثبت فى كل حال كما يثبت فى الواحد. قال المهدوى: وسأل إسماعيل القاضى ابن كيسان عن هذه المسألة فقال: لما لم يظهر فى المبهم إعراب فى الواحد ولا فى الجمع، جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد، إذ التثنية يجب ألا تغير، فقال إسماعيل: ما أحسن ما قلت لو تقدمك أحد بالقول فيه حتى يؤنس به. فقال له ابن كيسان: فليقل القاضى حتى يؤنس به، فتبسم!!.

قلت: بل تقدمه الفراء وغيره، والفراء فى الكوفيين مثل سيبويه فى البصريين، لكن إسماعيل كان اعتماده على نحو البصريين، والمبرد كان خصيصاً به.

وبيان هذا القول: أن المفرد «ذا»، فلو جعلوه كسائر الأسماء؛ لقالوا فى التثنية: «ذوان»، ولم يقولوا: «ذان»، كما قالوا: عصوان، ورجوان ونحوهما من الأسماء الثلاثية، و«ها» حرف تنبيه، وقد قالوا فيما حذفوا لامة: أبوان، فردته التثنية إلى أصله، وقالوا فى غير هذا...^(٢): ويدان وأما «ذا»، فلم يقولوا: «ذوان»، بل قالوا كما فعلوا فى «ذو»، و«ذات» التى بمعنى صاحب، فقالوا: هو ذو علم، وهما ذوا علم، كما قال: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، وفى اسم الإشارة قالوا: «ذان»، و«تان»، كما قال: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، فإن «ذا» بمعنى صاحب هو اسم معرب، فتغير إعرابه فى الرفع والنصب والجر، فقل: ذو، وذا، وذى.

وأما المستعمل فى الإشارة والأسماء الموصولة والمضمرات هى مبنية، لكن أسماء الإشارة لم تفرق لا فى واحده، ولا فى جمعه بين حال الرفع والنصب والخفض، فكذلك فى تثنيته، بل قالوا: قام هذا وأكرمت هذا، وممرت بهذا، وكذلك هؤلاء فى الجمع، فكذلك

(١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى النحوى المشهور، واضح أصول البلاغة، كان من كبار أئمة اللغة العربية، من أهل جرجان له شعر رقيق، من كتبه «أسرار البلاغة»، و «دلائل الإعجاز»، وكان شافعى المذهب، أشعرى الأصول، توفى سنة ٤٧١هـ [فوات الوفيات ٢/ ٣٦٩، والأعلام ٤/ ٤٨].

(٢) بياض بالأصل.

المثنى، قال هذان، وأكرمت هذان، ومررت بهذان، فهذا هو القياس فيه أن يلحق مثناه بمفرده وبمجموعه، لا يلحق بمثنى غيره الذى هو - أيضاً - معتبر بمفرده ومجموعه.

فالأسماء المعربة ألحق مثناها بمفردها ومجموعها، تقول: رجل، ورجلان، ورجال، فهو معرب فى الأحوال الثلاثة؛ يظهر الإعراب فى مثناه، كما ظهر فى مفردة ومجموعه.

فتبين أن الذين قالوا: إن مقتضى العربية أن يقال: «إن هذين» ليس معهم بذلك نقل عن اللغة المعروفة فى القرآن التى نزل بها القرآن، بل هى أن يكون المثنى من أسماء الإشارة مبنياً فى الأحوال الثلاثة على لفظ واحد، كمفرد أسماء الإشارة ومجموعها.

وحيث، فإن قيل: إن الألف هى ألف المفرد ريد عليها النون، أو قيل: هى علم للتثنية وتلك حذفت، أو قيل: بل هذه الألف تجمع هذا، وهذا معنى جواب ابن كيسان، وقول الفراء مثله فى المعنى، وكذلك قول الجرجاني، وكذلك قول من قال: إن الألف فيه تشبه ألف يفعلان.

ثم يقال: قد يكون الموصول كذلك، كقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، فإن ثبت أن لغة قريش أنهم يقولون: رأيت الذين فعلا، ومررت بالذين فعلا، وإلا فقد يقال: هو بالألف فى الأحوال الثلاثة، لأنه اسم مبنى، والألف فيه بدل الياء فى الذين، وما ذكره الفراء، وابن كيسان وغيرهما يدل على هذا، فإن الفراء شبه هذا بالذين، وتشبيه اللذان به أولى، وابن كيسان علل بأن المبهم مبنى لا يظهر فيه الإعراب، فجعل مثناه كمفرده ومجموعه، وهذا العلم يأتى فى الموصول.

يؤيد ذلك، أن المضمرات من هذا الجنس، والمرفوع والمنصوب لهما ضمير متصل ومنفصل، بخلاف المجرور فإنه ليس له إلا متصل؛ لأن المجرور لا يكون إلا بحرف، أو مضاف لا يقدم على عامله، فلا ينفصل عنه، فالضمير المتصل فى الواحد الكاف من أكرمتك ومررت بك، وفى الجمع أكرمتكم ومررت بكم، وفى التثنية زيدت الألف فى النصب والجذر، فيقال: أكرمتكما ومررت بكما، كما نقول فى الرفع، ففى الواحد والجمع: فعلت وفعلتم، وفى التثنية: فعلتما بالألف وحدها زيدت علما على التثنية فى حال الرفع والنصب والجذر، كما زيدت فى المنفصل فى قوله: «إياكما» و«أنتما».

فهذا كله مما يبين أن لفظ المثنى فى الأسماء المبنية فى الأحوال الثلاثة نوع واحد، لم يفرقوا بين مرفوعه وبين منصوبه ومجروره، كما فعلوا ذلك فى الأسماء المعربة، وأن ذلك فى المثنى أبلغ منه فى لفظ الواحد والجمع، إذ كانوا فى الضمائر يفرقون بين ضمير المنصوب والمجرور، وبين ضمير المرفوع فى الواحد والمثنى، ولا يفرقون فى المثنى وفى لفظ

الإشارة والموصول، ولا يفرقون بين الواحد والجمع وبين المرفوع وغيره، ففي المثني بطريق الأولى. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

ذكر شيخنا شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة في موضع آخر، وذكر فيها هذا الاعتراض.

فصل

وقد يُعترض على ما كتبناه أولاً بأنه جاء - أيضاً - في غير الرفع بالياء كسائر الأسماء، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، ولم يقل: «اللدان أضلانا»، كما قيل في اللذين: إنه بالياء في الأحوال الثلاثة، وقال تعالى في قصة موسى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، ولم يقل: «هاتان»، و«هاتان» تبع لابنتي، وقد يسمى عطف بيان وهو يشبه الصفة كقوله: ﴿وإِنِّي ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً﴾ [هود: ٦١]، لكن الصفة تكون مشتقة أو في معنى المشتق، وعطف البيان يكون بغير ذلك كأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، وهذه الآية نظير قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣].

وأما قوله: ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا﴾ فقد يفرق بين اسم الإشارة والموصول بأن اسم الإشارة على حرفين، بخلاف الموصول، فإن الاسم هو «اللدان» عدة حروف، وبعده يزداد علم الجمع، فتكسر الذال وتفتح النون، وعلم التثنية، ففتح الذال وتكسر النون والالف، فقلت. (١) في النصب والجر؛ لأن الاسم الصحيح إذا جُمِعَ جمع التصحيح كُسِرَ آخره في النصب وفي الجر وفتحت نونه، وإذا ثُنِيَ فتح آخره وكسرت نونه في الأحوال الثلاثة.

وهذا يبين أن الأصل في التثنية هي الألف، وعلى هذا فيكون في إعرابه لغتان جاء بهما القرآن؛ تارة يجعل كاللذان، وتارة يجعل كاللذين، ولكن في قوله: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ كان هذا أحسن من قوله: «هاتان» لما فيه من اتباع لفظ المثني بالياء فيهما، ولو قيل: هاتان لأشبه. (٢)، كما لو قيل: «إن ابنتي هاتان» فإذا جعل بالياء علم تابع مبين عطف بيان لتمام معنى الاسم؛ لا خبر تتم به الجملة.

وأما قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ﴾ فجاء اسماً مبتدأ: اسم ﴿إِنَّ﴾ وكان مجيئه بالالف

(١)، (٢) يباض بالأصل.

أحسن فى اللفظ من قولنا: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾؛ لأن الألف أخف من الياء؛ ولأن الخبر بالألف، فإذا كان كل من الاسم والخبر بالألف كان أتم مناسبة، وهذا معنى صحيح، وليس فى القرآن ما يشبه هذا من كل وجه وهو بالياء.

فتبين أن هذا المسموع والمتواتر ليس فى القياس الصحيح ما يناقضه، لكن بينهما فروق دقيقة، والذين استشكلوا هذا إنما استشكلوه من جهة القياس، لا من جهة السماع، ومع ظهور الفرق يعرف ضعف القياس.

وقد يجيب من يعتبر كون الألف فى هذا هو المعروف فى اللغة بأن يفرق بين قوله: ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾، وقوله: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾. إن هذا تثنية مؤنث، وذاك تثنية مذكر، والمذكر المفرد منه «ذا» بالألف فزيدت فوقه نون للتثنية، وأما المؤنث فمفردة «ذى» أو «ذه» أو «ته». وقوله: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ تثنية «تَي» بالياء، فكان جعلها بالياء فى النصب والجر أشبه بالمفرد، بخلاف تثنية المذكر، وهو «ذا» فإنه بالألف، فأقراره بالألف أنسب، وهذا فرق بين تثنية المؤنث وتثنية المذكر، والفرق بينه وبين اللذين قد تقدم.

وحيثئذ، فهذه القراءة هى الموافقة للسماع والقياس، ولم يشتهر ما يعارضها من اللغة التى نزل بها القرآن. والله أعلم.

وقوله: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ هو كقول النبى ﷺ: «من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه آدميون»^(١)، ومثله فى الموصول قول ابن عباس لعمر: أخبرنى عن المرأتين اللتين قال الله فيهما: ﴿وَأِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ الآية [التحريم: ٤].

آخره والحمد لله وحده

(١) مسلم فى المساجد (٥٦٤ / ٧٢)، وأبو داود فى الاطعمة (٣٨٢٧)، والنسائى فى المساجد (٧٠٧) وأحمد

سورة الأنبياء

وقال - رَحِمَهُ اللهُ - :

فصل

«سورة الأنبياء» سورة الذكر، وسورة الأنبياء الذين عليهم نزل الذكر، افتتحها بقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾ الآية [الأنبياء: ٢]، وقوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وقوله: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، وقوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وقوله: ﴿[وَذَكِّرْ] ^(١) لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨]، وقوله: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، يعنى - والله أعلم - انصر أهل الحق، أو انصر الحق، وقيل: افصل الحق بيننا وبين قومنا، وكان الأنبياء يقولون: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]، وأمر محمداً أن يقول: ﴿رب احكم بالحق﴾، وروى مالك عن زيد بن أسلم قال: كان رسول الله ﷺ إذا شهد قتالا قال: «رب احكم بالحق» ^(٢).

(١) فى المطبوعة: «وذكري»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: القرطبي فى التفسير ٣٦٩/١١، والسيوطى فى الدر المنثور ٣٤٢/٤ وعزاه إلى عبد الرزاق وعبد بن حميد.

سورة الحج

وَقَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

فصل

«سورة الحج» فيها مكى ومدنى، وليلى ونهارى، وسفرى وحضرى، وشتائى وصيفى، وتضمنت منازل المسير إلى الله، بحيث لا يكون منزلة ولا قاطع يقطع عنها. ويوجد فيها ذكر القلوب الأربعة: الأعمى والمريض، والقاسى والمخبت الحى المطمئن إلى الله.

وفيهما من التوحيد والحكم والمواعظ على اختصارها ما هو بين لمن تدبّره، وفيها ذكر الواجبات والمستحبات كلها توحيداً وصلاة وزكاة وحجاً وصياماً، قد تضمن ذلك كله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، فيدخل فى قوله: ﴿وافعلوا الخير﴾ كل واجب ومستحب؛ فخصص فى هذه الآية وعمم، ثم قال: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]، فهذه الآية وما بعدها لم تترك خيراً إلا جمعته ولا شراً إلا نفتته.

قال شيخ الإسلام:

قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مُّرِيدٍ . كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾ [الحج: ٣، ٤]، في أثناء آيات المعاد وعَقَبَهَا بآية المعاد، ثم أتبعه بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّثِيرٍ . ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ٨ - ١١]، فيه بيان حال المتكلمين، وحال المتعبدین المجادلين بلا علم، والعابدين بلا علم، بل مع الشك؛ لأن هذه السورة سورة الملة الإبراهيمية الذي جادل بعلم وعَبَدَ الله بعلم؛ ولهذا ضمنت ذكر الحج، وذكر الملِكِ الست.

فقوله: يجادل في الله بلا علم: ذم لكل من جادل في الله بغير علم، وهو دليل على أنه جائر بالعلم كما فعل إبراهيم بقومه، وفي الأولى ذم المجادل بغير علم، وفي الثانية بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

وهذا - والله أعلم - من باب عطف الخاص على العام، أو الانتقال من الأدنى إلى الأعلى، ليبين أن الذي يجادل بالكتاب أعلاهم، ثم بالهدى، فالعلم اسم جامع، ثم منه ما يعلم بالدليل القياسي فهو أدنى أقسامه فيخص باسم العلم، ويُفَرِّد ما عداه باسمه الخاص؛ فإما معلوم بالدليل القياسي، وهو علم النظر، وإما ما علم بالهداية الكشفية، كما للمحدثين وللمتفرسين، ولسائر المؤمنين، وهو الهدى، وإما ما نزل من عند الله من الكتب وهو أعلاها، فأعلاها العلم المأثور عن الكتب، ثم كشوف الأولياء، ثم قياس المتكلمين، وغيرهم من العلماء.

وَقَالَ:

فى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ . يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِفْعَةَ لَهُ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ . يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١١ - ١٣]، فإن آخر هذه الآية قد أشكل على كثير من الناس، كما قال طائفة من المفسرين كالشعلبي والبغوى، واللفظ للبغوى، قال: هذه الآية من مُشْكَلَات القرآن، وفيها أسئلة أولها: قالوا: قد قال الله تعالى فى الآية الأولى: ﴿يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ﴾، أى: لا يضره ترك عبادته، وقوله: ﴿لَمَن ضَرُّهُ﴾، أى: ضر عبادته؛ قلت: هذا جواب.

وذكر صاحب «الكشاف» جواباً غير هذا: فقال: فإن قلت: الضر والنفع متفيان عن الأصنام مثبتان لهما فى الآيتين، وهذا تناقض، قلت: إذا حصل المعنى ذهب هذا الوهم، وذلك أن الله سَفَّهَ الكافر بأنه يعبد جماداً لا يملك ضرراً ولا نفعاً، وهو يعتقد فيه لجهله وضلاله أنه يستشفع به حين يستشفع به، ثم قام يوم القيامة هذا الكافر بدعاء وصراخ حين رأى استضراره بالأصنام ودخوله النار بعبادتها، ولا يرى أثر الشفاعة التى ادعاها لها ﴿لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣]، أو كرر ﴿يَدْعُو﴾ كأنه قال: ﴿يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِفْعَةَ لَهُ﴾، ثم قال: ﴿لَمَن ضَرُّهُ﴾ بكونه معبوداً ﴿أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾ بكونه شافعاً ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ﴾.

قلت: فقد جعل ضره بكونه معبوداً، وذكر تضرره بذلك . وفى الآخرة.

وقد قال السدى ما يتضمن الجوابين فى تفسيره المعروف، قال: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُ﴾ قال: لا يضره إن عصاه ﴿وَمَا لَا نِفْعَةَ لَهُ﴾ قال: لا ينفعه الصنم إن أطاعه ﴿يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ﴾ قال: ضره فى الآخرة من أجل عبادته إياه فى الدنيا.

قلت: وهذا الذى ذكر من الجواب: كلام صحيح لكن لم يبين فيه وجه نفى التناقض.

فنقول: قوله: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِفْعَةَ لَهُ﴾، هو نفى لكون المدعو المعبود من دون الله يملك نفعاً أو ضرراً. وهذا يتناول كل ما سوى الله من الملائكة والبشر والجن والكواكب والأوثان كلها، فإن ما سوى الله لا يملك لا لنفسه ولا لغيره ضرراً ولا نفعاً، كما قال

تعالى: في سياق نهيه عن عبادة المسيح: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ . لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ . مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَاكُلَانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نَبِّينُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ . قُلْ اتَّعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٢ - ٧٦]، وقد قال لخاتم الرسل: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١]، وقال على العموم: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، وقال: ﴿وَإِنْ يُمْسِكْ اللَّهُ بَصْرِي فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال صاحب يس: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ . أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ . إِنِّي إِذَا لُفِّي ضَلَالٍ مُبِينٍ . إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمِعُونِ﴾ [يس: ٢٢ - ٢٥].

وقوله: ﴿يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ﴾ [الحج: ١٢]، نفى عام، كما في قوله: ﴿[وَلَا] ^(٢) يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]، فهو لا يقدر أن يضر أحداً سواء عبده أو لم يعبده، ولا ينفع أحداً سواء عبده أو لم يعبده، وقول من قال: لا ينفع إن عبداً، ولا يضر إن لم يعبد، بيان لانتفاء الرغبة والرغبة من جهته، بخلاف الرب الذي يكرم عابديه، ويرحمهم، ويهين من لم يعبده ويعاقبه.

والتحقيق، أنه لا ينفع ولا يضر مطلقاً، فإن الله - سبحانه - وسعت رحمته كل شيء وهو ينعم على كثير من خلقه وإن لم يعبدوه، فنفعه للعباد لا يختص بعابديه، وإن كان في هذا تفصيل ليس هذا موضعه، وما دونه لا ينفع لا من عبده ولا من لم يعبده؛ وهو - سبحانه - الضار النافع قادر على أن يضر من يشاء، وإن كان ما ينزله من الضر بعابديه هو رحمة في حقهم، كما قال أيوب: ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، وقال

(١) في المطبوعة: «أرايتم»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة: «لا»، والصواب ما أثبتناه.

تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بَصْرَ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال - أيضاً - لرسوله محمد ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وهو - سبحانه - يحدث ما يحدثه من الضرر بمن لا يوصف بمعضية من الأطفال والمجانين والبهائم؛ لما في ذلك من الحكمة والنعمة والرحمة، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

فإن المقصود هنا أن نفي الضر والنفع عمن سواه عام لا يجب أن يخص هذا بمن عبده، وهذا بمن لم يعبده، وإن كان هذا التخصيص حقاً باعتبار صحيح، وجواب من أجاب بأن معناه لا يضر ترك عبادته، وضره بعبادته أقرب من نفعه مبني على هذا التخصيص.

وإذا كان كذلك، فنقول: المنفى قدرة من سواه على الضر والنفع. وأما قوله: ﴿ضره أقرب من نفعه﴾، فنقول أولاً: المنفى هو فعلهم بقوله: ﴿ما لا يضره وما لا ينفعه﴾ والمثبت اسم مضاف إليه فإنه لم يقل: يضر أعظم مما ينفع، بل قال: ﴿لمن ضره أقرب من نفعه﴾ والشئ يضاف إلى الشئ بأدنى ملائمة، فلا يجب أن يكون الضر والنفع المضافين من باب إضافة المصدر إلى الفاعل، بل قد يضاف المصدر من جهة كونه اسماً، كما تضاف سائر الأسماء، وقد يضاف إلى محله وزمانه ومكانه وسبب حدوثه، وإن لم يكن فاعلاً كقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ولا ريب أن بين المعبود من دون الله وبين ضرر عابديه تعلق يقتضى الإضافة، كأنه قيل: لمن شره أقرب من خيره، وخسارته أقرب من ربحه، فتدبر هذا!

ولو جعل هو فاعل الضر بهذا؛ لأنه سبب فيه لا لأنه هو الذي فعل الضرر، وهذا كقول الخليل عن الأصنام: ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، فنسب الإضلال إليهن، والإضلال هو ضرر لمن أضللته، وكذلك قوله: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيرٍ﴾ [هود: ١٠١]، وهذا كما يقال: أهلك الناس الدرهم والدينار، وأهلك النساء الأحمران الذهب والحريز، وكما يقال للمحبيب المعشوق الذي تضر محبته وعشقه: إنه عذب هذا وأهلكه وأفسده وقتله وعثره، وإن كان ذاك المحبوب قد لا يكون شاعراً بحال هذا البتة، وكذلك يقال في المحسود: إنه يعذب حاسديه وإن كان لا شعور له بهم.

وفى الصحيحين عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ أنه قال: «والله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخاف أن تُبْسَطَ عليكم الدنيا كما بُسِطَتْ على من كان قبلكم فتتنافسوا فيها كما تنافسوا فيها، وتهلككم كما أهلكتهم»^(١) فجعل الدنيا المبسوطة هي المهلكة لهم؛ وذلك

(١) البخارى فى الرقاق (٦٤٢٥)، ومسلم فى الزهد والرفائق (٦/٢٩٦١)، بلفظ: «فتنافسوها كما تنافسوها».

بسبب حبها والحرص عليها والمنافسة فيها، وإن كانت مفعولا بها لا اختيار لها، فهكذا المدعو المعبود من دون الله الذي لم يأمر بعبادة نفسه؛ إما لكونه جماداً، وإما لكونه عبداً مطيعاً لله من الملائكة والأنبياء والصالحين من الإنس والجن، فما يدعى من دون الله هو لا ينفع ولا يضر، لكن هو السبب في دعاء الداعي له، وعبادته إياه. وعبادة ذاك ودعاؤه هو الذي ضره، فهذا الضر المضاف إليه غير الضر المنفى عنه، فضرر العابد له بعبادته يحصل في الدنيا والآخرة.

وإن كان عذاب الآخرة أشد، فالمشركون الذين عبدوا غير الله حصل لهم بسبب شركهم بهؤلاء من عذاب الله في الدنيا ما جعله الله عبرة لأولى الأبصار، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقِصُهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ. وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠٠، ١٠١]، فبين أنهم لم تنفعهم بل ما زادتهم إلا شراً.

وقد قيل في هذا، كما قيل في الضر. قيل: ما زادتهم عبادتها، وقيل: إنها في القيامة تكون عوناً عليهم فتزيدهم شراً، وهذا كقوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا. كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨١، ٨٢]، والتتبيب. عبر عنه الأكثرون: بأنه التخسير، كقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يُدَا أَيْمِي لَهُبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، وقيل: التثبير والإهلاك، وقيل: ما زادوهم إلا شراً، وقوله: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠١]، فعل ماض يدل على أن هذا كان في الدنيا، وقد يقال: فالشر كله من جهتهم، فلم قيل: فما زادوهم؟ فيقال: بل عذبوا على كفرهم بالله ولو لم يعبدوهم، فلما عبدوهم مع ذلك ازدادوا بذلك كفراً وعذاباً، فما زادوهم إلا خسارة وشراً، ما زادوهم ربحاً وخيراً.

إلا قول: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٨٢]، والجواب قول؛ وتقول: ما لفلان قول إلا قول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» فلا تكرار أصلاً.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾ [الروم: ٤٩]، فهي من أشكل ما أورد، وما أعضل على الناس فهمها، فقال كثير من أهل الإعراب والتفسير: إنه على التكرير المحض والتأكيد، قال الزمخشري: ﴿مَنْ قَبْلِهِ﴾ من باب التوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧]، ومعنى التوكيد فيه: الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد تباطأ وتعدّ فاستحكم يأسهم، وتبادى إبلاسهم، فكان الاستبشار بذلك على قدر اهتمامهم بذلك. هذا كلامه. وقد اشتمل على دعويين باطلتين: إحداهما: قوله: إنه من باب التكرير.

والثانية: تمثيله ذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧]، فإن «فى» الأولى على حد قولك زيد فى الدار، أى: حاصل أو كائن، وأما الثانية: فمعمولة للخلود وهو معنى آخر غير معنى مجرد الكون، فلما اختلف العاملان ذكر الحرفين، فلو اقتصر على أحدهما كان من باب الحذف للدلالة الآخر عليه، ومثل هذا لا يقال له تكرار، ونظير هذا أن تقول زيد فى الدار نائم فيها، أو ساكن فيها، ونحوه مما هو جملتان مقيدتان بمعنيين.

وأما قوله: ﴿مِنْ قَبْلُ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ﴾ [الروم: ٤٩]، فليس من التكرار بل تحته معنى دقيق، والمعنى فيه: وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الودق من قبل هذا النزول لمبلسين، فهنا قَبْلَتَانِ: قبلية لنزوله مطلقاً، وقبلية لذلك النزول المعين ألا يكون متقدماً على ذلك الوقت، فيئسوا قبل نزوله يَأْسِينَ: يأساً لعدمه مرئياً، ويأساً لتأخره عن وقته، فقبل الأولى ظرف لليأس، وقبل الثانية ظرف للمجئء والإنزال.

ففى الآية ظرفان معمولان، وعلان مختلفان عاملان فيهما، وهما الإنزال والإبلاس، فأحد الطرفين متعلق بالإبلاس، والثانى متعلق بالنزول؛ وتمثيل هذا: أن تقول - إذا كنت معتاداً للعطاء من شخص فتأخر عن ذلك الوقت ثم أتاك به -: قد كنت آيساً.

سورة النور

قال الشيخ الربانى والصدىق الثانى، إمام الأئمة ومفتى الأمة، وبحر العلوم وبدر النجوم، وسند الحفاظ وفارس المعانى والألفاظ، وفريد العصر وأوحد الدهر، وشيخ الإسلام وإمام الأئمة الأعلام، وعلامة الزمان وتُرْجُمَان القرآن، وعَلَمُ الزُّهَادِ وأوحد العباد، وقامع المبتدعين وآخر المجتهدين، البحر الزاخر والصارم الباتر، أبو العباس تقي الدين أحمد بن شهاب الدين أبى المحاسن عبد الحليم بن شيخ الإسلام مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن أبى محمد عبد الله بن أبى القاسم الخضر بن محمد بن الخضر على بن عبد الله بن تيمية الحرانى - قدس الله روحه ونور ضريحه ورحمه ورضى عنه وأرضاه -:

فَصْل

فى معان مستنبطة من سورة النور

قال تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١]، ففرضها بالبينات والتقدير لحدود الله التى من يتعد حلالها إلى الحرام فقد ظلم نفسه، ومن قرب من حرامها فقد اعتدى وتعدى الحدود، وبين فيها فرض العقوبة للزانيين مائة جلدة، وبين فيها فريضة الشهادة على الزنا، وأنها أربع شهادات، وكذلك فريضة شهادة المتلاعنين كل منهما يشهد أربع شهادات بالله، ونهى فيها عن تعدى حدوده فى الفروج والأعراض والعورات، وطاعة ذى السلطان سواء كان فى منزله أو فى ولايته، ولا يخرج ولا يدخل إلا بإذنه، إذ الحقوق نوعان: نوع لله فلا يتعدى حدوده، ونوع للعباد فيه أمر فلا يفعل إلا بإذن المالك، وليس لأحد أن يفعل شيئاً فى حق غيره إلا بإذن الله، وإن لم يأذن المالك فيأذن الله هو الأصل، وإذن المالك حيث أذن الله وجعل له الإذن فيه.

ولهذا ضمنها الاستئذان فى المساكن والمطاعم، والاستئذان فى الأمور الجامعة كالصلاة والجهاد ونحوهما، ووسطها بذكر النور الذى هو مادة كل خير وصلاح كل شىء، وهو ينشأ عن امتثال أمر الله واجتناب نهيه، وعن الصبر على ذلك، فإنه ضياء، فإن حفظ

الحدود بتقوى الله يجعل الله لصاحبه نوراً، كما قال تعالى: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٨].

فصد النور الظلمة؛ ولهذا عقب ذكر النور وأعمال المؤمنين فيها بأعمال الكفار وأهل البدع والضلال، فقال: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [النور: ٣٩، ٤٠]، وكذلك الظلم ظلمات يوم القيامة، وظلم العبد نفسه من الظلم، فإن للسيئة ظلمة فى القلب، وسواداً فى الوجه، ووهناً فى البدن، ونقصاً فى الرزق، وبغضاً فى قلوب الخلق، كما روى ذلك عن ابن عباس.

يوضح ذلك أن الله ضرب مثل إيمان المؤمنين بالنور، ومثل أعمال الكفار بالظلمة.

و«الإيمان»: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه. و«الكفر»: اسم جامع لكل ما يبغضه الله وينهى عنه، وإن كان لا يكفر العبد إذا كان معه أصل الإيمان وبعض فروع الكفر من المعاصي، كما لا يكون مؤمناً إذا كان معه أصل الكفر وبعض فروع الإيمان - ولغض البصر اختصاص بالنور كما سنذكر ذلك - إن شاء الله تعالى - وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن العبد إذا أذنبت نُكِّتَتْ فى قلبه نكتة سوداء، فإن تاب ونزع واستغفر صقل قلبه، وإن زاد فيها حتى يعلو قلبه، فذلك «الران» الذى ذكر الله: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [المطففين: ١٤]» رواه الترمذى وصححه^(١). وفى الصحيح أنه قال: «إنه ليغان على قلبى وإنى لأستغفر الله فى اليوم مائة مرة»^(٢)، والغين: حجاب رقيق أرق من الغيم، فأخبر أنه يستغفر الله استغفاراً يزيل الغين عن القلب، فلا يصير نكتة سوداء كما أن النكتة السوداء إذا أزيلت لا تصير ريناً.

وقال حذيفة: إن الإيمان يبدو فى القلب لُْمْظَةً^(٣) بيضاء، فكلما ازداد العبد إيماناً ازداد قلبه بياضاً، فلو كشفتم عن قلب المؤمن لرأيتموه أبيض مشرقاً، وإن النفاق يبدو منه لمظة سوداء، فكلما ازداد العبد نفاقاً ازداد قلبه سواداً، فلو كشفتم عن قلب المنافق لوجدتموه أسود مربداً. وقال ﷺ: «إن النور إذا دخل القلب انشرح وانفسح» قيل: فهل لذلك من علامة يا رسول الله؟ قال: «نعم، التسجافى عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود،

(١) الترمذى فى تفسير القرآن (٣٣٣٤) وقال: «حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى التفسير (١/١١٦٥٨).

والران: الطبع والتغطية والختم. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢/٢٩١.

(٢) مسلم فى الذكر والدعاء (٢٧٠٢/٤١)، عن الأغر المزنى وكانت له صحة.

(٣) أى نكتة. انظر: النهاية ٤/٢٧١.

والاستعداد للموت قبل نزوله»^(١).

وفى خطبة الإمام أحمد التى كتبها فى كتابه فى الرد على الجهمية والزنادقة قال: «الحمد لله الذى جعل فى كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه حيران قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون فى الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفى الله، وفى كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، نعوذ بالله من شبه المضلين.

قلت: وقد قرن الله - سبحانه - فى كتابه فى غير موضع بين أهل الهدى والضلال، وبين أهل الطاعة والمعصية بما يشبه هذا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢]، وقال: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ﴾ الآية [هود: ٢٤]، وقال فى المنافقين: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآيات [البقرة: ١٧]، وقال: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية [البقرة: ٢٥٧]، وقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١]، والآيات فى ذلك كثيرة.

وهذا النور الذى يكون للمؤمن فى الدنيا على حسن عمله واعتقاده يظهر فى الآخرة، كما قال تعالى: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ الآية [التحريم: ٨]، فذكر النور هنا عقيب أمره بالتوبة، كما ذكره فى سورة النور عقيب أمره بغض البصر، وأمره بالتوبة فى قوله: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، وذكر ذلك بعد أمره بحقوق الأهلين والأزواج وما يتعلق بالنساء؛ وقال فى سورة الحديد: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ الآيات، إلى قوله فى المنافقين: ﴿مَّا وَآكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الحديد: ١٢ - ١٥].

فأخبر - سبحانه - أن المنافقين يفقدون النور الذى كان المؤمنون يمشون به، ويطلبون الاقتباس من نورهم فيحجبون عن ذلك بحجاب يضرب بينهم وبين المؤمنين، كما أن

(١) المستدرک ٣١١/٤، والبيهقى فى الشعب فى الزهد (١٠٥٥٢)، والعراقى فى تخريج الإحياء ٩٣/١ وقال:

«أخرجه الحاكم والبيهقى فى الزهد عن ابن مسعود».

المنافقين لما فقدوا النور في الدنيا كان مثلهم كمثّل الذي استوقد ناراً، فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات، فقله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ الآية [النور: ٢٢]، فأمر بعقوبتهما وعذابهما بحضور طائفة من المؤمنين، وذلك بشهادته على نفسه، أو بشهادة المؤمنين عليه؛ لأن المعصية إذا كانت ظاهرة كانت عقوبتها ظاهرة، كما جاء في الأثر: من أذنب سرّاً فليتب سرّاً، ومن أذنب علانية فليتب علانية. وليس من السّر الذي يحبه الله - تعالى - كما في الحديث: «من ستر مسلماً ستره الله»^(١) - بل ذلك إذا ستر كان ذلك إقراراً لمنكر ظاهر، وفي الحديث: «إن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، وإذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة»، فإذا أعلنت أعلنت عقوبتها بحسب العدل الممكن.

ولهذا لم يكن للمعلن بالبدع والفجور غيبة، كما روى ذلك عن الحسن البصري وغيره؛ لأنه لما أعلن ذلك استحق عقوبة المسلمين له، وأدنى ذلك أن يذم عليه لينزجر ويكف الناس عنه وعن مخالطته، ولو لم يذم ويذكر بما فيه من الفجور والمعصية أو البدعة لاغتر به الناس، وربما حمل بعضهم على أن يرتكب ما هو عليه، ويزداد - أيضاً - هو جرأة وفجوراً ومعاصي، فإذا ذكر بما فيه انكف وانكف غيره عن ذلك وعن صحبته ومخالطته، قال الحسن البصري: أترغبون عن ذكر الفاجر؟ اذكروه بما فيه كي يحذره الناس، وقد روى مرفوعاً^(٢)، و«الفجور»: اسم جامع لكل متجاهر بمعصية، أو كلام قبيح يدل السامع له على فجور قلب قائله.

ولهذا كان مستحقاً للهجر إذا أعلن بدعة أو معصية أو فجوراً أو تهتكاً، أو مخالطة لمن هذا حاله بحيث لا يبالى بطعن الناس عليه، فإن هجره نوع تعزير له، فإذا أعلن السيئات أعلن هجره، وإذا أسر أسر هجره، إذ الهجرة هي الهجرة على السيئات، وهجرة السيئات هجرة ما نهى الله عنه، كما قال تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المذثر: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠]، وقال: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

وقد روى عن عمر بن الخطاب: أن ابنه عبد الرحمن لما شرب الخمر بمصر، وذهب به أخوه إلى أمير مصر عمرو بن العاص ليجلده الحد، جلده الحد سرّاً، وكان الناس يجلدون

(١) البخاري في المظالم (٢٤٤٢)، ومسلم في الذكر (٣٨/٣٦٩٩).

(٢) البيهقي في السنن الكبرى ٢١٠/١٠، والطبراني في الكبير ٤١٨/١٩، والحكيم الترمذي في النوادر ٦٤/٢، والخطيب في تاريخ بغداد ٣٨٢/١، وذكره الهيثمي في المجمع ١٥٤/١ وقال: «رواه الطبراني في الثلاثة وإسناد الأوسط والصغير حسن، رجاله موثقون، واختلف في بعضهم اختلافاً لا يضر».

علانية، فبعث عمر بن الخطاب إلى عمرو ينكر عليه ذلك، ولم يعتد عمر بذلك الجلد حتى أرسل إلى ابنه فأقدمه المدينة فجلده الحد علانية، ولم ير الوجوب سقط بالحد الأول، وعاش ابنه بعد ذلك مدة ثم مرض ومات، ولم يمض من ذلك الجلد، ولا ضربه بعد الموت، كما يزعمه الكذابون.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ الآية [النور: ٢]، نهى - تعالى - عما يأمر به الشيطان في العقوبات عموماً، وفي أمر الفواحش خصوصاً، فإن هذا الباب مبناه على المحبة والشهوة والرأفة، التي يزينها الشيطان بانعطاف القلوب على أهل الفواحش والرأفة بهم، حتى يدخل كثير من الناس بسبب هذه الآفة في الديانة وقلة الغيرة إذا رأى من يهوى بعض المتصلين به أو يعاشره عشرة منكراً، أو رأى له محبة أو ميلاً وصداقة وعشقة، ولو كان ولده رأف به، وظن أن هذا من رحمة الخلق، ولين الجانب بهم، ومكارم الأخلاق، وإنما ذلك ديانة ومهانة، وعدم دين وضعف إيمان، وإعانة على الإثم والعدوان، وترك للتناهي عن الفحشاء والمنكر.

وتدخل النفس به في القيادة التي هي أعظم الديانة، كما دخلت عجوز السوء مع قومها في استحسان ما كانوا يتعاطونه من إتيان الذكران والمعاونة لهم على ذلك، وكانت في الظاهر مسلمة على دين زوجها لوط، وفي الباطن منافقة على دين قومها، لا تقلق عملهم كما قلاه لوط؛ فإنه أنكره ونهاهم عنه وأبغضه، وكما فعل النسوة اللواتي بمصر مع يوسف، فأنهن أعن امرأة العزيز على ما دعت إليه من فعل الفاحشة معها؛ ولهذا قال: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، وذلك بعد قولهن: ﴿إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٣٠].

ولا ريب أن محبة الفواحش مرض في القلب، فإن الشهوة توجب السكر، كما قال تعالى عن قوم لوط: ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وفي الصحيحين واللفظ لمسلم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «العينان تزنيان وزناهما النظر» الحديث إلى آخره^(١). فكثير من الناس يكون مقصوده بعض هذه الأنواع المذكورة في هذا الحديث؛ كالنظر، والاستمتاع، والمخاطبة، ومنهم: من يرتقى إلى اللمس والمباشرة، ومنهم: من يقبل وينظر، وكل ذلك حرام، وقد نهانا الله - عز وجل - أن تأخذنا بالزنا رأفة بل نقيم عليهم الحد، فكيف بما هو دون ذلك من هجر وأدب باطن ونهى وتوبيخ وغير ذلك؟! بل ينبغي شتآن الفاسقين وقلبيهم على ما يتمتع به الإنسان من أنواع الزنا المذكورة في هذا الحديث المتقدم وغيره.

(١) البخارى فى القدر (٦٦١٢) ومسلم فى القدر (٢٦٥٧/٢١)، وأحمد ٣٤٣/٢.

وذلك أن المحب العاشق وإن كان إنما يحب النظر والاستمتاع بصورة ذلك المحبوب وكلامه، فليس دواؤه في أن يعطى نفسه محبوبها وشهوتها من ذلك؛ لأنه مريض، والمريض إذا اشتهى ما يضره أو جزع من تناول الدواء الكريه، فأخذتنا رافة عليه حتى نمنعه شربه فقد أعناه على ما يضره أو يهلكه وعلى ترك ما ينفعه، فيزداد سقمه فيهلك، وهكذا المذنب العاشق ونحوه هو مريض، فليس الرافة به والرحمة أن يمكن مما يهواه من المحرمات، ولا يعان على ذلك، ولا أن يمكن من ترك ما ينفعه من الطاعات التي تزيل مرضه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، أى: فيها الشفاء وأكبر من ذلك.

بل الرافة به أن يعان على شرب الدواء وإن كان كريهاً؛ مثل الصلاة وما فيها من الأذكار والدعوات، وأن يحمى عما يقوى داءه ويزيد علته وإن اشتهاه، ولا يظن الظان أنه إذا حصل له استمتاع بمحرم يسكن بلاؤه، بل ذلك يوجب له انزعاجاً عظيماً، وزيادة في البلاء والمرض في المال، فإنه وإن سكن بلاؤه وهذا ما به عقيب استمتاعه أعقبه ذلك مرضاً عظيماً عسيراً لا يتخلص منه، بل الواجب دفع أعظم الضررين باحتمال أدهما قبل استحكام الداء الذى ترامى به إلى الهلاك والعطب، ومن المعلوم أن ألم العلاج النافع أيسر وأخف من ألم المرض الباقي.

وبهذا يتبين لك أن العقوبات الشرعية كلها أدوية نافعة يصلح الله بها مرض القلوب، وهى من رحمة الله بعباده، ورأفته بهم، الداخلة فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، فمن ترك هذه الرحمة النافعة لرافة يجدها بالمريض فهو الذى أعان على عذابه وهلاكه، وإن كان لا يريد إلا الخير، إذ هو فى ذلك جاهل أحقق، كما يفعله بعض النساء والرجال الجهال بمرضاهم، ومن يربونه من أولادهم وغلمانهم وغيرهم فى ترك تأديبهم وعقوبتهم على ما يأتونه من الشر، ويتركونه من الخير رافة بهم، فيكون ذلك سبب فسادهم، وعداوتهم، وهلاكهم.

ومن الناس من تأخذه الرافة بهم لمشاركته لهم فى ذلك المرض وذوقه ما ذاقوه من قوة الشهوة وبرودة القلب والدياسة، فيترك ما أمر الله به من العقوبة، وهو فى ذلك من أظلم الناس وأدبهم فى حق نفسه ونظرائه، وهو بمنزلة جماعة من المرضى قد وصف لهم الطبيب ما ينفعهم فوجد كبيرهم مرارته فترك شربه، ونهى عن سقيه للباقيين.

ومنهم من تأخذه الرافة لكون أحد الزانين محبوباً له، إما أن يكون محباً لصورته وجماله بعشق أو غيره، أو لقراة بينهما، أو لمودة أو لإحسانه إليه، أو لما يرجو منه من

الدنيا أو غير ذلك، أو لما في العذاب من الألم الذي يوجب رقة القلب. ويتأول: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء»^(١)، ويقول الأحمق: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»^(٢) وغير ذلك، وليس كما قال، بل ذلك وضع الشيء في غير موضعه، بل قد ورد في الحديث: «لا يدخل الجنة ديوث»^(٣)، فمن لم يكن مبغضاً للفواحش، كارهاً لها ولأهلها، ولا يغضب عند رؤيتها وسماعها لم يكن مريدًا للعقوبة عليها، فيبقى العذاب عليها يوجب ألم قلبه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ الآية [النور: ٢].

فإن دين الله هو طاعته وطاعة رسوله المبني على محبته ومحبة رسوله، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما؛ فإن الرأفة والرحمة يحبهما الله، ما لم تكن مضية لدين الله. وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء»، وقال: «لا يرحم الله من لا يرحم الناس»^(٤)، وقال: «من لا يرحم لا يرحم»^(٥)، وفي السنن: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء». فهذه الرحمة حسنة مأمور بها أمر إيجاب أو استحباب، بخلاف الرأفة في دين الله فإنها منهي عنها.

والشيطان يريد من الإنسان الإسراف في أموره كلها، فإنه إن رآه مائلاً إلى الرحمة زين له الرحمة حتى لا يبغض ما أبغضه الله، ولا يغار لما يغار الله منه، وإن رآه مائلاً إلى الشدة، زين له الشدة في غير ذات الله حتى يترك من الإحسان والبر واللين والصلة والرحمة ما يأمر به الله ورسوله، ويتعدى في الشدة فيزيد في الذم والبغض والعقاب على ما يحبه الله ورسوله: فهذا يترك ما أمر الله به من الرحمة والإحسان وهو مذموم مذنب في ذلك، ويسرف فيما أمر الله به ورسوله من الشدة حتى يتعدى الحدود وهو من إسرافه في أمره. فالأول: مذنب، والثاني: مسرف، ﴿والله لا يحب المسرفين﴾، فليقولا جميعاً: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٧].

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النور: ٢]، فالؤمن بالله واليوم

(١) البخارى فى الجنائز (١٢٨٤) ومسلم فى الجنائز (٩٢٣ / ١١) .
 (٢) أبو داود فى الأدب (٤٩٤١) والترمذى فى البر والصلة (١٩٢٤) وقال : « حسن صحيح » .
 (٣) عبد الرزاق فى مصنفه (٢٠٤٣٧) ، وابن حجر فى المطالب العلية (٢١٤٥) وذكره الهيثمى بمعناه فى المجمع ٤ / ٣٣٠ ، وقال : « رواه الطبرانى ، وفيه مساتير ، وليس فيهم من قيل : إنه ضعيف » .
 (٤) البخارى فى التوحيد (٧٣٧٦) ومسلم فى الفضائل (٢٣١٩ / ٦٦) .
 (٥) البخارى فى الأدب (٥٩٩٧) ومسلم فى الفضائل (٢٣١٨ / ٦٥) .

الآخر يفعل ما يحبه الله ورسوله، وينهى عما يبغضه الله ورسوله، ومن لم يؤمن بالله واليوم الآخر فإنه يتبع هواه، فتارة تغلب عليه الرأفة هوى، وتارة تغلب عليه الشدة هوى، فيتبع ما يهواه في الجانبين غير هدى من الله ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، فإن الزنا من الكبائر، وأما النظر والمباشرة فاللحم منها مغفور باجتناب الكبائر، فإن أصرَّ على النظر أو على المباشرة صار كبيرة، وقد يكون الإصرار على ذلك أعظم من قليل الفواحش، فإن دوام النظر بالشهوة وما يتصل به العشق والمعاشرة والمباشرة، قد يكون أعظم بكثير من فساد زنا لا إصرار عليه؛ ولهذا قال الفقهاء في الشاهد العدل: ألا يأتي كبيرة، ولا يُصِرَّ على صغيرة، وفي الحديث المرفوع: «لا صغيرة مع إصرار، ولا كبيرة مع استغفار»^(١).

بل قد ينتهى النظر والمباشرة بالرجل إلى الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ولهذا لا يكون عشق الصور إلا من ضعف محبة الله وضعف الإيمان، والله - تعالى - إنما ذكره في القرآن عن امرأة العزيز المشركة، وعن قوم لوط المشركين، والعاشق المتيم يصير عبداً لمعشوقه، منقاداً له، أسير القلب له.

وقد جمع النبي ﷺ ذكر الحدود إن حالت شفاعته دون حد من حدود الله، فقد ضاد الله فيما رواه أبو داود عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره، ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع، ومن قال في مسلم ما ليس فيه حُسْنٍ في رَدْعَةِ الْخَبَالِ حتى يخرج مما قال»^(٢)، فالشافع في تعطيل الحدود مضاد لله في أمره؛ لأن الله أمر بالعقوبة على تعدى الحدود، فلا يجوز أن تأخذ المؤمن رأفة بأهل البدع والفجور والمعاصي والظلمة.

وجماع ذلك كله فيما وصف الله به المؤمنين حيث قال: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] وقال: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، فإن هذه الكبائر كلها من شعب الكفر، ولم يكن المسلم كافراً بمجرد ارتكاب كبيرة، ولكنه يزول عنه

(١) الديلمى فى مسند الفردوس (٧٩٤٤)، والعجلونى فى كشف الخفا ٢/ ٢٦٤، والعراقى فى تخريج الإحياء ٢٠ / ٤ وعزاه إلى الديلمى وقال: «إسناده جيد».

(٢) أبو داود فى الأفضية (٣٥٩٧)، وأحمد ٢ / ٧٠.

«وردغة الخبال»: جاء تفسيرها فى الحديث: «أنها عصاة أهل النار»، والردغة - بسكون الدال وفتحها -: طين ووحل كثير. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢/ ٢١٥.

اسم الإيمان الواجب، كما فى الصحاح عنه ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن»^(١) الحديث إلى آخره. ففيهم من نقص الإيمان ما يوجب زوال الرأفة والرحمة بهم، واستحقوا بتلك الشعبة من الشدة بقدر ما فيها، ولا منافاة بين أن يكون الشخص الواحد يرحم ويحب من وجه، ويعذب ويبغض من وجه آخر، ويثاب من وجه، ويعاقب من وجه، فإن مذهب أهل السنة والجماعة أن الشخص الواحد يجتمع فيه الأمران، خلافاً لما يزعمه الخوارج ونحوهم من المعتزلة، فإن عندهم أن من استحق العذاب من أهل القبلة لا يخرج من النار، فأوجبوا خلود أهل التوحيد. وقال من استحق العذاب: لا يستحق الثواب.

ولهذا جاء فى السنة: أن من أقيم عليه الحد والعقوبات، ولم يأخذ المؤمنين به رأفة أن يرحم من وجه آخر فيحسن إليه ويدعى له، وهذا الجانب أغلب فى الشريعة، كما أنه الغالب فى صفة الرب - سبحانه - كما فى الصحيحين: «إن الله كتب كتاباً فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتى تغلب غضبى»^(٢)، وفى رواية: «سبقت غضبى»^(٣)، وقال: ﷺ «أَتَيْتُ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ» [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقال: ﷺ «أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [المائدة: ٩٨]، فجعل الرحمة صفة له مذكورة فى أسمائه الحسنى، وأما العذاب والعقاب فجعلهما من مفعولاته غير مذكورين فى أسمائه .

ومن هذا الباب ما أمر الله به من الغلظة على الكفار والمنافقين، فقال تعالى: ﷻ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ» [التوبة: ٧٣، والتحريم: ٩] وقال: ﷻ «لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ» [الآيات، إلى قوله فى قصة إبراهيم: ﷻ «حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ» [المتحنة: ١-٤]، وكذلك آخر المجادلة، وقد ثبت فى صحيح مسلم عن الحسن، عن حِطَّانَ بن عبد الله، عن عبادة بن الصامت: أن النبى ﷺ قال: «خذوا عنى، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»^(٤) .

وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة وزيد بن خالد أنه ﷺ: اختصم إليه رجلان، فقال أحدهما: يارسول الله، اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر - وهو أفقه منه -: يارسول الله، اقض بيننا بكتاب الله، واثذن لى: إن ابني كان عسيفاً على هذا، وأنه زنى بامرأته فافتدت منه بمائة شاة ووليدة، وإنى سألت أهل العلم فقالوا: على ابنك جلد مائة وتغريب

(١) البخارى فى المظالم (٢٤٧٥) ومسلم فى الإيمان (١٠٠ / ٥٧) .

(٢) البخارى فى التوحيد (٧٤٠٤) ومسلم فى التوبة (٢٧٥١ / ١٤) .

(٣) البخارى فى التوحيد (٧٥٥٤) ومسلم فى التوبة (٢٧٥١ / ١٥) .

(٤) مسلم فى الحدود (١٢/١٦٩٠) .

عام، فقال النبي ﷺ: «لأقضي بينكما بكتاب الله: أما المائة شاة والوليدة فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها، فاعترفت فارجمها»^(١).

فهذه المرأة أحد من رجمه النبي ﷺ، ورجم - أيضا - اليهوديين على باب مسجده، ورجم ماعز بن مالك، ورجم الغامدية، ورجم غير هؤلاء. وهذا الحديث يوافق ما في الآية من بيان السبيل الذي جعله الله لهن: وهو جلد مائة وتغريب عام في البكر، وفي الثيب الرجم، لكن الذي في هذا الحديث هو الجلد والنفي للبكر من الرجال، وأما الآية ففيها ذكر الإمساك في البيوت للنساء خاصة، ومن فقهاء العراق من لا يوجب مع الحد تغريباً، ومنه من يفرق بين الرجل والمرأة، كما أن أكثرهم لا يوجبون مع رجم جلد مائة، ومنهم من يوجبهما جميعاً، كما فعل على بسراحة الهمدانية حيث جلدها ثم رجمها، وقال: «جلدتها بكتاب الله، ورجمتها بسنة نبيه» رواه البخاري^(٢). وعن أحمد في ذلك روايتان.

وهو - سبحانه - ذكر في سورة النساء ما يختص بالنساء من العقوبة بالإمساك في البيوت إلى الممات، أو إلى جعل السبيل ثم ذكر ما يعم الصنفين فقال: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، فإن الأذى يتناول الصنفين، وأما الإمساك فيختص بالنساء، فالنساء يؤذين ويحبسن، بخلاف الرجال فإنه لم يأمر فيهم بالحبس؛ لأن المرأة يجب أن تصان وتحفظ بما لا يجب مثله في الرجل؛ ولهذا خصت بالاحتجاب، وترك إبداء الزينة، وترك التبرج، فيجب في حقها الاستتار باللباس والبيوت ما لا يجب في حق الرجل؛ لأن ظهور النساء سبب الفتنة، والرجال قوامون عليهن.

وقوله: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، دل على شيئين: على أن نصاب الشهادة على الفاحشة أربعة، وعلى أن الشهداء بها على نسائنا يجب أن يكونوا منا، فلا تقبل شهادة الكفار على المسلمين، وهذا لا نزاع فيه، وإنما النزاع في قبول شهادة الكفار بعضهم على بعض، وفيه قولان عند أحمد: أشهرهما عنده وعند أصحابه: أنها لا تقبل، كمذهب مالك والشافعي. والثانية: أنها تقبل، اختارها أبو الخطاب من أصحاب أحمد، وهو قول أبي حنيفة، وهو أشبه بالكتاب والسنة وقد قال النبي ﷺ: «لا تجوز شهادة أهل ملة على أهل ملة إلا أمتي فإن شهادتهم تجوز على من سواهم»^(٣) فإنه لم ينف شهادة أهل الملة الواحدة بعضها على بعض، بل مفهوم ذلك جواز شهادة أهل الملة الواحدة بعضها على بعض، ولكن فيه بيان أن المؤمنين تقبل شهادتهم على من سواهم لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ

(١) مسلم في أخبار الآحاد (٧٢٦٠ / ٢٥).

(٢) البخاري في الحدود (٦٨١٢)، وأحمد ١ / ٩٣، ١٤١.

(٣) البيهقي في السنن (١٦٣ / ١٠) عن أبي هريرة.

جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴿البقرة: ١٤٣﴾، وفي آخر الحج مثلها.

وقد ثبت في صحيح البخارى عن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال: «يُدْعَى نوح يوم القيامة، فيقال له: هل بلغت؟ فيقول: نعم، فيُدْعَى قومه، فيقال: هل بلغكم؟ فيقولون: ما جاءنا من بشير ولا نذير، فيقال لنوح: من يشهد لك، فيقول: محمد وأمته، فيؤتى بكم فتشهدون أنه بَلَّغٌ»^(١)، وكذلك فى الصحيحين من حديث أنس فى شهادتهم على تلك الجنارتين، وأنهم أثنوا على إحداهما خيراً، وعلى الأخرى شراً، فقال: «أنتم شهداء الله فى أرضه» الحديث^(٢).

ولهذا لما كان أهل السنة والجماعة الذين محضوا الإسلام ولم يشوبوه بغيره، كانت شهادتهم مقبولة على سائر فرق الأمة بخلاف أهل البدع والأهواء، كالخوارج والروافض، فإن بينهم من العداوة والظلم ما يخرجهم عن كمال هذه الحقيقة التى جعلها الله لأهل السنة، قال النبى ﷺ فيهم: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»^(٣).

وقد استدل من جور شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض بهذه الآية التى فى المائدة، وهى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ الآية [المائدة: ١٠٦]، ثم قال من أخذ بظاهر هذه الآية من أهل الكوفة: دلت هذه الآية على قبول شهادة أهل الذمة على المسلمين، فيكون فى ذلك تنبيه ودلالة على قبول شهادة بعضهم على بعض بطريق الأولى، ثم نسخ الظاهر لايوجب نسخ الفحوى والتنبيه، وهذه الآية الدالة على نصوص الإمام أحمد وغيره من أئمة الحديث الموافقين للسلف فى العمل بهذه الآية وما يوافقها من الحديث أوجه وأقوى، فإن مذهبه قبول شهادة أهل الذمة على المسلمين فى الوصية فى السفر؛ لأنه موضع ضرورة فإذا جازت شهادتهم لغيرهم فعلى بعضهم أجوز وأجوز.

ولهذا يجوز فى الشهادة للضرورة ما لا يجوز فى غيرها، كما تقبل شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال، حتى نص أحمد على قبول شهادتهن فى الحدود التى تكون فى مجامعهن الخاصة، مثل الحمامات، والعرسات، ونحو ذلك. فالكفار الذين لا يختلط بهم المسلمون أولى أن تقبل شهادة بعضهم على بعض إذا حكمنا بينهم، والله أمرنا أن نحكم

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٣٤٩).

(٢) البخارى فى الجنائز (١٣٦٧)، ومسلم فى الجنائز (٦٠/٩٤٩).

(٣) ابن عدى فى الكامل ١/١٤٥، والعقلى فى الضعفاء ٩/١٠، وذكره الهيثمى فى المجمع ١/١٤٥، وقال: «رواه البزار وفيه عمرو بن خالد القرشى كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى الوضع».

بينهم، والنبى ﷺ رجم الزانين من اليهود من غير سماع إقرار منهما، ولا شهادة مسلم عليهما، ولولا قبول شهادة بعضهم على بعض لم يجر ذلك، والله أعلم.

ثم إن فى تولى مال بعضهم بعضاً نزاع، فهل يتولى الكافر العدل فى دينه مال ولده الكافر؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره، والصواب المقطوع به: أن بعضهم أولى ببعض، وقد مضت سنة النبى ﷺ وسنة خلفائه، وقوله تعالى: ﴿فَأَذِهُمَا﴾ أمر بالأذى مطلقاً، ولم يذكر كيفيته وصفته ولا قدره، بل ذكر أنه يجب إيذاؤهما ولفظ: «الأذى» يستعمل فى الأقوال كثيراً، كقوله: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧] ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨] ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١] وقول النبى ﷺ: «لا أحد أصبر على أذى سمعه من الله»^(١)، ونظائر ذلك كثيرة ذكرناها فى كتاب «الصارم المسلول». وهذا كما قال ﷺ فى شارب الخمر: «عاقبوه وآذوه»، وقال: ﴿فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء: ١٦] والإعراض هو الإمساك عن الإيذاء.

فالمذنب لا يزال يؤذى وينهى ويوعظ ويوبخ ويغلظ له فى الكلام إلى أن يتوب ويطيع الله، وأدنى ذلك هجره فلا يكلم بالكلام الطيب، كما هجر النبى ﷺ والمؤمنون الثلاثة الذين خلفوا حتى ظهرت توبتهم وصلاحتهم، وهذه آية محكمة لا نسخ فيها، فمن أتى الفاحشة من الرجال والنساء فإنه يجب إيذاؤه بالكلام الزاجر له عن المعصية إلى أن يتوب، وليس ذلك محدوداً بقدر ولا صفة إلا ما يكون زاجراً له داعياً إلى حصول المقصود وهو توبته وصلاحه، وقد علقه - تعالى - على هذين الأمرين: التوبة، والإصلاح. فإذا لم يوجد فلا يجوز أن يكون الأمر بالإعراض موجوداً فيؤذى، والآية دلت على وجوب الإيذاء للذين يأتیان الفاحشة منا، ودلت على وجوب الإعراض عن الأذى فى حق من تاب وأصلح، فأما من تاب بترك فعل الفاحشة ولم يصلح، فقد تنازع الفقهاء هل يشترط فى قبول التوبة صلاح العمل؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره.

وهذه تشبه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، فأمر بقتالهم، ثم علق تخليته سبيلهم على التوبة والعمل الصالح: وهو إقام الصلاة وإيتاء الزكاة، مع أنهم إذا تكلموا بالشهادتين وجب الكف عنهم، ثم إن صلوا وركعوا، وإلا عوقبوا بعد

(١) البخارى فى التوحيد (٧٣٧٨)، ومسلم فى صفات المنافقين (٤٩/٢٨٠٤)، كلاهما عن أبى موسى الأشعرى.

ذلك على ترك الفعل؛ لأن الشارع في التوبة شرع الكف عن أذاه، ويكون الأمر فيه موقوفاً على التمام، وكذلك التائب من الفاحشة يشرع الكف عن أذاه إلى أن يصلح، فإن أصلح وجب الإعراض عن أذاه، وإن لم يصلح لم يجب الكف عن أذاه، بل يجوز أو يجب أذاه.

وهذه الآية مما يستدل بها على التعزير بالأذى، والأذى وإن كان يستعمل كثيراً في الكلام في مرتكب الفاحشة فليس هو مختصاً به، كما قال النبي ﷺ لمن بصق في القبلة: «إنك قد أذيت الله ورسوله»^(١) وكذلك قال في حق فاطمة ابنته: «يربيني ما رابها ويؤذيني ما أذاها»^(٢)، وكذلك قال لمن أكل الثوم والبصل: «إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم»^(٣)، وقال لصاحب السهام: «خذ بنصالحا لئلا تؤذ أحداً من المسلمين»^(٤)، وقد قال تعالى ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مَسْتَنِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابَا وَأُصْلَحَا﴾ هل يكون من توبته اعترافه بالذنب؟ فإذا ثبت الذنب بإقراره فجحد إقراره وكذب الشهود على إقراره، أو ثبت بشهادة شهود، هل يعد بذلك تائباً؟ فيه نزاع، فذكر الإمام أحمد أنه لا توبة لمن جحد، وإنما التوبة لمن أقر وتاب، واستدل بقصة على بن أبي طالب أنه أتى بجماعة ممن شهد عليهم بالزندقة فاعترف منهم ناس فتأبوا فقبل توبتهم، وجحد منهم جماعة فقتلهم، وقد قال النبي ﷺ لعائشة: «إن كنت ألمت بذنب فاستغفري الله وتوبى إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه» رواه البخاري^(٥).

فمن أذنب سرّاً فليتب سرّاً، وليس عليه أن يظهر ذنبه، كما في الحديث: «من ابتلى بشيء من هذه القاذورات فليستتر بستر الله، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله»^(٦)، وفي الصحيح: «كل أمتي معافي إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يبست الرجل على الذنب قد ستره الله عليه فيكشف ستر الله عنه»^(٧). فإذا ظهر من العبد الذنب فلا بد من ظهور التوبة، ومع الجحود لا تظهر التوبة، فإن الجاحد يزعم أنه غير مذنب؛ ولهذا كان السلف يستعملون ذلك فيمن أظهر بدعة أو فجوراً، فإن هذا أظهر حال الضالين، وهذا

(١) أبو داود في الصلاة (٤٨١)، وأحمد ٥٦/٤.

(٢) البخاري في النكاح (٥٢٣٠)، ومسلم في فضائل الصحابة (٩٣/٢٤٤٩)، كلاهما عن المسور بن مخرمة.

(٣) مسلم في المساجد (٧٤ / ٥٦٤).

(٤) مسلم في البر والصلة (١٢٣/٢٦١٥)، وأبو داود في الجهاد (٢٥٨٧)، وابن ماجه في الأدب (٣٧٧٨).

(٥) البخاري في التفسير (٤٧٥٠)، ومسلم في التوبة (٢٧٧٠ / ٥٦).

(٦) مالك في الحدود ٢ / ٨٢٥، (١٢).

(٧) البخاري في الأدب (٦٠٦٩) ومسلم في الزهد (٢٩٩٠ / ٥٢).

أظهر حال المغضوب عليهم، ومن أذاه منعه - مع القدرة - من الإمامة، والحكم، والفتيا، والرواية، والشهادة، وأما بدون القدرة فليفعل المقدور عليه.

وقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُزْوَاهُمَا﴾ [النساء: ١٦] فأمر بإيذائهما ولم يعلق ذلك على استشهاد أربعة، كما علق ذلك في حق النساء وإمساكنهن في البيوت، ولم يأمر به هنا كما أمر به هناك، وليس هذا من باب حمل المطلق على المقيد؛ لأن ذلك لا بد أن يكون الحكم واحداً مثل الإعتاق، فإذا كان الحكم متفقا في الجنس دون النوع كإطلاق الأيدي في التيمم وتقييدها في الوضوء إلى المرافق، وإطلاق سستين مسكيتاً في الإطعام وتقييد الإعتاق بالإيمان، مع أن كلاهما عبادة مالية يراد بها نفع الخلق، وفي ذلك نزاع بين العلماء.

ولم يحمل المسلمون من الصحابة والتابعين المطلق على المقيد في قوله: ﴿وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢] قال الصحابة والتابعون وسائر أئمة الدين: الشرط في الرئائب خاصة، وقالوا: أبهسوا ما أبهم الله، والمبهم هو المطلق، والمشروط فيه هو المؤقت المقيد، فأمهات النساء، وحلائل الآباء والأبناء يحرم بالعقد، والرئائب لا يحرم إلا إذا دخل بأمهاتهن، لكن تنازعوا هل الموت كالدخول؟ على قولين في مذهب أحمد؛ وذلك لأن الحكم مختلف، والقيد ليس متساوياً في الأعيان، فإن تحريم جنس ليس مثل تحريم جنس آخر يخالفه، كما أن تحريم الدم والميتة ولحم الخنزير لما كان أجناساً، فليس تقييد الدم بكونه مسفوحاً يوجب تقييد الميتة والخنزير أن يكون مسفوحاً، وهنا القيد كون الربيبة مدخولاً بأمرها، والدخول بالأمر لا يوجد مثله في الحليلتين وأم المرأة، إذ الدخول في الحليلة بها نفسها، وفي أم المرأة بهنتها.

وكذلك المسلمون لم يحملوا المطلق على المقيد في نصب الشهادة، بل لما ذكر الله في آية الدين: رجلين أو رجلاً وامرأتين، وفي الرجعة: رجلين، أقروا كلا منهما على حاله؛ لأن سبب الحكم مختلف وهو المال والبضع، واختلاف السبب يؤثر في نصاب الشهادة، وكما في إقامة الحد في الفاحشة وفي القذف بها اعتبر فيه أربعة شهداء، فلا يقاس بذلك عقود الإيمان والإبضاع، وذكر في حد القذف ثلاثة أحكام: جلد ثمانين، وترك قبول شهادتهم أبداً، وأنهم فاسقون ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، وأن التوبة لا ترفع الجلد إذا طلبه المقذوف، وترفع الفسق بلا تردد، وهل ترفع المنع من قبول الشهادة؟ فأكثر العلماء قالوا: ترفعه.

وإذا اشتهر عن شخص الفاحشة بين الناس لم يُرجم؛ لما ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه لما ذكر حديث الملاعة وقول النبي ﷺ: «إن جاءت به يشبه الزوج فقد كذب عليها، وإن جاءت به يشبه الرجل الذى رماها فقد صدق عليها»، فجاءت به على النعت المكروه، فقال النبي ﷺ: «لولا الإيمان لكان لى ولها شأن»^(١)، فقيل لابن عباس: أهذه التى قال فيها رسول الله ﷺ: «لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها؟» فقال: لا، تلك امرأة كانت تعلن سوءه فى الإسلام^(٢). فقد أخبر أنه لا يرمم أحداً إلا ببينة ولو ظهر عن الشخص سوءه.

ودل هذا الحديث على أن الشبه له تأثير فى ذلك، وإن لم يكن بينة، وكذلك ثبت عنه أنه لما مر عليه بتلك الجنابة فأنثوا عليها خيراً إلى آخره قال: «أنتم شهداء الله فى أرضه»^(٣)، وفى المسند عنه أنه قال: «يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار»، قيل: يارسول الله، وبم ذلك؟ قال: «بالثناء الحسن، والثناء السيئ»^(٤). فقد جعل الاستفاضة حجة وبينية فى هذه الأحكام ولم يجعلها حجة فى الرجم. وكذلك تقبل شهادة أهل الكتاب على المسلمين فى الوصية فى السفر عند أحمد، وكذلك شهادة الصبيان فى الجراح إذا أدوها قبل التفرق فى إحدى الرويتين، وإذا شهد شاهد أنه رأى الرجل والمرأة والصبى فى لحاف أو فى بيت مرحاض، أو رأهما مجردين، أو محلولى السراويل، ويوجد مع ذلك ما يدل على ذلك من وجود اللحف قد خرج عن العادة إلى مكانهما، أو يكون مع أحدهما أو معهما ضوء قد أظهره فرآه فأطفأه، فإن إطفاءه دليل على استخفائه بما يفعل، فإذا لم يكن ما يستخفى به إلا ما شهد به الشاهد كان ذلك من أعظم البيان على ما شهد به.

فهذا الباب باب عظيم النفع فى الدين، وهو مما جاءت به الشريعة التى أهملها كثير من القضاة والمتفقهة، راعمين أنه لا يعاقب أحد إلا بشهود عاينوا، أو إقرار مسموع، وهذا خلاف ما تواترت به السنة وسنة الخلفاء الراشدين، وخلاف ما فطرت عليه القلوب التى تعرف المعروف وتنكر المنكر، ويعلم العقلاء أن مثل هذا لا تأباه سياسة عادلة: فضلاً عن الشريعة الكاملة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ [الحجرات: ٦] ففى الآية دلالات.

أحدها: قوله: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ فأمر بالتبين عند مجيء كل فاسق بكل نبأ،

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٤٧) وأبو داود فى الطلاق (٢٢٥٦).

(٢) مسلم فى اللعان (١٢/١٤٩٧).

(٣) البخارى فى الجنائز (١٣٦٧).

(٤) أحمد ٤١٦/٣، ٤٦٦/٦، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٢١)، عن أبى زهير الثقفى عن أبيه.

بل من الأنباء ما ينهى فيه عن التبين، ومنها: ما يباح فيه ترك التبين، ومن الأنباء ما يتضمن العقوبة لبعض الناس؛ لأنه علل الأمر بأنه إذا جاءنا فاسق بنياً خشية أن نصيب قوماً بجهالة، فلو كان كل من أصيب بنياً كذلك لم يحصل الفرق بين العدل والفاسق، بل هذه دلالة واضحة على أن الإصابة بنياً العدل الواحد لا ينهى عنها مطلقاً، وذلك يدل على قبول شهادة العدل الواحد في جنس العقوبات، فإن سبب نزول الآية يدل على ذلك، فإنها نزلت في إخبار واحد بأن قوماً قد حاربوا بالردة أو نقض العهد.

وفيه - أيضاً - أنه متى اقترن بخبر الفاسق دليل آخر يدل على صدقه، فقد استبان الأمر ورال الأمر بالتثبت، فتجوز إصابة القوم وعقوبتهم بخبر الفاسق مع قرينة إذا تبين بهما الأمور، فكيف خبر الواحد العدل مع دلالة أخرى؛ ولهذا كان أصح القولين أن مثل هذا لوث في باب القسامة، فإذا انضاف إيمان المقسمين صار ذلك بيئة تبيح دم المقسم عليه وقوله: ﴿أَنْ تَصِيْبُوا قَوْمًا بَجَاهِلَةٍ﴾ فجعل المحذور هو الإصابة لقوم بلا علم، فمتى أصيبوا بعلم زال المحذور، وهذا هو المناط الذي دل عليه القرآن، كما قال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وأيضاً، فإنه علل ذلك بخوف الندم، والندم إنما يحصل على عقوبة البريء من الذنب، كما في سنن أبي داود: «ادروا الحدود بالشبهات، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة»^(١)، فإذا دار الأمر بين أن يخطئ فيعاقب بريئاً، أو يخطئ فيعفو عن مذنب، كان هذا الخطأ خير الخطأين. أما إذا حصل عنده علم أنه لم يعاقب إلا مذنباً فإنه لا يندم، ولا يكون فيه خطأ، والله أعلم.

وقد ذكر الشافعي وأحمد أن التغريب جاء في السنة في موضعين أحدهما: أن النبي ﷺ قال في الزاني إذا لم يحصن: «جلد مائة وتغريب عام»^(٢) والثاني: نفى المخنثين فيما روته أم سلمة: أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها مخنث، وهو يقول لعبد الله أخيها: إن فتح الله لك الطائف غداً أدلك على ابنة غيلان، فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال النبي ﷺ: «أخرجوهم من بيوتكم» رواه الجماعة إلا الترمذي^(٣)، وفي رواية في الصحيح: «لا يدخلن هؤلاء عليكم»^(٤)، وفي رواية: «أرى هذا يعرف مثل هذا، لا يدخلن عليكم بعد اليوم»^(٥).

(١) الترمذي في الحدود (١٤٢٤)، وأشار إلى تضعيفه . عن عائشة ولم اعثر عليه في أبي داود.

(٢) مسلم في الحدود (١٦٩٠ / ١٢) .

(٣) أبو داود في الأدب (٤٩٢٩)، وابن ماجه في النكاح (١٩٠٢) .

(٤) البخاري في المغازي (٤٣٢٤) ومسلم في السلام (٢١٨٠ / ٣٢) .

(٥) مسلم في السلام (٢١٨١ / ٣٢) .

قال ابن جرير: المخنث هو هيت^(١)، وهكذا ذكره غيره وقد قيل: إنه هنب^(٢)، وزعم بعضهم أنه ماتع^(٣)، وقيل: هوان. وروى الجماعة إلا مسلماً أن النبي ﷺ لعن المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، وقال: «أخرجوهم من بيوتكم، وأخرجوا فلاتاً وفلاتاً، يعنى: المخنثين»^(٤)، وقد ذكر بعضهم أنهم كانوا ثلاثة: بهم وهيت وماتع - على عهد رسول الله ﷺ، ولم يكونوا يرمون بالفاحشة الكبرى إنما كان تخنيثهم وتأنيثهم ليئاً فى القول، وخضاباً فى الأيدي والأرجل، كخضاب النساء ولعباً كلعبن.

وفى سنن أبى داود عن أبى يسار القرشى عن أبى هاشم عن أبى هريرة: أن النبي ﷺ أتى بمخنث وقد خضب رجله ويديه بالحناء، فقال: «ما بال هذا؟» فقيل: يارسول الله يشبه بالنساء فأمر به فنفى إلى النقيع، فقيل: يارسول الله ألا نقتله. فقال: «إنى نهيت عن قتل المصلين»^(٥)، قال أبو أسامة حماد بن أسامة: والنقيع: ناحية عن المدينة، وليس بالنقيع، وقيل: إنه الذى حماه النبي ﷺ لإبل الصدقة، ثم حماه عمر، وهو على عشرين فرسخاً من المدينة، وقيل: عشرين ميلاً. ونقيع الخضومات موضع آخر قرب المدينة، وقيل: هو الذى حماه عمر. والنقيع: موضع يستنقع فيه الماء، كما فى الحديث: «أول جمعة جمعت بالمدينة فى نقيع الخضومات»^(٦).

فإذا كان النبي ﷺ قد أمر بإخراج مثل هؤلاء من البيوت، فمعلوم أن الذى يمكن الرجال من نفسه والاستمتاع به، وبما يشاهدونه من محاسنه، وفعل الفاحشة الكبرى به شر من هؤلاء، وهو أحق بالنفى من بين أظهر المسلمين وإخراجه عنهم؛ فإن المخنث فيه إفساد للرجال والنساء؛ لأنه تشبه بالنساء فقد تعاشره النساء، ويتعلمن منه وهو رجل فيفسدن؛ ولأن الرجال إذا مالوا إليه فقد يعرضون عن النساء؛ ولأن المرأة إذا رأت الرجل يتخنث فقد تترجل هى وتشبه بالرجال فتعاشر الصنفين، وقد تختار هى مجامعة النساء كما يختار هو مجامعة الرجال.

وأما إفساده للرجال: فهو أن يمكنهم من الفعل به - كما يفعل بالنساء - بمشاهدته

(١) الهيت: الغامض من الأرض، ومخنث نفاه النبي ﷺ من المدينة. انظر: القاموس المحيط، مادة «هيت».

(٢) هنب: رجل مخنث نفاه النبي ﷺ. انظر: القاموس المحيط، مادة «هنب».

(٣) ماتع: اسم. انظر: اللسان، مادة «متع».

(٤) البخارى فى اللباس (٥٨٨٦)، وأبو داود فى الأدب (٤٩٣٠)، والترمذى فى الأدب (٢٧٨٥) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى عشرة النساء (١/٩٢٥١، ٢/٩٢٥٢)، وأحمد ٢٢٥/١، ٢٢٦، ٢٣٧، كلهم عن ابن عباس.

(٥) أبو داود فى الأدب (٤٩٢٨).

(٦) أبو داود فى الصلاة (١٠٦٩) عن كعب بن مالك.

ومباشرة وعشقه، فإذا أخرج من بين الناس وسافر إلى بلد آخر سناكن فيه الناس، ووجد هناك من يفعل به الفاحشة، فهنا يكون نفيه بحبسه في مكان واحد ليس معه فيه غيره، وإن خيف خروجه فإنه يقيد إذ هذا هو معنى نفيه وإخراجه من بين الناس.

ولهذا تنازع العلماء في نفي المحارب من الأرض، هل هو طرده بحيث لا يأوى في بلد، أو حبسه، أو بحسب ما يراه الإمام من هذا وهذا، ففي مذهب أحمد ثلاث روايات الثالثة أعدل وأحسن، فإن نفيه بحيث لا يأوى في بلد لا يمكن لتفرق الرعية واختلاف همهم، بل قد يكون بطرده يقطع الطريق، وحبسه قد لا يمكن؛ لأنه يحتاج إلى مؤنة؛ إلى طعام وشراب وحارس؛ ولا ريب أن النفي أسهل إن أمكن. وقد روى أن هيتا لما اشتكى الجوع أمره النبي ﷺ أن يدخل المدينة من الجمعة إلى الجمعة يسأل ما يقيته إلى الجمعة الأخرى^(١)، ومعلوم أن قوله: ﴿أَوْ يَنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] لا يتضمن نفيه من جميع الأرض، وإنما هو نفيه من بين الناس، وهذا حاصل بطرده وحبسه.

وهذا الذي جاءت به الشريعة من النفي هو نوع من الهجرة أى هجره، وليس هذا كنفي الثلاثة الذين خَلَفُوا، ولا هجره كهجرهم، فإنه منع الناس من مخالطتهم ومخاطبتهم حتى أزواجهم، ولم يمنعهم من مشاهدة الناس وحضور مجامعهم في الصلاة وغيرها، وهذا دون النفي المشروع، فإن النفي المشروع مجموع من الأمرين، وذلك أن الله خلق الآدميين محتاجين إلى معاونة بعضهم بعضاً على مصلحة دينهم ودنياهم، فمن كان بمخالطته للناس لا يحصل منه عون على الدين، بل يفسدهم ويضرهم في دينهم ودنياهم استحق الإخراج من بينهم، وذلك أنه مضر بلا مصلحة؛ فإن مخالطته لهم فيها فسادهم وفساد أولادهم، فإن الصبي إذا رأى صبياً مثله يفعل شيئاً تشبّه به، وسار بسيرته مع الفساق، فإن الاجتماع بالزناة واللوطيين فيه أعظم الفساد، والضرر على النساء والصبيان والرجال، فيجب أن يعاقب اللوطي والزاني بما فيه تفريقه وإبعاده.

وجماع الهجرة هي هجرة السيئات وأهلها، وكذلك هجران الدعاة إلى البدع، وهجران الفساق، وهجران من يخالط هؤلاء كلهم أو يعاونهم، وكذلك من يترك الجهاد الذي لا مصلحة لهم بدونه، فإنه يعاقب بهجرهم له لما لم يعاونهم على البر والتقوى، فالزناة واللوطية، وتارك الجهاد، وأهل البدع، وشربة الخمر، هؤلاء كلهم ومخالطتهم مضر على دين الإسلام، وليس فيهم معاونة لا على بر ولا تقوى، فمن لم يهجرهم كان تاركا للمأمور فاعلا للمحظور، فهذا ترك المأمور من الاجتماع، وذلك فعل المحظور منه، فعوقب كل منهما بما يناسب جرّمه، فإن العقوبة إنما تكون على ترك مأمور أو فعل محظور، كما

(١) انظر: السيوطي في الدر المنثور ٤٣/٥، وعزاه إلى ابن مردويه.

قال الفقهاء: إنما يُشَرِّع التعزير في معصية ليس فيها حد، فإن كان فيها كفارة فعلى قولين في مذهب أحمد وغيره.

قال: وما جاءت به الشريعة من المأمورات والعقوبات والكفارات وغير ذلك فإنه يفعل منه بحسب الاستطاعة، فإذا لم يقدر المسلم على جهاد جميع المشركين، فإنه يجاهد من يقدر على جهاده. وكذلك إذا لم يقدر على عقوبة جميع المعتدين، فإنه يعاقب من يقدر على عقوبته، فإذا لم يمكن النفي والحبس عن جميع الناس؛ كان النفي والحبس على حسب القدرة، مثل أن يحبس بدار لا يباشر إلا أهلها لا يخرج منها، أو أن لا يباشر إلا شخصاً أو شخصين، فهذا هو الممكن، فيكون هو المأمور به، وإن أمكن أن يجعل في مكان قد قل فيه القبيح ولا يعدم بالكلية كان ذلك هو المأمور به، فإن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فالقليل من الخير خير من تركه، ودفع بعض الشر خير من تركه كله، وكذلك المرأة المتشبهة بالرجال تحبس شبهاً بحالها إذا زنت، سواء كانت بكرًا أو ثيبًا، فإن جنس الحبس مما شرع في جنس الفاحشة.

ومما يدخل في هذا أن عمر بن الخطاب نفى نصر بن حجاج من المدينة، ومن وطنه إلى البصرة، لما سمع تشبيب النساء به وتشبهه بهن، وكان أولاً قد أمر بأخذ شعره؛ ليزيل جماله الذي كان يفتن به النساء فلما رآه بعد ذلك من أحسن الناس وجنتين غمه ذلك فنفاه إلى البصرة، فهذا لم يصدر منه ذنب ولا فاحشة يعاقب عليها؛ لكن كان في النساء من يفتن به فأمر بإزالة جماله الفاتن، فإن انتقاله عن وطنه مما يضعف همته وبدنه، ويعلم أنه معاقب، وهذا من باب التفريق بين الذين يخاف عليهم الفاحشة والعشق قبل وقوعه، وليس من باب المعاقبة، وقد كان عمر ينفي في الخمر إلى خير زيادة في عقوبة شاربها.

ومن أقوى ما يهيج الفاحشة، إنشاد أشعار الذين في قلوبهم مرض من العشق، ومحبة الفواحش، ومقدماتها بالأصوات المطربة، فإن المغنى إذا غنى بذلك حرك القلوب المريضة إلى محبة الفواحش، فعندها يهيج مرضه ويقوى بلاؤه، وإن كان القلب في عافية من ذلك جعل فيه مرضاً، كما قال بعض السلف: الغناء رُقِيَّةُ الزنا.

ورقية الحية هي ما تستخرج بها الحية من جحرها، ورقية العين والحمة هي ما تستخرج به العافية، ورقية الزنا هو ما يدعو إلى الزنا، ويخرج من الرجل هذا الأمر القبيح، والفعل الخبيث، كما أن الخمر أم الخبائث، قال ابن مسعود: الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل، وقال تعالى لإبليس: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجُلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، واستفزازهم بإهاهم بصوته يكون

بالغناء - كما قال من قال من السلف - وبغيره من الأصوات؛ كالنباحة وغير ذلك، فإن هذه الأصوات كلها توجب انزعاج القلب والنفس الخبيثة إلى ذلك، وتوجب حركتها السريعة، واضطرابها حتى يبقى الشيطان يلعب بهؤلاء أعظم من لعب الصبيان بالكرة، والنفس متحركة، فإن سكنت فبإذن الله، وإلا فهي لا تزال متحركة.

وشبهها بعضهم بكرة على مستوى أملس لا تزال تتحرك عليه، وفي الحديث المرفوع: «القلب أشد تقلباً من القدر إذا استجمعت غلياناً»^(١)، وفي الحديث الآخر: «مثل القلب مثل ريشة بفلاة من الأرض تحركها الريح»^(٢)، وفي صحيح البخارى عن سالم عن ابن عمر قال: كانت يمين رسول الله ﷺ: «لا ومقلب القلوب»^(٣)، وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي ﷺ يقول: «اللهم مصرف القلوب اصرف قلوبنا إلى طاعتك»^(٤)، وفي الترمذى عن أبى سفيان قال: كان رسول الله ﷺ يكثّر أن يقول: «يا مقلب القلوب ثبت قلبى على دينك» قال: فقلت: يا رسول الله، آمنا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: «نعم، القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء»^(٥).

وقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]، لما أمر الله - تعالى - بعقوبة الزانيين حرم مناكحتهم على المؤمنين هجرًا لهما، ولما معهما من الذنوب والسيئات. كما قال تعالى: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهٍ جُرِّمَ﴾ [المدثر: ٥]، وجعل مجالس فاعل ذلك المنكر مثله بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، وهو زوج له، وقد قال تعالى: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢] أى: عشراءهم وقرناءهم وأشباهم ونظراءهم؛ ولهذا يقال: المستمع شريك المخطأ.

ورفع إلى عمر بن عبد العزيز قوم يشربون الخمر، وكان فيهم جليس لهم صائم فقال: بدؤوا به فى الجلد، ألم تسمع الله يقول: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، فإذا كان هذا فى المجالسة والعشرة العارضة حين فعلهم للمنكر يكون مجالسهم مثلاً لهم، فكيف بالعشرة الدائمة؟

والزوج يقال له: العشير، كما فى الحديث من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «رَأَيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ»، قيل: يكفرن بالله؟ قال: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ»

(١) أحمد ٦ / ٤، والحاكم فى المستدرک ٢ / ٢٨٩ وقال: «على شرط البخارى ولم يخبر به» ووافقه الذهبى .

(٢) ابن ماجه فى المقدمة (٨٨) وأحمد ٤ / ٤٠٨ .

(٣) البخارى فى الايمان والنذور (٦٦٢٨)، وأحمد ٢ / ٢٦ .

(٤) مسلم فى القدر (١٧ / ٢٦٥٤) ، وأحمد ٢ / ١٦٨ .

(٥) الترمذى فى القدر (٢١٤٠) ، والحاكم فى المستدرک ٢ / ٢٨٨ .

وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ»^(١) فأخبر أنه لا يفعل ذلك إلا زانٍ أو مشرك.

أما المشرك: فلا إيمان له يزجره عن الفواحش ومجامعة أهلها، وأما الزانى: ففجوره يدعو إلى ذلك وإن لم يكن مشركا.

وفى الآية دليل على أن الزانى ليس بمؤمن مطلق الإيمان، وإن لم يكن كافراً مشركاً، كما فى الصحيح: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن»^(٢)، وذلك أنه أخبر أنه لا ينكح إلا رانية أو مشركة، ثم قال تعالى: ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ فعلم أن الإيمان يمنع من ذلك ويزجر، وأن فاعله إما مشرك وإما زان ليس من المؤمنين الذين يمنعهم إيمانهم من ذلك، وذلك أن الزانية فيها إفساد فراش الرجل، وفى مناعتها معاشره الفاجرة دائماً، ومصاحبتها، والله قد أمر بهجر السوء وأهله ما داموا عليه، وهذا المعنى موجود فى الزانى، فإن الزانى إن لم يفسد فراش امرأته كان قرين سوء لها، كما قال الشعبي: من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها.

وهذا مما يدخل به على المرأة ضرر فى دينها ودنياها، فنكاح الزانية أشد من جهة الفراش، ونكاح الزانى أشد من جهة أنه السيد المالك الحاكم على المرأة، فتبقى المرأة الحرة العفيفة فى أسر الفاجر الزانى الذى يقصر فى حقوقها ويتعدى عليها.

ولهذا اتفق الفقهاء على اعتبار الكفاءة فى الدين، وعلى ثبوت الفسخ بفوات هذه الكفاءة، واختلفوا فى صحة النكاح بدون ذلك، وهما قولان مشهوران فى مذهب أحمد وغيره، فإن من نكح زانية مع أنها تزنى فقد رضى بأن يشترك هو وغيره فيها، ورضى لنفسه بالقيادة والديانة، ومن نكحت زان وهو يزنى غيرها فهو لا يصون ماءه حتى يضعه فيها؛ بل يرميه فيها وفى غيرها من البغايا، فهي بمنزلة الزانية المتخذة خدناً، فإن مقصود النكاح حفظ الماء فى المرأة، وهذا الرجل لا يحفظ ماءه، والله - سبحانه - شرط فى الرجال أن يكونوا محصنين غير مسافحين، فقال: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤] وهذا المعنى مما لا ينبغى إغفاله؛ فإن القرآن قد نصه وبينه بياتاً مفروضاً، كما قال تعالى: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١].

فأما تحريم نكاح الزانية فقد تكلم فيه الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم، وفيه آثار عن السلف، وإن كان الفقهاء قد تنازعوا فيه، وليس مع من أباحه ما يعتمد عليه.

(١) البخارى فى الإيمان (٢٩)، ومسلم فى الكسوف (١٧/٩٠٧) والنسائى فى الكسوف (١٤٩٣) وأحمد (٣٥٩، ٢٩٨/١).

(٢) سبق ص ١٧٣.

وقد ادعى بعضهم أن هذه الآية منسوخة بقوله: ﴿والمحصنات﴾، وزعموا أن البغى من المحصنات، وتلك الآيات حجة عليهم، فإن أقل ما فى الإحصان العفة، وإذا اشترط فيه الحرية فذاك تكميل للعفة والإحصان، ومن حرم نكاح الأمة لثلا يرق ولده، كيف يبيح البغى التى تلحق به من ليس بولده، وأين فساد فراشه من رق ولده؟! وكذلك من رعم أن النكاح هنا هو الوطء، والمعنى أن الزانى لا يطأ إلا رانية أو مشركة، والزانية لا يطؤها إلا زان أو مشرك، وهذا أبلغ فى الحجة عليهم، فمن وطئ رانية أو مشركة بنكاح فهو زان، وكذلك من وطئها زان، فإن ذم الزانى بفعله الذى هو الزنا حتى لو استكرهها أو استدخلت ذكره، وهو نائم كانت العقوبة للزانى دون قرينه، وهذه المسألة مبسطة فى كتب الفقه.

والمقصود قوله: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: ٣]، فإن هذا يدل على أن الزانى لا يتزوج إلا رانية أو مشركة، وأن ذلك حرام على المؤمنين، وليس هذا لمجرد كونه فاجراً، بل لخصوص كونه زانياً، وكذلك فى المرأة ليس لمجرد فجورها، بل لخصوص زناها، بدليل أنه جعل المرأة رانية إذا تزوجت زانياً، كما جعل الزوج زانياً إذا تزوج رانية، هذا إذا كانا مسلمين يعتقدان تحريم الزنا، وإذا كانا مشركين، فينبغى أن يعلم ذلك. ومضمونه أن الرجل الزانى لا يجوز نكاحه حتى يتوب، وذلك بأن يوافق اشتراطه الإحصان، والمرأة إذا كانت رانية لا تحصن فرجها عن غير زوجها، بل يأتيتها هو وغيره، كان الزوج زانياً هو وغيره يشتركون فى وطئها، كما تشترك الزناة فى وطء المرأة الواحدة، ولهذا يجب عليه نفى الولد الذى ليس منه.

فمن نكح رانية فهو زان أى تزوجها، ومن نكحت رانية فهى زانية أى تزوجته؛ فإن كثيراً من الزناة قصروا أنفسهم على الزواني فتكون المرأة خذلناً وخليلاً له لا يأتى غيرها، فإن الرجل إذا كان زانياً لا يعف امرأته، وإذا لم يعفها تشوقت هى إلى غيره فزنت به، كما هو الغالب على نساء الزواني أو من يلوط بالصبيان، فإن نساءه يزنين ليقضين إربهن ووطرن، ويراغمن أزواجهن بذلك حيث لم يعفوا أنفسهم عن غير أزواجهن، فهن - أيضاً - لم يعفن أنفسهن عن غير أزواجهن؛ ولهذا يقال: عفوا تعف نساؤكم وأبناؤكم، وبروا آباءكم تبركم أبناؤكم، فإن الجزاء من جنس العمل، وكما تدين تدان، ومن عقوبة السيئة السيئة بعدها؛ فإن الرجل إذا رضى أن ينكح رانية رضى بأن تزنى امرأته، والله - تعالى - قد جعل بين الزوجين مودة ورحمة، فأحدهما يحب لنفسه ما يحب للآخر، فإذا رضيت المرأة أن تنكح زانياً فقد رضيت عمله، وكذلك إن رضى الرجل أن ينكح رانية فقد رضى عملها، ومن رضى الزنا كان بمنزلة الزانى. فإن أصل الفعل هو الإرادة؛ ولهذا جاء فى الأثر: «من غاب عن معصية فرضيها كان كمن شهدها أو فعلها»^(١)، وفى الحديث: «المرء على دين

(١) أبو داود فى الملاحم (٤٣٤٥) .

خليله»^(١) وأعظم الخلة خلة الزوجين.

وأيضاً، فإن الله قد جعل فى نفوس بنى آدم من الغيرة ما هو معروف، فيستعظم الرجل أن يظاً الرجل امرأته أعظم من غيرته على نفسه أن يزنى، فإذا لم يكره أن تكون زوجته بغياً وهو ديوث كيف يكره أن يكون هو زان؟ ولهذا لم يوجد من هو ديوث أو قواد يعف عن الزنا، فإن الزانى له شهوة فى نفسه، والديوث ليس له شهوة فى زنا غيره، فإذا لم يكن معه إيمان يكره به زنا غيره بزوجه كيف يكون معه إيمان يمنعه من الزنا، فمن استحل أن يترك امرأته تزنى استحل أعظم الزنا، ومن أعان على ذلك فهو كالزانى، ومن أقر على ذلك مع إمكان تغييره فقد رضيه، ومن تزوج غير تائبة فقد رضى أن تزنى إذ لا يمكنه منعها من ذلك، فإن كيد النساء عظيم.

ولهذا جاز للرجل إذا أتت امرأته بفاحشة مبينة أن يعضلها^(٢)؛ لتفتدى نفسها منه، وهو نص أحمد وغيره؛ لأنها بزناها طلبت الاختلاع منه وتعرضت لإفساد نكاحه، فإنه لا يمكنه المقام معها حتى تتوب، ولا يسقط المهر بمجرد زناها، كما دل عليه قول النبى ﷺ للملاعن لما قال: مالى، قال: «لا مال لك عندها، إن كنت صادقاً عليها فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كاذباً عليها فهو أبعد لك»^(٣)؛ لأنها إذا رنت قد تتوب لكن زناها يبيع له إعضالها حتى تفتدى منه نفسها إن اختارت فراقه أو تتوب.

وفى الغالب أن الرجل لا يزنى بغير امرأته إلا إذا أعجبه ذلك الغير، فلا يزال يزنى بما يعجبه فتبقى امرأته بمنزلة المعلقة التى لا هى أيم ولا ذات زوج، فيدعوها ذلك إلى الزنا، ويكون الباعث لها على ذلك مقابلة زوجها على وجه القصاص مكايده له ومغايطه؛ فإنه ما لم يحفظ غيبها لم تحفظ غيبه، ولها فى بضعه حق كما له فى بعضها حق، فإذا كان من العادين لخروجه عما أباح الله له لم يكن قد أحصن نفسه، وأيضاً، فإن داعية الزانى تشتغل بما يختاره من البغايا، فلا تبقى داعيته إلى الحلال تامة، ولا غيرته كافية فى إحصانه المرأة، فتكون عنده كالزانية المتخذة خدناً. وهذه معان شريفة لا ينبغي إهمالها.

وعلى هذا، فالمرأة المساحقة زانية كما جاء فى الحديث «زنا النساء سحاقهن»^(٤). والرجل

(١) أبو داود فى الأدب (٤٨٣٢) والترمذى فى الزهد (٢٣٧٨) وقال: «حسن غريب»، وأحمد ٣٠٣/٢.

(٢) يعضلها: العضل هو أن يضارها ولا يحسن عشرتها؛ ليضطرها ذلك إلى الاقتداء منه بمهرها الذى أمهرها. انظر: لسان العرب، مادة «عضل».

(٣) البخارى فى الطلاق (٥٣١٢)، ومسلم فى اللعان (٥/١٤٩٣)، كلاهما عن ابن عمر.

(٤) الطبرانى فى الكبير ٦٣/٢٢، وأبو يعلى فى مسنده (٧٤٩١) وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢٥٩/٦ وقال: «رواه الطبرانى ورواه أبو يعلى ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «سحاق النساء بينهن زنا»، ورجاله ثقات».

الذى يعمل عمل قوم لوط بمملوك أو غيره هو زان، والمرأة الناكحة له زانية، فلا تنكحه إلا زانية أو مشركة؛ ولهذا يكثر فى نساء اللوطية من تزنى بغير زوجها، وربما زنت بمن يتلوط هو به مراغمة له وقضاء لوطرها، وكذلك المرأة المزوجة بمُخْنَثٍ ينكح كما تنكح هى متزوجة بزان، بل هو أسوأ الشخصين حالاً، فإنه مع الزنا صار مخنثاً ملعوناً على نفسه للتخنيث غير اللعنة التى تصيبه بعمل قوم لوط، فإن النبى ﷺ لعن من يعمل عمل قوم لوط، وثبت عنه فى الصحيح أنه لعن المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء، وقال: «أخرجوهم من بيوتكم»^(١).

وكيف يجوز للمرأة أن تتزوج بمخنث قد انتقلت شهوته إلى دبره؟ فهو يؤتى كما تؤتى المرأة، وتضعف داعيته من أمامه كما تضعف داعية الزانى بغير امرأته عنها، فإذا لم تكن له غيرة على نفسه ضعفت غيرته على امرأته وغيرها، ولهذا يوجد من كان مخنثاً ليس له كبير غيرة على ولده ومملوكه ومن يكفله، والمرأة إذا رضيت بالمخنث واللوطى كانت على دينه فتكون زانية وأبلغ، فإن تمكين المرأة من نفسها أسهل من تمكين الرجل من نفسه، فإذا رضيت ذلك من زوجها رضيته من نفسها.

ولفظ هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ الآية [النور: ٣]، يتناول هذا كله إما بطريق عموم اللفظ، أو بطريق التنبية وفحوى الخطاب الذى هو أقوى من مدلول اللفظ، وأدنى ذلك أن يكون بطريق القياس، كما قد بيناه فى حد اللوطى ونحوه. والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور: ٢٦] فأخبر - تعالى - أن النساء الخبيثات للرجال الخبيثين، فلا تكون خبيثة لطيب، فإن ذلك خلاف الحصر، فلا تنكح الزانية الخبيثة إلا زانياً خبيثاً، وأخبر أن الطيبين للطيبات، فلا يكون الطيب لامرأة خبيثة، فإن ذلك خلاف الحصر؛ إذ قد ذكر أن جميع الخبيثات للخبيثين، فلا تبقى خبيثة لطيب ولا طيب لخبيثة. وأخبر أن جميع الطيبات للطيبين فلا تبقى طيبة لخبيث، فجاء الحصر من الجانبين موافقاً لقوله: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]؛ ولهذا قال من قال من السلف: ما بغت امرأة نبى قط، فإن هذه السورة نزل صدرها بسبب أهل الإفك وما قالوه فى عائشة؛ ولهذا لما قيل فيها ما قيل، وصارت شبهة، استشار النبى

(١) سبق تخريجه ص ١٨٠.

ﷺ من استشاره في طلاقها قبل أن تنزل براءتها، إذ لا يصلح له أن تكون امرأته غير طيبة. وقد روى أنه: «لا يدخل الجنة ديوث»^(١) والديوث: الذي يقر السوء في أهله.

ولهذا كانت الغيرة على الزنا مما يحبها الله وأمر بها، حتى قال النبي ﷺ: «أتعجبون من غيرة سعد؟ لأنا أغير منه، والله أغير مني، من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن»^(٢)؛ ولهذا أذن الله للقاذف إذا كان زوجها أن يلاعن؛ فيشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، وجعل ذلك يدفع عنه حد القذف، كما لو أقام على ذلك أربعة شهود؛ لأنه محتاج إلى قذفها لأجل ما أمر الله به من الغيرة؛ ولأنها ظلمته بإفساد فراشه، وإن كانت قد حبلت من الزنا فعليه اللعان لينفي عنه النسب الباطل؛ لئلا يلحق به ما ليس منه.

وقد مضت سنة النبي ﷺ بالتفريق بين المتلاعنين، سواء حصلت الفرقة بتلاعنهما أو احتاجت إلى تفريق الحاكم، أو حصلت عند انقضاء لعان الزوج؛ لأن أحدهما ملعون أو خبيث، فاقترانهما بعد ذلك يقتضي مقارنة الخبيث الملعون للطيب، وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين حديث المرأة التي لعنت ناقة لها فأمر النبي ﷺ فأخذ ما عليها وأرسلت، وقال: «لا تصحبنا ناقة ملعونة»^(٣)، وفي الصحيحين عنه أنه لما اجتاز بديار ثمود قال: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لئلا يصيبكم ما أصابهم»^(٤)، فنهى عن عبور ديارهم إلا على وجه الخوف المانع من العذاب.

وهكذا السنة في مقارنة الظالمين والزناة، وأهل البدع والفجور وسائر المعاصي، لا ينبغي لأحد أن يقارنهم ولا يخالطهم إلا على وجه يسلم به من عذاب الله - عز وجل - وأقل ذلك أن يكون منكراً لظلمهم، ماقتاً لهم، شائناً ما هم فيه بحسب الإمكان، كما في الحديث: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةً فِرْعَوْنَ﴾ الآية [التحریم: ١١]، وكذلك ما ذكره عن يوسف الصديق وعمله على خزائن الأرض لصاحب مصر لقوم كفار.

وذلك أن مقارنة الفجار إنما يفعلها المؤمن في موضعين: أحدهما: أن يكون مكرهاً

(١) أحمد ٢ / ١٣٤ .

(٢) البخاري في التوحيد (٧٤١٦) ومسلم في اللعان (١٤٩٩ / ١٧) .

(٣) مسلم في البر والصلة (٢٥٩٥ / ٨٠) .

(٤) البخاري في الصلاة (٤٣٣) ومسلم في الزهد (٢٩٨٠ / ٣٨) .

(٥) مسلم في الإيمان (٤٩ / ٧٨) وأبو داود في الملاحم (٤٣٤٠) .

عليها، والثاني: أن يكون ذلك فى مصلحة دينية راجحة على مفسدة المقارنة، أو أن يكون فى تركها مفسدة راجحة فى دينه، فيدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما، وتحصل المصلحة الراجحة باحتمال المفسدة المرجوحة، وفى الحقيقة فالمكره هو من يدفع الفساد الحاصل باحتمال أدناهما، وهو الأمر الذى أكرهه عليه، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ [النور: ٣٣]، ثم قال: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا. إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا. فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا﴾ [النساء: ٩٧ - ٩٩]، وقال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ الآية [النساء: ٧٥].

فقد دلت هذه الآية على النهى عن مناكحة الزانى، والمناكحة نوع خاص من المعاشرة والمزاوجة والمقارنة والمصاحبة؛ ولهذا سمى كل منهما زوجًا وصاحبًا وقرينًا وعشيرًا للآخر، والمناكحة فى أصل اللغة: المجامعة، والمضامة، فقلوبهما تجتمع إذا عقد العقد بينهما، وبصير بينهما من التعاطف والتراحم ما لم يكن قبل ذلك، حتى تثبت بذلك حرمة المصاهرة فى غير الريبة لمجرد ذلك، والتوارث وعدة الوفاة وغير ذلك، وأوسط ذلك اجتماعهما خاليين فى مكان واحد، وهو المعاشرة المقررة للصدائق، كما قضى به الخلفاء، وآخر ذلك اجتماع المباحضة، وهذا وإن اجتمع بدون عقد نكاح فهو اجتماع ضعيف، بل اجتماع القلوب أعظم من مجرد اجتماع البدنين بالسفاح.

ودل قوله: ﴿الطيبات للطيبين﴾ على ذلك من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ، ودل - أيضًا - على النهى عن مقارنة الفجار ومزواجتهم، كما دل على هذا غير ذلك من النصوص؛ مثل قوله: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصفات: ٢٢]، أى: وأشباههم ونظراءهم، والزوج أعم من النكاح المعروف، قال تعالى: ﴿يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ. أَوْ يَزْوَاجَهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠]، وقال: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]، وقال: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥]، و ﴿كریم﴾ [الشعراء: ٧]، وقال: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، وقال: ﴿جَعَلْ فِيهَا زَوْجَيْنِ

اثْنَيْنِ ﴿الرعد: ٣﴾ ، وقال: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النبا: ٨] ، وقال: ﴿[احْمِلْ]﴾^(١) فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴿هود: ٤٠﴾ ، وقال: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ﴾ [التغابن: ١٤] .

وإن كان فى الآفة نص فى الزوجة التى هى الصاحبة وفى الولد منها، فمعنى ذلك فى كل مشابه ومقارن ومشارك، وفى كل فرع وتابع فـ ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِىْكَ فِى الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِىٌّ مِّنَ الدُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١] ، و ﴿تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا . الَّذِى لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِىْكَ فِى الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ١ ، ٢] .

فالمصاحبة والمصاهرة والمؤاخاة لا تجوز إلا مع أهل طاعة الله - تعالى - على مراد الله، ويدل على ذلك الحديث الذى فى السنن : « لا تصاحب إلا مؤمنًا ، ولا يأكل طعامك إلا تقي»^(٢) ، وفيها: «المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل»^(٣) ، وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال: «إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد، ثم إن زنت فليجلدها الحد، ثم إن زنت فليبعها ولو بضيفير»^(٤) . و «الضيفير»: الحبل، وشك الراوى هل أمر ببيعها فى الثالثة أو الرابعة. وهذا أمر من النبى ﷺ ببيع الأمة بعد إقامة الحد عليها مرتين أو ثلاثًا ولو بأدنى مال، قال الإمام أحمد: إن لم يبيعها كان تاركًا لأمر النبى ﷺ .

والإماء اللاتى يفعلن هذا تكون عامتهن للخدمة لا للتمتع، فكيف بأمة التمتع؟ وإذا وجب إخراج الأمة الزانية عن ملكه فكيف بالزوجة الزانية، والعبد المملوك نظير الأمة، ويدل على ذلك كله ما رواه مسلم فى صحيحه عن على بن أبى طالب عن النبى ﷺ: «أنه لعن من أحدث حدثًا أو آوى محدثًا»^(٥) . فهذا يوجب لعنة كل من آوى محدثًا سواء كان إحداثه بالزنا أو السرقة أو غير ذلك، وسواء كان الإيواء بملك يمين أو نكاح أو غير ذلك؛ لأن أقل ما فى ذلك تركه إنكار المنكر.

(١) فى المطبوعة: «فاحمل»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أبو داود فى الأدب (٤٨٣٢) والترمذى فى الزهد (٢٣٩٥) .

(٣) سبق تخريجه ص ١٨٦ .

(٤) البخارى فى الحدود (٦٨٣٧، ٦٨٣٨)، ومسلم فى الحدود (٣٢/١٧٠٣) .

(٥) البخارى فى الجزية (٣١٧٢) ومسلم فى الحج (١٣٦٦ / ٤٦٣) .

فصل

والمؤمن محتاج إلى امتحان من يريد أن يصاحبه ويقارنه بنكاح وغيره، قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ الآية [المتحنة: ١٠]، وكذلك المرأة التي رنى بها الرجل، فإنه لا يتزوج بها إلا بعد التوبة في أصح القولين، كما دل عليه الكتاب والسنة والآثار، لكن إذا أراد أن يمتحنها هل هي صحيحة التوبة أم لا؟ فقال عبدالله ابن عمر وهو المنصوص عن أحمد: أنه يراودها عن نفسها، فإن أجابته لم تصح توبتها، وإن لم تجبه فقد تابت. وقالت طائفة: هذا الامتحان فيه طلب الفاحشة منها، وقد تنقض التوبة، وقد تأمره نفسه بتحقيق فعل الفاحشة ويزين لهما الشيطان ذلك؛ ولا سيما إن كان يحبها وتجه، وقد تقدم له معها فعل الفاحشة مرات وذاقته وذاقها، فقد تنقض التوبة ولا تخالفه فيما أراده منها.

ومن قال بالأول قال: الأمر الذى يقصد به امتحانها لا يقصد به نفس الفعل، فلا يكون أمراً بما نهى الله عنه، ويمكنه ألا يطلب الفاحشة، بل يُعرض بها وينوى شيئاً آخر، والتعريض للحاجة جائز، بل واجب فى مواضع كثيرة، وأما نقضها توبتها فإذا جاز أن تنقض التوبة معه جاز أن تنقضها مع غيره، والمقصود أن تكون ممتنة ممن يراودها، فإذا لم تكن ممتنة منه لم تكن ممتنة من غيره.

وأما تزوين الشيطان له الفعل فهذا داخل فى كل أمر يفعله الإنسان من الخير يجد فيه محبته، فإذا أراد الإنسان أن يصاحب المؤمن، أو أراد المؤمن أن يصاحب أحداً وقد ذكر عنه الفجور وقيل: إنه تاب منه، أو كان ذلك مقولاً عنه سواء كان ذلك القول صدقاً أو كذباً؛ فإنه يمتحنه بما يظهر به بره أو فجوره وصدقه أو كذبه، وكذلك إذا أراد أن يولى أحداً ولاية امتحنه؛ كما أمر عمر بن عبد العزيز غلامه أن يمتحن ابن أبى موسى لما أعجبه سمته، فقال له: قد علمت مكانى عند أمير المؤمنين فكم تعطينى إذا أشرت عليه بولايتك؟ فبذل له مالا عظيماً، فعلم عمر أنه ليس بمن يصلح للولاية، وكذلك فى المعاملات، وكذلك الصبيان والمماليك الذين عرفوا أو قيل عنهم الفجور وأراد الرجل أن يشتريه بأنه يمتحنه، فإن المخنث كالبعى، وتوبته كتوبتها. ومعرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس، وتارة تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان.

فصل

وكما عظم الله الفاحشة عظم ذكرها بالباطل وهو القذف، فقال بعد ذلك: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ثم ذكر رمى الرجل امرأته، وما أمر فيه من التلاعن، ثم ذكر قصة أهل الإفك، وبين ما فى ذلك من الخير للمقذوف المكذوب عليه، وما فيه من الإثم للقاذف، وما يجب على المؤمنين إذا سمعوا ذلك أن يظنوا بإخوانهم من المؤمنين الخير، ويقولون: هذا إفك مبين؛ لأن دليله كذب ظاهر، ثم أخبر أنه قول بلا حجة، فقال: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، ثم أخبر أنه لولا فضله عليهم ورحمته لعذبهم بما تكلموا به.

وقوله: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥]، فهذا بيان لسبب العذاب، وهو تلقى الباطل باللسنة والقول بالأفواه، وهما نوعان محرمان: القول بالباطل، والقول بلا علم. ثم قال سبحانه: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]. فالأول تحضيض على الظن الحسن، وهذا نهى لهم عن التكلم بالقذف. وفى الأول قوله: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، ويقول النبى ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث»^(١)، وكذا قوله: ﴿ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِنَفْسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، دليل على حسن مثل هذا الظن الذى أمر الله به، وقد ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ قال لعائشة: «ما أظن فلانا وفلانا يدريان من أمرنا هذا شيئاً»^(٢). فهذا يقتضى جواز بعض الظن كما احتج البخارى بذلك، لكن مع العلم بما عليه المرء المسلم من الإيمان الوازع له عن فعل الفاحشة، يجب أن يظن به الخير دون الشر.

وفى الآية نهى عن تلقى مثل هذا باللسان، ونهى عن أن يقول الإنسان ما ليس له به علم لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، والله - تعالى - جعل فى فعل الفاحشة والقذف من العقوبة ما لم يجعله فى شىء من المعاصى؛ لأنه جعل فيها الرجم، وقد رجم هو - تعالى - قوم لوط إذ كانوا هم أول من فعل فاحشة اللواط، وجعل

(١) البخارى فى النكاح (٥١٤٣) ومسلم فى البر والصلة (٢٥٦٣ / ٢٨).

(٢) البخارى فى الادب (٦٠٦٧، ٦٠٦٨) عن عائشة.

العقوبة على القذف بها ثمانين جلدة، والرمى بغيرها فيه الاجتهاد، ويجوز عند بعض العلماء أن يبلغ الثمانين عند كثير منهم، كما قال على: لا أوتى بأحد يُفَضِّلنى على أبى بكر وعمر إلا جلدته حد المفتى. وكما قال عبد الرحمن بن عوف: إذا شرب هذى، وإذا هذى افترى، وحد الشرب ثمانون، وحد المفتى ثمانون.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ الآية [النور: ١٩]. وهذا ذم لمن يحب ذلك، وذلك يكون بالقلب فقط ويكون مع ذلك باللسان والجوارح، وهو ذم لمن يتكلم بالفاحشة أو يخبر بها محبة لوقوعها في المؤمنين؛ إما حسداً أو بغضاً، وإما محبة للفاحشة وإرادة لها، وكلاهما محبة للفاحشة وبغضاً للذين آمنوا، فكل من أحب فعلها ذكرها.

وكره العلماء الغزل من الشعر الذى يرغب فيها، وكذلك ذكرها غيبة محرمة سواء كان بنظم أو نثر، وكذلك التشبه بمن يفعلها منهى عنه؛ مثل الأمر بها، فإن الفعل يطلب بالأمر تارة، وبالإخبار تارة، فهذان الأمران لفجرة الزناة اللوطية؛ مثل ذكر قصص الأنبياء والصالحين للمؤمنين، أولئك يعتبرون من الغيرة بهم، وهؤلاء يعتبرون من الاغترار، فإن أهل الكفر والفسوق والعصيان يذكرون من قصص أشباههم ما يكون به لهم فيهم قدوة وأسوة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦]، قيل: أراد الغناء، وقيل: أراد قصص الملوك من الكفار من الفرس.

وبالجملة، كل ما رَغِبَ النفوس في طاعة الله ونهاها عن معصيته من خبر أو أمر فهو من طاعته، وكل ما رَغَبَهَا في معصيته ونهى عن طاعته فهو من معصيته، فأما ذكر الفاحشة وأهلها بما يجب أو يستحب في الشريعة؛ مثل النهى عنها وعنهم. والذم لها ولهم، وذكر ما يبغضها وينفر عنها، وذكر أهلها مطلقاً حيث يسوغ ذلك، وما يشرع لهم من الذم في وجوههم ومغيبيهم؛ فهذا كله حسن يجب تارة، ويستحب أخرى، وكذلك ما يدخل فيها من وصفها ووصف أهلها من العشق على الوجه المشروع الذى يوجب الانتهاء عما نهى الله عنه، والبغض لما يبغضه.

وهذا كما أن الله قص علينا في القرآن قصص الأنبياء والمؤمنين والمنفقين، وقصص الفجار والكفار؛ لنعبر بالأميرين؛ فنحب الأولين وسبيلهم ونقتدى بهم، ونبغض الآخرين وسبيلهم ونجتنب فعالهم.

وقد ذكر الله عن أنبيائه وعباده الصالحين من ذكر الفاحشة وعلاقتها على وجه الذم ما فيه عبرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ طَآ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، إلى آخر القصة فى مواضع من كتابه. فهذا لوط خاطب أهل الفاحشة - وهو رسول الله - بتقريعهم بها بقوله: ﴿أتأتون الفاحشة﴾ وهذا استفهام إنكار ونهى، إنكار ذم، ونهى، كالرجل يقول للرجل: أتفعل كذا وكذا؟ أما تتقى الله؟ ثم قال: ﴿أَتُنْكُم تَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ [النمل: ٥٥]، وهذا استفهام ثان فيه من الذم والتوبيخ ما فيه، وليس هذا من باب القذف واللمز.

وكذلك قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٠]، إلى آخر القصة، فقد واجههم بدمهم وتوبيخهم على فعل الفاحشة، ثم إن أهل الفاحشة توعدهم وتهددوهم بإخراجهم من القرية، وهذا حال أهل الفجور إذا كان بينهم من ينهاهم طلبوا نفيه وإخراجه، وقد عاقب الله أهل الفاحشة اللوطية بما أرادوا أن يقصدوا به أهل التقوى؛ حيث أمر بنفى الزانى ونفى المخنث، فمضت سنة رسول الله ﷺ بنفى هذا وهذا، وهو - سبحانه - أخرج المتقين من بينهم عند نزول العذاب.

وكذلك ما ذكره تعالى فى قصة يوسف: ﴿وَرَاودَتْهُ الْيَٰسَىٰ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَّفْسِهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يوسف: ٢٣ - ٢٤]، وما ذكره بعد ذلك فمن كلام يوسف من قوله: ﴿مَا بَالُ النِّسَاءِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠]، وهذا من باب الاعتبار الذى يوجب انتهار النفوس عن معصية الله والتمسك بالتقوى، وكذلك ما بينه فى آخر السورة بقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

ومع هذا فمن الناس والنساء من يحب سماع هذه السورة لما فيها من ذكر العشق وما يتعلق به؛ لمحبه لذلك ورغبته فى الفاحشة حتى إن من الناس من يقصد إسماعها للنساء وغيرهن لمحبتهم للسوء، ويعطفون على ذلك، ولا يختارون أن يسمعوها فى سورة النور من العقوبة والنهى عن ذلك، حتى قال بعض السلف: كل ما حصلته فى سورة يوسف أنفقته فى سورة النور. وقد قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ثم قال: ﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢] وقال: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ. وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَرَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥]. فكل أحد يحب سماع ذلك لتحريك المحبة المذمومة، ويبغض سماع ذلك إعراضاً عن دفع هذه المحبة وإزالتها، فهو مذموم.

ومن هذا الباب ذكر أحوال الكفار والفجار وغير ذلك مما فيه ترغيب فى معصية الله
وصد عن سبيل الله .

ومن هذا الباب سماع كلام أهل البدع والنظر فى كتبهم لمن يضره ذلك ويدعوه إلى
سبيلهم وإلى معصية الله، فهذا الباب تجتمع فيه الشبهات والشهوات، والله - تعالى - ذم
هؤلاء فى مثل قوله: ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وفى
مثل قوله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، ومثل قوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن
تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢٢١]، وما بعدها، ومثل قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي
لَهُوَ الْحَدِيثَ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦]، وقوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ
بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، ومثل قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا
وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ومثل قوله: ﴿وَإِن تَطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي
الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [الأنعام: ١١٦].

ومثل هذا كثير فى القرآن، فأهل المعاصى كثيرون فى العالم، بل هم أكثر، كما قال
تعالى: ﴿وَإِن تَطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية. وفى النفوس من
الشبهات المذمومة والشهوات قولاً وعملاً ما لا يعلمه إلا الله، وأهلها يدعون الناس إليها،
ويقهرون من يعصيههم، ويزينونها لمن يطيعهم. فهم أعداء الرسل وأندادهم، فرسل الله
يدعون الناس إلى طاعة الله ويأمرونهم بها بالرغبة والرهبة، ويجاهدون عليها، وينهونهم
عن معاصى الله، ويحذرونهم منها بالرغبة والرهبة، ويجاهدون من يفعلها. وهؤلاء يدعون
الناس إلى معصية الله ويأمرونهم بها بالرغبة والرهبة قولاً وفعلًا، ويجاهدون على ذلك قال
تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ
أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧]، ثم قال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ
وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا
يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٧٦].

ومثل هذا فى القرآن كثير، والله - سبحانه - قد أمرنا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،
والأمر بالشىء مسبوق بمعرفته، فمن لا يعلم المعروف لا يمكنه الأمر به، والنهي عن المنكر
مسبوق بمعرفته، فمن لا يعلمه لا يمكنه النهى عنه، وقد أوجب الله علينا فعل المعروف
وترك المنكر، فإن حب الشىء وفعله وبغض ذلك وتركه لا يكون إلا بعد العلم بهما، حتى
يصح القصد إلى فعل المعروف وترك المنكر، فإن ذلك مسبوق بعلمه، فمن لم يعلم الشىء

لم يتصور منه حب له ولا بغض ولا فعل ولا ترك، لكن فعل الشيء والأمر به يقتضى أن يعلم علماً مفصلاً يمكن معه فعله والأمر به إذا أمر به مفصلاً.

ولهذا أوجب الله على الإنسان معرفة ما أمر به من الواجبات؛ مثل صفة الصلاة، والصيام، والحج، والجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذا أمر بأوصاف فلا بد من العلم بثبوتها، فكما أنا لا نكون مطيعين إذا علمنا عدم الطاعة فلا نكون مطيعين إلا إذا لم نعلم وجودها، بل الجهل بوجودها كالعلم بعدمها، وكون كل منهما معصية، فإن الجهل بالتساوى كالعلم بالتفاضل فى بيع الأموال الربوية بعضها بجنسه، فإن لم نعلم المماثلة كان كما لو علمنا المفاضلة. وأما معرفة ما يتركه وينهى عنه فقد يكتفى بمعرفته فى بعض المواضع مجملاً، فالإنسان يحتاج إلى معرفة المنكر وإنكاره، وقد يحتاج إلى الحجج المبينة لذلك، وإلى الجواب عما يعارض به أصحابها من الحجج، وإلى دفع أهوائهم وإرادتهم، وذلك يحتاج إلى إرادة جازمة وقدرة على ذلك، وذلك لا يكون إلا بالصبر، كما قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ - ٣].

وأول ذلك أن نذكر الأقوال والأفعال على وجه الذم لها والنهي عنها وبيان ما فيها من الفساد، فإن الإنكار بالقلب واللسان قبل الإنكار باليد، وهذه طريقة القرآن فيما يذكره - تعالى - عن الكفار والفساق والعصاة من أقوالهم وأفعالهم؛ يذكر ذلك على وجه الذم والبغض لها ولأهلها وبيان فسادها وضدها والتحذير منها، كما أن فيما يذكره عن أهل العلم والإيمان، ومن فيهم من أنبيائه وأوليائه على وجه المدح والحب، وبيان صلاحه ومنفعته، والترغيب فيه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا . تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا . أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا . وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا . وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٨٨ - ٩٥]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

وهذا كثير جداً، فالذى يحب أقوالهم وأفعالهم هو منهم؛ إما كافر، وإما فاجر بحسب قوله وفعله، وليس منهم من هو بعكسه، وليس عليه عذاب فى تركه؛ لكنه لا يثاب على مجرد عدم ذلك، وإنما يثاب على قصده لترك ذلك وإرادته، وذلك مسبوق بالعلم بقبح ذلك وبغضه لله، وهذا العلم والقصد والبغض هو من الإيمان الذى يثاب عليه، وهو أدنى

الإيمان؛ كما قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» إلى آخره^(١)، وتغيير القلب يكون بالبغض لذلك وكرهته وذلك لا يكون إلا بعد العلم به وبقبحه، ثم بعد ذلك يكون الإنكار باللسان، ثم يكون باليد، والنبي ﷺ قال: «وذلك أضعف الإيمان»^(٢) فيمن رأى المنكر.

فأما إذا رآه فلم يعلم أنه منكر ولم يكرهه لم يكن هذا الإيمان موجوداً في القلب في حال وجوده ورؤيته؛ بحيث يجب بغضه وكرهته، والعلم بقبحه يوجب جهاد الكفار والمنافقين إذا وجدوا، وإذا لم يكن المنكر موجوداً لم يجب ذلك، ويثاب من أنكره عند وجوده، ولا يثاب من لم يوجد عنده حتى ينكره، وكذلك ما يدخل في ذلك من الأقوال والأفعال، المنكرات قد يعرض عنها كثير من الناس إعراضهم عن جهاد الكفار والمنافقين، وعن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهؤلاء وإن كانوا من المهاجرين الذين هجروا السيئات، فليسوا من المجاهدين الذين يجاهدون في إلزاتها، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

فتدبر هذا، فإنه كثيراً ما يجتمع في كثير من الناس هذان الأمران بغض الكفر وأهله، وبغض الفجور وأهله، وبغض نهيهم وجهادهم، كما يحب المعروف وأهله ولا يحب أن يأمر به ولا يجاهد عليه بالنفس والمال؛ وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقوله: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢].

وكثير من الناس، بل أكثرهم كراحتهم للجهاد على المنكرات أعظم من كراحتهم للمنكرات؛ لا سيما إذا كثرت المنكرات وقويت فيها الشبهات والشهوات فرموا مالوا إليها تارة وعنها أخرى، فتكون نفس أحدهم لؤامة بعد أن كانت أماراة، ثم إذا ارتقى إلى الحال الأعلى في هجر السيئات، وصارت نفسه مطمئنة تاركة للمنكرات والمكروهات، لا تحب

(١، ٢) مسلم في الإيمان (٤٩ / ٧٨) وأبو داود في الملاحم (٤٣٤٠) .

الجهاد ومصابرة العدو على ذلك، واحتمال ما يؤذيه من الأقوال والأفعال، فإن هذا شيء آخر داخل في قوله: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [الآيات، إلى قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِتًا﴾ [النساء: ٧٧ - ٨٥]، والشفاعة: الإعانة؛ إذ المعين قد صار شفعا للمعان، فكل من أعان على بر أو تقوى كان له نصيب منه، ومن أعان على الإثم والعدوان كان له كفل منه، وهذا حال الناس فيما يفعلونه بقلوبهم وألسنتهم وأيديهم من الإعانة على البر والتقوى، والإعانة على الإثم والعدوان، ومن ذلك الجهاد بالنفس والمال على ذلك من الجانبين، كما قال تعالى قبل ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١-٧٦].

ومن هنا يظهر الفرق في السمع والبصر: من الإيمان وآثاره، والكفر وآثاره، والفرق بين المؤمن البر وبين الكافر والفاجر، فإن المؤمنين يسمعون أخبار أهل الإيمان فيشهدون رؤيتهم على وجه العلم والمعرفة والمحبة والتعظيم لهم ولأخبارهم وآثارهم، كرؤية الصحابة النبي ﷺ، وسمعهم لما بلغه عن الله، والكافر والمنافق يسمع ويرى على وجه البغض والجهل، كما قال تعالى: ﴿وَأَن يَكَادَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١]، وقال: ﴿فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠]، وقال: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وقال: ﴿فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، وقال تعالى في حق المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣]، وقال في حق الكفار: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِيرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المائدة: ٤٩]، والآيات في هذا كثيرة جدا.

وكذلك النظر إلى زينة الحياة الدنيا فتنه، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَمْدُدْ عَيْنَكَ إِلَى مَن مَّتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٣١]، وفي التوبة: ﴿فَلَا تَعْجَبْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٥]، وقال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]، وقال: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨]، وقال: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وقال: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا

(١) في المطبوعة: «ولا»، والصواب ما أثبتناه.

بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ ﴿٤٨﴾ الآية [سبأ: ٤٨]، وكذلك قال الشيطان: ﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وقال: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَ﴾ [الشعراء: ٦١]، وقال: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ الآية [الأنفال: ٤٣].

فالنظر إلى متاع الدنيا على وجه المحبة والتعظيم لها ولأهلها منهي عنه، والنظر إلى المخلوقات العلوية والسفلية على وجه التفكير والاعتبار مأمور به مندوب إليه. وأما رؤية ذلك عند الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدفع شر أولئك وإزالته فمأمور به، وكذلك رؤية الاعتبار شرعا في الجملة، فالعين الواحدة ينظر إليها نظرا مأمورا به؛ إما للاعتبار، وإما لبغض ذلك والنظر إليه لبغض الجهاد منهي عنه، وكذلك الموالاة والمعاداة؛ وقد تحصل للعبد فتنة بنظر منهي عنه وهو يظن أنه نظر عبرة، وقد يؤمر بالجهاد فيظن أن ذلك نظر فتنة، كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أَئِذْنَ لِي وَلَا تَفْتِنِي﴾ الآية [التوبة: ٤٩]، فإنها نزلت في الجذ بن قيس لما أمره النبي ﷺ أن يتجهز لغزو الروم فقال: إني مغرم بالنساء وأخاف الفتنة بنساء الروم فائذن لي في القعود، قال تعالى: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ٤٩].

فهذا ونحوه مما يكون باللسان من القول، وأما ما يكون من الفعل بالجوارح، فكل عمل يتضمن محبة أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا داخل في هذا، بل يكون عذابه أشد، فإن الله قد توعد بالعذاب على مجرد محبة أن تشيع الفاحشة بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة، وهذه المحبة قد لا يقتصر بها قول ولا فعل، فكيف إذا اقترن بها قول أو فعل؟ بل على الإنسان أن يبغض ما أبغضه الله من فعل الفاحشة والقذف بها وإشاعتها في الذين آمنوا، ومن رضى عمل قوم حُشِرَ معهم، كما حُشِرَت امرأة لوط معهم ولم تكن تعمل فاحشة اللواط، فإن ذلك لا يقع من المرأة؛ لكنها لما رضيت فعلهم عمها العذاب معهم.

فمن هذا الباب، قيل: من أعان على الفاحشة وإشاعتها؛ مثل القواد الذي يقود النساء والصبيان إلى الفاحشة؛ لأجل ما يحصل له من رياسة أو سحت يأكله، وكذلك أهل الصناعات التي تنفق بذلك؛ مثل المغنين، وشرّبة الخمر، وضمان الجهات السلطانية وغيرها، فإنهم يحبون أن تشيع الفاحشة؛ ليمكنوا من دفع من ينكرها من المؤمنين، بخلاف ما إذا كانت قليلة خفيفة خفية، ولا خلاف بين المسلمين أن ما يدعو إلى معصية الله وينهى عن طاعته منهي عنه محرم، بخلاف عكسه فإنه واجب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، أى: إن ما فيها من طاعة الله وذكره وامتنال أمره أكبر من ذلك.

وقال فى الخمر والميسر: ﴿وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١]، أى: يوقعهم ذلك فى معصيته التى هى العداوة والبغضاء، وهذا من أعظم المنكرات التى تنهى عنه الصلاة، والخمر تدعو إلى الفحشاء والمنكر كما هو الواقع، فإن شارب الخمر تدعوه نفسه إلى الجماع حلالاً كان أو حراماً، قاله - تعالى - لم يذكر الجماع؛ لأن الخمر لا تدعو إلى الحرام بعينه من الجماع، فيأتى شارب الخمر ما يمكنه من الجماع، سواء كان حلالاً أو حراماً، والسكر يزيل العقل الذى كان يميز السكران به بين الحلال والحرام، والعقل الصحيح ينهى عن موقعة الحرام، ولهذا يكثر شارب الخمر من موقعة الفواحش ما لا يكثر من غيرها حتى ربما يقع على ابنته وابنه ومحارمه، وقد يستغنى بالحلال إذا أمكنه، ويدعو شرب الخمر إلى أكل أموال الناس بالباطل: من سرقة، ومحاربة، وغير ذلك؛ لأنه يحتاج إلى الخمر وما يستتبعه من مأكول وغيره من فواحش وغناء.

وشرب الخمر يُظهرُ أسرار الرجال حتى يتكلم شاربه بما فى باطنه، وكثير من الناس إذا أرادوا استنفهام ما فى قلوب الرجال من الأسرار يسقونهم الخمر، وربما يشربون معهم ما لا يسكرون به.

وأيضاً، فالخمر تصد الإنسان عن علمه وتدبيره ومصلحته فى معاشه ومعاده، وجميع أموره التى يدبرها برأيه وعقله، فجميع الأمور التى تصد عنها الخمر من المصالح وتوقعها من المفاسد داخلة فى قوله تعالى: ﴿وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١].

وكذلك، إيقاع العداوة والبغضاء هى منتهى قصد الشيطان؛ ولهذا قال النبى ﷺ: «ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إصلاح ذات البين، فإن إفساد ذات البين هى الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين»^(١).

وقد ذكرنا فى غير هذا الموضع أن الفواحش والظلم وغير ذلك من الذنوب توقع العداوة والبغضاء، وأن كل عداوة أو بغضاء فأصلها من معصية الله، والشيطان يأمر بالمعصية ليوقع فيما هو أعظم منها، ولا يرضى بغاية ما قدر على ذلك.

وأيضاً، فالعداوة والبغضاء شر محض لا يحبها عاقل؛ بخلاف المعاصى فإن فيها لذة كالخمر والفواحش؛ فإن النفوس تريد ذلك، والشيطان يدعو إليها النفوس حتى يوقعها فى شر لا تهواه ولا تريده، والله - تعالى - قد بين ما يريده الشيطان بالخمر والميسر ولم يذكر ما يريده الإنسان، ثم قال فى سورة النور: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ

(١) أبو داود فى الأدب (٤٩١٩) والترمذى فى صفة القيامة (٥٢٠٩) وأحمد ٦ / ٤٤٤.

يَتَّبِعْ خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴿[النور: ٢١]﴾، وقال في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ . إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٨، ١٦٩]، فنهى عن اتباع خطواته - وهو اتباع أمره بالافتداء والاتباع - وأخبر أنه يأمر بالفحشاء والمنكر والسوء والقول على الله بلا علم، وقال فيها: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا﴾ [البقرة: ٢٦٨]، فالشيطان يعد الفقر ويأمر بالفحشاء والمنكر والسوء، والله يعد المغفرة والفضل، ويأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، وقال عن نبيه: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال عن أمته: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

وذكر مثل ذلك فى مواضع كثيرة. فتارة يخص اسم المنكر بالنهى، وتارة يقرنه بالفحشاء، وتارة يقرن معهما البغى، وكذلك المعروف: تارة يخصه بالأمر، وتارة يقرن به غيره كما فى قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وذلك لأن الأسماء قد يكون عمومها وخصوصها بحسب الأفراد والتركيب؛ كلفظ الفقير والمسكين، فإن أحدهما إذا أفرد كان عامًّا لما يدلان عليه عند الاقتران؛ بخلاف اقترانهما فإنه يكون معنى كل منهما ليس هو معنى الآخر، بل أخص من معناه عند الأفراد، وأيضًا، فقد يعطف على الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التخصيص، ثم قد قيل: إن ذلك المخصص يكون مذكورًا بالمعنى العام والخاص.

فإذا عرف هذا، فاسم «المنكر» يعم كل ما كرهه الله ونهى عنه وهو المبغض، واسم «المعروف» يعم كل ما يحبه الله ويرضاه ويأمر به، فحيث أفردا بالذكر فإنهما يعلمان كل محبوب فى الدين ومكروه، وإذا قرن المنكر بالفحشاء فإن الفحشاء مبناه على المحبة والشهوة، و«المنكر» هو الذى تنكره القلوب، فقد يظن أن ما فى الفاحشة من المحبة يخرجها عن الدخول فى المنكر، وإن كانت مما تنكرها القلوب فإنها تشتهىها النفوس، و«المنكر» قد يقال: إنه يعم معنى الفحشاء، وقد يقال: خصت لقوة المقتضى لما فيها من الشهوة، وقد يقال: قصد بالمنكر ما ينكر مطلقا والفحشاء لكونها تشتهى وتحب، وكذلك «البغى» قرن بها؛ لأنه أبعد عن محبة النفوس.

ولهذا كان جنس عذاب صاحبه أعظم من جنس عذاب صاحب الفحشاء، ومنشؤه من قوة الغضب، كما أن الفحشاء منشؤها عن قوة الشهوة، ولكل من النفوس لذة بحصول

مطلوبها، فالفواحش والبغى مقرونان بالمنكر، وأما الإشراف والقول على الله بلا علم فإنه منكر محض ليس في النفوس ميل إليهما؛ بل إنما يكونان عن عناد وظلم، فهما منكر وظلم محض بالفطرة.

فهذه الخصال فساد في القوة العلمية والعملية، فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر، سواء كان الضمير عائداً إلى الشيطان، أو إلى من يتبع خطوات الشيطان، فإن من أتى الفحشاء والمنكر سواء، فإن كان الشيطان أمره فهو متبعه مطيعه عابد له، وإن كان الآتي هو الأمر فالأمر بالفعل أبلغ من فعله، فمن أمر بها غيره رضيها لنفسه.

ومن الفحشاء والمنكر استماع العبد مزامير الشيطان، والمغنى هو مؤدته الذي يدعو إلى طاعته، فإن الغناء رقية الزنا، وكذلك من اتباع خطوات الشيطان القول على الله بلا علم ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وهذه حال أهل البدع والفجور، وكثير ممن يستحل مؤاخاة النساء والمردان وإحضارهم في سماع الغناء، ودعوى محبة صورهم لله، وغير ذلك مما فتن به كثير من الناس فصاروا ضالين مضلين.

ثم إنه - سبحانه - نهى المظلوم بالقذف أن يمنع ما ينبغي له فعله من الإحسان إلى ذوى قرابته، والمساكين، وأهل التوبة، وأمره بالعفو والصفح؛ فإنهم كما يحبون أن يغفر الله لهم فليعفوا وليصفحوا وليغفروا، ولا ريب أن صلة الأرحام واجبة، وإيتاء المساكين واجب، وإعانة المهاجرين واجب، فلا يجوز ترك ما يجب من الإحسان للإنسان بمجرد ظلمه وإساءته في عرضه، كما لا يمنع الرجل ميراثه وحقه من الصدقات والفقير بمجرد ذنب من الذنوب، وقد يمنع من ذلك لبعض الذنوب.

وفي الآية دلالة على وجوب الصلة والنفقة وغيرها لذوى الأرحام - الذين لا يرثون بفرض ولا تعصيب - فإنه قد ثبت في الصحيح عن عائشة في قصة الإفك أن أبا بكر الصديق حلف ألا ينطق على مسطح بن أثاثة، وكان أحد الخائضين في الإفك في شأن عائشة، وكانت أم مسطح بنت خالة أبي بكر، وقد جعله الله من ذوى القربى الذين نهى عن ترك إيتائهم، والنهي يقتضى التحريم، فإذا لم يجز الحلف على ترك الفعل كان الفعل واجباً؛ لأن الحلف على ترك الجائز جائز.

فصل

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وقال فيها: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦]، ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وقال فيها: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، فذكر عدد الشهداء وأطلق صفتهم، ولم يقيدهم بكونهم منا ولا ممن نرضى ولا من ذوى العدل، كما قيد صفة الشهداء فى غير هذا الموضع.

ولهذا تنازع العلماء، هل شهادة الأربعة التى يجب بها الحد على الزانى، مثل شهادة أهل الفسوق والعصيان وغيرهم؟ هل تدرأ الحد عن القاذف؟ على قولين فى مذهب أحمد:

أحدهما: أنها تدرأ الحد عن القاذف وإن لم توجب حد الزنا على المقذوف، كشهادة الزوج على امرأته أربع شهادات بالله، فإن ذلك يدرأ حد القذف ولا يجب الحد على امرأته لمجرد ذلك؛ لأنها تدفع العذاب عنها بشهادتها أربع شهادات، ولو لم تشهد فهل تحد أو تحبس حتى تقر أو تلعن أو يخلى سبيلها؟ فيه نزاع مشهور بين العلماء، فلا يلزم من درأ الحد عن القاذف وجوب حد الزنا على المقذوف؛ فإن كلاهما حد، والحدود تُدرأ بالشبهات، والأربع شهادات للقاذف شبهة قوية، ولو اعترف المقذوف مرة أو مرتين أو ثلاثاً درئ الحد عن القاذف، ولم يجب الحد عنها عند أكثر العلماء، ولو كان المقذوف غير محصن - مثل أن يكون مشهوراً بالفاحشة - لم يحد قاذفه حد القذف، ولم يحد هو حد الزنا لمجرد الاستفاضة، وإن كان يعاقب كل منهما دون الحد، وقد اعتبر نصاب حد الزنا بأربعة شهداء.

وكذلك تعتبر صفاتهم، فلا يقام حد الزنا على مسلم إلا بشهادة مسلمين، لكن يقال: لم يقيدهم بأن يكونوا عدولا مرضيين، كما قيدهم فى آية الدين بقوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال فى آية الوصية: ﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقال فى آية الرجعة: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢]، فقد أمرنا الله - سبحانه - بأن نحمل الشهادة المحتاج إليها لأهل العدل والرضا، وهؤلاء هم الممثلون ما أمرهم الله به بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى

أَنْفُسِكُمْ أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ﴿١٥٢﴾
 الآية [النساء: ١٣٥]، وفي قوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢]،
 وقوله: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾
 [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٣٣]، فهم يقومون بالشهادة
 بالقسط لله فيحصل مقصود الذي استشهده.

الوجه الثاني: أن كون شهادتهم مقبولة مسموعة، لأنهم أهل العدل والرضا. فدل على
 وجوب ذلك في القبول والأداء، وقد نهى - سبحانه - عن قبول شهادة الفاسق بقوله: ﴿إِنْ
 جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية [الحجرات: ٦]، لكن هذا نص في أن الفاسق الواحد يجب
 التبين في خبره، وأما الفاسقان فصاعداً فالدلالة عليه تحتاج إلى مقدمة أخرى، وما ذكره
 من عدد الشهود لا يعتبر في الحكم باتفاق العلماء في مواضع، وعند جمهورهم قد يحكم
 بلا شهود في مواضع عند النكول والرد ونحو ذلك، ويحكم بشاهد ويمين كما مضت سنة
 رسول الله ﷺ فإنه قضى بشاهد ويمين، رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة^(١)،
 ورواه مسلم من حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ قضى بشاهد ويمين» ورواه
 غيره^(٢)، ويدل على هذا أن الله لم يعتبر عند الأداء هذا القيد: لا في آية الزنا ولا في
 آية القذف، بل قال: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ
 يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤]، وأما أمر بالتثبت عند خبر الفاسق
 الواحد؛ ولم يأمر به عند خبر الفاسقين، فإن خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجبه
 خبر الواحد؛ ولهذا قال العلماء: إذا استراب الحاكم في الشهود فَرَقَهُمْ وسألهم عن مكان
 الشهادة وزمانها وصفاتها وتحملها، وغير ذلك مما يتبين به اتفاقهم واختلافهم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، فهذا نص في أن هؤلاء القذفة
 لا تقبل لهم شهادة أبداً، واحداً كانوا أو عدداً، بل لفظ الآية ينتظم العدد على سبيل الجمع
 والبدل؛ لأن الآية نزلت في أهل الإفك باتفاق أهل العلم والحديث والفقه والتفسير، وكان
 الذين قذفوا عائشة عدداً، ولم يكونوا واحداً لما رأوها قد قدمت [في] صحبة صفوان بن
 المعطّل السلمي بعد قفول العسكر، وكانت قد ذهبت تطلب قلادة لها عدمت، فرفع

(١) أبو داود في الاقضية (٣٦١٠)، والترمذي في الأحكام (١٣٤٣) وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه
 في الأحكام (٢٣٦٨).

(٢) مسلم في الاقضية (٣/١٧١٢)، وأبو داود في الاقضية (٣٦٠٨)، وابن ماجه في الأحكام (٢٣٧٠)،
 وأحمد ١/٢٤٨، ٣١٥.

أصحاب اليهودج هودجها معتقدين أنها فيه لختها ولم تكن فيه، فلما رجعت لم تجد أحداً من الجيش فمكثت مكانها، وكان صفوان قد تَخَلَّفَ وراء الجيش، فلما رآها أعرض بوجهه عنها، وأناخ راحلته حتى ركبها، ثم ذهب بها إلى العسكر، فكانت خلوته بها للضرورة، كما يجوز للمرأة أن تسافر بلا محرم للضرورة، كسفر الهجرة؛ مثل ما قدمت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعَيْط مهاجرة وقصة عائشة.

وقد دلت الآية على أن القاذفين لا تقبل شهادتهم مجتمعين ولا متفرقين.

ودلت - أيضاً - على أن شهادتهم بعد التوبة مقبولة كما هو مذهب الجمهور؛ فإنه كان من جملتهم مِسْطَح بن أَثَّاثَة وحسان بن ثابت كما في الصحيح عن عائشة^(١)، وكان منهم حَمْنَةُ بنت جَحْش وغيرها، ومعلوم أنه لم يرد النبي ﷺ ولا المسلمون بعده شهادة أحد منهم؛ لأنهم كلهم تابوا لما نزل القرآن ببراءتها، ومن لم يتب حينئذ فإنه كافر مكذب بالقرآن، وهؤلاء ما زالوا مسلمين، وقد نهى الله عن قطع صلتهم ولو ردت شهادتهم بعد التوبة لاستفاض ذلك كما استفاض رد عمر شهادة أبي بكر، وقصة عائشة كانت أعظم من قصة المغيرة، لكن من رد شهادة القاذف بعد التوبة قد يقول: أرد شهادة من حد في القذف وهؤلاء لم يحدوا.

والأولون يجيبون بأجوبة:

أحدها: أنه قد روى في السنن أن النبي ﷺ حد أولئك^(٢).

والثاني: أن هذا الشرط غير معتبر في ظاهر القرآن، وهم لا يقولون به كما هو مقرر في موضعه.

والثالث: أن الذين اعتبروا الحد اعتبروه، وقالوا: قد يكون القاذف صادقاً وقد يكون كاذباً، فأعراض المذدوف عن طلب حد القذف قد يكون لصديق القاذف، فإذا طلب الحد ولم يأت القاذف بأربعة شهداء ظهر كذبه، ومعلوم أن الذين قذفوا عائشة ظهر كذبهم أعظم من ظهور كذب كل أحد؛ فإن الله هو الذي برأها بكلامه الذي أنزله من فوق سبع سموات يتلى، فإذا كانت شهادتهم بعد توبتهم مقبولة، فشهادة غيرهم ممن شهد على غيرها بالقذف أولى بالقبول، وقصة عمر بن الخطاب التي حكم فيها بين المهاجرين والأنصار في شأن المغيرة، لما شهد عليه ثلاثة بالزنا وتوقف الرابع عن الشهادة فجلد أولئك الثلاثة، ورد

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٦١) .

(٢) أبو داود فى الحدود (٤٤٧٤ ، ٤٤٧٥)، والترمذى فى تفسير القرآن (٣١٨١) وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائى فى الكبرى فى التعزيرات والشهود (١/٧٣٥١)، وابن ماجه فى الحدود (٢٥٦٧)، كلهم عن عائشة.

شهادتهم دليل على الفصلين جميعاً، كما دلت قصة عائشة على قبول شهادتهم بعد التوبة والجلد، لأن اثنين من الثلاثة تابا فقبل عمر والمسلمون شهادتهما، والثالث: وهو أبو بكر مع كونه من أفضلهم لم يتب، فلما لم يتب لم يقبل المسلمون شهادته، وكان من صالحى المسلمين، وقد قال عمر: تب أقبلُ شهادتك، لكن إذا كان القرآن قد بين أن القَدْفَةَ إن لم يأتوا بأربعة شهداء لم تقبل شهادتهم أبداً، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. إلا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٤، ٥]، فمعلوم أن قوله: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ وصف ذم لهم زائد على ما ذكره من رد شهادتهم.

وأما تفسير «العدالة» المشروطة في هؤلاء الشهداء: فإنها الصلاح في الدين والمروءة، الصلاح في أداء الواجبات، وترك الكبيرة، والإصرار على الصغيرة. و«الصلاح في المروءة»: استعمال ما يُجَمِّلُهُ وَيُزَيِّنُهُ واجتناب ما يُدَنِّسُهُ وَيُشِينُهُ، فإذا وجد هذا في شخص كان عدلاً في شهادته، وكان من الصالحين الأبرار. وأما أنه لا يستشهد أحد في وصية أو رجعة في جميع الأمكنة والأزمنة حتى يكون بهذه الصفة، فليس في كتاب الله وسنة رسوله ما يدل على ذلك، بل هذا صفة المؤمن الذي أكمل إيمانه بأداء الواجبات وإن كان المستحبات لم يكملها، ومن كان كذلك كان من أولياء الله المتقين.

ثم إن القائلين بهذا قد يفسرون الواجبات بالصلوات الخمس ونحوها، بل قد يجب على الإنسان من حقوق الله وحقوق عباده ما لا يحصىه إلا الله - تعالى - مما يكون تركه أعظم إثماً من شرب الخمر والزنا، ومع ذلك لم يجعلوه قادحا في عدالته؛ إما لعدم استشعار كثرة الواجبات، وإما لالتفاتهم إلى ترك السيئات دون فعل الواجبات، وليس الأمر كذلك في الشريعة، وبالجمل، هذا معتبر في باب الثواب والعقاب، والمدح والذم، والموالة والمعاداة وهذا أمر عظيم.

وأما قول من يقول: الأصل في المسلمين العدالة فهو باطل، بل الأصل في بنى آدم الظلم والجهل، كما قال تعالى ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]. ومجرد التكلم بالشهادتين لا يوجب انتقال الإنسان عن الظلم والجهل إلى العدل.

و«باب الشهادة»: مداره على أن يكون الشهيد مرضياً أو يكون ذا عدل، يتحرى القسط والعدل في أقواله وأفعاله والصدق في شهادته وخبره، وكثيراً ما يوجد هذا مع الإخلال بكثير من تلك الصفات، كما أن الصفات التي اعتبروها كثيراً ما توجد بدون هذا، كما قد رأينا كل واحد من الصنفين كثيراً، لكن يقال: إن ذلك مظنة الصدق والعدل والمقصود من الشهادة ودليل عليها وعلامة لها؛ فإن النبي ﷺ قال في الحديث المتفق على صحته: «عليكم

بالصدق؛ فإن الصدق يهدى إلى البر، والبر يهدى إلى الجنة» الحديث إلى آخره^(١).

فالصدق مستلزم للبر كما أن الكذب مستلزم للفجور، فإذا وجد الملزوم وهو تحرى الصدق وجد اللازم وهو البر، وإذا انتفى اللازم وهو البر انتفى الملزوم وهو الصدق، وإذا وجد الكذب وهو الملزوم وجد الفجور وهو اللازم، وإذا انتفى اللازم وهو الفجور انتفى الملزوم وهو الكذب، فلهذا استدل بعدم بر الرجل على كذبه، وبعدم فجوره على صدقه.

فالعَدْلُ الذي ذكره الفقهاء من انتفى فجوره، وهو إتيان الكبيرة والإصرار على الصغيرة، وإذا انتفى ذلك فيه انتفى كذبه الذي يدعو به إلى هذا الفجور، والفاسق هو من عُدِمَ بره، وإذا عدم بره عدم صدقه، ودلالة هذا الحديث مبنية على أن الداعي إلى البر يستلزم البر، والداعي إلى الفجور يستلزم الفجور. فالخطأ كالنسيان، والعمد كالكذب. والله أعلم.

(١) البخارى فى الأدب (٦٠٩٤) ومسلم فى البر والصلة (٢٦٠٧ / ١٠٥) .

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]، فى طرده الكلام على ما يتعلق بهذه الآية وغيرها فقال: وأما الجواب المفصل فمن ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه الآية فى أزواج النبى ﷺ خاصة فى قول كثير من أهل العلم، فروى هشيم عن العوام بن حوشب، ثنا شيخ من بنى كاهل، قال: فسر ابن عباس: «سورة النور» فلما أتى على هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى آخر الآية [النور: ٢٣]، قال: هذه فى شأن عائشة وأزواج النبى ﷺ خاصة، وهى مبهمة ليس فيها توبة، ومن قذف امرأة مؤمنة فقد جعل الله له توبة، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [النور: ٤، ٥]، فجعل لهؤلاء توبة ولم يجعل لأولئك توبة، قال: فهم رجل أن يقوم فيقبل رأسه من حسن ما فسرته.

وقال أبو سعيد الأشج: حدثنا عبد الله بن خراش، عن العوام، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ﴾ نزلت فى عائشة خاصة، واللعنة فى المنافقين عامة، فقد بين ابن عباس أن هذه الآية إنما نزلت فىمن يقذف عائشة وأمهاة المؤمنين؛ لما فى قذفهن من الطعن على رسول الله ﷺ وعييه، فإن قذف المرأة أذى لزوجها، كما هو أذى لابنها؛ لأنه نسبة له إلى الديانة وإظهار لفساد فراشه، فإن زنا امرأته يؤذيه أذى عظيماً؛ ولهذا جور له الشارع أن يقذفها إذا زنت، ودرأ الحد عنه باللعان، ولم يبح لغيره أن يقذف امرأة بحال، ولعل ما يلحق بعض الناس من العار والخزى بقذف أهله أعظم مما يلحقه لو كان هو المقذوف.

ولهذا ذهب الإمام أحمد فى إحدى الروايتين المنصوصتين عنه: إلى أن من قذف امرأة محصنة كالأمة والذمية، ولها زوج أو ولد محصن حدٌ لقذفها، لما ألحقه من العار بولدها وزوجها المحصنين، والرواية الأخرى عنه وهى قول الأكثرين أنه لا حد عليه؛ لأنه أذى لهما لا قذف لهما، والحد التام إنما يجب بالقذف، وفى جانب النبى ﷺ أذى، كقذفه، ومن يقصد عيب النبى ﷺ بعيب أزواجه فهو منافق، وهذا معنى قول ابن عباس: اللعنة فى المنافقين عامة.

وقد وافق ابن عباس جماعة، فروى الإمام أحمد والأشج عن خَصِيف قال: سألت سعيد بن جبير، فقلت: الزنا أشدُّ أو قذف المحصنة؟ قال: لا، بل الزنا، قال: قلت: فإن الله - تعالى - يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣]، فقال: إنما كان هذا في عائشة خاصة، وروى أحمد بإسناده عن أبي الجوزاء في هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾، فقال: هذه الآية لأمهات المؤمنين خاصة، وروى الأشج بإسناده عن الضحاك في هذه الآية، قال: هن نساء النبي ﷺ، وقال معمر عن الكلبي: إنما عُنِيَ بهذه الآية أزواج النبي ﷺ، فأما من رمى امرأة من المسلمين فهو فاسق، كما قال الله - تعالى - أو يتوب.

وجه هذا، أن لعنة الله في الدنيا والآخرة لا تستوجب بمجرد القذف، فتكون اللام في قوله: ﴿المحصنات الغافلات المؤمنات﴾ لتعريف المعهود، والمعهود هنا أزواج النبي ﷺ؛ لأن الكلام في قصة الإفك، ووقوع من وقع في أم المؤمنين عائشة، أو يقصر اللفظ العام على سببه للدليل الذي يوجب ذلك.

ويؤيد هذا القول: أن الله - سبحانه - رتب هذا الوعيد على قذف محصنات غافلات مؤمنات، وقال في أول السورة: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فرتب الحد ورد الشهادة والفسق على مجرد قذف المحصنات، فلا بد أن يكون المحصنات الغافلات المؤمنات لهن مزية على مجرد المحصنات؛ وذلك - والله أعلم - لأن أزواج النبي ﷺ مشهود لهن بالإيمان؛ لأنهن أمهات المؤمنين، وهن أزواج نبيه في الدنيا والآخرة، وعوام المسلمات إنما يعلم منهن في الغالب ظاهر الإيمان.

ولأن الله - سبحانه - قال في قصة عائشة: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]، فتخصيصه متولى كبره دون غيره دليل على اختصاصه بالعذاب العظيم، وقال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَقَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، فعلم أن العذاب العظيم لا يمس كل من قذف، وإنما يمس متولى كبره فقط، وقال هنا: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]، فعلم أن الذي رمى أمهات المؤمنين يعيب بذلك رسوله ﷺ، وتولى كبر الإفك، وهذه صفة المنافق ابن أبي - والله أعلم - أنه على هذا القول تكون هذه الآية حجة - أيضاً - موافقة لتلك الآية، لأنه لما كان رمى أمهات المؤمنين أذى للنبي ﷺ لعن صاحبه في الدنيا والآخرة؛ ولهذا قال ابن عباس:

ليس فيها توبة؛ لأن مؤذى النبي ﷺ لا تقبل توبته، أو يريد إذا تاب من القذف حتى يسلم إسلاماً جديداً، وعلى هذا فرميهن نفاق مبيح للدم إذا قصد به أذى النبي ﷺ، أو بعد العلم بأنهن أزواجه في الآخرة، فإنه ما بغت امرأة نبي قط.

ومما يدل على أن قذفهن أذى للنبي ﷺ، ما خرجاه في الصحيحين في حديث الإفك عن عائشة قالت: فقام رسول الله ﷺ فاستعذر من عبد الله بن أبي بن سلول. قالت: فقال رسول الله ﷺ - وهو على المنبر -: «يا معشر المسلمين من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً، وما كان يدخل على أهلي إلا معي» فقام سعد بن معاذ الأنصاري فقال: أنا أعذرك منه يا رسول الله، إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك، فقام سعد بن عبادة - وهو سيد الخزرج وكان رجلاً صالحاً ولكن احتملته الحمية - فقال لسعد بن معاذ: لعمر الله لا تقتلنه ولا تقدر على قتله، فقام أسيد بن حضير وهو ابن عم سعد بن معاذ، فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لقتلنه، فإنك منافق تجادل عن المنافقين، قالت: فثار الحيان الأوس والخزرج حتى هموا أن يقتتلوا، ورسول الله ﷺ قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله ﷺ يخفضهم حتى سكوتوا وسكت^(١). وفي رواية أخرى صحيحة أن هذه الآية في أزواج رسول الله ﷺ خاصة.

ويقول آخرون: يعنى أزواج المؤمنين عامة، وقال أبو سلمة: قذف المحصنات من الموجبات، ثم قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية [النور: ٢٣]، وعن عمر بن قيس قال: قذف المحصنة يحبط عمل تسعين سنة، رواهما الأشج، وهذا قول كثير من الناس.

ووجهه ظاهر الخطاب، فإنه عام فيجب إجراؤه على عمومته؛ إذ لا موجب لخصوصه، وليس هو مختصاً بنفس السبب بالاتفاق؛ لأن حكم غير عائشة من أزواج النبي ﷺ داخل في العموم، وليس هو من السبب؛ ولأنه لفظ جمع والسبب في واحدة هنا؛ ولأن قصر عمومات القرآن على أسباب نزولها باطل، فإن عامة الآيات نزلت بأسباب اقتضت ذلك، وقد علم أن شيئاً منها لم يقصر على سببه، والفرق بين الآيتين: أنه في أول السورة ذكر العقوبات المشروعة على أيدي المكلفين من الجلد ورد الشهادة والتفسيق، وهنا ذكر العقوبة الواقعة من الله - سبحانه - وهى اللعنة في الدارين والعذاب العظيم، وقد روى عن النبي ﷺ من غير وجه وعن أصحابه: «إن قذف المحصنات من الكبائر»، وفي لفظ في الصحيح: «قذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^(٢).

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٥٠) ومسلم فى التوبة (٢٧٧٠ / ٥٦) .

(٢) البخارى فى الوصايا (٢٧٦٦)، ومسلم فى الإيمان (١٤٥ / ٨٩)، وأبو داود فى الوصايا (٢٨٧٤) كلهم من أبى هريرة .

ثم اختلف هؤلاء فقال أبو حمزة الثمالي: بلغنا أنها نزلت في مشركي أهل مكة إذ كان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد، فكانت المرأة إذا خرجت إلى رسول الله ﷺ إلى المدينة مهاجرة قذفها المشركون من أهل مكة، وقالوا: إنما خرجت تفجر، فعلى هذا يكون فيمن قذف المؤمنين قذفاً يصدهن به عن الإيمان، ويقصد بذلك ذم المؤمنين لينفر الناس عن الإسلام، كما فعل كعب بن الأشرف، وعلى هذا فمن فعل ذلك فهو كافر، وهو بمنزلة من سب النبي ﷺ.

وقوله: إنها نزلت زمن العهد، يعنى - والله أعلم -: أنه عنى بها مثل أولئك المشركين المعاهدين، وإلا فهذه الآية نزلت ليالى الإفك وكان الإفك فى غزوة بنى المصطلق قبل الخندق، والهدنة كانت بعد ذلك بسنين، ومنهم من أجراها على ظاهرها وعمومها؛ لأن سبب نزولها قذف عائشة، وكان فيمن قذفها مؤمن ومنافق، وسبب النزول لا بد أن يندرج فى العموم؛ ولأنه لا موجب لتخصيصها.

والجواب على هذا التقدير: أنه - سبحانه - قال هنا: ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣]، على بناء الفعل للمفعول ولم يُسمَّ اللاعن، وقال فى الآية الأخرى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وإذا لم يسم الفاعل جاز أن يلعنهم غير الله من الملائكة والناس، وجاز أن يلعنهم الله فى وقت ويلعنهم بعض خلقه فى وقت، وجاز أن الله يتولى لعنة بعضهم وهو من كان قذفه طعنًا فى الدين، ويتولى خلقه لعنة الآخرين، وإذا كان اللاعن مخلوقًا فلعله قد يكون بمعنى الدعاء عليهم، وقد يكون بمعنى أنهم يبعدونهم عن رحمة الله.

ويؤيد هذا، أن الرجل إذا قذف امرأته تلاعنوا وقال الزوج فى الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، فهو يدعو على نفسه إن كان كاذبًا فى القذف أن يلعنه الله، كما أمر الله رسوله أن يباهل من حاجه فى المسيح بعد ما جاءه من العلم بأن يبتهلوا فيجعلوا لعنة الله على الكاذبين، فهذا مما يلعن به القاذف، ومما يلعن به أن يجلد، وأن ترد شهادته، ويفسق، فإنه عقوبة له وإقصاء له عن مواطن الأمن والقبول، وهى من رحمة الله، وهذا بخلاف من أخبر الله أنه لعنه فى الدنيا والآخرة، فإن لعنة الله له توجب زوال النصر عنه من كل وجه، وبعده عن أسباب الرحمة فى الدارين.

ومما يؤيد الفرق أنه قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]، ولم يجرى لإعداد العذاب المهين فى القرآن إلا فى حق الكفار، كقوله: ﴿الَّذِينَ يَخْلُونِ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا

لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿النساء: ٣٧﴾، وقوله: ﴿وَحَذِّوْا حَذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ آعَدَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٠٢]، وقوله: ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿إِنَّمَا نُمَلِّى لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [الحج: ٥٧]، ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [الحج: ٩]، ﴿وَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [المجادلة: ٥]، ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [المجادلة: ١٦].

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]، فهى - والله أعلم - فيمن جحد الفرائض واستخف بها، على أنه لم يذكر أن العذاب أعد له.

وأما العذاب العظيم فقد جاء وعيداً للمؤمنين فى قوله: ﴿لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]، وقوله: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ [فى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ] (١) لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَفْضَتْكُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، وفى المحارب: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِى الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِى الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]، وفى القاتل: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ٩٤]، وقد قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُّكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨]، وذلك لأن الإهانة لإذلال وتحقير وخزى، وذلك قدر زائد على ألم العذاب، فقد يعذب الرجل الكريم ولا يهان، فلما قال فى هذه الآية: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]، علم أنه من جنس العذاب الذى توعده الكفار والمنافقين، ولما قال هناك: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]، جار أن يكون من جنس العذاب فى قوله: ﴿لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَفْضَتْكُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

ومما يبين الفرق أيضاً أنه - سبحانه - قال هناك: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]، والعذاب إنما أعد للكافرين؛ فإن جهنم لهم خلقت؛ لأنهم لا بد أن يدخلوها، وما هم منها بمخرجين، وأهل الكبائر من المؤمنين يجوز أن يدخلوها إذا غفر الله لهم، وإذا

(١) سقط من المطبوعة، والصواب ما أثبتناه.

دخلوها فإنهم يخرجون منها ولو بعد حين، قال سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، فأمر - سبحانه - المؤمنين ألا يأكلوا الربا وأن يتقوا الله، وأن يتقوا النار التي أعدت للكافرين، فعلم أنهم يُخاف عليهم من دخول النار إذا أكلوا الربا وفعلوا المعاصي، مع أنها معدة للكافرين لا لهم.

ولذلك جاء في الحديث: «أما أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، وأما أقوام لهم ذنوب فيصيبهم سفح من النار ثم يخرجهم الله منها»^(١).

وهذا كما أن الجنة أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء، وإن كان يدخلها الأبناء بعمل آبائهم، ويدخلها قوم بالشفاعة، وقوم بالرحمة، وينشئ الله لما فضل منها خلقاً آخر في الدار الآخرة فيدخلهم إياها؛ وذلك لأن الشيء إنما يعد لمن يستوجهه ويستحقه، ولمن هو أولى الناس به، ثم قد يدخل معه غيره بطريق التبعية أو لسبب آخر. والله أعلم.

(١) مسلم في الإيمان (١٨٥ / ٣٠٦) .

والسفع: علامة تغير ألوانهم. يقال: سفعت الشيء إذا جعلت عليه علامة، يريد أثرًا من النار. انظر: النهاية في غريب الحديث ٣٧٤/٢.

وقال شيخ الإسلام :

فصل

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٢٧ - ٣٠]، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما جعل الاستئذان من أجل النظر»^(١). والنظر المنهى عنه هو نظر العورات ونظر الشهوات وإن لم تكن من العورات.

والله - سبحانه - ذكر الاستئذان على نوعين: ذكر في هذه الآية أحدهما، وفي الآيتين في آخر السورة النوع الثاني، وهو استئذان الصغار والماليك، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَذْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْغُوا الْحِلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ [النور: ٥٨]، فأمر باستئذان الصغار والماليك حين الاستيقاظ من النوم، وحين إرادة النوم، وحين القائلة^(٢)؛ فإن في هذه الأوقات تبدو العورات، كما قال تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾.

وفي ذلك ما يدل على أن المملوك المميز، والمميز من الصبيان: ليس له أن ينظر إلى عورة الرجل، كما لا يحل للرجل أن ينظر إلى عورة الصبي والمملوك وغيرها.

وأما دخول هؤلاء في غير هذه الأوقات بغير استئذان، فهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النور: ٥٨]، وفي ذلك دلالة على أن الطوافين يرخص فيهم ما لا يرخص في غير الطوافين عليكم والطوافات، والطواف من يدخل بغير إذن كما تدخل الهرة، وكما يدخل الصبي والمملوك، وإذا كان هذا في الصبي المميز بغير المميز أولى.

ويرخص في طهارته، كما قال ذلك طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في الصبيان والهرة وغيرهم: أنهم إن أصابتهم نجاسة أنها تطهر بمرور الريق عليها، ولا تحتاج

(١) البخارى فى الاستئذان (٦٢٤١)، ومسلم فى الأدب (٢١٥٦/٤٠)، والترمذى فى الاستئذان (٢٧٠٩) وقال:

«حديث حسن صحيح».

(٢) القائلة: وقت القيلولة. انظر: المصباح المنير، مادة «قال».

إلى غسل؛ لأنهم من الطوافين، كما أخبر به الرسول في الهرة مع علمه أنها تأكل الفأرة، ولم تكن بالمدينة مياه تردّها السناني^(١)، ليقل: طهر فمها بورودها الماء، فعلم أن طهارة هذه الأفواه لا تحتاج إلى غسل، فالاستئذان في أول السورة قبل دخول البيت مطلقاً، والتفريق في آخرها لأجل الحاجة، لأن المملوك والصغير طواف يحتاج إلى دخول البيت في كل ساعة فشق استئذانه، بخلاف المحتلم.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾ الآية، إلى قوله: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣٠، ٣١]، فأمر الله - سبحانه - الرجال والنساء بالغض من البصر وحفظ الفرج، كما أمرهم جميعاً بالتوبة، وأمر النساء خصوصاً بالاستتار، وألاً يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ومن استثناه الله - تعالى - في الآية، فما ظهر من الزينة هو الثياب الظاهرة، فهذا لا جناح عليها في إبدائها إذا لم يكن في ذلك محذور آخر، فإن هذه لا بد من إبدائها، وهذا قول ابن مسعود وغيره، وهو المشهور عن أحمد. وقال ابن عباس: الوجه واليدين من الزينة الظاهرة، وهى الرواية الثانية عن أحمد، وهو قول طائفة من العلماء كالشافعى وغيره.

وأمر - سبحانه - النساء بإرخاء الجلايب لئلا يعرفن ولا يؤذين، وهذا دليل على القول الأول، وقد ذكر عبيدة السلماني^(٢) وغيره: أن نساء المؤمنين كن يبدن عليهن الجلايب من فوق رؤوسهن حتى لا يظهر إلا عيونهن لأجل رؤية الطريق، وثبت في الصحيح: أن المرأة المحرمة تنهى عن الانتقاب والقفازين^(٣)، وهذا مما يدل على أن النقاب والقفازين كانا معروفين في النساء اللاتي لم يحرمن، وذلك يقتضى ستر وجوههن وأيديهن.

وقد نهى الله - تعالى - عما يوجب العلم بالزينة الخفية بالسمع أو غيره، فقال: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وقال: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ فلما نزل ذلك عمد نساء المؤمنين إلى خمرهن فشققن وأرخينها على أعناقهن. و«الجيب»: هو شق في طول القميص. فإذا ضربت المرأة بالخمصار على الجيب سترت عنقها، وأمرت بعد ذلك أن ترخي من جلبابها، والإرخاء إنما يكون إذا خرجت من البيت،

(١) السناني: الهر، والائتى سورة. انظر: المصباح المنير، مادة «سنر».

(٢) هو عبيدة بن عمرو السلماني المرادى الكوفى، الفقيه، أسلم في عام فتح مكة بأرض اليمن، ولا صحبة له، برع في الفقه وكان ثباً في الحديث، وهاجر إلى المدينة في زمان عمر. وحضر كثيراً من الوقائع، وكان يوازى شريحاً في القضاء توفي في سنة ٧٢هـ. [سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠]، وشذرات الذهب ٧٨/١، والأعلام ١٩٩/٤.

(٣) البخارى في جزاء الصيد (١٨٣٨)، وأبو داود في المناسك (١٨٢٧) كلاهما عن ابن عمر.

فأما إذا كانت فى البيت فلا تؤمر بذلك، وقد ثبت فى الصحيح: أن النبى ﷺ لما دخل بصفية قال أصحابه: إن أرخى عليها الحجاب فهى من أمهات المؤمنين، وإن لم يضرب عليها الحجاب فهى مما ملكت يمينه، فضرب عليه الحجاب^(١)، وإنما ضرب الحجاب على النساء لثلاث ترى وجوههن وأيديهن.

والحجاب مختص بالحرائر دون الإماماء، كما كانت سنة المؤمنين فى زمن النبى ﷺ وخلفائه أن الحرة تحتجب والأمة تبرر، وكان عمر - رضى الله عنه - إذا رأى أمة مختمرة ضربها، وقال أئتسبهين بالحرائر، أى لكاع^(٢)، فيظهر من الأمة رأسها ويدها ووجهها.

وقال تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾ [النور: ٦٠]، فرخص للعجوز التى لا تطمع فى النكاح أن تضع ثيابها فلا تلقى عليها جلبابها ولا تحتجب، وإن كانت مستثناة من الحرائر لزوال المفسدة الموجودة فى غيرها، كما استثنتى التابعين غير أولى الإربة من الرجال فى إظهار الزينة لهم، لعدم الشهوة التى تتولد منها الفتنة، وكذلك الأمة إذا كان يخاف بها الفتنة كان عليها أن ترخى من جلبابها وتحتجب، ووجب غض البصر عنها ومنها.

وليس فى الكتاب والسنة إباحة النظر إلى عامة الإماماء ولا ترك احتجابهن وإبداء زينتهن، ولكن القرآن لم يأمرهن بما أمر الحرائر، والسنة فرقت بالفعل بينهن وبين الحرائر، ولم تفرق بينهن وبين الحرائر بلفظ عام، بل كانت عادة المؤمنين أن تحتجب منهم الحرائر دون الإماماء، واستثنى القرآن من النساء الحرائر القواعد فلم يجعل عليهن احتجاباً، واستثنى بعض الرجال وهم غير أولى الأربة، فلم يمنع من إبداء الزينة الخفية لهم، لعدم الشهوة فى هؤلاء وهؤلاء، فإنه يستثنى بعض الإماماء أولى وأحرى، وهن من كانت الشهوة والفتنة حاصلة بترك احتجابها وإبداء زينتها.

وكما أن المحارم أبناء أزواجهن ونحوه ممن فيه شهوة وشغف، لم يجز إبداء الزينة الخفية له، فالخطاب خرج عاماً على العادة، فما خرج عن العادة خرج به عن نظائره، فإذا كان فى ظهور الأمة والنظر إليها فتنة وجب المنع من ذلك، كما لو كانت فى غير ذلك، وهكذا الرجل مع الرجال والمرأة مع النساء، لو كان فى المرأة فتنة للنساء وفى الرجل فتنة للرجال؛ لكان الأمر بالغض للنظر من بصره متوجهاً، كما يتوجه إليه الأمر بحفظ فرجه، فالإمام والصبيان إذا كن حسائناً تختشى الفتنة بالنظر إليهم كان حكمهم كذلك، كما ذكر ذلك العلماء.

(١) البخارى فى النكاح (٥١٥٩) عن أنس بن مالك.

(٢) اللكاع: المرأة اللثيمة. انظر: القاموس المحيط، مادة «لكع».

قال المروزي: قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل -: الرجل ينظر إلى المملوك، قال: إذا خاف الفتنة لم ينظر إليه، كم نظرة ألقت في قلب صا-بها البلاء، وقال المروزي: قلت لأبي عبد الله: رجل تاب، وقال: لو ضُرب ظهري بالسياط ما دخلت في معصية إلا أنه لا يدع النظر، فقال: أى توبة هذه؟! قال جرير: سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة فقال: «أصرف بصرك»^(١)، وقال ابن أبي الدنيا: حدثني أبي وسويد قالا: حدثني إبراهيم بن هرّاسة، عن عثمان بن صالح، عن الحسن بن ذكوان، قال: لا تجالسوا أولاد الأغنياء، فإن لهم صوراً كصور النساء، وهم أشد فتنة من العذارى.

وهذا الاستدلال والقياس والتنبيه بالأدنى على الأعلى، وكان يقال: لا يبيت الرجل في بيت مع الغلام الأمرد، وقال ابن أبي الدنيا بإسناده عن أبي سهل الصعلوكي، قال: سيكون في هذه الأمة قوم يقال لهم: اللوطيون على ثلاثة أصناف: صنف ينظرون، وصنف يصافحون، وصنف يعملون ذلك العمل، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون مجالسة الأغنياء وأبناء الملوكة، وقال: مجالستهم فتنة إنما هم بمنزلة النساء. ووقفت جارية لم ير أحسن وجهاً منها على بشر الخافى فسألته عن باب حرب، فدلها، ثم وقف عليه غلام حسن الوجه فسأله عن باب حرب، فأطرق رأسه، فرد عليه الغلام السؤال فغمض عينيه، فقيل له: يا أبا نصر، جاءتك جارية فسألتك فأجبتها، وجاءك هذا الغلام فسألك فلم تكلمه، فقال: نعم. يروى عن سفيان الثوري أنه قال: مع الجارية شيطان، ومع الغلام شيطانان، فخشيت على نفسي شيطانيه.

وروى أبو الشيخ القزويني بإسناده عن بشر أنه قال: احذروا هؤلاء الأحداث، وقال فتح الموصلي: صحبت ثلاثين شيخاً كانوا يعدون من الأبدال كلهم أوصاني عند مفارقتي له: اتق صحبتة الأحداث. اتق معاشره الأحداث. وكان سفيان الثوري لا يدع أمرد يجالسه، وكان مالك بن أنس يمنع دخول المرد مجلسه للسمع، فاحتال هشام فدخل في غمار الناس مستتراً بهم وهو أمرد فسمع منه ستة عشر حديثاً، فأخبر بذلك مالك فضربه ستة عشر سوطاً، فقال هشام: ليتني سمعت مائة حديث وضربني مائة سوط، وكان يقول: هذا علم إنما أخذناه عن ذوى اللحي والشيوخ فلا يحمله عنا إلا أمثالهم، وقال يحيى بن معين: ما طمع أمرد أن يصحبنى ولا أحمد بن حنبل في طريق.

(١) مسلم في الآداب (٤٥/٢١٥٩)، وأبو داود في النكاح (٢١٤٨)، والترمذي في الأدب (٢٧٧٦) وقال: «حسن صحيح» والنسائي في الكبرى في عشرة النساء (١/٩٢٣٣)، والدارمي في الاستئذان ٢/٢٧٨.

وقال أبو على الروذباري^(١): قال لى أبو العباس أحمد بن المؤدب: يا أبا على، من أين أخذ صوفية عصرنا هذا الأنس بالأحداث وقد تصحبهم السلامة في كثير من الأمور؟ فقال: هيهات قد رأينا من هو أقوى منهم إيماناً إذا رأى الحدث قد أقبل نفر منه كفراره من الأسد، وإنما ذاك على حسب الأوقات التي تغلب الأحوال على أهلها فيأخذها تصرف الطباع، ما أكثر الخطأ، ما أكثر الغلط! قال الجنيد بن محمد: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل معه غلام أمرد حسن الوجه، فقال له: من هذا الفتى؟! فقال الرجل: ابني، فقال: لا تجئ به معك مرة أخرى، فلامه بعض أصحابه في ذلك، فقال أحمد: على هذا رأينا أسياننا، وبه أخبرونا عن أسلافهم.

وجاء حسن بن الرازي إلى أحمد ومعه غلام حسن الوجه، فتحدث معه ساعة، فلما أراد أن ينصرف قال له أحمد: يا أبا على، لا تمش مع هذا الغلام في طريق، فقال: يا أبا عبد الله، إنه ابن أختي، قال: وإن كان: لا يأنم الناس فيك، وروى ابن الجوزي بإسناده عن سعيد بن المسيّب قال: إذا رأيتم الرجل يلح بالنظر إلى الغلام الأمرد فاتهموه، وقد روى في ذلك أحاديث مسندة ضعيفة، وحديث مرسل أجود منها، وهو ما رواه أبو محمد الخلال، ثنا عمر بن شاهين، ثنا محمد بن أبي سعيد المقرئ، ثنا أحمد بن حماد المصيصي، ثنا عباس بن مجور، ثنا أبو أسامة، عن مجالد، عن سعيد، عن الشعبي قال: قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضوء، فأجلسه النبي ﷺ وراء ظهره، وقال: «كانت خطيئة داود في النظر»^(٢) هذا حديث منكر.

وأما المسندة فمنها ما رواه ابن الجوزي بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «من نظر إلى غلام أمرد بريئة حبسه الله في النار أربعين عاماً»^(٣)، وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تجالسوا أبناء الملوك، فإن الأنفس تشتاق إليهم ما لا تشتاق إلى الجوارى العواتق»^(٤)، إلى غير ذلك من الأحاديث الضعيفة.

(١) هو أبو على أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور الروذباري، الزاهد المشهور الشافعي، كان فقيهاً نحوياً حافظاً للأحاديث عارفاً بالطريقة، له تصانيف كثيرة، وأصله من بغداد، وسكن بمصر وصحب الجنيد حتى صار أحد أئمة الوقت وشيخ الصوفية، توفي بمصر سنة ٣٢٢هـ. [سير أعلام النبلاء ١٤/٥٣٥، وشذرات الذهب ٢/٢٩٦].

(٢) الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٠٦ وقال: «لا أصل له، في إسناده مجاهيل».

(٣) لم أعر عليه في الموضوعات لابن الجوزي.

(٤) الخطيب في تاريخ بغداد ٥/١٩٨، والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٠٦ وقال: «في إسناده كذاب».

وكذلك المرأة مع المرأة، وكذلك محارم المرأة: مثل ابن زوجها وابنه وابن أخيها وابن أختها ومملوكها عند من يجعله محرماً: متى كان يخاف عليه الفتنة أو عليها توجه الاحتجاب بل وجب. وهذه المواضع التي أمر الله - تعالى - الاحتجاب فيها مظنة الفتنة، ولهذا قال تعالى: ﴿ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]، فقد تحصل الزكاة والطهارة بدون ذلك لكن هذا أزكى، وإذا كان النظر والبروز قد انتفى فيه الزكاة والطهارة لما يوجد في ذلك من شهوة القلب واللذة بالنظر، كان ترك النظر والاحتجاب أولى بالوجوب، ولا زكاة بدون حفظ الفرج من الفاحشة، لأن حفظه يتضمن حفظه عن الوطء به في الفروج والأدبار ودون ذلك، وعن المباشرة ومس الغير له وكشفه للغير ونظر الغير إليه، فعليه أن يحفظ فرجه عن نظر الغير ومسه.

ولهذا قال ﷺ في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده لما قال له: يا رسول الله، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر، فقال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك» قال: فإذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا يرينها»، قال: فإذا كان أحداً خالياً؟ قال: «فالله أحق أن يستحيا منه من الناس»^(١). وقد نهى النبي ﷺ أن تباشر المرأة المرأة في شعار واحد، وأن يباشر الرجل الرجل في شعار واحد^(٢). ونهى عن المشى عراة^(٣). ونهى عن أن ينظر الرجل إلى عورة الرجل، وأن تنظر المرأة إلى عورة المرأة^(٤). وقال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر»^(٥). وفي رواية: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من إناث أمتي فلا تدخل الحمام إلا بمئزر»^(٦).

وقال العلماء: يرخص للنساء في الحمام عند الحاجة، كما يرخص للرجال مع غرض البصر وحفظ الفرج، وذلك مثل أن تكون مريضة أو نفساء، أو عليها غسل لا يمكنها إلا في الحمام. وأما إذا اعتادت الحمام وشق عليها تركه فهل يباح لها؟ على قولين في مذهب

(١) أبو داود في الحمام (٤٠١٧)، والترمذي في الأدب (٢٧٩٤) وقال: «حديث حسن»، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء (١/٨٩٧٢)، وابن ماجه في النكاح (١٩٢٠)، وأحمد ٤/٣، ٥.

(٢) أحمد ٣٠٤/١، ٣١٤، ٣٢٦/٢، وابن حبان في صحيحه ٤٤١/٧، وذكره الهيثمي في المجمع ١٠٥/٨، وقال: «رواه أحمد».

(٣) مسلم في الحيض (٧٨/٣٤١)، وأبو داود في الحمام (٤٠١٦) كلاهما عن المسور بن مخرمة.

(٤) مسلم في الحيض (٧٤/٣٣٨)، والترمذي في الأدب (٢٧٩٣)، وأبو داود في الحمام (٤٠١٨)، وابن ماجه في الطهارة (٦٦١)، وأحمد ٦٣/٣، كلهم عن أبي سعيد الخدري.

(٥) الترمذي في الأدب (٢٨٠١)، والنسائي في الغسل (٤٠١)، كلاهما عن جابر.

(٦) أحمد ٣٢١/٢، وذكره الهيثمي في المجمع ٢٨٢/١ وقال: «رواه أحمد، وفيه أبو جبرة قال الذهبي: لا يعرف».

أحمد وغيره: أحدهما: لا يباح، والثاني: يباح، وهو مذهب أبي حنيفة واختاره ابن الجوزي.

وكما يتناول غض البصر عن عورة الغير وما أشبهها من النظر إلى المحرمات فإنه يتناول الغض عن بيوت الناس، فبيت الرجل يستر بدنه كما تستر ثيابه، وقد ذكر - سبحانه - غض البصر وحفظ الفرج بعد آية الاستئذان، وذلك أن البيوت سترة كالثياب التي على البدن، كما جمع بين اللباسين في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَائِلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ﴾ [النحل: ٨١]، فكل منهما وقاية من الأذى الذي يكون سموماً مؤذياً كالحر والشمس والبرد، وما يكون من بنى آدم من النظر بالعين واليد وغير ذلك.

وقد ذكر في أول «سورة النحل» أصول النعم، وذكر هنا ما يدفع البرد فإنه من المهلكات، وذكر في أثنائها تمام النعم وما يدفع الحر فإنه من المؤذيات، ثم قال: ﴿كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١]، وفي الصحيحين عن أبي هريرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له فخذه بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح»^(١). وهذا الخاص يفسر العام الذي في الصحيح عن عبد الله بن مغفل: أنه رأى رجلاً يخذف، قال: لا تخذف، فإن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف، وقال: «إنه لا يصاد به صيد ولا ينكأ به عدو، ولكنها تكسر السن وتفقأ العين»^(٢). وفي الصحيحين عن سهل بن سعد: أن رجلاً اطلع في حجرة في باب النبي ﷺ، ومع النبي ﷺ مدرى يحك بها رأسه، فقال: «لو أعلم أنك تنظر إلى لطعت به في عينك؛ إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»^(٣).

وقد ظن طائفة من العلماء أن هذا من باب دفع الصائل؛ لأن الناظر معتد بنظره فيدفع كما يدفع سائر البغاة، ولو كان الأمر كما قالوا؛ لدفع بالأسهل فالأسهل. ولم يجز قلع عينه ابتداء إذا لم يذهب إلا بذلك، والنصوص تخالف ذلك؛ فإنه أباح أن تخذه حتى تفقأ عينه قبل أمره بالانصراف، وكذلك قوله: «لو أعلم أنك تنظرني لطعت به في عينك»، فجعل نفس النظر مبيحاً للطعن في العين، ولم يذكر الأمر له بالانصراف، وهذا يدل على أنه من باب المعاقبة له على ذلك، حيث جنى هذه الجناية على حرمة صاحب البيت فله أن يفقأ عينه بالحصى والمدرى.

(١) البخارى فى الدييات (٦٩٠٢) ومسلم فى الآداب (٢١٥٨ / ٤٤).

(٢) البخارى فى الذبائح والصيد (٥٤٧٩) ومسلم فى الصيد والذبائح (٥٤ / ١٩٥٤).

(٣) البخارى فى الاستئذان (٦٢٤١) ومسلم فى الآداب (٢١٥٦ / ٤٠).

والنظر إلى العورات حرام، داخل في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وفي قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فإن الفواحش وإن كانت ظاهرة في المباشرة بالفرج أو الدبر وما يتبع ذلك من الملامسة والنظر وغير ذلك، وكما في قصة لوط: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل: ٥٤]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾ [الإسراء: ٣٢]، فالفاحشة - أيضاً - تتناول كشف العورة وإن لم يكن في ذلك مباشرة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، وهذه الفاحشة هي طوافهم بالبيت عراة، وكانوا يقولون: لا نطوف بثياب عصينا الله فيها، إلا الحُمس فإنهم كانوا يطوفون في ثيابهم، وغيرهم إن حصل له ثياب من الخمس طاف فيها وإلا طاف عرياناً، وإن طاف بثيابه حرمت عليه فآلقاها، فكانت تسمى لقاء، وكذلك المرأة إذا لم يحصل لها ثياب جعلت يدها على فرجها ويدها الأخرى على دبرها وطافت وتقول:

اليوم يبدو بعضه أو كله
وما بدا منه فلا أحله

وقد سمي الله ذلك فاحشة، وقوله في سياق ذلك: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، يتناول كشف العورة - أيضاً - وإبداءها، ويؤكد ذلك أن إبداء فعل النكاح باللفظ الصريح يسمى فحشاء وتَفَحَّشًا، فكشف الأعضاء والفعل للبصر ككشف ذلك للسمع، وكل واحد من الكشفين يسمى وصفاً، كما قال عليه السلام: «لا تنعت المرأة المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها»^(١)، ويقال: فلان يصف فلاناً وثوب يصف البشرة، ثم إن كل واحد من إظهار ذلك للسمع والبصر يباح للحاجة، بل يستحب إذا لم يحصل المستحب أو الواجب إلا بذلك، كقول النبي ﷺ لما عَزَا: «أُنْكِتْهَا»^(٢)، وكقوله: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا»^(٣).

والمقصود أن الفاحشة تتناول الفعل القبيح وتتناول إظهار الفعل وأعضائه، وهذا كما أن ذلك يتناول ما فحش وإن كان بعقد نكاح، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]، فأخبر أن هذا النكاح فاحشة، وقد قيل: إن هذا من الفواحش الباطنة، فظهر أن الفاحشة تتناول العقود الفاحشة، كما تتناول المباشرة بالفاحشة، فإن قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ يتناول العقد والوطء، وفي قوله: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، عموم لأنواع كثيرة من الأقوال والأفعال، وأمر - تعالى - بحفظ الفرج مطلقاً بقوله: ﴿وَيَحْفَظُوا

(١) البخارى فى النكاح (٥٢٤٠) ، وأبو داود فى النكاح (٢١٥٠) .

(٢) البخارى فى الحدود (٦٨٢٤) ، وأحمد ١ / ٢٧٠ كلاهما عن ابن عباس .

(٣) أحمد ٥ / ١٣٦ .

﴿فَرُوجُهُمْ﴾ [النور: ٣٠]، ويقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ الآيات [المؤمنون: ٥، ٦]، وقال: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فحفظ الفرج مثل قوله: ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢]، وحفظها هو صرفها عما لا يحل.

وأما الأبصار فلا بد من فتحها والنظر بها، وقد يفجأ الإنسان ما ينظر إليه بغير قصد، فلا يمكن غضها مطلقاً؛ ولهذا أمر - تعالى - عباده بالغض منها، كما أمر لقمان ابنه بالغض من صوته. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ الآية [الحجرات: ٣]، فإنه مدحهم على غض الصوت عند رسوله مطلقاً، فهم مأمورون بذلك في مثل ذلك ينهون عن رفع الصوت عنده ﷺ، وأما غض الصوت مطلقاً عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فهو غض خاص ممدوح، ويمكن العبد أن يغض صوته مطلقاً في كل حال، ولم يؤمر العبد به، بل يؤمر برفع الصوت في مواضع؛ إما أمر بإيجاب أو استحباب؛ فهذا قال: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، فإن الغض في الصوت والبصر جماع ما يدخل إلى القلب ويخرج منه، فبالسمع يدخل القلب، وبالصوت يخرج منه، كما جمع العضوين في قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ . وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨، ٩]، فبالعين والنظر يعرف القلب الأمور، واللسان والصوت يخرجان من عند القلب الأمور، هذا رائد القلب وصاحب خبره وجاسوسه، وهذا ترجمانه.

ثم قال تعالى: ﴿ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾^(١)، وقال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] وقال في آية الاستئذان: ﴿وَأِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨] وقال: ﴿فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] وقال: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢]. وقال النبي ﷺ: «اللهم طهر قلبي من خطاياى بالماء والثلج والبرد»^(٢)، وقال في دعاء الجنابة: «واغسله بماء وثلج وبرد، ونقه من خطاياها كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس»^(٣).

(١) في المطبوعة: «لكم وأطهر»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البخارى فى الدعوات (٦٣٦٨، ٦٣٧٥، ٦٣٧٧)، ومسلم فى الذكر والدعاء (٤٩/٥٨٩).

(٣) مسلم فى الجنائز (٩٦٣ / ٨٥)، والنسائى فى الجنائز (١٩٨٣، ١٩٨٤)، وابن ماجه فى الجنائز (١٥٠٠)،

وأحمد ٢٣/٦، ٢٨ كلهم عن عوف بن مالك.

فالطهارة - والله أعلم - هي من الذنوب التي هي رجس، والزكاة تتضمن معنى الطهارة التي هي عدم الذنوب، ومعنى النماء بالأعمال الصالحة: مثل المغفرة والرحمة، ومثل النجاة من العذاب والفوز بالشواب، ومثل عدم الشر وحصول الخير، فإن الطهارة تكون من الأرجاس والأنجاس، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] وقال: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقال: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠]، وقال عن المنافقين: ﴿فَاعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ [التوبة: ٩٥].

وقال عن قوم لوط: ﴿وَنَجِّنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ﴾^(١) الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ [الأنبياء: ٧٤]، وقال اللوطية عن لوط وأهله: ﴿أَخْرِجُوهُمْ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]، قال مجاهد: عن أدبار الرجال، ويقال في دخول الغائط: أعوذ بك من الخبث والخبائث^(٢)، ومن الرجس النجس الخبيث المخبث، وهذه النجاسة تكون من الشرك والنفاق والفواحش والظلم ونحوها، وهي لا تزول إلا بالتوبة عن ترك الفاحشة وغيرها، فمن تاب منها فقد تطهر، وإلا فهو متنجس وإن اغتسل بالماء من الجنابة فذاك الغسل يرفع حدث الجنابة، ولا يرفع عنه نجاسة الفاحشة التي قد تنجس بها قلبه وباطنه، فإن تلك النجاسة لا يرفعها الاغتسال بالماء، وإنما يرفعها الاغتسال بماء التوبة النصوح المستمرة إلى الممات.

وهذا معنى ما رواه ابن أبي الدنيا وغيره: ثنا سويد بن سعيد، ثنا مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن كثير، عن مجاهد، قال: لو أن الذي يعمل - يعني عمل قوم لوط - اغتسل بكل قطرة في السماء وكل قطرة في الأرض لم يزل نجسًا. ورواه ابن الجوزي^(٣)، وروى القاسم بن خلف^(٤) في كتاب «ذم اللواط» بإسناده عن الفضيل بن عياض أنه قال: لو أن لوطيًا اغتسل بكل قطرة نزلت من السماء للقي الله غير طاهر. وقد روى أبو محمد الخلال عن العباس الهاشمي ذلك مرفوعًا. وحديث إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود: اللوطيان لو اغتسلا بماء البحر لم يجزهما إلا أن يتوبا^(٥)، ورفع مثل هذا الكلام، وإنما هو معروف

(١) في المطبوعة: «ونجيناها وأهله من القرية»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البخاري في الوضوء (١٤٢)، ومسلم في الحيض (١٢٢/٣٧٥) كلاهما عن أنس.

(٣) ابن الجوزي في الموضوعات ١١٢/٣ بمعناه، وقال الخطيب: «الرجال المذكورون في إسناد هذا الحديث كلهم ثقات غير أبي سهيل وهو الذي ضعفه».

(٤) هو أبو عبيد قاسم بن خلف بن فتح بن عبد الله بن جبير، قاضي أندلسي، من علماء المالكية، ولد وتفق في قرطبة، ولي قضاء بلنسية وطرطوسة زمانًا، له كتاب «في التوسط بين مالك وابن القاسم» فيما خالف به ابن القاسم مالكا، ولد سنة ٣١٢، وتوفي سجينًا سنة ٣٧٨ هـ. [الأعلام ١٧٥/٥].

(٥) ابن حبان في المجروحين ٢٩٤/١، وابن الجوزي في الموضوعات ١١٢/٣، وقال: «وهذا موضوع»، قال ابن حبان: روح بن مسافر كان يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه.

من كلام السلف.

وكذلك روى عن أبى هريرة وابن عباس قالا: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال فى خطبته: «من نكح امرأة فى دبرها أو غلاماً، أو رجلاً: حشر يوم القيامة أنتن من الجيفة يتأذى به الناس حتى يدخله الله نار جهنم، ويحبط الله عمله، ولا يقبل منه صرقاً ولا عدلاً، ويجعل فى تابوت من نار، ويسمر عليه بمسامير من حديد، فتشك تلك المسامير فى وجهه وجسده» قال أبو هريرة: هذا لمن لم يتب، وذلك أن تارك اللواط متطهر كما دل عليه القرآن، ففاعله غير متطهر من ذلك فيكون متنجساً، فإن ضد الطهارة النجاسة، لكن النجاسة أنواع مختلفة تختلف أحكامها.

ومن ههنا غلط بعض الناس من الفقهاء، فإنهم لما رأوا ما دل عليه القرآن من طلب طهارة الجنب بقوله: ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، قالوا: فيكون الجنب نجساً، وقد ثبت فى الصحيح من حديث أبى هريرة: أن النبى ﷺ قال: «إن المؤمن لا ينجس»^(١). لما انخس منه وهو جنب، وكره أن يجالسه، فهذه النجاسة التى نفاها النبى ﷺ هى نجاسة الطهارة بالماء التى ظنها أبو هريرة، والجنابة تمنع الملائكة أن تدخل بيتاً فيه جنب، وقال أحمد: إذا وضع الجنب يده فى ماء قليل أنجس الماء، فظن بعض أصحابه أنه أراد النجاسة الحسية، وإنما أراد الحكمية، فإن الفرع لا يكون أقوى من الأصل، ولا يكون الماء أعظم من البدن، بل غايته أن يقوم به المانع الذى قام بالبدن، والجنب ظاهره ممنوع من الصلاة، فيكون الماء كذلك طاهراً لا يتوضأ به للصلاة.

وأما الزكاة فهى متضمنة النماء والزيادة كالزروع، وإن كانت الطهارة قد تدخل فى معناها، فإن الشئ إذا تنظف مما يفسده زكى ونما وصلاح وزاد فى نفسه، كالزروع ينقى من الدغل، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٢١]، ﴿قَالَ أَقْتَلْتُمْ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف: ٧٤]، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، وقال: ﴿فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨]، فإن الرجوع عمل صالح يزيد المؤمن زكاة وطهارة، وقال: ﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فإن ذلك مجانية لأسباب الريية، وذلك من نوع مجانية الذنوب والبعد عنها ومباعدتها، فأخبر أن ذلك أطهر لقلوب الطائفتين.

وأما الآية التى نحن فيها - وهى قوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا

(١) البخارى فى الغسل (٢٨٥) ومسلم فى الحيض (٣٧٢ / ١١٦).

فَرُوحَهُمْ ذَلِكَ أَزَكَّى لَهُمْ ﴿ [النور: ٣٠] - فالغض من البصر وحفظ الفرج يتضمن البعد عن نجاسة الذنوب، ويتضمن الأعمال الصالحة التي يزكو بها الإنسان، وهو أزكى، والزكاة تتضمن الطهارة؛ فإن فيها معنى ترك السيئات ومعنى فعل الحسنات؛ ولهذا تفسر تارة بالطهارة وتارة بالزيادة والنماء، ومعناها يتضمن الأمرين، وإن كان قرن الطهارة معها في الذكر مثل قوله: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فالصدقة توجب الطهارة من الذنوب، وتوجب الزكاة التي هي العمل الصالح، كما أن الغض من البصر وحفظ الفرج هو أزكى لهم، وهما يكونان باجتناب الذنوب وحفظ الجوارح، ويكونان بالتوبة والصدقة التي هي الإحسان، وهذان هما التقوى والإحسان و ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨].

وقد روى الترمذى وصححه أن النبي ﷺ سئلَ ما أكثر ما يدخل الناس النار؟ فقال: «الأجوفان: الفم والفرج»، وسئلَ عن أكثر ما يدخل الناس الجنة؟ فقال: «تقوى الله وحسن الخلق»^(١) فيدخل في تقوى الله حفظ الفرج وغض البصر، ويدخل في حسن الخلق الإحسان إلى الخلق والامتناع من إيذائهم، وذلك يحتاج إلى الصبر، والإحسان إلى الخلق يكون عن الرحمة، والله تعالى يقول: ﴿ وَتَوَّاصُوا بِالصَّبْرِ وَتَوَّاصُوا بِالرَّحْمَةِ ﴾ [البلد: ١٧].

وهو - سبحانه - ذكر الزكاة هنا، كما قدمها في قوله: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [النور: ٢١]، فإن اجتناب الذنوب يوجب الزكاة التي هي زوال الشر وحصول الخير، والمفلحون: هم الذين أدوا الواجبات وتركوا المحرمات، كما وصفهم في أول سورة البقرة فقال: ﴿ أَلَمْ . ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١، ٢]، وقال: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشمس: ٩]، فإذا كان قد أخبر أن هؤلاء مفلحون، وأخبر أن المفلحين هم المتقون: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣]، وأخبر أن من زكَّى نفسه فهو مفلح؛ دل ذلك على أن الزكاة تنتظم الأمور المذكورة في أول سورة البقرة.

وقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [النساء: ٤٩]، وقوله: ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾ [النجم: ٣٢]، فالتركية من العباد لأنفسهم هي إخبارهم عن أنفسهم بكونها زكية واعتقاد ذلك؛ لأنفس جعلها زكية، وقال تعالى عن إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾ [البقرة: ١٢٩]،

(١) الترمذى في البر والصلة (٢٠٠٤) وقال: «حديث صحيح غريب»، وابن ماجه في الزهد (٤٢٤٦)، وأحمد ٢٩١/٢، كلهم عن أبي هريرة، واللفظ لابن ماجه.

وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [آل عمران: ١٦٤]، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ الآية [الجمعة: ٢]، فامتن - سبحانه - على العباد بإرساله في عدة مواضع، فهذه أربعة أمور أرسله بها: تلاوة آياته عليهم، وتركيتهم، وتعليمهم الكتاب والحكمة.

وقد أفرد تعليمه الكتاب والحكمة بالذكر مثل قوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقوله: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وذلك أن التلاوة عليهم وتركيتهم أمر عام لجميع المؤمنين؛ فإن التلاوة هي تبليغ كلامه - تعالى - إليهم وهذا لا بد منه لكل مؤمن، وتركيتهم هو جعل أنفسهم ركية بالعمل الصالح الناشئ عن الآيات التي سمعوها وتليت عليهم، فالأول سمعهم، والثاني طاعتهم، والمؤمنون يقولون: سمعنا وأطعنا. الأول علمهم والثاني عملهم، والإيمان قول وعمل، فإذا سمعوا آيات الله وعوها بقلوبهم وأحبوها وعملوا بها، ولم يكونوا كمن قال فيهم: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عَمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، وإذا عملوا بها زكوا بذلك وكانوا من المفلحين المؤمنين.

والله قال: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وقال في ضدهم: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]، فأخبر أنهم أعظم كفرًا ونفاقًا وجهلاً وذلك ضد الإيمان والعلم، فاستماع آيات الله والتزكي بها أمر واجب على كل أحد، فإنه لا بد لكل عبد من سماع رسالة سيده التي أرسل بها رسوله إليه، وهذا هو السماع الواجب الذي هو أصل الإيمان، ولا بد من التزكي بفعل المأمور وترك المحذور، فهذان لا بد منهما.

وأما العلم بالكتاب والحكمة فهو فرض على الكفاية، لا يجب على كل أحد بعينه أن يكون عالمًا بالكتاب: لفظه ومعناه، عالمًا بالحكمة جميعها، بل المؤمنون كلهم مخاطبون بذلك وهو واجب عليهم، كما هم مخاطبون بالجهاد، بل وجوب ذلك أسبق وأؤكد من وجوب الجهاد، فإنه أصل الجهاد، ولولاه لم يعرفوا علام يقاتلون؛ ولهذا كان قيام الرسول والمؤمنين بذلك قبل قيامهم بالجهاد، فالجهاد سنام الدين، وفرعه وتمامه، وهذا أصله وأساسه وعموده ورأسه، ومقصود الرسالة فعل الواجبات والمستحبات جميعًا، ولا ريب أن استماع كتاب الله والإيمان به وتحريم حرامه وتحليل حلاله. والعمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه واجب على كل أحد، وهذا هو التلاوة المذكورة في: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقًّا

تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴿ [البقرة: ١٢١]، فأخبر عن الذين يتلونونه حق تلاوته أنهم يؤمنون به، وبه قال سلف الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم، وقوله: ﴿حَقُّ تِلَاوَتِهِ﴾ كقوله: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]، و﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وأما حفظ جميع القرآن وفهم جميع معانيه ومعرفة جميع السنة فلا يجب على كل أحد، لكن يجب على العبد أن يحفظ من القرآن ويعلم معانيه ويعرف من السنة ما يحتاج إليه، وهل يجب عليه أن يسمع جميع القرآن؟ فيه خلاف، ولكن هذه المعرفة الحكيمة التي تجب على كل عبد ليس هو علم الكتاب والحكمة التي علمها النبي ﷺ أصحابه وأمته، بل ذلك لا يكون إلا بمعرفة حدود ما أنزل الله على رسوله من الألفاظ والمعاني والأفعال والمقاصد، ولا يجب هذا على كل أحد.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢]، دليل على أن الزكاة هي التقوى، والتقوى تنتظم الأمرين جميعاً، بل ترك السيئات مستلزم لفعل الحسنات؛ إذ الإنسان حارث هُمَام، ولا يدع إرادة السيئات وفعلها إلا بإرادة الحسنات وفعلها، إذ النفس لا تخلو عن الإرادتين جميعاً، بل الإنسان بالطبع مريد فعال، وهذا دليل على أن هذا يكون سببه الزكاة والتقوى التي بها يستحق الإنسان الجنة، كما في صحيح البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: «من تكفل لى بحفظ ما بين لحييه ورجليه أتكفل له بالجنة»^(١).

ومن تزكى فقد أفلح فيدخل الجنة، والزكاة متضمنة حصول الخير وزوال الشر، فإذا حصل الخير وزال الشر - من العلم والعمل - حصل له نور وهدى ومعرفة وغير ذلك، والعمل يحصل له محبة وإنابة وخشية وغير ذلك. هذا لمن ترك هذه المحظورات وأتى بالمأمورات ويحصل له ذلك - أيضاً - قدرة وسلطاناً، وهذه صفات الكمال: العلم، والعمل، والقدرة، وحسن الإرادة، وقد جاءت الآثار بذلك، وأنه يحصل لمن غرض بصره نور في قلبه ومحبة، كما جرب ذلك العاملون العاملون. وفي مسند أحمد حدثنا عَتَّابٌ عن عبد الله - وهو ابن المبارك - أنا يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحَر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم ينظر إلى محاسن امرأة ثم يغض بصره إلا أخلف الله له عبادة يجد حلاوتها»^(٢).

ورواه أبو بكر بن الأنباري في أماليه من حديث ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب به،

(١) البخاري في الرقاق (٦٤٧٤) وفي التوحيد (٦٨٠٧) عن سهل بن سعد .

(٢) أحمد ٥/٢٦٤، والهيثمي في مجمع الزوائد ٨ / ٦٦ وقال : « رواه أحمد والطبراني ، وفيه على بن يزيد الألهاني وهو متروك » .

ولفظه: «من نظر إلى امرأة فغض بصره عند أول دفعة رزقه الله عبادة يجد حلاوتها». وقد رواه أبو نعيم في الحلية: حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن، حدثنا محمد بن يعقوب: قال: حدثنا أبو اليمان، حدثنا أبو مهدي سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «النظرة الأولى خطأ، والثانية عمد، والثالثة تدبر، نظر المؤمن إلى محاسن المرأة سهم مسموم من سهام إبليس، من تركه خشية الله ورجاء ما عنده أثابه الله - تعالى - بذلك عبادة تبلغه لذتها»^(١)، رواه أبو جعفر الخرائطي في كتاب «اعتلال القلوب» ثنا علي بن حرب، ثنا إسحق بن عبد الواحد، ثنا هشيم، ثنا عبد الرحمن بن إسحاق، عن مُحارب بن دثار، عن جبلة، عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «النظر إلى المرأة سهم مسموم من سهام إبليس، من تركه خوفاً من الله أثابه الله إيماناً يجد حلاوته في قلبه»^(٢).

وقد رواه أبو محمد الحلال من حديث عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي، وفيه ذكر السهم. ورواه أبو نعيم: ثنا عبد الله بن محمد - هو أبو الشيخ - ثنا ابن عفير، قال: ثنا شعيب بن سلمة، ثنا عصمة بن محمد، عن موسى - يعني ابن عقبة - عن القاسم بن محمد، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد يكف بصره عن محاسن امرأة ولو شاء أن ينظر إليها لنظر إلا أدخل الله قلبه عبادة يجد حلاوتها»^(٣)، وروى ابن أبي الفوارس من طريق ابن الجوزي، عن محمد بن المسيب، ثنا عبد الله، قال: حدثني الحسن، عن مجاهد قال: غض البصر عن محارم الله يورث حب الله. وقد روى مسلم في صحيحه من حديث يونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زُرعة بن عمرو بن جرير، عن جده جرير بن عبد الله البجلي قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة فأمرني أن أصرف بصرى^(٤). ورواه الإمام أحمد، عن هشيم، عن يونس به، ورواه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثه - أيضاً - وقال الترمذي: حسن صحيح. وفي رواية قال: «أطرق بصرك»^(٥)، أي: انظر إلى الأرض، والصرف أعم، فإنه قد يكون إلى الأرض أو إلى جهة أخرى.

وقال أبو داود: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، حدثنا شريك، عن ربيعة الأيادي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «يا علي، لا تتبع النظرة النظرة. فإن لك الأولى وليست لك الأخرى» ورواه الترمذي من حديث شريك^(٦)، وقال:

(١) أبو نعيم في الحلية ١٠١/٦.

(٢) الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠٦٥).

(٣) أبو نعيم في الحلية ١٨٧/٢.

(٤) مسلم في الأدب (٢١٥٩ / ٤٥).

(٥) أبو داود في النكاح (٢١٤٨)، والترمذي في الأدب (٢٧٧٦) وأحمد ٤ / ٣٦١.

(٦) أبو داود في النكاح (٢١٤٩)، والترمذي في الأدب (٢٧٧٨).

غريب لا نعرفه إلا من حديثه، وفي الصحيح عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والجلوس على الطرقات»، قالوا: يا رسول الله، ما لنا بد من مجالسنا نقعد فيها، فقال رسول الله ﷺ: «إن أبيتم فأعطوا الطريق حقه»، قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^(١)، وروى أبو القاسم البغوي عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اكفلوا لي ستاً أكفل لكم الجنة: إذا حدث أحدكم فلا يكذب، وإذا أؤتمن فلا يخن، وإذا وعد فلا يخلف. غضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم، واحفظوا فروجكم»^(٢).

فالنظر داعية إلى فساد القلب. قال بعض السلف: النظر سهم سم إلى القلب؛ فلهذا أمر الله بحفظ الفروج، كما أمر بغض الأبصار التي هي بواعث إلى ذلك، وفي الطبراني من طريق عبيد الله بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً: «لتغضن أبصاركم، ولتحفظن فروجكم، ولتقيمن وجوهكم، أو لتكسفن وجوهكم»^(٣)، وقال الطبراني: حدثنا أحمد بن زهير التستري، قال: قرأنا على محمد بن حفص بن عمر الضرير المقرئ: حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثنا هزيم بن سفيان عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إن النظر سهم من سهام إبليس مسموم، فمن تركه من مخافة الله أبدله الله إيماناً يجد حلاوته في قلبه»^(٤)، وفي حديث أبي هريرة الصحيح عن النبي ﷺ: «زنا العينين النظر»^(٥)، وذكر الحديث رواه البخاري تعليقاً ومسلم مسنداً، وقد كانوا ينهاون أن يحد الرجل بصره إلى المردان، وكانوا يتهمون من فعل ذلك في دينه.

وقد ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الأجانب من الرجال بشهوة ولا بغير شهوة أصلاً.

قال شيخ الإسلام: وأما النور والعلم والحكمة، فقد دل عليه قوله - تعالى - في قصة يوسف: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢]، فهي

(١) البخاري في الاستئذان (٦٢٢٩)، ومسلم في اللباس (٢١٢١/١١٤).

(٢) الطبراني في الكبير (٨٠١٨)، وذكره الهيثمي في المجمع ٣٠٤/١٠ وقال: «رواه الطبراني في الكبير الأوسط، وفيه فضالة بن الزبير، ويقال: ابن جببر وهو ضعيف»، ورواه أحمد ٥ / ٣٢٣ من حديث عبادة.

(٣) الطبراني في الكبير (٧٨٤٠)، وذكره الهيثمي في المجمع ٦٦/٨ وقال: «رواه الطبراني وفيه على بن يزيد الألهاني وهو متروك».

(٤) الطبراني في الكبير (١٠٣٦٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد ٦٦/٨ وقال: «رواه الطبراني، وفيه عبد الله ابن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف».

(٥) البخاري في القدر (٦٦١٢) ومسلم في القدر (٢٦٥٧ / ٢١).

لكل محسن. وفي هذه السورة ذكر آية النور بعد غض البصر وحفظ الفرج، وأمره بالتوبة مما لا بد منه أن يدرك ابن آدم من ذلك. وقال أبو عبد الرحمن السلمى^(١): سمعت أبا الحسين الورّاق يقول: من غض بصره عن محرم أورثه الله بذلك حكمة على لسانه يهتدى بها، ويهتدى بها إلى طريق مرضاته؛ وهذا لأن الجزء من جنس العمل؛ فإذا كان النظر إلى محبوب فتركه لله عوضه الله ما هو أحب إليه منه، وإذا كان النظر بنور العين مكروهاً أو إلى مكروه فتركه لله، أعطاه الله نوراً في قلبه وبصراً يبصر به الحق. قال شاه الكرماني: من غَضَّ بصره عن المحارم، وعَمَرَ باطنه بِدوام المراقبة، وظاهره باتباع السنة، وعَوَّدَ نفسه أكل الحلال، وكَفَّ نفسه عن الشهوات، لم تخطئ له فراسة. وإذا صَلَّحَ علم الرجل فعرف الحق وعمله واتبع الحق، صار زكياً تقياً مستوجباً للجنة.

ويؤيد ذلك حديث أبي أمانة المشهور من رواية البغوي: حدثنا طالوت بن عباد، حدثنا فضالة بن جبير، سمعت أبا أمانة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اكفلوا لى بست اكفل لكم الجنة: إذا حدث أحدكم فلا يكذب، وإذا ائتمن فلا يخن، وإذا وعد فلا يخلف، غضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم، واحفظوا فروجكم»^(٢). فقد كفل بالجنة لمن أتى بهذه الست خصال، فالثلاثة الأولى تربة من النفاق، والثلاثة الأخرى تربة من الفسوق، والمخاطبون مسلمون، فإذا لم يكن منافقاً كان مؤمناً، وإذا لم يكن فاسقاً كان تقياً فيستحق الجنة. ويوافق ذلك ما رواه ابن أبي الدنيا: حدثنا أبو سعيد المدني، حدثني عمر ابن سهل المازني، قال: حدثني عمر بن محمد بن صُهَيْبان، حدثني صفوان بن سليم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كل عين باكية يوم القيامة إلا عينا غضت عن محارم الله، وعينا سهرت في سبيل الله، وعينا يخرج منها مثل رأس الذباب من خشية الله»^(٣).

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١]، يتناول النظر إلى الأموال واللباس والصور وغير ذلك من متاع الدنيا:

(١) هو أبو عبد الرحمن بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي السلمى النيسابوري، من علماء المتصوفة. إمام حافظ محدث شيخ خراسان، بلغت تصانيفه مائة أو أكثر، منها: «حقائق التفسير» و«طبقات الصوفية» وغيرها، ولد سنة ٣٢٥هـ، ومات في شهر شعبان سنة ٤١٢هـ، وكانت جنازته مشهودة. [سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٧، ولسان الميزان ١٤٠/٥، وشذرات الذهب ١٩٦/٣].

(٢) سبق تخريجه ص ٢٣٠.

(٣) انظر: السيوطي في الدر المنثور ٢٤٧/١.

أما اللباس والصور فهما اللذان لا ينظر الله إليهما، كما فى صحيح مسلم عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(١)، وقد قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِيعًا﴾ [مريم: ٧٤]، وذلك أن الله يمتع بالصور كما يمتع بالأموال، وكلاهما من زهرة الحياة الدنيا، وكلاهما يفتن أهله وأصحابه، وربما أفضى به إلى الهلاك دنیا وأخرى.

والهلكى رجلان: فمستطيع وعاجز، فالعاجز: مفتون بالنظر ومد العين إليه، والمستطيع: مفتون فيما أوتى منه، غارق قد أحاط به ما لا يستطيع إنقاذ نفسه منه. وهذا المنظور قد يعجب المؤمن وإن كان المنظور منافقاً أو فاسقاً كما يعجبه المسموع منهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُّسْنَدٌ يَحْسِبُونَ كُلَّ صَيِّحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ﴾ [المنافقون: ٤]، فهذا تحذير من الله - تعالى - من النظر إليهم واستماع قولهم، فلا ينظر إليهم ولا يسمع قولهم، فإن الله - سبحانه - قد أخبر أن رؤياهم تعجب الناظرين إليهم، وأن قولهم يعجب السامعين.

ثم أخبر عن فساد قلوبهم وأعمالهم بقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُّسْنَدٌ﴾، فهذا مثل قلوبهم وأعمالهم، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية [البقرة: ٢٠٤]، وقد قال تعالى فى قصة قوم لوط: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، والتوسم من السمة، وهى العلامة، فأخبر - سبحانه - أنه جعل عقوبات المعتدين آيات للمتوسمين. وفى الترمذى عن النبى ﷺ قال: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله» ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾^(٢). فدل ذلك على أن من اعتبر بما عاقب الله به غيره من أهل الفواحش كان من المتوسمين.

وأخبر - تعالى - عن اللوطية أنه طمس أبصارهم، فكانت عقوبة أهل الفواحش طمس الأبصار، كما قد عرف ذلك فيهم وشوهد منهم، وكان ثواب المعتبرين بهم التاركين لأفعالهم إعطاء الأنوار، وهذا مناسب لذكر آية النور عقيب غض الأبصار. وأما القدرة والقوة التى يعطيها الله لمن اتقاه وخالف هواه فذلك حاصل معروف، كما جاء: إن الذى يترك هواه يفرق الشيطان من ظله. وفى الصحيح أن النبى ﷺ قال: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب»^(٣) وفى رواية: أنه مر بقوم يخدفون

(١) مسلم فى البر والصلة (٢٥٦٤ / ٣٤).

(٢) الترمذى فى التفسير (٣١٢٧) وقال: «غريب إنما نعرفه من هذا الوجه».

(٣) البخارى فى الأدب (٦١١٤) ومسلم فى البر والصلة (٢٦٠٩ / ١٠٧).

حجراً، فقال: «ليس الشدة فى هذا، وإنما الشدة فى أن يمتلى أحدكم غيظاً ثم يكظمه لله» أو كما قال.

وهذا ذكره فى الغضب؛ لأنه معتاد لبني آدم كثيراً، ويظهر للناس. وسلطان الشهوة يكون فى الغالب مستوراً عن أعين الناس، وشيطانها خاف، ويمكن فى كثير من الأوقات الاعتياض بالخلال عن الحرام، وإلا فالشهوة إذا اشتعلت واستولت قد تكون أقوى من الغضب، وقد قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أى: ضعيفاً عن النساء لا يصبر عنهن، وفى قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ذكروا منه العشق، والعشق يفضى بأهله إلى الأمراض والإهلاك، وإن كان الغضب قد يبلغ ذلك - أيضاً - وقد دل القرآن على أن القوة والعزة لأهل الطاعة التائبين إلى الله فى مواضع كثيرة، كقوله فى سورة هود: ﴿وَيَا قَوْمِ﴾ ^(١) ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

وإذا كان الذى قد يهجر السيئات يفض بصره ويحفظ فرجه وغير ذلك مما نهى الله عنه، يجعل الله له من النور والعلم والقوة والعزة ومحبة الله ورسوله، فما ظنك بالذى لم يحم حول السيئات، ولم يُعْرِها طرفه قط ولم تحدثه نفسه بها؟! بل هو يجاهد فى سبيل الله أهلها ليتركوا السيئات فهل هذا وذاك سواء؟ بل هذا له من النور والإيمان والعزة والقوة والمحبة والسلطان والنجاة فى الدنيا والآخرة أضعاف أضعاف ذاك، وحاله أعظم وأعلى، ونوره أتم وأقوى، فإن السيئات تهواها النفوس، ويزينها الشيطان، فتجتمع فيها الشبهات والشهوات.

فإذا كان المؤمن قد حُبب الله إليه الإيمان وزينه فى قلبه، وكره إليه الكفر والفسوق والعصيان حتى يعوض عن شهوات الغى بحب الله ورسوله وما يتبع ذلك، وعن الشهوات والشبهات بالنور والهدى، وأعطاه الله من القوة والقدرة ما أيده به، حيث دفع بالعلم الجهل، وبإرادة الحسنات إرادة السيئات، وبالقوة على الخير القوة على الشر فى نفسه فقط، والمجاهد فى سبيل الله يطلب فعل ذلك فى نفسه وغيره - أيضاً - حتى يدفع جهله بالظلم، وإرادته السيئات بإرادة الحسنات ونحو ذلك.

(١) فى المطبوعة: «وأن»، والصواب ما أثبتناه.

والجهاد تمام الإيمان وسنام العمل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآية [آل عمران: ١١٠]، وقال: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾ الآية [التوبة: ١٩]، فكَذَلِكَ يكون هذا الجزاء في حق المجاهدين، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، فهذا في العلم والنور، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨]، فقتل النفوس هو قتل بعضهم بعضًا، وهو من الجهاد، والخروج من ديارهم هو الهجرة، ثم أخبر أنهم إذا فعلوا ما يوعدون به من الهجرة والجهاد كان خيراً لهم وأشدّ تنبيهاً، ففي الآية أربعة أمور: الخير المطلق، والتثبيت المتضمن للقوة والمكنة، والأجر العظيم، وهداية الصراط المستقيم. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وقال: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ إلى قوله: ﴿عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤٠، ٤١]، وقال: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

وأما أهل الفواحش الذين لا يغضون أبصارهم ولا يحفظون فروجهم، فقد وصفهم الله بضد ذلك: من السكر، والعمه، والجهالة، وعدم العقل، وعدم الرشد، والبغض، وطمس الأبصار، هذا مع ما وصفهم به من الخبث، والفسوق، والعدوان، والإسراف، والسوء، والفحش، والفساد، والإجرام، فقال عن قوم لوط: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، فوصفهم بالجهل، وقال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وقال: ﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨]، وقال: ﴿فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ﴾ [القمر: ٣٧]، وقال: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]، وقال: ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، وقال: ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ إلى قوله: ﴿انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ﴾ إلى قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٩ - ٣٤]، وقوله: ﴿مُسُومَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾ [الذاريات: ٣٤].

فصل

فى قوله فى آخر الآيه: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، فوائد جلية، منها: أن أمره لجميع المؤمنين بالتوبة فى هذا السياق تنبيه على أنه لا يخلو مؤمن من بعض هذه الذنوب التى هى ترك غض البصر وحفظ الفرج، وترك إبداء الزينة وما يتبع ذلك، فمستقل ومستكثر، كما فى الحديث: «ما من أحد من بنى آدم إلا أخطأ أو همَّ بخطيئة إلا يحيى بن زكريا»^(١). وذلك لا يكون إلا عن نظر، وفى السنن عن النبى ﷺ أنه قال: «كل بنى آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»^(٢)، وفى الصحيح عن أبى ذر عن النبى ﷺ: «يقول الله تعالى: يا عبادى إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً ولا أبالى، فاستغفرونى أغفر لكم»^(٣).

وفى الصحيحين عن ابن عباس قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة: إن النبى ﷺ قال: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزنا العينين النظر، وزنا اللسان النطق» الحديث إلى آخره. وفيه: «والنفس تمنى ذلك وتشتهى، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» أخرجه البخارى تعليقاً من حديث طاووس عن أبى هريرة^(٤). ورواه مسلم من حديث سهيل بن أبى صالح، عن أبيه عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا يدرك ذلك لا محالة: العينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليدان زناهما البطش، والرجلان زناهما الخطا، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه»^(٥)، وقد روى الترمذى حديثاً واستغربه عن ابن عباس فى قوله: ﴿إِلَّا اللَّمَمُ﴾ [النجم: ٣٢]، قال رسول الله ﷺ: «إن تغفر اللهم تغفر جمّاً، وأى عبد لك لا ألما»^(٦).

ومنها: أن أهل الفواحش الذين لم يغضوا أبصارهم ولم يحفظوا فروجهم مأمورون بالتوبة، وإنما أمروا بها لتقبل منهم، فالتوبة مقبولة منهم ومن سائر المذنبين، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤]، وقال (١) أحمد ٢٥٤/١، ٢٩٢، وذكره الهيثمى فى المجمع ٢١٢/٨ وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبرانى وفيه على بن زيد وضعفه الجمهور وقد وثق، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح».

(٢) الترمذى فى صفة القيامة (٢٤٩٩) وقال: «غريب لانعرفه إلا من حديث على بن مسعدة» وابن ماجه فى الزهد (٤٢٥١).

(٣) مسلم فى البر والصلة (٢٥٧٧/٥٥)، وأحمد ١٦٠ / ٥.

(٤، ٥) سبق تخريجهما ص ٢٣٠.

(٦) الترمذى فى التفسير (٣٢٨٤) وقال: «حسن صحيح غريب».

تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]، وسواء كانت الفواحش مغلفة لشديتها وكثرتها - كإتيان ذوات المحارم، وعمل قوم لوط أو غير ذلك - وسواء تاب الفاعل أو المفعول به فمن تاب تاب الله عليه، بخلاف ما عليه طائفة من الناس فإنهم إذا رأوا من عمل من هذه الفواحش شيئاً أسوه من رحمة الله، حتى يقول أحدهم: من عمل من ذلك شيئاً لا يفلح أبداً، ولا يرجون له قبول توبة، ويروى عن على أنه قال: منا كذا ومنا كذا، والمعفوج^(١) ليس منا، ويقولون: إن هذا لا يعود صالحاً ولو تاب، مع كونه مسلماً مقراً بتحريم ما فعل.

ويدخلون في ذلك من استكره على فعل شيء من هذه الفواحش، ويقولون: لو كان لهذا عند الله خير ما سلط عليه من فعل به مثل هذا واستكرهه، كما يفعل بكثير من الممالك طوعاً وكرهاً، وكما يفعل بأجراء أهل الصناعات طوعاً وكرهاً، وكذلك من في معنائهم من صبيان الكتائب وغيرهم، ونسوا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَوُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]، وهؤلاء قد لا يعلمون صورة التوبة، وقد يكون هذا حالا وعملا لأحدهم، وقد يكون اعتقاداً، فهذا من أعظم الضلال والغى، فإن القنوط من رحمة الله بمنزلة الأمن من مكر الله - تعالى - وحالهم مقابل لحال مستحلى الفواحش، فإن هذا أمن مكر الله بأهلها، وذاك قنط أهلها من رحمة الله، والفقيه كل الفقيه هو الذى لا يؤيس الناس من رحمة الله، ولا يجبرهم على معاصي الله.

وهذا فى أصل الذنوب الإرادية نظير ما عليه أهل الأهواء والبدع فإن أحدهم يعتقد تلك السيئات حسناً فيأمن مكر الله، وكثير من الناس يعتقد أن توبة المبتدع لا تقبل، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وفى الصحيحين عن أبى موسى الأشعرى قال: كان رسول الله ﷺ يسمى لنا نفسه أسماء، فقال: «أنا محمد، وأنا أحمد، والمُقَفَّى، والحاشر، ونبى التوبة، ونبى الرحمة»^(٢)، وفى حديث آخر: «أنا نبى الرحمة وأنا نبى الملحمة»^(٣). وذلك أنه بعث بالمحمة، وهى: المقتلة لمن عصاه، وبالتوبة لمن أطاعه، وبالرحمة لمن صدقه واتبعه، وهو رحمة للعالمين، وكان من قبله من الأنبياء لا يؤمر بقتال.

(١) المعفوج: مأخوذ من العَفَج، وهو أن يفعل الرجل بالغلام فعل قوم لوط. وربما يكنى به عن الجماع. انظر:

اللسان، مادة «عَفَج».

(٢) البخارى فى المنقب (٢٥٣٢)، ومسلم فى الفضائل (١٢٦/٢٣٥٥) واللفظ لمسلم.

(٣) أحمد ٤ / ٣٩٥.

وكان الواحد من أمهم إذا أصاب بعض الذنوب يحتاج مع التوبة إلى عقوبات شديدة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقد روى عن أبي العالية وغيره: أن أحدهم كان إذا أصاب ذنباً أصبحت الخطيئة والكفارة مكتوبة على بابه، فأنزل الله في حق هذه الأمة: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٥، ١٣٦]، فخص الفاحشة بالذكر مع قوله: ﴿ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾، والظلم يتناول الفاحشة وغيرها تحقيقاً لما ذكرناه من قبول التوبة من الفواحش مطلقاً: من اللذين يأتينها من الرجال والنساء جميعاً.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «إن الله ييسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، وييسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»^(١)، وفي الصحيح عنه أنه قال: «من تاب قبل طلوع الشمس من مغربها تاب الله عليه»^(٢)، وفي السنن عنه - أيضاً - أنه قال: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها»^(٣)، وعنه ﷺ قال: «قال الشيطان: وعزتك يارب لا أبرح أغوى بنى آدم ما دامت أرواحهم في أجسادهم، فقال الرب - تعالى - وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني لا أزال أغفر لهم ما استغفروني»^(٤)، وعن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله: يا ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي، ابن آدم، لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي، ابن آدم، لو لقيتني بقراب الأرض خطيئة ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لايتيك بقرابها مغفرة»^(٥).

والذي يمنع توبة أحد هؤلاء إما بحاله وإما بقاله، ولا يخلو من أحد أمرين: أن يقول: إذا تاب أحدهم لم تقبل توبته، وإما أن يقول أحدهم: لا يتوب الله على أبداً، أما الأول فباطل بكتاب الله وسنة نبيه وإجماع المسلمين، وإن كان قد تكلم بعض العلماء في توبة القاتل وتوبة الداعي إلى البدع، وفي ذلك نزاع في مذهب أحمد، وفي مذهب مالك - أيضاً - نزاع ذكره صاحب التمثيل والبيان في «الجامع» وغيره، وتكلموا - أيضاً - في توبة الزنديق، ونحو ذلك.

(١) مسلم في التوبة (٢٧٥٩ / ٣١) .

(٢) مسلم في الذكر (٢٧٠٣ / ٤٣) وأحمد ٣٩٥ / ٤ .

(٣) أبو داود في الجهاد (٢٤٧٩)، والنسائي في الكبرى في السير (٨٧١١)، والدارمي في السير ٢ / ٢٤٠، وأحمد ٩٩ / ٤، كلهم عن معاوية .

(٤) أحمد ٢٩ / ٤١، والهيثمي في المجمع ١٠ / ٢١٠ وقال: «وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح» .

(٥) الترمذي في الدعوات (٣٥٤٠) وأحمد ٥ / ١٧٢ .

فهم قد يتنازعون في كون التوبة في الظاهر تدفع العقوبة: إما لعدم العلم بصحتها، وإما لكونها لا تمنع ما وجب من الحد، ولم يقل أحد من الفقهاء: إن الزنديق ونحوه إذا تاب فيما بينه وبين الله توبة صحيحة لم يتقبلها الله منه، وأما القاتل والمضل فذاك لأجل تعلق حق الغير به، والتوبة من حقوق العباد لها حال آخر، وليس هذا موضع الكلام فيها وفي تفصيلها، وإنما الغرض أن الله يقبل التوبة من كل ذنب، كما دل عليه الكتاب والسنة. والفواحش خصوصاً ما علمت أحداً نازع في التوبة منها، والزاني والمزني به مشتركان في ذلك إن تابا تاب الله عليهما، ويبين التوبة خصوصاً من عمل قوم لوط من الجانبين ما ذكره الله في قصة قوم لوط، فإنهم كانوا يفعلون الفاحشة بعضهم ببعض، ومع هذا فقد دعاهم جميعاً إلى تقوى الله والتوبة منها، فلو كانت توبة المفعول به أو غيره لا تقبل لم يأمرهم بما لا يقبل، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطِ الْمُرْسَلِينَ . إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا تَتَّقُونَ . إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ . فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرِي ﴾ [الشعراء: ١٦٠ - ١٦٣]، فأمرهم بتقوى الله المتضمنة لتوبتهم من هذه الفاحشة، والخطاب وإن كان للفاعل فإنه إنما خص به، لأنه صاحب الشهوة والطلب في العادة، بخلاف المفعول به، فإنه لم تخلق فيه شهوة لذلك في الأصل، وإن كانت قد تعرض له لمرض طارئ، أو أجر يأخذه من الفاعل، أو لغرض آخر. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

سُئِلَ شيخ الإسلام عن قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ . وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴿٣٠، ٣١﴾، والحديث عن النبي ﷺ في ذكر زنا الأعضاء كلها^(١)، وماذا على الرجل إذا مس يد الصبي الأمرد، فهل هو من جنس النساء ينقض الوضوء أم لا؟ وما على الرجل إذا جاءت إلى عنده المردان، ومد يده إلى هذا وهذا ويتلذذ بذلك، وما جاء في التحريم من النظر إلى وجه الأمرد الحسن؟ وهل هذا الحديث المروي: أن النظر إلى الوجه المليح عبادة صحيح أم لا؟ وإذا قال أحد: أنا ما أنظر إلى المليح الأمرد لأجل شيء، ولكني إذا رأيته قلت: سبحان الله! تبارك الله أحسن الخالقين! فهل هذا القول صواب أم لا؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب - قدس الله روحه، ونور ضريحه، ورحمه ورضى عنه، ونفع بعلمومه وحشرنا في زمرة :-

الحمد لله، إذا مس الأمرد لشهوة ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره: أحدهما: أنه كمس النساء لشهوة ينقض الوضوء، وهو المشهور في مذهب مالك، وذكره القاضي أبو يعلى في «شرح المذهب»، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي. والثاني: أنه لا ينقض، وهو المشهور من مذهب الشافعي. والقول الأول أظهر، فإن الوطء في الدبر يفسد العبادات التي تفسد بالوطء في القبل، كالصيام والإحرام والاعتكاف، ويوجب الغسل كما يوجب هذا، فتكون مقدمات هذا في باب العبادات كمقدمات هذا، فلو مس الأمرد لشهوة وهو محرم فعليه ذم، كما عليه لو مس أجنبية لشهوة، وكذلك إذا مس الأمرد لشهوة وجب أن يكون كما لو مس المرأة لشهوة في نقض الوضوء. والذي لا ينقض الوضوء بمسه يقول: إنه لم يخلق محلاً لذلك.

فيقال: لا ريب أنه لم يخلق لذلك، وأن الفاحشة اللوطية من أعظم المحرمات، لكن هذا القدر لم يعتبر في بعض الوطء، فلو وطئ في الدبر تعلق به ما ذكر من الأحكام، وإن كان الدبر لم يخلق محلاً للوطء، مع أن نفرة الطباع عن الوطء في الدبر أعظم من نفرتها عن الملاسة، ونقض الوضوء باللمس يراعى فيه حقيقة الحكمة، وهو أن يكون المس لشهوة

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٥.

عند الأكثرين - كمالك وأحمد وغيرهما - يراعى كما يراعى مثل ذلك فى الإحرام والاعتكاف وغير ذلك .

وعلى هذا القول فحيث وجد اللمس لشهوة تعلق به الحكم، حتى لو مس بنته وأخته وأمه لشهوة انتقض وضوؤه؛ فكذلك من الأمر.

وأما الشافعى وأحمد فى رواية فيعتبر المظنة، وهو أن النساء مظنة الشهوة، فينقض الوضوء سواء كان بشهوة أو بغير شهوة؛ ولهذا لا ينقض مس المحارم، لكن لو مس ذوات محارمه لشهوة فقد وجدت حقيقة الحكمة. وكذلك إذا مس الأمر لشهوة، والتلذذ بمس الأمر - كمصافحته ونحو ذلك - حرام بإجماع المسلمين، كما يحرم التلذذ بمس ذوات المحارم والمرأة الأجنبية، كما أن الجمهور على أن عقوبة اللوطى أعظم من عقوبة الزنا بالأجنبية، فيجب قتل الفاعل والمفعول به، سواء كان أحدهما محصناً أو لم يكن، وسواء كان أحدهما مملوكاً للآخر، أو لم يكن، كما جاء ذلك فى السنن عن النبى ﷺ وعمل به أصحابه من غير نزاع يعرف بينهم، وقتله بالرجم، كما قتل الله قوم لوط؛ وبذلك جاءت الشريعة فى قتل الزانى أنه بالرجم، فرجم النبى ﷺ ماعز بن مالك، والغامدية، واليهوديين، والمرأة التى أرسل إليها أنيسا، وقال: «اذهب إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»^(١).

والنظر إلى وجه الأمر بشهوة كالنظر إلى وجه ذوات المحارم، والمرأة الأجنبية بالشهوة، سواء كانت الشهوة شهوة الوطء أو كانت شهوة التلذذ بالنظر، كما يتلذذ بالنظر إلى وجه المرأة الأجنبية: كان معلوماً لكل أحد أن هذا حرام، فكذلك النظر إلى وجه الأمر باتفاق الأئمة.

وقول القائل: إن النظر إلى وجه الأمر عبادة، كقوله: إن النظر إلى وجوه النساء الأجانب والنظر إلى محارم الرجل كبت الرجل وأمه وأخته عبادة. ومعلوم أن من جعل هذا النظر المحرم عبادة فهو بمنزلة من جعل الفواحش عبادة. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

ومعلوم أنه قد يكون فى صور النساء الأجنبية وذوات المحارم من الاعتبار والدلالة على الخالق من جنس ما فى صور المردان، فهل يقول مسلم: إن للإنسان أن ينظر على هذا الوجه إلى صور نساء العالمين وصور محارمه، ويقول: إن ذلك عبادة؟ بل من جعل مثل هذا النظر عبادة فإنه كافر مرتد، يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل.

(١) البخارى فى أخبار الآحاد (٧٢٦٠) ومسلم فى الحدود (١٦٩٧، ١٦٩٨ / ٢٥).

وهو بمنزلة من جعل لإعانة طالب الفاحشة عبادة، أو جعل تناول يسير الخمر عبادة، أو جعل السكر من الحشيشة عبادة، فمن جعل المعاونة بقيادة أو غيرها عبادة، أو جعل شيئاً من المحرمات التي يعلم تحريمها في دين الإسلام عبادة: فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. وهو مُضَاه به للمشرّكين ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ لِلْمُشْرِكِينَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وفاحشة أولئك إنما كانت طوافهم بالبيت عراة، وكانوا يقولون: لا نطوف في الثياب التي عصينا الله فيها، فهؤلاء إنما كانوا يطوفون عراة على وجه اجتناب ثياب المعصية. وقد ذكر الله عنهم ما ذكر، فكيف بمن جعل جنس الفاحشة المتعلقة بالشهوة عبادة؟.

والله - سبحانه - قد أمر في كتابه بغض البصر. وهو نوعان: غرض البصر عن العورة. وغضه عن محل الشهوة.

فالأول: كغض الرجل بصره عن عورة غيره، كما قال النبي ﷺ: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة»^(٢). ويجب على الإنسان أن يستر عورته، كما قال لمعاوية بن حيدة: «احفظ عورتك إلا من زوجتك، أو ما ملكت يمينك»، قلت: فإذا كان أحدنا مع قومه؟ قال: «إن استطعت أن لا تريها أحدًا فلا يرينها»، قلت: فإذا كان أحدنا خاليًا؟ قال: «فالله أحق أن يستحيا منه من الناس»^(٣).

ويجوز كشفها بقدر الحاجة، كما تكشف عند التخلي، وكذلك إذا اغتسل الرجل وحده - بحيث يجد ما يستره - فله أن يغتسل عريانًا، كما اغتسل موسى عريانًا، وأيوب، وكما في اغتسال النبي ﷺ يوم الفتح، واغتساله في حديث ميمونة.

وأما النوع الثاني من النظر - كالنظر إلى الزينة الباطنة من المرأة الأجنبية -: فهذا أشد من الأول، كما أن الخمر أشد من الميتة والدم ولحم الخنزير، وعلى صاحبها الحد، وتلك المحرمات إذا تناولها مستحلًا لها كان عليه التعزير؛ لأن هذه المحرمات لا تشتهيها النفوس كما تشتهي الخمر. وكذلك النظر إلى عورة الرجل لا يشتهي كما يشتهي النظر إلى النساء ونحوهن. وكذلك النظر إلى الأمرد بشهوة هو من هذا الباب، وقد اتفق العلماء على تحريم ذلك، كما اتفقوا على تحريم النظر إلى الأجنبية وذوات المحارم بشهوة.

والخالق - سبحانه - يُسَبِّح عند رؤية مخلوقاته كلها، وليس خلق الأمرد بأعجب في قدرته من خلق ذى اللحية، ولا خلق النساء بأعجب في قدرته من خلق الرجال؛

(١) في المطبوعة: «الذين»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) مسلم في الحيض (٣٣٨ / ٧٤) وأبو داود في الحمام (٤٠١٨) .

(٣) أبو داود في الحمام (٤٠١٧) والترمذي في الأدب (٢٧٩٤) ، وحسنه .

فتخصيص الإنسان بالتسبيح بحال نظره إلى الأورد دون غيره كتخصيصه بالتسبيح بالنظر إلى المرأة دون الرجل؛ وما ذاك لأنه أدل على عظمة الخالق عنده؛ ولكن لأن الجمال يغير قلبه وعقله، وقد يذهله ما رآه، فيكون تسبيحه لما حصل في نفسه من الهوى، كما أن النسوة لما رأين يوسف: ﴿أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»^(١). فإذا كان الله لا ينظر إلى الصور والأموال، وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال، فكيف يفضل الشخص بما لم يفضل الله به. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١]، وقال في المنافقين: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسْنَدَةٌ يَحْسِبُونَ كُلَّ صِيحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ﴾ [المنافقون: ٤].

فإذا كان هؤلاء المنافقون الذين تعجب الناظر أجسامهم، لما فيهم من البهاء والرواء، والزينة الظاهرة، وليسوا بمن ينظر إليه لشهوة، قد ذكر الله عنهم ما ذكر، فكيف بمن ينظر إليه لشهوة؟!.

وذلك أن الإنسان قد ينظر إليه لما فيه من الإيمان والتقوى، وهنا الاعتبار بقلبه وعمله لا بصورته، وقد ينظر إليه لما فيه من الصورة الدالة على المصور فهذا حسن. وقد ينظر إليه من جهة استحسان خلقه، كما ينظر إلى الخيل والبهايم، وكما ينظر إلى الأشجار والأنهار، والأزهار؛ فهذا - أيضًا - إذا كان على وجه استحسان الدنيا والرئاسة والمال فهو مذموم بقوله: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١].

وأما إن كان على وجه لا ينقص الدين، وإنما فيه راحة النفس فقط: كالنظر إلى الأزهار، فهذا من الباطل الذي لا يستعان به على الحق.

وكل قسم من هذه الأقسام متى كان معه شهوة كان حرامًا بلا ريب، سواء كانت شهوة تمتع بالنظر أو كان نظرًا بشهوة الوطء، وفرق بين ما يجده الإنسان عند نظره إلى الأشجار والأزهار، وما يجده عند نظره إلى النسوان والمردان.

فلهذا الفرقان افترق الحكم الشرعي، فصار النظر إلى المردان ثلاثة أقسام: أحدها: ما تقترب به الشهوة. فهو محرم بالاتفاق.

(١) مسلم في البر والصلة (٢٥٦٤ / ٣٤).

والثاني: ما يجزم أنه لا شهوة معه كنظر الرجل الورع إلى ابنه الحسن، وابنته الحسنة، وأمه الحسنة، فهذا لا يقترب به شهوة إلا أن يكون الرجل من أفجر الناس، ومتى اقترنت به الشهوة حرم. وعلى هذا نظر من لا يميل قلبه إلى المردان، كما كان الصحابة وكالأئمة الذين لا يعرفون هذه الفاحشة، فإن الواحد من هؤلاء لا يفرق من هذا الوجه بين نظره إلى ابنه وابن جاره وصبي أجنبي، لا يخطر بقلبه شيء من الشهوة؛ لأنه لم يعتد ذلك، وهو سليم القلب من قبل ذلك، وقد كانت الإمام على عهد الصحابة يمشين في الطرقات مكشفات الرؤوس، ويخدمن الرجال مع سلامة القلوب، فلو أراد الرجل أن يترك الإمام التريكات الحسان يمشين بين الناس في مثل هذه البلاد والأوقات، كما كان أولئك الإمام يمشين كان هذا من باب الفساد.

وكذلك المردان الحسان. لا يصلح أن يخرجوا في الأمكنة والأزقة التي يخاف فيها الفتنة بهم إلا بقدر الحاجة، فلا يمكن الأمرد الحسن من التبرج، ولا من الجلوس في الحمام بين الأجانب، ولا من رقصه بين الرجال، ونحو ذلك مما فيه فتنة للناس، والنظر إليه كذلك.

ولما وقع النزاع بين العلماء في «القسم الثالث» من النظر، وهو: النظر إليه بغير شهوة. لكن مع خوف ثورانها، ففيه وجهان في مذهب أحمد، أحدهما وهو المحكى عن نص الشافعي وغيره أنه لا يجوز. والثاني: يجوز، لأن الأصل عدم ثورانها، فلا يحرم بالشك بل قد يكره. والأول هو الراجح، كما أن الراجح في مذهب الشافعي وأحمد أن النظر إلى وجه الأجنبية من غير حاجة لا يجوز، وإن كانت الشهوة منتفية، لكن لأنه يخاف ثورانها، ولهذا حرم الخلوة بالأجنبية، لأنه مظنة الفتنة. والأصل أن كلما كان سبباً للفتنة فإنه لا يجوز، فإن الذريعة إلى الفساد سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة.

ولهذا كان النظر الذي قد يفرض إلى الفتنة محرماً، إلا إذا كان لحاجة راجحة، مثل نظر الخاطب والطبيب وغيرهما، فإنه يباح النظر للحاجة مع عدم الشهوة. وأما النظر لغير حاجة إلى محل الفتنة فلا يجوز. ومن كرر النظر إلى الأمرد ونحوه وأدامه، وقال: إني لا أنظر لشهوة كذب في ذلك، فإنه إذا لم يكن له داع يحتاج معه إلى النظر، لم يكن النظر إلا لما يحصل في القلب من اللذة بذلك.

وأما نظر الفجأة فهو عفو إذا صرف بصره، كما ثبت في الصحاح عن جرير، قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة، قال: «أصرف بصرك»^(١)، وفي السنن أنه قال لعلي - رضي الله عنه -: «يا علي، لا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى وليست لك الثانية»^(٢).

(١) مسلم في الآداب (٢١٥٩ / ٤٥)، وأبو داود في النكاح (٢١٤٨)، والترمذي في الأدب (٢٧٧٦).

(٢) أبو داود في النكاح (٢١٤٩) والترمذي في الأدب (٢٧٧٧) وقال: «حسن غريب».

وفى الحديث الذى فى المسند وغيره: «النظر سهم مسموم من سهام إبليس»^(١)، وفيه: «من نظر إلى محاسن امرأة ثم غض بصره عنها أورث الله قلبه حلاوة عبادة يجدها إلى يوم القيامة»^(٢) أو كما قال .

ولهذا يقال: إن غض البصر عن الصورة التى ينهى عن النظر إليها: كالمرأة، والأمرد الحسن، يورث ذلك ثلاث فوائد جلية القدر:

أحدها: حلاوة الإيمان ولذته التى هى أحلى وأطيب مما تركه لله، فإن من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه، والنفس تحب النظر إلى هذه الصور، لا سيما نفوس أهل الرياضة والصفاء، فإنه يبقى فيها رقة تنجذب بسببها إلى الصور، حتى تبقى الصورة تخطف أحدهم وتصرعه، كما يصصره السبع .

ولهذا قال بعض التابعين: ما أنا على الشاب التائب من سبع يجلس إليه بأخوف عليه من حدث جميل يجلس إليه . وقال بعضهم: اتقوا النظر إلى أولاد الملوك، فإن فتنتهم كفتنة العذارى . وما زال أئمة العلم والدين - كأئمة الهدى وشيوخ الطريق - يوصون بترك صحبة الأحداث، حتى يروى عن فتح الموصلى أنه قال: صحبت ثلاثين من الأبدال كلهم يوصيني عند فراقه بترك صحبة الأحداث، وقال بعضهم: ما سقط عبد من عين الله إلا ابتلاه بصحبة هؤلاء الأتنان .

ثم النظر يولد المحبة، فيكون علاقة، لتعلق القلب بالمحبيب، ثم صباية، لانصباب القلب إليه، ثم غراماً؛ للزومه للقلب . كالغريم الملازم لغريمه، ثم عشقاً، إلى أن يصير تيمناً، والتيمم: المعبود، وتيم الله: عبد الله، فيبقى القلب عبداً لمن لا يصلح أن يكون أخاً ولا خادماً .

وهذا إنما يبتلى به أهل الإعراض عن الإخلاص لله، الذين فيهم نوع من الشرك، وإلا فأهل الإخلاص، كما قال الله تعالى فى حق يوسف عليه السلام: ﴿كَذَلِكَ لَنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]، فامرأة العزيز كانت مشركة فوقعت مع زوجها فيما وقعت فيه من السوء، ويوسف - عليه السلام - مع عزوبته، ومرادتها له، واستعانتها عليه بالنسوة، وعقوبتها له بالحبس على العفة: عصمه الله بإخلاصه لله، تحقيقاً لقوله: ﴿لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٣٩، ٤٠]، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] ، و«الغى»: هو اتباع الهوى .

(١) الطبرانى فى الكبير (١٠٣٦٢) والهيثمى فى مجمع الزوائد ٦٣/٨ وقال: «فيه عبد الله بن إسحاق الواسطى وهو ضعيف» .

(٢) أحمد ٥/٢٦٤، والهيثمى فى مجمع الزوائد ٦٦/٨ وقال: «وفيه على بن يزيد الألهماني وهو متروك» .

وهذا الباب من أعظم أبواب اتباع الهوى، ومن أمر بعشق الصور من المتفلسفة - كابن سينا وذويه، أو من الفرس، كما يذكر عن بعضهم من جهال المتصوفة - فإنهم أهل ضلال، فهم مع مشاركة اليهود فى الغنى، والنصارى فى الضلال: زادوا على الأمتين فى ذلك، فإن هذا وإن ظن أن فيه منفعة للعاشق كتلطيف نفسه، وتهذيب أخلاقه، أو للمعشوق من السعى فى مصالحه، وتعليمه وتأديبه وغير ذلك، فمضرة ذلك أضعاف منفعته، وأين إثم ذلك من نفعه ١٩.

وإنما هذا كما يقال: إن فى الزنا منفعة لكل منهما بما يحصل له من اللذة والسرور، ويحصل لها من الجعل وغير ذلك، وكما يقال: إن فى شرب الخمر منافع بدنية ونفسية. وقال تعالى فى الخمر والميسر: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، وهذا قبل التحريم، دع ما قاله عند التحريم وبعده، فإن التعبّد بهذه الصور هو من جنس الفواحش، وباطنه من باطن الفواحش، وهو من باطن الإثم. قال الله تعالى: ﴿وَدَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

وليس بين أئمة الدين نزاع فى أن هذا ليس بمستحق، كما أنه ليس بواجب، فمن جعله ممدوحاً وأثنى عليه فقد خرج عن إجماع المسلمين، واليهود والنصارى، بل وعمّا عليه عقلاء بنى آدم من جميع الأمم، وهو من اتبع هواه بغير هدى من الله ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ. فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النارعات: ٤٠، ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

وأما من نظر إلى المردان ظاناً أنه ينظر إلى مظاهر الجمال الإلهى، وجعل هذا طريقاً له إلى الله، كما يفعله طوائف من المدعين للمعرفة، فقلوه هذا أعظم كفرًا من قول عبّاد الأصنام، ومن كفر قوم لوط. فهؤلاء من شر الزنادقة المرتدين، الذين يجب قتلهم بإجماع كل أمة، فإن عبّاد الأصنام قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣].

وهؤلاء يجعلون الله - سبحانه - موجوداً فى نفس الأصنام، وحالا فيها، فإنهم لا يريدون بظهوره وتجليه فى المخلوقات أنها أدلة عليه، وآيات له، بل يريدون أنه - سبحانه -

ظهر فيها، وتجلى فيها، ويشبهون ذلك بظهور الماء فى الصوفة، والزبد فى اللبن، والزيت فى الزيتون، والدهن فى السمسم، ونحو ذلك مما يقتضى حلول نفس ذاته فى مخلوقاته، أو اتحادها بها، فيقولون فى جميع المخلوقات نظير ما قاله النصارى فى المسيح خاصة، ثم يجعلون المراد من مظاهر الجمال، فيقولون هذا الشكر الأعظم طريقاً إلى استحلال الفواحش، بل إلى استحلال كل محرم، كما قيل لأفضل مشايخهم التلمسانى: إذا كان قولكم بأن الوجود واحد هو الحق، فما الفرق بين أمى وأختى وبنتى حتى يكون هذا حلال وهذا حرام؟ قال: الجميع عندنا سواء، لكن هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم.

ومن هؤلاء الحلولية والاتحادية من يخص الحلول والاتحاد ببعض الأشخاص، إما ببعض الأنبياء كالمسيح، أو ببعض الصحابة، كقول الغالية فى على، أو ببعض الشيوخ، كالحلاجية ونحوهم، أو ببعض الملوك، أو ببعض الصور، كصور المردان. ويقول أحدهم: إنما أنظر إلى صفات خالقى، وأشهداها فى هذه الصورة، والكفر فى هذا القول أبين من أن يخفى على من يؤمن بالله ورسوله. ولو قال مثل هذا الكلام فى نبي كريم لكان كافراً، فكيف إذا قاله فى صبي أمرد؟ ففبح الله طائفة يكون معبودها من جنس موطنها !!

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، فإذا كان من اتخذ الملائكة والنبيين أرباباً مع اعترافهم بأنهم مخلوقون لله كفاراً، فكيف بمن اتخذ بعض المخلوقات أرباباً؟ مع أن الله فيها، أو متحد بها، فوجوده وجودها، ونحو ذلك من المقالات.

وأما الفائدة الثانية فى غض البصر: فهو نور القلب والفراسة، قال تعالى عن قوم لوط: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، فالتعلق بالصور يوجب فساد العقل، وعمى البصيرة، وسكر القلب، بل جنونه، كما قيل:

سكران سكر هوى وسكر مدامة

فمتى يفيق من به سكران

وقيل - أيضاً - :

قالوا جنت بمن تهوى فقلت لهم

العشق أعظم مما بالمجانين

العشق لا يستفيق الدهر صاحبه

وإنما يصرع المجنون فى الحين

وذكر الله - سبحانه - آية النور عقيب آيات غض البصر، فقال: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وكان شجاع بن شاه الكرماني لا تخطى له فراسة، وكان يقول: من عمّر ظاهره باتباع السنة، وباطنه بدوام المراقبة، وغض بصره عن المحارم، وكف نفسه عن الشهوات، وذكر خصلة سادسة أظنه هو أكل الحلال: لم تخطى له فراسة. والله - تعالى - يجزى العبد على عمله بما هو من جنس عمله، فيطلق نور بصيرته، ويفتح عليه باب العلم والمعرفة والكشوف، ونحو ذلك مما ينال ببصيرة القلب.

الفائدة الثالثة: قوة القلب وثباته وشجاعته، فيجعل الله له سلطان البصيرة مع سلطان الحجة، فإن في الأثر: الذي يخالف هواه يفرق الشيطان من ظله؛ ولهذا يوجد في المتبع هواه من ذل النفس وضعفها ومهانتها ما جعله الله لمن عصاه، فإن الله جعل العزة لمن أطاعه، والذلة لمن عصاه. قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لِنِ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

ولهذا كان في كلام الشيوخ: الناس يطلبون العز بأبواب الملوك ولا يجدونه إلا في طاعة الله. وكان الحسن البصري يقول: وإن هَمَلَجْتَ^(١) بهم البراذين^(٢)، وطققت بهم ذُلُّ البغال، فإن ذل المعصية في رقابهم، أبى الله إلا أن يذل من عصاه، ومن أطاع الله فقد والاه فيما أطاعه فيه، ومن عصاه ففيه قسط من فعل من عاداه بمعاصيه، وفي دعاء القنوت: «إنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت»^(٣).

ثم الصوفية المشهورون عند الأمة - الذين لهم لسان صدق في الأمة - لم يكونوا يستحسنون مثل هذا، بل ينهون عنه، ولهم في الكلام في ذم صحبة الأحداث، وفي الرد على أهل الحلول، وبيان مباينة الخالق: ما لا يتسع هذا الموضع لذكره. وإنما استحسنته من تشبه بهم ممن هو عاص أو فاسق أو كافر، فيتظاهر بدعوى الولاية لله، وتحقيق الإيمان والعرفان، وهو من شر أهل العداوة لله، وأهل النفاق والبهتان. والله - تعالى - يجمع لأوليائه المتقين خير الدنيا والآخرة، ويجعل لأعدائه الصفة الخاسرة. والله - سبحانه - أعلم.

(١) هملج: مشى مشية سهلة في سرعة، حسن سير الدابة. انظر: المصباح المنير، مادة «همليج».

(٢) البرذون: الرجل الثقيل. انظر: المصباح المنير، مادة «برذن».

(٣) البيهقي في السنن ٢/٢٠٩، وأخرجه أبو داود في الوتر (١٤٢٥) والترمذي في الصلاة (٤٦٤) كلاهما دون قوله: «ولا يعز من عاديت».

سورة الفرقان

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

فصل

أكبر الكبائر ثلاث: الكفر، ثم قتل النفس بغير الحق، ثم الزنا، كما رتبها الله في قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨]، وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود قال: قلت: يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله ندا وهو خلقك»، قلت: ثم أى؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك»، قلت: ثم أى؟ قال: «أن تزاني بحليلة جارك»^(١).

ولهذا الترتيب وجه معقول، وهو أن قوى الإنسان ثلاث: قوة العقل، وقوة الغضب، وقوة الشهوة. فأعلاها القوة العقلية التى يختص بها الإنسان دون سائر الدواب، وتشركه فيها الملائكة، كما قال أبو بكر عبد العزيز من أصحابنا وغيره: «خُلِقَ للملائكة عقول بلا شهوة، وخُلِقَ للبهائم شهوة بلا عقل، وخُلِقَ للإنسان عقل وشهوة، فمن غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة، ومن غلبت شهوته عقله فالبهائم خير منه. ثم القوة الغضبية التى فيها دفع المضرة، ثم القوة الشهوية التى فيها جلب المنفعة.

ومن الطبائعين من يقول: القوة الغضبية هى الحيوانية، لاختصاص الحيوان بها دون النبات. والقوة الشهوية هى النباتية لاشتراك الحيوان والنبات فيها. واختصاص النبات بها دون الجماد.

لكن يقال: إن أراد أن نفس الشهوة مشتركة بين النبات والحيوان فليس كذلك، فإن النبات ليس فيه حنين ولا حركة إرادية، ولا شهوة ولا غضب. وإن أراد نفس النمو والاعتذاء فهذا تابع للشهوة وموجبها.

وله نظير فى الغضب: وهو أن موجب الغضب وتابعه هو الدفع والمنع، وهذا معنى موجود فى سائر الأجسام الصلبة القوية، فذات الشهوة والغضب مختص بالحنى. وأما

(١) البخارى فى التفسير (٤٤٧٧) ومسلم فى الإيمان (٨٦ / ١٤١).

موجبهما من الاعتداء والدفع فمشارك بينهما وبين النبات القوى، فقرة الدفع والمنع موجود في النبات الصلب القوى، دون اللين الرطب، فتكون قوة الدفع مخصصة ببعض النبات، لكنه موجود في سائر الأجسام الصلبة، فبين الشهوة والغضب عموم وخصوص.

وسبب ذلك، أن قوى الأفعال في النفس إما جذب وإما دفع، فالقوة الجاذبة الجالبة للملائم هي الشهوة وجنسها من المحبة والإرادة ونحو ذلك، والقوة الدافعة المانعة للمنافي هي الغضب وجنسها من البغض والكراهة، وهذه القوة باعتبار القدر المشترك بين الإنسان والبهايم هي مطلق الشهوة والغضب، وباعتبار ما يختص به الإنسان العقل والإيمان والقوى الروحانية المعترضة.

فالكفر متعلق بالقوة العقلية الناطقة الإيمانية، ولهذا لا يوصف به من لا تميز له، والقتل ناشئ عن القوة الغضبية، وعدوان فيها. والزنا عن القوة الشهوانية. فالكفر اعتداء وفساد في القوة العقلية الإنسانية، وقتل النفس اعتداء وفساد في القوة الغضبية. والزنا اعتداء وفساد في القوة الشهوانية.

ومن وجه آخر ظاهر، أن الخلق خلقهم الله لعبادته، وقوام الشخص بجسده، وقوام النوع بالنكاح والنسل، فالكفر فساد المقصود الذي له خلقوا، وقتل النفس فساد النفوس الموجودة، والزنا فساد في المنتظر من النوع. فذلك إفساد الموجود، وذلك إفساد لما لم يوجد بمنزلة من أفسد مالا موجودا، أو منع المنعقد أن يوجد. وإعدام الموجود أعظم فسادا، فلهذا كان الترتيب كذلك.

ومن وجه ثالث، أن الكفر فساد القلب والروح الذي هو ملك الجسد، والقتل إفساد للجسد الحامل له، وإتلاف الموجود. وأما الزنا فهو فساد في صفة الوجود لا في أصله، لكن هذا يختص بالزنا، ومن هنا يتبين أن اللواط أعظم فسادا من الزنا.

فصل

وباعتبار القوى الثلاث، انقسمت الأمم التي هي أفضل الجنس الإنساني، وهم العرب والروم والفرس. فإن هذه الأمم هي التي ظهرت فيها الفضائل الإنسانية، وهم سكان وسط الأرض طولا وعرضا، فأما من سواهم كالسودان والترك ونحوهم فتبع.

فغلب على العرب القوة العقلية المنطقية، واشتق اسمها من وصفها، فقيل لهم: عرب من الأعراب، وهو البيان والإظهار، وذلك خاصة القوة المنطقية.

وغلب على الروم القوة الشهوية من الطعام والنكاح ونحوهما، واشتق اسمها من ذلك

فقليل لهم: الروم، فإنه يقال: رمت هذا أرومه إذا طلبته واشتبهته.
 وغلب على الفرس القوة الغضبية من الدفع والمنع والاستعلاء والرياسة، واشتق اسمها من ذلك، فقليل: فرس، كما يقال: فرسه يفرسه إذا قهره وغلبه.
 ولهذا توجد هذه الصفات الثلاث غالبية على الأمم الثلاث حاضرتها وباديتها؛ ولهذا كانت العرب أفضل الأمم، وتليها الفرس؛ لأن القوة الدفعية أرفع، وتليها الروم.

فصل

وباعتبار هذه القوى كانت الفضائل ثلاثاً: فضيلة العقل، والعلم والإيمان: التي هي كمال القوة المنطقية، وفضيلة الشجاعة: التي هي كمال القوة الغضبية، وكمال الشجاعة هو الحلم، كما قال النبي ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة، وإنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب»^(١)، والحلم والكرم ملزومان في قرن، كما أن كمال القوة الشهوية العفة، فإذا كان الكريم عفيفاً والسخي حليماً اعتدل الأمر.

وفضيلة السخاء والجلود التي هي كمال القوة الطلبية الحبية، فإن السخاء يصدر عن اللين والسهولة ورطوبة الخلق، كما تصدر الشجاعة عن القوة والصعوبة ويبس الخلق، فالقوة الغضبية هي قوة النصر، والقوة الشهوية قوة الرزق، وهما المذكوران في قوله: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، والرزق والنصر مقتربان في الكتاب والسنة، وكلام الناس كثيراً.

وأما الفضيلة الرابعة: التي يقال لها: العدالة، فهي صفة منتظمة للثلاث وهو الاعتدال فيها، وهذه الثلاث الأخيرات هي الأخلاق العملية، كما جاء من حديث سعد لما قال فيه العباسي: إنه لا يقسم بالسوية، ولا يعدل في القضية، ولا يخرج في السرية.

فصل

وباعتبار القوى الثلاث كانت الأمم الثلاث: المسلمون، واليهود والنصارى، فإن المسلمين فيهم العقل والعلم والاعتدال في الأمور، فإن معجزة نبيهم هي علم الله وكلامه؛ وهم الأمة الوسط.

وأما اليهود فأضعفت القوة الشهوية فيهم، حتى حرم عليهم من المطاعم والملابس ما لم يحرم على غيرهم، وأمروا من الشدة والقوة بما أمروا به، ومعاصيهم غالبها من باب القسوة

(١) البخاري في الأدب (٦١١٤) ومسلم في البر والصلة (١٠٧/٢٦٠٩).

والشدة لا من باب الشهوة، والنصارى أضعفت فيهم القوة الغضبية فنهوا عن الانتقام والانتصار، ولم تضعف فيهم القوة الشهوية، فلم يحرم عليهم من المطاعم ما حرم على من قبلهم، بل أحل لهم بعض الذى حرم عليهم، وظهر فيهم الأكل والشرب والشهوات ما لم يظهر فى اليهود، وفيهم من الرقة والرأفة والرحمة ما ليس فى اليهود، فغالب معاصيهم من باب الشهوات لا من باب الغضب، وغالب طاعاتهم من باب النصر لا من باب الرزق. ولما كان فى الصوفية والفقهاء عيسوية مشروعة أو منحرفة، كان فيهم من الشهوات ووقع فيهم من الميل إلى النساء والصبيان والأصوات المطربة ما يذمون به، ولما كان فى الفقهاء موسوية مشروعة أو منحرفة، كان فيهم من الغضب ووقع فيهم من القسوة والكبر ونحو ذلك ما يذمون به.

فصل

جنس القوة الشهوية الحب. وجنس القوة الغضبية البغض، والغضب والبغض متفقان فى الاشتقاق الأكبر؛ ولهذا قال النبى ﷺ: «أوثق عرى الإيمان الحب فى الله، والبغض فى الله»^(١). فإن هاتين القوتين هما الأصل، وقال: «من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان»^(٢)، فالحب والبغض هما الأصل، والعطاء عن الحب وهو السخاء، والمنع عن البغض وهو الشحاحة. فأما الغضب فقد يقال: هو خصوص فى البغض، وهو الشدة التى تقوم فى النفس التى يقترب بها غليان دم القلب لطلب الانتقام، وهذا هو الغضب الخاص؛ ولهذا تعدل طائفة من المتكلمين عن مقابلة الشهوة بالغضب إلى مقابلتها بالنفرة، ومن قابل الشهوة بالغضب فيجب ألا يريد الغضب الخاص، فإن نسبة هذا إلى النفرة نسبة الطمع إلى الشهوة، فأما الغضب العام فهو القوة الدافعة الغضبية المقابلة للقوة الجاذبة الحبية.

فصل

فعل المأمور به صادر عن القوة الإرادية الحبية الشهوية، وترك المنهى عنه صادر عن القوة الكراهية البغضية الغضبية النفرية، والأمر بالمعروف صادر عن المحبة والإرادة، والنهى عن المنكر صادر عن البغض والكراهة، وكذلك الترغيب فى المعروف والترهيب عن المنكر، والحض على هذا والزجر عن هذا؛ ولهذا لا تكف النفوس عن الظلم إلا بالقوة الغضبية الدافعة، وبذلك يقوم العدل والقسط فى الحكم والقسم وغير ذلك، كما أن الإحسان يقوم بالقوة الجاذبية الشهوية، فإن اندفاع المكروه بدون حصول المحبوب عدم؛ إذ لا محبوب ولا

(١) أحمد ٢٨٦/٤ والهيثمى فى المجمع ٩٤/١ وقال: «رواه أحمد وفيه ليث بن أبى سليم وضعفه الأكثر».

(٢) الترمذى فى صفة القيامة (٢٥٢١) وقال: «حسن» وأحمد ٤٣٨/٣.

بالقوة الجذبية الشهوية، فإن اندفاع المكروه بدون حصول المحبوب عدم؛ إذ لا محبوب ولا مكروه، وحصول المحبوب والمكروه وجود فاسد، إذ قد حصل معا وهما متقابلان في الترجيح، وربما يختار بعض النفوس هذا ويختار بعضها هذا، وهذا عند التكافؤ، وأما المكروه اليسير مع المحبوب الكثير فيترجح فيه الوجود، كما أن المكروه الكثير مع المحبوب اليسير يترجح فيه العدم.

لكن لما كان المقتضى لكل واحد من المحبوب والمكروه الذى هو الخير والشر موجوداً، وبتقدير وجودهما يحصل النصر كالرزق مع الخوف، صار يعظم فى الشرع والطبع دفع المكروه. أما فى الشرع فبالتقوى، فإن اسمها فى الكتاب والسنة والإجماع عظيم، والعاقبة لأهلها والثواب لهم، وأما فى الطبع فتعظيم النفوس لمن نصرهم بدفع الضرر عنهم من عدو أو غيره، فإن أهل الرزق معظمون لأهل النصر أكثر من تعظيم أهل النصر لأهل الرزق؛ وذاك - والله أعلم - لأن النصر بلا رزق ينفع، فإن الأسباب الجالبة للرزق موجودة تعمل عملها، وأما الرزق بلا نصر فلا ينفع، فإن الأسباب الناصرة تابعة، وفى هذا نظر فقد يقال: هما متقابلان فإن أهل النصر يحبون أهل الرزق أكثر مما يحب أهل الرزق لأهل النصر، فإن الرزق محبوب والنصر معظم.

وقد يقال: بل النصر أعظم كما تقدم، فإن اندفاع المكروه محبوب - أيضاً - وهو لا يحصل إلا بقوة الدفع التى هى أقوى من قوة الجذب، فاختص الناصر بالتعظيم لدفعه المعارض، وأما الرازق فلا معارض له، بل له موافق، فالناصر محبوب معظم. وقد يقابل هذا بأن يقال: وفوات المحبوب مكروه - أيضاً - والمحبوب لا يحصل إلا بقوة الجذب، ولا نسلم أن قوة الدفع أقوى، بل قد يكون الجذب أقوى، بل الجذب فى الأصل أقوى، لأنه المقصود بالمقصد الأول، والدفع خادم تابع له، وكما أن الدافع دفع المعارض فالجاذب حصل المقتضى، وترجح المانع على المقتضى غير حق، بل المقتضى أقوى بالقول المطلق، فإنه لا بد منه فى الوجود.

وأما المانع فلإنما يحتاج إليه عند ثبوت المعارض، وقد لا يكون معارض، فالمقتضى والمحبة هو الأصل والعمدة فى الحق الموجود والحق المقصود، وأما المانع والبغضة فهو الفرع والتابع.

ولهذا كتب الله فى الكتاب الموضوع عنده فوق العرش: «إن رحمتى تغلب غضبى»^(١). ولهذا كان الخير فى أسماء الله وصفاته، وأما الشر فى الأفعال، كقوله: ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقوله: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٠٤) ومسلم فى التوبة (١٤/٢٧٥١، ١٦) كلاهما عن أبى هريرة.

شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٩٨﴾ [المائدة: ٩٨].

يبقى أن يقال: فلم عظمت التقوى؟ فيقال: إنها هي تحفظ الفطرة وتمنع فساده، واحتاج العبد إلى رعايتها؛ لأن المحبة الفطرية لا تحتاج إلى محرك؛ ولهذا كان أعظم ما دعت إليه الرسل الإخلاص والنهي عن الإشراك؛ لأن الإقرار الفطري حاصل لوجود مقتضيه، وإنما يحتاج إلى إخلاصه ودفع الشرك عنه؛ ولهذا كانت حاجة الناس إلى السياسة الدافعة لظلم بعضهم عن بعض والجالبة لمنفعة بعضهم بعضاً، كما أوجب الله الزكاة النافعة وحرّم الربا الضار، وأصل الدين: هو عبادة الله الذي أصله الحب والإنابة والإعراض عما سواه، وهو الفطرة التي فطر عليها الناس.

وهذه المحبة التي هي أصل الدين: انحرف فيها فريق من منحرفة الموسوية من الفقهاء والمتكلمين حتى أنكروها، وزعموا أن محبة الله ليست إلا إرادة عبادته، ثم كثير منهم تاركون للعمل بما أمروا به، فيأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم، وهذا فاش فيهم، وهو عدم المحبة والعمل، وفريق من منحرفة العيسوية من الصوفية والمتعبدین، خلطوها بمحبة ما يكرهه، وأنكروا البغض والكراهية، فلم ينكروا شيئاً ولم يكرهوه أو قصروا في الكراهة والإنكار، وأدخلوا فيها الصور والأصوات ومحبة الأنداد.

ولهذا كان لغواة الأولين وصف الغضب واللعة الناشئ عن البغض؛ لأن فيهم البغض دون الحب، وكان لضلال الآخرين وصف الضلال والغلو؛ لأن فيهم محبة لغير معبود صحيح، ففيهم طلب وإرادة ومحبة، ولكن لا إلى مطلوب صحيح، ولا مراد صحيح، ولا محبوب صحيح، بل قد خلطوا وغلوا وأشركوه، ففيهم محبة الحق والباطل، وهو وجود المحبوب والمكروه، كما في الآخرين بغض الحق والباطل، وهو دفع المحبوب والمكروه والله - سبحانه - يهدينا صراطه المستقيم فيحمد من هؤلاء محبة الحق والاعتراف به، ومن هؤلاء بغض الباطل وإنكاره.

سورة النمل

قال شيخ الإسلام :

هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ فيها .
منها قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ الآية [النمل: ٨٩]، المشهور عن
السلف أن الحسنة: لا إله إلا الله، وأن السيئة: الشرك، وعن السدي قال: ذلك عند
الحساب ألغى بدل كل حسنة عشر سيئات، فإن بقيت سيئة واحدة فجزاؤه النار إلا أن يغفر
الله له.

قلت: تضعيف الحسنة إلى عشر وإلى سبعمائة ثابت في الصحاح، وأن السيئة مثلها،
وأن الهم بالحسنة حسنة، والهم بالسيئة لا يكتب.

فأهل القول الأول قالوه؛ لأن أعمال البر داخلية في التوحيد، فإن عبادة الله بما أمر به
كما قال: ﴿يَلْبِىْ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ الآية [البقرة: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ
كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ الآية [إبراهيم: ٢٤].

فالكلمة الطيبة: التوحيد، وهي كالشجرة، والأعمال ثمارها في كل وقت، وكذلك
السيئة، هي العمل لغير الله، وهذا هو الشرك، فإن الإنسان حارث هماً لا بد له من عمل
ولا بد له من مقصود يعمل لأجله. وإن عمل لله ولغيره فهو شرك.

والذنوب من الشرك فإنها طاعة للشيطان. قال: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِنْ قَبْلُ﴾
الآية [إبراهيم: ٢٢]، وقال: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ الآية [يس:
٦٠]، وفي الحديث: «وشر الشيطان وشركه»^(١). لكن إذا كان موحداً وفعل بعض الذنوب
نقص توحيده. كما قال: «لا يزني الزاني» إلخ^(٢). ومن ليس بمؤمن فليس بمخلص، وفي
الحديث: «تعس عبد الدينار» إلخ^(٣). وحديث أبي بكر: قل: «اللهم إني أعوذ بك أن
أشرك بك شيئاً وأنا أعلم» إلخ^(٤)، لكن إذا لم يعدل بالله غيره فيحبه مثل حب الله، بل
الله أحب إليه وأخوف عنده وأرجى من كل مخلوق، فقد خلص من الشرك الأكبر.

(١) أبو داود في الأدب (٥٠٦٧) والترمذي في الدعوات (٣٥٢٩) وقال: «حسن غريب من هذا الوجه».

(٢) البخاري في المظالم (٢٤٧٥) ومسلم في الإيمان (١٠٠/٥٧).

(٣) البخاري في الجهاد (٢٨٨٧) وابن ماجه في الزهد (٤١٣٦).
(٤) أحمد ٤٠٣/٤.

سورة الأحزاب

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ أُوتُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَزْوَاجُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦]، دليل على مثل معنى الحديث الصحيح : «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن ترك مالا فلورثته، ومن ترك كلاً أو ضياعاً فعلى»^(١) حيث جعله الله أولى بهم من أنفسهم.

ثم جعل الأقارب بعضهم أولى ببعض ؛ لأن كونه أولى بهم من أنفسهم يقتضى أن يكون أولى بهم من أولى أرحامهم ؛ وذلك لا يقتضى ملك مالهم أحياء فذلك أمواتاً ، وإنما يقتضى حمل الكل والضياع من ماله ، وهو الخمس ، أو خمسه ، أو مال الفء كله ، على الخلاف المعروف ، وفيه دليل على أن الأولوية المقتضية للميراث المذكورة فى قوله ﷺ : «فأولوى رجل ذكر»^(٢) ، مشروطة بالإيمان . وهذه الآية المقيدة تقضى على تلك المطلقة فى الأنفال ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذه فى صورة الأحزاب بعد الخندق وتلك فى الأنفال عقب بدر .

الثانى : أن هذا مطلق ومقيد فى حكم واحد وسبب واحد والحكم هنا متضمن للإباحة ، والاستحقاق ، والتحرير على الغير ، وإيجاب الإعطاء .

الثالث : أن آية الأنفال ذكر فيها الأولوية بعد أن قطع الموالات بين المؤمنين والكافرين - أيضاً - فهى دليل ثان ، وهاتان الآيتان تفسر المطلق فى آية الموارث ، ويكون هذا تفسير القرآن بالقرآن ، وإن كان قوله : «لا يرث الكافر المسلم»^(٣) موافقاً له ، فأما ميراث المسلم من الكافر ففيه الخلاف الشاذ فنستفيد من الآيتين - أيضاً - مع الحديث ، ويدخل فى الآيتين

(١) البخارى فى الفرائض (٦٧٤٥) عن أبى هريرة ، ومسلم فى الجمعة (٨٦٧ / ٤٣) عن جابر .

الكل : العيال . انظر : البخارى عند الحديث .

(٢) البخارى فى الفرائض (٦٧٣٢ ، ٦٧٣٥ ، ٦٧٣٧) ، ومسلم فى الفرائض (١٦١٥ / ٢-٤) كلاهما عن ابن عباس .

(٣) البخارى فى الفرائض (٦٧٦٤) ، ومسلم فى الفرائض (١ / ١٦١٤) كلاهما عن أسامة بن زيد .

سائر الولايات، من المناكح والأموال، والعقل، والموت، وفي قوله ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦٤]، دليل على الوصية كآيات النساء.

قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧]، دليل على أن ما أبيح له كان مباحاً لأُمته؛ لأنه أخبر أن التزويج كان لمنع الحرج عن الأمة في مثل ذلك التزويج، فلولاً أن فعله المباح له يقتضى الإباحة لأُمته لم يحسن التعليل وهذا ظاهر.

وأيضاً، فإنه إذا كان ذلك في تزويجه امرأة الدعى الذى كان يعتقد أن تزوجها حرام، ففى ما لا شبهة فيه أولى.

وأيضاً، إذا كان هذا فى النكاح الذى خص فيه من المباحات بما لم تشركه أمته، كالنكاح بلا عدد وتزوج الموهوبة بلا مهر، وقد بين أن إباحة عقده النكاح دليل على إباحة ذلك لأُمته، ف فيما لم يظهر خصوصية فيه كالنكاح أولى. وهذا يدل على أن سائر ما أبيح له مباح لأُمته، إلا ما خصه الدليل من المعاملات والأطعمة واللباس، ونحو ذلك.

وأيضاً، فيدل على هذا الأصل قوله: فى سياق ما أحله له: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحَها خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، من وجهين:

أحدهما: أنه لما أحل له الواهبة قال: ﴿خالصة لك من دون المؤمنين﴾ لبيان اختصاصه بذلك. فعلم أنه حيث سكت عن الاختصاص كان الاشتراك ثابتاً، وإلا فلا معنى لتخصيص هذا الموضع ببيان الاختصاص.

الثانى: أنه ما أحله من الأزواج ومن المملوكات ومن الأقارب أطلق، وفى الموهوبة قيدها بالخلوص له؛ فعلم أن سكوته عن التقييد فى أولئك دليل الاشتراك.

فإن قيل: السكوت لا يدل على واحد منهما، والتقييد بالخلوص ينفى الاشتراك، فتكون فائدته ألا يظن الاشتراك بدليل منفصل، فإن التحليل له لا يدل على الاختصاص قطعاً، لكن هل يدل على الاشتراك أم لا يدل على واحد منهما؟ هذا موضع التردد. فإذا قيد بالخلوص دل على الاختصاص. قيل: لو لم يدل على الاشتراك لم يثبت الحكم فى حق الأمة لانتفاء دليله، كما أن ما سكت عنه من المحرمات لم يثبت الحكم لانتفاء دليله.

وهنا إما أن يقال: كانوا يستحلونه على الأصل، وليس كذلك؛ لأن الفروج محظورة إلا بالتحليل الشرعى، فكان يكون محظوراً عليهم فلا يحتاج إلى إخلاصه له لو لم يكن

الخطاب المطلق يقتضى الاشتراك والعموم، وأنه من باب الخاص فى اللفظ العام فى الحكم. وأصل هذا أن اللفظ فى اللغة قد يصير بحسب العرف الشرعى أو غيره أخص أو أعم، فالخطاب له وإن كان خاصاً فى اللفظ لغة فهو عام عرفاً، وهو مما نقل بالعرف الشرعى من الخصوص إلى العموم، كما ينقل مثل ذلك فى مخاطبات الملوك ونحو ذلك، وهو كثير. كما أن العام قد يصير بالعرف خاصاً.

وأيضاً، فإنه يبنى ذلك على أصل دليل الخطاب، وأن التخصيص بالذكر مع العام المقتضى للتعميم يدل على التخصيص بالحكم، فلما خص خطاب الموهوبة بذكر الخلوص دل على انتفاء الخلوص عن الباقي. وإنما انتفاء الخلوص عن الباقي بعدم ذكر الخلوص مع إثبات التحليل للرسول ﷺ، فعلم أن إثبات التحليل له مع عدم تخصيصه به يقتضى العموم.

وعلى هذا، فالخطاب الذى مخرجه فى اللغة خاص ثلاثة أقسام:

إما أن يدل على العموم كما فى العام عرفاً، مثل خطاب الرسول والواحد من الأمة، ومثل تنبيه الخطاب كقوله: لا أشرب لك الماء من عطش. ومثقال حبة وقنطار ودينار.

وإما أن يدل على اختصاص المذكور بالحكم ونفيه عما سواه، كما فى مفهوم المخالفة إذا كان المقتضى للتعميم قائماً وخص أحد الأقسام بالذكر.

وإما ألا يدل على واحد منهما لفظاً ثم يوجد العموم من جهة المعنى، إما من جهة قياس الأولى، وإما من جهة سائر أنواع القياس، ويجب الفرق بين تنبيه الخطاب وبين قياس الأولى، فإن الحكم فى ذاك مستفاد من اللفظ عمهما عرفاً وخطاباً، وهنا مستفاد من الحكم بحيث لو دل على الحكم فعل أو إقرار أو خطاب يقطع معه بأن المتكلم لم يرد إلا الصورة؛ لكان ثبوت الحكم لنوع يقتضى ثبوته لما هو أحق به منه، فالعموم هنا معنى محض، وهناك لفظى ومعنوى، فتدبر هذا فإنه فصل بين المتنازعين من أصحابنا وغيرهم فى التنبيه هل هو مستفاد من اللفظ أو هو قياس جلى؟ لتعلم أنه قسمان.

والفرق أن المستفاد من اللفظ يريد المتكلم به العموم. ويمثل بواحد تنبيهاً كقول النحوى: ضرب زيد عمراً، بخلاف المستفاد من المعنى.

والآية المتقدمة وهى قوله: ﴿زُوجْنَاكَهَا لَكَيْلًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، تدل على أن أفعاله ﷺ تقتضى الإباحة لأتمه، مع القطع بأن الفعل فى نفسه لا يعم لفظاً ووضعاً، وإنما يعم بما ثبت من أصل الأصل الاشتراك والإيتساء. ويدل على ذلك - أيضاً - قوله فى السورة: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. فإن فيها التأسى فيما

ثبت من أصل الأصل الاشتراك والإيتساء. ويدل على ذلك - أيضاً - قوله في السورة: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. فإن فيها التأسى فيما أصابه. ومتى ثبت الحكم فى الإيتساء به فى حكمه عندما أصابه: كان كذلك فيما فعله؛ إذ المصاب عليه فيه واجبات ومحرمات؛ فدلّت هذه الآية على أن الأصل مشاركته فى الإيجاب والحظر، كما دلت تلك على أن الأصل مشاركته فى الإحلال.

قوله: ﴿قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، دليل على أن الحجاب إنما أمر به الحرائر دون الإمام؛ لأنه خص أزواجه وبناته، ولم يقل: وما ملكت يمينك وإماؤك وإماء أزواجك وبناتك. ثم قال: ﴿ونساء المؤمنين﴾ والإماء لم يدخلن فى نساء المؤمنين، كما لم يدخل فى قوله: ﴿نسائهن﴾ ما ملكت أيمانهن حتى عطف عليه فى آتى النور والأحزاب، وهذا قد يقال: إنما ينبى على قول من يخص ما ملكت اليمين بالإناث، وإلا فمن قال: هى فيهما أو فى الذكور ففيه نظر.

وأيضاً، فقوله: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، إنما أريد به المهورات دون المملوكات، فكذلك هذا، فأية الجلابيب فى الأردية عند البروز من المساكن، وآية الحجاب عند المخاطبة فى المساكن، فهذا مع ما فى الصحيح من أنه لما اصطفى صفية بنت حبيّ وقالوا: إن حجبها فهى من أمهات المؤمنين، وإلا فهى مما ملكت يمينه، دل على أن الحجاب كان مختصاً بالحرائر.

وفى الحديث دليل على أن أموة المؤمنين لأزواجه دون سرايه، والقرآن ما يدل إلا على ذلك؛ لأنه قال: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقال: ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبْدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وهذا - أيضاً - دليل ثالث من الآية؛ لأن الضمير فى قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، عائد إلى أزواجه فليس للمملوكات ذكر فى الخطاب، لكن إباحة سرايه من بعده فيه نظر.

فصل

من قال: من أن السراح والفراق صريح فى الطلاق؛ لأن القرآن ورد بذلك، وجعل الصريح ما استعمله القرآن فيه، كما يقول الشافعى والقاضى وغيرهما من الأصحاب، فقولُه ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن هذا الأصل لا دليل عليه، بل هو فاسد؛ فإن الواقع أن الناس ينطقون بلغاتهم التى توافق لغة العرب أو تخالفها من عربية أخرى عربيا مقررة أو مغيرة لفظا أو معنى، أو من عربية مُؤكَّدة، أو عربية مُعرَّبة، تلقيت عن العجم، أو عن عجمية، فإن الطلاق ونحوه يثبت بجميع هذه الأنواع من اللغات، إذ المدار على المعنى ولم يحرم ذلك عليهم، أو حرم عليهم فلم يلتزموه، فإن ذلك لا يوجب وقوع ما لم يوقعوه. وأيضاً، فاستعمال القرآن لفظا فى معنى لا يقتضى أن ذلك اللفظ لا يحتمل غير ذلك المعنى.

الوجه الثانى: وهو القاصم أن هذه الألفاظ أكثر ما جاءت فى القرآن فى غير الطلاق، مثل قوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، فهذا بعد التطليق البائن الذى لا عدة فيه أمر بتسريحهن مع التمتع، ولم يرد به إيقاع طلاق ثان، فإنه لا يقع ولا يؤمر به وفاقاً، وإنما أراد التخلية بالفعل، وهو رفع الحبس عنها، حيث كان النكاح فيه الجمع ملكا وحكما، والجمع حسا وفعلًا بالحبس، وكلاهما موجه، وهما متلازمان؛ فإذا زال الملك أمر بإزالة اليد: كما يقال: فى الأموال الملك والحياسة، فالحبس فى الموضعين تابع للعقد فإذا رفع العقد إما بإزالة اليد التى هى القبض.

وقوله: ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، لا يستدل به على أن التسريح هو التطليق، فإنه قد يريد به التخلية الفعلية حيث قرنه بالمتاع، لكن التخلية الفعلية مستلزمة للتطليق، أو يريد به الأمرين، ولم يرد به الطلاق وحده؛ لأن ذلك لا يفيدهن بل يضرهن، وكذلك قوله: ﴿فَبَلِّغْنَهُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقوله: ﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، كذلك. فإن الرجعية إذا قاربت انقضاء العدة لا يؤمر فيها بتطليق ثان إذا لم يرتجعها، وإنما يؤمر بتخلية سبيلها وهو التسريح والفراق بالأبدان، بحيث لا يحبسهن ولا يستولى عليهن، كرفع اليد عن الأموال.

(١) فى المطبوعة: «فإذا بلغن»، والصواب ما أثبتناه.

قوله: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، نص في أنه لا حرج فيما أخطأ به من دعاء الرجل إلى غير أبيه، أو إلى غير مولاة.

ثم قد يستدل به على رفع الجناح في جميع ما أخطأ به الإنسان من قول أو عمل: إما بالعموم لفظاً، ويقال: ورود اللفظ العام على سبب مقارن له في الخطاب لا يوجب قصره عليه، وإما بالعموم المعنوي بالجامع المشترك من أن الإخطاء لا تأثير له في القلب، فيكون عمل جارحة بلا عمد قلب، والقلب هو الأصل كما قال: «إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد»^(١). وإذا كان الأصل لم يعمل شيئاً لم يضر عمل الفروع دونه؛ لأنه صالح لا فساد فيه فيكون الجسد كله صالحاً فلا يكون فاسداً، فلا يكون في ذلك إثم إذ الإثم لا يكون إلا عن فساد في الجسد، وتكون هذه الآية ردفاً لقوله: ﴿لَا تَوَاحِدْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: قد فعلت.

ويؤيده قوله في الإيمان: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فإنه إذا كان اليمين بالله - وفيها ما فيها - لا يؤاخذ فيها إلا بما كسب القلب، فغيرها من الأقوال كذلك وأولى، وإذا كان ما حلف عليه من اليمين يظنه كما حلف عليه، فتبين بخلافه هو من الخطأ الذي هو اللغو؛ لأن قلبه لم يكسب مخالفة، كما لو أنه أخبر بذلك من غير يمين لم يكن عليه إثم الكاذب، كما لو دعا الرجل لغير أبيه ومولاة خطأ، وإذا لم يكن بلا يمين عليه إثم الكاذب لم يكن مع اليمين عليه حكم الخالف المخالف؛ إذ اليمين على الماضي حين يؤكد بالقسم، فكذلك ما حلف عليه من المستقبل، وفعل المحلوف عليه ناسياً ليمينه، أو مخطئاً جاهلاً بأنه المحلوف عليه لم يكسب قلبه مخالفة ولا حثاً، كما أنه لو وعد بذلك من غير يمين لم يكن مخالفاً، ولو أمر به فتركه كذلك لم يكن عاصياً.

وهذا دليل يتناول الطلاق وغيره، إما من جهة العموم المعنوي أو المعنوي واللفظي، وأى فرق بين أن يقارن اللغو عقد اليمين، أو يقارن الحث فيها، وقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، أى: هذا سبب المؤاخذه؛ لا أنه موجب لها بالاتفاق فيوجد الخطأ في سببها وشرطها، ومن قال: لا لغو في الطلاق فلا حجة معه؛ بل عليه لأنه لو سبق لسانه بذكر الطلاق من غير عمد القلب لم يقع به وفاقاً، وأما إذا قصد اللفظ به هازلاً فقد عمد قلبه ذكره، كما لو عمد ذكر اليمين به.

آخر المجلد الخامس عشر

(١) البخارى فى الإيمان (٥٢)، ومسلم فى المساقاة (١٥٩٩/١٠٧).

فهرس المجلد الخامس عشر

الصفحة

الموضوع

سورة الأعراف

- ٧ * فصل : فى إبطال حجة إبليس فى قوله : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾
- ٨ * سئل عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْتَهُمْ ﴾
- ٩ * قوله فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا ﴾ الآية
- ١٠ * قوله فى قوله تعالى : ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ الآيات
- ١٠ — آداب الدعاء وأنواعه
- ١٣ — فوائد إخفاء الدعاء
- ١٥ — اقتران الخوف من الله بحبه
- ٢٠ * قوله فى قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ ﴾ الآيات
- ٢١ — اصطفاء الله عز وجل خيار القوم لرسالته
- ٢١ — تبغيض الأوثان لنبينا ليس بلزوم أن يكون لكل نبي
- ٢١ — مبدأ شرك قوم نوح وقوم إبراهيم
- ٢٢ * قال : قد أخبر الله بأنه بارك فى أرض الشام فى آيات
- ٢٣ * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ الآية
- استدلال القائلين بأن الكلام المطلق كلام النفس بقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾
- ٢٤

سورة الأنفال

- ٢٥ * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ الآيات ، وقوله : ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّدَ رَبُّكُمْ ﴾ الآيات
- ٢٦ * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ الآية
- ٢٧ * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ الآية
- ٢٧ — الاستغفار الدافع للعذاب
- ٢٨ — العذاب المدفوع بالاستغفار

سورة التوبة

❖ قال : قد يستدل بقوله : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ الآية على أن الولد

- ٣١ يكون مؤمنا بإيمان والده
- ٣٢ ❖ سئل عن قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيْرُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ كلهم قالوا ذلك أم بعضهم ؟ . . .
- ٣٣ ❖ قوله في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾
- ٣٥ ❖ سئل عن معنى قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ الآية . . .
- ٣٥ — ليست التوبة نقصا ، بل هي من أفضل الكمالات
- ٣٥ — إخبار الله عن عامة الأنبياء بالتوبة والاستغفار
- ٣٧ — التوبة لا بد منها لكل مؤمن

سورة يونس

❖ فصل : في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ صَبِيَاءَ وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ الآية ، وقوله :

- ٣٩ ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ إلخ
- ٣٩ — الحكمة في اعتبار أشهر العام بالأشهر الهلالية دون الشمسية
- ❖ قال : هذه تفسير آيات أشكلت . . . منها قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾
- ٤٠

سورة هود

- ❖ فصل : في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾
- ٤١ — المراد بالبينة والشاهد
- ٤١ ❖ فصل : فيمن قال : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ : إنه محمد ﷺ
- ٥٦ — يتعلق بالنبي ﷺ أمران عظيمان : إثبات نبوته ، وصدقه فيما جاء به
- ٥٧ — ما يمنع من اتباع الرسول ﷺ
- ❖ فصل : في أن قوله : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ كقوله : ﴿ قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي ﴾ إلخ
- ٥٩ — ما يستعمل فيه حرف ابتداء الغاية فيقال : هو من الله ، على نوعين
- ❖ فصل : في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾
- ٦٣
- ٦٤ ❖ فصل : في قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾
- ❖ سئل عن قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ ﴾
- ٦٦

سورة يوسف

- ٦٧ * فصل : فى قول يوسف : ﴿ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّى ﴾ ، والمراد بربه
- ٦٧ — هل قوله : ﴿ اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ يناقض التوكل ؟
- ٦٩ — هل يمكن الإكراه على الفاحشة ؟
- ٧٠ — بيان قوله : ﴿ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾
- ٧١ — الداعى ليوسف إلى ترك الفاحشة الخوف من الله
- ٧٣ — جواز دفاع الزوج عن عرضه ولو بقتل المعتدى
- ٧٥ — حرمة الربا ولو رضى به المرابى
- ٧٥ — الجاهل بما عليه فى الفعل من الضرر لا عبرة برضاه وإذنه
- ٧٧ * فصل : وفى قول يوسف : ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ... ﴾ عبرتان
- ٧٧ * فصل : فى أن اختيار النبى ﷺ له ولأهله الاحتباس فى شعب بنى هاشم بضع سنين — أكمل من حال يوسف
- ٨٢ — صبر يوسف مع قوة الدواعى
- ٨٥ — حكاية مسلم بن يسار فى أن أعرابية دعتة إلى نفسها
- ٨٧ — مسألة عصمة الأنبياء
- ٨٩ — بيان صحة الآثار التى تروى فى قصد المقامات والدعاء عندها
- ٩٠ — من أصول الإسلام : تميز ما بعث الله به محمداً ﷺ ولا يخلط بغيره
- ٩٢ * سئل عن قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ﴾ الآية
- ٩٢ — ما تتضمنه الدعوة إلى الله
- ٩٣ — ما تضمنته السور المكية
- ٩٤ — الداعى الذى يدعو غيره لابد فيما إليه من أمرين
- ٩٦ — متى تكون الدعوة إلى الله فرض كفاية ؟
- ٩٧ — شروط القيام بالدعوة إلى الله
- ٩٨ — الداعى الأمر الناهى له أن يدفع عن نفسه ما يضره
- ٩٨ — مقصود الجهاد
- ٩٨ * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا ﴾ الآية ، والقراءات فيها
- ١٠٢ — معنى الظن فى الكتاب والسنة
- ١٠٢ — التأسى بالأنبياء من خلال قصصهم
- ١٠٥ — بيان اليأس والاستيئاس المذكور فى الآية

- بيان قوله ﷺ : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » ١٠٧
- تصديق النبي ﷺ فيما يخبره الله بوعده ١٠٨
- قد يظن النبي ﷺ ظنا ١٠٨
- جواز الرواية في الوعد والوعيد بأحاديث ضعيفة الإسناد ١١١

سورة الرعد

- * فصل : في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ﴾ ١١٣

سورة الحجر

- * فصل : في آيات ثلاث متناسبة متشابهة اللفظ والمعنى : ﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ . إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ ﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ ﴾ ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ﴾ ١١٥

سورة النحل

- * فصل : اللباس له منفعتان ١٢٥
- علة عدم ذكر « البرد » في قوله : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ ١٢٥
- بيان امتنان الله على عباده في قوله : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا ... ﴾ الآيات ١٢٦
- * قوله في قوله تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ الآيتين ١٢٨

سورة الإسراء

- * قوله في قوله تعالى : ﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ ﴾ الآيتين ١٣١

سورة الكهف

- * فصل : في حديث علي لما طرقه رسول الله ﷺ وفاطمة وهما نائمان ١٣٣
- الحديث ذم فيمن عارض الأمر بالقدر ١٣٣

سورة مريم

- * فصل : فيما تضمنته سورة مريم ١٣٥
- * سئل عن قوله عز وجل : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ ... ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ قَوْلِ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ ١٣٧

سورة طه

- ١٣٩ ﴿فصل : فيما تضمنته سورة طه﴾
- ١٤٠ ﴿فصل : فى طريقتى العلم والعمل﴾
- ١٤١ الحلق نوعان﴾
- ١٤١ سبب خروج بنى آدم عن الإيمان والعمل الصالح﴾
- ١٤٥ ﴿فصل : فى قوله : ﴿إِنَّ هَذَا نَسَاحِرَانِ﴾﴾
- ١٤٥ القراءات فى الآية﴾
- ١٤٦ نزول القرآن بلغة قريش﴾
- ١٤٧ تخطئة القائل فى بعض ألفاظ القرآن : إنه غلط من الكاتب﴾
- ١٥٢ ﴿فصل : فى أنه قد يعترض على ما كتبه شيخ الإسلام بخصوص لفظ المثنى﴾

سورة الأنبياء

- ١٥٥ ﴿فصل : فى بيان أن سورة الأنبياء سورة الذكر﴾

سورة الحج

- ١٥٧ ﴿فصل : فيما تضمنته سورة الحج﴾
- ١٥٨ ﴿قوله فى قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآيات﴾
- ١٥٨ ﴿قوله فى قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعِدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ الآيات﴾
- ١٥٩ بيان قوله تعالى : ﴿يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نُنْفَعُهُ﴾﴾

سورة المؤمنون

- ﴿قوله فى قوله تعالى : ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا﴾ الآية أنه طال الفصل بين « أن »
- ١٦٣ واسمها وخبرها﴾

سورة النور

- ١٦٥ ﴿فصل : فى معان مستنبطة من سورة النور﴾
- ١٦٨ الحكمة فى معاقبة الزانى علانية﴾
- ١٦٨ هل للمعلن عن بدعته وفجوره غيبة﴾
- ١٦٩ حب الفواحش ناتج عن مرض فى القلب﴾
- ١٧٣ الغلظة على الكفار والمنافقين واجبة﴾

- ١٧٤ — الجمع بين الرجم والجلد
- ١٧٤ — احتجاب المرأة وصيانتها
- ١٧٤ — نصاب الشهادة على الفاحشة أربعة
- ١٧٥ — شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض
- ١٧٦ — هل يتولى الكافر العدل في دينه مال ولده الكافر ؟
- ١٧٨ — الربائب ومتى يحرمن ؟
- ١٧٩ — لا يرمم أحد إلا ببينة
- ١٧٩ — هل تقبل شهادة الصبيان في الجراح ؟
- ١٨٠ — التغريب في السنة
- ١٨٠ — تنازع العلماء في نفى المحارب من الأرض
- ١٨٢ — جماع الهجرة
- ١٨٣ — حكم المرأة المتشبهة بالرجال
- ١٨٤ — بيان قوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ... ﴾ الآية
- ١٨٦ — بيان قوله ﷺ : « عفوا تعف نساؤكم ... »
- ١٨٧ — جواز إعضال المرأة إذا زنت
- ١٨٨ — بيان قوله تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ... ﴾ الآية
- ١٩٢ — * فصل : في أن المؤمن محتاج إلى امتحان من يريد أن يصاحبه ويقارنه
- ١٩٣ — * فصل : في أنه كما عظم الله الفاحشة عظم ذكرها بالباطل وهو القذف
- ١٩٤ — بيان قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ ﴾
- ١٩٥ — العلة في حب البعض سماع سورة يوسف
- ١٩٦ — سماع كلام أهل البدع والنظر في كتبهم
- ١٩٩ — بيان قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ ﴾ الآيات
- ٢٠٤ — * فصل : في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾
- ٢٠٤ — هل شهادة الأربعة مثل شهادة أهل الفسوق والعصيان تدرأ الحد عن القاذف ؟
- ٢٠٤ — هل يحد قاذف المشهور بالفاحشة ؟
- ٢٠٧ — بيان العدالة المشروطة في الشهداء
- ٢٠٩ — * قوله في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ ﴾ الآيات
- ٢٠٩ — هل تقبل توبة من قذف أزواج الرسول ﷺ ؟
- ٢٠٩ — من قذف امرأة محصنة كالأمة والذمية ولها زوج أو ولد محصن حُدد لقذفها
- ٢١٣ — بيان قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا ﴾ الآية

- ﴿ فَصَل : فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ﴾ الْآيَاتِ ٢١٥
- الاستئذان على نوعين ٢١٥
- الزينة التي نهى عن إبدائها ٢١٦
- هل الحجاب للحرائر دون الإماء ؟ ٢١٧
- التحذير من صحبة مردان وما ورد في ذلك ٢١٨
- تحتجب المرأة من المرأة أو من ذى محرم إذا خيفت الفتنة ٢١٩
- غض البصر عن بيوت الناس ٢٢١
- هل الجنب لمجس ؟ ٢٢٥
- العلم بالكتاب والحكمة فرض كفاية ٢٢٧
- هل حفظ القرآن كله ومعرفته معانيه وكذلك معرفة جميع السنة واجب على كل أحد ؟ ٢٢٨
- من فوائد غض البصر ٢٢٨
- ما يتناوله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾ الْآيَةِ ٢٣١
- فضل الجهاد ٢٣٣
- ﴿ فَصَل : فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ وَمَا فِيهِ مِنْ فَوَائِدٍ ٢٣٥
- ﴿ سئل عن قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ الْآيَتَيْنِ ٢٣٩
- هل مس الأمرد ينقض الوضوء ؟ ٢٣٩
- حكم النظر إلى وجه الأمرد بشهوة ٢٤٠
- بيان خطأ من قال : إن النظر إلى وجه الأمرد عبادة ٢٤٠
- غض البصر نوعان ٢٤١
- حكم النظر إلى الأزهار والأشجار والأنهار ٢٤٢
- ثلاث فوائد لمن يغض بصره ٢٤٤

سورة الفرقان

- ﴿ فَصَل : فِي بَيَانِ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ الْآيَةِ ٢٤٩
- بيان قوى الإنسان الثلاثة ٢٤٩
- ﴿ فَصَل : فِي بَيَانِ أَفْضَلِ الْجِنْسِ الْإِنْسَانِي بِاعْتِبَارِ قَوَى الْإِنْسَانِ الثَّلَاثَةِ ٢٥٠
- ﴿ فَصَل : فِي بَيَانِ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ قَوَى الْإِنْسَانِ كَانَتْ فَضِيلَةُ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ ٢٥١
- ﴿ فَصَل : فِي بَيَانِ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ قَوَى الْإِنْسَانِ كَانَتْ الْأُمَمُ الثَّلَاثُ (الْمُسْلِمُونَ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى) ٢٥٢
- ﴿ فَصَل : فِي أَنَّ جِنْسَ الْقُوَّةِ الشَّهْوِيَّةِ الْحُبُّ ، وَجِنْسُ الْغَضْبِيَّةِ الْبَغْضُ ٢٥٢
- ﴿ فَصَل : فِي أَنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ بِهِ صَادِرٌ عَنِ الْقُوَّةِ الْإِرَادِيَّةِ الْحَيَّةِ الشَّهْوِيَّةِ ، وَتَرَكُ الْمَنْهَى عَنْهُ

صادر عن القوة الكراهية البغضية الغضبية إلخ .. سورة النمل ٢٥٢

سورة النمل

﴿ قوله في المراد بالحسنة في قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ الآية ٢٥٥ ﴾

سورة الأحزاب

﴿ قوله في قوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ الآية ٢٥٧ ﴾

— بيان ما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ الآية ٢٥٨

— أقسام الخطاب الذي مخرجه في اللغة خاص ٢٥٩

— ما يدل عليه قوله : ﴿ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ الآية .. ٢٦٠

﴿ فصل : في بيان أن قول من قال: إن لفظ « السراح والفراق » صريح في الطلاق — ضعيف ٢٦١

— ما ينص عليه قوله : ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ الآية ٢٦٢

رقم الإيداع : ٥٨٩٠ / ١٩٩٧ م

I.S.B.N:977 - 15 - 0198 - 4

مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي
لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ
تَقِي الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ — ١٩٩٧ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة
اللاذقية : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص. ب. ٢٣٠
ت : ٣٤٢٧٢١ / ٣٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨
المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣



مكتبة الهبيكان - المملكة العربية السعودية
الرياض - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة ص. ب. ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥
هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ — فاكس ٤٦٥٠١٢٩

مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيَّ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اعْتَنَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهَا

عَامِرُ الْجَزَارِ أَنْوَرُ الْبَزَّازِ

المجلد السادس عشر



كتاب

التفسير

الجزء الثالث

من سورة الزمر إلى سورة الإخلاص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

سورة الزمر

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدس الله روحه -:

فصل

قد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨]، والمراد بالقول: القرآن، كما فسره بذلك سلف الأمة وأئمتها، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، واللام لتعريف القول المعهود؛ فإن السورة كلها إنما تضمنت مدح القرآن واستماعه، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع، وبيننا فساد قول من استدل بهذه على سماع الغناء وغيره، وجعلها عامة. وبيننا أن تعميمها في كل قول باطل بإجماع المسلمين.

وهنا سؤال مشهور، وهو أنه قال: ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨]، فقد قسم القول إلى حسن وأحسن، والقرآن كله متبع، وهذا حجتهم.

فيقال: الجواب من ثلاث أوجه: إلزام، وحل:

الأول: أن هذا مثل قوله: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥]، ومثل قوله: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، فقد أمر المؤمنين باتباع أحسن ما أنزل إليهم من ربهم، وأمر بنى إسرائيل أن يأخذوا بأحسن التوراة، وهذا أبلغ من تلك الآية؛ فإن تلك إنما فيها مدح باتباع الأحسن، ولا ريب أن القرآن فيه الخبر والأمر بالحسن والأحسن، واتباع القول إنما هو العمل بمقتضاه، ومقتضاه فيه حسن وأحسن، ليس كله أحسن، وإن كان القرآن في نفسه أحسن الحديث؛ ففَرَّقْ بين حُسْن الكلام بالنسبة إلى غيره من الكلام، وبين حُسْنه بالنسبة إلى مقتضاه المأمور والمخير عنه.

الوجه الثانى: أن يقال: إنه قال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]، والقرآن تضمن خبراً وأمرًا، فالخبر عن الأبرار والمقربين، وعن الكفار والفجار؛ فلا ريب أن اتباع الصنفين حسن، واتباع المقربين أحسن، والأمر يتضمن الأمر بالواجبات والمستحبات. ولا ريب أن الاقتصار على فعل الواجبات حسن، وفعل المستحبات معها أحسن. ومن اتبع الأحسن فاقتدى بالمقربين، وتقرّب إلى الله بالنافل بعد الفرائض، كان أحقّ بالبشرى.

وعلى هذا، فقلوه: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥]، ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، هو - أيضاً - أمر بذلك، لكن الأمر يعم أمر الإيجاب والاستحباب، فهم مأمورون بما فى ذلك من واجب أمر إيجاب، وبما فيه من مستحب أمر استحباب، كما هم مأمورون مثل ذلك فى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠]. وقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، والمعروف يتناول القسمين. وقوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، وهو يعم القسمين. وقوله: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، وأمثال ذلك.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله :-

فصل

فى السماع

أصل السماع الذى أمر الله به : هو سماع ما جاء به الرسول ﷺ؛ سماع فقه وقبول؛ ولهذا انقسم الناس فيه أربعة أصناف: صنف معرض ممتنع عن سماعه، وصنف سمع الصوت ولم يفقه المعنى، وصنف فقهه ولكنه لم يقبله، والرابع الذى سمعه سماع فقه وقبول.

فالأول: كالذين قال فيهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٢٦].

والصنف الثانى: من سمع الصوت بذلك لكن لم يفقه المعنى. قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّةَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَىٰ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ . إِنْ اللَّهُ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٢ - ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِّرْتُ بِرَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَىٰ أَذْبَارِهِمْ نُفُورًا . نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥ - ٤٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٥٧].

وقوله: ﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ يتناول من لم يفهم منه تفسير اللفظ كما يفهم بمجرد العربية،

ومن فهم ذلك لكن لم يعلم نفس المراد فى الخارج وهو: «الأعيان»، و«الأفعال»، و«الصفات» المقصودة بالأمر والخبر؛ بحيث يراها ولا يعلم أنها مدلول الخطاب: مثل من يعلم وصفاً مذموماً ويكون هو متصفاً به، أو بعضاً من جنسه ولا يعلم أنه داخل فيه، وقال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ . وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢، ٢٣]، قال ذلك بعد قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ . وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠، ٢١]، فقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ لم يرد به مجرد إسماع الصوت لوجهين:

أحدهما: أن هذا السماع لا بد منه ولا تقوم الحجة على المدعين إلا به، كما قال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦]، وقال: ﴿لَا نَذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

والثانى: أنه وحده لا ينفع؛ فإنه قد حصل لجميع الكفار الذين استمعوا القرآن وكفروا به كما تقدم، بخلاف إسماع الفقه، فإن ذلك هو الذى يعطيه الله لمن فيه خير، وهذا نظير ما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «من يُرِدِ الله به خيراً يُفَقِّهْهُ فى الدين»^(١). وهذه الآية والحديث يدلان على أن من لم يحصل له السماع الذى يفقهه معه القول، فإن الله لم يعلم فيه خيراً ولم يرد به خيراً، وأن من علم الله فيه خيراً أو أراد به خيراً فلا بد أن يسمعه ويفقهه؛ إذ الحديث قد بين أن كل من يرد الله به خيراً يفقهه؛ فالأول مستلزم للثانى، والصيغة عامة، فمن لم يفقهه لم يكن داخلياً فى العموم، فلا يكون الله أراد به خيراً، وقد انتفى فى حقه اللازم فينتفى الملزوم.

وكذلك قوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾، بين أن الأول شرط للثانى؛ شرطاً نحويًا، وهو ملزوم وسبب، فيقتضى أن كل من علم الله فيه خيراً أسمعته هذا الإسماع، فمن لم يسمعه إياه لم يكن قد علم فيه خيراً، فتدبر كيف وجب هذا السماع، وهذا الفقه، وهذا حال المؤمنين، بخلاف الذين يقولون بسماع لا فقه معه، أو فقه لا سماع معه أعنى هذا السماع.

وأما قوله: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾، فقد يشكل على كثير من الناس؛ لظنهم أن هذا السماع المشروط هو السماع المنفى فى الجملة الأولى، الذى كان يكون لو علم

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٣١٢) ومسلم فى الإمارة (١٠٣٧ / ١٧٥).

فيهم خيراً، وليس في الآية ما يقتضى ذلك، بل ظاهرها وباطنها ينافى ذلك؛ فإن الضمير في قوله: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾ عائد إلى الضميرين في قوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾، وهؤلاء قد دل الكلام على أن الله لم يعلم فيهم خيراً، فلم يسمعهم؛ إذ «لو» يدل على عدم الشرط دائماً، وإذا كان الله ما علم فيهم خيراً، فلو أسمعهم لتولوا وهم معرضون، بمنزلة اليهود الذين قالوا سمعنا وعصينا، وهم الصنف الثالث.

ودلت الآية على أنه ليس لكل من سمع وفقه يكون فيه خير، بل قد يفقه ولا يعمل بعلمه فلا ينتفع به، فلا يكون فيه خيراً. ودلت - أيضاً - على أن إسماع التفهيم إنما يطلب لمن فيه خير، فإنه هو الذى ينتفع به، فأما من ليس ينتفع به فلا يطلب تفهيمه.

والصنف الثالث: من سمع الكلام وفقهه، لكنه لم يقبله ولم يطع أمره؛ كاليهود الذين قال الله فيهم: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمِعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٥ - ٧٨] أى تلاوة.

فهؤلاء من الصنف الأول الذين يسمعون ويقرؤون ولا يفقهون، أو يعقلون - إلى قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ . وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٣ - ٨٨]، كما قال في تلك الآية: ﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، وقال في النساء: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَعَّ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا . وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٥، ١٥٦]، إلى آخر القصة، فأخبر بذنوبهم التى استحقوقا بها ما استحقوقه، ومنها قولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾.

فَعَلِمَ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ فِي هَذَا الْقَوْلِ، قَاصِدُونَ بِهِ الْامْتِنَاعَ مِنَ الْوَاجِبِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾، و﴿طَعَّ اللَّهُ﴾^(١) عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ،، فَهِيَ وَإِنْ سَمِعْتَ الْخُطَابَ وَفَقَهْتَهُ لَا تَقْبَلُهُ

(١) ساقطة من المطبوعة.

ولا تؤمن به، لا تصديقاً له ولا طاعة، وإن عرفوه كما قال: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ف ﴿عُلْفٌ﴾ جمع أغلف. وأما «عُلف» - بالتحريك - فجمع غلاف، والقلب الأغلف بمنزلة الأكلف. فهم ادعوا ذلك وهم كاذبون في ذلك، واللعنة: الإبعاد عن الرحمة، فلو عملوا به لرحموا؛ ولكن لم يعملوا به، فكانوا مغضوباً عليهم ملعونين، وهذا جزاء من عرف الحق ولم يتبعه، وفقه كلام الرسل ولم يكن موافقاً له بالإقرار تصديقاً وعملاً.

والصنف الرابع: الذين سمعوا سماع فقه وقبول، فهذا هو السماع المأمور به، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا. يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ١، ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ. قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ. يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ﴾ [الاحقاف: ٢٩ - ٣١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا. وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: ١٠٧، ١٠٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ. وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، وكذلك قوله: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، ومثله قوله: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، فالبيان يعم كل من فقهه، والهدى والموعظة للمتقين، وقوله: ﴿هَذَا بَصَائِرُ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٢٠]، وقوله: ﴿آلَمْ . ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١، ٢].

وهنا لطيفة تُزيل إشكالاً يفهم هنا: وهو أنه ليس من شرط هذا المتقى المؤمن أن يكون كان من المتقين المؤمنين قبل سماع القرآن، فإن هذا أولاً ممتنع؛ إذ لا يكون مؤمناً متقياً من لم يسمع شيئاً من القرآن. وثانياً: أن الشرط إنما يجب أن يقارن بالمشروط، لا يجب أن يتقدمه تقدماً زمانياً، كاستقبال القبلة في الصلاة. وثالثاً: أن المقصود أن يُبين شيثان:

أحدهما: أن الانتفاع به بالاهتداء والاتعاظ والرحمة هو - وإن كان موجباً له - لكن لا بد مع الفاعل من القابل؛ إذ الكلام لا يؤثر فيمن لا يكون قابلاً له، وإن كان من شأنه أن يهدى ويعظ ويرحم، وهذا حال كل كلام.

الثاني: أن يُبين أن المهتدين بهذا هم المؤمنون المتقون، ويستدل بعدم الاهتداء به على عدم الإيمان والتقوى، كما يقال: المتعلمون لكتاب بقرات هم الأطباء، وإن لم يكونوا أطباء قبل تعلمه؛ بل بتعلمه وكما يقال: كتاب سيبويه كتاب عظيم المنفعة للنحاة، وإن كانوا إنما صاروا نحاة بتعلمه، وكما يقال: هذا مكان موافق للرؤاة والركاب^(١).

(١) الركاب: الإبل التي يسار عليها. انظر: لسان العرب، مادة: «ركب».

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى :-

فصل

قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيَجُ فُتْرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر : ٢١].

فأخبر - سبحانه - أنه يسلك الماء النازل من السماء ينابيع، والينابيع : جمع ينبوع، وهو منبع الماء، كالعين والبئر. فدل القرآن على أن ماء السماء تنبع منه الأرض، والاعتبار يدل على ذلك، فإنه إذا كثر ماء السماء كثرت الينابيع، وإذا قلَّ قلَّتْ.

وماء السماء ينزل من السحاب، والله ينشئه من الهواء الذي في الجو، وما يتصاعد من الأبخرة.

وليس في القرآن أن جميع ما ينبع يكون من ماء السماء، ولا هذا - أيضاً - معلوماً بالاعتبار، فإن الماء قد ينبع من بطون الجبال، ويكون فيها أبخرة يخلق منها الماء، والأبخرة وغيرها من الأهوية قد تستحيل، كما إذا أخذ إناء فوضع فيه ثلج، فإنه يبقى ما أحاط فيه ماء، وهو هواء استحال ماء، وليس ذلك من ماء السماء، فَعَلِمَ أنه ممكن أن يكون في الأرض ماء ليس من السماء، فلا يُجْزَمُ بأن جميع المياه من ماء السماء، وإن كان غالبها من ماء السماء. والله أعلم.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني - قدس الله روحه :-

فصل

في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ﴾ [الزمر: ٥٣، ٥٤]. وقد ذكرنا في غير موضع أن هذه الآية في حق التائبين، وأما آيتنا النساء، قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، فلا يجوز أن تكون في حق التائبين، كما يقوله من يقوله من المعتزلة، فإن التائب من الشرك يغفر له الشرك - أيضاً - بنصوص القرآن واتفاق المسلمين. وهذه الآية فيها تخصيص وتقييد، وتلك الآية فيها تعميم وإطلاق، هذه خصص فيها الشرك بأنه لا يغفره، وما عداه لم يجزم بمغفرته، بل علّقه بالمشيئة فقال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾.

وقد ذكرنا - في غير موضع - أن هذه كما ترد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، فهي ترد - أيضاً - على المرجئة الواقفية، الذين يقولون: يجوز أن يعذب كل فاسق فلا يغفر لأحد، ويجوز أن يغفر للجميع، فإنه قد قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ فأثبت أن ما دون ذلك هو مغفور لكن لمن يشاء، فلو كان لا يغفره لأحد بطل قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾، ولو كان يغفره لكل أحد بطل قوله: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾، فلما أثبت أنه يغفر ما دون ذلك وأن المغفرة هي لمن يشاء، دل ذلك على وقوع المغفرة العامة بما دون الشرك، لكنها لبعض الناس.

وحينئذ، فمن غفر له لم يُعَذَّب، ومن لم يُغفر له عُدِّبَ، وهذا مذهب الصحابة والسلف والأئمة، وهو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار وبعضهم يغفر له، لكن هل ذلك على وجه الموازنة والحكمة، أو لا اعتبار بالموازنة؟ فيه قولان للمتسبين إلى السنة من أصحابنا وغيرهم، بناء على أصل الأفعال الإلهية، هل يعتبر فيها الحكمة والعدل؟ وأيضاً، فمسألة الجزاء فيها نصوص كثيرة دلت على الموازنة، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن قوله: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ

يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً» [الزمر: ٥٣]، فيه نهى عن القنوط من رحمة الله - تعالى، وإن عَظُمَت الذنوب وكثرت، فلا يحل لأحد أن يقنط من رحمة الله وإن عَظُمَت ذنوبه، ولا أن يُقنط الناس من رحمة الله. قال بعض السلف: إن الفقيه - كل الفقيه - الذى لا يؤيس الناس من رحمة الله، ولا يُجرِيهم على معاصى الله.

والقنوط يكون بأن يعتقد أن الله لا يغفر له، إما لكونه إذا تاب لا يقبل الله توبته ويغفر ذنوبه، وإما بأن يقول: نفسه لا تطاوعه على التوبة، بل هو مغلوب معها، والشيطان قد استحوذ عليه، فهو يئأس من توبة نفسه، وإن كان يعلم أنه إذا تاب غفر الله له، وهذا يعترى كثيراً من الناس. والقنوط يحصل بهذا تارة، وبهذا تارة، فالأول: كالراهب الذى أفتى قاتل تسعة وتسعين أن الله لا يغفر له، فقتله وكَمَّلَ به مائة، ثم دَلَّ على عالم فأتاه فسأله فأتاه بأن الله يقبل توبته. والحديث فى الصحيحين^(١). والثانى: كالذى يرى للتوبة شروطاً كثيرة، ويقال له: لها شروط كثيرة، يتعذر عليه فعلها، فيئأس من أن يتوب.

وقد تنازع الناس فى العبد: هل يصير فى حال تمتنع منه التوبة إذا أرادها؟ والصواب الذى عليه أهل السنة والجمهور: أن التوبة ممكنة من كل ذنب، ويمكن أن الله يغفره، وقد فرضوا فى ذلك من توسط أرضاً مغصوبة، ومن توسط جَرَحَى، فكيف ما تحرك قتل بعضهم؟! فقيل: هذا لا طريق له إلى التوبة. والصحيح: أن هذا إذا تاب، قبل الله توبته.

أما من توسط الأرض المغصوبة، فهذا خروجه بنية تخلية المكان وتسليمه إلى مستحقه ليس منهياً عنه ولا محرماً، بل الفقهاء متفقون على أن من غصب داراً وترك فيها قماشه وماله، إذا أمر بتسليمها إلى مستحقها فإنه يؤمر بالخروج منها، وبإخراج أهله وماله منها، وإن كان ذلك نوع تصرف فيها، لكنه لأجل إخلائها.

والمشرك إذا دخل الحرم أمر بالخروج منه، وإن كان فيه مرور فيه، ومثل هذا حديث الأعرابى المتفق على صحته لما بال فى المسجد فقام الناس إليه، فقال النبى ﷺ: «لا تُزِمُوهُ»^(٢)، أى لا تقطعوا عليه بوله، وأمرهم أن يصبوا على بوله دلواً من ماء، فهو لما بدأ بالبول كان إتمامه خيراً من أن يقطعه، فيلوث ثيابه وبدنه، ولو زنا رجل بامرأة ثم تاب لنزع، ولم يكن مذنباً بالنزع، وهل هو وطء؟ فيه قولان: هما روايتان عن أحمد. فلو حلف ألا يطأ امرأته بالطلاق الثلاث، فالذين يقولون: إنه يقع به الطلاق الثلاث إذا وطئها تنازعوا: هل يجوز له وطؤها؟ على قولين: هما روايتان عن أحمد. أحدهما: يجوز كقول الشافعى. والثانى: لا يجوز كقول مالك، فإنه يقول: إذا أجزت الوطء لزم أن يباشرها فى

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٧٠)، ومسلم فى التوبة (٢٧٦٦ / ٤٦، ٤٧)، كلاهما عن أبى سعيد الخدرى.

(٢) البخارى فى الأدب (٦٠٢٥) ومسلم فى الطهارة (٢٨٤ / ٩٨).

حال النزاع وهى محرمة، وهذا إنما يُجَوِّزُهُ للضرورة، لا يجوزُه ابتداءً، وذلك يقول: النزاع ليس بمحرم.

وكذلك الذين يقولون إذا طلع عليه الفجر وهو مولج فقد جامع، لهم فى النزاع قولان: فى مذهب أحمد وغيره. وأما على ما نصرناه فلا يحتاج إلى شيء من هذه المسائل، فإن الحالف إذا حنث يكفر يمينه ولا يلزمه الطلاق الثلاث، وما فعله الناس حال التبين من أكل وجماع فلا بأس به، لقوله: ﴿حتى﴾.

والمقصود أنه لا يجوز أن يقنط أحد، ولا يقنط أحداً من رحمة الله، فإن الله نهى عن ذلك، وأخبر أنه يغفر الذنوب جميعاً.

فإن قيل: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣]، معه عموم على وجه الإخبار، فدل أن الله يغفر كل ذنب؛ ومعلوم أنه لم يرد أن من أذنب من كافر وغيره فإنه يغفر له، ولا يعذبه لا فى الدنيا ولا فى الآخرة، فإن هذا خلاف المعلوم بالضرورة والتواتر والقرآن والإجماع، إذ كان الله أهلك أمماً كثيرة بذنوبها، ومن هذه الأمة من عذَّبَ بذنوبه، إما قدرًا، وإما شرعًا فى الدنيا قبل الآخرة.

وقد قال تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، وقال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، فهذا يقتضى أن هذه الآية ليست على ظاهرها؛ بل المراد أن الله قد يغفر الذنوب جميعاً. أى: ذلك مما قد يفعله أو أنه يغفره لكل تائب، لكن يقال: فلم أتى بصيغة الجزم والإطلاق فى موضع التردد والتقييد؟ قيل: بل الآية على مقتضاها، فإن الله أخبر أنه يغفر جميع الذنوب، ولم يذكر أنه يغفر لكل مذنب، بل قد ذكر فى غير موضع أنه لا يغفر لمن مات كافراً، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [محمد: ٣٤].

وقال فى حق المنافقين: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، لكن هذا اللفظ العام فى الذنوب هو مطلق فى المذنبين، فالمذنب لم يتعرض له بنفى ولا لإثبات، لكن يجوز أن يكون مغفوراً له، ويجوز ألا يكون مغفوراً له؛ إن أتى بما يوجب المغفرة عُفِّرَ له، وإن أَصَرَ على ما يناقضها، لم يُعْفَرَ له.

وأما جنس الذنب فإن الله يغفره فى الجملة؛ الكفر والشرك وغيرهما، يغفرها لمن تاب منها، ليس فى الوجود ذنب لا يغفره الرب تعالى، بل ما من ذنب إلا والله تعالى يغفره فى الجملة.

وهذه آية عظيمة جامعة من أعظم الآيات نفعا، وفيها رد على طوائف؛ رد على من

يقول: إن الداعى إلى البدعة لا تقبل توبته، ويحتجون بحديث إسرائيلى، فيه: «أنه قيل لذلك الداعية: فكيف بمن أضللت؟»، وهذا يقوله طائفة ممن ينتسب إلى السنة والحديث، وليسوا من العلماء بذلك، كأبى على الأهوازى وأمثاله، ممن لا يميزون بين الأحاديث الصحيحة والموضوعة، وما يحتج به وما لا يحتج به، بل يروون كل ما فى الباب محتجين به.

وقد حكى هذا طائفة قولاً فى مذهب أحمد أو رواية عنه، وظاهر مذهبه مع مذاهب سائر أئمة المسلمين أنه تقبل توبته كما تقبل توبة الداعى إلى الكفر، وتوبة من فتن الناس عن دينهم.

وقد تاب قادة الأحزاب مثل: أبى سفيان بن حرب، والحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو، وصفوان بن أمية، وعكرمة بن أبى جهل، وغيرهم بعد أن قُتل على الكفر - بدعائهم - من قتل، وكانوا من أحسن الناس إسلاماً وغفر الله لهم. قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وعمرو بن العاص كان من أعظم الدعاة إلى الكفر والإيذاء للمسلمين، وقد قال له النبى ﷺ لما أسلم: «يا عمرو، أما علمت أن الإسلام يَجِبُ ما كان قبله؟»^(١).

وفى صحيح البخارى عن ابن مسعود فى قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، قال: كان ناس من الإنس يعبدون ناساً من الجن، فأسلم أولئك الجن، والإنس يعبدونهم^(٢). ففى هذا أنه لم يضر الذين أسلموا عبادة غيرهم بعد الإسلام لهم، وإن كانوا هم أضلوهم أولاً.

وأيضاً، فالداعى إلى الكفر والبدعة، وإن كان أضل غيره، فذلك الغير يُعاقَب على ذنبه؛ لكونه قَبِلَ من هذا واتبعه، وهذا عليه وزره ووزر من اتبعه إلى يوم القيامة، مع بقاء أوزار أولئك عليهم، فإذا تاب من ذنبه لم يبق عليه وزره ولا ما حمله هو لأجل إضلالهم، وأما هم فسواء تاب أو لم يتب، حالهم واحد، ولكن توبته قبل هذا تحتاج إلى ضد ما كان عليه من الدعاء إلى الهدى، كما تاب كثير من الكفار وأهل البدع، وصاروا دعاة إلى الإسلام والسنة. وسحرة فرعون كانوا أئمة فى الكفر ثم أسلموا وختم الله لهم بخير.

ومن ذلك توبة قاتل النفس. والجمهور على أنها مقبولة. وقال ابن عباس: لا تقبل. وعن أحمد روايتان. وحديث قاتل التسعة والتسعين فى الصحيحين^(٣) دليل على قبول

(١) مسلم فى الإيمان (١٢١ / ١٩٢) وأحمد ٤ / ١٩٩ .

(٢) البخارى فى التفسير (٤٧١٤ ، ٤٧١٥) ومسلم فى التفسير (٣٠٣٠ / ٢٨) .

(٣) سبق تخريجه ص ١٦ .

توبته، وهذه الآية تدل على ذلك. وآية النساء إنما فيها وعيد في القرآن كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، ومع هذا فهذا إذا لم يتب. وكل وعيد في القرآن فهو مشروط بعدم التوبة باتفاق الناس، فبأى وجه يكون وعيد القاتل لاحقاً به وإن تاب؟ هذا في غاية الضعف، ولكن قد يقال: لا تقبل توبته بمعنى أنه لا يسقط حق المظلوم بالقتل، بل التوبة تسقط حق الله، والمقتول مُطَالِبُهُ بحقه، وهذا صحيح في جميع حقوق الآدميين حتى الدين، فإن في الصحيحين عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين»^(١) لكن حق الآدمي يُعطاه من حسنات القاتل.

فمن تمام التوبة، أن يستكثر من الحسنات حتى يكون له ما يقابل حق المقتول، ولعل ابن عباس رأى أن القتل أعظم الذنوب بعد الكفر، فلا يكون لصاحبه حسنات تُقَابِلُ حق المقتول، فلا بد أن يبقى له سيئات يعذب بها، وهذا الذي قاله قد يقع من بعض الناس، فيبقى الكلام فيمن تاب وأخلص، وعجز عن حسنات تعادل حق المظلوم، هل يجعل عليه من سيئات المقتول ما يعذب به؟ وهذا موضع دقيق، على مثله يُحْمَلُ حديث ابن عباس، لكن هذا كله لا ينافي مُوجِبِ الآية، وهو أن الله تعالى يغفر كل ذنب؛ الشرك، والقتل، والزنا، وغير ذلك من حيث الجملة، فهي عامة في الأفعال مطلقة في الأشخاص.

ومثل هذا قوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، عام في الأشخاص مطلق في أحوال...^(٢) الأرجل؛ إذ قد تكون مستورة بالخلف واللفظ لم يتعرض إلى الأحوال.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، عام في الأولاد، عام في الأحوال؛ إذ قد يكون الولد موافقاً في الدين ومخالفاً، وحرّاً وعبداً. واللفظ لم يتعرض إلى الأحوال.

وكذلك قوله: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ﴾ [الزمر: ٥٣]، عام في الذنوب مطلق في أحوالها، فإن الذنب قد يكون صاحبه تائباً منه، وقد يكون مصراً، واللفظ لم يتعرض لذلك، بل الكلام يبين أن الذنب يغفر في حال دون حال، فإن الله أمر بفعل ما تُغْفَرُ به الذنوب، ونهى عما به يحصل العذاب يوم القيامة بلا مغفرة، فقال: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ

(١) مسلم في الإمارة (١٨٨٥ / ١١٧ - ١٢٠)، والترمذي في الجهاد (١٧١٢)، والنسائي في الجهاد (٣١٥٦)، كلهم عن عمرو بن العاص، ولم أقف عليه في البخاري كما في التحفة.

(٢) سقط بالأصل.

الْعَذَابُ [ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ . وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ] (١) بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ . أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاحِرِينَ . أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ . أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ . بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿[الزمر: ٥٤ - ٥٩]، فهذا إخبار أنه يوم القيامة يُعَذَّبُ نفوساً لم يغفر لها، كالتى كذبت بآياته واستكبرت وكانت من الكافرين، ومثل هذه الذنوب غفرها الله لآخرين لأنهم تابوا منها .

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]؟ قيل: إن القرآن قد بيّن توبة الكافر، وإن كان قد ارتد ثم عاد إلى الإسلام فى غير موضع، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٦ - ٨٩]، ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ﴾ أى: إنه لا يهديهم مع كونهم مرتدين ظالمين؛ ولهذا قال: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، فمن ارتد عن دين الإسلام لم يكن إلا ضالاً، لا يحصل له الهدى إلى أى دين ارتد .

والمقصود أن هؤلاء لا يهديهم الله ولا يغفر لهم إلا أن يتوبوا .

وكذلك قال فى قوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ [النحل: ١٠٦]، ومن كفر بالله من بعد إيمانه من غير إكراه فهو مرتد، قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠] .

وهو - سبحانه - فى آل عمران ذكر المرتدين، ثم ذكر الثائين منهم، ثم ذكر من لا تقبل توبته، ومن مات كافراً، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ . إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٩٠، ٩١] . وهؤلاء الذين لا تقبل توبتهم قد ذكروا فيهم أقوالاً؛ قيل: لنفاقهم، وقيل: لأنهم تابوا بما دون الشرك ولم

(١) سقط من المطبوعة .

يتوبوا منه، وقيل: لن تقبل توبتهم بعد الموت، وقال الأكثرون، كالحسن وقتادة وعطاء الخراساني والسدي: لن تقبل توبتهم حين يحضرهم الموت، فيكون هذا كقوله: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]، قال مجاهد وغيره من المفسرين: ازدادوا كفرًا ثبتوا عليه حتى ماتوا.

قلت: وذلك لأن التائب راجع عن الكفر، ومن لم يتب فإنه مستمر يزداد كفرًا بعد كفر، فقوله: ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا﴾ بمنزلة قول القائل: ثم أصروا على الكفر، واستمروا على الكفر، وداموا على الكفر، فهم كفروا بعد إسلامهم ثم زاد كفرهم ما نقص، فهؤلاء لا تقبل توبتهم، وهى التوبة عند حضور الموت؛ لأن من تاب قبل حضور الموت فقد تاب من قريب ورجع عن كفره، فلم يزد، بل نقص؛ بخلاف المصر إلى حين المعينة، فما بقى له رمان يقع لنقص كفره فضلًا عن هدمه.

وفى الآية الأخرى قال: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾، وذكر أنهم آمنوا ثم كفروا، ثم آمنوا ثم كفروا، ثم ازدادوا كفرًا، قيل: لأن المرتد إذا تاب غُفِرَ له كفره، فإذا كفر بعد ذلك ومات كافرًا حبط إيمانه، فعوقب بالكفر الأول والثانى، كما فى الصحيحين عن ابن مسعود قال: قيل: يا رسول الله، أنؤاخذ بما عملنا فى الجاهلية؟ فقال: «من أحسن فى الإسلام لم يؤاخذ بما عمل فى الجاهلية، ومن أساء فى الإسلام أخذ بالأول والآخر»^(١)، فلو قال: إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرًا لم يكن الله ليغفر لهم، كان هؤلاء الذين ذكرهم فى آل عمران فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [آل عمران: ٩٠]، بل ذكر أنهم آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا بعد ذلك، وهو المرتد التائب، فهذا إذا كفر وازداد كفرًا لم يُغْفَرْ له كفره السابق أيضًا، فلو آمنوا، ثم كفروا، ثم آمنوا، ثم كفروا، ثم آمنوا، لم يكونوا قد ازدادوا كفرًا فلا يدخلون فى الآية.

والفقهاء إذا تنازعوا فى قبول توبة من تكررت رده، أو قبول توبة الزنديق، فذاك إنما هو فى الحكم الظاهر؛ لأنه لا يوثق بتوبته، أما إذا قُدِّرَ أنه أخلص التوبة لله فى الباطن فإنه يدخل فى قوله: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

(١) البخارى فى استنباط المرتدين (٦٩٢١) ومسلم فى الإيمان (١٢٠/١٩٠).

ونحن حقيقة قولنا أن التائب لا يعذب لا في الدنيا ولا في الآخرة، لا شرعاً ولا قدرًا، والعقوبات التي تقام من حدٍّ، أو تعزير، إما أن يثبت سببها بالبينة، مثل قيام البينة بأنه زنا أو سرق أو شرب، فهذا إذا أظهر التوبة لم يوثق بها، ولو دُرِيَ الحد بإظهار هذا لم يقيم حد، فإنه كل من تقام عليه البينة يقول: قد تُبِت، وإن كان تائبًا في الباطن، كان الحد مكفرًا، وكان مأجورًا على صبره، وأما إذا جاء هو بنفسه فاعترف وجاء تائبًا، فهذا لا يجب أن يقام عليه الحد في ظاهر مذهب أحمد، نص عليه في غير موضع، وهى من مسائل التعليق، واحتج عليها القاضى بعدة أحاديث. وحديث الذى قال: «أصبت حدًا فأقمه علىّ، فأقيمت الصلاة»^(١) يدخل فى هذا؛ لأنه جاء تائبًا، وإن شهد على نفسه كما شهد به ماعز والغامدية واختار إقامة الحد أقيم عليه، وإلا فلا، كما فى حديث ماعز: «فهلّا تركتموه؟»^(٢). والغامدية ردها مرة بعد مرة^(٣).

فالإمام والناس ليس عليهم إقامة الحد على مثل هذا، ولكن هو إذا طلب ذلك أقيم عليه، كالذى يذنب سرًا، وليس على أحد أن يقيم عليه حدًا، لكن إذا اختار هو أن يعترف ويقام عليه الحد، أقيم، وإن لم يكن تائبًا، وهذا كقتل الذى ينغمس فى العدو هو مما يرفع الله به درجته كما قال النبى ﷺ: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله؟»^(٤).

وقد قيل فى ماعز: إنه رجع عن الإقرار، وهذا هو أحد القولين فيه فى مذهب أحمد وغيره، وهو ضعيف، والأول أجود. وهؤلاء يقولون: سقط الحد لكونه رجع عن الإقرار. ويقولون: رجوعه عن الإقرار مقبول. وهو ضعيف، بل فرق بين من أقر تائبًا، ومن أقر غير تائب، فإسقاط العقوبة بالتوبة - كما دلت عليه النصوص - أولى من إسقاطها بالرجوع عن الإقرار، والإقرار شهادة منه على نفسه، ولو قبل الرجوع لما قام حد بإقرار، فإذا لم تقبل التوبة بعد الإقرار مع أنه قد يكون صادقًا، فالرجوع الذى هو فيه كاذب أولى. آخره، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

(١) البخارى فى الحدود (٦٨٢٣)، ومسلم فى التوبة (٤٤/٢٧٦٤، ٤٥)، كلاهما عن أنس.
(٢) مسلم فى الحدود (١٦٩١ / ١٦)، وأبو داود فى الحدود (٤٤١٩)، والترمذى فى الحدود (١٤٢٨)، وقال: «حديث حسن»، كلهم عن أبى هريرة.
(٣) مسلم فى الحدود (١٦٩٥ / ٢٢، ٢٣)، وأبو داود فى الحدود (٤٤٤٢)، كلاهما عن بريدة.
(٤) مسلم فى الحدود (١٦٩٦ / ٢٤) عن عمران بن حصين، وأبو داود كما فى السابق والترمذى عن عمران فى الحدود (١٤٣٥) وقال: «حسن صحيح».

وسئل الشيخ - رحمه الله - عن قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]، قال المفسرون: مات من الفزع وشدة الصوت ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ﴾ أخبرنا أبو الفتح محمد بن علي الكوفي الصوفي، أنا أبو الحسن علي بن الحسن التميمي، ثنا محمد بن إسحاق الرملي، ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن عمر بن محمد، عن زيد بن أسلم عن أبيه، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن رسول الله ﷺ: أنه سأل جبريل عن هذه الآية: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، من الذى لم يشأ الله أن يصعقهم؟ قال: هم الشهداء متقلدين سيوفهم حول العرش^(١). وهذا قول سعيد بن جبير، وعطاء وابن عباس. وقال مقاتل والسدى والكلبي: هو جبريل وميكائيل، وإسرافيل، وملك الموت. ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: ٦٨] يعنى: الخلق كلهم قيام على أرجلهم ﴿يَنْظُرُونَ﴾ ما يقال لهم، وما يؤمرون به. هذا كلام الواحدى فى كتاب «الوسيط» بينوا لنا حقيقة الصعوق، هل يطلق على الموت فى حق المذكورين؟ وحقيقة الاستثناء؟

فأجاب :

الحمد لله الذى عليه أكثر الناس أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة، وحتى عزرائيل ملك الموت. وروى فى ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ. والمسلمون واليهود والنصارى متفقون على إمكان ذلك، وقدرة الله عليه، وإنما يخالف فى ذلك طوائف من المتفلسفة أتباع أرسطو وأمثالهم، ممن زعم أن الملائكة هى العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال، بل هى عندهم آلهة وأرباب هذا العالم.

والقرآن وسائر الكتب تنطق بأن الملائكة عبيد مدبرون، كما قال سبحانه: ﴿لَنْ يَسْتَكْفِرَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَكْفِرْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ . لَا يُسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا

(١) الحاكم فى التفسير ٢/ ٢٥٣ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبى وقال: على شرط البخارى ومسلم».

لِمَنْ ارْتَضَى ﴿[الأنبياء: ٢٦ - ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

والله - سبحانه وتعالى - قادر على أن يميتهم ثم يحييهم، كما هو قادر على إماتة البشر والجن، ثم إحيائهم، وقد قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]. وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ - من غير وجه وعن غير واحد من أصحابه - أنه قال: «إن الله إذا تكلم بالوحي أخذ الملائكة غشى» وفي رواية: «إذا سمعت الملائكة كلامه صعقوا» وفي رواية: «سمعت الملائكة كجر السلسلة على صفوان، فيصعقون، فإذا فُزَّعَ عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق، فينادون: الحق، الحق»^(١).

فقد أخبر في هذه الأحاديث الصحيحة أنهم يصعقون صُعُوقَ الغشى، فإذا جاز عليهم صُعُوقَ الغشى جاز عليهم صعوق الموت، وهؤلاء المتفلسفة لا يُجوزون لا هذا ولا هذا، وصُعُوقُ الغشى هو مثل صعوق موسى - عليه السلام - قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

والقرآن قد أخبر بثلاث نَفَخَات:

نَفْخَةُ الْفَرْعِ: ذكرها في سورة النمل في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ^(٢) فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧].

ونفخة الصعق والقيام: ذكرهما في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

وأما الاستثناء فهو متناول لمن في الجنة من الخور العين، فإن الجنة ليس فيها موت، ومتناول لغيرهم، ولا يمكن الجزم بكل من استثناء الله، فإن الله أطلق في كتابه.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إن الناس يُصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى آخذًا بساق العرش، فلا أدري هل أفاق قبلي، أم كان ممن استثناء الله؟»^(٣)، وهذه الصعقة قد قيل: إنها رابعة، وقيل: إنها من المذكورات في القرآن، وبكل

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٠١)، والترمذى فى التفسير (٣٢٢٣)، وقال: «حديث حسن صحيح»، كلاهما عن أبى هريرة، وأبو داود فى السنة (٤٧٣٨)، عن ابن مسعود، واللفظ له.

(٢) فى المطبوعة: «ونفخ»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) البخارى فى الرقاق (٦٥١٧)، ومسلم فى الفضائل (٢٣٧٣ / ١٦٠)، كلاهما عن أبى هريرة.

حال النبي ﷺ قد توقف في موسى هل هو داخل في الاستثناء فيمن استثناء الله أم لا؟
فإذا كان النبي ﷺ لم يجزم بكل من استثناء الله لم يمكننا أن نجزم بذلك، وصار هذا
مثل العلم بقرب الساعة، وأعيان الأنبياء، وأمثال ذلك مما لم يخبر به، وهذا العلم لا ينال
إلا بالخبر. والله أعلم.
وصلّى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

سورة الشورى

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله :-

قد كتبتُ بعض ما يتعلق بقوله تعالى: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٣٦ - ٤٣]، فمدحهم على الانتصار تارة وعلى الصبر أخرى.

والمقصود هنا أن الله لما حمدهم على هذه الصفات؛ من الإيمان والتوكل، ومجانبة الكبائر، والاستجابة لربهم، وإقام الصلاة، والاشتغال في أمرهم، وانتصارهم إذا أصابهم البغي، والعفو والصبر، ونحو ذلك - كان هذا دليلاً على أن ضد هذه الصفات ليس محموداً، بل مذموماً، فإن هذه الصفات مستلزمة لعدم ضدها؛ فلو كان ضدها محموداً لكان عدم المحمود محموداً، وعدم المحمود لا يكون محموداً إلا أن يخلفه ما هو محمود؛ ولأن حمدها والثناء عليها طلب لها وأمر بها، ولو أنه أمر استحباب، والأمر بالشئ نهى عن ضده قصداً أو لزوماً، وضد الانتصار العجز، وضد الصبر الجزع؛ فلا خير في العجز ولا في الجزع كما نلجده في حال كثير من الناس، حتى بعض المتدينين إذا ظلموا أو أرادوا منكرًا فلا هم ينتصرون ولا يصبرون؛ بل يعجزون ويعجزون.

وفي سنن أبي داود، من رواية عوف بن مالك: أن رجلين تحاكما إلى النبي ﷺ فقال المقضى عليه: حسبي الله ونعم الوكيل. فقال النبي ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس، فإذا غلبك أمر فقل: حسبي الله ونعم الوكيل»^(١). وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن غلبك أمر فلا تقل: لو أنى فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(٢). لا تعجز عن مأمور ولا تجزع من مقدور.

ومن الناس من يجمع كلا الشرين؛ فأمر النبي ﷺ بالحرص على النافع والاستعانة بالله، والأمر يقتضى الوجوب، وإلا فالاستحباب. ونهى عن العجز، وقال: «إن الله يلوم على العجز»، والعاجز ضد الذين هم ينتصرون، والأمر بالصبر والنهى عن الجزع معلوم في

(١) أبو داود في الأقضية (٣٦٢٧) وأحمد ٦ / ٢٥ .

(٢) مسلم في القدر (٢٦٦٤ / ٣٤) وابن ماجه فى المقدمة (٧٩) وأحمد ٢ / ٣٦٦ .

مواضع كثيرة.

وذلك لأن الإنسان بين أمرين: أمرٌ أمرٌ بفعله، فعليه أن يفعله ويحرص عليه، ويستعين الله ولا يعجز، وأمرٌ أصيب به من غير فعله، فعليه أن يصبر عليه ولا يجزع منه؛ ولهذا قال بعض العقلاء - ابن المقفع أو غيره - الأمر أمران: أمر فيه حيلة فلا تعجز عنه. وأمر لا حيلة فيه لا تجزع منه. وهذا في جميع الأمور، لكن عند المؤمن الذي فيه حيلة هو ما أمر الله به وأحبه له، فإن الله لم يأمره إلا بما فيه حيلة له؛ إذ لا يكلف نفسا إلا وسعها، وقد أمره بكل خير فيه له حيلة، وما لا حيلة فيه هو ما أصيب به من غير فعله.

واسم الحسنات والسيئات يتناول القسمين، فالأفعال مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ومثل قوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ومثل قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، والمصائب المقدرة خيرها وشرها مثل قوله: ﴿وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]. إلى آيات كثيرة من هذا الجنس. والله أعلم.

سورة الزخرف

وقال:

فصل

قوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الزخرف: ١٧]، يشبه قوله: ﴿وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ. وَقَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٧، ٥٨]، فيشبهه - والله أعلم - أن يكون ضَرَبَ المثل أنهم جعلوا المسيح ابنه، والملائكة بناته، والولد يشبه أباه، فجعلوه لله شبيهاً ونظيراً، أو يكون المعنى في المسيح: أنه مثلٌ لآلهتهم؛ لأنه عِدَدٌ من دون الله.

فعلى الأول: يكون ضاربه كضارب المثل للرحمن وهم النصارى والمشركون، وعلى الثانى: يكون ضاربه هو الذى عارض به قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، فلما قال ابن الزبعرى: لأخصمن محمداً. فعارضه بالمسيح وناقضه به، كان قد ضربه مثلاً قاس الآلهة عليه، ويترجح هذا بقوله: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾، فعلم أنهم هم الذين ضربوه لا النصارى.

فإن «المثل» يقال على الأصل وعلى الفرع، و«المثل» يقال على المفرد ويقال على الجملة التى هى القياس، كما قد ذكرت فيما تقدم أن ضرب المثل هو القياس؛ إما قياس التمثيل فيكون المثل هو المفرد، وإما قياس الشمول فيكون تسميته ضرب مثلٍ كتسميته قياساً، كما بينته فى غير هذا الموضع، من جهة مطابقة المعانى الذهنية للأعيان الخارجية ومماثلتها لها، ومن جهة مطابقة ذلك المفرد المعين للمعنى العام الشامل للأفراد، ولسائر الأفراد؛ فإن الذهن يرسم فيه معنى عام يماثل الفرد المعين، وكل فرد يماثل الآخر، فصار هذا المعنى يماثل هذا، وكل منهما يماثل المعنى العام الشامل لهما.

وبهذا - والله أعلم - سمى ضرب مثل وسمى قياساً، فإن الضرب: الجمع، والجمع فى القلب واللسان، وهو العموم والشمول، فالجمع والضرب والعموم والشمول فى النفس معنى ولفظاً، فإذا ضرب مثلاً فقد صيغ عمومًا مطابقًا، أو صيغ مفردًا مشابهًا، فتدبر هذا

فإنه حسن - إن شاء الله .

ولك أن تقول: كل إخبار بمثلٍ صورته المخبر في النفس، فهو ضربٌ مثلٍ؛ لأن المتكلم جمع مثلاً في نفسه ونفس المستمع بالخبر المطابق للمُخبر، فيكون المثل هو الخبر وهو الوصف، كقوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥]، وقوله: ﴿ضَرْبٌ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣].

ويَسْطُ هذا اللفظ واشتماله على محاسن الأحكام والأدلة قد ذكرته في غير هذا الموضع .

سورة الأحقاف

سأل رجل آخر عن قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف: ١٢]، فقال: ما سمعنا - بنص القرآن والحديث - أن ما قبل كتابنا إلا الإنجيل، فقال الآخر: عيسى إنما كان تبعاً لموسى، والإنجيل إنما فيه توسع في الأحكام، وتيسير مما في التوراة، فأنكر عليه رجل وقال: كان لعيسى شرع غير شرع موسى، واحتج بقوله: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، قال: فما الحكم في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ [الصف: ٦]؟ فقال: ليست هذه حجة.

فأجاب شيخ الإسلام - رحمه الله - :

قد أخبر الله في القرآن أن عيسى قال لهم: ﴿وَلَأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، فَعَلِمَ أنه أحل البعض دون الجميع، وأخبر عن المسيح أنه عَلَّمَهُ التوراة والإنجيل بقوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَ^(١)التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٨]. ومن المعلوم أنه لولا أنه مُتَّبِعٌ لبعض ما في التوراة لم يكن تَعَلَّمُها له منة، ألا ترى أنا نحن لم نؤمر بحفظ التوراة والإنجيل، وإن كان كثيرا من شرائع الكتابين يوافق شريعة القرآن، فهذا وغيره يبين ما ذكره علماء المسلمين من أن الإنجيل ليس فيه إلا أحكام قليلة، وأكثر الأحكام يَتَّبَعُ فيها ما في التوراة؛ وبهذا يحصل التغاير بين الشريعتين. ولهذا كان النصراني متفقي على حفظ التوراة وتلاوتها، كما يحفظون الإنجيل؛ ولهذا لما سمع النجاشي القرآن، قال: إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة^(٢)، وكذلك ورقة بن نوفل، قال للنبي ﷺ - لما ذكر له النبي ﷺ ما يأتيه قال -: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى^(٣).

(١) سقط من المطبوعة.

(٢) أحمد ١/٢٠١-٢٠٣، ٥/٢٩٠-٢٩٢ عن أم سلمة، وقال الهيثمي في المجمع ٦/٢٦-٣٠: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير إسحاق وقد صرح بالسماع»، وصححه الشيخ شاکر (١٧٤٠).

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٣٩٢)، ومسلم في الإيمان (٢٥٢/١٦٠) وأحمد ٦/٢٢٣، ٢٣٣، كلهم عن عائشة.

وكذلك قالت الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوْ لَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] أى: موسى ومحمد، وفى القراءة الأخرى: ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ أى: التوراة والقرآن.

وكذلك قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩١، ٩٢]، فهذا - وما أشبهه مما فيه اقتران التوراة بالقرآن وتخصيصها بالذكر - يبين ما ذكره من أن التوراة هى الأصل، والإنجيل تبع لها فى كثير من الأحكام، وإن كان مغايرًا لبعضها.

فلهذا يُذَكَّرُ الإنجيل مع التوراة والقرآن فى مثل قوله: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ. مِنْ قَبْلُ هَدَى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٢، ٣]، وقال: ﴿وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ﴾ [التوبة: ١١١]، فيذكر الثلاثة تارة، ويذكر القرآن مع التوراة وحدها تارة؛ لسر، وهو: أن الإنجيل من وجه: أصل، ومن وجه: تبع؛ بخلاف القرآن مع التوراة؛ فإنه أصل من كل وجه، بل هو مهيمن على ما بين يديه من الكتاب، وإن كان موافقًا للتوراة فى أصول الدين، وكتبه من الشرائع. والله أعلم.

سورة ق

سُئِلَ - رحمه الله - عن قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِيَجْهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتَ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، ما المزيد؟

فأجاب :

قد قيل: إنها تقول: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ أى: ليس فى مُحْتَمَلٍ للزيادة. والصحيح: أنها تقول: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ على سبيل الطلب، أى: هل من زيادة تزداد فى؟ والمزيد ما يزيده الله فيها من الجن والإنس، كما فى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال: «لا تزال جهنم يُلقى فيها وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه». ويروى: «عليها قدمه فَيَنْزَوِي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط»^(١).

فإذا قالت: حسبي حسبي، كانت قد اكتفت بما أُلْقِيَ فيها، ولم تقل بعد ذلك: هل من مزيد، بل تمتلئ بما فيها لانزواء بعضها إلى بعض، فإن الله يُضَيِّقُهَا على من فيها لسعتها، فإنه قد وعدا ليملاؤها من الجنة والناس أجمعين، وهى واسعة فلا تمتلئ حتى يضيقها على من فيها.

قال: «وأما الجنة: فإن الله يُنشئ لها خلقاً فيدخلهم الجنة»^(٢). فبين أن الجنة لا يضيقها - سبحانه - بل يُنشئ لها خلقاً فيدخلهم الجنة؛ لأن الله يدخل الجنة من لم يعمل خيراً؛ لأن ذلك من باب الإحسان. وأما العذاب بالنار: فلا يكون إلا لمن عصى، فلا يعذب أحداً بغير ذنب. والله أعلم.

(١) البخارى فى التفسير (٤٨٤٨ - ٤٨٥٠) ومسلم فى الجنة (٢٨٤٨ / ٣٧ ، ٣٨) .

(٢) انظر السابق .

سورة المجادلة

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - :

فصل

قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]،
 خص - سبحانه - رَفَعَهُ بالأقْدَار والدرجات الذين أُوتُوا العلم والإيمان، وهم الذين استشهد
 بهم في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾
 [آل عمران: ١٨].

وأخبر أنهم هم الذين يَرَوْنَ ما أنزل إلى الرسول، هو الحق بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى
 الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦]، فدلَّ على أن تَعْلَمَ
 الحجة والقيام بها يرفع درجات من يرفعها، كما قال تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾
 [يوسف: ٧٦].

قال زيد بن أسلم: بالعلم. فَرَفَعُ الدرجات والأقْدَار على قدر معاملة القلوب بالعلم
 والإيمان، فكم ممن يختم القرآن في اليوم مرة أو مرتين، وآخر لا ينام الليل، وآخر لا
 يفطر، وغيرهم أقل عبادة منهم، وأرفع قدرًا في قلوب الأمة، فهذا كُرُز بن وَبَرَة^(١)،
 وكَهْمَس، وابن طارق، يختمون القرآن في الشهر تسعين مرة، وحال ابن المسيب وابن
 سيرين والحسن وغيرهم في القلوب أرفع.

وكذلك ترى كثيراً ممن لبس الصوف، ويهجر الشهوات، ويتقشف، وغيره ممن لا يدانيه
 في ذلك من أهل العلم والإيمان أعظم في القلوب، وأحلى عند النفوس، وما ذاك إلا لقوة
 المعاملة الباطنة وصفائها، وخلُوصها من شهوات النفوس، وأكدار البشرية، وطهارتها من
 القلوب التي تكدر معاملة أولئك، وإنما نالوا ذلك بقوة يقينهم بما جاء به الرسول، وكمال
 تصديقه في قلوبهم، ووده ومحبته، وأن يكون الدين كله لله، فإن أرفع درجات القلوب
 فرحها التام بما جاء به الرسول ﷺ، وابتهاجها وسرورها، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِمَوْعِدِهِمْ

(١) هو كُرُز بن وَبَرَة الحارثي، أبو عبد الله، تابعي، من أهل الكوفة، يضرب به المثل في التعبد، دخل جرجان
 غارياً مع يزيد بن المهلب سنة ٩٨هـ. ثم سكنها، وتوفي بها سنة ٧٢٨م. [الأعلام ٥/ ٢٢١].

الْكِتَابَ يَقْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴿الرعد: ٣٦﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ الآية [يونس: ٥٨]. ففضل الله ورحمته: القرآن والإيمان، من فرح به فقد فرح بأعظم مَفْرُوح به، ومن فرح بغيره فقد ظلم نفسه ووضع الفرح في غير موضعه.

فإذا استقر في القلب، وتمكن فيه العلم بكفايته لعبده، ورحمته له، وحلمه عنده، وبره به، وإحسانه إليه على الدوام، أوجب له الفرح والسرور أعظم من فرح كل مُحِب بكل محبوب سواه، فلا يزال مترقياً في درجات العلو والارتفاع بحسب رقيه في هذه المعارف.

هذا في باب معرفة الأسماء والصفات. وأما في باب فهم القرآن فهو دائم التفكير في معانيه، والتدبر لألفاظه، واستغنائه بمعاني القرآن وحكمه عن غيره من كلام الناس، وإذا سمع شيئاً من كلام الناس وعلومهم عرضه على القرآن، فإن شهد له بالتزكية قَبَلَهُ، وإلا رده، وإن لم يشهد له بقبول ولا رد وقفه، وهمته عاكفة على مراد ربه من كلامه.

ولا يجعل همته فيما حُجِبَ به أكثرُ الناس من العلوم عن حقائق القرآن، إما بالوسوسة في خروج حروفه، وترقيقها، وتفخيمها، وإمالتها، والنطق بالمد الطويل، والقصير، والمتوسط، وغير ذلك. فإن هذا حائل للقلوب، قاطع لها عن فهم مراد الرب من كلامه، وكذلك شغل النطق بـ ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، وضم الميم من ﴿عليهم﴾ ووصلها بالواو، وكسر الهاء أو ضمها ونحو ذلك. وكذلك مراعاة النغم، وتحسين الصوت.

وكذلك تتبع وجوه الإعراب، واستخراج التأويلات المستكرهة، التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالبيان.

وكذلك صرف الذهن إلى حكاية أقوال الناس، ونتائج أفكارهم.

وكذلك تأويل القرآن على قول من قَلَّدَ دينه أو مذهبه، فهو يتعسف بكل طريق، حتى يجعل القرآن تبعاً لمذهبه، وتقوية لقول إمامه، وكلُّ محجوبون بما لديهم عن فهم مراد الله من كلامه في كثير من ذلك أو أكثره.

وكذلك يظن من لم يقدر القرآن حق قدره، أنه غير كاف في معرفة التوحيد، والأسماء والصفات، وما يجب لله وينزه عنه، بل الكافي في ذلك: عقول الحيارى والمتَهَوِّكين^(١) الذين كل منهم قد خالف صريح القرآن مخالفة ظاهرة. وهؤلاء أغلظ الناس حججاً عن فهم كتاب الله تعالى. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

(١) المتهوكون: المتحيرون. انظر: لسان العرب، مادة «هوك».

سورة الطلاق

وقال :

فصل

وأما قوله : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق : ٢ ، ٣] ، فقد بين فيها : أن المتقى يدفع الله عنه المضرة ، بما يجعله له من المخرج ، ويجلب له من المنفعة ، بما ييسره له من الرزق ، والرزق اسم لكل ما يَغْتَذِي به الإنسان ، وذلك يعم رزق الدنيا ورزق الآخرة . وقد قال بعضهم : ما افتقر تقى قط ، قالوا : ولم ؟ قال : لأن الله يقول : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ .

وقول القائل : قد نرى من يتقى وهو محروم . ومن هو بخلاف ذلك وهو مرزوق .

فجوابه : أن الآية اقتضت أن المتقى يرزق من حيث لا يحتسب ، ولم تدل على أن غير المتقى لا يرزق ، بل لابد لكل مخلوق من الرزق ، قال الله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود : ٦] حتى إن ما يتناوله العبد من الحرام هو داخل في هذا الرزق ، فالكفار قد يرزقون بأسباب محرمة ، ويرزقون رزقا حسناً ، وقد لا يرزقون إلا بتكلف ، وأهل التقوى يرزقهم الله من حيث لا يحتسبون ، ولا يكون رزقهم بأسباب محرمة ، ولا يكون خبيثاً ، والتقى لا يحرم ما يحتاج إليه من الرزق ، وإنما يحصى من فضول الدنيا ، رحمة به وإحساناً إليه ، فإن توسيع الرزق قد يكون مضرة على صاحبه ، وتقديره يكون رحمة لصاحبه .

قال تعالى : ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ . وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ . كَلَّا﴾ [الفجر : ١٥ - ١٧] أى : ليس الأمر كذلك ، فليس كل من وسع عليه رزقه يكون مكرماً ، ولا كل من قُدِرَ عليه رزقه يكون مهاناً ، بل قد يوسع عليه رزقه إملاء واستدراجاً ، وقد يقدر عليه رزقه حماية وصيانة له ، وضيق الرزق على عبد من أهل الدين قد يكون لما له من ذنوب وخطايا ، كما قال بعض السلف : إن العبد ليُحْرَمَ الرزق بالذنوب يصيبه ، وفى الحديث عن النبي ﷺ : «من أكثر الاستغفار جعل الله له من

كل هم فرجا، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب»^(١).

وقد أخبر الله تعالى أن الحسنات يُذهبن السيئات، والاستغفار سبب للرزق والنعمة، وأن المعاصي سبب للمصائب والشدة، فقال تعالى: ﴿الرَّكَابُ أَكْثَمُ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ١ - ٣]، وقال تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ إلى قوله: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح: ١٠ - ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا . لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [الجن: ١٦، ١٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ رَحْمَةٍ ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَكَفُورٌ﴾ [هود: ٩]، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ . فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٤٢، ٤٣].

وقد أخبر الله - تعالى - في كتابه : أنه يبتلى عباده بالحسنات والسيئات؛ فالحسنات هي النعم، والسيئات هي المصائب؛ ليكون العبد صَبَّارًا شَكُورًا. وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده! لا يقضى الله للمؤمن قضاءً إلا كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له»^(٢).

(١) أبو داود في الاستغفار (١٥١٨) وابن ماجه في الأدب (٣٨١٩) وأحمد ١ / ٢٤٨ عن ابن عباس وفيه الحكم بن مصعب وهو مجهول .
(٢) مسلم في الزهد (٢٩٩٩ / ٦٤) .

وقال - أيضا :-

فصل

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٢، ٣] قد روى عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال: «لو أخذ الناس كلهم بهذه الآية لكفتهم»^(١)، وقوله: ﴿مَخْرَجًا﴾ عن بعض السلف: أى من كل ما ضاق على الناس، وهذه الآية مطابقة لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] الجامعة لعلم الكتب الإلهية كلها؛ وذلك أن التقوى هى العبادة المأمور بها، فإن تقوى الله وعبادته وطاعته أسماء متقاربة متكافئة متلازمة، والتوكل عليه هو الاستعانة به، فمن يتقى الله مثال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ومن يتوكل على الله مثال: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، كما قال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا﴾ [المتحنة: ٤]، وقال: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠].

ثم جعل للتقوى فائدتين: أن يجعل له مخرجا، وأن يرزقه من حيث لا يحتسب. والمخرج هو موضع الخروج، وهو الخروج، وإنما يطلب الخروج من الضيق والشدة، وهذا هو الفرج والنصر والرزق، فَبَيَّنَ أن فيها النصر والرزق، كما قال: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟ بدعائهم، وصلاتهم، واستغفارهم»^(٢) هذا لجلب المنفعة، وهذا لدفع المضرة.

وأما التوكل فَبَيَّنَ أن الله حسبه، أى: كافي، وفى هذا بيان التوكل على الله من حيث أن الله يكفى المتوكل عليه، كما قال: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] خلافا لمن قال: ليس فى التوكل إلا التفويض والرضا. ثم إن الله بالغ أمره، ليس هو كالعاجز، ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣] وقد فسروا الآية بالمخرج من ضيق الشبهات بالشاهد

(١) ابن ماجه فى الزهد (٤٢٢٠) وفى الزوائد: «هذا الحديث رجاله ثقات. غير أنه منقطع. وأبو السليل لم يدرك أبا ذر، قاله فى التهذيب»، والدارمى فى الرقاق ٣٠٣/٢.

(٢) البخارى فى الجهاد (٢٨٩٦)، وأحمد ١/١٧٣، والنسائى فى الجهاد (٣١٧٨)، كلهم عن سعد بن مالك، وأبو داود فى الجهاد (٢٥٩٤)، والترمذى فى الجهاد (١٧٠٢) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الجهاد (٣١٧٩)، وأحمد ٥/١٩٨، كلهم عن أبى الدرداء.

الصحيح، والعلم الصريح، والذوق، كما قالوا: يعلمه من غير تعليم بشر، ويفطنه من غير تجربة، ذكره أبو طالب المكي، كما قالوا في قوله: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩] أنه نور يفرق به بين الحق والباطل، كما قالوا: بصراً، والآية تعم المخرج من الضيق الظاهر والضيق الباطن، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وتعم ذوق الأجساد وذوق القلوب، من العلم والإيمان، كما قيل مثل ذلك في قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وكما قال: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الأنعام: ٩٩]، وهو القرآن والإيمان.

سُورَةُ التَّحْرِيمِ

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ [التَّحْرِيم: ٨] هل هذا هو اسم رجل كان على عهد النبي ﷺ أم لا؟ وإيش معنى قوله: ﴿نَصُوحًا﴾؟

فَأَجَابَ:

الحمد لله، قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وغيره من الصحابة والتابعين - رضى الله عنهم -: التوبة النصوح: أن يتوب من الذنب ثم لا يعود إليه، و«نصوح» هى صفة للتوبة، وهى مشتقة من النصح والنصيحة.

وأصل ذلك هو الخُلُوص. يقال: فلان ينصح لفلان، إذا كان يريد له الخير إرادة خالصة لا غش فيها، وفلان يغشه، إذا كان باطنه يريد السوء، وهو يظهر إرادة الخير كالدرهم المغشوش، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١] أى: أخلصوا لله ورسوله قَصْدَهُمْ وَجِبَهُمْ. ومنه قوله ﷺ فى الحديث الصحيح: «الدين النصيحة، ثلاثا» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم»^(١).

فإن أصل الدين هو حُسْنُ النية، وإخلاص القصد؛ ولهذا قال ﷺ: «ثلاث لا يُغِلُّ عليهن قلبُ مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمور، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم، تحيط من ورائهم»^(٢) أى: هذه الخصال الثلاث لا يحقد عليها قلب مسلم بل يحبها ويرضاها.

فالتوبة النصوح: هى الخالصة من كل غش، وإذا كانت كذلك كائنة فإن العبد إنما يعود إلى الذنب لبقايا فى نفسه، فمن خرج من قلبه الشبهة والشهوة لم يعد إلى الذنب، فهذه التوبة النصوح، وهى واجبة بما أمر الله - تعالى، ولو تاب العبد ثم عاد إلى الذنب، قَبِلَ

(١) مسلم فى الإيمان (٩٥ / ٥٥) عن تميم الدارى .

(٢) الترمذى فى العلم (٢٦٥٨) عن ابن مسعود، وابن ماجه فى المقدمة (٢٣٠) عن زيد بن ثابت، والدارمى فى المقدمة ٧٥، ٧٤ / ١، وأحمد ٢٨٠ / ٤، كلاهما عن جبير بن مطعم عن أبيه، وأحمد ٢٢٥ / ٣، عن أنس.

الله توبته الأولى، ثم إذا عاد استحق العقوبة، فإن تاب، تاب الله عليه أيضاً. ولا يجوز للمسلم إذا تاب، ثم عاد أن يُصرَّ، بل يتوب، ولو عاد في اليوم مائة مرة، فقد روى الإمام أحمد في مسنده، عن علي، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب العبد المفتن التواب»^(١)، وفي حديث آخر: «لا صغيرة مع إصرار، ولا كبيرة مع استغفار»^(٢)، وفي حديث آخر: «ما أصر من استغفر ولو عاد في اليوم مائة مرة»^(٣).

ومن قال من الجهال: إن «نصوح» اسم رجل كان على عهد النبي ﷺ، أمر الناس أن يتوبوا كتوبته، فهذا رجل مفتر كذاب، جاهل بالحديث والتفسير، جاهل باللغة ومعاني القرآن، فإن هذا امرؤ لم يخلقه الله تعالى، ولا كان في المتقدمين أحد اسمه نصوح، ولا ذكر هذه القصة أحد من أهل العلم، ولو كان كما زعم الجاهل، لقليل: توبوا إلى الله توبة نصوح، وإنما قال: ﴿تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ والنصوح: هو التائب. ومن قال: إن المراد بهذه الآية رجل، أو امرأة اسمه نصوح، وإن كان على عهد عيسى أو غيره، فإنه كاذب، يجب أن يتوب من هذه، فإن لم يتوب وجبت عقوبته بإجماع المسلمين. والله أعلم.

(١) أحمد ١/ ٨٠، ١٠٣.

(٢) الديلمي في الفردوس (٧٩٤٤) عن ابن عباس، وضعفه السيوطي في الجامع الصغير (٩٩٢٠).

(٣) أبو داود في الوتر (١٥١٤) والترمذي في الدعوات (٣٥٥٩) وقال: «هذا حديث غريب، إنما نعرفه من حديث أبي نضيرة وليس إسناده بالقوى».

سورة الملك

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، دلت على علمه بالأشياء من وجوه تضمنت البراهين المذكورة لأهل النظر العقلي: أحدها: أنه خالق لها، والخلق هو الإبداع بتقدير، فتضمن تقديرها في العلم قبل تكوينها.

الثاني: أنه مستلزم للإرادة والمشيئة؛ فيلزم تصور المراد. وهذه الطريقة المشهورة عند أكثر أهل الكلام.

الثالث: أنها صادرة عنه، وهو سببها التام، والعلم بالأصل يوجب العلم بالفرع، فعلمه بنفسه، يستلزم علم كل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه لطيف يدرك الدقيق، خبير يدرك الخفى، وهذا هو المقتضى للعلم بالأشياء، فيجب وجود المقتضى لوجود السبب التام.

سُورَةُ الْقَلَمِ

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

فصل

سورة (ن): هي سورة «الْحُلُقِ»، الذي هو جماع الدين الذي بعث الله به محمدا ﷺ، قال الله تعالى فيها: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] قال ابن عباس: على دين عظيم. وقاله ابن عيينة، وأخذه أحمد عن ابن عيينة. فإن الدين والعادة وَالْخُلُقُ ألفاظ متقاربة المعنى في الذات، وإن تنوعت في الصفات، كما قيل في لفظ الدين: فهذا دينه أبداً ودينى.

وجمع بعض الزنادقة بينهما في قوله:

ما فيه من مدح ولا ذم	ما الأمر إلا نسقٌ واحد
والطبع والشارع بالحكم	ولما العادة قد خُصِّصَتْ

﴿ن﴾: أقسم - سبحانه - بالقلم وما يسطرون؛ فإن القلم به يكون الكتاب الساطر للكلام، المتضمن للأمر والنهي والإرادة، والعلم المحيط بكل شيء، فالإقسام وقع بقلم التقدير ومسطوره، فتضمن أمرين عظيمين تناسب المقسم عليه:

أحدهما: الإحاطة بالحوادث قبل كونها، وأن من علم بالشئ قبل كونه أبلغ ممن علمه بعد كونه، فإخباره عنه أحكم وأصدق.

الثاني: أن حصوله في الكتابة والتقدير يتضمن حصوله في الكلام والقول والعلم من غير عكس؛ فإقسامه بآخر المراتب العلمية يتضمن أولها من غير عكس، وذلك غاية المعرفة واستقرار العلم إذا صار مكتوباً. فليس كل معلوم مقولاً، ولا كل مقول مكتوباً، وهذا يبين لك حكمة الإخبار عن القدر السابق بالكتاب دون الكلام فقط، أو دون العلم فقط.

والمقسم عليه ثلاث جمل: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]، ﴿وَإِنَّكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ سلب عنه النقص الذي يقدر فيه،

وأثبت له الكمال المطلوب في الدنيا والآخرة، وذلك أن الذي أتى به إما أن يكون حقاً أو باطلاً، وإذا كان باطلاً فلإما أن يكون مع العقل أو عدمه، فهذه الأقسام الممكنة في نظائر هذا.

الأول: أن يكون باطلاً ولا عقل له، فهذا مجنون لا ذم عليه ولا يتبع.

الثاني: أن يكون باطلاً وله عقل، فهذا يستحق الذم والعقاب.

الثالث: أن يكون حقاً مع العقل، فنفي عنه الجنون أولاً، ثم أثبت له الأجر الدائم الذي هو ضد العقاب، ثم بين أنه على خلق عظيم، وذلك يبين عظم الحق الذي هو عليه بعد أن نفى عنه البطلان.

وأيضاً، فالناس نوعان: إما معذب، وإما سليم منه. والسليم ثلاثة أقسام: إما غير مكلف، وإما مكلف قد عمل صالحاً: مقتصدًا، وإما سابق بالخيرات. فجعل القسم مرتباً على الأحوال الثلاثة ليبين أنه أفضل قسم السعداء، وهذا غاية كمال السابقين بالخيرات، وهذا تركيب بديع في غاية الإحكام.

ثم قال: ﴿فَلَا تَطْعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾ الآيات [القلم: ٨]؛ فتضمن أصليين:

أحدهما: أنه نهاه عن طاعة هذين الضريين، فكان فيه فوائد:

منها: أن النهي عن طاعة المرء، نهى عن التشبه به بالأولى، فلا يطاع المكذب والخلاف، ولا يعمل بمثل عملهما، كقوله: ﴿وَلَا تَطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١] وأمثاله، فإن النهي عن قبول قول من يأمر بالخلق الناقص أبلغ في الزجر من النهي عن التخلق به.

ومنها: أن ذلك أبلغ في الإكرام والاحترام، فإن قوله: لا تكذب، ولا تحلف، ولا تشتم، ولا تهمز، ليس هو مثل قوله: لا تطع من يكون متلبساً بهذه الأخلاق؛ لما فيه من تشريفه وبراءته.

ومنها: أن الأخلاق مكتسبة بالمعاشرة؛ ففيه تحذير عن اكتساب شيء من أخلاقهم بالمخالطة لهم، فليأخذ حذره، فإنه محتاج إلى مخالطتهم لأجل دعوتهم إلى الله - تعالى.

ومنها: أنهم يُبدون مصالح فيما يأمر به، فلا تطع من كان هكذا ولو أبداها، فإن الباعث لهم على ما يأمر به هو ما في نفوسهم من الجهل والظلم، وإذا كان الأصل المقتضى للأمر فاسداً، لم يقبل من الأمر، فإن الأمر مداره على العلم بالمصلحة وإرادتها، فإذا كان جاهلاً لم يعلم المصلحة، وإذا كان الخلق فاسداً لم يردّها؛ وهذا معنى بليغ.

الأصل الثاني: أنه ذكر قسمين: المكذبين، وذوى الأخلاق الفاسدة، وذلك لوجوه:

أحدها: أن المأمور به هو الإيمان والعمل الصالح، فضده التكذيب والعمل الفاسد.

والثانى: أن المؤمنين مأمورون بالتواصى بالحق، والتواصى بالصبر، فكما أنا مأمورون بقبول هذه الوصية والإيضاء بها، فقد نهينا عن قبول ضدها، وهو التكذيب بالحق والترك للصبر، فإن هذه الأخلاق إنما تحصل لعدم الصبر، والصبر ضابط الأخلاق المأمور بها؛ ولهذا ختم السورة به، وقال: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [فصلت: ٣٥] فكان فى سورة العصر ما بين هنا، فنهاه عن طاعة الذى فى خسر، ضد الذى للمؤمنين الأمرين بالحق والصبر، والذى فى خسر هو الكذاب المهين، فهو تارك للحق والصبر.

الأصل الثالث^(١): أن صلاح الإنسان فى العلم النافع والعمل الصالح، وهو الكلم الطيب الذى يصعد إلى الله، والعمل الصالح جماع العدل، وجماع ما نهى الله عنه الناس هو الظلم، كما قرر فى غير هذا، قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]. والتكذيب بالحق صادر إما عن جهل، وإما عن ظلم وهو الجاحد المعاند، وصاحب الأخلاق الفاسدة إنما يوقعه فيها أحد أمرين: إما الجهل بما فيها وما فى ضدها فهذا جاهل، وإما الميل والعدوان وهو الظلم، فلا يفعل السيئات إلا جاهل بها، أو محتاج إليها متلذذ بها وهو الظالم، فنهاه عن طاعة الجاهلين والظالمين.

وقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ الآية [القلم: ٩] أخبر أنهم يحبون إدهانه ليدهنوا، فهم لا يأمرونه نصحاً، بل يريدون منه الإدهان، ويتوسلون بإدهانه إلى إدهانهم، ويستعملونه لأغراضهم فى صورة الناصح؛ وذلك لما نشأ من تكذيبهم بالحق، فإنه لم يبق فى قلوبهم غاية ينتهون إليها من الحق؛ لا فى الحق المقصود، ولا الحق الموجود، لا خبراً عنه، ولا أمراً به، ولا اعتقاداً، ولا اقتصاداً.

ثم قال: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠] إلخ، ذكر أربع آيات كل آيتين جمعت نوعاً من الأخلاق الفاسدة المذمومة، وجمع فى كل آية بين النوع المتشابه خبراً وطلباً، فالخلاف مقرون بالمهين؛ لأن الخلاف هو كثير الحلف، وإنما يكون على الخبر أو الطلب، فهو إما تصديق أو تكذيب، أو حض أو منع، وإنما يكثر الرجل ذلك فى خبره إذا احتاج أن يصدق ويوثق بخبره. ومن كان كثير الحلف كان كثير الكذب فى العهد، محتاجاً إلى الناس، فهو من أذل الناس ﴿حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾: حلاف فى أقواله، مهين فى أفعاله.

وأما الهماز المشاء بنميم: فالهمز أقوى من اللمز وأشد - سواء كان همز الصوت أو همز حركة - ومنه: «الهمزة»: وهى نبرة من الحلق مثل التهوع، ومنه الهمز بالعقب، كما فى حديث زمزم: «أنه همز جبريل بعقبه»^(٢) والفعال: مبالغة فى الفاعل، فالهماز: المبالغ

(١) هكنا بالأصل. مع أنه ذكر أن الآيات تتضمن أصليون.

(٢) البخارى فى الانبياء (٣٣٦٥) وأحمد ١/ ٣٦٠، بلفظ: «وغمز عقبه على الأرض»، عن ابن عباس.

فى العيب نوعاً وقدرًا. القدرة من صورة اللفظ، وهو الفعّال، والنوع من مادة اللفظ وهو الهمزة، والمشاء بنميم هو من العيب، ولكنه عيب فى القفا، فهو عيب الضعيف العاجز، فذكر العياب بالقوة، والعياب بالضعف، والعياب فى مشهد، والعياب فى مغيب.

وأما ﴿مَنَّاغٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم: ١٢] فإن الظلم نوعان: ترك الواجب وهو منع الخير، وتعدّ على الغير وهو المعتدى. وأما الأثيم مع المعتدى فكقوله: ﴿وَلَا تَعَاوُنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وأما العُتْلُ الزَّئِيمُ: فهو الجبار، اللفظ الغليظ، الذى قد صار من شدة تجبره وغلظه معروفاً بالشر، مشهوراً به، له زئمة كزئمة الشاة.

ويشبهه - والله أعلم - أن يكون الخلاف المهين الهماز المشاء بنميم من جنس واحد، وهو فى الأقوال وما يتبعها من الأفعال، والمَنَّاغُ المعتدى الأثيم العتل الزئيم من جنس، وهو فى الأفعال وما يتبعها من الأقوال. فالأول: الغالب على جانب الأعراض، والثانى: الغالب على جانب الحقوق فى الأحوال والمنافع ونحو ذلك. ووصفه بالظلم والبخل والكبر، كما فى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا. الَّذِينَ يَخْلُونُ﴾ الآية [النساء: ٣٦، ٣٧].

وقوله: ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرُطُومِ﴾ [القلم: ١٦]، فيه إطلاق يتضمن الوسم فى الآخرة وفى الدنيا أيضاً، فإن الله جعل للصالحين سيمًا، وجعل للفاجرين سيما، قال تعالى: ﴿سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال يظهر: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسَيِّمَاهُمْ﴾ الآية [محمد: ٣٠]. فجعل الإرادة والتعريف بالسيما الذى يدرك بالبصر معلقاً على المشيئة، وأقسم على التعريف فى لحن القول، وهو الصوت الذى يدرك بالسمع، فدل على أن المنافقين لابد أن يعرفوا فى أصواتهم وكلامهم الذى يظهر فيه لحن قولهم، وهذا ظاهر بين لمن تأمله فى الناس، من أهل الفراسة فى الأقوال وغيرها مما يظهر فيها من النواقض والفحش وغير ذلك.

وأما ظهور ما فى قلوبهم على وجوههم فقد يكون وقد لا يكون، ودل على أن ظهور ما فى باطن الإنسان على فلتات لسانه أقوى من ظهوره على صَفَحَات وجهه؛ لأن اللسان ترجمان القلب، فإظهاره لما أكنه أوكد؛ ولأن دلالة اللسان قالية، ودلالة الوجه حالية، والقول أجمع وأوسع للمعانى التى فى القلب من الحال؛ ولهذا فَضَّلَ من فَضَّلَ - كابن قتيبة وغيره - السمع على البصر.

والتحقيق أن السمع أوسع، والبصر أخص وأرفع، وإن كان إدراك السمع أكثر، فإدراك البصر أكمل؛ ولهذا أقسم أنه لابد أن يدركهم بسمعه، وأما إدراكه إياهم بالبصر بسيماهم

فقد يكون وقد لا يكون. فأخبر - سبحانه - أنه لابد أن يسمَّ صاحب هذه الأخلاق الخبيثة على خرطوميه، وهو أنفه الذى هو عضوه البارز، الذى يسبق البصر إليه عند مشاهدته؛ لتكون السيمة ظاهرة من أول ما يرى، وهذا ظاهر فى الفَجْرَةِ الظَّلَمَةِ، الذين ودَّعَهُم الناس اتقاء شرهم وفحشهم؛ فإن لهم سيما من شر يعرفون بها. وكذلك الفسقة وأهل الريب.

وقوله: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ﴾ [إلخ] [القلم: ١٧]، فيه بيان حال البخلاء، وما يعاقبون به فى الدنيا قبل الآخرة من تلف الأموال، إما إغراقا، وإما إحراقا، وإما نهبا، وإما مصادرة، وإما فى شهوات الغنى، وإما فى غير ذلك مما يعاقب به البخلاء، الذين يمنعون الحق. وليس إقدام فى صنائع المعروف، وهو قوله: ﴿مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ﴾ [القلم: ١٢]، وهو أحد نوعى الظلم، كما أخبروا به عن نفوسهم فى قولهم: ﴿يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ﴾ [القلم: ٣١]، وكما قال ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»^(١).

وتضمن عقوبة الظالم المانع للحق، أو متعدى الحق، كما يعاقب الله مانع الزكاة وهو مناع الخير، وأكل الربا والميسر: الذى هو أكل المال بالباطل، وكل منهما أخبر الله فى كتابه أنه يعاقبه بنقيض قصده، فهنا: أخبر بعقوبة تارك الحقوق، وفى البقرة: بعقوبة المرابى، وهذه العقوبة تتناول من يترك هذا الواجب، وفعل هذا المحرم من المحتالين، كما أخبر فى هذه السورة، وكما هو المشاهد فى أهل منع الحقوق المالية، والحيل الربوية، من العقوبات والمثلاث.

فإنه - سبحانه - إذا أنعم على عبد بباب من الخير، وأمره بالإنفاق فيه فبخل، عاقبه بباب من الشر، يذهب فيه أضعاف ما بخل به، وعقوبته فى الآخرة مدخرة، ثم أتبع ذلك بعقوبة المتكبر الذى هو من نوع العتل الزنيم، الذى يدعى إلى السجود والطاعة فىأبى، ففيها عقوبة تارك الصلاة، وتارك الزكاة؛ فتارك الصلاة: هو المعتدى الأثيم، العتل الزنيم. وتارك الزكاة: الظالم البخيل.

وختمها بالأمر بالصبر، الذى هو جماع الخلق العظيم فى قوله: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨]، وذلك نص فى الصبر على ما يناله من أذى الخلق، وعلى المصائب السماوية. والصبر على الأول أشد، وصاحب الخوت ذهب مغاضبا لربه لأجل الأمر السماوى؛ ولهذا قال: ﴿وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [إلخ] [القلم: ٥١] فأخراها منعطف على أول ما فى قوله: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٥١]، والإزلاق بالبصر: هو الغاية فى البغض، والغضب، والأذى.

(١) البخارى فى الاستقراض (٢٤٠٠) ومسلم فى المساقاة (١٥٦٤ / ٣٣) عن أبى هريرة .

فالصبر على ذلك نوع من الحلم، وهو احتمال أذى الخلق، وفي ذلك ما يدفع كيدهم وشرهم.

وما ذكره في قصة أهل الجنة من أمر السخاء والجود، وما ذكره هنا من الحلم والصبر: هو جماع الخلق الحسن، كما جمع بينهما في قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ الآية [آل عمران: ١٣٤]، كما قيل:

بحلمٍ وبَدَلٍ سَادَ في قومه الفتى
وَكُونُكَ إِيَّاهِ عَلَيَّكَ يَسِيرُ

فالإحسان إلى الناس بالمال والمنفعة واحتمال أذاهم، كالسخاء المحمود، كما جمع بينهما في قوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، ففي أخذه العفو من أخلاقهم احتمال أذاهم، وهو نوعان: ترك ما لك من الحق عليهم، فأخذ العفو: ألا تطلب ما تركوه من حقك، وألا تنهاتهم فيما تعدوا فيه الحد فيك، وإذا لم تأمرهم ولم تنههم فيما يتعلق^(١).

(١) آخر ما وجد منها.

وقال :

هذه تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد فى طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ فيها .
 منها : قوله : ﴿بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم : ٦] ، حَارَ فيها كثير ، والصواب المأثور عن
 السلف ؛ قال مجاهد : الشيطان . وقال الحسن : هم أولى بالشيطان من نبي الله . قَبِيْنُ المراد ،
 فإنه يتكلم على اللفظ كعادة السلف فى الاختصار مع البلاغة وفهم المعنى . وقال الضحاك :
 المجنون ، فإن من كان به الشيطان ففيه الجنون . وعن الحسن : الضال . وذلك أنهم لم يريدوا
 بالمجنون الذى يخرق ثيابه ويهذى ، بل لأن النبي ﷺ خالف أهل العقل فى نظرهم ، كما
 يقال : ما لفلان عقلٌ .

ومثل هذا رموا به أتباع الأنبياء كقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ﴾ [المطففين :
 ٣٢] ، ومثله فى هذه الأمة كثير يسخرون من المؤمنين ، ويرمونهم بالجنون والعطائم التى هم
 أولى بها منهم . قال الحسن : لقد رأيت رجلا لو رأيتموهم لقلت : مجانين ، ولو رأوكم
 لقالوا : هؤلاء شياطين ، ولو رأوا خياركم لقالوا : هؤلاء لا خلاق لهم ، ولو رأوا شراركم :
 لقالوا : هؤلاء قوم لا يؤمنون بيوم الحساب . وهذا كثير فى كلام السلف ، يصفون أهل
 زمانهم وما هم عليه من مخالفة من تقدم ، فما الظن بأهل زماننا ؟!

والذين لم يفهموا هذا قالوا : الباء : رائدة ، قاله ابن قتيبة وغيره . وهذا كثير كقوله :
 ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِ﴾ [القمر : ٢٦] ، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾
 [الشعراء : ٢٢١] . ﴿إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ . فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ
 مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ﴾ [هود : ٣٨ ، ٣٩] .

وقال:

فصل

ولجماعة من الفضلاء كلام في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ . وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤، ٣٥]، لِمَ ابتداءً بالأخ ومن عادة العرب أن يُبدَأَ بالأهم؟ فلما سُئِلَتْ عن هذا قلت: إن الابتداء يكون في كل مقام بما يناسبه، فتارة: يقتضى الابتداء بالأعلى، وتارة: بالأدنى، وهنا: المناسبة تقتضى بالابتداء بالأدنى؛ لأن المقصود بيان فراره عن أقاربه. مفصلاً، شيئاً بعد شيء، فلو ذكر الأقرب أولاً، لم يكن في ذكر الأبعد فائدة طائلة، فإنه يعلم أنه إذا فر من الأقرب، فر من الأبعد، ولما حصل للمستمع استشعار الشدة مفصلة، فابتدئ بنفى الأبعد منتقلاً منه إلى الأقرب، فقليل أولاً: ﴿يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، فعلم أن ثَمَّ شدة توجب ذلك، وقد يجوز أن يفر من غيره، ويجوز ألا يفر، فقليل: ﴿وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٥]، فعلم أن الشدة أكبر من ذلك، بحيث توجب الفرار من الأبوين.

ثم قيل: ﴿وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾ [عبس: ٣٦]، فعلم أنها طامة بحيث توجب الفرار مما لا يفر منهم إلا في غاية الشدة، وهى الزوجة والبنون، ولفظ صاحبتها أحسن من زوجته.

قلت: فهذا في الخبر، نظيره في الأمر قوله: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، فإن الواجبات نوعان على الترتيب، فيقدم فيه الأعلى فالأعلى، كما في كفارة الظهار والقتل واليمين، وعلى التخيير فابتداءً فيها بأخفها؛ ليبين أنه كان مجزياً لا نقص فيه، وإن ذكر الأعلى بعده للترغيب فيه: لا للإيجاب، فانتقال القلب من العمل الأدنى إلى الأعلى أولى من أن يؤمر بالأعلى ثم يذكر له الأدنى فيزدرية القلب.

ولهذا لما ذكر في جزاء الصيد الأعلى ابتداءً كان لنا في ترتيبه روايتان، وإذا نصرنا المشهور قلنا: قدم فيه الأعلى؛ لأن الأدنى بقدرته في قوله: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

ولهذا لما ابتداءً بالأثقل في حدود المحاربين لم يكن عندنا على التخيير، ولا على الترتيب، بل بحسب الجرائم، وليس في لفظ الآية ما يقتضى التخيير كما يتوهمه طائفة من

الناس، فإنه لم يقل الواجب أو الجزاء هذا أو هذا أو هذا، كما قال: فكفارته هذا أو هذا أو هذا، وكما قال: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وإنما قال: إنما جزاؤهم هذا أو هذا أو هذا، فالكلام فيه نفى وإثبات؛ تقديره: ما جزاؤهم إلا أحد الثلاثة، كما قال في آية الصدقات: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، أى: ما هى إلا لهؤلاء.

وقد تقرر أن مثل هذا الخطاب يثبت للمذكور ما نفاه عن غيره، فلما نفى الجواز لغير الأصناف، أثبت الجواز لا الوجوب ولا الاستحقاق، كما فهمه من اعتقد وجوب الاستيعاب من ظاهر الخطاب، وهنا: نفى أن يكون ما سوى أحد هذه جزاء، فأثبت أن يكون جزاء المحارب أحد هذه العقوبات. والمحاربون جملة ليسوا واحداً، فظهر الفرق بين هذه الآية وبين الآيتين من وجوه:

أحدها: أن المحاربين ذكروا باسم الجمع، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى توزيع الأفراد على الأفراد، فلو قيل: جزاء المعتدين إما القتل وإما القطع، وإما الجلد، وإما الصلب، وإما الحبس، لم يقتض هذا التخيير فى كل معتد بين هذه العقوبات، بل توزيع العقوبات على أنواعهم، كذلك إذا قيل: جزاء المحاربين كذا، أو كذا، أو كذا، أو كذا، بخلاف قوله: ﴿فَكَفَّارَتُهُ﴾، وقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤].

الثانى: أن المقصود نفى جواز ما سوى، وإثبات ضده، وهى جواز المذكور فى الجملة، وذلك أعم من أن يكون مخيراً أو معيناً، بخلاف ما إذا لم يكن المقصود إلا مجرد الإثبات، فإن إثباته بصيغة التخيير يدل عليه. وهذا معروف فى مواد الإثبات المحض، أو مواد الحصر، كما قال ﷺ للخَصْمِ المدعى: «شاهدك أو يمينه»، وفى لفظ: «ليس لك منه إلا ذلك»^(١)، فحصر طريق الحق، وليس الغرض التخيير.

وكذلك يقال: الواجب فى القتل القصاص أو الدية، ولا تصح الصلاة إلا بوضوء أو تيمم، ولا بد يوم الجمعة من الظهر أو الجمعة، ولا يترك فى دار الإسلام إلا مسلم أو معاهد، وسبب ذلك: أنه إذا كان بعض المقصود الذى دل عليه اللفظ نفس ما سوى الأمور المذكورة، كان مدلوله إثباتاً يقتضى النفى، وهو الوجود المشترك من هذه الأمور، والقدر المشترك بينهما أعم من أن يكون معيناً أو مخيراً. وأما إذا أثبت ابتداء فلو لم تكن مخيرة بل معينة، ولم يدل اللفظ عليه كان تلييساً.

الوجه الثالث: وهو لطيف أن يقال: مفهوم (أو) إثبات التقسيم المطلق، كما قلنا: إن

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٦٩، ٢٦٧٠)، ومسلم فى الإيمان (٢٢١/١٣٨)، وأحمد ٢١١/٥، كلبه عن عبد الله بن مسعود.

الواو مفهومها التشريك المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه، فأما الترتيب: فلا ينفيه ولا يثبت؛ إذ الدال على مجرد المشترك لا يدل على المميز. فكذلك (أو): هي للتقسيم المطلق، وهو ثبوت أحد الأمرين مطلقاً، وذلك أعم من أن يثبت على سبيل التخيير بينه وبين الآخر، أو على سبيل الترتيب، أو على سبيل التوزيع، وهو ثبوت هذا في حال، وهذا في حال، كما أنهم قالوا: هي في الطلب يراد بها الإباحة تارة، كقولهم: تَعَلَّمْ النحو أو الفقه، والتخيير أخرى، كقولهم: كل السمك أو اللبن، وأرادوا بالإباحة جواز الجمع، وهي في نفسها تثبت القدر المشترك، وهو أحد الاثنين. إما مع إباحة الآخر أو حظره، فلا تدل عليه بنفسها، بل من جهة المادة الخاصة؛ ولهذا جمعنا بين القتل والصلب، وبينه وبين القطع على رواية، فإن (أو) لا تنفي ذلك، فإذا كان حرف أو يدل على مجرد إثبات أحد المذكورات، فهنا مسلكان:

أحدهما: أن يقال: إذا كانت في مادة الإيجاب أفادت التخيير، وإذا كانت في مادة الجواز أفادت القدر المشترك، كما هو مشهور عن النحاة المتكلمين في معاني الحروف أنهم يقولون: يراد بها؛ تارة: الإذن في أحد الشيئين مع حظر الآخر، وتارة: الإذن في أحدهما وإن ضم إليه الآخر، كما ذكروه من الأمثلة.

وحيث، فهذه الآية في مادة الجواز؛ لأن المنفى هو الجواز، فيكون المُنْفَى هو الجواز كما ذكرناه في آية الصدقات، بخلاف آية الكفارة، فإنها في مادة الوجوب.

المسلك الثاني: أن يقال: لا فرق بين المادتين، الجواز والوجوب، بل وفي الوجوب قد يباح الجمع، كما لو كفر بالجميع مع الغنى، لكن يقال: دلالتها في الجميع على التفريق المطلق ضد دلالة (الواو).

ثم إن لم يدل دليل على ترتيب ولا تعيين، جاز فعل كل واحد من الخصال، لعدم ما يدل على التعيين والترتيب، لا للدليل المنافي لذلك، كما في قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فإن الرقبة المعينة يجرى عتقها، كثبوت القدر المشترك فيها، وعدم ما يوجب المعين، لا للدليل دلالة على نفس المعين، وإن دلَّ دليل على التعيين، والترتيب، قلنا به، كما نقول بتقييد المطلق، وليس بتقييد المطلق رفعاً لظاهر اللفظ، بل ضم حكم آخر إليه، وهذا مسلك حسن في هذا الموضع ونظائره، فإنه يجب الفرق بين ما يثبت اللفظ وبين ما ينفيه، فإذا قلنا في المحاربين بالتعيين للدليل خبري أو قياسي، كان كالقول بالترتيب في الوضوء، والأيمان في الرقبة ونحوهما.

سُورَةُ التَّكْوِيرِ

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

فَصْل

قوله: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٨، ٩]، دليل على أنه لا يجوز قتل النفس إلا بذنوب منها، فلا يجوز قتل الصبي والمجنون؛ لأن القلم مرفوع عنهما، فلا ذنب لهما، وهذه العلة لا ينبغي أن يشك فيها في النهي عن قتل صبيان أهل الحرب، وأما العلة المشتركة بينهم وبين النساء فكونهم ليسوا من أهل القتال على الصحيح الذي هو قول الجمهور، أو كونهم يصيرون للمسلمين.

فأما التعليل بهذا وحده في الصبي فلا، والآية تقتضي ذم قتل كل من لا ذنب له من صغير وكبير، وسؤالها توبيخ قاتليها، وقوله في السورة: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢٥]، هو جبريل وهو نظير ما في سورة الشعراء، أنه تنزلت به الملائكة لا الشياطين؛ بخلاف الإفك ونحوه، فإنه تنزل به الشياطين، فوقع الفرق بين النبي ﷺ والأفك والشاعر والكاهن، وبين الملك والشيطان، والعلماء ورثة الأنبياء.

وقال شيخ الإسلام :

في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، أخبر أن مشيئتهم موقوفة على مشيئته، ومع هذا، فلا يوجب ذلك وجود الفعل منهم؛ إذ أكثر ما فيه أنه جعلهم شائين، ولا يقع الفعل منهم حتى يشاؤه منهم، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ. وَمَا يَدْرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٥، ٥٦]، ومع هذا، فلا بد من إرادة الفعل منهم حتى يريد من نفسه إعانتهم وتوفيقهم.

فهنا أربع إرادات: إرادة البيان، وإرادة المشيئة، وإرادة الفعل، وإرادة الإعانة. والله أعلم.

سُورَةُ الْأَعْلَى

وقال الشيخ - رحمه الله تعالى - :

فصل

قال ابن فُورك - فى كتابه الذى كتبه إلى أبى إسحاق الإسفرائينى يحكى ما جرى له - قال: وجرى فى كلام السلطان : أليس تقول إنه يرى لا فى جهة؟ فقلت: «نعم، يرى لا فى جهة، كما أنه لم يزل يرى نفسه لا فى جهة، ولا من جهة، ويراها غيره على ما يرى ورأى نفسه . والجهة ليست بشرط فى الرؤية». وقلت - أيضا -: «المرئيات المعقولة فيما بيننا هكذا نراها فى جهة ومحل . والقضاء بمجرد المعهود لا يمكن دون السير والبحث؛ لأننا كما لا نرى إلا فى جهة ومحل، كذلك لم نر إلا متلوًّا ذا قدر وحجم يحتمل المساحة، والثقل، ولا يخلو من حرارة ورطوبة أو يبوسة، إذا لم يكن عرضًا لا يقبل الثنية والتأليف وغير ذلك، ومع هذا فلا عبرة بشيء من هذا».

قال: ثم بلغنى أن السلطان ذلك اليوم والليلة وثانى يوم، يكرر على نفسه فى مجلسه: كيف يعقل شيء لا فى جهة؟ وما شغل القلب فى أول الأمر وتربى عليه فإن قلعه صعب، والله المعين. غير أنه فرحت الكرامية بما كان منه فى ذلك. فلما رجعت إلى البيت فإذا أنا برقعة فيها مكتوب: «الأستاذ - أدام الله سلامته - على مذهبه أن البارئ ليس فى جهة، فكيف يرى لا فى جهة؟».

فكتبت: خبر الرؤية صحيح. وهى واجبة كما بشرهم النبى ﷺ، وفيه دلالة على أن الله يرى لا فى جهة؛ لأنه ﷺ قال: «لا تضامون فى رؤيته»^(١)، ومعناه: لا تضمكم جهة واحدة فى رؤيته، فإنه لا فى جهة. وكلامًا طويلا من كل وجه ملأت ظهر الرقعة وبطنها منه. فلما رُدَّت إليه، أنفذها إلى حاكم البلد، وهو أبو محمد الناصحى، واستفتاه فيما قلته، فجمع قوماً من الحنفية، والكرامية، فكتب هو - أعزك الله -: بأن من قال بأن الله لا يرى فى جهة مبتدع ضال، وكتب أبو حامد المعتزلى مثله، وكتب إنسان بسطامى مؤدب فى دار

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٣٦) ومسلم فى المساجد (٦٣٣ / ٢١١) عن جرير .

صاحب الجيش مثله، فردوا عليه، فأنفذ إليّ ما فى ذلك المحضر الذى فيه خطوطهم، وكتب إليّ رقعة وقال فيها: إنهم كتبوا هكذا. فما تقول فى هذه الفتاوى؟

فقلت: إن هؤلاء القوم يجب أن يسألوا عن مسائل الفقه التى يقال فيها بتقليد العامى للعالم؛ فأما معرفة الأصول والفتاوى فيها فليس من شأنهم، وهم يقولون: إنا لا نحسن ذلك.

قلت: قول هؤلاء: إن الله يرى من غير معاينة ومواجهة. قول انفردوا به دون سائر طوائف الأمة، وجمهور العقلاء على أن فساد هذا معلوم بالضرورة.

والأخبار المتواترة عن النبى ﷺ ترد عليهم، كقوله فى الأحاديث الصحيحة: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر لا تضارون فى رؤيته»^(١)، وقوله - لما سألته الناس -: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «هل ترون الشمس صحوماً ليس دونها سحاب؟» قالوا: نعم. «وهل ترون القمر صحوماً ليس دونه سحاب؟» قالوا: نعم. قال: «فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»^(٢).

فشبه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئى بالمرئى؛ فإن الكاف - حرف التشبيه - دخل على الرؤية. وفى لفظ للبخارى: «يرونه عياناً»^(٣). ومعلوم أنا نرى الشمس والقمر عياناً مواجهة، فيجب أن نراه كذلك، وأما رؤية ما لا نعين ولا نواجه فهذه غير متصورة فى العقل، فضلاً عن أن تكون كرؤية الشمس والقمر.

ولهذا، صار حذّاقهم إلى إنكار الرؤية، وقالوا: قولنا هو قول المعتزلة فى الباطن؛ فإنهم فسروا الرؤية بزيادة انكشاف ونحو ذلك مما لا نازع فيه المعتزلة.

وأما قوله: إن الخبر يدل على أنهم يرونه لا فى جهة، وقوله: «لا تضامون»؛ معناه: لا تضمكم جهة واحدة فى رؤيته، فإنه لا فى جهة، فهذا تفسير للحديث بما لا يدل عليه، ولا قاله أحد من أئمة العلم، بل هو تفسير منكر عقلاً وشرعاً ولغة.

فإن قوله: «لا تضامون»، يروى بالتخفيف، أى: لا يلحقكم ضيم فى رؤيته، كما يلحق الناس عند رؤية الشئ الحسن كالهلال، فإنه قد يلحقهم ضيم فى طلب رؤيته حين يرى، وهو - سبحانه - يتجلى تجلياً ظاهراً، فيرونه كما ترى الشمس والقمر بلا ضيم يلحقكم فى رؤيته، وهذه الرواية المشهورة.

وقيل: «لا تضامون»، بالتشديد، أى: لا ينضم بعضكم إلى بعض، كما يتضام الناس

(١) انظر السابق.

(٢) البخارى فى التفسير (٤٥٨١) ومسلم فى الزهد (٢٩٦٨ / ١٦) عن أبى هريرة.

(٣) البخارى فى التوحيد (٧٤٣٥) عن عبد الله بن مسعود.

عند رؤية الشيء الخفى كالهلال. وكذلك: «تضارون»، و «تضارون».

فإما أن يروى بالتشديد ويقال: «لا تضامون»، أى لا تضمكم جهة واحدة، فهذا باطل؛ لأن التضام انضمام بعضهم إلى بعض، فهو «تفاعل»، كالتماس، والتراد، ونحو ذلك. وقد يروى: «لا تضامون» بالضم والتشديد، أى: لا يضم بعضهم بعضاً.

وبكل حال، فهو من «التضام» الذى هو مضامة بعضهم بعضاً، ليس هو أن شيئاً آخر لا يضمكم، فإن هذا المعنى لا يقال فيه: «لا تضامون»، فإنه لم يقل: لا يضمكم شيء.

ثم يقال: الراؤون كلهم فى جهة واحدة على الأرض، وإن قدر أن المرئى ليس فى جهة، فكيف يجوز أن يقال: لا تضمكم جهة واحدة، وهم كلهم على الأرض - أرض القيامة - أو فى الجنة، وكل ذلك جهة، ووجودهم أنفسهم لا فى جهة ومكان ممتنع حسا وعقلا.

وأما قوله: هو يرى لا فى جهة فكذلك يراه غيره. فهذا تمثيل باطل، فإن الإنسان يمكن أن يرى بدنه، ولا يمكن أن يرى غيره، إلا أن يكون بجهة منه، وهو أن يكون أمامه، سواء كان عالياً أو سافلاً.

وقد تُخرِّق له العادة فيرى من خلفه، كما قال النبى ﷺ: «إنى لأراكم من بعدى»، وفى رواية: «من بعد ظهري»، وفى لفظ للبخارى: «إنى لأراكم من ورائى»^(١)، وفى لفظ فى الصحيحين: «إنى والله لأبصر من ورائى كما أبصر من بين يدى»^(٢)، لكن هم بجهة منه، وهم خلفه، فكيف تقاس رؤية الرائى لغيره على رؤيته لنفسه؟

ثم تشبيه رؤيته هو برؤيتنا نحن تشبيه باطل، فإن بصره يحيط بما رآه بخلاف أبصارنا. وهؤلاء القوم، أثبتوا ما لا يمكن رؤيته، وأحبوا نصر مذهب أهل السنة والجماعة والحديث، فجمعوا بين أمرين متناقضين، فإن ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه ولا يشار إليه يمتنع أن يرى بالعين لو كان وجوده فى الخارج ممكناً، فكيف وهو ممتنع؟ وإنما يقدر فى الأذهان من غير أن يكون له وجود فى الأعيان، فهو من باب الوهم والخيال الباطل.

ولهذا فسروا «الإدراك» بالرؤية فى قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، كما فسرتها المعتزلة، لكن عند المعتزلة: هذا خرج مخرج المدح فلا يرى بحال، وهؤلاء قالوا: لا يُرى فى الدنيا دون الآخرة.

والآية تنفى الإدراك مطلقاً دون الرؤية كما قال ابن كلاب، وهذا أصح. وحينئذ، فتكون

(١) البخارى فى الأذان (٧١٨، ٧١٩، ٧٢٥) عن أنس، (٧٤١) عن أبى هريرة.

(٢) البخارى فى الصلاة (٤١٩)، عن أنس، ومسلم فى الصلاة (١٠٨/٤٢٣) عن أبى هريرة، واللفظ له.

الآية دالة على إثبات الرؤية، وهو أن يُرى ولا يُدرك، فيرى من غير إحاطة ولا حصر، وبهذا يحصل المدح، فإنه وصف لعظمته أنه لا تدركه أبصار العباد وإن رآته، وهو يدرك أبصارهم. قال ابن عباس - وعكرمة بحضرته - لمن عارض بهذه الآية: «ألست ترى السماء؟»، قال: «بلى»، قال: «أفكلها ترى؟».

وكذلك قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهؤلاء يقولون: علمه شيء واحد لا يمكن أن يحاط بشيء منه دون شيء، فقالوا: ولا يحيطون بشيء من معلومه. وليس الأمر كذلك، بل نفس العلم جنس يحيطون منه بما شاء، وسائره لا يحيطون به.

وقال: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، والراجح من القولين أن الضمير عائد إلى: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾، وإذا لم يحيطوا بهذا علماً، وهو بعض مخلوقات الرب، فإن لا يحيطوا علماً بالخالق أولى وأحرى. قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ الآية [إبراهيم: ٩].

فإذا قيل: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، أى: لا تحيط به، دل على أنه يوصف بنفى الإحاطة به مع إثبات الرؤية. وهذا ممتنع على قول هؤلاء، فإن هذا إنما يكون بزعمهم فيما ينقسم، فيرى بعضه من بعض، فتكون هناك رؤية بلا إدراك وإحاطة، وعندهم: لا يتصور أن يرى إلا رؤية واحدة متماثلة، كما يقولونه فى كلامه: إنه شيء واحد لا يتبعض ولا يتعدد. وفى الإيمان به: إنه شيء واحد لا يقبل الزيادة والنقصان.

وأما الإدراك والإحاطة الزائد على مطلق الرؤية، فليس انتفاؤه لعظمة الرب عندهم، بل لأن ذاته لا تقبل ذلك كما قالت المعتزلة: إنها لا تقبل الرؤية.

وأيضاً، فهم والمعتزلة لا يريدون أن يجعلوا للإبصار إدراكاً غير الرؤية، سواء أثبتت الرؤية أو نفيت، فإن هذا يبطل قول المعتزلة بنفى الرؤية، ويبطل قول هؤلاء بإثبات رؤية بلا معاناة ومواجهة.

فَصْل

هذا، مع أن ابن فُورك هو ممن يثبت الصفات الخبرية كالوجه واليدين، وكذلك المجيء والإتيان، موافقةً لأبي الحسن، فإن هذا قوله، قول متقدمي أصحابه.

فقال ابن فُورك - فيما صنف في أصول الدين -: فإن سألت الجهمية عن الدلالة على أن القديم سميع بصير، قيل لهم: قد اتفقنا على أنه حتى تستحيل عليه الآفات، والحي إذا لم يكن مأووفاً بآفات تمنعه من إدراك المسموعات والمبصرات كان سميعاً بصيراً.

وإن سألت فقلت: أين هو؟، فجوابنا: إنه في السماء، كما أخبر في التنزيل عن نفسه بذلك، فقال عز من قائل: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وإشارة المسلمين بأيديهم عند الدعاء في رفعها إليه. وأنك لو سألت صغيرهم وكبيرهم فقلت: أين الله؟، لقالوا: إنه في السماء، ولم ينكروا لفظ السؤال بـ «أين»؛ لأن النبي ﷺ سأل الجارية التي عرضت للعتق فقال: «أين الله؟»، فقالت: في السماء مشيرة بها. فقال النبي ﷺ: «اعتقها، فإنها مؤمنة»^(١). ولو كان ذلك قولاً منكراً لم يحكم بإيمانها، ولأنكره عليها. ومعنى ذلك أنه فوق السماء؛ لأن «في»: بمعنى فوق، قال الله تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، أى: فوقها.

قال: وإن سألت: «كيف هو؟»، قلنا له: «كيف» سؤال عن صفته - وهو ذو الصفات العلى - هو العالم الذي له العلم، والقادر الذي له القدرة، والحي الذي له الحياة، الذي لم يزل منفرداً بهذه الصفات لا يُشبه شيئاً، ولا يشبهه شيء.

قلت: فهذا الكلام هو موافق لما ذكره الأشعري^(٢) في كتاب «الإبانة»، ولما ذكره ابن كلاب كما حكاه عنه ابن فورك، لكن ابن كلاب يقول: إن العلو والمباينة من الصفات العقلية، وأما هؤلاء فيقولون: كونه في السماء صفة خبرية كالمجيء والإتيان، ويطلقون القول بأنه بذاته فوق العرش، وذلك صفة ذاتية عندهم.

والأشعري يبطل تأويل من تأول الاستواء بمعنى الاستيلاء والقهر، بأنه لم يزل مستولياً على العرش وعلى كل شيء، والاستواء مختص بالعرش، فلو كان بمعنى الاستيلاء لجاز أن

(١) مسلم في المساجد (٥٣٧ / ٣) وأبو داود في الصلاة (٩٣).

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، توفي عام ٣٢٤هـ، وكان مولده سنة ٢٧٠هـ. [الباب ١/ ٦٤].

يقال: هو مستو على كل شيء وعلى الأرض وغيرها. كما يقال: إنه مستوٍ عليها. ولما اتفق المسلمون على أن الاستواء مختص بالعرش، فهذا الاستواء الخاص ليس بمعنى الاستيلاء العام، وأين للسلطان جعل الاستواء بمعنى القهر والغلبة، وهو الاستيلاء؟

فيشبه - والله أعلم - أن يكون اجتهاده مختلفاً في هذه المسائل كما اختلف اجتهاد غيره، فأبو المعالي كان يقول بالتأويل، ثم حرمه، وحكى إجماع السلف على تحريمه، وابن عقيل له أقوال مختلفة، وكذلك لأبي حامد، والرازي، وغيرهم.

ومما يبين اختلاف كلام ابن فورك أنه في مصنف آخر قال: فإن قال قائل: أين هو؟ قيل: ليس بذى كيفية فنخبر عنها إلا أن يقول: «كيف صنعه؟»، فمن صنعه أنه يعز من يشاء ويذل من يشاء، وهو الصانع للأشياء كلها.

فهنا أبطل السؤال عن الكيفية، وهناك: جوزه، وقال: الكيفية هي الصفة، وهو ذو الصفات، وكذلك السؤال عن الماهية، قال في ذلك المصنف: وإن سألت الجهمية فقالت: ما هو؟، يقال لهم: (ما) يكون استفهاماً عن جنس أو صفة في ذات المستفهم. فإن أردت بذلك سؤالاً عن صفته فهو العلم، والقدرة، والكلام والعزة، والعظمة.

وقال في الآخر: فإن قال قائل: حدثونا عن الواحد الذي تعبدونه ما هو؟ قيل: إن أردت بقولك: ما جنسه؟ فليس بذى جنس، وإن أردت بقولك: ماهو؟ أى: أشيروا إليه حتى أدركه بحواسي، فليس بحاضر للحواس، وإن أردت بقولك: ماهو؟ أى: دلوني عليه بعجائب صنعه وآثار حكمته، فالدلالة عليه قائمة. وإن أردت بقولك: ما اسمه؟ فنقول: هو الله، الرحمن، الرحيم، القادر، السميع، البصير.

وهو في هذا المصنف أثبت أنه على العرش بخلاف ما كان عليه قبل العرش، فقال: فإن قال: فحدثونا عنه أين كان قبل أن يخلق؟ قيل: «أين؟» تقتضى مكاناً، والامكنة مخلوقات، وهو - سبحانه - لم يزل قبل الخلق والأماكن، لا في مكان ولا يجرى عليه وقت ولا زمان.

فإن قال: فعلى ما هو اليوم؟ قيل له: مستوٍ على العرش كما قال - سبحانه - : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وقال: فإن قال قائل: لم يزل البارئ قادراً عالماً حياً سمياً بصيراً؟ قيل: نعم، فإن قال: فلم أنكرتم أن يكون لم يزل خالفاً؟ قيل له: إن أردت بقولك: لم يزل خالفاً. أى: لم يزل الخلق معه في قدمه، فهذا خطأ، لأن معنى الخلق أنه لم يكن ثم كان. فكيف يكون ما لم يكن ثم كان لم يزل موجوداً، وإن أردت بقولك أن الخالق لم يزل وكان قادراً على أن يخلق

الخلق، فكذلك نقول: لأن الخالق لم يزل والخلق لم يكن ثم كان، وقد كان لم يزل قادراً على أن يخلق الخلق، فهذا الجواب.

قال: فإن قيل: إذا قلت إنه الآن خالق فما أنكرتم أن يكون لم يزل خالقاً؟ قيل له: لا يلزم ذلك، وذلك أنه الآن مستوٍ على عرشه، فلا يجب أن يكون لم يزل مستوياً على عرشه، فكذلك ما قلناه يناسبه.

فإن قيل: الاستواء منه فعل، ويستحيل أن يكون الفعل لم يزل، قال: قيل: والخلق منه فعل، ويستحيل أن يكون الخلق لم يزل.

فهذا الكلام ليس إلا بيان الذين يقولون: إنه استوى على العرش بعد أن لم يكن، ويقولون بقدّم صفة التكوين والخلق، وأنه لم يزل خالقاً، فالزمهم: أنا نقول في الخلق ما نقوله نحن وأنتم في الاستواء. وهذا جواب ضعيف من وجوه:

أحدها: أنه في الحقيقة ليس عنده أنه استوى بعد أن لم يكن، كما قد بحثه مع السلطان، بل هو الآن كما كان، فلا يصح القياس عليه.

الثاني: أنه قد سلم أنه لم يزل قادراً على أن يخلق الخلق، وهذا يقتضي إمكان وجود المقدور في الأزل، فإنه إذا كان المقدور ممتنعاً لم تكن هناك قدرة، فكيف يجعله لم يزل قادراً مع امتناع أن يكون المقدور لم يزل ممكناً؟ بل المقدور عنده كان ممتنعاً ثم صار ممكناً بلا سبب حادث اقتضى ذلك.

الثالث: أن قوله: لأن معنى الخلق أنه لم يكن ثم كان، فكيف يكون ما لم يكن ثم كان لم يزل موجوداً؟ فيقال: بل كل مخلوق فهو محدث مسبوق بعدم نفسه، وما ثم قديم أزلي إلا الله وحده. وإذا قيل: لم يزل خالقاً، فإنما يقتضي قدم نوع الخلق، و«دوام خالقيته» لا يقتضي قدم شيء من المخلوقات، فيجب الفرق بين أعيان المخلوقات الحادثة بعد أن لم تكن، فإن هذه لا يقول عاقل إن منها شيئاً أزلياً، ومن قال بقدم شيء من العالم - كالفلك أو مادته - فإنه يجعله مخلوقاً بمعنى أنه كان بعد أن لم يكن، ولكن إذ أوجده القديم.

ولكن لم يزل فعالاً خالقاً، ودوام خالقيته من لوازم وجوده. فهذا ليس قولاً بقدم شيء من المخلوقات، بل هذا متضمن لحادث كل ما سواه. وهذا مقتضى سؤال السائل له.

الوجه الرابع: أن يقال: العرش حادث، كائن بعد أن لم يكن، لم يزل مستوياً عليه بعد وجوده، وأما الخلق: فالكلام في نوعه، ودليله على امتناع حوادث لا أول لها، قد عرف ضعفه. والله أعلم.

وكان ابن فورّك - في مخاطبة السلطان - قصد إظهار مخالفة الكرامية، كما قصد

بنيسابور القيام على المعتزلة فى استتابتهم، وكما كَفَرَهُم عند السلطان، ومن لم يعدل فى خصومه ومنازعيه ويعذرهم بالخطأ فى الاجتهاد، بل ابتدع بدعة وعادى من خالفه فيها أو كَفَرَهُ، فإنه هو ظلم نفسه.

وأهل السنة والعلم والإيمان يعلمون الحق، ويرحمون الخلق؛ يتبعون الرسول فلا يتدعون. ومن اجتهد فأخطأ خطأ يعذر فيه الرسول عذروه، وأهل البدع - مثل الخوارج - يتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم ويستحلون دمه، وهؤلاء كل منهم يرد بدعة الآخرين، ولكن هو أيضاً مبتدع، فيرد بدعة ببدعة، وباطلا بباطل.

وكذلك ما حكاه من مناظراتهم له عند الوزير، مجلساً بعد مجلس هو من هذا الباب. فإن المعتزلة والكرامية يقولون حقاً وباطلاً، وسنة وبدعة، كما أنه هو - أيضاً كذلك - يقول حقاً وباطلاً موافقة لأبى الحسن، وأبو الحسن سلك فى مسألة الأسماء، والأحكام، والقدر، مسلك الجهم بن صفوان، مسلك المجبرة ومسلك غلاة المرجئة، فهؤلاء قدرية مجبرة، والمعتزلة قدرية نافية، فوقع بينهم غاية التضاد فى مسائل التعديل والتجوير ونحوها.

والله يحب الكلام بعلم وعدل، ويكره الكلام بجهل وظلم، كما قال النبى ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان فى النار وقاض فى الجنة؛ رجل قضى للناس على جهل فهو فى النار، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو فى النار. ورجل علم الحق وقضى به فهو فى الجنة» (١).

وقد حرم - سبحانه - الكلام بلا علم مطلقاً، وخص القول عليه بلا علم بالنهى، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وأمر بالعدل على أعداء المسلمين، فقال: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

(١) أبو داود فى الأفضية (٣٥٧٢) وقال أبو داود: «هذا أصبح شىء فيه» وابن ماجه فى الأحكام (٢٣١٥).

فَصْل

وهو - سبحانه - وصف نفسه بالعلو، وهو من صفات المدح له بذلك والتعظيم؛ لأنه من صفات الكمال، كما مدح نفسه بأنه العظيم، والعليم، والقدير، والعزیز، والحليم، ونحو ذلك. وأنه الحى القيوم، ونحو ذلك من معانى أسمائه الحسنى، فلا يجوز أن يتصف بأضداد هذه.

فلا يجوز أن يوصف بضد الحياة والقيومية والعلم والقدرة، مثل الموت والنوم والجهل والعجز واللُّغُوب. ولا بضد العزة وهو الذل، ولا بضد الحكمة وهو السفه.

فكذلك، لا يوصف بضد العلو وهو السفول، ولا بضد العظيم وهو الحقير، بل هو - سبحانه - منزّه عن هذه النقائص المنافية لصفات الكمال الثابتة له، فثبتت صفات الكمال له ينفى اتصافه بأضدادها، وهى النقائص.

وهو - سبحانه - ليس كمثله شىء فيما يوصف به من صفات الكمال.

فهو منزّه عن النقص المضاد لكماله، ومنزّه عن أن يكون له مثل فى شىء من صفاته، ومعانى التنزيه ترجع إلى هذين الأصلين، وقد دل عليهما سورة الإخلاص التى تعدل ثلث القرآن بقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، فاسمه «الصمد»: يجمع معانى صفات الكمال، كما قد بسط ذلك فى تفسير هذه السورة وفى غير موضع، وهو كما فى تفسير ابن أبى طلحة، عن ابن عباس؛ أنه المستوجب لصفات السؤدد، العليم الذى قد كمل فى علمه، الحكيم الذى قد كمل فى حكمته، إلى غير ذلك مما قد بين.

وقوله: «الأحد» يقتضى أنه لا مثل له ولا نظير ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

وقد ذكرنا فى غير موضع أن ما وصف الله تعالى به نفسه من الصفات السلبية، فلا بد أن يتضمن معنى ثبوتيا، فالكمال هو فى الوجود والثبوت، والنفى مقصوده نفى ما يناقض ذلك، فإذا نفى النقيض الذى هو العدم والسلب لزم ثبوت النقيض الآخر الذى هو الوجود والثبوت.

وبينا هذا فى آية الكرسى وغيرها مما فى القرآن، كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، فإنه يتضمن كمال الحياة والقيومية. وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، يتضمن كمال الملك. وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،

يقتضى اختصاصه بالتعليم دون ما سواه.

والوحدانية: تقتضى الكمال، والشركة: تقتضى النقص. وكذلك قوله: ﴿وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبأ: ٣]. وأمثال ذلك مما هو مبسوط فى غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن علوه من صفات المدح اللازمة له. فلا يجوز اتصافه بضد العلو البتة؛ ولهذا قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»^(٣)، ولم يقل: «تحتك»، وقد تكلمنا على هذا الحديث فى غير هذا الموضع.

وإذا كان كذلك، فالمخالفون للكتاب والسنة وما كان عليه السلف لا يجعلونه متصفا بالعلو دون السفول، بل إما أن يصفوه بالعلو والسفول أو بما يستلزم ذلك، وإما أن ينفوا عنه العلو والسفول. وهم نوعان.

فالجهمية القائلون بأنه بذاته فى كل مكان، أو بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، لا يصفونه بالعلو دون السفول. فإنه إذا كان فى مكان فالأمكنة منها عال وسافل، فهو فى العالى عال، وفى السافل سافل. بل إذا قالوا: إنه فى كل مكان. فجعلوا الأمكنة كلها محال له، ظروفا وأوعية، جعلوها فى الحقيقة أعلى منه. فإن المحل يحوى الحال، والظرف والوعاء يحوى المظروف الذى فيه، والحاوى فوق المحوى.

والسلف والأئمة وسائر علماء السنة إذا قالوا: إنه فوق العرش، وإنه فى السماء فوق كل شيء، لا يقولون إن هناك شيئا يحويه أو يحصره، أو يكون محلا له أو ظرفا ووعاءً - سبحانه وتعالى عن ذلك - بل هو فوق كل شيء، وهو مستغن عن كل شيء، وكل شيء مفتقر إليه. وهو عال على كل شيء، وهو الحامل للعرش ولحملة العرش بقوته وقدرته. وكل مخلوق مفتقر إليه، وهو غنى عن العرش وعن كل مخلوق.

وما فى الكتاب والسنة من قوله: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ونحو ذلك قد يفهم منه بعضهم أن «السماء» هى نفس المخلوق العالى؛ العرش فما دونه، فيقولون: قوله ﴿فِي السَّمَاءِ﴾، بمعنى: «على السماء»، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أى: «على جذوع النخل»، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ٣٦]، أى:

(١، ٢) فى المطبوعة: «ولا»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) مسلم فى الذكر (٢٧١٣ / ٦١) والترمذى فى الدعوات (٣٤٠٠) وقال: «حسن صحيح».

«على الأرض». ولا حاجة إلى هذا، بل، «السما» اسم جنس للعالي لا يخص شيئاً. فقلوه: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾، أى: «فى العلو دون السفلى». وهو العلى الأعلى، فله أعلى العلو، وهو ما فوق العرش وليس هناك غيره العلى الأعلى سبحانه وتعالى.

والقائلون بأنه فى كل مكان هو عندهم فى المخلوقات السفلية القذرة الخبيثة، كما هو فى المخلوقات العالية. وغلاة هؤلاء الاتحادية الذين يقولون: «الوجود واحد»، كابن عربى الطائى صاحب «فصوص الحكم»، و«الفتوحات المكية»، يقولون: الموجود الواجب القديم هو الموجود المحدث الممكن.

ولهذا قال ابن عربى فى «فصوص الحكم»:

«ومن أسمائه الحسنى «العالى». على من، وما ثم إلا هو؟ وعن ماذا، وما هو إلا هو؟ فعلوه لنفسه، وهو من حيث الوجود عين الموجودات، فالُسمى «محدثات»: هى العلية لذاتها وليست إلا هو».

إلى أن قال:

«فالعالى لنفسه هو الذى يكون له جميع الأوصاف الوجودية والنسب العدمية، سواء كانت محمودة عرفاً وعقلاً وشرعاً، أو مذمومة عرفاً وعقلاً وشرعاً. وليس ذلك إلا المسمى «الله».

فهو عنده الموصوف بكل ذم، كما هو الموصوف بكل مدح.

وهؤلاء يفضلون عليه بعض المخلوقات، فإن فى المخلوقات ما يوصف بالعلو دون السفول كالسماوات. وما كان موصوفاً بالعلو دون السفول كان أفضل مما لا يوصف بالعلو، أو يوصف بالعلو والسفول.

وقد قال فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النارعات: ٢٤]. قال ابن عربى:

ولما كان فرعون فى منصب التحكم والخليفة بالسيف، جاز فى العرف الناموسى أن قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النارعات: ٢٤]، أى: وإن كان أن الكل أرباباً بنسبة ما، فأنا الأعلى منهم بما أعطيته من الحكم فيكم. ولما علمت السحرة صدقه فيما قال لم ينكروه، بل أقروا له بذلك وقالوا له: ﴿فَاقْضِ^(١) مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [طه: ٧٢] فالدولة لك. فصح قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النارعات: ٢٤].

فهذا وأمثاله يصححون قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾، وينكرون أن يكون الله

(١) فى المطبوعة: «اقض»، والصواب ما أثبتناه.

عاليا، فضلا عن أن يكون هو الأعلى، ويقولون: على من يكون أعلى، أو: عما ذا يكون أعلى؟

وهكذا سائر الجهمية يصفون بالعلو - على وجه المدح - ما هو عال من المخلوقات، كالسماء، والجنة، والكواكب، ونحو ذلك. ويعلمون أن العالی أفضل من السافل، وهم لا يصفون ربهم بأنه الأعلى، ولا العلی، بل يجعلونه فى السافلات كما هو فى العالیات.

والجهمية الذين يقولون: ليس هو داخل العالم ولا خارجه، ولا يشار إليه البتة، هم أقرب إلى التعطيل والعدم، كما أن أولئك أقرب إلى الحلول والاتحاد بالمخلوقات. فهؤلاء يثبتون موجوداً لكنه فى الحقيقة المخلوق لا الخالق، وأولئك ينفون فلا يثبتون وجوداً البتة، لكنهم يثبتون وجود المخلوقات، ويقولون: إنهم يثبتون وجود الخالق.

وإذا قالوا: نحن نقول: هو عال بالقدرة أو بالقدر، قيل: هذا فرع ثبوت ذاته وأنتم لم تثبتوا موجوداً يعرف وجوده فضلا عن أن يكون قادراً أو عظيم القدر.

وإذا قالوا: كان الله قبل خلق الأمكنة والمخلوقات موجوداً، وهو الآن على ما عليه كان لم يتغير، ولم يكن هناك فوق شيء ولا عالياً على شيء فذلك هو الآن، قيل: هذا غلط، ويظهر فساده بالمعارضة ثم بالحل وبيان فساده.

أما الأول: فيلزمهم ألا يكون الآن عالياً بالقدرة ولا بالقدر كما كان فى الأول. فإنه إذا قدر وجوده وحده فليس هناك موجود يكون قادراً عليه ولا قاهراً له ولا مستولياً عليه، ولا موجودا يكون هو أعظم قدراً منه.

فإن كان مع وجود المخلوقات لم يتجدد له علو عليها كما رعموا، فيجب أن يكون بعدها ليس قاهراً لشيء ولا مستولياً عليه، ولا قاهراً لعباده، ولا قدره أعظم من قدرها. وإذا كانوا يقولون - هم وجميع العقلاء - إنه مع وجود المخلوق يوصف بأمر إضافية لا يوصف بها إذا قدر موجوداً وحده علم أن التسوية بين الحالين خطأ منهم.

وقد اتفق العقلاء على جواز تجدد النسب والإضافات مثل المعية، وإنما النزاع فى تجدد ما يقوم بذاته من الأمور الاختيارية. وقد بين فى غير هذا الموضع أن النسب والإضافات مستلزما لأمر ثبوتية، وأن وجودها بدون الأمور الثبوتية ممتنع.

والإنسان إذا كان جالسا فتحول المتحول عن يمينه - بعد أن كان عن شماله قيل: إنه عن شماله. فقد تجدد من هذا فعل به تغيرت النسبة والإضافة، وكذلك من كان تحت السطح فصار فوقه، فإن النسبة بالتحتية والفوقية تجدد لما تجدد فعل هذا.

وإذا قيل: نفس السقف لم يتغير قيل: قد يمنع هذا، ويقال: ليس حكمه إذا لم

يكن فوقه شيء كحكمه إذا كان فوقه شيء. وإذا قيل عن الجالس: إنه لم يتغير، قيل: قد يمنع هذا، ويقال: ليس حكمه إذا كان الشخص عن يساره كحكمه إذا كان عن يمينه، فإنه يحجب هذا الجانب ويوجب من التفات الشخص وغير ذلك ما لم يكن قبل ذلك.

وكذلك من تجدد له أخ أو ابن أخ بإيلاد أبيه أو أخيه، قد وجد هنا أمور ثبوتية. وهذا الشخص يصير فيه من العطف والحنو على هذا الولد المتجدد ما لم يكن قبل ذلك، وهي الرحم والقرابة.

وبهذا يظهر الجواب الثانى، وهو أن يقال:

العلو والسفول - ونحو ذلك - من الصفات المستلزمة للإضافة، وكذلك الاستواء، والربوبية، والخالقية، ونحو ذلك. فإذا كان غيره موجوداً، فإما أن يكون عالياً عليه وإما ألا يكون، كما يقولون هم: إما أن يكون عالياً عليه بالقهر أو بالقدر أو لا يكون، خلاف ما إذا قدر وحده، فإنهم لا يقولون: إنه حينئذ قاهر، أو قادر أو مستول عليه، فلا يقال: إنه عال عليه. وإن قالوا: «إنه قادر وقاهر» كان ذلك مشروطاً بالغير، وكذلك علو القدر، قيل: وكذلك علو ذاته مازال عالياً بذاته لكن ظهور ذلك مشروط بوجود الغير. والإلزامات منحة لهم.

وحقيقة قولهم: إنه لم يكن قادراً فى الأزل ثم صار قادراً. يقولون: لم يزل قادراً مع امتناع المقدور، وإنه لم يكن الفعل ممكناً فصار ممكناً. فيجمعون بين النقيضين.

فصل

وأما الذين يصفونه بالعلو والسفول، فالذين يقولون: هو فوق العرش وهو - أيضاً - فى كل مكان، والذين يقولون: إذا نزل كل ليلة فإنه يخلو منه العرش، أو غيره من المخلوقات أكبر منه، ويقولون: لا يمتنع أن يكون الخالق أصغر من المخلوق، كما يقول شييوخهم: إنه لا يمتنع أن يكون الخالق أسفل من المخلوق، فهؤلاء لا يصفونه بأنه أكبر من كل شيء، بل ولا هو - على قولهم - الكبير المتعال، ولا هو العلى العظيم.

وقد بسط الرد على هؤلاء فى «مسألة النزول» لما ذكر قول أئمة السنة مثل حماد بن زيد^(١)، وإسحق بن راهويه، وغيرهما: «إنه ينزل ولا يخلو منه العرش» ذكر قول من أنكر

(١) هو أبو إسماعيل حماد بن درهم الأزدى الجهضمى، شيخ العراق فى عصره، من حفاظ الحديث الموجودين، يعرف بالأزرق، أصله من سبى سجستان، مولده ووفاته فى البصرة، يحفظ أربعة آلاف حديث. خرج حديثه الأئمة الستة. [التهذيب ٩/٣].

ذلك من المتأخرين المنتسبين إلى الحديث والسنة، ويبن فساد قولهم شرعاً وعقلاً. وهؤلاء في مقابلة الذين ينفون النزول.

وإذا قيل: حديث النزول ونحوه ظاهره ليس يحتمل التأويل، فهذا صحيح إذا أريد بالظاهر ما يظهر لهؤلاء ونحوهم، من أنه ينزل إلى أسفل فيصير تحت العرش كما ينزل الإنسان من سطح داره إلى أسفل وعلى قول هؤلاء ولا يبقى حينئذ العلى ولا الأعلى، بل يكون تارة أعلى وتارة أسفل - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وكذلك ما ورد من نزوله يوم القيامة في ظلل من الغمام، ومن نزوله إلى الأرض لما خلقها، ومن نزوله لتكليم موسى، وغير ذلك، كله من باب واحد، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. والنفاة المعطلة ينفون المجيء والإتيان بالكلية، ويقولون: ما ثم إلا ما يحدث في المخلوقات، والحلولية يقولون: إنه يأتى ويגיע بحيث يخلو منه مكان ويشغل آخر، فيخلو منه ما فوق العرش ويصير بعض المخلوقات فوقه. فإذا أتى وجاء لم يصير على قولهم العلى الأعلى، ولا كان هو العلى العظيم، لا سيما إذا قالوا: إنه يحويه بعض المخلوقات فتكون أكبر منه - سبحانه وتعالى عما يقول هؤلاء وهؤلاء علواً عظيماً.

وكذلك قوله: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، إن كان قد قال أحد: إنه في جوف السماء فهو شرٌّ قولاً من هؤلاء، ولكن هذا ما علمت به قائلاً معيناً منسوباً إلى علم حتى أحيكه قولاً.

ومن قال: إنه في السماء فمراده أنه في العلو، ليس مراده أنه في جوف الأفلاك، إلا أن بعض الجهال يتوهم ذلك. وقد ظن طائفة أن هذا ظاهر اللفظ.

الظاهر ولا ريب أنه محمول على خلاف هذا الاتفاق؛ لكن هذا هو الذى يظهر لعامة المسلمين الذين يطلقون هذا القول ويسمعونه، أو هو مدلول اللفظ فى اللغة، هو مما لا يسلم لهم، كما قد يسط فى مواضع.

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، فاستثنى نفسه، والعالم ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. ولا يجوز أن يقال: هذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى مرفوع، ولو كان منقطعاً لكان منصوباً. والمرفوع على البذل، والعامل فيه هو العامل فى المبدل منه وهو بمنزلة المفرغ، كأنه قال: «لا يعلم الغيب إلا الله». فيلزم

أنه داخل فى : ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ .

وقد قدمنا أن لفظ «السماء» يتناول كل ما سما، ويدخل فيه السموات، والكرسى، والعرش، وما فوق ذلك؛ لأن هذا فى جانب النفى، وهو لم يقل هنا: السموات السبع، بل عم بلفظ: «السموات». وإذا كان لفظ «السماء» قد يراد به السحاب، ويراد به الفلك، ويراد به ما فوق العالم، ويراد به العلو مطلقاً، فـ «السموات»: جمع «سما»، وكل من فيما يسمى «سما»، وكل من فيما يسمى «أرضاً» لا يعلم الغيب إلا الله.

وهو - سبحانه - قال: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ﴾، ولم يقل: «ما»، فإنه لما اجتمع ما يعقل وما لا يعقل غلب ما يعقل وعبر عنه بـ «من» لتكون أبلغ، فإنهم مع كونهم من أهل العلم والمعرفة لا يعلم أحد منهم الغيب إلا الله.

وهذا هو الغيب المطلق عن جميع المخلوقين الذى قال فيه: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]. والغيب المقيد ما علمه بعض المخلوقات من الملائكة أو الجن أو الإنسان وشهدوه، وإنما هو غيب عمن غاب عنه، ليس هو غيباً عمن شهدوه. والناس كلهم قد يغيب عن هذا ما يشهده هذا، فيكون غيباً مقيداً، أى: غيباً عمن غاب عنه من المخلوقين، لا عمن شهدوه، ليس غيباً مطلقاً غاب عن المخلوقين قاطبة.

وقوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الزمر: ٤٦]، أى عالم ما غاب عن العباد مطلقاً ومعيناً وما شهدوه، فهو - سبحانه - يعلم ذلك كله.

والنفاة للعلو - ونحوه من الصفات - معترفون بأنه ليس مستندهم خبر الأنبياء، لا الكتاب، ولا السنة، ولا أقوال السلف، ولا مستندهم فطرة العقل وضرورته، ولكن يقولون: معنا النظر العقلى. وأما أهل السنة المثبتون للعلو فيقولون: إن ذلك ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، مع فطرة الله التى فطر العباد عليها وضرورة العقل، ومع نظر العقل واستدلالة.

لكن، الذين يقولون بأنه ينزل ولا يبقى فوق العرش، وأنه يكون فى جوف المخلوقات، ونحو هؤلاء، قد يقولون: إن مستندهم فى ذلك السمع، وهو ما فهموه من القرآن، أو من الأحاديث الصحيحة أو غير الصحيحة، أو من أقوال السلف وهم أخطؤوا من حيث نظروا - اقتصروا على فهمه من نص واحد، كفهمهم من حديث النزول - ولم يتدبروا ما فى الكتاب والسنة مما يصفه بالعلو والعظمة ونحو ذلك مما ينافى أن يكون شئ أعلى منه أو أكبر منه.

ويتدبروا - أيضاً - دلالة النص، مثل نزوله إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر

بأن الليل يختلف، فيكون ليل أهل المشرق ونصفه وثلثه الآخر قبل ذلك في المغرب بقريب من يوم، فيلزم على قولهم أنه لا يزال تحت العرش، وهو قد أخبر أنه استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض. وما ذكره ينافي استواءه على العرش، وأنه ليس فوق العرش، كما قد بسط في مواضع.

فصل

«الأعلى»: على وزن أفعال التفضيل، مثل الأكرم، والأكبر، والأجل؛ ولهذا قال النبي ﷺ لما قال أبو سفيان: اعل هبل! اعل هبل! فقال النبي ﷺ: «ألا تحببونه؟» قالوا: وما نقول؟ قال: «قولوا: الله أعلى وأجل!»^(١). وهو مذكور بأداة التعريف «الأعلى» مثل: ﴿وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣]، بخلاف ما إذا قيل: «الله أكبر» فإنه منكر.

ولهذا معنى يخصه يتميز به؛ ولهذا معنى يخصه يتميز به، كما بين العلو، والكبرياء، والعظمة، فإن هذه الصفات وإن كانت متقاربة، بل متلازمة، فبينها فروق لطيفة؛ ولهذا قال النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تعالى: «العظمة إزارى والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحداً منهما عذبت»^(٢)، فجعل الكبرياء بمنزلة الرداء، وهو أعلى من الإزار.

ولهذا كان شعائر الصلاة، والأذان، والأعياد والأماكن العالية، هو التكبير، وهو أحد الكلمات التي هي أفضل الكلام بعد القرآن؛ سبحانه الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ^(٣).

ولم يجئ في شيء من الأثر بدل قول: «الله أكبر»، «الله أعظم». ولهذا كان جمهور الفقهاء على أن الصلاة لا تنعقد إلا بلفظ التكبير. فلو قال: «الله أعظم» لم تنعقد به الصلاة لقول النبي ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٤). وهذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي يوسف، وداود، وغيرهم. ولو أتى بغير ذلك من الأذكار، مثل سبحانه الله، والحمد لله، لم تنعقد به الصلاة.

ولأن التكبير مختص بالذكر في حال الارتفاع، كما أن التسبيح مختص بحال الانخفاض، كما في السنن عن جابر بن عبد الله قال: كنا مع رسول الله ﷺ إذا علونا كبرنا، وإذا هبطنا سبحنا^(٥) فوضعت الصلاة على ذلك.

ولما نزل قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤، ٩٦]، قال: «اجعلوها في

(١) أحمد ١ / ٢٨٨ والبخاري في الجهاد (٣٠٣٩).

(٢) مسلم في البر (٢٦٢٠ / ١٣٦) وأبو داود في اللباس (٤٠٩٠).

(٣) مسلم في الذكر (٢٦٩١ / ٢٨) بمعناه.

(٤) أبو داود في الطهارة (٦١) والترمذي في الطهارة (٣).

(٥) البخاري في الجهاد (٢٩٩٣)، وأحمد ٣/٣٣٣.

ركوعكم»، ولما نزل: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، قال: «اجعلوها فى سجودكم». وثبت عنه أنه كان يقول فى ركوعه: «سبحان ربى العظيم»، وفى سجوده: «سبحان ربى الأعلى»^(١). ولم يكن يكبر فى الركوع والسجود.

لكن قد كان يقرن بالتسبيح التحميد والتهليل، كما ثبت فى الصحيحين عن عائشة، أنه ﷺ كان يقول فى ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لى»^(٢)، يتأول القرآن، أى: يتأول قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]. فكان يجمع بين التسبيح والتحميد.

وكذلك قد كان يقرن بالتسبيح فى الركوع والسجود التهليل، كما فى صحيح مسلم عن عائشة قالت: افتقدت النبى ﷺ ذات ليلة. فظننت أنه ذهب إلى بعض نسائه، فتحسست، ثم رجعت، فإذا هو راکع أو ساجد يقول: «سبحانك وبحمدك، لا إله إلا أنت». فقلت: بأبى أنت وأمى! إنى لفى شأن وإنك لفى شأن^(٣).

ففى هذه الأحاديث كلها أنه كان يسبح فى الركوع والسجود، لكن قد يقرن بالتسبيح التحميد والتهليل، وقد يقرن به الدعاء. ولم ينقل أنه كبر فى الركوع والسجود.

وأما قراءة القرآن فيهما فقد ثبت عنه أنه قال: «إنى نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً وساجداً»، رواه مسلم من حديث على، ومن حديث ابن عباس^(٤). وذلك أن القرآن كلام الله فلا يتلى إلا فى حال الارتفاع، والتكبير - أيضاً - محله حال الارتفاع.

وجمهور العلماء على أنه يشرع التسبيح فى الركوع والسجود، وروى عن مالك: أنه كره المداومة على ذلك لثلاث يظن وجوبه. ثم اختلفوا فى وجوبه. فالمشهور عن أحمد، وإسحق، وداود، وغيرهم: وجوبه. وعن أبى حنيفة، والشافعى: استحبابه.

والقائلون بالوجوب، منهم من يقول: يتعين: «سبحان ربى العظيم» و«سبحان ربى الأعلى»، للأمر بهما، وهو قول كثير من أصحاب أحمد، ومنهم من يقول: بل يذكر بعض الأذكار المأثورة.

والأقوى: أنه يتعين التسبيح، إما بلفظ «سبحان»، وإما بلفظ «سبحانك»، ونحو ذلك. وذلك أن القرآن سماها: «تسبيحاً»، فدل على وجوب التسبيح فيها، وقد بينت السنة أن محل ذلك الركوع والسجود، كما سماها الله: «قرآناً». وقد بينت السنة أن

(١) أبو داود فى الصلاة (٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١) وابن ماجه فى الصلاة (٨٨٧).

(٢) البخارى فى الأذان (٧٩٤) ومسلم فى الصلاة (٤٨٤ / ٢١٧).

(٣) مسلم فى الصلاة (٢٢١ / ٤٨٥).

(٤) مسلم فى الصلاة (٤٧٩ / ٢٠٧) عن ابن عباس، (٤٨٠ / ٢٠٩) عن على.

محل ذلك القيام. وسماها: «قياماً» و «سجوداً» و «ركوعاً»، وبينت السنة علة ذلك ومحلّه.

وكذلك التسبيح - يسبح في الركوع والسجود. وقد نقل عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «سبحان ربّي العظيم» و«سبحان ربّي الأعلى»^(١)، وأنه كان يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، اللهم اغفر لي»^(٢)، و «سبحانك وبحمدك، لا إله إلا أنت»^(٣). وفي بعض روايات أبي داود: «سبحان ربّي العظيم وبحمده»^(٤)، وفي استحباب هذه الزيادة عن أحمد روايتان. وفي صحيح مسلم عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه وسجوده: «سبح قدوس، رب الملائكة والروح»^(٥). وفي السنن أنه كان يقول: «سبحان ذي الجبروت، والملوك، والكبرياء، والعظمة»^(٦). فهذه كلها تسبيحات.

والمنقول عن مالك أنه كان يكره المداومة على ذلك. فإن كان كراهة المداومة على: «سبحان ربّي الأعلى والعظيم»، فله وجه، وإن كان كراهة المداومة على جنس التسبيح، فلا وجه له، وأظنه الأول. وكذلك المنقول عنه إنما هو كراهة المداومة على: «سبحان ربّي العظيم»؛ لئلا يظن أنها فرض؛ وهذا يقتضي: أن مالكا أنكر أن تكون فرضاً واجباً.

وهذا قوى ظاهر، بخلاف جنس التسبيح، فإن أدلة وجوبه في الكتاب والسنة كثيرة جداً. وقد علم أنه ﷺ كان يداوم على التسبيح بألفاظ متنوعة.

وقوله: «اجعلوها في ركوعكم وفي سجودكم»^(٧) يقتضي أن هذا محل لامثال هذا الأمر، لا يقتضي أنه لا يقال إلا هي مع ما قد ثبت أنه كان يقول غيرها.

والجمع بين صيغتي تسبيح بعيد، بخلاف الجمع بين التسبيح، والتحميد، والتهليل والدعاء. فإن هذه أنواع، والتسبيح نوع واحد فلا يجمع فيه بين صيغتين.

وأيضاً، قد ثبت في الصحيح أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر»^(٨). فهذا يقتضي أن هذه الكلمات أفضل من غيرها. فإن جعل التسبيح نوعاً واحداً، ف «سبحان الله» و«سبحان ربّي الأعلى» سواء، وإن جعل متفاضلاً ف «سبحان الله» أفضل بهذا الحديث.

وأيضاً، فقوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] و ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ

(١) سبق تخريجه ص ٧٣. (٢) سبق تخريجه ص ٧٣. (٣) سبق تخريجه ص ٧٣.

(٤) أبو داود في الأدب (٥٠٩١).

(٥) مسلم في الصلاة (٤٨٧ / ٢٢٣).

(٦) أبو داود في الصلاة (٨٧٣)، والنسائي في التطبيق (١٠٤٩)، كلاهما عن عوف بن مالك الأشجعي، وأحمد ٣٨٨/٥، ٤٠٠، ٤٠١، عن حذيفة.

(٧) سبق تخريجه ص ٧٣. (٨) سبق تخريجه ص ٧٢.

الْعَظِيمِ ﴿[الواقعة: ٧٤، ٩٦]، أمر بتسبيح ربه، ليس أمراً بصيغة معينة. فإذا قال سبحان الله وبحمده سبحانك اللهم وبحمدك. فقد سبح ربه الأعلي والعظيم. فإن الله هو الأعلي، وهو العظيم، واسمه «الله»، يتناول معاني سائر الأسماء بطريق التضمن، وإن كان التصريح بالعلو والعظمة ليس هو فيه. ففي اسمه «الله» التصريح بالإلهية، واسمه «الله» أعظم من اسمه «الرب». وفي صحيح مسلم عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ سئل: أى الكلام أفضل؟ فقال «ما اصطفى الله لملائكته أو لعباده؛ سبحان الله وبحمده»^(١).

فالقيام فيه التحميد. و في الاعتدال من الركوع، وفي الركوع والسجود: التسبيح، وفي الانتقال: التكبير، وفي القعود: التشهد، وفيه التوحيد. فصارت الأنواع الأربعة في الصلاة.

والفاتحة - أيضاً - فيها التحميد والتوحيد. فالتحميد والتوحيد ركن يجب في القراءة. والتكبير ركن في الافتتاح. والتشهد الآخر ركن في القعود كما هو المشهور عن أحمد. وهو مذهب الشافعي، وفيه التشهد المتضمن للتوحيد.

يبقى التسبيح. وأحمد يوجب في الركوع والسجود. وروى عنه أنه ركن. وهو قوى لثبوت الأمر به في القرآن والسنة. فكيف يوجب الصلاة على النبي ﷺ ولم يجرئ أمر بها في الصلاة خصوصاً ولا يوجب التسبيح مع الأمر به في الصلاة، ومع كون الصلاة تسمى «تسبيحاً»؟ وكل ما سميت به الصلاة من أبعاضها فهو ركن فيها، كما سميت «قياماً»، و«ركوعاً»، و«سجوداً»، و«قراءة»، وسميت أيضاً «تسبيحاً».

ولم يأت عن النبي ﷺ ما ينفي وجوبه في حال السهو كما ورد في التشهد الأول أنه لما تركه سجد للسهو، لكن قد يقال: لما لم يأمر به المسيء في صلاته دل على أنه واجب ليس بركن. وبسط هذه المسألة له موضع آخر.

والمقصود هنا أن التسبيح قد خص به حال الانخفاض، كما خص حال الارتفاع بالتكبير. فذكر العبد في حال انخفاضه وذله ما يتصف به الرب مقابل ذلك. فيقول في السجود: سبحان ربي الأعلي، وفي الركوع: سبحان ربي العظيم.

و«الأعلي» يجمع معاني العلو جميعها، وأنه الأعلي بجميع معاني العلو. وقد اتفقت الناس على أنه على كل شيء بمعنى أنه قاهر له، قادر عليه، متصرف فيه، كما قال: ﴿إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وعلى أنه عال عن كل عيب ونقص، فهو عال عن ذلك، منزّه عنه، كما قال تعالى:

(١) مسلم في الذكر (٢٧٣١ / ٨٤) والترمذي في الدعوات (٣٥٩٣) .

﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا . أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ تَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا . وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا . قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا . سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣٩ - ٤٣]، فقرن تعالىه عن ذلك بالتسبيح.

وقال تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ . عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢]، وقالت الجن: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣].

وفى دعاء الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك»^(١). وفى الصحيحين أنه كان يقول فى آخر استفتاحه: «تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك»^(٢). فقد بين - سبحانه - أنه تعالى عما يقول المبطلون وعما يشركون. فهو متعال عن الشركاء والأولاد، كما أنه مسبح عن ذلك.

وتعالىه - سبحانه - عن الشريك هو تعالىه عن السمى، والند، والمثل فلا يكون شىء مثله.

وقد ذكروا من معانى العلو الفضيلة، كما يقال: الذهب أعلى من الفضة. ونفى المثل عنه يقتضى أنه أعلى من كل شىء فلا شىء مثله. وهو يتضمن أنه أفضل وخير من كل شىء، كما أنه أكبر من كل شىء. وفى القرآن: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ آلِلَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، ويقول: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ﴾ [يونس: ٣٥]، وقالت السحرة: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧٣].

وهو - سبحانه - يبين أن المعبودين دونه ليسوا مثله فى مواضع، كقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ . فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا

(١) مسلم فى الصلاة (٣٩٩ / ٥٢) والترمذى فى الصلاة (٢٤٢) .

(٢) مسلم فى صلاة المسافرين (٧٧١ / ٢٠١)، والنسائى فى الافتتاح (٨٩٧)، كلاهما عن على، ولم أجده فى البخارى.

الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ . كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ . قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ قُلْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ . وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿[يونس: ٣١ - ٣٦].

وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ . وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ . وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ . وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿[النحل: ١٧ - ٢١]، وكذلك قوله في أثناء السورة: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمِنْ رِزْقِ اللَّهِ مَنًّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْمَانًا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿[النحل: ٧٥، ٧٦].

فهو - سبحانه - يبين أنه هو المستحق للعبادة دون ما يعبد من دونه، وأنه لا مثل له . ويبين ما اختص به من صفات الكمال وانتفاها عما يعبد من دونه . ويبين أنه يتعالى عما يشركون وعما يقولون من إثبات الأولاد والشركاء له .

وقال: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا الْأَبْتَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿[الإسراء: ٤٢]، وهم كانوا يقولون إنهم يشفعون لهم، ويتقربون بهم .

لكن كانوا يثبتون الشفاعة بدون إذنه، فيجعلون المخلوق يملك الشفاعة، وهذا نوع من الشرك . فلهذا قال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ ﴿[الزخرف: ٨٦]، فالشفاعة لا يملكها أحد غير الله .

كما روى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿إِذَا الْأَبْتَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿[الإسراء: ٤٢]، يقولون لا يبتغوا الخواص من الله . وعن معمر، عن قتادة: ﴿لَا يَبْتَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿: لا يبتغوا التقرب إليه مع أنه ليس كما يقولون . وعن سعيد، عن قتادة: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴿[الإسراء: ٤٢]، يقول: لو كان معه آلهة إذا عرفوا له فضله ومزيته عليهم ولا يبتغوا إليه ما يقربهم إليه . وروى عن سفيان الثوري: لتعاطوا سلطانه .

وعن أبي بكر الهذلي، عن سعيد بن جبير: سبيلا إلى أن يزيلوا ملكه، والهذلي ضعيف.

فقد تضمن العلو الذي ينعت به نفسه في كتابه أنه متعال عما لا يليق به من الشركاء والأولاد، فليس كمثلته شيء. وهذا يقتضى ثبوت صفات الكمال له دون ما سواه.

وأنه لا يماثله غيره في شيء من صفات الكمال، بل هو متعال عن أن يماثله شيء. وتضمن أنه عال على كل ما سواه، قاهر له، قادر عليه، نافذة مشيئته فيه، وأنه عال على الجميع فوق عرشه. فهذه ثلاثة أمور في اسمه «العلی».

وإثبات علوه - علوه على ما سواه، وقدرته عليه وقهره - يقتضى ربوبيته له، وخلقه له، وذلك يستلزم ثبوت الكمال. وعلوه عن الأمثال يقتضى أنه لا مثل له في صفات الكمال.

وهذا وهذا يقتضى جميع ما يوصف به في الإثبات والنفى. ففي الإثبات يوصف بصفات الكمال، وفي النفى ينزه عن النقص المناقض للكمال، وينزه عن أن يكون له مثل في صفات الكمال. كما قد دلت على هذا وهذا سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢].

وتعالیه عن الشركاء يقتضى اختصاصه بالإلهية، وأنه لا يستحق العبادة إلا هو وحده، كما قال: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَغُوا إِلَيَّ الْعَرْشَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، أى: وإن كانوا - كما يقولون - يشفعون عنده بغير إذنه ويقربونكم إليه بغير إذنه فهو الرب والإله دونهم، وكانوا يبتغون إليه سبيلا بالعبادة له والتقرب إليه. هذا أصح القولين. كما قال: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا. وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠]، وقال: ﴿إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ. فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ [المدثر: ٥٤، ٥٥]، وقال: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

ثم قال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣]، فتعالى عن أن يكون معه إله غيره، أو أحد يشفع عنده إلا بإذنه، أو يتقرب إليه أحد إلا بإذنه. فهذا هو الذى كانوا يقولون.

ولم يكونوا يقولون: إن آلهتهم تقدر أن تمنعه أو تغالبه. بل هذا يلزم من فرض إله آخر يخلق كما يخلق، وإن كانوا هم لم يقولوا ذلك، كما قال: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لُدَّ هَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

فقد تبين أن اسمه «الأعلى» يتضمن اتصافه بجميع صفات الكمال، وتنزيهه عما ينافيها

من صفات النقص، وعن أن يكون له مثل، وأنه لا إله إلا هو ولا رب سواه.

فصل

والأمر بتسبيحه يقتضى - أيضاً - تنزيهه عن كل عيب وسوء وإثبات صفات الكمال له، فإن التسبيح يقتضى التنزيه والتعظيم، والتعظيم يستلزم إثبات المحامد التى يحمد عليها. فيقتضى ذلك تنزيهه، وتحميده، وتكبيره، وتوحيده.

قال ابن أبى حاتم: حدثنا أبى، ثنا ابن نفيل الحرانى، ثنا النضر بن عربى، قال: سألت رجل ميمون بن مهران^(١) عن «سبحان الله». فقال: «اسم يعظم الله به ويحاشى به من السوء»^(٢).

وقال: حدثنا أبو سعيد الأشج، ثنا حفص بن غياث، عن حجاج عن ابن أبى مليكة، عن ابن عباس قال: «سبحان»، قال: تنزيه الله نفسه من السوء. وعن الضحاك عن ابن عباس فى قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، قال: عجب. وعن أبى الأشهب، عن الحسن قال: «سبحان»: اسم لا يستطيع الناس أن ينتحلوه.

وقد جاء عن غير واحد من السلف مثل قول ابن عباس: أنه تنزيه من السوء. وروى فى ذلك حديث مرسل. وهو يقتضى تنزيه نفسه من فعل السيئات، كما يقتضى تنزيهه عن الصفات المذمومة.

ونفى النقائص يقتضى ثبوت صفات الكمال، وفيها التعظيم كما قال ميمون بن مهران: «اسم يعظم الله به ويحاشى به من السوء». وروى عبد بن حميد: حدثنا أبو نعيم، ثنا سفيان، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن موسى بن طلحة قال: سئل النبى ﷺ عن التسبيح، فقال: «إنزاهه عن السوء»^(٣). وقال: حدثنا الضحاك بن مخلد، عن شبيب عن عكرمة، عن ابن عباس: سبحان الله، قال: تنزيهه.

حدثنا كثير بن هشام، ثنا جعفر بن برقان، ثنا يزيد بن الأصم قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: لا إله إلا الله، نعرفها أنه لا إله غيره، والحمد لله، نعرفها أن النعم كلها

(١) هو أبو أيوب ميمون بن مهران الرقى، فقيه من القضاة، كان مولى لامرأة بالكوفة وأعتقه، فنشأ فيها ثم استوطن الرقة من بلاد الجزيرة الفراتية، فكان عالم الجزيرة وسيدها، واستعمله عمر بن عبد العزيز على خراجها وقضايتها، وكان ثقة فى الحديث كثير العبادة، توفى عام ١١٧ هـ [حلية الأولياء ٤/ ٨٢].

(٢) الدر المنثور ١/ ١٠٠.

(٣) الطبرى ٣/ ١٥، والدر المنثور ١/ ١٠٠.

منه وهو المحمود عليها، والله أكبر، نعرفها أنه لا شيء أكبر منه، فما سبحان الله؟ فقال ابن عباس: وما ينكر منها؟ هي كلمة رضيها الله لنفسه، وأمر بها ملائكته، وفزع إليها الأخير من خلقه.

فصل

قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢، ٣]. العطف يقتضى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما ذكر وأن بينهما مغايرة إما فى الذات وإما فى الصفات.

وهو فى الذات كثير، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِّينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧].

وأما فى الصفات فمثل هذه الآية. فإن الذى خلق فسوى هو الذى قدر فهدى، لكن هذا الاسم والصفة ليس هو ذاك الاسم والصفة، ومثله قوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، ومثله قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٣، ٤]، وقوله: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ١ - ٣]، وقوله: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ . وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٢ - ٢٤].

قوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فإنه من صدق وصبر ولم يسلم ولم يؤمن لم يكن ممن أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا.

وكثيراً ما تأتى الصفات بلا عطف، كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . مَلِكِ النَّاسِ . إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ١ - ٣].

وقد تجيء خبراً بعد خبر، كقوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ - ١٦]. ولو كان «فعال» صفة، لكان معرِّفاً، بل هو خبر بعد خبر.

وقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، خبر بعد خبر، لكن بالعطف بكل من الصفات.

وأخبار المبتدأ قد تجيء بعطف وبغير عطف. وإذا ذكر بالعطف كان كل اسم مستقلاً بالذكر، وبلا عطف يكون الثانى من تمام الأول بمعنى. ومع العطف لا تكون الصفات إلا للمدح والثناء، أو للمدح، وأما بلا عطف فهو فى النكرات للتمييز، وفى المعارف قد يكون للتوضيح.

و ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى . وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: ٢ - ٤]، وُصِفَ بكل صفة من هذه الصفات، ومُدح بها، وأُتِنِيَ عليه بها. وكانت كل صفة من هذه الصفات مستوجبة لذلك.

فصل

قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ٢]، فأطلق الخلق والتسوية ولم يخص بذلك الإنسان، كما أطلق قوله بعد ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣] لم يقيد. فكان هذا المطلق لا يمنع شموله لشيء من المخلوقات. وقد بين موسى - عليه السلام - شموله فى قوله: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].

وقد ذكر المقيد بالإنسان فى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ . الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٦، ٧].

وقد ذكر المطلق والمقيد فى أول ما نزل من القرآن، وهو قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

وفى جميع هذه الآيات - مطلقها ومقيدها والجامع بين المطلق والمقيد - قد ذكر خلقه، وذكر هدايته وتعليمه بعد الخلق، كما قال فى هذه السورة: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢، ٣]. لأن جميع المخلوقات خلقت لغاية مقصودة بها، فلا بد أن تهدى إلى تلك الغاية التى خلقت لها. فلا تتم مصلحتها وما أريدت له إلا بهدايتها لغاياتها.

وهذا مما يبين أن الله خلق الأشياء لحكمة وغاية تصل إليها، كما قال ذلك السلف وجمهور المسلمين وجمهور العقلاء.

وقالت طائفة - كجهم وأتباعه -: إنه لم يخلق شيئاً لشيء، ووافقه أبو الحسن الأشعري ومن اتبعه من الفقهاء - أتباع الأئمة. وهم يشبتون أنه مريد، وينكرون أن تكون له حكمة يريد بها.

وطائفة من المتفلسفة يشبتون عنايته وحكمته، وينكرون إرادته. وكلاهما تناقض. وقد بسط الكلام على فساد قول هؤلاء في غير هذا الموضع، وأن متهاهم جحد الحقائق.

فإن هذا يقول: لو كان له حكمة يفعل لأجلها لكان يجب أن يريد الحكمة وينتفع بها، وهو منزّه عن ذلك. وذلك يقول: لو كان له إرادة لكان يفعل لجر منفعة؛ فإن الإرادة لا تعقل إلا كذلك. وأرسطو وأتباعه يقولون: لو فعل شيئاً لكان الفعل لغرض، وهو منزّه عن ذلك.

فيقال لهؤلاء: هذه الحوادث المشهودة، ألهما محدث أم لا؟ فإن قالوا: لا، فهو غاية المكابرة. وإذا جوزوا حدوث الحوادث بلا محدث فتجوزيها بمحدث لا إرادة له أولى.

وإن قالوا: لها محدث، ثبت الفاعل. وإذا ثبت الخالق المحدث فلما أن يفعل بإرادة أو بغير إرادة. فإن قالوا: يفعل بغير إرادة كان ذلك أيضاً مكابرة. فإن كل حركة في العالم إنما صدرت عن إرادة.

فإن الحركات إما طوعية، وإما قسرية، وإما إرادية؛ لأن مبدأ الحركة إما أن يكون من المتحرك، أو من سبب خارج. وما كان منها فلما أن يكون مع الشعور، أو بدون الشعور. فما كان سببه من خارج فهو القسري، وما كان سببه منها بلا شعور فهو الطبعي، وما كان مع الشعور فهو الإرادي. فالقسري تابع للقاسر، والذي يتحرك بطبعه، كالماء والهواء والأرض، هو ساكن في مركزه، لكن إذا خرج عن مركزه قسراً طلب العودة إلى مركزه، فأصل حركته القسر. ولم تبق حركة أصلية إلا الإرادية. فكل حركة في العالم فهي عن إرادة.

فكيف تكون جميع الحوادث والحركات بلا إرادة؟

وأيضاً، فلماذا جوزوا أن تحدث الحوادث العظيمة عن فاعل غير مريد فجواز ذلك عن فاعل مريد أولى.

وإذا ثبت أنه مريد قيل: إما أن يكون أرادها للحكمة، وإما أن يكون أرادها لغير حكمة. فإن قالوا لغير حكمة، كان مكابرة. فإن الإرادة لا تعقل إلا إذا كان المريد قد فعل الحكمة

يقصدها بالفعل.

وأيضاً، فإذا جوزوا أن يكون فاعلاً مريداً بلا حكمة فَكَوْنُهُ فاعلاً مريداً لحكمة أولى بالجواز.

وأما قولهم: هذا لا يعقل إلا في حق من يستفيع، وذلك يوجب الحاجة، والله منزّه عن ذلك. فإن أرادوا أنه يوجب احتياجه إلى غيره أو شيء من مخلوقاته فهو ممنوع وباطل، فإن كل ما سواه محتاج إليه من كل وجه. وهو الصمد الغنى عن كل ما سواه وكل ما سواه محتاج إليه، وهو القيوم القائم بنفسه المقيم لكل ما سواه. فكيف يكون محتاجاً إلى غيره؟

وإن أرادوا أنه تحصل له بالخلق حكمة هي أيضاً حاصلة بمشيئته فهذا لا محذور فيه، بل هو الحق.

وإذا قالوا: الحكمة هي اللذة، قيل: لفظ «اللذة» لم يرد به الشرع، وهو موهم ومجمل. لكن جاء الشرع بأنه «يحب»، و«يرضى»، و«يفرح بتوبة التائبين»، ونحو ذلك. فإذا أريد ما دل عليه الشرع والعقل فهو حق.

وإن قالوا: الحكمة إما أن تراد لنفسها أو لحكمة، قيل: المرادات نوعان ما يراد لنفسه، وما يراد لغيره. وقد يكون الشيء غاية وحكمة بالنسبة إلى مخلوق وهو مخلوق لحكمة أخرى. فلا بد أن ينتهي الأمر إلى حكمة يريد بها الفاعل لذاتها.

والمعتزلة - ومن وافقهم، كابن عقيل وغيره - تثبت حكمة لا تعود إلى ذاته. وأما السلف؛ فإنهم يثبتون حكمة تعود إليه، كما قد بين في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا ذكر قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ. وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٢، ٣] والتسوية: جعل الشئين سواء، كما قال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، و﴿سَوَاءٌ﴾ وسط؛ لأنه معتدل بين الجوانب.

وذلك أنه لا بد في الخلق والأمر من العدل. فلا بد من التسوية بين المتماثلين، فإذا فضل أحدهما فسد المصنوع، كما في مصنوعات العباد إذا بنوا بنياناً فلا بد من التسوية بين الحيطان، إذ لو رفع حائط على حائط رفعاً كثيراً فسد. ولا بد من التسوية بين جذوع السقف، فلو كان بعض الجذوع قصيراً عن الغاية وبعضها فوق الغاية فسد. وكذلك إذا بنى

صف فوق صف لا بد من التسوية بين الصفوف، وكذلك الدرج المبنية. وكذلك إذا صنع لسقى الماء جداول ومساكب فلا بد من العدل والتسوية فيها. وكذلك إذا صنعت ملابس للآدميين فلا بد من أن تكون مقدرة على أبدانهم لا تزيد ولا تنقص. وكذلك ما يصنع من الطعام لا بد أن تكون أخلاطه على وجه الاعتدال، والنار التي تطبخه كذلك. وكذلك السفن المصنوعة.

ولهذا قال الله لداود: ﴿وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ﴾ [سبأ: ١١]، أى: لا تدق المسمار فيفلق، ولا تغلظه فيفصم، واجعله بقدر.

فإذا كان هذا فى مصنوعات العباد - وهى جزء من مصنوعات الرب - فكيف بمخلوقاته العظيمة التى لا صنع فيها للعباد، كخلق الإنسان وسائر البهائم، وخلق النبات، وخلق السموات والأرض والملائكة.

فالفلك الذى خلقه وجعله مستديراً ما له من فروج، كما قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ. ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٣، ٤]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق: ٦].

فهو - سبحانه - سواها كما سوى الشمس والقمر وغير ذلك من المخلوقات، فعدل بين أجزائها. ولو كان أحد جانبي السماء داخلاً أو خارجاً لكان فيها فروج، وهى الفتوق والشقوق، ولم يكن سواها، كمن بنى قبة ولم يسوها. وكذلك لو جعل أحد جانبيها أطول أو أنقص، ونحو ذلك.

فالعدل والتسوية لازم لجميع المخلوقات والمصنوعات. فمتى لم تصنع بالعدل والتسوية بين المتماثلين وقع فيها الفساد.

وهو - سبحانه - ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى﴾ [الأعلى: ٢]. قال أبو العالية - فى قوله: ﴿خَلَقَ فَسْوَى﴾ - قال: سوى خلقهن وهذا كما قال تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ^(١) سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢].

(١) فى المطبوعة: «فسواهن» والصواب ما أثبتناه.

فصل

ثم إذا خلق المخلوق فسوى، فإن لم يهده إلى تمام الحكمة التي خلق لها فسد. فلا بد أن يهذى بعد ذلك إلى ما خلق له.

وتلك الغاية لابد أن تكون معلومة للخالق. فإن العلة الغائية هي أول في العلم والإرادة، وهي آخر في الوجود والحصول.

ولهذا كان الخالق لابد أن يعلم ما خلق. فإنه قد أراده، وأراد الغاية التي خلقه لها، والإرادة مستلزمة للعلم. فيمتنع أن يريد الحى ما لا شعور له به.

والصانع إذا أراد أن يصنع شيئاً فقد علمه وأراده، وقدر في نفسه ما يصنعه، والغاية التي ينتهى إليها، وما الذى يوصله إلى تلك الغاية.

والله - سبحانه - قدر وكتب مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، كما ثبت فى صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو، عن النبى ﷺ أنه قال: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»^(١).

وفى البخارى عن عمران بن حصين، عن النبى ﷺ قال: «كان الله ولم يكن شىء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب فى الذكر كل شىء، وخلق السموات والأرض»، وفى رواية: «ثم خلق السموات والأرض»^(٢).

فقد قدر - سبحانه - ما يريد أن يخلقه من هذا العالم حين كان عرشه على الماء إلى يوم القيامة، كما فى السنن عن النبى ﷺ أنه قال: «أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب. فقال: ما أكتب؟ فقال: اكتب ما يكون إلى يوم القيامة»^(٣).

وأحاديث تقديره - سبحانه - وكتابتها لما يريد أن يخلقه كثيرة جداً.

روى ابن أبى حاتم عن الضحاك أنه سئل عن قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فقال: قال ابن عباس: إن الله قدر المقادير بقدرته ودبر الأمور بحكمته، وعلم ما العباد صائرون إليه، وما هو خالق وكائن من خلقه، فخلق الله لذلك جنة وناراً،

(١) مسلم فى القدر (٢٦٥٣ / ١٦) .

(٢) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩١).

(٣) أبو داود فى السنة (٤٧٠٠) والترمذى فى القدر (٢١٥٥) وقال: «غريب من هذا الوجه» .

فجعل الجنة لأوليائه وعرفهم وأحبهم وتولاهم ووفقهم وعصمهم، وترك أهل النار استحوذ عليهم إبليس وأضلهم وأزلهم.

فخلق لكل شيء ما يشاكله في خلقه - ما يصلحه من رزقه في بر أو في بحر - فجعل للبعير خلقاً لا يصلح شيء من خلقه على غيره من الدواب. وكذلك كل دابة خلق الله له منها ما يشاكلها في خلقها، فخلق مؤلف لما خلقه له غير مختلف.

قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي، ثنا يحيى بن زكريا بن مهران القزاز، نا حبان بن عبيد الله قال: سألت الضحاك عن هذه الآية ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، قال الضحاك: قال ابن عباس، فذكره.

وقال: حدثنا أبو سعيد الأشج، ثنا طلحة بن سنان، عن عاصم عن الحسن قال: من كذب بالقدر فقد كذب بالحق. خلق الله خلقاً، وأجل أجلاً، وقدر رزقاً، وقدر مصيبة، وقدر بلاء، وقدر عافية. فمن كفر بالقدر فقد كفر بالقرآن.

وقال: حدثنا الحسن بن عرفة، ثنا مروان بن شجاع الجزري، عن عبد الملك بن جريح، عن عطاء بن أبي رباح قال: أتيت ابن عباس وهو ينزع من رمزم وقد ابتلت أسافل ثيابه، فقلت له: قد تكلم في القدر. فقال: أو قد فعلوها؟ قلت: نعم. قال: فوالله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾. إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ [القمر: ٤٨، ٤٩] أولئك شرار هذه الأمة، فلا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا على موتاهم. إن رأيت أحداً منهم فقأت عينيه بأصبعي هاتين.

وقال أيضاً: حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد، حدثنا سهل الخياط، ثنا أبو صالح الحداني، نا حبان بن عبيد الله قال: سألت الضحاك عن قوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]. قال ابن عباس: إن الله خلق العرش فاستوى عليه، ثم خلق القلم فأمره ليجرى بإذنه - وعظم القلم كقدر ما بين السماء والأرض - فقال القلم: بما يارب أجرى؟ فقال: «بما أنا خالق وكائن في خلقي». من قَطَرٍ أو نبات أو نفس أو أثر - يعني به العمل - أو رزق أو أجل^(١). فجري القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة. فآثبته الله في الكتاب المكنون عنده تحت العرش.

(١) البيهقي في الأسماء والصفات ١١٨/٢، تاريخ الطبري ٢٠/١.

فصل

فقله - سبحانه - : ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى : ٣] ، يتضمن أنه قَدَّرَ ما سيكون للمخلوقات ، وهداها إليه . علم ما يحتاج إليه الناس والدواب من الرزق ، فخلق ذلك الرزق وسواه ، وخلق الحيوان وسواه وهداها إلى ذلك الرزق . وهدى غيره من الأحياء أن يسوق إليه ذلك الرزق .

وخلق الأرض ، وقَدَّرَ حاجتها إلى المطر ، وقَدَّرَ السحاب وما يحمله من المطر . وخلق ملائكة هداهم ليسوقوا ذلك السحاب إلى تلك الأرض فيمطر المطر الذى قدره . وقَدَّرَ ما نبت بها من الرزق ، وقَدَّرَ حاجة العباد إلى ذلك الرزق . وهداهم إلى ذلك الرزق ، وهدى من يسوق ذلك الرزق إليهم .

وقد ذكر المفسرون أنواعاً من تقديره وهدايته : فروى ابن جرير ، وابن أبى حاتم ، وغيرهما ، بالإسناد الثابت عن مجاهد فى قوله : ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ ، قال : الإنسان للشقاوة والسعادة ، وهدى الأنعام لمراتها^(١) .

وكذلك رواه عبد بن حميد فى تفسيره ، قال : هدى الإنسان للسعادة والشقاوة ، وهدى الأنعام لمراتها .

وقال : حدثنا يونس ، عن شيبان عن قتادة : ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ ، قال : لا والله ! ما أكره الله عبداً على معصية قط ولا على ضلالة ، ولا رضىها له ولا أمره ، ولكن رضى لكم الطاعة فأمركم بها ، ونهاكم عن معصيته .

قلت : قتادة ذكر هذا عند هذه الآية لبيان أن الله قدر ما قدره من السعادة والشقاوة ، كما قال الحسن وقاتة ، وغيرهما من أئمة المسلمين ، فإنهم لم يكونوا متنازعين . فما سبق من سبق تقدير الله ، وإنما كان نزاع بعضهم فى الإرادة وخلق الأفعال .

وإنما نازع فى التقدير السابق والكتاب أولئك الذين تبرأ منهم الصحابة كابن عمر ، وابن عباس ، وغيرهما .

وذكر قتادة أن الله لم يكره أحداً على معصية . وهذا صحيح ، فإن أهل السنة المثبتين للقدر متفقون على أن الله لا يكره أحداً على معصية كما يكره الوالى والقاضى وغيرهما

(١) ابن جرير فى التفسير ٩٧/٣٠ .

للمخلوق على خلاف مراده - يكرهونه بالعقوبة والوعيد . بل هو سبحانه يخلق إرادة العبد للعمل وقدرته وعمله ، وهو خالق كل شيء .

وهذا الذى قاله قتادة قد يظن فيه أنه من قول القَدَرِيَّة ، وأنه لسبب مثل هذا اتهم قتادة بالقدر ، حتى قيل : إن مالكا كره لمعمر أن يروى عنه التفسير لكونه اتهم بالقدر . وهذا القول حق ، ولم يعرف أحد من السلف قال : إن الله أكره أحداً على معصية .

بل أبلغ من ذلك أن لفظ «الجبر» منعوا من إطلاقه ، كالأوزاعى . والثورى ، والزبيدى ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . نهوا عن أن يقال : إن الله جبر العباد ، وقالوا : إن هذا بدعة فى الشرع ، وهو مفهم للمعنى الفاسد .

قال الأوزاعى وغيره : إن السنة جاءت بـ«جبل» ، ولم تأت بـ«جبر» ، فإن النبى ﷺ قال لأشج عبد القيس : «إن فيك لخلقين يحبهما الله ، الحلم والأناة» . فقال : أخلقين تَخَلَّقْتُ بهما أم خلقين جُبِلْتُ عليهما؟ قال : «بل خلقين جبلت عليهما» . قال : الحمد لله الذى جبلنى على خلقين يحبهما الله^(١) .

وقال الزبيدى وغيره : إنما يجبر العاجز - يعنى الجبر الذى هو بمعنى الإكراه - كما تجبر المرأة على النكاح ، والله أجل وأعظم من أن يجبر أحداً يعنى أنه يخلق إرادة العبد فلا يحتاج إلى إجباره .

فالزبيدى وطائفة نفوا «الجبر» وكان مفهومه عندهم هذا .

وأما الأوزاعى ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما ، فكروا أن يقال : «جبر» ، وأن يقال : «لم يجبر» ؛ لأن «الجبر» قد يراد به الإكراه ، والله لا يكره أحداً .

وقد يراد به أنه خالق الإرادة ، كما قال محمد بن كعب : الجبار هو الذى جبر العباد على ما أراد . و«الجبر» بهذا المعنى صحيح .

وقول مجاهد فى قوله : ﴿قَدَرٌ فَهَدَى﴾ هدى الإنسان للسعادة والشقاوة ، يبين أن هذا عنده مما دخل فى قوله : ﴿قَدَرٌ فَهَدَى﴾ ، أى : هدى السعداء إلى السعادة التى قدرها ، وهدى الأشقياء إلى الشقاء الذى قدره .

وهكذا قال مجاهد فى قوله : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان : ٣] ، قال : السعادة والشقاوة .

وقال عكرمة : سبيل الهدى . رواهما عبد بن حميد .

(١) مسلم فى الإيمان (١٧ / ٢٥) وأبو داود فى الأدب (٥٢٥٢) .

وكذلك روى ابن حاتم عن مجاهد فى قوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، قال: الشقاوة والسعادة.

وقد قال هو وجماهير السلف: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾، أى: الخير والشر. رواه ابن أبى حاتم عن ابن مسعود. ثم قال: وروى عن على بن أبى طالب، وابن عباس فى إحدى...^(١) وشقيق بن سلمة، وأبى صالح، ومجاهد، والحسن، ومحمد بن كعب، وعكرمة، وشريحيل بن سعيد، وابن سنان الرازى، والضحاك، وعطاء الخراسانى، وعمرو ابن قيس الملائى، نحو ذلك.

وروى عن محمد بن كعب القرظى قال: الحق والباطل.

وهذا كلام مجمل فيه ما هو متفق عليه، وهو أنه يبين للناس ما أرسله من الرسل، ونصبه من الدلائل والآيات، وأعطاهم من العقول - طريق الخير والشر - كما فى قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧].

وأما إدخال الهدى الذى هو الإلهام فى ذلك، بمعنى أنه هدى المؤمن إلى أن يؤمن ويعمل صالحاً إلى أن يسعد بذلك، وهدى الكافر إلى ما يعمل به إلى أن يشقى بذلك، فهذا منهم من يدخله فى الآية، كمجاهد وغيره ويدخله فى قوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]. وعكرمة وغيره يخرجون ذلك عن معنى هذه الآية وإن كانوا مقرين بالقدر.

ومن قال: «هَدَى»، بمعنى بَيَّن فقط، فقد هدى كل عبد إلى نَجْد الخير والشر جميعاً، أى بَيَّن له طريق الخير والشر.

ومن دخل فى ذلك السعادة والشقاوة يقول: فى هذا تقسيم، أى: هذه الهداية عامة مشتركة، وخص المؤمن بهداية إلى نَجْد الخير، وخص الكافر بهداية إلى نَجْد الشر.

ومن لم يدخل ذلك فى الآية قد يحتجون بحديث من مراسيل الحسن قال: ذُكِرَ لنا أن رسول الله ﷺ كان يقول: «يأيتها الناس، إنما هما النَجْدان؛ نَجْد الخير، ونَجْد الشر. فما يجعل نَجْد الشر أحب إليكم من نَجْد الخير؟»^(٢).

ويحتجون بأن إلهام الفاجر طريق الفجور لم يسمه هدى، بل سماه ضلالاً، والله امتن بأنه هَدَى.

وقد يجيب الآخر بأن يقول: هو لا يدخل فى الهدى المطلق، لكن يدخل فى الهدى

(٢) ابن جرير فى التفسير ١٢٨/٣٠.

(١) بياض بالأصل.

المقيد، كقوله: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، وكما فى لفظ البشارة، قال: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، ولفظ الإيمان فقال: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

وهذان القولان فى قوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨] قيل: هو البيان العام، وقيل: بل ألهم الفاجر الفجور والتقوى.

وهذا فى تلك الآية أظهر، لأن الإلهام استعماله مشهور فى إلهام القلوب، لا فى التبين الظاهر الذى تقوم به الحجة.

وقد علم النبى ﷺ حصيًّا الخزاعى^(١) لما أسلم أن يقول: «اللهم، ألهمنى رشدى، وقنى شر نفسى»^(٢). ولو كان الإلهام بمعنى البيان الظاهر لكان هذا حاصلًا للمسلم والكافر.

قال ابن عطية: و﴿سوى﴾ معناه عدل وأتقن حتى صارت الأمور مستوية، دالة على قدرته ووحدانيته.

وقرأ جمهور القراء ﴿قَدَّرَ﴾ بتشديد الدال، فيحتمل أن يكون من القَدَر والقضاء، ويحتمل أن يكون من التقدير والموازنة بين الأشياء.

قلت: هما متلازمان؛ لأن التقدير الأول يسمى تقديرًا؛ لأن ما يجرى بعد ذلك يجرى على قدره، فهو موازن له ومعاذل له.

قال: وقرأ الكسائى وحده بتخفيف الدال، فيحتمل أن يكون بمعنى القدرة. ويحتمل أن يكون من التقدير والموازنة.

قلت: وهذا قول الأكثرين؛ أنهما بمعنى واحد.

قال ابن عطية: وقوله ﴿فَهْدَى﴾، عام لوجوه الهدايات فى الإنسان والحيوان. وقد خصص بعض المفسرين أشياء من الهدايات، فقال الفراء: معناه هدى وأضل، واكتفى بالواحد لدلالته على الأخرى. قال، وقال مقاتل، والكلبى: هدى إلى وطء الذكور للإناث. وقيل: هدى المولود عند وضعه إلى مَصِّ الثدي. وقال مجاهد: هدى الناس للخير والشر، والبهائم للمراتع.

قال ابن عطية: وهذه الأقوال مثالات، والعموم فى الآية أصوب فى كل تقدير وفى كل هداية.

(١) هو حصين بن عبيد، والد عمران بن حصين الخزاعى، روى عنه ابنه عمران بن حصين حديثًا مرفوعًا فى إسلامه، وفى الدعاء. [أسد الغابة ٢/ ٢٥، ٢٦].

(٢) الترمذى فى الدعوات (٣٤٨٣) وقال: «حديث غريب».

وقد ذكر أبو الفرج بن الجوزي هذه الأقوال وغيرها، فذكر سبعة أقوال: قَدَّرَ السعادة والشقاوة، وهدى للرشد والضلالة، قاله مجاهد. وقيل: جعل لكل دابة ما يصلحها وهداها إليه، قاله عطاء. وقيل: قدر مدة الجنين في الرحم ثم هداه للخروج، قاله السدي. وقيل: قدرهم ذكراً وإناثاً، وهدى الذكور لإتيان الإناث، قاله مقاتل وقيل: قدر فهدى وأضل، فحذف «وأضل»؛ لأن في الكلام ما يدل عليه، حكاه الزجاج. وقيل: قدر الأرزاق وهدى إلى طلبها؛ وقيل، قدر الذنوب فهدى إلى التوبة، حكاهما الثعلبي.

قلت: القول الذي حكاه الزجاج هو قول الفراء، وهو من جنس قوله: إن نفعت وإن لم تنفع، ومن جنس قوله: سراويل تقيكم الحر والبرد. وقد تقدم ضعف مثل هذا؛ ولهذا لم يقله أحد من المفسرين.

والأقوال الصحيحة هي من باب المثالات، كما قال ابن عطية.

وهكذا كثير من تفسير السلف؛ يذكرون من النوع مثلاً لينبهوا به على غيره، أو لحاجة المستمع إلى معرفته، أو لكونه هو الذي يعرفه، كما يذكرون مثل ذلك في مواضع كثيرة، كقوله: ﴿سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الفتح: ١٦]، وقوله: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٣]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

وكذلك تفسير: ﴿وَالشَّفْعَ وَالْوَتْرَ﴾ [الفجر: ٣]، و﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج: ٣]، وغير ذلك. وقوله: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، وأمثال ذلك كثير من تفسيرهم هو من باب المثال.

ومن ذلك قولهم: إن هذه الآية نزلت في فلان وفلان، فهذا يمثل بمن نزلت فيه - نزلت فيه أولاً وكان سبب نزولها - لا يريدون به أنها آية مختصة به، كآية اللعان، وآية القذف، وآية المحاربة، ونحو ذلك. لا يقول مسلم إنها مختصة بمن كان نزولها بسببه.

واللفظ العام وإن قال طائفة: إنه يقصر على سببه فمرادهم على النوع الذي هو سببه - لم يريدوا بذلك أنه يقتصر على شخص واحد من ذلك النوع.

فلا يقول مسلم: إن آية الظهار لم يدخل فيها إلا أوس بن الصامت، وآية اللعان لم يدخل فيها إلا عاصم بن عدى، أو هلال بن أمية: وأن ذم الكفار لم يدخل فيه إلا كفار قريش؛ ونحو ذلك، مما لا يقوله مسلم ولا عاقل.

فإن محمداً ﷺ قد عرف - بالاضطرار - من دينه أنه مبعوث إلى جميع الإنس والجن،

والله تعالى خاطب بالقرآن جميع الثقلين، كما قال: ﴿لَأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]. فكل من بلغه القرآن من إنسى وجنى فقد أنذره الرسول به. والإنذار هو: الإعلام بالمخوف، والمخوف: هو العذاب ينزل بمن عصى أمره ونهيه.

فقد أعلم كل من وصل إليه القرآن أنه إن لم يطعه وإلا عذبه الله تعالى، وأنه إن أطاعه أكرمه الله تعالى.

وهو قد مات، فإنما طاعته باتباع ما فى القرآن مما أوجبه الله وحرمه، وكذلك ما أوجبه الرسول وحرمه بسنته. فإن القرآن قد بين وجوب طاعته، وبين أن الله أنزل عليه الكتاب والحكمة، وقال لأزواج نبيه: ﴿وَأذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

فصل

ثم قال: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ. فَجَعَلَ ثَوًىً آخَرَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥].

هو - سبحانه - لما ذكر قوله: ﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣]، دخل فى ذلك ما قدره من أرزاق العباد والبهائم وهداهم إليها، فهدى من يأتى بها إليهم. وذلك من تمام إنعامه على عباده، كما جاء فى الأثر؛ إن الله يقول: إنى والجن والإنس لفى نبأ عظيم؛ أخلق ويعبدون غيرى، وأرزق ويشكرون سواى.

وهذا المعنى قد روى فى قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أى: تجعلون شكركم وشكر ربكم التكذيب بإنعام الله، وإضافة الرزق إلى غيره كالأنواء، كما ثبت فى الصحيح عن ابن عباس قال: مُطِرَ النَّاسَ عَلَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فقال النبى ﷺ: «أصبح من الناس شاكراً، ومنهم كافر قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا»، قال: فنزلت هذه الآية ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ حتى بلغ ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٨٢] (١).

وفى صحيح مسلم، عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «ما أنزل الله من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين؛ ينزل الله الغيث فيقولون: الكوكب كذا وكذا. وفى رواية: «بكوكب كذا وكذا» (٢).

وروى ابن المنذر فى تفسيره: ثنا محمد بن على - يعنى المصائغ - ثنا سعيد - هو ابن

(١) مسلم فى الإيمان (١٢٧/٧٣).

(٢) مسلم فى الإيمان (١٢٧/٧٢).

منصور - ثنا هُشَيْمٌ، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبَيْرٍ، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: «وتجعلون شكركم أنكم تكذبون»، يعنى: الأنواء. وما مطر قوم إلا أصبح بعضهم كافراً، وكانوا يقولون مطرنا بنوء كذا وكذا، فأنزل الله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

وروى ابن أبى حاتم، عن عطاء الخُراساني، عن عكرمة، في قول الله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾، قال: تجعلون رزقكم من عند غير الله تكدياً، وشكراً لغيره.

لكن قوله: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: ٤]، خص به إخراج المرعى، وهو ما ترعاه الدواب، وذكر أنه جعله غشاء أحوى، وهذا فيه ذكر أقوات البهائم، لكن أقوات الآدميين أجل من ذلك، وقد دخلت هي وأقوات البهائم في قوله: ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣].

وأيضاً، فالذى يصير غشاء أحوى لم تقتت به البهائم، وإنما تقتات به قبل ذلك. فهو - والله أعلم - خص هذا بالذكر لأنه مثل الحياة الدنيا.

إذ كانت هذه السورة تضمنت أصول الإيمان؛ الإيمان بالله واليوم الآخر، والإيمان بالرسول والكتب التي جاؤوا بها، وذلك يتضمن الإيمان بالملائكة. وفيها العمل الصالح الذى ينفع فى الآخرة، والفساد الذى يضر فيها.

فذكر - سبحانه - المرعى ما ذكره من الخلق والهدى لبيان مآل بعض المخلوقات، وأن الدنيا، هذا مثلها.

وقد ذكر الله ذلك فى الكهف، ويونس، والحديد. قال تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَظُنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ. وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٤، ٢٥].

وقال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [الحديد: ٢٠].

وقد جعل إهلاك المهلكين حصاداً لهم، فقال: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقِصُهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هود: ١٠٠].

وقال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ. ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٤ - ٦].

فقوله: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى. فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى.﴾ [الأعلى: ٤، ٥]، هو مثل للحياة الدنيا، وعاقبة الكفار، ومن اغتر بالدنيا، فإنهم يكونون في نعيم ورينة وسعادة، ثم يصيرون إلى شقاء في الدنيا والآخرة، كالمرعى الذى جعله غثاء أحوى.

فصل

قوله: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى. سَيَذَكِّرْ مَنْ يَخْشَى. وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى. الَّذِي يَصَلَّى النَّارَ الْكُبْرَى﴾ [الأعلى: ٩ - ١٢].

فقوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، كقوله: ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]. وقوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، و «إن» هى الشرطية.

وحكى الماوردى^(١) أنها بمعنى «ما». وهذه تكون «ما» المصدرية، وهى بمعنى الظرف، أى: ذكر ما نفعت، ما دامت تنفع. ومعناها قريب من معنى الشرطية.

وأما إن ظن ظان أنها نافية فهذا غلط بيّن. فإن الله لا ينفى نفع الذكرى مطلقاً وهو القائل: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ. وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ﴾ [الذاريات: ٥٤، ٥٥] ثم قال: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾... (٢).

وعن... (٣) ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾: إن قبلت الذكرى. وعن مقاتل: فذكر وقد نفعت الذكرى.

وقيل: ذكر إن نفعت الذكرى وإن لم تنفع. قاله طائفة، أولهم الفراء، واتبعه جماعة، منهم النحاس، والزهراوى، والواحدى، والبغوى ولم يذكر غيره. قالوا: وإنما لم يذكر الحال الثانية كقوله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، وأراد الحر والبرد.

(١) هو أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى أقضى قضاة عصره، ولد بالبصرة عام ٣٦٤هـ، وانتقل إلى بغداد، وولى القضاء فى أيام القائم بأمر الله العباسى، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، ووفاته ببغداد عام ٤٥٠هـ، من كتبه: «أدب الدنيا والدين»، و«الأحكام السلطانية»، وغيرها. [شذرات الذهب ٣/ ٢٨٥،

[٢٨٦].

(٢، ٣) بياض بالأصل.

وإنما قالوا هذا؛ لأنهم قد علموا أنه يجب عليه تبليغ جميع الخلق وتذكيرهم سواء آمنوا أو كفروا. فلم يكن وجوب التذكير مختصاً بمن تنفعه الذكرى، كما قال في الآية الأخرى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ. لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢]، وقال: ﴿وَأِنَّهُ لَذَكَّرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ. وَمَا هُوَ إِلَّا ذَكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [القلم: ٥١، ٥٢]، وقال: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وهذا الذى قالوه له معنى صحيح، وهو قول الفراء وأمثاله، لكن لم يقله أحد من مفسرى السلف؛ ولهذا كان أحمد بن حنبل ينكر على الفراء وأمثاله ما ينكره، ويقول: كنت أحسب الفراء رجلاً صالحاً حتى رأيت كتابه فى معانى القرآن.

وهذا المعنى الذى قالوه، مدلول عليه بآيات أخر. وهو معلوم بالاضطرار من أمر الرسول، فإن الله بعثه مُبَلِّغًا وَمُذَكِّرًا لجميع الثقلين؛ الإنس والجن. لكن ليس هو معنى هذه الآية.

بل معنى هذه يشبه قوله: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنْ يَخْشَاهَا﴾ [النارعات: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾ [يس: ١١]، وقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذَكْرٌ لِلْعَالَمِينَ. لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٧، ٢٨].

فالقرآن جاء بالعام والخاص. وهذا كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، ونحو ذلك. وسبب ذلك أن التعليم والتذكير والإنذار والهدى - ونحو ذلك - له فاعل، وله قابل. فالمعلم المذكر يُعَلِّمُ غيره، ثم ذلك الغير قد يتعلم ويتذكر، وقد لا يتعلم ولا يتذكر. فإن تَعَلَّمَ وتذكر فقد تم التعليم والتذكير، وإن لم يتعلم ولم يتذكر فقد وجد أحد طرفيه، وهو الفاعل، دون المحل القابل. فيقال فى مثل هذا: عَلَّمْتُهُ فما تعلم، وَذَكَّرْتُهُ فما تذكر، وأمرته فما أطاع.

وقد يقال: «ما علمته وما ذكرته»؛ لأنه لم يحصل تاماً ولم يحصل مقصوده، فينفى لانتفاء كماله وتماحه. وانتفاء فائدته بالنسبة إلى المخاطب السامع وإن كانت الفائدة حاصلة للمتكلم القائل المخاطب.

فحيث خُصَّ بالتذكير والإنذار - ونحوه - المؤمنون؛ فهم مخصوصون بالتام النافع الذى سعدوا به. وحيث عمم؛ فالجميع مشتركون فى الإنذار الذى قامت به الحجة على الخلق سواء قبلوا أو لم يقبلوا.

وهذا هو الهدى المذكور فى قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، فالهدى هنا هو البيان والدلالة والإرشاد العام المشترك. وهو كالإنذار العام والتذكير العام. وهنا قد هدى المتقين وغيرهم، كما قال: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

وأما قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فالمطلوب الهدى الخاص التام الذى يحصل معه الاهتداء، كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْيَاسِينَ﴾ [النحل: ٣٧]، وقوله: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]، وهذا كثير فى القرآن.

وكذلك الإنذار، قد قال: ﴿فَإِنَّمَا يَسِرُنَا بِلِسَانِكَ لِنُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَنُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لَّدَا﴾ [مريم: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [يونس: ٢].

وقال فى الخاص: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّن يَخْشَاهَا﴾ [النارعات: ٤٥]، ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ﴾ [يس: ١١] فهذا الإنذار الخاص، وهو التام النافع الذى انتفع به المنذر. والإنذار هو الإعلام بالمخوف، فَعَلِمَ المخوف فخاف، فأمن وأطاع.

وكذلك التذكير عام وخاص. فالعام: هو تبليغ الرسالة إلى كل أحد، وهذا يحصل بإبلاغهم ما أرسل به من الرسالة. قال تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ. إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [ص: ٨٦، ٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٧]. ثم قال: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، فذكر العام والخاص.

والتذكر هو الذكر التام الذى يذكره المذكر به وينتفع به.

وغير هؤلاء قال تعالى فيهم: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ. لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢، ٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُّحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُّعْرِضِينَ﴾ [الشعراء: ٥]، فقد أتاهم وقامت به الحجة، ولكن لم يصغوا إليه بقلوبهم فلم يفهموه، أو فهموه فلم يعملوا به، كما قال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

والخاص هو التام النافع، وهو الذى حصل معه تذكر لمذكر، فإن هذا ذكرى كما قال: ﴿فَذِكْرٌ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى. سَيَذَكِّرُ مَن يَخْشَى. وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ٩ - ١١]، أى

يجنب الذكرى، وهو إنما جنب الذكرى الخاصة.

وأما المشترك الذى تقوم به الحجة فقد ذكر هو وغيره بذلك وقامت الحجة عليهم. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال: ﴿لَعَلَّأ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال عن أهل النار: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ. قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الملك: ٨، ٩]، وقال تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وأما تمثيلهم ذلك بقوله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أى: وتقيكم البرد فعنه جوابان:

أحدهما: أنه ليس هناك حرف شرط عُلّقَ به الحكم بخلاف هذا الموضع. فإنه إذا علق الأمر بشرط وكان مأموراً به فى حال وجود الشرط كما هو مأمور به فى حال عدمه، كان ذكر الشرط تطويلاً للكلام وتقليلاً للفائدة وإضلالاً للسامع.

وجمهور الناس على أن مفهوم الشرط حجة، ومن نازع فيه يقول: سكت عن غير المعلق، لا يقول: إن اللفظ دل على المسكوت كما دل على المنطوق. فهذا لا يقوله أحد.

الثانى: أن قوله: ﴿تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ على بابه، وليس فى الآية ذكر البرد. وإنما يقول: «إن المعطوف محذوف» هو الفراء وأمثاله ممن أنكر عليهم الأئمة حيث يفسرون القرآن بمجرد ظنهم وفهمهم لنوع من علم العربية عندهم، وكثيراً لا يكون ما فسروا به مطابقاً.

وليس فى الكلام ما يدل على ذكر البرد، ولكن الله ذكر فى هذه السورة إنعامه على عباده، وتسمى «سورة النعم»، فذكر فى أولها أصول النعم التى لا بد منها ولا تقوم الحياة إلا بها، وذكر فى أثنائها تمام النعم.

وكان ما يقى البرد من أصول النعم، فذكر فى أول السورة فى قوله: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ﴾ [النحل: ٥]. فالدفء ما يدفىء ويدفع البرد.

والبرد الشديد يوجب الموت بخلاف الحر. فقد مات خلق من البرد بخلاف الحر، فإن الموت منه غير معتاد؛ ولهذا قال بعض العرب: البرد يؤس، والحر أذى.

فلما ذكر فى أثنائها تمام النعم ذكر الظلال وما يقى الحر، وذكر الأسلحة وما يقى القتل، فقال: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يَتِمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَسْلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١]، فذكر أنه

يتم نعمته كما بين ذلك فى هذه الايات، فقال: ﴿كَذَلِكَ يَتِمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَسْلِمُونَ﴾ .
وفرق بين الظلال والأكنان؛ فإن الظلال يكون بالشجر ونحوه مما يظل ولا يكن، بخلاف
ما فى الجبال من الغيران، فإنه يظل ويكن.

فهذا فى الأمكنة، ثم قال فى اللباس: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَائِيلَ تَقِيَكُمْ الْحَرَّ وَسَرَائِيلَ تَقِيَكُمْ
بَأْسَكُمْ﴾ [النحل: ٨١]، فهذا فى اللباس. واللباس والمساكن كلاهما تقى الناس ما يؤذيهم
من حر وبرد وعدو، وكلاهما تسترهم عن أعين الناظرين.

وفى البيوت خاصة يسكنون، كما قال: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ
جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠] فلما ذكر البيوت
المسكونة امتن بكونه جعلها سكنًا يسكنون فيها من تعب الحركات. وذكر أنه جعل لهم بيوتًا
أخرى يحملونها معهم وَيَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ويوم إقامتهم، فذكر البيوت الثقيلة التى لا
تحمل والخفيفة التى تحمل.

فتبين أن ما مثلوا به حجة عليهم.

فقوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]، - كما قال مفسرو السلف والجمهور - على
بابها، قال الحسن البصرى: تذكرة للمؤمن، وحجة على الكافر.

وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، لا يمنع كون الكافر يبلغ القرآن
لوجوه:

أحدها: أنه لم يخص قومًا دون قوم، لكن قال: ﴿فَذَكِّرْ﴾، وهذا مطلق بتذكير كل
أحد. وقوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ لم يقل: «إن نفعت كل أحد» بل أطلق النفع. فقد أمر
بالتذكير إن كان ينفع.

والتذكير المطلق العام ينفع. فإن من الناس من يتذكر فينتفع به، والآخر تقوم عليه
الحجة ويستحق العذاب على ذلك، فيكون عبرة لغيره، فيحصل بتذكيره نفع أيضًا؛
ولأنه بتذكيره تقوم عليه الحجة، فتجوز عقوبته بعد هذا بالجهد وغيره، فتحصل بالذكرى
منفعة.

فكل تذكير ذكر به النبى ﷺ للمشركين حصل به نفع فى الجملة، وإن كان النفع
للمؤمنين الذين قبلوه واعتبروا به وجاهدوا المشركين الذين قامت عليهم الحجة.

فإن قيل: فعلى هذا كل تذكير قد حصل به نفع، فأى فائدة فى التقييد؟

قيل: بل منه ما لم ينفع أصلاً، وهو ما لم يؤمر به. وذلك كمن أخبر الله أنه لا يؤمن،

كأبى لهب، فإنه بعد أن أنزل الله قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣]، فإنه لا يخص بالتذكير بل يعرض عنه.

وكذلك كل من لم يصغ إليه ولم يستمع لقوله، فإنه يعرض عنه، كما قال: ﴿فَقَوْلٌ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ﴾ [الذاريات: ٥٤]، ثم قال: ﴿وَذَكَرَ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، فهو إذا بلغ قوماً الرسالة فقامت الحجة عليهم، ثم امتنعوا من سماع كلامه أعرض عنهم. فإن الذكرى حينئذ لا تنفع أحداً.

وكذلك من أظهر أن الحجة قامت عليه وأنه لا يهتدى فإنه لا يكرر التبليغ عليه.

الوجه الثاني: أن الأمر بالتذكير أمر بالتذكير التام النافع، كما هو أمر بالتذكير المشترك.

وهذا التام النافع يخص به المؤمنين المنتفعين. فهم إذا آمنوا ذكرهم بما أنزل، وكلما أنزل شيئاً من القرآن ذكرهم به، ويذكرهم بمعانيه، ويذكرهم بما نزل قبل ذلك.

بخلاف الذين قال فيهم: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ. كَانَهُمْ حُمُرٌ مُسْتَفِرَّةٌ. فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٤٩ - ٥١]. فإن هؤلاء لا يذكرهم كما يذكر المؤمنين إذا كانت الحجة قد قامت عليهم وهم معرضون عن التذكرة لا يسمعون.

ولهذا قال: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى. أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى. وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى. أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَعَهُ الذِّكْرَى. أَمَّا مِنْ اسْتَغْنَى. فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى. وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكَّى. وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى. وَهُوَ يَخْشَى. فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١ - ١٠]، فأمره أن يقبل على من جاءه يطلب أن يتزكى وأن يتذكر. وقال: ﴿سَيَذْكُرُ مَنْ يَخْشَى﴾ إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٠ - ١٤]، فذكر التذكر والتزكى، كما ذكرهما هناك. وأمره أن يقبل على من أقبل عليه دون من أعرض عنه، فإن هذا ينتفع بالذكرى دون ذاك.

فيكون مأموراً أن يذكر المنتفعين بالذكرى تذكيراً يخصهم به غير التبليغ العام الذى تقوم به الحجة، كما قال: ﴿فَقَوْلٌ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ. وَذَكَرَ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وقال: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وفى الصحيحين عن ابن عباس: قال: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ القرآن سمعه المشركون، فسبوا القرآن ومن أنزل عليه ومن جاء به، فقال الله له: ولا تجهر به فيسمعه المشركون، ولا تخافت به عن أصحابك^(١). فنهى عن أن يسمعه إسماعاً يكون ضرره أعظم من نفعه.

وهكذا كل ما يأمر الله به لا بد أن تكون مصلحته راجحة على مفسدته. والمصلحة هي

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٢٢)، ومسلم فى الصلاة (١٤٥/٤٤٦).

المنفعة، والمفسدة هي المضرة. فهو إنما يؤمر بالتذكير إذا كانت المصلحة راجحة، وهو أن تحصل به منفعة راجحة على المضرة. وهذا يدل على الوجه الأول والثاني. فحيث كان الضرر راجحاً فهو منهي عما يجلب ضرراً راجحاً.

والنفع أعم في قبول جميعهم، فقبول بعضهم نفع، وقيام الحجة على من لم يقبل نفع، وظهور كلامه حتى يبلغ البعيد نفع، وبقاؤه عند من سمعه حتى بلغه إلى من لم يسمعه نفع. فهو ﷺ ما ذَكَرَ قط إلا ذكرى نافعة، لم يذكر ذكرى قط يكون ضررها راجحاً.

وهذا مذهب جمهور المسلمين من السلف والخلف؛ أن ما أمر الله به لا بد أن تكون مصلحته راجحة ومنفعته راجحة. وأما ما كانت مضرته راجحة، فإن الله لا يأمر به.

وأما جَهْم - ومن وافقه من الجبرية - فيقولون: إن الله قد يأمر بما ليس فيه منفعة ولا مصلحة البتة، بل يكون ضرراً محضاً إذا فعله المأمور به، وقد وافقهم على ذلك طائفة من متأخري أتباع الأئمة ممن سلك مسلك المتكلمين - أبى الحسن الأشعري وغيره - في مسائل القَدَر، فنصر مذهب جهم والجبرية.

الوجه الثالث: أن قوله: ﴿الذِّكْرَى﴾ يتناول التذكر والتذكير. فإنه قال: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩]. فلا بد أن يتناول ذلك تذكيره.

ثم قال: ﴿سَيَذْكُرُ مَنْ يَخْشَى. وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١٠، ١١]. والذي يتجنبه الأشقى هو الذي فعله من يخشى، وهو التذكر. فضمير الذكري هنا يتناول التذكر، وإلا فمجرد التذكير الذي قامت به الحجة لم يتجنبه أحد.

لكن قد يراد بتجنبها أنه لم يستمع إليها ولم يصغ، كما قال: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦]. والحجة قامت بوجود الرسول المبلغ وتمكنهم من الاستماع والتدبر، لا بنفس الاستماع. ففي الكفار من تجنب سماع القرآن واختار غيره، كما يتجنب كثير من المسلمين سماع أقوال أهل الكتاب وغيرهم، وإنما ينتفعون إذا ذكروا فتذكروا، كما قال: ﴿سَيَذْكُرُ مَنْ يَخْشَى﴾.

فلما قال: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، فقد يراد بالذكري نفس تذكيره - تذكر أو لم يتذكر - وتذكيره نافع لا محالة كما تقدم، وهذا يناسب الوجه الأول.

وقد ذكر بعضهم أن هذا يراد به توبيخ من لم يتذكر من قريش، قال ابن عطية: اختلف الناس في معنى قوله: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾: فقال القراء، والنحّاس، والزهرّاوى: معناه: وإن لم تنفع. فاقتصر على الاسم الواحد لدلالته على الثاني.

قال: وقال بعض الحذاق: قوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، اعتراض بين الكلامين على جهة التوييح لقريش. أى: إن نفعت الذكرى فى هؤلاء الطغاة العتاة. وهذا كنحو قول الشاعر:

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى.

وهذا كله كما تقول لرجل: «قل لفلان واعذله إن سمعك»، إنما هو توييح للمشار إليه. قلت: هذا القائل هو الزمخشري، وهذا القول فيه بعض الحق. لكنه أضعف من ذلك القول من وجه آخر. فإن مضمون هذا القول أنه مأمور بتذكير من لا يقبل ولا ينتفع بالذكرى دون من يقبل، كما قال: «إن نفعت الذكرى فى هؤلاء الطغاة العتاة»، وكما أنشده فى البيت.

ثم البيت الذى أنشده خبر عن شخص خاطب آخر. فيقول: لقد أسمعت - لو كان من تناديه حيا - وهذا كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا مَدِيرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥]. فهذا يناسب معنى البيت، وهو خبر خاص.

وأما الأمر بالإنذار فهو مطلق عام، وإن كان مخصوصاً، فالمؤمنون أحق بالتخصيص، كما قال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، وقال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]. ليس الأمر مختصاً بمن لا يسمع.

كيف وقد قال بعد ذلك: ﴿سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى. وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾، فهذا الذى يخشى هو من أمره بتذكيره، وهو ينتفع بالذكرى. فكيف لا يكون لهذا الشرط فائدة إلا ذم من لم يسمع؟

وأما قول القائل: «قل لفلان واعذله إن سمعك»، فهذا وأمثاله يقوله الناس لمن يظنون أنه لا يقبل ولكن يرجون قبوله. فهم يقصدون توبيخه على تقدير الرد، لا على تقدير القبول. فيقولون: «قل له إن كان يسمع منك»، و«قل له إن كان يقبل»، و«انصحه إن كان يقبل النصيحة»، وهو كله من هذا الباب. فهو أمر بالنصيحة التامة المقبولة - إن كان يقبلها، وأمر بأصل النصيح - وإن رده، وذم له على هذا التقدير.

وكذلك قوله: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، أمر بتذكير كل أحد، فإن انتفع كان تذكره تاماً نافعاً، وإلا حصل أصل التذكير الذى قامت به الحاجة، ودل ذلك على ذمه واستحقاقه التوييح.

مع أنه - سبحانه - إنما قال: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، ولم يقل «ذكر من تنفعه الذكرى فقط»، كما فى قوله: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، فهناك الأمر بالتذكير خاص.

وقد جاء عاماً وخاصاً كخطاب القرآن بـ«يا أيها الناس»، وهو عام، وبـ«يا أيها الذين آمنوا»، خاص لمن آمن بالقرآن.

فهناك قال: ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وهنا قال: ﴿سَيَذْكُرُ مَنْ يَخْشَى. وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾. ولم يقل «سيستفيع من يخشى». فإن النفع الحاصل بالتذكير أعم من تذكر من يخشى.

فإنه إذا ذكر قامت الحجة على الجميع. والأشقى الذى تجنبها حصل بتذكيره قيام الحجة عليه واستحقاقه لعذاب الدنيا والآخرة.

وفى ذلك لله حِكم ومنافع هى نعم على عباده. فكل ما يقضيه الله تعالى هو من نعمته على عباده؛ ولهذا يقول - عقب تعديد ما يذكره -: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣].

ولما ذكر ما ذكره فى سورة «النجم» وذكر إهلاك مكذبي الرسل قال: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥]، فإهلاكهم من آلاء ربنا. وآلاؤه نعمه التى تدل على رحمته، وعلى حكمته، وعلى مشيئته، وقدرته، وربوبيته - سبحانه وتعالى.

ومن نفع تذكير الذى يتجنبها أنه لما قامت عليه الحجة واستحق العذاب خف بذلك شر عن المؤمنين، فإن الله يهلكهم بعذاب من عنده أو بأيديهم. وبهلاكه ينتصر الإيمان وينتشر، ويعتبر به غيره، وذلك نفع عظيم.

وهو - أيضاً - يتعجل موته فيكون أقل لكفره. فإن الله أرسل محمداً رحمة للعالمين، فبه تصل الرحمة إلى كل أحد بحسب الإمكان.

وأيضاً، فإن الذى يتجنبها بتجنبه استحق هذا الوعيد المذكور، فصار ذلك تحذيراً لغيره من أن يفعل مثل فعله. قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ [البقرة: ٦٦]، وقال تعالى عن فرعون: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

فصل

وقوله: ﴿سَيَذْكُرُ مَنْ يَخْشَى﴾ [الأعلى: ١٠]، يقتضى أن كل من يخشى يتذكر. والخشية قد تحصل عقب الذكر، وقد تحصل قبل الذكر، وقوله: ﴿مَنْ يَخْشَى﴾ مطلق.

ومن الناس من يظن أن ذلك يقتضى أنه لا بد أن يكون قد خشى أولاً حتى يذكر، وليس كذلك. بل هذا كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾ [النارعات: ٤٥]، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ﴾ [يس: ١١].

وهو إنما خاف الوعيد بعد أن سمعه، لم يكن وعيد قبل سماع القرآن، وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ﴾، وهو إنما اتبع الذكر وخشى الرحمن بعد أن أنذره الرسول.

وقد لا يكونون خافوها قبل الإنذار، ولا كانوا متقين قبل سماع القرآن، بل به صاروا متقين.

وهذا كما يقول القائل: ما يسمع هذا إلا سعيد، وإلا مفلح، وإلا من رضى الله عنه. وما يدخل فى الإسلام إلا من هداه الله، ونحو ذلك. وإن كانت هذه الحسنات والنعم تحصل بعد الإسلام وسماع القرآن.

ومثل هذا قوله: ﴿هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٢٠].

وقد قال فى نظيره: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١١]، وإنما يشقى بتجنبها.

وهذا كما يقال: إنما يحذر من يقبل، وإنما ينتفع بالعلم من عمل به.

فمن استمع القرآن فآمن به وعمل به صار من المتقين الذين هو هدى لهم. ومن لم يؤمن به ولم يعمل به لم يكن من المتقين، ولم يكن ممن اهتدى به.

بل هو كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، ولم يرد أنهم كانوا مؤمنين، فلما سمعوه صار هدى وشفاء، بل إذا سمعه الكافر فآمن به صار فى حقه هدى وشفاء، وكان من المؤمنين به بعد سماعه.

وهذا كقوله فى النوع المذموم: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾.

الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ﴿البقرة: ٢٦، ٢٧﴾، ولا يجب أن يكونوا فاسقين قبل ضلالهم، بل من سمعه فكذب به صار فاسقاً وضل.

وسعد بن أبي وقاص - وغيره - أدخلوا في هذه الآية أهل الأهواء كالخوارج. وكان سعد يقول: هم من ﴿الْفَاسِقِينَ. الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ ولم يكن على، وسعد، وغيرهما من الصحابة يكفرونهم. وسعد أدخلهم في هذه الآية لقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾.

وهم ضلوا به بسبب تحريفهم الكلم عن مواضعه وتأويله على غير ما أراد الله. فتمسكوا بمتشابهه، وأعرضوا عن محكمه، وعن السنة الثابتة التي تبين مراد الله بكتابه. فخالفوا السنة وإجماع الصحابة مع ما خالفوه من محكم كتاب الله تعالى.

ولهذا أدخلهم كثير من السلف في الذين ﴿يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود الآية. وقد دلت على أن كل من يخشى فلا بد أن يتذكر. فقد يتذكر فتحصل له بالتذكر خشية، وقد يخشى فتدعوه الخشية إلى التذكر. وهذا المعنى ذكره قتادة؛ فقال: والله! ما خشى الله عبداً قط إلا ذكره.

﴿وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى﴾، قال قتادة: فلا والله! لا يتنكب عبد هذا الذكر رهداً فيه وبغضاً له ولا هله إلا شقياً بين الشقاء.

والخشية في القرآن مطلقة تتناول خشية الله وخشية عذابه في الدنيا والآخرة.

قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا. فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا. إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا. إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾ [النارعات: ٤٢ - ٤٥].

وقال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ. يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحَقُّ﴾ [الشورى: ١٧، ١٨].

وقال: ﴿قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ. فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ﴾ [الطور: ٢٦، ٢٧].

فصل

الكلام على قوله: ﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ﴾ [ق: ٣٣].

وفى هذه الآية قال: ﴿سَيَذْكُرُ مَنْ يَخْشَى﴾ [الأعلى: ١٠].

وقال فى قصة فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، فعطف الخشية على التذكر.

وقال: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢].

وفى قصة الرجل الصالح المؤمن الأعمى قال: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي . أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَةً الذِّكْرَى﴾ [عبس: ٣، ٤].

وقال فى (حم) المؤمن: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ . هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٢، ١٣]، فقال: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾.

والإنابة جعلها مع الخشية فى قوله: ﴿هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيزٍ . مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ . ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾ [ق: ٣٢ - ٣٤].

وذلك لأن الذى يخشى الله لا بد أن يرجوه ويطمع فى رحمته، فينيب إليه ويحبه، ويحب عبادته وطاعته. فإن ذلك هو الذى ينجيه مما يخشاه، ويحصل به ما يحبه.

والخشية لا تكون ممن قطع بأنه معذب؛ فإن هذا قطع بالعذاب، يكون معه القنوط، واليأس، والإبلاس. ليس هذا خشية وخوفاً.

ولما يكون الخشية والخوف مع رجاء السلامة؛ ولهذا قال: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُمْ وَقَعُ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢].

فصاحب الخشية لله ينيب إلى الله، كما قال: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ . هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيزٍ . مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ . ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾ [ق: ٣١ - ٣٤]. وهذا يكون مع تمام الخشية والخوف.

فأما فى مباديها، فقد يحصل للإنسان خوف من العذاب والذنب الذى يقتضيه، فيشتغل بطلب النجاة والسلام، ويعرض عن طلب الرحمة والجنة.

وقد يفعل مع سيئاته حسنات توازيها وتقابلها، فينجو بذلك من النار ولا يستحق الجنة، بل يكون من أصحاب الأعراف. وإن كان مألهم إلى الجنة فليسوا بمن أزلت لهم الجنة - أى: قربت لهم - إذ كانوا لم يأتوا بخشية الله والإنابة إليه. واستجمل بعد ذلك.

فصل

وأما قوله - فى قصة فرعون -: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي. أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [عبس: ٣، ٤]، فلا يناقض هذه الآية؛ لأنه لم يقل فى هذه الآية «سيخشى من يذكر»، بل ذكّر أن كل من خشى فإنه يتذكر؛ إما أن يتذكر فيخشى - وإن كان غيره يتذكر فلا يخشى، وإما أن تدعوه الخشية إلى التذكر. فالخشية مستلزمة للتذكر. فكل خاش متذكر.

كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فلا يخشاه إلا عالم. فكل خاش لله فهو عالم. هذا منطوق الآية.

وقال السلف وأكثر العلماء: إنها تدل على أن كل عالم فإنه يخشى الله، كما دل غيرها على أن كل من عصى الله فهو جاهل.

كما قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد عن قوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ [النساء: ١٧]، فقالوا لى: «كل من عصى الله فهو جاهل». وكذلك قال مجاهد، والحسن البصري، وغيرهم من العلماء التابعين ومن بعدهم.

وذلك أن الحصر فى معنى الاستثناء، والاستثناء من النفي إثبات عند جمهور العلماء. فنفى الخشية عمن ليس من العلماء؛ وهم العلماء به الذين يؤمنون بما جاءت به الرسل، يخافونه.

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. وأثبتها للعلماء. فكل عالم يخشاه. فمن لم يخش الله فليس من العلماء، بل من الجهال، كما قال عبد الله بن مسعود: «كفى بخشية الله علماً، وكفى بالاغترار بالله جهلاً». وقال رجل للشعبي: «أيها العالم!» فقال: «إنما العالم من يخشى الله!».

فكذلك قوله: ﴿سَيَذْكُرُ مَنْ يَخْشَى﴾ [الأعلى: ١٠]، يقتضى أن كل من يخشاه فلا بد أن يكون ممن تذكر. وقد ذكر أن الأشقى يتجنب الذكرى، فصار الذى يخشى ضد الأشقى. فلذلك يقال: «كل من تذكر خشى».

والتحقيق أن التذكر سبب الخشية، فإن كان تاماً أوجب الخشية؛ كما أن العلم سبب الخشية، فإن كان تاماً أوجب الخشية.

وعلى هذا، فقوله فى قصة فرعون: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، جعل ذلك نوعين لما فى ذلك من الفوائد:

أحدها: أنه إذا تذكر أنه مخلوق وأن الله خالقه، وليس هو إلهاً ورباً كما ذكر، وذكر إحسان الله إليه. فهذا التذكر يدعوه إلى اعترافه بربوبية الله وتوحيده وإنعامه عليه. فيقتضى الإيمان والشكر، وإن قدر أن الله لا يعذبه.

فإن مجرد كون الشيء حقاً ونافعاً يقتضى طلبه وإن لم يخف ضرراً بعدمه. كما يسارع المؤمنون إلى فعل التطوعات والنوافل لما فيها من النفع - وإن كان لا عقوبة فى تركها - كما يحب الإنسان علوماً نافعة - وإن لم يتضرر بتركها - وكما قد يحب محاسن الأخلاق ومعالى الأمور لما فيها من المنفعة واللذة فى الدنيا والآخرة - وإن لم يخف ضرراً بتركها.

فهو إذا تذكر آلاء الله وتذكر إحسانه إليه فهذا قد يوجب اعترافه بحق الله وتوحيده وإحسانه إليه، ويقتضى شكره لله وتسليم قوم موسى إليه - وإن لم يخف عذاباً - فهذا قد حصل بمجرد التذكر.

قال: ﴿أَوْ يَخْشَى﴾. ونفس الخشية إذا ذكر له موسى ما توعد به من عذاب الدنيا والآخرة، فإن هذا الخوف قد يحمله على الطاعة والانقياد ولو لم يتذكر.

وقد يحصل تذكر بلا خشية، وقد يحصل خشية بلا تذكر، وقد يحصلان جميعاً - وهو الأغلب - قال تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾.

وأيضاً، فذكر الإنسان يحصل بما عرفه من العلوم قبل هذا، فيحصل بمجرد عقله، وخشيته تكون بما سمعه من الوعيد. فبالأول يكون ممن له قلب يعقل به، والثانى يكون ممن له أذن يسمع بها.

وقد تحصل الذكرى الموجبة للخير بهذا وبهذا، كما قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ. إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِّمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٦، ٣٧].

الفائدة الثانية: أن التذكر سبب الخشية، والخشية حاصلة عن التذكر. فَذَكَرَ التذكر الذي هو السبب، وَذَكَرَ الخشية التي هي النتيجة - وإن كان أحدهما مستلزما للآخر - كما قال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، وكما قال أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] فكل من النوعين يحصل به النجاة لأنه مستلزم للآخر.

فالذى يسمع ما جاءت به الرسل - سمعاً يعقل به ما قالوه - ينجو. وإلا فالسمع بلا عقل لا ينفعه، كما قال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفًا وَلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [محمد: ١٦]، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

وكذلك العقل بلا سمع لما جاءت به الرسل لا ينفع. وقد اعترف أهل النار بمجيء الرسل فقالوا: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الملك: ٩].

وكذلك المعتبرين بآثار المعذِّبين الذين قال فيهم: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]. إنما ينتفعون إذا سمعوا أخبار المعذِّبين المكذِّبين للرسل والناجين الذين صدقوهم، فسمعوا قول الرسل وصدقوهم.

الفائدة الثالثة: أن الخشية - أيضاً - سبب للتذكر كما تقدم. فكل منهما قد يكون سبباً للآخر. فقد يخاف الإنسان فيتذكر، وقد يتذكر الأمور المخوفة فيطلب النجاة منها، ويتذكر ما يرجو به النجاة منها فيفعله.

فإن قيل: مجرد ظن المخوف قد يوجب الخوف، فكيف قال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] ؟

قيل: النفس لها هوى غالب قاهر لا يصرفه مجرد الظن، وإنما يصرفه العلم بأن العذاب واقع لا محالة. وأما من كان يظن أن العذاب يقع ولا يوقن بذلك فلا يترك هواه؛ ولهذا قال: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النارعات: ٤٠].

وقال تعالى فى ذم الكفار: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنْظَرُ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، ووصف المتقين بأنهم بالآخرة يوقنون.

ولهذا أقسم الرب على وقوع العذاب والساعة، وأمر نبيه أن يقسم على وقوع الساعة وعلى أن القرآن حق، فقال: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَكُمْ﴾ [سبا: ٣]، وقال: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

فصل

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مِنْ يُنِيبٍ﴾ [غافر: ١٣]، فهو حق كما قال. فإن المتذكر إما أن يتذكر ما يدعو إلى الرحمة والنعمة والثواب كما يتذكر الإنسان ما يدعوه إلى السؤال فينيب، وإما أن يتذكر ما يقتضى الخوف والخشية فلا بد له من الإنابة حينئذ لينجو مما يخاف.

ولهذا قيل فى فرعون: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ فينيب، ﴿أَوْ يَخْشَى﴾. وكذلك قال له موسى ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَزَكَّى. وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾ [النارعات: ١٨، ١٩]، فجمع موسى بين الأمرين لتلازمهما.

وقال فى حق الأعمى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى. أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [عبس: ٣، ٤]. فذكر الانتفاع بالذكرى، كما قال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥].

والنفع نوعان: حصول النعمة، واندفاع النعمة. ونفس اندفاع النعمة نفع وإن لم يحصل معه نفع آخر، ونفس المنافع التى يخاف معها عذاب نفع، وكلاهما نفع. فالنفع تدخل فيه الثلاثة، والثلاثة تحصل بالذكرى، كما قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقال: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى. أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَفَعَهُ الذِّكْرَى﴾.

وأما ذكر التزكى مع التذكر فهو كما ذكر فى قصة فرعون الخشية مع التذكر. وذلك أن التزكى هو الإيمان والعمل الصالح الذى تصير به نفس الإنسان زكية، كما قال فى هذه السورة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥]، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا. وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٩، ١٠]، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ

رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ﴿[الجمعة: ٢]﴾، وقال: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ . الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧]، وقال موسى لفرعون: ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزَكَّى . وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النارعات: ١٨، ١٩].

وعطف عليه: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾، لوجه:

أحدها: أن التزكى يحصل بامثال أمر الرسول - وإن كان صاحبه لا يتذكر علوماً عنه - كما قال: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ﴾، ثم قال ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾. فالتلاوة عليهم والتزكية عام لجميع المؤمنين، وتعليم الكتاب والحكمة خاص ببعضهم. وكذلك التزكى عام لكل من آمن بالرسول، وأما التذكر فهو مختص لمن له علوم يذكرها، فعرف بتذكره ما لم يعلمه غيره من تلقاء نفسه.

الوجه الثاني: أن قوله: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾ [عبس: ٤] يدخل فيه النفع، قليله وكثيره، والتزكى أخص من ذلك.

الثالث: أن التذكر سبب التزكى، فإنه إذا تذكر خاف ورجا، فتزكى. فذكر الحكم وذكر سببه. ذكر العمل وذكر العلم، وكل منهما مستلزم للآخر.

فإنه لا يتزكى حتى يتذكر ما يسمعه من الرسول، كما قال: ﴿سَيَذَّكَّرُ مِنْ يَخْشَىٰ﴾ [الأعلى: ١٠]. فلا بد لكل مؤمن من خشية وتذكر.

وهو إذا تذكر فإنه ينتفع، وقد تتم المنفعة، فيتزكى.

وقوله: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، فيه - أيضاً - نحو هذه الوجوه.

فإن الشاكر قد يشكر الله على نعمه وإن لم يخف، والتذكر قد يقتضى الخشية.

وأيضاً، فإن التذكر يقتضى الخوف من العقاب وطلب الثواب فيعمل للمستقبل، والشكر على النعم الماضية.

وأيضاً، فالتذكر تذكر علوم سابقة، ومنها تذكر نعم الله عليه، فهو سبب للشكر. تذكر السبب والمسبب.

وأيضاً، فإن الشكر يقتضى المزيد من النعم، والتذكر قد يكون لهذا، وقد يكون خوفاً من العذاب.

وقد يكون الأمر بالعكس، فالشاكر قد يشكر الشكر الواجب لثلا يكون كفوراً فيعاقب

على ترك الشكر بسلب النعمة وعقوبات آخر، والمتذكر قد يتذكر ما أعده الله لمن أطاعه فيطيعه طلباً لرحمته .

وأيضاً، فالتذكر قد يكون لفعل الواجبات التي يدفع بها العقاب، والشكور يكون للمزيد من فضله، كما في الصحيحين أن النبي ﷺ قام حتى تورمت قدماه . فقيل له: أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: «أفلا أكون عبداً شكوراً؟»^(١) .

وقال ﷺ : « لا يتمنين أحدكم الموت : إما محسن فيزداد إحساناً، وإما مسيئاً فلعله أن يُستعْتَب »^(٢) . فالمؤمن دائماً في نعمة من ربه تقتضى شكراً، وفي ذنب يحتاج إلى استغفار . وهو في سيد الاستغفار يقول: «أبوء لك بنعمتك على، وأبوء بذنبي، فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(٣) .

وقد علم تحقيق قوله: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩]، فما أصابه من الحسنات هي نعم الله فتقتضى شكراً، وما أصابه من المصائب فبذنوبه تقتضى تذكراً لذنوبه يوجب توبة واستغفاراً .

وقد جعل الله ﴿ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ ﴾ [الفرقان: ٦٢]، فيتوب ويستغفر من ذنوبه، ﴿ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [الفرقان: ٦٢]، لربه على نعمه . وكل ما يفعله الله بالعبد من نعمة، وكل ما يخلفه الله، فهو نعمة الله عليه . فكلما نظر إلى ما فعله ربه شكر، وإذا نظر إلى نفسه استغفر .

والتذكر قد يكون تذكر ذنوبه وعقاب ربه . وقد يدخل فيه تذكر آلائه ونعمه، فإن ذلك يدعو إلى الشكر . قال تعالى: ﴿ وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، في غير موضع، فقد أمر بذكر نعمه . فالتذكر يتذكر نعم ربه، ويتذكر ذنوبه .

وأيضاً، فهو ذكر الشكور؛ لأنه مقصود لنفسه، فإن الشكر ثابت في الدنيا والآخرة . وذكر التذكر؛ لأنه أصل للاستغفار، والشكر، وغير ذلك . فذكر المبدأ وذكر النهاية . وهذا المعنى يجمع ما قيل . والله - سبحانه - أعلم .

(١) البخارى فى التفسير (٤٨٣٦) ومسلم فى المناقبين (٢٨١٩ / ٨٠) .

(٢) البخارى فى المرضى (٥٦٧٣)، والنسائى فى الجنائز (١٨١٨ ، ١٨١٩) وأحمد ٢ / ٢٦٣ ، ٣٠٩ ، كلهم عن أبى هريرة ، ولم أجده فى مسلم .

(٣) البخارى فى الدعوات (٦٣٠٦) والترمذى فى الدعوات (٣٣٩٣) .

فصل

والتذكر اسم جامع لكل ما أمر الله بتذكره، كما قال: ﴿أَوْ لَمْ نُنَعِّمْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]، أى قامت الحجة عليكم بالنذير الذى جاءكم، وبتعميركم عمراً يتسع للتذكر.

وقد أمر - سبحانه - بذكر نعمه فى غير موضع، كقوله: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [البقرة: ٢٣١].

والمطلوب بذكرها شكرها، كما قال: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَآتُم نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ . كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ . فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٠ - ١٥٢].

وقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾ يتناول كل من خطب بالقرآن. وكذلك قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]. فالرسول من أنفس من خطب بهذا الكلام، إذ هى كاف الخطاب.

ولما خطب به - أولاً - قريش، ثم العرب، ثم سائر الأمم، صار يخص ويعم بحسب ذلك.

وفيه ما يخص قريشاً كقوله: ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ . إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قريش: ١، ٢]. وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

وفيه ما يعم العرب ويخصهم، كقوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ [الجمعة: ٢]، والأميون يتناول العرب قاطبة دون أهل الكتاب.

ثم قال: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]. فهذا يتناول كل من دخل فى الإسلام - بعد دخول العرب فيه - إلى يوم القيامة، كما قال ذلك مقاتل بن

حيان^(١)، وعبد الرحمن بن زيد، وغيرهما.

فإن قوله: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ﴾؛ أى: فى الدين دون النسب، إذ لو كانوا منهم فى النسب لكانوا من الأميين.

وهذا كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥].

وقد ثبت فى الصحيح أن هذه الآية لما نزلت سئل النبى ﷺ، فقال: «لو كان الإيمان معلقا بالثريا لتناوله رجال من أبناء فارس»^(٢). فهذا يدل على دخول هؤلاء - لا يمنع دخول غيرهم من الأمم.

وإذا كانوا هم منهم فقد دخلوا فى قوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، فالمنة على جميع المؤمنين - عربهم وعجمهم، سابقهم ولاحقهم - والرسول منهم؛ لأنه إنسى مؤمن. وهو من العرب أخص؛ لكونه عربيا جاء بلسانهم، وهو من قريش أخص.

والخصوص يوجب قيام الحجة، لا يوجب الفضل، إلا بالآيمان والتقوى لقوله: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

ولهذا كان الأنصار أفضل من الطلقاء من قريش، وهم ليسوا من ربيعة ولا مضر، بل من قحطان.

وأكثر الناس على أنهم من ولد هود، ليسوا من ولد إبراهيم.

وقيل: إنهم من ولد إسماعيل؛ لحديث أسلم لما قال: «ارموا، فإن أباكم كان راميا»^(٣)، وأسلم من خزاعة، وخزاعة من ولد إبراهيم.

وفى هذا كلام ليس هذا موضعه؛ إذ المقصود أن الأنصار أبعد نسبا من كل ربيعة ومضر مع كثرة هذه القبائل. ومع هذا هم أفضل من جمهور قريش، إلا من السابقين الأولين من المهاجرين - وفيهم قرشى وغير قرشى.

ومجموع السابقين ألف وأربعمائة غير مهاجرى الحبشة.

(١) هو أبو بسطام مقاتل بن حيان النبطى البلخى الخراز، مولى بكر بن وائل، وثقه ابن معين وأبو داود، وقال النسائى: ليس به بأس، مات قبل الخمسين ومائة تقريباً. [التذهيب ٢٧٧/١-٢٧٩].

(٢) البخارى فى التفسير (٤٨٩٧)، ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٤٦/٢٣٠، ٢٣١)، كلاهما عن أبى هريرة.

(٣) البخارى فى الجهاد (٢٨٩٩)، عن سلمة بن الأكوع.

فقلوه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] يخلص قريشاً، والعرب، ثم يعم سائر البشر؛ لأن القرآن خطاب لهم. والرسول من أنفسهم، والمعنى ليس بملك لا يطبقون الأخذ منه، ولا جنى.

ثم يعم الجن؛ لأن الرسول أرسل إلى الإنس والجن، والقرآن خطاب للثقلين، والرسول منهم جميعاً، كما قال: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، فجعل الرسل التي أرسلها من النوعين مع أنهم من الإنس.

فإن الإنس والجن مشتركون - مع كونهم أحياء ناطقين مأمورين منهيين - فإنهم يأكلون ويشربون، وينكحون وينسلون، ويغتدون وينمون بالأكل والشرب. وهذه الأمور مشتركة بينهم. وهم يتميزون بها عن الملائكة، فإن الملائكة لا تأكل ولا تشرب، ولا تنكح ولا تنسل.

فصار الرسول مع أنفس الثقلين، باعتبار القدر المشترك بينهم الذي تميزوا به عن الملائكة، حتى كان الرسول مبعوثاً إلى الثقلين دون الملائكة.

وكذلك قوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، هو كقوله: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾، وقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١].

ثم قال: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، والمقصود أنه أمر بذكر النعم وشكرها.

وقال: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] - في غير موضع - وقال للمؤمنين: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]، فذكر النعم من الذكر الذي أمروا به.

ومما أمروا به تذكرة قصص الأنبياء المتقدمين، كما قال: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [مريم: ٤١]، ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى﴾ [مريم: ٥١]، ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ﴾ [مريم: ٥٤]، ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ﴾ [مريم: ٥٦]، وقال: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧]، ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥]، ﴿وَاذْكُرْ

إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ ﴿ص: ٤٨﴾.

ومما أمروا به تذكرة ما وعدوا به من الثواب والعقاب. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ ﴿ص: ٤٦﴾.

ومما أمروا بتذكره آيات الله التي يستدلون بها على قدرته وعلى المعاد، كقوله: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا . أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٦، ٦٧].

وقد قال لموسى: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]، وهى تتناول أيام نعمه وأيام نقمه ليشكروا ويعتبروا.

ولهذا قال: ﴿إِنِّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥]. فإن ذكر النعم يدعو إلى الشكر، وذكر النقم يقتضى الصبر على فعل المأمور وإن كرهته النفس، وعن المحذور وإن أحبته النفس؛ لئلا يصيبه ما أصاب غيره من النعمة.

فصل

وقوله: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى . الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى . ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [الأعلى: ١١ - ١٣]، وقد ذكر فى سورة الليل قوله: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى . لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [الليل: ١٤ - ١٦].

وهذا الصلى قد فسرہ النبى ﷺ فى الحديث الصحيح الذى أخرجه مسلم عن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناسٌ أصابتهم النار بذنوبهم - أو قال: بخطاياهم - فأماتهم إماتة، حتى إذا كانوا فحمًا أُذِنَ بالشفاعة، فجاء بهم ضَبَائِرُ ضَبَائِرَ فَبُثُّوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم. فينبثون نبات الحبة تكون فى حَمِيلِ السَّيْلِ»^(١). فقال رجل من القوم: كأن رسول الله ﷺ قد كان بالبادية.

وفى رواية ذكرها ابن أبى حاتم فقال: ذكر عن عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا أبى ، ثنا سليمان التيمى، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد: أن رسول الله ﷺ خطب، فأتى على

(١) مسلم فى الإيمان (١٨٥/ ٣٦٠)، وضَبَائِرُ: جماعات متفرقة. النهاية فى غريب الحديث ٧١/٣.

هذه: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾، فقال النبي ﷺ: «أما أهلها الذين هم أهلها، فلا يموتون فيها ولا يحيون. وأما الذين ليسوا من أهل النار، فإن النار تميتهم، ثم يقوم الشفعاء فيشفعون فيهم فيشفعون، فيؤتى بهم إلى نهر يقال له: الحياة، أو الحيوان، فينبتون كما ينبت الغطاء في حميل السيل»^(١).

فقد بين النبي ﷺ أن هذا الصلى لأهل النار الذين هم أهلها، وأن الذين ليسوا من أهلها فإنها تصيبهم بذنوبهم، وأن الله يميتهم فيها حتى يصيروا فحماً، ثم يشفع فيهم فيخرجون ويؤتى بهم إلى نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل.

وهذا المعنى مستفيض عن النبي ﷺ - بل متواتر - في أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة، وغيرهما.

وفيه الرد على طائفتين. على الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: «إن أهل التوحيد يدخلون فيها»، وهذه الآية حجة عليهم، وعلى من حكى عنه من غلاة المرجئة: «أنه لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد».

فإن إخباره بأن أهل التوحيد يخرجون منها بعد دخولها تكذيب لهؤلاء وأولئك.

وفيه رد على من يقول: «يجوز ألا يدخل الله من أهل التوحيد أحداً النار» كما يقوله طائفة من المرجئة الشيعة، ومرجئة أهل الكلام المنتسبين إلى السنة - وهم الواقفة من أصحاب أبي الحسن وغيرهم - كالقاضي أبي بكر وغيره. فإن النصوص المتواترة تقتضي دخول بعض أهل التوحيد وخروجهم.

والقول بـ «أن أحداً لا يدخلها من أهل التوحيد»، ما أعلمه ثابتاً عن شخص معين فأحكيه عنه، لكن حكى عن مقاتل بن سليمان، وقال: احتج من قال ذلك بهذه الآية. وقد أجيبوا بجوابين.

أحدهما: جواب طائفة، منهم الزجاج، قالوا: هذه نار مخصوصة.

لكن قوله بعدها: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧]، لا يبقى فيه كبير وعد، فإنه إذا جنب تلك النار جاز أن يدخل غيرها.

وجواب آخرين قالوا: لا يصلونها صلى خلود. وهذا أقرب.

وتحقيقه أن الصلى - هنا - هو الصلى المطلق، وهو المكث فيها، والخلود على وجه يصل

(١) ابن حبان في الإحسان (١٨٤).

العذاب إليهم دائماً.

فأما من دخل وخرج فإنه نوع من الصلى، ليس هو الصلى المطلق لا سيما إذا كان قد مات فيها والنار لم تأكله كله، فإنه قد ثبت أنها لا تأكل مواضع السجود. والله أعلم.

فصل

جمع الله - سبحانه - بين إبراهيم وموسى - صلى الله عليهما وعلى سائر المرسلين - في أمور، مثل قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى. صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٨، ١٩].

وفى حديث أبى ذر الطويل، قلت: يا رسول الله، كم كتاباً أنزل الله؟ قال: «مائة كتاب وأربعة كتب؛ ثلاثين صحيفة على شيث، وخمسين على إدريس، وعشر على إبراهيم، وعشر على موسى قبل التوراة. وأنزل التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان». وقال فى الحديث: فهل عندنا شيء مما فى صحف إبراهيم؟ فقال: «نعم» وقرأ قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى. بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا. وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى. إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى. صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٩]^(١).

فإن التزكى هو التطهر والترك بترك السيئات الموجب زكاة النفس، كما قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، ولهذا تفسر الزكاة تارة بالنماء والزيادة وتارة بالنظافة والإمالة. والتحقيق أن الزكاة تجمع بين الأمرين: إزالة الشر، وزيادة الخير. وهذا هو العمل الصالح، وهو الإحسان.

وذلك لا ينفع إلا بالإخلاص لله، وعبادته وحده لا شريك له، الذى هو أصل الإيمان. وهو قوله: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾.

فهذه الثلاث، قد يقال: تشبه الثلاث التى يجمع الله بينها فى القرآن فى مواضع، مثل قوله فى أول البقرة: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢، ٣]. ومثل قوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ

(١) ابن حبان فى الإحسان (٣٦٢).

فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴿[التوبة: ٥]. ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

وقد يقال: تشبه الشنتين المذكورتين في قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا...﴾ الآية [البقرة: ٦٢]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥].

لكن - هنا - التزكى فى الآفة أعم من الإنفاق، فإنه ترك السيئات الذى أصله بترك الشرك.

فأول التزكى التزكى من الشرك، كما قال: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ . الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧]، وقال: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

والتزكى من الكبائر، الذى هو تمام التقوى، كما قال: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، فعلم أن التزكية هو الإخبار بالتقوى.

ومنه التزكى بالطهارة، وبالصدقة والإحسان، كما قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

و﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ﴾ [الأعلى: ١٥]، قد يعنى به الإيمان بالله، و«الصلاة»: العمل، فقد يذكر اسم ربه من لا يصلى.

ومن الفقهاء من يقول: هو ذكر اسمه فى أول الصلاة؛ ولهذا - والله أعلم - قدم التزكى فى هذه الآية.

وكان طائفة من السلف إذا أدوا صدقة الفطر قبل صلاة العيد يتأولون بهذه الآية. وكان بعض السلف - أظنه يزيد بن أبى حبيب -^(١) يستحب أن يتصدق أمام كل صلاة؛ لهذا المعنى.

ولما قدم الله الصلاة على النحر فى قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وقدم

(١) هو أبو رجاء يزيد بن سويد الأردى بالولاء المصرى، مفتى أهل مصر فى صدر الإسلام، وأول من أظهر علوم الدين والفقه بها، قال الليث: يزيد عالمنا وسيدنا، كان نبوياً أسود، أصله من دقنله، وفى ولادته للأرد ونسبته إليهم أقوال، وكان حجة حافظاً للحديث، توفى سنة ١٢٨ هـ [التهذيب ١١/٣١٨، ٣١٩].

التزكى على الصلاة فى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤] ، كانت السنة أن الصدقة قبل الصلاة فى عيد الفطر ، وأن الذبح بعد الصلاة فى عيد النحر .

ويشبهه - والله أعلم - أن يكون الصوم من التزكى المذكور فى الآية . فإن الله يقول ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] . فمقصود الصوم التقوى ، وهو من معنى التزكى .

وفى حديث ابن عباس: «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين»^(١) . فالصدقة من تمام طهرة الصوم . وكلاهما تزكٍ متقدم على صلاة العيد .

فجمعت هاتان الكلمتان الترغيب فيما أمر الله به من الإيمان والعمل الصالح . وفى قوله: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ ، الإيمان باليوم الآخر .

وهذه الأصول المذكورة فى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢] .

وقال: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى . صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ ، وقال - أيضاً -: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى . وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى . أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهوَ يَرَى . أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى . وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَكَّى . أَلَا تَرَى وَازِرَةً وَزَرَ أَخْرَى . وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى . وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يُرَى . ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى﴾ [النجم: ٣٣ - ٤١] .

وأيضاً ، فإن إبراهيم صاحب الملة وإمام الأمة . قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣] ، وقال: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] ، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥] وقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٠] ، وقال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] .

(١) أبو داود فى الزكاة (١٦٠٩) ، وابن ماجه فى الزكاة (١٨٢٧) .

وموسى صاحب الكتاب والكلام والشرية، الذى لم يُنزل من السماء كتاب أهدي منه ومن القرآن.

ولهذا قرن بينهما فى مواضع، كقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا﴾ إلى قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩١، ٩٢]، وقوله: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ﴾ [القصص: ٤٨، ٤٩]، وقول الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَافِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠]، وقول النجاشي: «إن هذا والذى جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة».

وقيل فى موسى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وفى إبراهيم: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وأصل الخلّة عبادة الله وحده، والعبادة غاية الحب والذل. وموسى صاحب الكتاب والكلام.

ولهذا كان الكفار بالرسول ينكرون حقيقة خلّة إبراهيم وتكليم موسى.

ولما نبغت البدع الشركية فى هذه الأمة أنكر ذلك الجعد بن درهم فقتله المسلمون لما ضحى به أمير العراق خالد بن عبد الله وقال: «ضحوا - تقبل الله ضحاياكم - فإنى مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسى تكليمًا». ثم نزل فذبحه.

ولما بعث الله نبيه ﷺ بعثه إلى أهل الأرض، وهم فى الأصل صنفان: أميون وكتابيون، والأميون كانوا ينتسبون إلى إبراهيم، فإنهم ذريته، وخزان بيته، وعلى بقايا من شعائره. والكتابيون أصلهم كتاب موسى، وكلا الطائفتين قد بدلت وغيرت، فأقام ملة إبراهيم بعد اعوجاجها، وجاء بالكتاب المهيم، المصدق لما بين يديه، المبين لما اختلف فيه وما حرف وكتّم من الكتاب الأول.

فصل

وإبراهيم وموسى قاما بأصل الدين، الذى هو الإقرار بالله، وعبادته وحده لا شريك له، ومخاصمة من كفر بالله.

فأما إبراهيم فقال الله فيه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وذكر الله عنه أنه طلب منه إرادة إحياء الموتى، فأمره الله بأخذ أربعة من الطير.

فقرر أمر الخلق والبعث، المبدأ والمعاد، الإيمان بالله واليوم الآخر.

وهما اللذان يكفر بهما - أو بأحدهما - كفار الصابئة والمشركون من الفلاسفة ونحوهم الذين بعث الخليل إلى نوعهم.

فإن منهم من ينكر وجود الصانع؛ وفيهم من ينكر صفاته، وفيهم من ينكر خلقه ويقول: إنه علّة، وأكثرهم ينكرون إحياء الموتى. وهم مشركون يعبدون الكواكب العلوية والأصنام السفلية.

والخليل - صلوات الله عليه - رد هذا جميعه. فقرر ربوبية ربه كما فى هذه الآية. وقرر الإخلاص له ونفى الشرك كما فى سورة الأنعام وغيرها. وقرر البعث بعد الموت. واستقر فى ملته محبته لله، ومحبة الله له، باتخاذ الله له خليلاً.

ثم إنه ناظر المشركون بعبادة من لا يوصف بصفات الكمال. فقال لأبيه: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]. وقال لأبيه وقومه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ. قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ. قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ. أَوْ يَفْعَلُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيَ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ. الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ. وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ. وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ. وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٧٠ - ٨١]، إلى آخر الكلام.

وقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وقال: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ. إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ. وَجَعَلَهَا كَلِمَةً

بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ [الزخرف: ٢٦ - ٢٨] .

فإبراهيم دعا إلى الفطرة. وهو عبادة الله وحده لا شريك له. وهو الإسلام العام، والإقرار بصفات الكمال لله، والرد على من عبد من سلبها.

فلما عابهم بعبادة من لا علم له ولا يسمع ولا يبصر قال: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [إبراهيم: ٣٨ ، ٣٩].

ولما عابهم بعبادة من لا يغني شيئاً فلا ينفع ولا يضر قال: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ . وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ . وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ . وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الشعراء: ٧٨ - ٨٢].

فإن الإنسان يحتاج إلى جلب المنفعة لقلبه وجسمه، ودفع المضرة عن ذلك. وهو أمر الدين والدنيا.

فمنفعة الدين الهدى، ومضرته الذنوب، ودفع المضرة المغفرة؛ ولهذا جمع بين التوحيد والاستغفار في مواضع متعددة.

ومنفعة الجسد الطعام والشراب، ومضرته المرض، ودفع المضرة الشفاء.

وأخبر أن ربه يحيى ويميت، وأنه فطر السموات والأرض، وإحياؤه فوق كماله بأنه حي. وأنه فطر السموات والأرض، يقتضى إمساكها وقيامها الذى هو فوق كماله بأنه قائم بنفسه، حيث قال عن النجوم: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٦].

فإن الآفل هو الذى يغيب تارة ويظهر تارة، فليس هو قائماً على عبده فى كل وقت. والذين يعبدون ما سوى الله من الكواكب ونحوها ويتخذونها أوثاناً يكونون فى وقت البروغ طالين سائلين، وفى وقت الأفول لا يحصل مقصودهم ولا مرادهم، فلا يجتلبون منفعة ولا يدفعون مضرة، ولا ينتفعون إذ ذاك بعبادة.

فَبَيَّنَ ما فى الآلهة التى تعبد من دون الله من النقص، وبيَّن ما لربه فاطر السموات والأرض من الكمال بأنه الخالق، الفاطر، العلیم، السميع، البصير، الهادى، الرازق، المحيى، المميت.

وسمى ربه بالأسماء الحسنی الدالة على نعوت كماله، فقال: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٩]. وقال: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [إبراهيم: ٣٦] ، وقال: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي

حَفِيًّا ﴿ [مريم: ٤٧] ، فوصف ربه بالحكمة والرحمة المناسب لمعنى الخلة، كما قال: ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ .

وموسى - عليه السلام - خاصم فرعون الذى جحد الربوبية والرسالة وقال: ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ [النازعات: ٢٤] ، و ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص: ٣٨] ، وقصته فى القرآن مثناة مبسطة لا يحتاج هذا الموضع إلى بسطها.
وقرر - أيضاً - أمر الربوبية وصفات الكمال لله ونفى الشرك.

ولما اتخذ قومه العجل بين الله لهم صفات النقص التى تنافى الألوهية فقال: ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٨] ، وقال: ﴿ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ . أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضِراً وَلَا نفعاً . وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ ﴾ [طه: ٨٨ - ٩٠] .

فوصفه بأنه وإن كان قد صوت صوتاً هو خوار فإنه لا يكلمهم ، ولا يرجع إليهم قولاً ، وأنه لا يهديهم سبيلاً ، ولا يملك لهم ضراً ولا نفعاً .

وكذلك ذكر الله - سبحانه - على لسان محمد فى الشرك - عموماً وخصوصاً - فقال: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ . وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصراً وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ . وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ . إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنْظَرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩١ - ١٩٥] .

واستفهم - استفهام إنكار وجحود - لطرق الإدراك التام وهو السمع والبصر . والعمل التام وهو اليد والرجل ، كما أنه - سبحانه - لما أخبر فيما روى عنه رسوله عن أحبائه المتقربين إليه بالنوافل فقال: «ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه . فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها » ^(١) .

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٢) ، وأحمد ٢٥٦/٦ .

فصل

وأهل السنة والجماعة المتبعون لإبراهيم وموسى ومحمد - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - يثبتون ما أثبتوه من تكليم الله، ومحبته، ورحمته، وسائر ما له من الأسماء الحسنى والمثل الأعلى.

وينزهونه عن مشابهة الأجساد التى لا حياة فيها، فإن الله قال: ﴿وَلَقِينَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤]، وقال: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]. وقال: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ﴾ [طه: ٨٨]، فوصف الجسد بعدم الحياة، فإن الموتان لا يسمع، ولا يبصر، ولا ينطق، ولا يغنى شيئاً.

وأما أهل البدع والضلالة - من الجهمية ونحوهم - فإنهم سلكوا سبيل أعداء إبراهيم وموسى ومحمد، الذين أنكروا أن يكون الله كلم موسى تكليماً واتخذ إبراهيم خليلاً. وقد كلم الله محمداً، واتخذة خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ورفعوه فوق ذلك درجات.

وتابعوا فرعون الذى قال: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لِّعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، وتابعوا المشركين الذين ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠]، وتابعوا الذين أخلدوا فى أسماء الله.

فهم يجحدون حقيقة كونه الرحمن، أو أنه يرحم، أو يكلم، أو يود عباده أو يودونه، أو أنه فوق السموات. ويزعمون أن من أثبت له هذه الصفات فقد شبهه بالأجسام الحسية، وهى الحيوان كالإنسان وأن هذا تشبيه لله بخلقه.

فهم قد شبهوه بالأجساد الميتة فيما هو نقص وعيب، وتشبيه دلت الكتب الإلهية والفترة العقلية أنه عيب ونقص، بل يقتضى عدمه.

وأما أهل الإثبات، فلو فرض أن فيما قالوه تشبيهاً ما، فليس هو تشبيهاً بمنقوص معيب، ولا هو فى صفة نقص أو عيب، بل فى غاية ما يعلم أنه الكمال، وإن لصاحبه الجلال والإكرام.

فصار أهل السنة يصفونه بالوجود وكمال الوجود، وأولئك يصفونه بعدم كمال

الوجود، أو بعدم الوجود بالكلية. فهم مثلة معطلة؛ مثلة فى العقل والشرع، معطلة فى العقل والشرع.

أما فى العقل؛ فلأنهم مثلوه بالعدم والأجساد الموتان.

وأما فى الشرع، فإنهم مثلوا ما جاءت به الرسل من صفاته بنفس صفات المخلوقات - وإن كان هذا التمثيل الذى ادعوا أنه معنى النصوص أقل تمثيلاً من تمثيلهم الذى ادعوه.

وأما تعطيلهم فى العقل، فإنه تعطيل للصفات؛ تعطيل مستلزم لعدم الذات؛ ولهذا أُلجئ كثير منهم إلى نفى الذات بالكلية، وصاروا على طريقة فرعون؛ لا يقرون إلا بوجود المخلوقات، وإن كانوا قد ينافقون فيقرون بألفاظ لا معنى لها، أو عبادات لا معبود لها.

وأما تعطيلهم للشرع، فإنهم جحدوا ما فى كتب الله من المعانى وحرفوا الكلم عن مواضعه، أو قالوا: نحن كالأميين لا نعلم الكتاب إلا أمانى، أو: قلوبنا غلف.

وقالوا - لما جاء به الرسول من الكتاب والسنة - نظير ما قالته الكفار: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] و﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١].

وهكذا قال هؤلاء: لا نفقه كثيراً مما يقول الرسول، وقالوا كما قال الذين يستمعون للرسول، فإذا خرجوا من عنده ﴿قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ أَنِفًا﴾ [محمد: ١٦].

وصاروا كالذين قيل فيهم: ﴿وَإِذَا قُرَأَتِ الْقُرْآنُ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِّرْتُ بِرَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥، ٤٦]

فتدبر ما ذكره الله عن أعداء الرسل، من نفى فقههم وتكذيبهم، تجد بعض ذلك فيمن أعرض عن ذكر الله وعن تدبر كتابه، واتبع ما تتلوه الشياطين وما توحيه إلى أوليائها، والله يهدينا صراطاً مستقيماً.

ولهذا كانت هذه الجهمية المعطلة المشابهون للكفار والمشركين من الصابئة وغيرهم، الجاحدة لوجود الصانع أو صفاته، ترمى أهل العلم والإيمان والكتاب والسنة، تارة بأنهم يشبهون اليهود؛ لما فى التوراة وكتب الأنبياء من الصفات، ولما ابتدعه بعض اليهود من التشبيه المنفى عن الله، وتارة بأنهم يشبهون النصارى لما أثبتته النصارى من صفة الحياة والعلم، ولما ابتدعته من أن الأقاليم جواهر، وأن أفنوم الكلمة اتحد بالناسوت.

وهذا الرمى موجود فى كلامهم قبل الإمام أحمد بن حنبل وفى زمنه، وهو موجود فى

كلامه وكلام أصحابه، حكاية ذلك ذكره في كتاب: «الرد على الجهمية والزنادقة»، وأنهم قالوا: «إذا أثبتتم الصفات فقد قلتم بقول النصارى»، وَرَدَّ ذلك. وفي مسأله: أن طائفة قالوا له: من قال: «القرآن غير مخلوق، أو هو في الصدور» فقد قال بقول النصارى.

وهكذا الجهمية ترمى الصفاتية بأنهم يهود هذه الأمة. وهذا موجود في كلام مستقدمي الجهمية ومتأخريهم، مثل ما ذكره أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الجهمي الجبري، وإن كان قد يخرج إلى حقيقة الشرك وعبادة الكواكب والأوثان في بعض الأوقات، وصنف في ذلك كتابه المعروف في السحر وعبادة الكواكب والأوثان. مع أنه كثيراً ما يحرم ذلك وينهى عنه متبعاً للمسلمين وأهل الكتب والرسالة.

وينصر الإسلام وأهله في مواضع كثيرة، كما يشكك أهله ويشكك غير أهله في أكثر المواضع. وقد ينصر غير أهله في بعض المواضع. فإن الغالب عليه التشكيك والخيرة، أكثر من الجزم والبيان.

وهؤلاء لهم أجوبة:

أحدها: أن مشابهة اليهود والنصارى ليست محذوراً إلا فيما خالف دين الإسلام، ونصوص الكتاب والسنة، والإجماع. وإلا فمعلوم أن دين المرسلين واحد، وأن التوراة والقرآن خرجا من مشكاة واحدة.

وقد استشهد الله بأهل الكتاب في غير موضع، حتى قال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَأَسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الحقاف: ١٠].

فإذا أشهد أهل الكتاب على مثل قول المسلمين كان هذا حجة ودليلاً، وهو من حكمة إقرارهم بالجزية. فيفرج بموافقة المقالة المأخوذة من الكتاب والسنة لما يآثره أهل الكتاب عن المرسلين قبلهم. ويكون هذا من أعلام النبوة، ومن حجج الرسالة، ومن الدليل على اتفاق الرسل.

الثاني: أن المشابهة التي يدعونها ليست صحيحة. فإن أهل السنة لا يوافقون اليهود والنصارى فيما ابتدعوه من الدين والاعتقاد؛ ولهذا قلت في بيان فساد قول ابن الخطيب: إنه لم يفهم مقالة أهل الحديث والسنة من الحنبلية وغيرهم، ولم يفهم مقالة النصارى، وأوضحت ذلك في موضعه، كما بين الإمام أحمد الفرق بين مقالة أهل السنة وبين مقالة النصارى المبتدعة، وكما بين الفرق بين مقالة أهل السنة ومقالة اليهود المبتدعة.

الثالث: أنه إذا فرض مشابهة أهل الإثبات لليهود أو النصارى، فأهل النفي والتعطيل مشابهون للكفار والمشركين من النصارى وغيرهم. ومعلوم قطعاً أن مشابهة أهل الكتابين

خير من مشابهة من ليس من أهل الكتاب، من الكفار بالربوبية والنبوات ونحوهم؛ ولهذا قيل: المشبه أعشى، والمعطل أعمى.

ولهذا فرح المؤمنون على عهد النبي ﷺ بانتصار النصارى على المجوس، كما فرح المشركون بانتصار المجوس على النصارى. فتدبر هذا، فإنه نافع فى مواضع، واللّه أعلم. ولهذا كان المعتزلة ونحوهم من القدرية مجوس هذه الأمة.

وهم يجعلون الصفاتية نصارى الأمة ويميلون إلى اليهود لموافقتهم لهم فى أمور كثيرة أكثر من النصارى، كما يميل طائفة من المتصوفة والمتفكرة إلى النصارى أكثر من اليهود.

فإذا كان الصفاتية إلى النصارى أقرب وضدهم إلى المجوس والمشركين أقرب تبين أن الصفاتية أتباع النبي ﷺ وأصحابه الذين فرحوا بانتصار الروم النصارى على فارس المجوس، وأن المعطلة هم إلى المشركين أقرب، الذين فرحوا بانتصار المجوس على النصارى.

سورة الغاشية

قال شيخ الإسلام:

فصل

قوله: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ . وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ . تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً . تُسْقَى مِنْ عَيْنِ آنِيَةٍ﴾ [الغاشية: ١ - ٥]، فيها قولان:

أحدهما: أن المعنى وجوه في الدنيا خاشعة، عاملة ناصبة، تصلى يوم القيامة ناراً حامية، ويعنى بها عبَاد الكفار كالرهبان، وعبَاد البدود^(١)، وربما تُؤولت في أهل البدع كالخوارج.

والقول الثاني: أن المعنى أنها يوم القيامة تخشع، أى: تذل وتعمل وتنصب، قلت: هذا هو الحق لوجوه:

أحدها: أنه على هذا التقدير يتعلق الظرف بما يليه، أى: وجوه يوم الغاشية خاشعة عاملة ناصبة صالية. وعلى الأول: لا يتعلق إلا بقوله: ﴿تصلى﴾. ويكون قوله: ﴿خاشعة﴾ صفة للوجوه قد فصل بين الصفة والموصوف بأجنبى متعلق بصفة أخرى متأخرة، والتقدير: وجوه خاشعة عاملة ناصبة يومئذ تصلى ناراً حامية. والتقديم والتأخير على خلاف الأصل، فالأصل إقرار الكلام على نظمه وترتيبه لا تغيير ترتيبه.

ثم إنما يجوز فيه التقديم والتأخير مع القرينة، أما مع اللبس فلا يجوز؛ لأنه يلتبس على المخاطب، ومعلوم أنه ليس هنا قرينة تدل على التقديم والتأخير، بل القرينة تدل على خلاف ذلك، فإرادة التقديم والتأخير بمثل هذا الخطاب خلاف البيان، وأمر المخاطب بفهمه تكليف لما لا يطاق.

الوجه الثاني: أن الله قد ذكر وجوه الأشقياء ووجوه السعداء في السورة، فقال بعد ذلك: ﴿وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ . لِسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ . فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٨ - ١٠]، ومعلوم أنه إنما وصفها بالنعمة يوم القيامة لا في الدنيا؛ إذ هذا ليس بمدح، فالواجب تشابه الكلام

(١) البدود: جمع بُدٍّ، والبُدُّ: الصنم الذى يعبد. انظر: لسان العرب، مادة «بدد».

وتناظر القسمين لا اختلافهما، وحيثُذ، فيكون الأشقياء وصفت وجوههم بحالها فى الآخرة.

الثالث: أن نظير هذا التقسيم قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ . إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ . وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بِاسِرَّةٍ . تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٥]، وقوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ . ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ . وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ . تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ . أُولَٰئِكَ هُمُ الْكُفْرَةُ الْفَجْرَةُ﴾ [عبس: ٣٨ - ٤٢]، وهذا كله وصف للوجوه لحالها فى الآخرة لا فى الدنيا.

الرابع: أن وصف الوجوه بالأعمال ليس فى القرآن، وإنما فى القرآن ذكر العلامة، كقوله: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]، وقوله: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونُ بِالَّذِينَ يَثْلَوْنَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٧٢]، وذلك لأن العمل والنصب ليس قائماً بالوجوه فقط، بخلاف السيمة والعلامة.

الخامس: أن قوله: ﴿خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٢، ٣]، لو جعل صفة لهم فى الدنيا لم يكن فى هذا اللفظ ذم، فإن هذا إلى المدح أقرب، وغايته أنه وصف مشترك بين عبّاد المؤمنين وعبّاد الكفار، والذم لا يكون بالوصف المشترك، ولو أريد المختص، لقليل: خاشعة للأوثان - مثلاً - عاملة لغير الله، ناصبة فى طاعة الشيطان، وليس فى الكلام ما يقتضى كون هذا الوصف مختصاً بالكفار، ولا كونه مذموماً. وليس فى القرآن ذم لهذا الوصف مطلقاً، ولا وعيد عليه، فَحَمَلُهُ على هذا المعنى خروج عن الخطاب المعروف فى القرآن.

السادس: أن هذا الوصف مختص ببعض الكفار ولا موجب للتخصيص، فإن الذين لا يتعبدون من الكفار أكثر، وعقوبة فساقهم فى دينهم أشد فى الدنيا والآخرة، فإن من كف منهم عن المحرمات المتفق عليها وأدى الواجبات المتفق عليها لم تكن عقوبته كعقوبة الذين يدعون مع الله إلهاً آخر، ويقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ويزنون. فإذا كان الكفر والعذاب على هذا التقدير فى القسم المتروك أكثر وأكبر كان هذا التخصيص عكس الواجب.

السابع: أن هذا الخطاب فيه تنفير عن العبادة والنسك ابتداءً، ثم إذا قيد ذلك بعبادة الكفار والمبتدعة وليس فى الخطاب تقييد كان هذا سعيًا فى إصلاح الخطاب بما لم يذكر فيه.

سورة البلد

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - :

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ . وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ . وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد : ٨ - ١٠] ، الهداية محلها القلب ، وهذه الأعضاء الثلاثة التي هي دائمة الحركة والكسب ، إما للإنسان ، وإما عليه ، بخلاف ما يتحرك من داخل فإنه لا يتعلق به ثواب ولا عقاب ، وبخلاف بقية الأعضاء الظاهرة ، فإن السكون أغلب ، وحركتها قليلة بالنسبة إلى هذه ، وهذه الثلاثة التي يروى عن عيسى ابن مريم - عليه السلام - أنه قال : من كان صمته فكراً ، ونطقه ذكراً ، ونظره عبدة . وفي حديث عند ابن أبي حاتم في صفة النبي ﷺ أنه كان كثير الصمت ، دائم الفكر ، متواصل الأحزان ، فالصمت والفكر للسان والقلب ، وأما الحزن فليس المراد به الحزن الذي هو الألم على فوت مطلوب أو حصول مكروه فإن ذلك منهي عنه ، ولم يكن من حاله ، وإنما أراد به الاهتمام والتيقظ لما يستقبله من الأمور ، وهذا مشترك بين القلب والعين .

وفيه - أيضاً - في الصحيحين حديث ابن عباس أنه كان إذا قام من الليل يصلى ينظر إلى السماء ، ويقرأ الآيات العشر من أواخر سورة آل عمران^(١) ، فيجمع بين الذكر والنظر والفكر ، فالنظر ، أى : نظر القلب ونظر العين ، والذكر - أيضاً - لا بد مع ذكر اللسان من ذكر القلب .

ولما كان النظر مبدأ ، والذكر منتهى ؛ لأن النظر يتقدم الإدراك ، والعلم والذكر يتأخر عن الإدراك والعلم ؛ ولهذا كان المتكلمة في النظر مقتضى للعلم ، وكان المتصوفة في الذكر المقرر للعلم قدم آلة النظر على آلة الذكر ، وختم بهداية الملك الجامع الذي هو الناظر الذاكر .

وذكر - سبحانه - اللسان والشفَتين ؛ لأنهما العضوان الناطقان . فأما الهواء والحلق والنطق واللهوات والأسنان فمتصلة حركة بعضها مرتبطة بحركة البعض بمنزلة غيرها من أجزاء الحنك ، فأما اللسان والشفَتان فمفصلة . ثم الشفتان لما كانا النهاية حملا الحروف الجوامع : الباء ، والفاء ، والميم ، والواو .

(١) البخارى فى التفسير (٤٥٦٩ ، ٤٥٧٠ ، ٤٥٧١) ، ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٦٣ / ١٨٢) .

فأما الباء والفاء فهما الحرفان السببيان، فإن الباء أبدأ تفيد الإلصاق والسبب، وكذلك الفاء تفيد التعقيب والسبب؛ وبالأَسباب تجتمع الأمور بعضها ببعض.

وأما الميم والواو فلهما الجمع والإحاطة، ألا ترى أن الميم ضمير لجمع المخاطبين في الأنواع الخمسة: ضميرى الرفع والنصب المتصلين والمنفصلين، وضمير الخفض في مثل قوله: (أنتم) و(علمتم) و(إياكم) و(علمكم) و(بكم) وضمير لجمع الغائبين في الأنواع الخمسة - أيضاً. والمضمر أيا كان، إما متكلم، أو مخاطب، أو غائب، واحد أو اثنان أو جمع، مرفوع أو منصوب أو مجرور. فقد أحاطت بالجميع مطلقاً. أما الجمع المطلق فبنفسها، وأما الجمع المقدر باثنين فبزيادة علم التثنية، وهو الألف في مثل أنتما وعلمتما، وكذلك الباقي.

ولهذا زيدت الواو في الجمع المطلق فقل: عليهما، وأنتموا، كما زيدت الألف في التثنية، ومن حذفها تخفيفاً؛ ولأن ترك العلامة علامة، فصارت الميم مشتركة، ثم الفارق الألف أو عدمها مع الواو.

وأما الواو فلها جموع الضمائر الغائبة في مثل قالوا ونحوها، وأما المتصلة مثل إياكم وهم، فعلى اللغتين، فلما صارت الواو تمام المضمر المرفوع المنفصل، والياء تمام المؤنث، صارت للمؤنث - مطلقاً - فى جميع أحواله؛ لأنه تلو المذكر، والمفرد مذكّره ومؤنثه قبل المثني والمجموع، فإن المفرد قبل المركب، ثم الألف صارت علم التثنية - مطلقاً - فى المظهر والمضمر كما أن الواو علم لجمع المذكر، وجعل الياء علمى النصب والجر فى المظهر من المثني والمجموع؛ لأن المظهر قبل المضمر وأقوى منه، فكانت أحق أن تكون فيه من الألف، فحين ما كان أقوى كانت الواو، وحين ما كان أوسط كان الياء.

وأما الجموع الظاهرة، فالواو هى علم الجمع المذكر الصحيح، كما أن الألف علم التثنية؛ ولهذا ينطق بها حيث لا إعراب، لكن فى حال النصب والخفض قلبتا يائين لأجل الفرق، وذلك لأن الأسماء الظاهرة لها الغيبة دون الخطاب فى جميع العربية؛ وذلك لأن الواو أقوى حروف العلة، والضمّة بعضها، وهى أقوى الحركات، لما فيها من الجمع، وكونها آخرًا، فجعلت للجمع والألف أخف حروف العلة، فجعلت للثنيين؛ لأن الياء كانت قد صارت للمؤنث فى المفرد المرفوع الذى هو الأصل فى قولك...^(١)، وجاءت الميم فى مثل: اللهم إشعار بجميع الأسماء؛ وذلك لأن حرف الشفة لما كان جامعاً للقوة من مبدأ مخارج الحروف إلى منتهاها بمنزلة الخاتم الآخر، الذى حوى ما فى المتقدم وزيادة كان جامعاً لقوى الحروف، فجعل جامعاً للأسماء مظهرها ومضمرها وجامعاً بين المفردات

(١) بياض بالأصل.

والجمل، فالواو والفاء عاطفان، والفاء رابطة جملة بجملة.

ولما كانت النون قريبة من الفيهة فهى أنفية، جعلت لجمع المؤنث؛ لأنه دون جمع المذكر، وثنى العينين والشفيتين؛ لأن العينين هما ربيئة القلب، وليس من الأعضاء أشد ارتباطاً بالقلب من العينين؛ ولهذا جمع بينهما فى قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَّتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠]، ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٧]، ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠]، ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ﴾ [النارعات: ٨]، ولأن كليهما له النظر، فنظر القلب الظاهر بالعينين والباطن به وحده، وكذلك اللسان هو الذكر والشفتان أنثاه.

سُورَةُ الشَّمْسِ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

فَصْلٌ

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا . وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا . وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا . وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشمس: ١ - ٤]. وضمير التانيث في ﴿جَلَّاهَا﴾ و﴿يَغْشَاهَا﴾، لم يتقدم ما يعود عليه إلا الشمس، فيقتضى أن النهار يجلى الشمس، وأن الليل يغشاها، و«التجلية»: الكشف والإظهار، و«الغشيان»: التغطية واللبس. ومعلوم أن الليل والنهار ظرفا الزمان، والفعل إذا أضيف إلى الزمان فقليل: هذا الزمان أو هذا اليوم يبرد، أو يبرد أو ينبت الأرض، ونحو ذلك، فالمقصود أن ذلك يكون فيه، كما يوصف الزمان بأنه عصيب، وشديد، ونحس، وبارد، وحار، وطيب، ومكروه. والمراد وصف ما فيه. فكون الشيء فاعلاً وموصوفاً هو بحسب ما يليق به، كل شيء بحسبه.

فالنهار يجلى الشمس، والليل يغشاها، وإن كان ظهور الشمس هو سبب النهار، ومغيها سبب الليل. وقد ذكر ذلك بقوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، فأضاف الضحى إليها. والضحى يعم النهار كله، كما قال: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا . رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا . وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧ - ٢٩]. وقال: ﴿وَالضُّحَى . وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ١، ٢].

وقوله: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا . وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا . وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٥ - ٨].

فقد قبل: إن «ما» مصدرية، والتقدير: والسماء وبناء الله إياها، والأرض وطحو الله إياها، ونفس وتسوية الله إياها. لا بد من ذكر الفاعل في الجملة، لا يصلح أن يقدر المصدر - هنا - مضافاً إلى الفعل فقط، فيقال: «وبنائها»؛ لأن الفاعل مذكور في الجملة في قوله: ﴿وَمَا بَنَاهَا﴾، ﴿وَمَا طَحَاهَا﴾ فإن الفعل لا بد له من فاعل في الجملة، ومفعول - أيضاً. فلا بد أن يكون في التقدير الفاعل والمفعول. لكن إذا كانت مصدرية، كانت «ما» حرقاً ليس فيها

ضمير، فيكون ضمير الفاعل في «بناها» عائداً على غير مذكور، بل إلى معلوم، والتقدير: والسماء وما بناها الله، وهذا خلاف الأصل، وخلاف الظاهر.

والقول الثاني: أنها موصولة، والتقدير: الذى بناها، والذى طحاها، و«ما»، فيها عموم وإجمال، يصلح لما لا يعلم، ولصفات من يعلم كقوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٢، ٣]، وقوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

وهذا المعنى يجيء فى قوله: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [الليل: ٣].

وهذا المعنى كما أنه ظاهر الكلام وأصله هو أكمل فى المعنى - أيضاً. فإن القسم بالفاعل، يتضمن الإقسام بفعله، بخلاف الإقسام بمجرد الفعل.

وأيضاً، فالأقسام التى فى القرآن - عامتها - بالذوات الفاعلة وغير الفاعلة. يقسم بنفس الفعل، كقوله: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا . فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصفافات: ١ - ٣]، وكقوله: ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾ [النازعات: ١]، ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾ [المرسلات: ١]، ونحو ذلك.

وهو - سبحانه - تارة يقسم بنفس المخلوقات، وتارة بربها وخالقها، كقوله: ﴿قُورَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وكقوله: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [الليل: ٣]، وتارة يقسم بها وربها.

وفى هذه السورة أقسم بمخلوق وبفعله، وأقسم بمخلوق دون فعله، فأقسم بفاعله.

فإنه قال: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا . وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا . وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا . وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشمس: ١ - ٤]، فأقسم بالشمس والقمر والليل والنهار، وآثارها وأفعالها، كما فرق بينهما فى قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [فصلت: ٣٧]، وقال: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، فإنه بأفعال هذه الأمور وآثارها تقوم مصالح بنى آدم وسائر الحيوان.

وقال: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، ولم يقل: «ونهارها» ولا «ضياها» لأن «الضحى» يدل على النور والحرارة جميعاً، وبالأنوار والحرارة تقوم مصالح العباد.

ثم أقسم بالسماء والأرض، وبالنفس، ولم يذكر معها فعلاً، فذكر فاعلها، فقال: ﴿وَمَا بَنَاهَا﴾، ﴿وَمَا طَحَّاهَا﴾، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾.

فلم يصلح أن يقسم بفعل النفس، لأنها تفعل البر والفجور وهو - سبحانه - لا يقسم إلا

بما هو معظم من مخلوقاته . لكن ذكر في ضمير القسم أنه خالق أفعالها بقوله : ﴿وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧ ، ٨] . فإذا كان قد بين أنه خالق فعل العبد الذى هو أظهر الأشياء فعلا واختياراً وقدرة فلأن يكون خالق فعل الشمس، والقمر والليل، والنهار، بطريق الأولى والأحرى .

وأما السماء والأرض، فليس لهما فعل ظاهر يعظم فى النفوس حتى يقسم بها إلا ما يظهر من الشمس، والقمر، والليل، والنهار .

والسماء والأرض أعظم من الشمس والقمر والليل والنهار، والنفس أشرف الحيوان المخلوق، فكان القسم بصانع هذه الأمور العظيمة مناسباً، وكان إقسامه بصانعها تنبيهاً على أنه صانع ما فيها من الشمس والقمر والليل والنهار .

فتضمن الكلام الإقسام بصانع هذه المخلوقات، وبأعيانها، وما فيها من الآثار والمنافع لبنى آدم .

وختم القسم، بالنفس، التى هى آخر المخلوقات، فإن الله خلق آدم يوم الجمعة آخر المخلوقات، وبين أنه خالق جميع أفعالها، ودل على أنه خالق جميع أفعال ما سواها .

وهو - سبحانه - مع ما ذكر من عموم خلقه لجميع الموجودات على مراتبها حتى أفعال العبد المنقسمة إلى التقوى والفجور وبين انقسام الأفعال إلى الخير والشر، وانقسام الفاعلين إلى مفلح وخائب، سعيد وشقى . وهذا يتضمن الأمر والنهى، والوعد والوعيد . فكان فى ذلك رد على القدرية المجوسية الذين يخرجون أفعال العباد عن خلقه وإلهامه، وعلى القدرية المشركية، الذين يبطلون أمره ونهيه، ووعدوه ووعيده احتجاجاً بقضائه وقدره .

وقد قيل فى قوله : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا . وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٩ ، ١٠] : إن الضمير عائد إلى «الله»، أى : «قد أفلح من زكاها الله، وقد خاب من دساها الله» . وهذا مخالف للظاهر، بعيد عن نهج البيان الذى ألف عليه القرآن، إذ كان الأحسن : «قد أفلحت من زكاها الله، وقد خابت من دساها»، وهذا ضعيف .

وأيضاً، فقوله : ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾، بيان للقدر، فلا حاجة إلى ذكره مرة ثانية عقب ذلك فى مثل هذه السورة القصيرة .

ولهذا لم يذكر عن النبى ﷺ فى إثبات القدر إلا هذه الآية دون الثانية، كما فى صحيح مسلم عن أبى الأسود الدؤلى^(١) قال : قال لى عمران بن حصين : أرأيت ما يعمل الناس

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلى الكنانى، واضع علم النحو، كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان من التابعين، رسم له على بن أبى طالب شيئاً من أصول النحو فكتب فيه =

اليوم ويكدحون فيه، أشيء قُضِيَ عليهم ومضى عليهم من قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قضى عليهم، ومضى عليهم. قال: فقال: أفلا يكون ذلك ظلماً؟ قال: ففرغت من ذلك فزغاً شديداً وقلت: كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون. فقال لى: يرحمك الله: إني لم أرد بما سألتك إلا لأحرز عقلك. فإن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «لا، بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله - عز وجل -: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾^(١). فبين النبي ﷺ أن تصديق ما أخبر به من القضاء قوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾.

والذى فى الحديث هو القدر السابق من علم الله وكتابه وكلامه، وهذا إنما تنكره غالبية القدرية. وأما الذى فى القرآن فهو خلق الله أفعال العباد وهذا أبلغ. فإن القدرية المجوسية تنكره.

فالذى فى القرآن يدل على ما فى الحديث وزيادة، ولهذا جعله النبى ﷺ مصدقاً له. وذلك من وجوه:

أحدها: أنه إذا علم أن الله هو الملهم للفجور والتقوى - ولم يكن فى ذلك ظلم كما تقول القدرية الإبلسية، ولا مخالفة للأمر والنهى والوعد والوعيد كما تقوله القدرية المشركية - فالإقرار بأن الله كتب ذلك وقدره قبل وجوده مما لا نزاع فيه عند الإنسان من جهة القدر. ولهذا قد أقر بالقدر السابق جمهور القدرية الذين ينكرون خلق الأفعال. ولم يثبت أحد من القدرية أن الله خالق أفعال العباد، وينكره من جهة القدر أن الله خالق ذلك.

الوجه الثانى: أنه إذا ثبت أن الله خالق فعل العبد، وأنه الملهم للفجور والتقوى، كان ذلك من جملة مصنوعاته، والشبهة التى عرضت للقدرية - التى سأل المزيان للنبي ﷺ - إنما هى فى أعمال العباد التى عليها الثواب والعقاب خاصة، ولم ينكروا من جهة القدر أن الله قدر ما يخلقه هو قبل وجوده. وإنما أنكر من أنكر منهم إذا اشتبه أمر أفعال العباد.

وهؤلاء يقولون: إن الله يقدر الأمور قبل وجودها إلا أفعال العباد والسعادة والشقاوة فإن ذلك لا ينبغى أن يعلمه حتى يكون؛ لأن أمر الأمير بما يعلم أن المكلف لا يطيعه فيه، بل

= أبو الأسود، وأخذه عنه جماعة، سكن البصرة فى خلافة عمر، وولى إمارتها فى أيام على، وكان قد شهد صفين، مات بالبصرة عام ٦٩ هـ. [الإصابة ٢/٢٤٣، وتهذيب ابن عساکر ٧/١١٠].

(١) مسلم فى القدر (١٠/٢٦٥٠).

يكون ضرراً عليه، مستقبح عندهم. وقد حكى طوائف من المصنفين فى أصول الفقه وغيرهم الخلاف فى ذلك عن المعتزلة. وقالوا: يجوز أن يأمر العبد بما يعلم أنه لا يفعله، خلافاً للمعتزلة؛ لأن فى جنس المعتزلة من يخالف فى ذلك وأكثرهم لا يخالف فى ذلك؛ وإنما يخالف فيه طائفة منهم.

فإذا كان القرآن قد أثبت أنه الملهم للنفس فجورها وتقواها كان ذلك من جملة مفعولاته. فلا تبقى شبهة القدرية أنه قدر ذلك قبل وجوده، كما لا شبهة عندهم فى تقديره لما يخلقه من الأعيان والصفات.

وأما من أنكر تقديره العلم من منكرة الصفات أو بعضها فأولئك لهم مأخذ آخر، ليس مأخذهم أمر الصفات.

الوجه الثالث: أنه قد كان ألهم الفجور والتقوى، وهو خالق فعل العبد. فلا بد أن يعلم ما خلقه قبل أن يخلقه، كما قال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤]، لأن الفاعل المختار يريد ما يفعله، والإرادة مستلزمة لتصور المراد. وذلك هو العلم بالمراد المفعول.

وإذا كان خلقه للشيء مستلزماً لعلمه به، فذلك أصل القدر السابق وما علمه الله - سبحانه - بقوله وبكتبه فلا نزاع فيه. وهذا بين فى جميع الأشياء فى هذا وغيره.

فإنه - سبحانه - إذا ألهم الفجور والتقوى فالملهم إن لم يميز بين الفجور والتقوى، ويعلم أن هذا الفعل الذى يريد أن يفعله هذا فجور، والذى يريد أن يفعله هذا تقوى، لم يصح منه إلهام الفجور والتقوى.

فظهر بهذا حسن ما ذكره النبى ﷺ من تصديق الآية لما أخبر به النبى ﷺ من القدر السابق.

وقوله - سبحانه - : ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨]، كما يدل على القدر يدل على الشرع. فإنه لو قال: «فألهمها أفعالها»، كما يقول الناس: «خالق أفعال العباد»، لم يكن فى ذلك تمييز بين الخير والشر، والمحبوب والمكروه، والمأمور به والمنهى عنه، بل كان فيه حجة للمشركين - من المباينة والخبرية - الذين يدفعون الأمر والنهى، والحسن والقبح؛ فإنه خلق أفعال العباد. فلما قال: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨]، كان الكلام تفريقاً بين الحسن والمأمور به والقبح المنهى عنه، وأن الأفعال منقسمة إلى حسن وسيئ، مع كونه - تعالى - خالق الصنفين.

وهذه طريقة القرآن - فى غير موضع - يذكر المؤمن والكافر وأفعالهما الحسنة والسيئة،

ووعده وووعيده، ويذكر أنه خالق الصنفين، كقوله: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨]، ونحو ذلك.

وهذا الأصل ضلت فيه الجبرية والقدرية:

فإن القدرية المجوسية قالوا: إن الأفعال تنقسم إلى حسن وقبيح لصفات قائمة بها، والعبد هو المحدث لها بدون قدرة الله وبدون خلقه.

فقال الجبرية: بل العبد مجبور على فعله، والجبر حق يوجب وجود أفعاله عند وجود الأسباب التي يخلقها الله، وامتناع وجودها عند عدم شيء من الأسباب. وإذا كان مجبوراً يمتنع أن يكون الفعل حسناً أو قبيحاً لمعنى يقوم به.

وهذه طريقة أبي عبد الله الرازي ونحوه من الجبرية النافين لانقسام الفعل في نفسه إلى حسن وقبيح. والأولى طريقة أبي الحسين البصري ونحوه من القدرية القائلين بأن فعل العبد لم يحدثه إلا هو، والعلم بذلك ضروري أو نظري، وأن الفعل ينقسم في نفسه إلى حسن وقبيح، والعلم بذلك ضروري.

وأبو الحسين هو إمام المتأخرين من المعتزلة، وله من العقل والفضل ما ليس لأكثر نظرائه، لكن هو قليل المعرفة بالسنة، ومعاني القرآن، وطريقة السلف.

وهو وأبو عبد الله الرازي في هذا الباب في طرفي نقيض، ومع كل منهما من الحق ما ليس مع الآخر. فأبو الحسين يدعي أن العلم بأن العبد يحدث فعله ضروري، والرازي يدعي أن العلم بأن افتقار الفعل المحدث الممكن إلى مرجح يجب وجوده عنده ويمتنع عند عدمه ضروري كذلك، بل كلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضروري.

ثم يعتقد كل فريق أن هذا العلم الضروري يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة، وليس الأمر كذلك. بل كلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضروري ومصيب في ذلك، وإنما وقع غلطه في إنكاره ما مع الآخر من الحق، فإنه لا منافاة بين كون العبد مُحْدِثاً لفعله، وكون هذا الإحداث ممكن الوجود - بمشيئة الله تعالى.

ولهذا كان مذهب أهل السنة المحضة أن العبد فاعل لفعله حقيقة، كما ادعاه أبو الحسين من الضرورة، لا يقولون: ليس بفاعل حقيقة، أو ليس بفاعل، كما يقوله المائلون إلى الجبر مثل طائفة أبي عبد الله الرازي. يقولون مع ذلك: إن الله هو الخالق لهذا الفاعل ولفعله، وهو الذي جعله فاعلاً حقيقة، وهو خالق أفعال العباد، كما يقوله أهل الإثبات من الأشعرية - طائفة الرازي وغيرهم - لا كما يقوله القدرية - مثل أبي الحسين وطائفته - إن الله لم يخلق أفعال العباد.

ولهذا نص الأئمة - كالإمام أحمد، ومن قبله من الأئمة كالأوزاعي وغيره - على إنكار إطلاق القول بالجبر نفيًا وإثباتًا، فلا يقال: «إن الله جبر العباد»، ولا يقال: «لم يجبرهم». فإن لفظ «الجبر» فيه اشتراك وإجمال. فإذا قيل: «جبرهم»، أشعر بأن الله يجبرهم على فعل الخير والشر بغير اختيارهم، وإذا قيل: «لم يجبرهم»، أشعر بأنهم يفعلون ما يشاؤون بغير اختياره، وكلاهما خطأ. وقد بسطنا القول في هذا في غير هذا الموضوع.

والمقصود - هنا - أن هذين الفريقين اعتقدوا تنافي القدر والشرع، كما اعتقد ذلك المجوس والمشركون، فقالوا: إذا كان خالقًا للفعل امتنع أن يكون الفعل في نفسه حسنًا له ثواب، أو قبيحًا عليه عقاب. ثم قالت القدرية: لكن الفعل منقسم، فليس خالقًا للفعل. وقالت الجبرية: لكنه خالق، فليس الفعل منقسمًا.

ولكن الجبرية المقرّون بالرسول يُقرّون بالانقسام من جهة أمر الشارع ونهيه فقط، ويقولون: له أن يأمر بما شاء لا لمعنى فيه، وينهى عما يشاء لا لأجل معنى فيه، ويقولون في خلقه وفي أمره جميعًا: يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

وأما من غلب عليه رأى أو هوى، فإنه ينحل عن ربة الشارع إذا عاين الجبر، ويقولون ما يقوله المشركون: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ومن أقر بالشرع، والأمر والنهي، والحسن والقبح، دون القدر وخلق الأفعال - كما عليه المعتزلة - فهو من القدرية المجوسية الذين شابها المجوس. وللمعتزلة من مشابهة المجوس واليهود نصيب وافر.

ومن أقر بالقضاء والقدر، وخلق الأفعال وعموم الربوبية، وأنكر المعروف والمنكر، والهدى والضلال، والحسنات والسيئات، ففيه شبه من المشركين والصابئة.

وكان الجهم بن صفوان - ومن اتبعه كذلك - لما ناظر أهل الهند، كما كان المعتزلة - كذلك - لما ناظروا المجوس - الفرس - والمجوس أرجح من المشركين.

فإن من أنكر الأمر والنهي، أو لم يقر بذلك، فهو مشرك صريح كافر - أكفر من اليهود والنصارى والمجوس - كما يوجد ذلك في كثير من المتكلمة والمتصوفة - أهل الإباحة ونحوهم.

ولهذا لم يظهر هؤلاء ونحوهم في عصر الصحابة والتابعين لقرب عهدهم بالنبوة، وإنما ظهر أولئك القدرية المجوسية؛ لأن مذهبهم فيه تعظيم للأمر والنهي والثواب والعقاب. فهم أقرب إلى الكتاب والسنة والرسول والدين من هؤلاء المعطلة للأمر والنهي فإن هؤلاء من

شر الخلق.

وأما القدرية الإبلسية، فهم الذين يقرون بوجود الأمر والنهى من الله، ويقرون - مع ذلك - بوجود القضاء والقدر منه، لكن يقولون: هذا فيه جهل وظلم. فإنه بتناقضه يكون جهلاً وسفهاً، وبما فيه من عقوبة العبد بما خلق فيه يكون ظلماً.

وهذا حال إبليس، فإنه قال: ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]، فأقر بأن الله أغواه، ثم جعل ذلك عنده داعياً يقتضى أن يغوى هو ذرية آدم.

وإبليس هو أول من عادى الله، وطغى فى خلقه وأمره، وعارض النص بالقياس. ولهذا يقول بعض السلف: أول من قاس إبليس. فإن الله أمره بالسجود لآدم، فاعترض على هذا الأمر بأنئى خير منه، وامتنع من السجود. فهو أول من عادى الله، وهو الجاهل الظالم؛ الجاهل بما فى أمر الله من الحكمة، الظالم باستكباره الذى جمع فيه بين بطل الحق وغمط الناس.

ثم قوله لربه: «فبما أغويتنى لأفعلن»، جعل فعل الله - الذى هو إغواؤه له - حجة له، وداعياً إلى أن يغوى ابن آدم. وهذا طعنٌ منه فى فعل الله وأمره، وزعم منه أنه قبيح، فأنا أفعل القبيح - أيضاً. فقاس نفسه على ربه، ومثّل نفسه بربه.

ولهذا كان مضاهياً للربوبية، كما ثبت فى صحيح مسلم عن جابر، عن النبى ﷺ: «إن إبليس ينصب عرشه على البحر، ثم يبعث سراياه، فأعظمهم فتنة أقربهم إليه منزلة. فيجىء الرجل فيقول: ما زلت به حتى فعل كذا. ثم يجىء الآخر فيقول: ما زلت به حتى فرقت بينه وبين زوجته، فيلتزمه ويدنيه منه، ويقول: أنت أنت»^(١).

والقدرية قصدوا تنزيه الله عن السفه، وأحسنوا فى هذا القصد. فإنه - سبحانه - مُقَدَّسٌ عما يقول الظالمون - من إبليس وجنوده - علواً كبيراً، حكماً، عدلاً. لكن ضاق ذرعهم، وحصل عندهم نوع جهل اعتقدوا معه أن هذا التنزيه لا يتم إلا بأن يسلبوه قدرته على أفعال العباد، وخلقها لها، وشمول إرادته لكل شىء. فناظروا إبليس وحزبه فى شىء، واستحوذ عليهم إبليس من ناحية أخرى.

وهذا من أعظم آفات الجدال فى الدين بغير علم أو بغير الحق. وهو الكلام الذى ذمه السلف، فإن صاحبه يرد باطلاً بباطل وبدعة ببدعة.

(١) مسلم فى صفات المنافقين (٢٨١٣ / ٦٧).

فجاء طوائف ممن ناظرهم من أهل الإثبات؛ ليقرروا أن الله خالق كل شيء، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كل شيء قدير، فضاق ذرعهم وعلمهم، واعتقدوا أن هذا لا يتم إن لم ننكر محبة الله ورضاه، وما خص به بعض الأفعال دون بعض من الصفات الحسنة والسيئة وننكر حكمته ورحمته، فيجوز عليه كل فعل، لا يتزه عن ظلم ولا غيره من الأفعال.

وراد قوم في ذلك، حتى عطلوا الأمر والنهي، والوعد والوعيد - رأساً - ومال هؤلاء إلى الإرجاء، كما مال الأولون إلى الوعيد. فقالت الوعيدية: كل فاسق خالد في النار لا يخرج منها أبداً، وقالت الخوارج: هو كافر. وغالية المرجئة أنكرت عقاب أحد من أهل القبلة. ومن صرح بالكفر أنكر الوعيد في الآخرة - رأساً - كما يفعله طوائف من الاتحادية، والمتفلسفة، والقرامطة، والباطنية. وكان هؤلاء الجبرية المرجئة أكفر بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، من المعتزلة الوعيدية القدرية.

وأما مقتصد المرجئة الجبرية، الذين يقرون بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، وأن من أهل القبلة من يدخل النار، فهؤلاء أقرب الناس إلى أهل السنة.

وقد روى الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: «لُعِنَتُ القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً أنا آخرهم»^(١).

لكن المعتزلة من القدرية، أصلح من الجبرية والمرجئة ونحوهم في الشريعة - علمها وعملها. فكلامهم في أصول الفقه وفي اتباع الأمر والنهي، خير من كلام المرجئة من الأشعرية وغيرهم. فإن كلام هؤلاء في أصول الفقه قاصر جداً، وكذلك هم مقصرون في تعظيم الطاعات والمعاصي. ولكن هم في أصول الدين أصلح من أولئك، فإنهم يؤمنون من صفات الله وقدرته وخلقه بما لا يؤمن به أولئك. وهذا الصنف أعلى.

فلهذا كانت المرجئة في الجملة خيراً من القدرية، حتى إن الإرجاء دخل فيه الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم، بخلاف الاعتزال. فإنه ليس فيه أحد من فقهاء السلف وأئمتهم.

(١) الطبراني ١١٧/٢٠ (٢٣٢)، وقال الهيثمي في المجمع ٢٠٧/٧: «رواه الطبراني، وفيه بقية بن الوليد وهو لين، ويزيد بن حصين لم أعرفه».

فصل

فإذا كان الضلال فى القدر حصل - تارة - بالكذب بالقدر والخلق، وتارة بالكذب بالشرع والوعيد، وتارة بتظلم الرب، كان فى هذه السورة ردًا على هذه الطوائف كلها.

فقوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨]، إثبات للقدر بقوله: ﴿أَلْهَمَهَا﴾، وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه ليعلم أنها هى الفاجرة والمتقية، وإثبات للتفريق بين الحسن والقيبح، والأمر والنهى، بقوله ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾.

وقوله - بعد ذلك -: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا . وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٩، ١٠]، إثبات لفعل العبد، والوعد والوعيد بِفَلَاحٍ مَنْ زَكَّى نفسه وخيبة من دساها. وهذا صريح فى الرد على القدرية والمجوسية، وعلى الجبرية للشرع أو لفعل العبد، وهم المكذبون بالحق.

وأما المظلّمون للخالق فإنه قد دل على عدله بقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧]، والتسوية: التعديل. فبين أنه عادل فى تسوية النفس التى ألهمها فجورها وتقواها.

وذكر - بعد ذلك - عقوبة من كذب رسله وطغى، وأنه لا يخاف عاقبة انتقامه ممن خالف رسله، ليبين أن من كذب بهذا أو بهذا، فإن الله ينتقم منه ولا يخاف عاقبة انتقامه، كما انتقم من إبليس وجنوده، وأن تظلمه من ربه وتسفيهه له إنما يهلك به نفسه ولن يضر الله شيئًا.

«فإن العباد لن يبلغوا ضر الله فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، ولو أن أولهم وآخرهم، وإنسهم وجنهم، كانوا على أتقى قلب رجل منهم، ما زاد ذلك فى ملكه شيئًا، ولو أن أولهم وآخرهم، وإنسهم وجنهم، كانوا على أفجر قلب رجل منهم، ما نقص ذلك من ملكه شيئًا»^(١).

ولهذا لما سأل عمران بن حصين أبا الأسود الدؤلى عن ذلك لِيَحْزُرَ^(٢) عقله: «هل يكون ذلك ظلمًا؟»، فذكر أن ذلك ليس منه ظلمًا، وخاف من قوله: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣]، وذكر حديث النبى ﷺ، واستشهاد بهذه الآية .

(١) مسلم فى البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥) .

(٢) لِيَحْزُرَ: لِيَقْدَرُ. انظر: لسان العرب، مادة «حزر».

وقد تبين أن القدرية الخائضين بالباطل، إما أن يكونوا مُكذِّبين لما أخبر به الرب من خلقه أو أمره، وإما أن يكونوا مظلّمين له في حكمه. وهو - سبحانه - الصادق العدل، كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]. فإن الكلام إما إنشاء وإما إخبار. فالإخبار صدق، لا كذب، والإنشاء - أمر التكوين وأمر التشريع - عدل، لا ظلم. والقدرية المجوسية كذبوا بما أخبر به عن خلقه وشرعه من أمر الدين، والإبليسية جعلوه ظالمًا في مجموعهما، أو في كل منهما.

وقد ظهر - بذلك - أن المفترقين المختلفين من الأمة إنما ذلك بتركهم بعض الحق الذي بعث الله به نبيه وأخذهم باطلاً يخالفه، واشترакهم في باطل يخالف ما جاء به الرسول. وهو من جنس مخالفة الكفار للمؤمنين كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتُلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فإذا اشتركوا في باطل خالفوا به المؤمن المتبعين للرسول نسوا حظًا مما ذكروا به فألقى بينهم العداوة والبغضاء، واختلفوا فيما بينهم في حق آخر جاء به الرسول، فأمن هؤلاء ببعضه وكفروا ببعضه، والآخرون يؤمنون بما كفر به هؤلاء ويكفرون بما يؤمن به هؤلاء.

وهنا كلا الطائفتين المختلفتين المفترقتين مذمومة. وهذا شأن عامة الافتراق والاختلاف في هذه الأمة وغيرها. وهذا من ذلك. فإنهم اشتركوا في أن كون الرب خالقًا لفعل العبد ينافي كون فعله منقسمًا إلى حسن وقبيح. وهذه المقدمة اشتركوا فيها - جدلا - من غير أن تكون حقًا في نفسها أو عليها حجة مستقيمة.

وهي إحدى المقدمتين التي يعتمدها الرازي في مسألة التحسين والتقبيح. فإنه اعتقد في «محصوله» وغيره على أن العبد مجبور على فعله، والمجبور لا يكون فعله قبيحًا، فلا يكون شيء من أفعال العباد قبيحًا.

وهذه الحجة بنفى ذلك أصلها حجة المشركين المكذبين للرسول، الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فإنهم نفوا قبح الشرك وتحريم ما لم يحرمه الله من الطيبات بإثبات القدر.

لكن هؤلاء الذين يحتجون بالجبر على نفى الأحكام، إذا أقروا بالشرع لم يكونوا مثل المشركين من كل وجه. ولهذا لم يكن المتكلمون المقرون بالشرعة كالمشركين، وإن كان فيهم جزء من باطل المشركين.

لكن يوجد فى المتكلمين والمتصوفة طوائف يغلب عليهم الجبر حتى يكفروا - حينئذ - بالأمر والنهى والوعد والوعيد والثواب والعقاب، إما قولاً، وإما حالاً وعملاً. وأكثر ما يقع ذلك فى الأفعال التى توافق أهواءهم، يطلبون بذل إسقاط اللوم والعقاب عنهم، ولا يزيدهم ذلك إلا ذمًا وعقابًا كالمستجير من الرمضاء بالنار.

فإن هذا القول لا يطرد العمل به لأحد، إذ لا غنى لبني آدم - بعضهم من بعض - من إرادة شئ والأمر به، وبغض شئ والنهى عنه. فمن طلب أن يسوى بين المحبوب والمكروه، والمرضى والمسخوط، والعدل والظلم، والعلم والجهل، والضلال والهدى، والرشد والغى، فإنه لا يستمر على ذلك أبدًا. بل إذا حصل له ما يكرهه ويؤذيه فر إلى دفع ذلك، وعقوبة فاعله بما قدر عليه حتى يعتدى فى ذلك.

فهم من أظلم الخلق فى تفريقهم بين القبيح من الظلم والفواحش منهم ومن غيرهم، ومن يهونه ومن لا يهونه، واحتجاجهم بالقدر لأنفسهم دون خصومهم.

وتجد أحدهم عند فعل ما يحمد عليه يغلب على قلبه حال أهل القدر، فيجعل نفسه هو المحدث لذلك دون الله، وينسى نعمة الله عليه فى إلهامه إياه تقواه. وهذا من أظلم الخلق، كما قال أبو الفرج ابن الجوزى: أنت عند الطاعة قدرى، وعند المعصية جبرى، أى مذهب وافق هواك تمذهب به.

وأهل العدل ضد ذلك. إذا فعلوا حسنة شكروا الله عليها؛ لعلمهم بأن الله هو الذى حبب إليهم الإيمان وزينه فى قلوبهم، وأنه هو الذى كره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا (١) فَاحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

فاتبعوا أباهم حيث أذن: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

ويقول أحدهم: «أبوء لك بنعمتك علىَّ وأبوء بذنبي»، كما قال النبى ﷺ: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم، أنت ربى، لا إله إلا أنت. خلقتنى وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت. أبوء لك بنعمتك علىَّ وأبوء بذنبي. فاغفر لى، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» (٢). وكان فى الحديث الصحيح - أيضًا -:

(١) فى المطبوعة: «وإذا فعلوا»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البخارى فى الدعوات (٦٣٠٦) والترمذى فى الدعوات (٣٣٩٣).

«إن الله تعالى يقول: يا عبادى، إنما هى أعمالكم ترد عليكم، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد شراً فلا يلومن إلا نفسه»^(١). ويقولون بموجب قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

قل ابن القيم - رحمه الله -:

ذكر - سبحانه - فى هذه السورة ثمود دون غيرهم من الأمم المكذبة فقال شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين بن تيمية:

هذا - والله أعلم - من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى. فإنه لم يكن فى الأمم المكذبة أخف ذنباً وعذاباً منهم، إذ لم يذكر عنهم من الذنوب ما ذكر عن عاد، ومدين، وقوم لوط، وغيرهم.

ولهذا لما ذكرهم وعاداً قال: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت: ١٥]، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧].

وكذلك إذا ذكرهم مع الأمم المكذبة لم يذكر عنهم ما يذكر عن أولئك من التجبر والتكبر والأعمال السيئة، كاللواط، وبخس المكيال والميزان، والفساد فى الأرض، كما فى سورة هود، والشعراء وغيرهما. فكان فى قوم لوط - مع الشرك - إتيان الفواحش التى لم يسبقوا إليها؛ وفى عاد - مع الشرك - التجبر، والتكبر، والتوسع فى الدنيا، وشدة البطش، وقولهم: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وفى أصحاب مدين - مع الشرك - الظلم فى الأموال. وفى قوم فرعون الفساد فى الأرض، والعلو.

وكان عذاب كل أمة بحسب ذنوبهم وجرائمهم. فعذب قوم عاد بالريح الشديدة العاتية التى لا يقوم لها شيء، وعذب قوم لوط بأنواع من العذاب لم يعذب بها أمة غيرهم. فجمع لهم بين الهلاك، والرجم بالحجارة من السماء، وطمس الأبصار، وقلب ديارهم عليهم بأن جعل عاليها سافلها، والخسف بهم إلى أسفل سافلين. وعذب قوم شعيب بالنار التى أحرقتهم، وأحرقت تلك الأموال التى اكتسبوها بالظلم والعدوان.

وأما ثمود فأهلكهم بالصيحة، فماتوا فى الحال. فإذا كان هذا عذابه لهؤلاء وذنبهم - مع الشرك - عقر الناقة التى جعلها الله آية لهم، فمن انتهك محارم الله، واستخف بأوامره ونواهيه، وعقر عباده وسفك دماءهم، كان أشد عذاباً.

(١) مسلم فى البر والصلة والآداب (٥٥/٢٥٧٧).

ومن اعتبر أحوال العالم قديمًا وحديثًا، وما يعاقب به من يسعى في الأرض بالفساد،
وسفك الدماء بغير حق، وأقام الفتن، واستهان بحرمات الله، علم أن النجاة في الدنيا
والآخرة للذين آمنوا وكانوا يتقون.

سُورَةُ الْعَلَقِ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام:

فَصْل

فى بيان أن الرسول ﷺ أول ما أنزل عليه بيان أصول الدين وهى الأدلة العقلية الدالة على ثبوت الصانع وتوحيده، وصدق رسوله ﷺ، وعلى المعاد إمكاناً ووقوعاً.

وقد ذكرنا - فيما تقدم - هذا الأصل غير مرة، وأن الرسول ﷺ بين الأدلة العقلية والسمعية التى يهتدى بها الناس إلى دينهم، وما فيه نجاتهم وسعادتهم فى الدنيا والآخرة، وأن الذين ابتدعوا أصولاً تخالف بعض ما جاء به هى أصول دينهم، لا أصول دينه. وهى باطلة عقلاً وسمعاً، كما قد بسط فى غير موضع. وبين أن كثيراً من المنتسبين إلى العلم والدين قاصرون أو مقصرون فى معرفة ما جاء به من الدلائل السمعية والعقلية.

فطائفة قد ابتدعت أصولاً تخالف ما جاء به من هذا وهذا.

وطائفة رأت أن ذلك بدعة فأعرضت عنه، وصاروا ينتسبون إلى السنة لسلامتهم من بدعة أولئك. ولكن هم - مع ذلك - لم يتبعوا السنة على وجهها، ولا قاموا بما جاء به من الدلائل السمعية والعقلية. بل الذى يخبر به من السمعية مما يخبر به عن ربه وعن اليوم الآخر، غايتهم أن يؤمنوا بلفظه من غير تصور لما أخبر به. بل قد يقولون مع هذا إنه نفسه لم يكن يعلم معنى ما أخبر به؛ لأن ذلك عندهم هو تأويل المشابه الذى لا يعلمه إلا الله.

وأما الأدلة العقلية فقد لا يتصورون أنه أتى بالأصول العقلية الدالة على ما يخبر به، كالأدلة الدالة على التوحيد والصفات. ومنهم من يقر بأنه جاء بهذا مجملاً، ولا يعرف أدلته. بل قد يظن أن ما يستدل به - كالاستدلال بخلق الإنسان على حدوث جواهره - هو دليل الرسول.

وكثير من هؤلاء يعتقدون: أن فى ذلك ما لا يجوز أن يعلم بالعقل كالمعاد، وحسن التوحيد والعدل والصدق، وقبح الشرك والظلم والكذب. والقرآن يبين الأدلة العقلية الدالة

على ذلك. وينكر على من لم يستدل بها. ويبين أنه بالعقل يعرف المعاد، وحسن عبادته وحده وحسن شكره. وقبح الشرك، وكفر نعمه، كما قد بسطت الكلام على ذلك في مواضع.

وكثير من الناس يكون هذا في فطرته وهو ينكر تحسين العقل وتقبيحه إذا صنف في أصول الدين على طريقة النفاة الجبرية - أتباع جهم. وهذا موجود في عامة ما يقوله المبطلون - يقولون بفطرتهم ما يناقض ما يقولونه في اعتقادهم البدعي.

وقد ذكر أبو عبد الله - ابن الجلد الأعلى - أنه سمع أبا الفرج ابن الجوزي ينشد في مجلس وعظه البيتين المعروفين:

هب، البعثُ لم تأتِنا رُسُلُهُ وجاحمة النار لم تُضرم

أليس من الواجب المستحق حياءُ العباد من المنعم؟

فقد صرح في هذا بأنه من الواجب المستحق حياءُ الخلق من الخالق المنعم.

وهذا تصريح بأن شكره واجب مستحق ولو لم يكن وعيد، ولا رسالة أخبرت بجزاء. وهو يبين ثبوت الوجوب والاستحقاق وإن قدر أنه لا عذاب.

وهذا فيه نزاع قد ذكرناه في غير هذا الموضوع، وبيننا أن هذا هو الصحيح. ونتيجة فعل المنهى انخفاض المنزلة وسلب كثير من النعم التي كان فيها وإن كان لا يعاقب بالضرر.

ويبين أن الوجوب والاستحقاق يُعلم بالبدية. فتارك الواجد وفاعل القبيح وإن لم يُعَذَّب بالإيلام كالنار فيسلب من النعم وأسبابه ما يكون جزاءه. وهذا جزاء من لم يشكر النعمة بل كفرها - أن يسلبها. فالشكر قيد النعم، وهو موجب للمزيد. والكفر بعد قيام الحاجة موجب للعذاب، وقبل ذلك يُنقص النعمة ولا يزيد.

مع أنه لابد من إرسال رسول يستحق معه النعيم أو العذاب، فإنه ما ثم دار إلا الجنة أو النار. قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ. ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٤ - ٦]، وهذا مبسوط في مواضع.

والمقصود - هنا - أن بيان هذه الأصول وقع في أول ما أنزل من القرآن. فإن أول ما أنزل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [علق: ١]، عند جماهير العلماء. وقد قيل: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، روى ذلك عن جابر. والأول أصح. فإن ما في حديث عائشة الذي

فى الصحيحين يبين أن أول ما نزل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ نزلت عليه وهو فى غار حراء، وأن «المدرثر» نزلت بعد.

وهذا هو الذى ينبغى. فإن قوله: ﴿اقْرَأْ﴾ أمر بالقراءة، لا بتبليغ الرسالة، وبذلك صار نبياً. وقوله: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدرثر: ٢]، أمر بالإنذار، وبذلك صار رسولاً منذراً.

ففى الصحيحين من حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة فى النوم. فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح. ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، فكان يأتى غار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبّد - الليالى ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك. ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق وهو فى غار حراء.

فجاءه الملك فقال: «اقرأ».

قال: «ما أنا بقارئ».

قال: «فأخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد، ثم أرسلنى فقال: اقرأ».

«فقلت: ما أنا بقارئ».

«فأخذنى فغطنى الثانية حتى بلغ منى الجهد ثم أرسلنى فقال: اقرأ».

«فقلت: ما أنا بقارئ».

«فأخذنى فغطنى الثالثة حتى بلغ منى الجهد، ثم أرسلنى فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾» [العلق: ١ - ٥].

فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده. فدخل على خديجة بنت خويلد فقال: «زملونى. زملونى» فزملوه حتى ذهب عنه الروع.

فقال لخديجة - وأخبرها الخبر -: «لقد خشيت على نفسى».

فقالت له خديجة: كلا، والله، لا يخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق.

فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى - ابن عم خديجة. وكان امرأ تنصر فى الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبرى، فيكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمى.

فقال له خديجة: يا ابن عم، اسمع من ابن أخيك.

فقال له ورقة: يا ابن أخى، ماذا ترى؟

فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى.

فقال له ورقة: هذا الناموس الذى أنزل على موسى. يا ليتنى فيها جذعاً! ليتنى أكون حياً إذ يخرجك قومك!

فقال رسول الله ﷺ: «أو مخرجى هم؟».

قال: نعم، لم يأت أحد قط بمثل ما جئت به إلا عودى. وإن يدركنى يومك أنصرك نصراً مؤزراً.

ثم لم ينشب ورقة أن توفى، وفتر الوحي^(١).

قال ابن شهاب الزهري، سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن، قال: أخبرنى جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يحدث عن فترة الوحي: «فبينما أنا أمشى سمعت صوتاً فرفعت بصرى قبل السماء، فإذا الملك الذى جاءنى بحراء قاعد على كرسى بين السماء والأرض، فجئْتُ حتى هويت إلى الأرض. فجئت أهلى فقلت: زملونى، زملونى، فزملونى. فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ. قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ إلى قوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾» [المدثر: ١ - ٥]^(٢).

فهذا يبين أن «المدثر» نزلت بعد تلك الفترة، وأن ذلك كان بعد أن عاين الملك الذى جاءه بحراء - أولاً - فكان قد رأى الملك مرتين.

وهذا يفسر حديث جابر الذى روى من طريق آخر كما أخرجاه من حديث يحيى بن أبى كثير، قال: سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أول ما نزل من القرآن. قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]. قلت: يقولون: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]. فقال أبو سلمة: سألت جابر بن عبد الله عن ذلك وقلت له مثل ما قلت، فقال جابر: لا أحدثك إلا ما حدثنا رسول الله ﷺ - قال: «جاورت بحراء، فلما قضيت جوارى هبطت فنوديت، فنظرت عن يمينى فلم أر شيئاً، ونظرت عن شمالى فلم أر شيئاً، ونظرت أمامى فلم أر شيئاً، ونظرت خلفى فلم أر شيئاً. فرفعت رأسى فرأيت شيئاً. فأتيت خديجة

(١) البخارى فى التفسير (٤٩٥٣)، ومسلم فى الإيمان (١٦٠ / ٢٥٢).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٩٥٤)، ومسلم فى الإيمان (١٦١ / ٢٥٥، ٢٥٦).

وجئْتُ: أى ذعرت. انظر غريب الحديث ٢٣٢/١.

فقلت: دثرونى وصبوا علىّ ماءً بارداً، فدثرونى وصبوا علىّ ماءً بارداً^(١). قال: «فزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ. قُمْ فَأَنْذِرْ. وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾» [المدثر: ١ - ٣].

فهذا الحديث يوافق المتقدم، وإن «المدثر» نزلت بعد أن هبط من الجبل وهو يمشى، وبعد أن ناداه الملك - حينئذ - وقد بين في الرواية الأخرى أن هذا الملك هو الذى جاءه بحراء، وقد بينت عائشة أن «اقرأ» نزلت حينئذ فى غار حراء. لكن كأنه لم يكن علم أن «اقرأ» نزلت - حينئذ، بل علم أنه رأى الملك قبل ذلك، وقد يراه ولا يسمع منه. لكن فى حديث عائشة زيادة علم، وهو أمره بقراءة «اقرأ».

وفى حديث الزهرى أنه سُمى هذا «فُتْرَةَ الوَحْيِ»، وكذلك فى حديث عائشة «فُتْرَةَ الوَحْيِ». فقد يكون الزهرى روى حديث جابر بالمعنى، وسمى ما بين الرؤيتين «فترة الوَحْيِ» كما بينته عائشة، وإلا فإن كان جابر سماه «فترة الوَحْيِ» فكيف يقول: إن الوَحْيِ لم يكن نزل؟

وبكل حال، فالزهرى عنده حديث عروة، عن عائشة، وحديث أبى سلمة، عن جابر وهو أوسع علماً وأحفظ من يحيى بن أبى كثير لو اختلفا. لكن يحيى ذكر أنه سأل أبا سلمة عن الأولى، فأخبر جابر بعلمه، ولم يكن علم ما نزل قبل ذلك، وعائشة أثبتت وبيّنت.

والآيات - آيات «اقرأ» و«المدثر» - تبين ذلك، والحديثان متصادقان مع القرآن ومع دلالة العقل على أن هذا الترتيب هو المناسب.

وإذا كان أول ما أنزل ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥]، ففى الآية الأولى إثبات الخالق - تعالى، وكذلك فى الثانية.

وفى الثانية الدلالة على إمكان النبوة، وعلى نبوة محمد ﷺ.

أما الأولى؛ فإنه قال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، ثم قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾. فذكر الخلق مطلقاً، ثم خص خلق الإنسان أنه خلقه من علق. وهذا أمر معلوم لجميع الناس، كلهم يعلمون أن الإنسان يحدث فى بطن أمه، وأنه يكون من علق. وهؤلاء بنو آدم.

وقوله: ﴿الْإِنْسَانَ﴾ هو اسم جنس يتناول جميع الناس، ولم يدخل فيه آدم الذى خلق من طين. فإن المقصود بهذه الآية بيان الدليل على الخالق - تعالى، والاستدلال إنما يكون

(١) البخارى فى التفسير (٤٩٢٢)، ومسلم فى الإيمان (٢٥٧/١٦١).

بمقدمات يعلمها المستدل . والمقصود بيان دلالة الناس وهدايتهم ، وهم كلهم يعلمون أن الناس يخلقون من العلق .

فأما خلق آدم من طين ، فذاك إنما علم بخبر الأنبياء ، أو بدلائل أخر . ولهذا ينكره طائفة من الكفار - الدهرية وغيرهم - الذين لا يقرون بالنبوات .

وهذا بخلاف ذكر خلقه في غير هذه السورة . فإن ذاك ذكره لما يثبت النبوة ، وهذه السورة أول ما نزل ، وبها تثبت النبوة فلم يذكر فيها ما علم بالخبر ، بل ذكر فيها الدليل المعلوم بالعقل والمشاهدة ، والأخبار المتواترة لمن ير العلق .

وذكر - سبحانه - خلق الإنسان من العلق - وهو جمع «عَلَقَة» ، وهى القطعة الصغيرة من الدم ؛ لأن ما قبل ذلك كان نطفة ، والنطفة قد تسقط فى غير الرحم كما يحتلم الإنسان ، وقد تسقط فى الرحم ثم يرميها الرحم قبل أن تصير عَلَقَة . فقد صار مبدأ لخلق الإنسان ، وعُلم أنها صارت علقة ليخلق منها الإنسان .

وقد قال فى سورة القيامة : ﴿ أَلَمْ يَكْ نُطْفَةً مِّنْ مَّيِّ يُمْنَى . ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى . فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى . أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة : ٣٧ - ٤٠] ، فهنا ذكرهنا على إمكان النشأة الثانية التى تكون من التراب ؛ ولهذا قال فى موضع آخر : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ [الحج : ٥] ، ففى القيامة استدل بخلقه من نطفة ، فإنه معلوم لجميع الخلق . وفى الحج ذكر خلقه من تراب ، فإنه قد علم بالأدلة القطعية . وذكر أول الخلق أدل على إمكان الإعادة .

وأما هنا ، فالمقصود ذكر ما يدل على الخالق تعالى ابتداء فذكر أنه خلق الإنسان من علق ، وهو من العلقة - الدم ، يصير مضغة ، وهو قطعة لحم كاللحم الذى يمضغ بالفم ، ثم تخلق فتصور ، كما قال - تعالى - : ﴿ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [الحج : ٥] - فإن الرحم قد يقذفها غير مخلقة . فبين للناس مبدأ خلقهم ، ويرون ذلك بأعينهم .

وهذا الدليل - وهو خلق الإنسان من علق - يشترك فيه جميع الناس . فإن الناس هم المستدلون ، وهم أنفسهم الدليل والبرهان والآية . فالإنسان هو الدليل وهو المستدل ، كما قال تعالى : ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الذاريات : ٢١] ، وقال : ﴿ سَرُّبِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [فصلت : ٥٣] . وهذا كما قال فى آية أخرى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور : ٣٥] .

وهو دليل يعلمه الإنسان من نفسه، ويذكره كلما تذكر في نفسه وفيمن يراه من بنى جنسه. فيستدل به على المبدأ والمعاد، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا . أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٦، ٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩].

وكذلك قال زكريا لما تعجب من حصول ولد - على الكبر - فقال: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا . قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٨، ٩]، ولم يقل: «إنه أهون عليه» كما قال في المبدأ والمعاد: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧].

وقال - سبحانه - ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، بعد أن قال: ﴿الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، فأطلق الخلق الذى يتناول كل مخلوق، ثم عين خلق الإنسان فكان كلما يعلم حدوثه داخلاً فى قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ﴾.

وذكر بعد الخلق التعليم - الذى هو التعليم بالقلم، والتعليم الإنسان ما لم يعلم. فخص هذا التعليم الذى يستدل به على إمكان النبوة.

ولم يقل - هنا - : «هدى»، فيذكر الهدى العام المتناول للإنسان وسائر الحيوان، كما قال فى موضع آخر: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ١ - ٣]، وكما قال موسى: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]؛ لأن هذا التعليم الخاص يستلزم الهدى العام، ولا ينعكس . وهذا أقرب إلى إثبات النبوة، فإن النبوة نوع من التعليم.

وليس جعل الإنسان نبياً بأعظم من جعله العلقة إنساناً، حياً، عالماً، ناطقاً، سمياً، بصيراً، متكلماً، قد علم أنواع المعارف، كما أنه ليس أول الخلق بأهون عليه من إعادته. والقادر على المبدأ كيف لا يقدر على المعاد؟ والقادر على هذا التعليم كيف لا يقدر على ذاك التعليم وهو بكل شئ عليم، ولا يحيط أحد من علمه إلا بما شاء؟

وقال - سبحانه - أولاً: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾، فأطلق التعليم والمعلم، فلم يخص نوعاً من المعلمين. فيتناول تعليم الملائكة وغيرهم من الإنس والجن، كما تناول الخلق لهم كلهم.

وذكر التعليم بالقلم؛ لأنه يقتضى تعليم الخط، والخط يطابق اللفظ وهو البيان والكلام. ثم اللفظ يدل على المعانى المعقولة التى فى القلب فيدخل فيه كل علم فى القلوب. وكل شيء له حقيقة فى نفسه ثابتة فى الخارج عن الذهن، ثم يتصوره الذهن والقلب، ثم يعبر عنه اللسان، ثم يخطه القلم. فله وجود عيني، وذهني، ولفظي، ورسمي. وجود فى الأعيان، والأذهان، واللسان، والبنان. لكن الأول هو هو، وأما الثلاث، فإنها مثال مطابق له. فالأول هو المخلوق، والثلاثة معلمة. فذكر الخلق والتعليم ليتناوب المراتب الأربع، فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

وقد تنازع الناس فى الماهيات هل هى معجولة أم لا؟ وهل ماهية كل شيء زائدة على وجوده؟ كما قد بسطَ هذا فى غير هذا الموضع وبين الصواب فى ذلك، وأنه ليس إلا ما يتصور فى الذهن، ويوجد فى الخارج.

فإن أريد الماهية ما يتصور فى الذهن. وبالوجود ما فى الخارج، أو بالعكس، فالماهية غير الوجود إذا كان ما فى الأعيان مغايراً لما فى الأذهان.

وإن أريد بالماهية ما فى الذهن، أو الخارج، أو كلاهما، وكذلك بالوجود، فالذى فى الخارج من الوجود هو الماهية الموجودة فى الخارج وكذلك ما فى الذهن من هذا هو هذا، ليس فى الخارج شيان:

وهو - سبحانه - علم ما فى الأذهان وخلق ما فى الأعيان، وكلاهما مجعول له. لكن الذى فى الخارج جعله جعلاً خلقياً. والذى فى الذهن جعله جعلاً تعليمياً. فهو الذى ﴿خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾، وهو ﴿الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾.

وقوله: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ يدخل فيه تعليم الملائكة الكاتبين، ويدخل فيه تعليم كتب الكتب المنزلة. فعلم بالقلم أن يكتب كلامه الذى أنزله كالتوراة والقرآن، بل هو كتب التوراة لموسى.

وكون محمد كان نبياً أمياً هو من تمام كون ما أتى به معجزاً خارقاً للعادة، ومن تمام بيان أن تعليمه أعظم من كل تعليم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّ بِبِمِينِكَ إِذَا لَأَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، فغيره يعلم ما كتبه غيره، وهو علم الناس

ما يكتبونه، وعلمه الله ذلك بما أوحاه إليه .

وهذا الكلام الذى أنزل عليه هو آية وبرهان على نبوته، فإنه لا يقدر عليه الإنسان والجن . ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الإسراء : ٨٨] ، ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [يونس : ٣٨] ، وفى الآية الأخرى : ﴿ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّما أُنْزِلَ بِلَعْمِ اللَّهِ وَأَنَّ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [هود : ١٣ ، ١٤] .

فصل

وقد بسطنا فى غير هذا الموضع طرق الناس فى إثبات الصانع والنبوة وأن كل طريق تتضمن ما يخالف السنة فإنها باطلة فى العقل كما هى مخالفة للشرع .
والطريق المشهورة - عند المتكلمين - هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام .

وقد بينا الكلام على هذه فى غير موضع ، وأنها مخالفة للشرع والعقل . وكثير من الناس يعلم أنها بدعة فى الشرع ، لكن لا يعلم فسادها فى العقل . وبعضهم يظن أنها صحيحة فى العقل والشرع ، وأنها طريقة إبراهيم الخليل - عليه السلام - وقد بين فساد هذا فى غير موضع .

والمقصود - هنا - أن طائفة من النُّظار - مثبتة الصفات - أرادوا سلوك سبيل السنة ولم يكن عندهم إلا هذه الطريق .

فاستدلوا بخلق الإنسان ، لكن لم يجعلوا خلقه دليلاً كما فى الآية ، بل جعلوه مستدلاً عليه . وظنوا أنه يعرف بالبدئية والحس حدوث أعراض النطفة . وأما جواهرها فاعتقدوا أن الأجسام كلها مركبة من الجواهر المنفردة ، وأن خلق الإنسان وغيره إنما هو إحداث أعراض فى تلك الجواهر بجمعها وتفريقها ، ليس هو إحداث عين .

فصاروا يريدون أن يستدلوا على أن الإنسان مخلوق . ثم إذا ثبت أنه مخلوق قالوا : إن له خالقاً .

واستدلوا على أنه مخلوق بدليل الأعراض ، وأن النطفة والعلقة والمضغة لا تنفك من

أعراض حادثة، إذ كان عندهم جواهر تجمع تارة وتفرق أخرى، فلا تخلو عن اجتماع وافتراق، وهما حادثان. فلم يخل الإنسان عن الحوادث، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها.

وهذه هي الطريقة التي سلكها الأشعري في: «اللمع في الرد على أهل البدع»، وشرحه أصحابه شروحاً كثيرة. وكذلك في: «رسالته إلى أهل الثغر». وذكر قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ . أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨، ٥٩]، فاستدل على أن الإنسان مخلوق بأنه مركب من الجواهر التي لا تخلو من اجتماع وافتراق، فلم تخل من الحوادث، فهي حادثة.

وهذه الطريقة هي مقتضية من كون الأجسام كلها كذلك.

وتلك هي الطريقة المشهورة التي يسلكها الجهمية، والمعتزلة، ومن اتبعهم من المتأخرين المنتسبين إلى المذاهب الأربعة وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، كما ذكرها القاضي، وابن عقيل، وغيرهما. وذكرها أبو المعالي الجويني، وصاحب «التتمة»، وغيرهما. وذكرها أبو الوليد الباجي^(١)، وأبو بكر بن العربي، وغيرهما. وذكرها أبو منصور الماتريدي، والصابوني^(٢). وغيرهما.

لكن هؤلاء الذين استدلوا بخلق الإنسان فرضوا ذلك في الإنسان ظناً أن هذه طريقة القرآن. وطولوا في ذلك ودققوا حتى استدلوا على كون عين الإنسان وجواهره مخلوقة، لظنهم أن المعلوم بالحس وبديهية العقل إنما هو حدوث أعراض، لا حدوث جواهر. وزعموا أن كل ما يحدثه الله من السحاب، والمطر، والزرع، والثمر، والإنسان والحيوان، فإثماً يحدث فيه أعراضاً، وهي جمع الجواهر التي كانت موجودة وتفرقها.

وزعموا أن أحداً لا يعلم حدوث غيره من الأعيان بالمشاهدة، ولا بضرورة العقل، وإنما يعلم ذلك إذا استدل كما استدلوا. فقالوا: هذه أعراض حادثة في جواهر، وتلك الجواهر لم تخل من الأعراض لامتناع خلو الجواهر من الأعراض.

(١) هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي المالكي الأندلسي الباجي، من علماء الأندلس، صنف كتباً كثيرة منها «المنتقى» وهو أحد أئمة المسلمين، توفي بالمرية ليلة الخميس بين العشاءين ١٩ رجب سنة ٤٧٤هـ ودفن بالرباط على ضفة البحر. [وفيات الأعيان: ٢ / ٤٠٨، ٤٠٩].

(٢) هو أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل الصابوني الحافظ الواعظ المفسر، لقبه أهل السنة فيها - أي في بلاد خراسان - بشيخ الإسلام. ولد عام ٣٧٣، ومات في نيسابور عام ٤٤٩هـ، يجيد الفارسية إجادته العربية، له كتاب «عقيدة السلف». [تهذيب ابن عساكر ٣ / ٣٠، ٣١].

ثم قالوا: وما لم يخل من الحوادث فهو حادث.

وهذا بنوه على أن الأجسام المركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة، وقالوا: إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض.

وجمهور العقلاء من السلف، وأنواع العلماء، وأكثر النظائر، يخالفون هؤلاء فيما يشبّون من الجوهر الفرد، ويشبّون استحالة الأجسام بعضها إلى بعض، ويقولون بأن الرب لا يزال يحدث الأعيان، كما دل على ذلك القرآن.

ولهذا كانت هذه الطريق باطلة عقلا وشرعاً، وهى مكابرة للعقل فإن كون الإنسان مخلوقاً محدثاً كائناً بعد أن لم يكن أمر معلوم بالضرورة لجميع الناس. وكل أحد يعلم أنه حدث فى بطن أمه بعد أن لم يكن، وأن عينه حدثت كما قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكْ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئاً﴾ [مريم: ٦٧]، ليس هذا مما يستدل عليه، فإنه أبين وأوضح مما يستدل به عليه لو كان صحيحاً. فكيف إذا كان باطلاً.

وقولهم: إن الحادث أعراض فقط، وإنه مركب من الجواهر الفردة، قولان باطلان لا يعلم صحتهما. بل يعلم بطلانهما.

ويعلم حدوث جوهر الإنسان وغيره من المادة التى خلق منها، وهى العلق كما قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢].

وكونه مركباً من جواهر فردة ليس صحيحاً. ولو كان صحيحاً لم يكن معلوماً إلا بأدلة دقيقة لا تكون هى أصل الدين الذى هو مقدمات أولية. فإن تلك المقدمات يجب أن تكون بيئة أولية، معلومة بالبديهة.

فطريقهم تضمن جحد المعلوم، وهو حدوث الأعيان الحادثة، وهذا معلوم للخلق؛ وإثبات ما ليس بمعلوم، بل هو باطل، وأن الإحداث لها إنما هو جمع وتفريق للجواهر، وأنه إحداث أعراض فقط.

ولهذا كان استدلالهم بطريقة الجواهر والأعراض على هذا الوجه مما أنكره عليهم أئمة الدين، وبينوا أنهم مبتدعون فى ذلك، بل بينوا ضلالهم شرعاً وعقلاً، كما بسط كلام السلف والأئمة عليهم فى غير هذا الموضع، إذ هو كثير.

فالقرآن استدلل بما هو معلوم للخلق من أنه: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]. وهؤلاء جاؤوا إلى هذا المعلوم فزعموا أنه غير معلوم، بل هو مشكوك فيه. ثم زعموا أنهم

يذكرون الدليل الذى به يصير معلوماً. فذكروا دليلاً باطلاً لا يدل على حدوثه، بل يظن أنه دليل وهو شبهة، ولها لوازم فاسدة.

فأنكروا المعلوم بالعقل، ثم الشرع، وأدعوا طريقاً معلومة بالعقل وهى باطلة فى العقل، والشرع. فضاءوا الذين قال الله فيهم: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وكذلك فى إثبات النبوات وإمكانها، وفى إثبات المعاد وإمكانه، عدلوا عن الطريق الهادية - التى توجب العلم اليقيني التى هدى الله بها عباده - إلى طريق تورث الشك والشبهة والحيرة. ولهذا قيل: غاية المتكلمين المبتدعين الشك، وغاية الصوفية المبتدعين الشطح.

ثم لها لوازم باطلة مخالفة للعقل والشرع، فالزموا لوازمها التى أوجبت لهم السفسطة فى العقليات، والقرمطة فى السمعيات. وتكلموا فى دلائل النبوة والمعاد، ودلائل الربوبية بأمور، وزعموا أنها أدلة وهى عند التحقيق ليست بأدلة. ولهذا يطعن بعضهم فى أدلة بعض.

وإذا استدلوا بدليل صحيح فهو مطابق لما جاء به الرسول وإن تنوعت العبارات.

ولهذا قد يستدل بعضهم بدليل - إما صحيح وإما غير صحيح - فيطعن فيه آخر، ويزعم أنه يذكر ما هو خير منه، ويكون الذى يذكره دون ما ذكره ذاك. وهذا يصيبهم كثيراً فى الحدود، يطعن هؤلاء فى حد هؤلاء، ويذكرون حدًا مثله أو دونه.

وتكون الحدود كلها من جنس واحد، وهى صحيحة إذا أريد بها التمييز بين المحدود وغيره. وأما من قال: إن الحدود تفيد تصوير ماهية المحدود، كما يقوله أهل المنطق، فهؤلاء غالطون ضالون، كما قد بسط هذا فى غير هذا الموضع. وإنما الحد مُعرَّف للمحدود، ودليل عليه، بمنزلة الاسم، لكنه يفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال، فهو نوع من الأدلة، كما قد بسط هذا فى غير هذا الموضع.

إذ المقصود - هنا - التنبيه على الفرق بين الطريق المفيد للعلم واليقين - كالتى بينها القرآن - وبين ما ليس كذلك من طرق أهل البدع الباطلة شرعاً وعقلاً.

فَصْل

وهؤلاء الذين بنوا أصل ديهنم على طريقة الأعراض والاستدلال بها على حدوث الأجسام اضطربوا كثيراً، كما قد بسط في مواضع. ولا بد لكل منهم مع مخالفته للشرع المنزل من السماء إلى أن يخالف - أيضاً - صريح العقل ويكابر، فيكون ممن لا يسمع ولا يعقل.

فإن القول له لوازم، فإذا كان باطلاً فقد يستلزم أموراً باطلة ظاهرة البطلان. وصاحبه يريد إثبات تلك اللوازم، فيظهر مخالفته للحس والعقل.

كالذين أثبتوا الجواهر المنفردة وقالوا: إن الحركات في نفسها لا تنقسم إلى سريع وبطيء، إذ كانت الحركة عندهم منقسمة كاتقسام المتحرك، وكذلك الزمان وأجزاء الزمان. والحركة والمتحرك عندهم واحد لا ينقسم فإذا كان المتحركان سواء وحركة أحدهما أسرع قالوا: إنما ذاك لتخلل السكنات. وادعوا أن الرحا والدولاب وكل مستدير إذا تحرك فإن زمان حركة المحيط والطوق الصغير واحد مع كثرة أجزاء المحيط، فيجب أن تكون حركتها أكثر، فيكون زمانها أكثر، وليس هو بأكثر، فادعوا أنها تنفك ثم تتصل. وهذه مكابرة من جنس «طفرة النظام»^(١).

وكذلك الذين قالوا: بأن العرض لا يبقى زمانين خالفوا الحس وما يعلمه العقلاء بضرورة عقولهم. فإن كل أحد يعلم أن لون جسده الذي كان لحظة هو هذا اللون. وكذلك لون السماء، والجبال، والخشب، والورق، وغير ذلك.

ومما ألجأهم إلى هذا، ظنهم أنهم لو كانا باقين لم يمكن إعدامهما، فإنهم حاروا في إفناء الله الأشياء إذا أراد أن يفيئها، كما حاروا في إحداثها. وحيرتهم في الإفناء أظهر. هذا يقول: يخلق فناء لا في محل، فيكون ضدّاً لها، فتفنى بضدها. وهذا يقول: يقطع عنها الأعراض مطلقاً، أو البقاء الذي لا تبقى إلا به، فيكون فناؤها لفوات شرطها.

ومن أسباب ذلك ظنهم، أو ظن من ظن منهم، أن الحوادث لا تحتاج إلى الله إلا حال

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هاني البصري النظام، من أئمة المعتزلة قال الجاحظ: الأرائل يقولون في كل سنة رجل لا نظير له، فإن صح ذلك فأبو إسحاق من هؤلاء الضلال وصدق فيما قال - رأس الفرقة النظامية - قد ألفت كتب في الرد على ضلاله وكفره، وفي لسان الميزان: أنه متهم بالزندقة. [تاريخ بغداد ٩٧/٦، اللباب ٣/٣١٦].

إحداثها، لا حال بقائها، وقد قالوا: إنه قادر على إفنائها. فتكلفوا هذه الأقوال الباطلة. وهؤلاء لا يحتجون على بقاء الرب بافتقار العالم إليه، بل بأنه قديم، وما وجب قدمه امتنع عدمه. وإلا فالباقي حال بقائه لا يحتاج إلى الرب عندهم.

وهؤلاء شر من الذين سألوا موسى: هل ينام ربك؟ فضرب الله لهم المثل بالقارورتين لما أرق موسى ليالي، ثم أمره بإمسك القارورتين فلما أمسكهما غلبه النوم فتكسرتا. فبين الله له لو أخذته سنة أو نوم لتكدكك العالم.

وعلى رأى هؤلاء: لو أخذته سنة أو نوم لم يعدم الباقي. لكن منهم من يقول: هو محتاج إلى إحداث الأعراض متواليه؛ لأن العرض عنده لا يبقى زمانين. فمن هذا الوجه يقول: إذ لو أخذته سنة أو نوم لم تحدث الأعراض التى تبقى بها الأجسام، لا لأن الأجسام فى نفسها مفتقرة إليه فى حال بقائها عنده.

وكذلك يقولون: إن الإرادة لا تتعلق بالقديم، ولا بالباقي. وكذلك القدرة عندهم لا تتعلق بالباقي، ولا العجز يصح أن يكون عجزاً عن الباقي والقديم عندهم؛ لأن العجز عندهم إنما يكون عجزاً عما تصح القدرة عليه.

وهؤلاء يقولون: علة الافتقار إلى الخالق مجرد الحدوث. وآخرون من المتفلسفة يقولون: هو مجرد الإمكان، ويدعون أن القديم الأزلوى الذى لم يزل ولا يزال هو مفتقر إلى الصانع. فهذا يدعى أن الباقي المحدث لا يفتقر، وهذا يدعى أن الباقي القديم يفتقر وكلا القولين فاسد، كما قد بسط فى مواضع.

والحق أن كل ما سوى الله حادث، وهو مفتقر إليه دائماً. وهو يبقيه ويعدمه، كما ينشئه ويحدثه، كما يحدث الحوادث من التراب وغيره ثم يفيئها ويحيلها إلى التراب وغيره.

وهؤلاء ادعى كثير منهم أن كل ما سوى الله يعدم ثم يعاد، وبعضهم قال: هذا ممكن، لكنه موقوف على الخبر، والخبر لم يتعرض لذلك بنفى ولا إثبات. وهذا هو المعاد عندهم.

وهذا لم يأت به كتاب ولا سنة، ولا دل عليه عقل. بل الكتاب والسنة يبين أن الله يحيل العالم من حال إلى حال، كما يشق السماء، ويجعل الجبال كالعهن، ويكور الشمس، إلى غير ذلك مما أخبر الله فى كتابه - لم يخبر أن جميع الأشياء تعدم ثم تعاد. ثم منهم من يقول: إنها تعدم بعد ذلك لامتناع وجود حوادث لا آخر لها، كما تقوله الجهمية. وهذا مما أنكره عليهم السلف والأئمة، كما قد ذكر فى غير هذا الموضع.

وهؤلاء إنما قالوا هذا طردًا لقولهم بامتناع دوام جنس الحوادث، وقالوا: ما وجب أن يكون له ابتداء وجب أن يكون له انتهاء، كما قد بسط هذا وبين فساد هذا الأصل.

فصل

وهو - سبحانه - تارة يذكر خلق الإنسان مجملًا، وتارة يذكره مفصلاً، كقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ . ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ . ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤]. ثم ذكر المعادين الأصغر والأكبر، فقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦].

ومن الناس من يقول: لم دخلت لام التوكيد في الموت - وهو مشاهد - ولم تدخل في البعث - وهو غيب - فيحتاج إلى التوكيد؟ وذلك - والله أعلم - أن المقصود بذكر الموت والبعث هو الإخبار بالجزاء والمعاد، وأول ذلك هو الموت. فنبه على الإيمان بالمعاد، والاستعداد لما بعد الموت.

وهو إنما قال: «تبعثون» - فقط - ولم يقل: «تجازون»، لكن قد علم أن البعث للجزاء.

وأيضًا، ففيه تنبيه على قهر الإنسان وإذلاله. يقول: بعد هذا كله إنك تموت، فترد إلى أسفل سافلين، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، كما قال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ . ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٤ - ٦].

وهذا الرد هو بالموت. فإنه يصير في أسفل سافلين، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، كما قال: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾ [المطففين: ٧]، وقال: ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨].

وفى قوله: ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ قولان؛ قيل: الهرم. وقيل: العذاب بعد الموت، وهذا هو الذي دلت عليه الآية قطعًا. فإنه جعله في أسفل سافلين إلا المؤمنين. والناس نوعان: فالكافر بعد الموت يعذب في أسفل سافلين، والمؤمن في عليين.

وأما القول الأول ففيه نظر. فإنه ليس كل من سوى المؤمنين يهرم فيرد إلى أسفل سافلين. بل كثير من الكفار يموت قبل الهرم، وكثير من المؤمنين يهرم، وإن

كان حال المؤمن في الهرم أحسن حالا من الكافر، فكذلك في الشباب حال المؤمن أحسن من حال الكافر فجعل الرد إلى أسفل سافلين في آخر العمر وتخصيصه بالكفر ضعيف.

ولهذا قال بعضهم: إن الاستثناء منقطع على هذا القول، وهو - أيضاً - ضعيف. فإن المنقطع لا يكون في الموجب، ولو جاز هذا لجاز لكل أحد أن يدعى في أى استثناء شاء أنه منقطع. وأيضاً - فالمنقطع لا يكون الثاني منه بعض الأول، والمؤمنون بعض نوع الإنسان.

وقد فسر ذلك بعضهم - على القول الأول - بأن المؤمن يكتب له ما كان يعمل إذا عجز. قال إبراهيم النخعي: إذا بلغ المؤمن من الكبر ما يعجز عن العمل كتب الله له ما كان يعمل، وهو قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦]. وقال ابن قتيبة: المعنى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التين: ٦] في وقت القوة والقدرة فإنهم في حال الكبر غير منقوصين وإن عجزوا عن الطاعات. فإن الله يعلم لو لم يسلبهم القوة لم ينقطعوا عن أفعال الخير فهو يجرى لهم أجر ذلك.

فيقال: وهذا - أيضاً - ثابت في حال الشباب إذا عجز الشاب لمرض أو سفر، كما في الصحيحين عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(١).

وفسره بعضهم بما روى عن ابن عباس أنه قال: من قرأ القرآن فإنه لا يرد إلى أرذل العمر. فيقال: هذا مخصوص بقارئ القرآن، والآية استثنت الذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء قرؤوا القرآن أو لم يقرؤوه، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة طعمها طيب ولا ريح لها»^(٢).

وأيضاً، فيقال: هرم الحيوان ليس مخصوصاً بالإنسان، بل غيره من الحيوان إذا كبر هرم. وأيضاً، فالشيخ - وإن ضعف بدنه - فعقله أقوى من عقل الشاب. ولو قدر أنه ينقص بعض قواه فليس هذا رداً إلى أسفل سافلين. فإنه - سبحانه - إنما يصف الهرم بالضعف كقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]، وقوله: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨]، فهو يعيده إلى حال الضعف. ومعلوم أن الطفل ليس هو في أسفل

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٩٦) وأبو داود فى الجنائز (٣٠٩١).

(٢) البخارى فى الأطعمة (٥٤٢٧) ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٩٧ / ٢٤٣).

سافلين، فالشيخ كذلك وأولى.

وإنما فى أسفل سافلين من يكون فى سجين، لا فى عليين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

وما يبين ذلك قوله: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ [التين: ٧]. فإنه يقتضى ارتباط هذا بما قبله لذكره بحرف الفاء. ولو كان المذكور إنما هو رده إلى الهرم دون ما بعد الموت لم يكن هناك تعرض للدين والجزاء، بخلاف ما إذا كان المذكور أنه بعد الموت يرد إلى أسفل سافلين غير المؤمن المصلح. فإن هذا يتضمن الخبر بأن الله يدين العباد بعد الموت - فيكرم المؤمنين ويهين الكافرين.

وأيضاً، فإنه - سبحانه - أقسم على ذلك بأقسام عظيمة - بالتين والزيتون، وطور سينين، وهذا البلد الأمين. وهى المواضع التى جاء منها محمد، والمسيح، وموسى، وأرسل الله بها هؤلاء الرسل مبشرين ومنذرين.

وهذا الإقسام لا يكون على مجرد الهرم الذى يعرفه كل أحد، بل على الأمور الغائبة التى تؤكد بالإقسام. فإن إقسام الله هو على أنباء الغيب.

وفى نفس المقسم به - وهو إرسال هؤلاء الرسل - تحقيق للمقسم عليه - وهو الثواب والعقاب بعد الموت - لأن الرسل أخبروا به.

وهو يتضمن - أيضاً - الجزاء فى الدنيا، كإهلاك من أهلكهم من الكفار. فإنه ردهم إلى أسفل سافلين بهلاكهم فى الدنيا. وهو تنبيه على زوال النعم إذا حصلت المعاصى، كمن رد فى الدنيا إلى أسفل جزاء على ذنوبه.

وقوله: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ - أى بالجزاء - يتناول جزاءه على الأعمال فى الدنيا، والبرخ، والآخرة. إذ كان قد أقسم بأماكن هؤلاء المرسلين الذين أرسلوا بالآيات البيّنات الدالة على أمر الله ونهيه، ووعده ووعيده - مبشرين لأهل الإيمان، منذرين لأهل الكفر، وقد أقسم بذلك على أن الإنسان بعد أن جعل فى أحسن تقويم إن آمن وعمل صالحاً كان له أجر غير ممنون، وإلا كان فى أسفل سافلين.

فتضمنت السورة بيان ما بعث به هؤلاء الرسل الذين أقسم بأماكنهم. والإقسام بمواضع معنهم تعظيم لهم. فإن موضع الإنسان إذا عظم لأجله كان هو أحق بالتعظيم. ولهذا يقال فى المكاتبات: «إلى المجلس، والمقر - ونحو ذلك - السامى، والعالى»، ويذكر بخضوع له

وتعظيم والمراد صاحبه .

فلما قال: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ [التين: ٧]، دل على أن ما تقدم قد بين فيه ما يمنع التكذيب بالدين .

وفى قوله: ﴿يُكَذِّبُكَ﴾ قولان . قيل: هو خطاب للإنسان، كما قال مجاهد وعكرمة، ومقاتل، ولم يذكر البغوى غيره . قال عكرمة، يقول: فما يكذبك بعد بهذه الأشياء التي فعلت بك . وعن مقاتل: فما الذى يجعلك مكذباً بالجزء، وزعم أنها نزلت فى عيَّاش بن أبى ربيعة .

والثانى أنه خطاب للرسول - وهذا أظهر - فإن الإنسان إنما ذكر مخبراً عنه لم يخاطب . والرسول هو الذى أنزل عليه القرآن، والخطاب فى هذه السور له، كقوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، وقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] .

والإنسان إذا خاطب، قيل له: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾ [الانشقاق: ٦] .

وأيضاً، فبتقدير أن يكون خطاباً للإنسان يجب أن يكون خطاباً للجنس، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ . وعلى قول هؤلاء؛ إنما هو خطاب للكافر خاصة - المكذب بالدين .

وأيضاً، فإن قوله: ﴿يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾، أى يجعلك كاذباً، هذا هو المعروف من لغة العرب . فإن استعمال كَذَّبَ غيره، أى: نسبه إلى الكذب وجعله كاذباً مشهور، والقرآن مملوء من هذا . وحيث ذكر الله تكذيب المكذبين للرسول، أو التكذيب بالحق ونحو ذلك، فهذا مراده .

لكن هذه الآية فيها غموض من جهة كونه قال: ﴿يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ . فذكر المكذب بالدين - فذكر المكذَّبَ والمكذَّبَ به جميعاً . وهذا قليل - جاء نظيره فى قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُواكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩] - فأما أكثر المواضع فلنما يذكر أحدهما - إما المكذَّب، كقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]؛ وإما المكذَّبَ به، كقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ﴾ [الفرقان: ١١] . وأما الجمع بين ذكر المكذب والمكذب به فقليل .

ومن هنا اشتبهت هذه الآية على من جعل الخطاب فيها للإنسان، وفسر معنى قوله: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾: فما يجعلك مكذبًا.

وعبارة آخرين: فما يجعلك كاذبًا. قال ابن عطية: وقال جمهور من المفسرين: المخاطب الإنسان الكافر، أى ما الذى يجعلك كاذبًا بالدين - تجعل لله أندادًا، وتزعم أن لا بعث - بعد هذه الدلائل؟

قلت: وكلا القولين غير معروف فى لغة العرب، أن يقول: «كذبك، أى: جعلك مكذبًا»، بل «كذبك: جعلك كاذبًا».

وإذا قيل: «جعلك كاذبًا»، أى: كاذبًا فيما يخبر به، كما جعل الكفار الرسل كاذبين فيما أخبروا به فكذبوهم، وهذا يقول: جعلك كاذبًا بالدين، فجعل كذبه أنه أشرك وأنه أنكر المعاد، وهذا ضد الذى ينكر.

ذاك جعله مكذبًا بالدين، وهذا جعله كاذبًا بالدين. والأول فاسد من جهة العربية، والثانى فاسد من جهة المعنى. فلأن الدين هو الجزء الذى كذب به الكافر. والكافر كذب به، لم يكذب هو به.

وأيضًا، فلا يعرف فى المخبر أن يقال: «كذبت به»، بل يقال «كذبت».

وأيضًا، فالمعروف فى «كذبه»، أى نسبه إلى الكذب، لا أنه جعل الكذب فيه. فهذا كله تكلف لا يعرف فى اللغة، بل المعروف خلافه. وهو لم يقل: «فما يكذبك»، ولا قال: «فما كذبك».

ولهذا كان علماء العربية على القول الأول. قال ابن عطية: واختلف فى المخاطب بقوله: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾، فقال قتادة، والفراء، والأخفش: هو محمد ﷺ. قال الله له: «فما الذى يكذبك فيما تخبر به من الجزء والبعث - وهو الدين - بعد هذه العبرة التى يوجب النظر فيها صحة ما قلت؟»

قال: ويحتمل أن يكون الدين على هذا التأويل جميع شرعه ودينه.

قلت: وعلى أن المخاطب محمد ﷺ فى المعنى قولان: أحدهما قول قتادة، قال: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالْدينِ﴾، أى: استيقن، فقد جاءك البيان من الله. وهكذا رواه عنه ابن أبى حاتم بإسناد ثابت.

وكذلك ذكره المهدوى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالْدينِ﴾، أى استيقن مع ما جاءك من الله

أنه أحكم الحاكمين. فالخطاب للنبي ﷺ، وقال: معناه عن قتادة. قال: وقيل المعنى: فما يكذبك أيها الشاك - يعنى الكفار - فى قدرة الله؟ أى شىء يحملك على ذلك بعد ما تبين لك من قدرته؟ قال: وقال الفراء: فمن يكذبك بالشواب والعقاب؟ وهو اختيار الطبرى.

قلت: هذا القول المنقول عن قتادة هو الذى أوجب نفور مجاهد عن أن يكون الخطاب للنبي ﷺ، كما روى الناس - ومنهم ابن أبى حاتم - عن الثورى، عن منصور قال: قلت لمجاهد: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ الدِّينِ﴾ عنى به النبي ﷺ؟ قال: معاذ الله! عنى به الإنسان.

وقد أحسن مجاهد فى تنزيه النبي ﷺ أن يقال له: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾، أى: استيقن، ولا تكذب. فإنه لو قيل له: «لا تكذب» لكان هذا من جنس أمره بالإيمان والتقوى، ونهيه عما نهى الله عنه. وأما إذا قيل: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ الدِّينِ﴾، فهو لم يكذب بالدين، بل هو الذى أخبر بالدين وصدق به، فهو ﴿الَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]، فكيف يقال له: ﴿مَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ الدِّينِ﴾؟ فهذا القول فاسد لفظاً ومعنى.

واللفظ الذى رأيته منقولاً بالإسناد عن قتادة ليس صريحاً فيه، بل يحتمل أن يكون أراد به خطاب الإنسان. فإنه قال ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ الدِّينِ﴾، قال: «استيقن، فقد جاءك البيان». وكل إنسان مخاطب بهذا. فإن كان قتادة أراد هذا فالمعنى صحيح.

لكن هم حكوا عنه أن هذا خطاب للرسول ﷺ وعلى هذا فهذا المعنى باطل. فلا يقال للرسول: «فأى شىء يجعلك مكذباً بالدين؟» وإن ارتأت به النفس، لأن هذا فيه دلائل تدل على فساده. ولهذا استعاذ منه مجاهد.

والصواب ما قاله الفراء، والأخفش، وغيرهما. وهو الذى اختاره أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، وغيره من العلماء كما تقدم.

وكذلك ذكره أبو الفرج ابن الجوزى عن الفراء، فقال: إنه خطاب للنبي ﷺ، والمعنى: فمن يقدر على تكذيبك بالشواب والعقاب بعد ما تبين له أننا خلقنا الإنسان على ما وصفنا، قاله الفراء.

قال: وأما «الدين» فهو الجزاء. قلت: وكذلك قال غير واحد، كما روى ابن أبى حاتم عن النضر بن عريى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ الدِّينِ﴾، أى: بالحساب.

ومن تفسير العوفى عن ابن عباس: أى بحكم الله. قلت: قال: «بحكم الله» لقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، وهو - سبحانه - يحكم بين المصدق بالدين والمكذب به.

وعلى هذا، قوله: ﴿فَمَا﴾ وصف للأشخاص. ولم يقل: «فمن»؛ لأن «ما» يراد به الصفات دون الأعيان، وهو المقصود، كقوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢]، وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧]. كأنه قيل: فما المكذب بالدين بعد هذا؟ أى: من هذه صفته ونعته، هو جاهل ظالم لنفسه، والله يحكم بين عباده فيما يختلفون فيه من هذا النبأ العظيم.

وقوله: ﴿بعد﴾، قد قيل: إنه «بعد ما ذكر من دلائل الدين».

وقد يقال: لم يذكر إلا الإخبار به، وأن الناس نوعان: فى أسفل سافلين، ونوع لهم أجر غير ممنون؟

فقد ذكر البشارة والندارة، والرسل بعثوا مبشرين ومنذرين.

فمن كذبك بعد هذا، فحكمه إلى الله أحكم الحاكمين وأنت قد بلغت ما وجب عليك تبليغه.

وقوله: ﴿فَمَا يَكْذِبُكَ﴾ ليس نفياً للتكذيب، فقد وقع. بل قد يقال: إنه تعجب منه، كما قال: ﴿وَأَن تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].

وقد يقال: إن هذا تحقير لشأنه وتصغير لقدره لجهله وظلمه، كما يقال: «من فلان؟» و«من يقول هذا إلا جاهل؟». لكنه ذكره بصيغة «ما» فإنها تدل على صفته، وهى المقصودة، إذ لا غرض فى عينه. كأنه قيل: «فأى صنف وأى جاهل يكذبك بعد بالدين؟ فإنه من الذين يردون إلى أسفل سافلين».

وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، يدل على أنه الحاكم بين المكذب بالدين والمؤمن به. والأمر فى ذلك له - سبحانه وتعالى.

والقرآن لا تنقضى عجائبه. والله - سبحانه - بين مراده بيانياً أحكامه، لكن الاشتباه يقع على من لم يرسخ فى علم الدلائل الدالة. فإن هذه السورة وغيرها فيها عجائب لا تنقضى.

منها: أن قوله: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ [التين: ٧]، ذكر فيه الرسول المكذَّب والدين المكذَّب به جميعاً. فإن السورة تضمنت الأمرين. تضمنت الإقسام بأماكن الرسل المبينة لعظمتهم، وما أتوا به من الآيات الدالة على صدقهم الموجبة للإيمان. وهم قد أخبروا بالمعاد المذكور في هذه السورة.

وقد أقسم الله عليه كما يقسم عليه في غير موضع، وكما أمر نبيه أن يقسم عليه في مثل قوله: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَكُمُ﴾ [سبأ: ٣].

فلما تضمنت هذا وهذا ذكر نوعي التكذيب، فقال: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾، والله - سبحانه - أعلم.

وأيضاً، فإنه لا ذنب له في ذلك، والقرآن مراده أن يبين أن هذا الرد جزاء على ذنوبه؛ ولهذا قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [التين: ٦]، كما قال: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٢، ٣].

لكن - هنا - ذكر الخسر فقط، فوصف المستثنين بأنهم تَوَّصُوا بِالحَقِّ وتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ مع الإيمان والصلاح. وهناك ذكر أسفل سافلين، وهو العذاب، والمؤمن المصلح لا يعذب، وإن كان قد ضيع أموراً خسرهما، لو حفظها لكان رابحاً غير خاسر. وبسط هذا له موضع آخر. والمقصود - هنا - أنه - سبحانه - يذكر خلق الإنسان مجملًا ومفصلاً.

وتارة يذكر إحياءه، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، وهو كقول الخليل عليه السلام: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فإن خلق الحياة ولوازمها وملزوماتها أعظم وأدل على القدرة، والنعمة، والحكمة.

فَصْل

قوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٣ - ٥].
سمى ووصف نفسه بالكرم، وبأنه الأكرم، بعد إخباره أنه خلق؛ ليتبين أنه ينعم على المخلوقين ويوصلهم إلى الغايات المحمودة، كما قال في موضع آخر: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢، ٣]، وكما قال موسى - عليه السلام -: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]، وكما قال الخليل - عليه السلام -: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨].

فالخلق يتضمن الابتداء، والكرم تضمن الانتهاء، كما قال في أم القرآن: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثم قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ١، ٢].

ولفظ الكرم لفظ جامع للمحاسن والمحامد. لا يراد به مجرد الإعطاء، بل الإعطاء من تمام معناه، فإن الإحسان إلى الغير تمام المحاسن. والكرم كثرة الخير ويسرته.
ولهذا قال النبي ﷺ: «لا تسموا العنب الكرم، فلنما الكرم قلب المؤمن»^(١).

وهم سمو العنب «الكرم»؛ لأنه أنفع الفواكه - يؤكل رطباً، ويابساً، ويعصر فيتخذ منه أنواع.

وهو أعم وجوداً من النخل؛ يوجد في عامة البلاد، والنخل لا يكون إلا في البلاد الحارة؛ ولهذا قال في رزق الإنسان: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ . أَنَا صَبَّبْنَا الْمَاءَ صَبًّا . ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا . فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا . وَعَبْنَا وَقَضْبًا . وَزَيَّنَّا وَنَخْلًا . وَحَدَّائِقَ غُلْبًا . وَفَاكِهَةً وَأَبًّا . مَتَاعًا لَّكُمْ وَلَآئِعَامِكُمْ﴾ [عبس: ٢٤ - ٣٢]، فقدم العنب. وقال في صفة الجنة: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبا: ٣١، ٣٢].

ومع هذا نهى النبي ﷺ عن تسميته بالكرم وقال: «الكرم قلب المؤمن». فإنه ليس في الدنيا أكثر ولا أعظم خيراً من قلب المؤمن.

والشئ الحسن المحمود يوصف بالكرم. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]، قال ابن قتيبة: من كل جنس حسن. وقال الزجاج:

(١) البخارى فى الأدب (٦١٨٢ ، ٦١٨٣) ومسلم فى الألفاظ (٢٢٤٧ / ٨) .

الزوج النوع، والكريم المحمود. وقال غيرهما: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجٍ﴾ صنف وضرب، ﴿كَرِيمٍ﴾ حسن، من النبات مما يأكل الناس والأنعام. يقال: «نخلة كريمة»، إذا طاب حملها، و«ناقة كريمة»، إذا كثر لبنها.

وعن الشعبي: الناس من نبات الأرض، فمن دخل الجنة فهو كريم، ومن دخل النار فهو لئيم.

والقرآن قد دل على أن الناس فيهم كريم على الله يكرمه، وفيهم من يهينه. قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨].

وقال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل: «وإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب»^(١). وكرائم الأموال: التي تكرم على أصحابها لحاجتهم إليها وانتفاعهم بها من الأنعام وغيرها.

وهو - سبحانه - أخبر أنه الأكرم بصيغة التفضيل والتعريف لها. فدل على أنه الأكرم وحده، بخلاف ما لو قال: «وربك أكرم». فإنه لا يدل على الحصر، وقوله: ﴿الْأَكْرَمُ﴾ يدل على الحصر.

ولم يقل: «الأكرم من كذا»، بل أطلق الاسم ليبين أنه الأكرم مطلقاً غير مقيد. فدل على أنه متصف بغاية الكرم الذي لا شيء فوقه ولا نقص فيه.

قال ابن عطية: ثم قال له تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [علق: ٣]، على جهة التأنيس، كأنه يقول: امض لما أَمَرْتُ به وربك ليس كهذه الأرباب، بل هو الأكرم الذي لا يلحقه نقص، فهو ينصرك ويظهرك.

قلت: وقد قال بعض السلف: «لا يهدين أحدكم الله ما يستحي أن يهديه لكريمه، فإن الله أكرم الكرماء». أى: هو أحق من كل شيء بالإكرام، إذ كان أكرم من كل شيء.

وهو - سبحانه - ذو الجلال والإكرام. فهو المستحق لأن يُجل، ولأن يُكرم. والإجلال يتضمن التعظيم، والإكرام يتضمن الحمد والمحبة.

وهذا كما قيل في صفة المؤمن: إنه رزق حلاوة ومهابة.

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٥٨)، ومسلم فى الإيمان (١٩ / ٢٩ - ٣١)، وأبو داود فى الزكاة (١٥٨٤)، والترمذى فى الزكاة (٦٢٥) والنسائى فى الزكاة (٢٥٢٢)، وابن ماجه فى الزكاة (١٧٨٣)، وأحمد ٢٣٣/١. كلهم عن ابن عباس.

وفى حديث هند بن أبى هالة فى صفة النبى ﷺ: «من رآه بديهة هابه، ومن خالطه معرفة أحبه»^(١).

وهذا لأنه - سبحانه - له الملك وله الحمد.

وقد بسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع، ويَبَيِّن أن أهل السنة يصفونه بالقدرة الإلهية، والحكمة، والرحمة. وهم الذين يعبدونه ويحمدونه، وأنه يجب أن يكون هو المستحق لأن يعبد دون ما سواه والعبادة تتضمن غاية الذل وغاية الحب.

وأن المنكرين لكونه يحب من الجهمية ومن وافقهم حقيقة قولهم: أنه لا يستحق أن يعبد، كما أن قولهم: إنه يفعل بلا حكمة ولا رحمة، يقتضى أنه لا يحمد.

فهم إنما يصفونه بالقدرة والقهر. وهذا إنما يقتضى الإجلال - فقط - لا يقتضى الإكرام، والمحبة، والحمد. وهو - سبحانه - الأكرم. قال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾. إِنَّهُ هُوَ يُدْئِي وَيُعِيدُ ﴿[البروج: ١٢، ١٣]، ثم قال: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾. ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ. فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ ﴿[البروج: ١٤ - ١٦]، وقال شعيب: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠].

وفى أول ما نزل: وَصَفَ نَفْسَهُ بأنه الذى خلق، وبأنه الأكرم. والجهمية ليس عندهم إلا كونه خالقًا - مع تقصيرهم فى إثبات كونه خالقًا - لا يصفونه بالكرم، ولا الرحمة، ولا الحكمة.

وإن أطلقوا ألفاظها فلا يعنون بها معناها، بل يطلقونها لأجل مجيئها فى القرآن، ثم يلحدون فى أسمائه ويحرفون الكلم عن مواضعه. فتارة يقولون: الحكمة هى القدرة، وتارة يقولون: هى المشيئة، وتارة يقولون: هى العلم.

وأن الحكمة - وإن تضمنت ذلك واستلزمته - فهى أمر زائد على ذلك. فليس كل من كان قادرًا أو مريدًا كان حكيماً، ولا كل من كان له علم يكون حكيماً، حتى يكون عاملاً بعلمه.

قال ابن قُتَيْبَةَ وغيره: الحكمة هى العلم والعمل به، وهى - أيضاً -: القول الصواب. فتتناول القول السديد، والعمل المستقيم الصالح.

والرب - تعالى - أحكم الحاكمين، وأحكم الحكماء.

والإحكام الذى فى مخلوقاته دليل على علمه. وهم مع سائر الطوائف يستدلون

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٣٨) وقال: «حديث حسن غريب، ليس إسناده بم متصل» عن على.

بالإحكام على العلم، وإنما يدل إذا كان الفاعل حكيمًا يفعل لحكمة.

وهم يقولون: إنه لا يفعل لحكمة، وإنما يفعل بمشيئة تخص أحد المتماثلين بلا سبب يوجب التخصيص. وهذا مناقض للحكمة، بل هذا سنه.

وهو قد نزه نفسه عنه في قوله: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَّخِذْنَاهُمْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ . بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٧، ١٨].

وقد أخبر أنه إنما خلق السموات والأرض وما بينهما بالحق، وأنه لم يخلقهما باطلاً، وأن ذلك ظن الذين كفروا. وقال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقال: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، أى: مهملاً، لا يؤمر ولا ينهى. وهذا استفهام إنكار على من جوز ذلك على الرب.

والجهمية المجبرة تجوز ذلك عليه، ولا تنزهه عن فعل، وإن كان من منكرات الأفعال. ولا تنعته بلوازم كرمه، ورحمته، وحكمته، وعدله؛ فيعلم أنه يفعل ما هو اللائق بذلك، ولا يفعل ما يضاد ذلك.

بل تجوز كل مقدور أن يكون، وألا يكون، وإنما يجزم بأحدهما لأجل خبر سمعى، أو عادة مطردة، مع تناقضهم فى الاستدلال بالخبر - أخبار الرسل وعادات الرب - كما بسط هذا فى مواضع، مثل الكلام على معجزات الأنبياء، وعلى إرسال الرسل، والأمر والنهى، وعلى المعاد، ونحو ذلك، مما يتعلق بأفعاله وأحكامه الصادرة عن مشيئته. فإنها صادرة عن حكمته وعن رحمته، ومشيئته مستلزمة لهذا وهذا، لا يشاء إلا مشيئة متضمنة للحكمة، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، كما ثبت ذلك فى الحديث الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: «لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها»^(١).

فهم فى الحقيقة لا يقرون بأنه الأكرم.

والإرادة التى يشبونها لم يدل عليها سمع ولا عقل، فإنه لا تعرف إرادة ترجع مراداً على مراد بلا سبب يقتضى الترجيح. ومن قال من الجهمية والمعتزلة: إن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، فهو مكابر.

وتمثيلهم ذلك بالجائع إذا أخذ أحد الرغيفين، والهارب إذا سلك أحد الطريقين، حجة عليهم، فإن ذلك لا يقع إلا مع رجحان أحدهما، إما لكونه أيسر فى القدرة، وإما لأنه

(١) البخارى فى الأدب (٥٩٩٩) ومسلم فى التوبة (٢٧٥٤ / ٢٢) .

الذى خطر بباله وتصوره، أو ظن أنه أنفع، فلا بد من رجحان أحدهما بنوع ما؛ إما من جهة القدرة، وإما من جهة التصور والشعور. وحينئذ، يرجح إرادته، والآخر لم يرد. فكيف يقال: إن إرادته رجحت أحدهما بلا مرجح؟ أو أنه رجح إرادة هذا على إرادة ذاك بلا مرجح؟ وهذا ممتنع يعرف امتناعه من تصوره حق التصور.

ولكن لما تكلموا في مبدأ الخلق بكلام ابتدعه - خالفوا به الشرع والعقل - احتاجوا إلى هذه المكابرة، كما قد بسط في غير هذا الموضع، وبذلك تسلط عليهم الفلاسفة من جهة أخرى. فلا للإسلام نصر، ولا للفلاسفة كسروا.

ومعلوم بصريح العقل أن القادر إذا لم يكن مريدًا للفعل ولا فاعلا، ثم صار مريدًا فاعلا، فلا بد من حدوث أمر اقتضى ذلك.

والكلام - هنا - في مقامين: أحدهما: في جنس الفعل والقول. هل صار فاعلا متكلما بمشيئته بعد أن لم يكن، أو ما زال فاعلا متكلما بمشيئته. وهذا مبسوط في مسائل الكلام والأفعال في مسألة القرآن وحدوث العالم.

والثاني: إرادة الشيء المعين وفعله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقوله: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

وهو - سبحانه - إذا أراد شيئًا من ذلك فللناس فيها أقوال:

قيل: الإرادة قديمة أزلية واحدة، وإنما يتجدد تعلقها بالمراد، ونسبتها إلى الجميع واحدة، ولكن من خواص الإرادة أنها تخصص بلا مخصص. فهذا قول ابن كلاب، والأشعري. ومن تابعهما.

وكثير من العقلاء يقول: إن هذا فساد له معلوم بالاضطرار، حتى قال أبو البركات: ليس في العقلاء من قال بهذا.

وما علم أنه قول طائفة كبيرة من أهل النظر والكلام، وبطلانه من جهات: من جهة جعل إرادة هذا غير إرادة ذاك، ومن جهة أنه جعل الإرادة تخصص لذاتها، ومن جهة أنه لم يجعل عند وجود الحوادث شيئًا حدث حتى تخصص أو لا تخصص. بل تجددت نسبة

عدمية ليست وجوداً، وهذا ليس بشيء، فلم يتجدد شيء. فصارت الحوادث تحدث وتخصص بلا سبب حادث، ولا مخصص.

والقول الثاني: قول من يقول بإرادة واحدة قديمة مثل هؤلاء، لكن يقول: تحدث عند تجدد الأفعال إرادات في ذاته بتلك المشيئة القديمة، كما تقوله الكرامية وغيرهم.

وهؤلاء أقرب من حيث أثبتوا إرادات الأفعال. ولكن يلزمهم ما لزم أولئك من حيث أثبتوا حوادث بلا سبب حادث، وتخصيصات بلا مخصص، وجعلوا تلك الإرادة واحدة تتعلق بجميع الإرادات الحادثة، وجعلوها - أيضاً - تخصص لذاتها، ولم يجعلوها عند وجود الإرادات الحادثة شيئاً حدث حتى تخصص تلك الإرادات الحدوث.

والقول الثالث: قول الجهمية والمعتزلة الذين ينفون قيام الإرادة به. ثم إما أن يقولوا بنفى الإرادة، أو يفسرونها بنفس الأمر والفعل، أو يقولوا بحدوث إرادة لا في محل كقول البصريين.

وكل هذه الأقوال قد علم - أيضاً - فسادها.

والقول الرابع: أنه لم يزل مريداً بإرادات متعاقبة، فنوع الإرادة قديم وأما إرادة الشيء المعين فلنما يريد في وقته.

وهو - سبحانه - يقدر الأشياء ويكتبها، ثم بعد ذلك يخلقها. فهو إذا قدرها علم ما سيفعله، وأراد فعله في الوقت المستقبل، لكن لم يرد فعله في تلك الحال، فإذا جاء وقته أراد فعله فالأول عزم، والثاني قصد.

وهل يجوز وصفه بالعزم؟ فيه قولان: أحدهما المنع، كقول القاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى. والثاني الجواز، وهو أصح. فقد قرأ جماعة من السلف: «فَإِذَا عَزَمْتُ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ»، بالضم. وفي الحديث الصحيح من حديث أم سلمة: «ثم عزم الله لى»^(١). وكذلك في خطبة مسلم: «فعزم لى».

وسواء سمي «عزماً» أو لم يسم، فهو - سبحانه - إذا قدرها، علم أنه سيفعلها في وقتها، وأراد أن يفعلها في وقتها. فإذا جاء الوقت فلا بد من إرادة الفعل المعين، ونفس الفعل، ولا بد من علمه بما يفعله.

ثم الكلام في علمه بما يفعله هل هو العلم المتقدم بما سيفعله؟ وعلمه بأن قد فعله هل هو الأول؟ فيه قولان معروفان. والعقل والقرآن يدل على أنه قدر رائد، كما قال: ﴿لَنَعْلَمَ﴾ في بضعة عشر موضعاً، وقال ابن عباس: إلا لئرى.

(١) مسلم في الجنائز (٥/٩١٨).

وحيثئذ، فإرادة المعين تترجح لعلمه بما فى المعين من المعنى المرجح لإرادته. فالإرادة تتبع العلم.

وكون ذلك المعين متصفاً بتلك الصفات المرجحة، إنما هو فى العلم والتصور، ليس فى الخارج شىء.

ومن هنا غلط من قال: «المعدوم شىء»، حيث أثبتوا ذلك المراد فى الخارج. ومن لم يشبه شيئاً فى العلم، أو كان ليس عنده إلا إرادة واحدة وعلم واحد، ليس للمعلومات والمرادات صورة علمية عند هؤلاء. فهؤلاء نفوا كونه شيئاً فى العلم والإرادة، وأولئك أثبتوا كونه شيئاً فى الخارج.

وتلك الصورة العلمية الإرادية حدثت بعد أن لم تكن. وهى حادثة بمشيئته وقدرته، كما يحدث الحوادث المنفصلة بمشيئته وقدرته. فيقدر ما يفعله، ثم يفعله.

فتخصيصها بصفة دون صفة، وقدر دون قدر هو للأمر المقتضية لذلك فى نفسه. فلا يريد إلا ما تقتضى نفسه إرادته بمعنى يقتضى ذلك، ولا يرجح مراداً على مراد إلا لذلك.

ولا يجوز أن يرجح شيئاً لمجرد كونه قادراً. فإنه كان قادراً قبل إرادته، وهو قادر على غيره. فتخصيص هذا بالإرادة لا يكون بالقدرة المشتركة بينه وبين غيره.

ولا يجوز - أيضاً - أن تكون الإرادة تُخصَّص - مثلاً - على مثل بلا مُخصَّص، بل إنما يريد المرید أحد الشئین دون الآخر لمعنى فى المرید والمراد، لابد أن يكون المرید إلى ذلك أميل، وأن يكون فى المراد ما أوجب رجحان ذلك الميل.

والقرآن والسنة تثبت القدر، وتقدير الأمور قبل أن يخلقها، وأن ذلك فى كتاب، وهذا أصل عظيم يثبت العلم والإرادة لكل ما سيكون ويزيل إشكالات كثيرة ضل بسببها طوائف فى هذا المكان - فى مسائل العلم والإرادة.

فالإيمان بالقدر من أصول الإيمان، كما ذكره النبى ﷺ فى حديث جبريل، قال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، وبالبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره»^(١). وقد تبرأ ابن عمر - وغيره من الصحابة - من المكذبين بالقدر.

ومع هذا، فطائفة من أهل الكلام - وغيرهم - لا تثبت القدر إلا علماً أزلياً وإرادة أزلية فقط. وإذا أثبتوا الكتابة قالوا: إنها كتابة لبعض ذك.

وأما من يقول: إنه قدرها حيثئذ، كما فى صحيح مسلم، عن عبد الله بن عمرو، عن النبى ﷺ أنه قال: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض

(١) البخارى فى الإيمان (٥٠) ومسلم فى الإيمان (٨ / ١).

بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»^(١)، فقد بَسِطَ الكلام على ذلك فى غير هذا الموضع.

وهو كقوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيُعَذِّبَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ . وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١ - ١٧٣]، وقوله: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨].

والكتاب - فى نفسه - لا يكون أزليًا. وفى حديث رواه حماد بن سلمة، عن الأشعث ابن عبد الرحمن الجرمي، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس؛ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله كتب كتابًا قبل أن يخلق السموات والأرض بألفى سنة أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة»، رواه الترمذى، وقال: غريب^(٢).

وهو - سبحانه - أنزل القرآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة فى السماء الدنيا.

وكثير من الكتب المصنفة فى أصول الدين والكلام، يوجد فيها الأقوال المبتدعة دون القول الذى جاء به الكتاب والسنة.

فالشهرستاني^(٣) - مع تصنيفه فى الملل والنحل - يذكر فى مسألة الكلام والإرادة وغيرهما أقوالا ليس فيها القول الذى دل عليه الكتاب والسنة، وإن كان بعضها أقرب.

وقبله أبو الحسن كتابه فى اختلاف المصلين من أجمع الكتب، وقد استقصى فيه أقاويل أهل البدع. ولما ذكر قول أهل السنة والحديث ذكره مجملاً، غير مفصل. وتصرف فى بعضه، فذكره بما اعتقده هو أنه قولهم من غير أن يكون ذلك منقولاً عن أحد منهم.

وأقرب الأقوال إليه قول ابن كُلاب.

(١) مسلم فى القدر (٢٦٥٣ / ١٦) والترمذى فى القدر (٢١٥٦).

(٢) الترمذى فى فضائل القرآن (٢٨٨٢) عن النعمان بن بشير. وليس شداد بن أوس، وقال: «حسن غريب».

(٣) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد، الشهرستاني من فلاسفة الإسلام كان إماماً فى علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، يلقب بالأفضل، ولد فى شهرستان عام ٤٧٩هـ، وانتقل إلى بغداد عام ٥١٠هـ، فأقام ثلاث سنين وعاد إلى بلده فتوفى بها عام ٥٤٨هـ، من كتبه «الملل والنحل»، و«نهاية الإقدام فى علم الكلام» وغيرهما. [وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٣].

فأما ابن كلاب، فقولته مشوب بقول الجهمية، وهو مركب من قول أهل السنة وقول الجهمية، وكذلك مذهب الأشعرى فى الصفات وأما فى القدر والإيمان فقولته قول جهم.

وأما ما حكاه عن أهل السنة والحديث وقال: وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، فهو أقرب ما ذكره.

وبعضه ذكره عنهم على وجهه، وبعضه تصرف فيه وخلطه بما هو من أقوال جهم فى الصفات والقدر، إذ كان هو نفسه يعتقد صحة تلك الأصول.

وهو يحب الانتصار لأهل السنة والحديث وموافقتهم فأراد أن يجمع بين ما رآه من رأى أولئك، وبين ما نقله عن هؤلاء؛ ولهذا يقول فيه طائفة: إنه خرج من التصريح إلى التمويه. كما يقوله طائفة: إنهم الجهمية الإنان، وأولئك الجهمية الذكور.

وأتباعه الذين عرفوا رأيه فى تلك الأصول، ووافقوه أظهروا من مخالفة أهل السنة والحديث ما هو لازم لقولهم، ولم يهابوا أهل السنة والحديث ويعظموا ويعتقدوا صحة مذاههم كما كان هو يرى ذلك.

والطائفتان - أهل السنة والجهمية - يقولون: إنه تناقض، لكن السنى يحمد موافقته لأهل الحديث ويذم موافقته للجهمية، والجهمى يذم موافقته لأهل الحديث ويحمد موافقته للجهمية.

ولهذا كان متأخرو أصحابه - كآبى المعالى ونحوه - أظهر تجهماً وتعطيلاً من متقدميهم. وهى مواضع دقيقة، يغفر الله لمن أخطأ فيها بعد اجتهاده.

لكن الصواب ما أخبر به الرسول، فلا يكون الحق فى خلاف ذلك - قط - والله أعلم.

ومن أعظم الأصول التى دل عليها القرآن فى مواضع كثيرة جداً، وكذلك الأحاديث، وسائر كتب الله، وكلام السلف، وعليها تدل المعقولات الصريحة، هو إثبات الصفات الاختيارية، مثل أنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً يقوم بذاته، وكذلك يقوم بذاته فعلة الذى يفعل به مشيئته.

فإثبات هذا الأصل يمنع ضلال الطوائف الذين كذبوا به، والقرآن والحديث مملوء، وكلام السلف والأئمة مملوء من إثباته.

فالحق المحض؛ ما أخبر به الرسول ﷺ، فلا يكون الحق فى خلاف ذلك. لكن الهدى التام يحصل بمعرفة ذلك وتصوره. فإن الاختلاف تارة ينشأ من سوء الفهم ونقص العلم،

وتارة من سوء القصد.

والناس يختلفون في العلم والإرادة - في تعدد ذلك وإيجاده.

ومعلوم أن ما يقوم بالنفس من إرادة الأمور، لا يمكن أن يقال فيه. العلم بهذا هو العلم بهذا، ولا إرادة هذا هو إرادة هذا. فإن هذا مكابرة وعناد.

وليس تمييز العلم عن العلم، والإرادة عن الإرادة، تمييزاً مع انفصال أحدهما عن الآخر. بل نفس الصفات المتنوعة - كالعلم، والقدرة، والإرادة - إذا قامت بمحل واحد لم ينفصل بعضها عن بعض، بل محل هذا هو محل هذا، كالطعم واللون والرائحة القائمة بالأتربة الواحدة وأمثالها من الفاكهة وغيرها.

فإذا قيل: «هي علوم وإرادات»، لم ينفصل هذا عن هذا بفصل حسي، بل هو نوع واحد قائم بالنفس. وإذا علم هذا بعد علمه بذلك فقد زاد هذا النوع وكثر - وإن شئت قلت: عظم. فلا يزيد فيه زيادة الكمية عن زيادة الكيفية.

بل يقال: «علم كثير، وعلم عظيم» بأن تكون العظمة ترجع إلى قوته وشرف معلومه، ونحو ذلك، كما قال النبي ﷺ لأبي بن كعب: «أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فقال: «لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ، أبا المنذر»^(١).

وكتب سلمان إلى أبي الدرداء: ليس الخير أن يكثر مالك وولدك، ولكن الخير أن يكثر علمك ويعظم حلمك.

وانضمام العلم إلى العلم، والإرادة إلى الإرادة، والقدرة إلى القدرة، هو شبيه بانضمام الأجسام المتصلة، كالماء إذا زيد فيه ماء، فإنه يكثر قدره. لكن هو كم متصل لا منفصل، بخلاف الدراهم.

فإذا قيل: «تعددت العلوم والإرادات» فهو إخبار عن كثرة قدرها وأنها أكثر وأعظم مما كانت، لا أن هناك معدودات منفصلة كما قد يفهم بعض الناس.

ولهذا كان العلم اسم جنس. فلا يكاد يجمع في القرآن، بل يقال: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، فيذكر الجنس، وكذلك الماء، ليس في القرآن ذكر مياه، بل إنما يذكر جنس الماء: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، ونحو ذلك.

(١) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٢٥٨/٨١٠)، وأبو داود في الصلاة (١٤٦٠).

والعلم يشبه بالماء، كقوله ﷺ: «إن مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً الحديث»^(١). وقد قال: ﴿أُنزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

وما خلقه الرب تعالى فإنه يراه، ويسمع أصوات عباده. والمعدوم لا يرى باتفاق العقلاء.

والسالية - كأبى طالب المكي وغيره - لم يقولوا: إنه يرى قائماً بنفسه، وإنما قالوا: يراه الرب في نفسه - وإن كان هو معدوماً في ذات الشيء المعدوم. فهم يجعلون الرؤية لما يقوم بنفس العالم من صورته العلمية ما هو عدم محض. وهم - وإن كانوا غلطوا في بعض ما قالوه فلم يقولوا: إن عدم المحض الذي ليس بشيء يرى - فإن هذا لا يقوله عاقل. وفي الحقيقة إذا رؤى شيء فإنما رؤى مثاله العلمي، لا عينه.

وأبو الشيخ الأصبهاني لما ذكرت هذا المسألة أَمَرَ بالإمساك عنها.

فقبل أن يوجد لم يكن يرى، وبعد أن يعدم لا يرى، وإنما يرى حال وجوده. وهذا هو الكمال في الرؤية.

وكذلك سمع أصوات العباد هو عند وجودها، لا بعد فنائها، ولا قبل حدوثها. قال تعالى: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] وقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].

فصل

الرسول ﷺ بعثه الله - تعالى - هدى ورحمة للعالمين. فإنه كما أرسله بالعلم والهدى، والبراهين العقلية والسمعية، فإنه أرسله بالإحسان إلى الناس، والرحمة لهم بلا عوض، وبالصبر على أذاهم واحتماله. فبعثه بالعلم، والكرم، والحلم، عليم هاد، كريم محسن، حلیم صفوح.

قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ

(١) البخارى فى العلم (٧٩) ومسلم فى الفضائل (٢٢٨٢ / ١٥) .

نُورًا يُهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴿[الشورى: ٥٢]﴾. ونظائره كثيرة.

وقال: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٧]. وقال: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ [سبأ: ٤٧]. وقال: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠]. فهو يعلم ويهdy ويصلح القلوب ويدلها على صلاحها فى الدنيا والآخرة بلا عوض.

وهذا نعت الرسل كلهم، كل يقول: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الشعراء: ١٠٩]. ولهذا قال أصحاب يس: ﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠، ٢١].

وهذه سبيل من اتبعه، كما قال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

وأما المخالفون لهم، فقد قال عن المنتسبين إليهم مع بدعة: ﴿إِنْ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]. فهؤلاء أخذوا أموالهم ومنعوا سبيل الله، ضد الرسل فكيف بمن هو شر من هؤلاء من علماء المشركين، والسحرة، والكهان؟ فهم أوكل لأموالهم بالباطل، وأصد عن سبيل الله من الأحبار والرهبان.

وهو - سبحانه - قال: ﴿إِنْ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ﴾، فليس كلهم كذلك، بل قال فى موضع آخر: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: ٨٢].

وقد قال فى وصف الرسول: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]. وفيها قراءتان. فمن قرأ: «بظنين»، أى: ما هو بمتهم على الغيب، بل هو صادق أمين فيما يخبر به. ومن قرأ: ﴿بِضْنِينٍ﴾، أى: ما هو ببخل، لا يبذله إلا بعوض، كالذين يطلبون العوض على ما يعملونه.

فوصفه بأنه يقول الحق فلا يكذب، ولا يكتم. وقد وصف أهل الكتاب بأنهم يجعلونه قراطيس يبدونها ويخفون كثيراً، وأنهم يشترون به ثمنًا قليلاً.

ومع هذا وهذا قد أمد بالصبر على أذاهم، وجعله كذلك يعطيهم ما هم محتاجون إليه غاية الحاجة - بلا عوض، وهم يكرهونه ويؤذونه عليه.

وهذا أعظم من الذى يبذل الدواء النافع للمرضى؛ ويسقيهم إياه بلا عوض - وهم

يؤذونه- كما يصنع الأب الشفيق. وهو أب المؤمنين.

وكذلك نعت أمته بقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس؛ تأتون بهم في السلاسل حتى تدخلوهم الجنة فيجاهدون، يبذلون أنفسهم وأموالهم لمنفعة الخلق وصلاحهم، وهم يكرهون ذلك لجهلهم، كما قال أحمد في خطبته:

الحمد لله الذي جعل - في كل زمان فترة من الرسل - بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون - بكتاب الله - الموتى، ويُبصِّرون - بنور الله - أهل العمى. فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه! فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم! . إلى آخر كلامه.

فهذا هذا، والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. وهو - سبحانه - يجزى الناس بأعمالهم، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فهو ينعم على الرسول بإنعامه جزاء على إحسانهم، والجميع منه. فهو الرحمن الرحيم، الجواد الكريم، الخنان المنان، له النعمة وله الفضل، وله الثناء الحسن، وله الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

وهو - سبحانه - يحب معالي الأخلاق، ويكره سفاسفها. وهو يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات. وقد قيل - أيضاً -: وقد يحب الشجاعة ولو على قتل الحيات، ويحب السماحة ولو بكف من تمرات. والقرآن أخبر أنه يحب المحسنين، ويحب الصابرين. وهذا هو الكرم والشجاعة.

فصل

وقوله: ﴿الْأَكْرَمُ﴾، يقتضى اتصافه بالكرم في نفسه، وأنه الأكرم وأنه محسن إلى عباده. فهو مستحق للحمد لمحاسنه وإحسانه.

وقوله: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. فيه ثلاثة أقوال؛ قيل: أهل أن يُجَلَّ وأن يُكْرَم، كما يقال: إنه ﴿أَهْلُ التَّقْوَى﴾ [المدثر: ٥٦]، أى: المستحق لأن يُتَّقَى. وقيل: أهل أن يُجَلَّ في نفسه، وأن يكرم أهل ولايته وطاعته. وقيل: أهل أن يُجَلَّ في نفسه وأهل أن يكرم.

ذكر الخطّابى الاحتمالات الثلاثة، ونقل ابن الجوزى كلامه فقال: قال أبو سليمان الخطّابى: الجلال مصدر الجليل، يقال: جليل بين الجلالة والجلال. والإكرام مصدر أكرم، يكرم، إكراماً. والمعنى: أنه يكرم أهل ولايته وطاعته، وأن الله يستحق أن يُجَلَّ ويكرم،

ولا يجحد ولا يكفر به، قال: ويحتمل أن يكون المعنى: يكرم أهل ولايته ويرفع درجاتهم. قلت: وهذا الذى ذكره البغوى فقال: ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾: العظمة والكبرياء ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾: يكرم أنبياءه وأوليائه بلطفه - مع جلاله وعظمته.

قال الخطأبى: وقد يحتمل أن يكون أحد الأمرين - وهو الجلال - مضاعفاً إلى الله بمعنى الصفة له، والآخر مضاعفاً إلى العبد بمعنى الفعل، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦]، فانصرف أحد الأمرين إلى الله وهو المغفرة، والآخر إلى العباد وهى التقوى.

قلت: القول الأول هو أقربها إلى المراد، مع أن الجلال - هنا - ليس مصدر جل جلاله، بل هو اسم مصدر أجل إجلالاً، كقول النبى ﷺ: «إن من إجلال الله لإكرام ذى الشبهة المسلم، وحامل القرآن، غير الغالى فيه ولا الجافى عنه، وإكرام ذى السلطان المقسط»^(١). فجعل إكرام هؤلاء من جلال الله، أى: من إجلال الله، كما قال: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]. وكما يقال: كلمه كلاماً، وأعطاه عطاء، والكلام والعطاء اسم مصدر التكليم والإعطاء.

والجلال قرن بالإكرام، وهو مصدر المتعدى، فكذلك الإكرام.

ومن كلام السلف: أجّلوا الله أن تقولوا كذا. وفى حديث موسى: يا رب، إنى أكون على الحال التى أجلك أن أذكرك عليها. قال: «أذكرنى على كل حال».

وإذا كان مستحقاً للإجلال والإكرام لزم أن يكون متصفاً فى نفسه بما يوجب ذلك، كما إذا قال: الإله هو المستحق لأن يؤله، أى: يعبد، كان هو فى نفسه مستحقاً لما يوجب ذلك. وإذا قيل: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى﴾، كان هو فى نفسه متصفاً بما يوجب أن يكون هو المتقى.

ومنه قول النبى ﷺ - إذا رفع رأسه من الركوع بعد ما يقول: «ربنا ولك الحمد»:- «ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شىء بعد، أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد - وكلنا لك عبد - اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجِدِّ منك الجِدُّ»^(٢). أى: هو مستحق لأن يشئ عليه وتمجد نفسه.

والعباد لا يحصون ثناء عليه، وهو كما أثنى على نفسه، كذلك هو أهل أن يجل وأن يكرم. وهو - سبحانه - يجل نفسه ويكرم نفسه، والعباد لا يحصون إجلاله وإكرامه.

(١) أبو داود فى الأدب (٤٨٤٣)، عن أبى موسى الأشعرى.

(٢) مسلم فى الصلاة (٤٧١ / ١٩٤) وأبو داود فى الصلاة (٨٤٦).

والإجلال من جنس التعظيم، والإكرام من جنس الحب والحمد وهذا كقوله: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١]. فله الإجلال والملك، وله الإكرام والحمد.

والصلاة مبناها على التسبيح فى الركوع والسجود، والتحميد والتوحيد فى القيام والقعود، والتكبير فى الانتقالات، كما قال جابر: كنا مع رسول الله ﷺ، فكنا إذا علونا كبرنا، وإذا هبطنا سبّحنا، فوضعت الصلاة على ذلك. رواه أبو داود^(١).

وفى الركوع يقول: «سبحان ربي العظيم». وقال النبي ﷺ: «إني نُهِيتُ أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً. أما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه فى الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم»^(٢).

وإذا رفع رأسه حمد فقال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد»^(٣). فيحمده فى هذا القيام، كما يحمده فى القيام الأول إذا قرأ أم القرآن.

فالتحميد والتوحيد مقدم على مجرد التعظيم؛ ولهذا اشتملت الفاتحة على هذا؛ أولها تحميد، وأوسطها تمجيد، ثم فى الركوع تعظيم الرب، وفى القيام يحمده، ويثنى عليه، ويمجده.

فدل على أن التعظيم المجرد، تابع لكونه محموداً وكونه معبوداً. فإنه يحب أن يُحمَد ويُعبد، ولا بد - مع ذلك - من التعظيم، فإن التعظيم لازم لذلك.

وأما التعظيم، فقد يتجرد عن الحمد والعبادة على أصل الجهمية. فليس ذلك بمأمور به، ولا يصير العبد به لا مؤمناً، ولا عابداً، ولا مطيعاً.

وأبو عبد الله بن الخطيب الرازى يجعل الجلال للصفات السلبية، والإكرام للصفات الثبوتية، فيسمى هذه «صفات الجلال»، وهذه «صفات الإكرام». وهذا اصطلاح له، وليس المراد هذا فى قوله: ﴿وَيَقِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

وهو فى مصحف أهل الشام: «تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام». وهى قراءة ابن عامر، فالاسم نفسه يذوى بالجلال والإكرام. وفى سائر المصاحف - وفى قراءة الجمهور: ﴿ذِي الْجَلَالِ﴾، فيكون المسمى نفسه.

وفى الأولى: ﴿وَيَقِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾. فالذوى وجهه - سبحانه - وذلك يستلزم أنه هو ذو الجلال والإكرام. فإنه إذا كان وجهه ذا الجلال والإكرام، كان هذا تنبيهاً،

(١) لم أقف عليه عند أبى داود وهو فى البخاى فى الجهاد (٢٩٩٣).

(٢) سبق تخريجه ص ٧٣.

(٣) البخارى فى الأذان (٧٢٢) ومسلم فى الصلاة (٣٩٢ / ٢٨) واللفظ لمسلم.

كما أن اسمه إذا كان ذا الجلال والإكرام كان تنبيهاً على المسمى .

وهذا يبين أن المراد: أنه يستحق أن يُجَلَّ ويُكْرَم .

فإن الاسم نفسه يسبح ويذكر ويراد بذلك المسمى . والاسم نفسه لا بفعل شيئاً ، لا إكراماً ولا غيره ؛ ولهذا ليس في القرآن إضافة شيء من الأفعال والنعم إلى الاسم .

ولكن يقال : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] ، ﴿ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ﴾ ، ونحو ذلك . فإن اسم الله مبارك تنال معه البركة . والعبد يسبح اسم ربه الأعلى فيقول : « سبحان ربي الأعلى » . ولما نزل قوله : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، قال : « اجعلوها في سجودكم » ، فقالوا : « سبحان ربي الأعلى »^(١) .

فكذلك كان النبي ﷺ لا يقول : « سبحان اسم ربي الأعلى » . لكن قوله : « سبحان ربي الأعلى » ، هو تسبيح لاسمه يراد به تسبيح المسمى ، لا يراد به تسبيح مجرد الاسم ، كقوله : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء : ١١٠] . فالداعي يقول : « يا الله » ، « يا رحمن » ، ومراده المسمى . وقوله : ﴿ أَيُّهَا مَا ﴾ ، أى الاسمين تدعوا ، ودعاء الاسم هو دعاء مسماه .

وهذا هو الذى أرادته من قال من أهل السنة : إن الاسم هو المسمى . أرادوا به أن الاسم إذا دعى وذكر يراد به المسمى . فإذا قال المصلى : « الله أكبر » ، فقد ذكر اسم ربه ، ومراده المسمى .

لم يريدوا به أن نفس اللفظ هو الذات الموجودة فى الخارج . فإن فساد هذا لا يخفى على من تصوره ، ولو كان كذلك كان من قال : « ناراً » ، احترق لسانه . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود أن الجلال والإكرام مثل الملك والحمد ، كالمحبة والتعظيم ، وهذا يكون فى الصفات الثبوتية والسلبية . فإن كل سلب فهو متضمن للثبوت . وأما السلب المحض فلا مدح فيه .

وهذا مما يظهر به فساد قول من جعل أحدهما للسلب والآخر للإثبات ، لا سيما إذا كان من الجهمية الذين ينكرون محبته ، ولا يثبتون له صفات توجب المحبة والحمد ، بل إنما يثبتون ما يوجب القهر ، كالقدرة . فهؤلاء آمنوا ببعض وكفروا ببعض ، وألحدوا فى أسمائه وآياته بقدر ما كذبوا به من الحق ، كما بسط هذا فى غير هذا الموضع .

(١) سبق تخريجه ص ٧٣ .

فَصْل

قوله تعالى في أول ما أنزل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣].

ذكر في الموضعين بالإضافة التي توجب التعريف، وأنه معروف عند المخاطبين، إذ الرب - تعالى - معروف عند العبد بدون الاستدلال بكونه خلق. وأن المخلوق مع أنه دليل وأنه يدل على الخالق، لكن هو معروف في الفطرة قبل هذا الاستدلال؛ ومعرفته فطرية، مغروزة في الفطرة، ضرورية، بديهية، أولية.

وقوله: ﴿اقْرَأْ﴾ وإن كان خطاباً للنبي ﷺ أولاً، فهو خطاب لكل أحد، سواء كان قوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ هو خطاب للإنسان مطلقاً، والنبي ﷺ أول من سمع هذا الخطاب، أو من النوع، أو هو خطاب للنبي ﷺ خصوصاً، كما قد قيل في نظائر ذلك.

مثل قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، قيل: خطاب له، وقيل: خطاب للجنس، وأمثال ذلك. فإنه وإن قيل: إنه خطاب له، فقد تقرر أن ما خوطب به من أمر ونهى فالأمة مخاطبة به ما لم يقم دليل التخصيص.

وبهذا يبين أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]، يتناول غيره، حتى قال كثير من المفسرين: الخطاب لرسول الله ﷺ، والمراد به غيره. أى: هم الذين أريد منهم أن يسألوا لما عندهم من الشك، وهو لم يرد منه السؤال إذ لم يكن عنده شك.

ولا شك أن هذا لا يمنع أن يكون هو مخاطباً ومراداً بالخطاب، بل هذا صريح اللفظ، فلا يجوز أن يقال: إن الخطاب لم يتناوله. ولأن ليس في الخطاب أنه أمر بالسؤال مطلقاً، بل أمر به إن كان عنده شك، وهذا لا يوجب أن يكون عنده شك. ولا أنه أمر به مطلقاً، بل أمر به إن كان هذا موجوداً، والحكم المعلق بشرط عدم عدمه.

وكذلك كثير من المفسرين يقول فى قوله: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧]، وفى قوله: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، ونحو ذلك: إن الخطاب لرسول ﷺ والمراد به غيره. أى: غيره قد يكون ممتريا ومطيعا لأولئك فنهى، وهو لا يكون ممتريا ولا مطيعا لهم.

ولكن بتقدير أن يكون الأمر كذلك فهو - أيضا - مخاطب بهذا، وهو منهى عن هذا. فالله - سبحانه - قد نهاه عما حرمه من الشرك، والقول عليه بلا علم، والظلم، والفواحش. وبهى الله له عن ذلك وطاعته لله فى هذا استحق عظيم الثواب، ولولا النهى والطاعة لما استحق ذلك.

ولا يجب أن يكون المأمور المنهى ممن يشك فى طاعته ويجوز عليه أن يعصى الرب، أو يعصيه مطلقا ولا يطيعه، بل الله أمر الملائكة مع علمه أنهم يطيعونه، ويأمر الأنبياء مع علمه أنهم يطيعونه، وكذلك المؤمنون كل ما أطاعوه فيه قد أمرهم به مع علمه أنهم يطيعونه.

ولا يقال: لا يحتاج إلى الأمر، بل بالأمر صار مطيعا مستحقا لعظيم الثواب.

ولكن النهى يقتضى قدرته على المنهى عنه، وأنه لو شاء لفعله، ليثاب على ذلك إذا تركه. وقد يقتضى قيام السبب الداعى إلى فعله فينهى عنه، فإنه بالنهى وإعانة الله له على الامتنال يمتنع مما نهى عنه إذا قام السبب الداعى له إليه.

وكذلك قد قيل فى قوله: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]: إنه أمر للرسول، والمراد به هو والمؤمنون. وقيل: هو أمر لكل مكلف.

فقوله فى هذه السورة: ﴿اقْرَأْ﴾، كقوله فى آخرها: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]، وقوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ. وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ٩ - ١١]، هذا متناول لجميع الأمة. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ. قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ١، ٢]، فإنه كان خطابا للمؤمنين كلهم.

وكذلك قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ. قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: ١، ٢] لما أمر بتبليغ ما أنزل إليه من الإنذار. وهذا فرض على الكفاية. فواجب على الأمة أن يبلغوا ما أنزل إليه وينذروا كما أُنذر. قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] والجن لما سمعوا القرآن، ﴿وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

وإذا كان ذلك كذلك، فكل إنسان فى قلبه معرفة بربه. فإذا قيل له: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، عرف ربه الذى هو مأمور أن يقرأ باسمه، كما يعرف أنه مخلوق، والمخلوق يستلزم الخالق ويدل عليه.

وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع، وبين أن الإقرار والاعتراف بالخالق فطرى ضرورى فى نفوس الناس، وإن كان بعض الناس قد يحصل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج إلى نظر تحصل له به المعرفة. وهذا قول جمهور الناس، وعليه حُذِّقَ النظار، أن المعرفة تارة تحصل بالضرورة، وتارة بالنظر. كما اعترف بذلك غير واحد من أئمة المتكلمين.

وهذه الآية - أيضاً - تدل على أنه ليس النظر أول واجب، بل أول ما أوجب الله على نبيه ﷺ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، لم يقل: «انظر واستدل حتى تعرف الخالق».

وكذلك هو أول ما بلغ هذه السورة، فكان المبلغون مخاطبين بهذه الآية قبل كل شيء ولم يؤمروا فيها بالنظر والاستدلال.

وقد ذهب كثير من أهل الكلام إلى أن اعتراف النفس بالخالق وإثباتها له، لا يحصل إلا بالنظر.

ثم كثير منهم جعلوا ذلك نظراً مخصوصاً، وهو النظر فى الأعراض، وأنها لازمة للأجسام، فيمتنع وجود الأجسام بدونها.

قالوا: وما لا يخلو عن الحوادث، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث.

ثم منهم من اعتقد أن هذه المقدمة بينة بنفسها، بل ضرورية، ولم يميز بين الحادث المعين والمحدود وبين الجنس المتصل شيئاً بعد شيء؛ إما لظنه أن هذا ممتنع، أو لعدم خطوره بقلبه. لكن، وإن قيل هو ممتنع، فليس العلم بذلك بديهيّاً.

وإنما العلم البديهي أن الحادث الذى له مبدأ محدود كالحادث والحوادث المقدرة من حين محدود فتلك ما لا يسبقها فهو حادث. وما لا يخلو منها لم يسبقها فهو حادث. فإنه إذا لم يسبقها كان معها أو متأخراً عنها. وعلى التقديرين فهو حادث.

وأما إذا قدر حوادث دائمة شيئاً بعد شيء، فهذا إما أن يقال: هو ممكن، وإما أن يقال: هو ممتنع. لكن العلم بامتناعه يحتاج إلى دليل، ولم تُعَلِّم طائفة معروفة من العقلاء قالوا: إن العلم بامتناع هذا بديهي ضرورى، ولا يفتقر إلى دليل.

بل كثير من الناس لا يتصور هذا تصوراً تاماً، بل متى تصور الحادث قدر فى ذهنه مبدأ، ثم يتقدم فى ذهنه شيء قبل ذلك، ثم شيء قبل ذلك، لكن إلى غايات

محدودة بحسب تقدير ذهنه، كما يقدر الذهن عددًا بعد عدد، ولكن كل ما يقدره الذهن فهو منته.

ومن الناس من إذا قيل له: «الأزل» أو: «كان هذا موجودًا في الأزل»، تصور ذلك. وهذا غلط، بل «الأزل» ما ليس له أول، كما أن «الأبد» ليس له آخر، وكل ما يؤول إليه الذهن من غاية فـ «الأزل» وراءها. وهذا لبسطه موضع آخر.

والمقصود - هنا - أن هؤلاء الذين قالوا: معرفة الرب لا تحصل إلا بالنظر، ثم قالوا: لا تحصل إلا بهذا النظر، هم من أهل الكلام - الجهمية القدرية ومن تبعهم. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وجمهور العلماء من المتكلمين وغيرهم على خطأ هؤلاء في إيجابهم هذا النظر المعين، وفي دعواهم أن المعرفة موقوفة عليه. إذ قد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ أنه لم يوجب هذا على الأمة ولا أمرهم به، بل ولا سلكه هو ولا أحد من سلف الأمة في تحصيل هذه المعرفة.

ثم هذا النظر - هذا الدليل - للناس فيه ثلاثة أقوال:

قيل: إنه واجب، وإن المعرفة موقوفة عليه، كما يقوله هؤلاء.

وقيل: بل يمكن حصول المعرفة بدونه، لكنه طريق آخر إلى المعرفة. وهذا يقوله كثير من هؤلاء ممن يقول بصحة هذه الطريقة لكن لا يوجبها؛ كالخطابي والقاضي أبي يعلى، وأبي جعفر السمناني - قاضي الموصل شيخ أبي الوليد الباجي - وكان يقول: إيجاب النظر ببقية بقاء على الشيخ أبي الحسن الأشعري من الاعتزال. وهؤلاء الذين لا يوجبون هذا النظر.

ومنهم من لا يوجب النظر كالسمناني، وابن حزم وغيرهما.

ومنهم من يوجب في الجملة، كالخطابي، وأبي الفرج المقدسي.

والقاضي أبو يعلى يقول بهذا تارة، وبهذا تارة، بل ويقول تارة بإيجاب النظر المعين، كما يقوله أبو المعالي وغيره.

ثم من الموجبين للنظر من يقول: هو أول الواجبات، ومنهم من يقول: بل المعرفة الواجبة به، وهو نزاع لفظي. كما أن بعضهم قال: أول الواجبات القصد إلى النظر، كعبارة أبي المعالي. ومن هؤلاء من قال: بل الشك المتقدم كما قاله أبو هاشم.

وقد بسط الكلام على هذه الأقوال وغيرها في موضع آخر، وبين أنها كلها غلط مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة، بل وباطلة في العقل - أيضًا.

وهذه الآية مما يستدل به على ذلك، فإن أول ما أوجب الله على رسوله وعلى المؤمنين هو ما أمر به في قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾.

والذين قالوا: المعرفة لا تحصل إلا بالنظر، قالوا: لو حصلت بغيره لسقط التكليف بها، كما ذكر ذلك القاضى أبو بكر، وغيره.

فيقال لهم: وليس فيما قص الله علينا من أخبار الرسل أن منهم أحداً أوجيها، بل هى حاصلة عند الأمم جميعهم. ولكن أكثر الرسل افتتحوا دعوتهم بالأمر بعبادة الله وحده دون ما سواه كما أخبر الله عن نوح، وهود، وصالح، وشعيب، وقومهم كانوا مقرين بالخالق لكن كانوا مشركين يعبدون غيره، كما كانت العرب الذين بعث فيهم محمد ﷺ.

ومن الكفار من أظهر جحود الخالق، كفرعون حيث قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانَ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأظنه من الكاذبين﴾ [القصص: ٣٨]، وقال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال لموسى: ﴿لَئِنْ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، وقال: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأظنه كاذباً﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

ومع هذا، فموسى أمره الله أن يقول ما ذكره الله فى القرآن، قال: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ . قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون . وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَرُونَ . وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُون . قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ . فَاتَيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ . قَالَ أَلَمْ تُرَبِّكُنَا فِينَا وَلَبَدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ . وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ . قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ . فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْماً وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠ - ٢١].

قال فرعون إنكاراً وجحداً: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال موسى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ . قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ . قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ . قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ . قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٤ - ٢٨].

وقد ظن بعض الناس أن سؤال فرعون ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، هو سؤال عن ماهية الرب،

كالذى يسأل عن حدود الأشياء فيقول: ما الإنسان؟ ما الملك؟ ما الجنى؟ ونحو ذلك. قالوا: ولما لم يكن للمسؤول عنه ماهية، عدل موسى عن الجواب إلى بيان ما يعرف به وهو قوله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. وهذا قول قاله بعض المتأخرين وهو باطل.

فإن فرعون إنما استفهم استفهام إنكار وجحد، لم يسأل عن ماهية رب أقر بثبوته، بل كان منكراً له جاحداً؛ ولهذا قال فى تمام الكلام: ﴿لَئِنْ اتَّخَذَتِ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، وقال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾. فاستفهامه كان إنكاراً وجحداً، يقول: ليس للعالمين رب يرسلك، فمن هو هذا؟ - إنكاراً له.

فبين موسى أنه معروف عنده وعند الحاضرين، وأن آياته ظاهرة بينة لا يمكن معها جحده. وأنكم إنما تجادون بألسنتكم ما تعرفونه بقلوبكم، كما قال موسى فى موضع آخر لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَتَزَلُ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤].

ولم يقل فرعون: ومن رب العالمين؟، فإن «من» سؤال عن عينه يسأل بها من عرف جنس المسؤول عنه أنه من أهل العلم وقد شك فى عينه، كما يقال لرسول عرف إنه جاء من عند إنسان: من أرسلك؟

وأما «ما» فهى سؤال عن الوصف. يقول: أى شىء هو هذا؟ وما هو هذا الذى سميته رب العالمين؟ - قال ذلك منكراً له جاحداً.

فلما سأل - جحداً - أجابه موسى بأنه أعرف من أن ينكر، وأظهر من أن يشك فيه ويرتاب. فقال: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾.

ولم يقل: «موقنين بكذا وكذا»، بل أطلق، فأى يقين كان لكم بشىء من الأشياء، فأول اليقين اليقين بهذا الرب، كما قالت الرسل لقومهم: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وإن قلتم: لا يقين لنا بشىء من الأشياء، بل سلبنا كل علم، فهذه دعوى السفسطة العامة، ومدعيها كاذب ظاهر الكذب. فإن العلوم من لوازم كل إنسان، فكل إنسان عاقل لابد له من علم؛ ولهذا قيل فى حد «العقل»: إنه علوم ضرورية، وهى التى لا يخلو منها عاقل.

فلما قال فرعون: ﴿إِنْ رَّسُولُكُمْ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، وهذا من

افتراء المكذبين على الرسول - لما خرجوا عن عاداتهم التى هى محمودة عندهم نسبهم إلى الجنون. ولما كانوا مظهرين للجدد بالخالق، أو للاستراية والشك فيه. هذه حال عامتهم ودينهم، وهذا عندهم دين حسن، وإنما إلههم الذى يطيعونه فرعون، قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾.

فبين له موسى أنكم الذين سلبتم العقل النافع، وأنتم أحق بهذا الوصف فقال: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

فإن العقل مستلزم لعلوم ضرورية يقينية، وأعظمها فى الفطرة الإقرار بالخالق. فلما ذكر أولاً أن من أيقن بشئ فهو موقن به، واليقين بشئ هو من لوازم العقل، بين -ثانياً- أن الإقرار به من لوازم العقل.

ولكن المحمود هو العلم النافع الذى يعمل به صاحبه، فإن لم يعمل به صاحبه قيل: إنه ليس له عقل. ويقال - أيضاً - لمن لم يتبع ما أيقن به: إنه ليس له يقين. فإن اليقين - أيضاً - يراد به العلم المستقر فى القلب ويراد به العمل بهذا العلم. فلا يطلق: «الموقن» إلا على من استقر فى قلبه العلم والعمل.

وقوم فرعون لم يكن عندهم اتباع لما عرفوه، فلم يكن لهم عقل ولا يقين. وكلام موسى يقتضى الأمرين: إن كان لك يقين فقد عرفته، وإن كان لك عقل فقد عرفته. وإن ادعيت أنه لا يقين لك ولا عقل لك، فكذلك قومك، فهذا إقرار منكم بسلبكم خاصية الإنسان.

ومن يكون هكذا، لا يصلح له ما أنتم عليه من دعوى الإلهية. مع أن هذا باطل منكم، فإنكم موقنون به، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ولكم عقل تعرفونه به، ولكن هواكم يصدكم عن اتباع موجب العقل، وهو إرادة العلو فى الأرض والفساد. فأنتم لا عقل لكم بهذا الاعتبار، كما قال أصحاب النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [المك: ١٠]، وقال تعالى عن الكفار: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

قال تعالى عن فرعون وقومه: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الزخرف: ٥٤]. والخفيف: هو السفیه الذى لا يعمل بعلمه، بل يتبع هواه. وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود - هنا - أنه ليس فى الرسل من قال - أول ما دعا قومه - : إنكم مأمورون بطلب معرفة الخالق، فانظروا واستدلوا حتى تعرفوه. فلم يكلفوا - أولاً - بنفس المعرفة، ولا بالأدلة الموصلة إلى المعرفة، إذ كانت قلوبهم تعرفه وتقر به، وكل مولود يولد على الفطرة، لكن عرض للفطرة ما غيرها، والإنسان إذا ذكر ذكر ما فى فطرته.

ولهذا قال الله فى خطابه لموسى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، ما فى فطرته من العلم الذى به يعرف ربه، ويعرف إنعامه عليه، وإحسانه إليه، وافتقاره إليه، فذلك يدعو إلى الإيمان، ﴿أَوْ يَخْشَى﴾ ما ينذر به من العذاب، فذلك - أيضا - يدعو إلى الإيمان.

كما قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، فالحكمة تعريف الحق، فيقبلها من قبل الحق بلا منازعة. ومن نارعه هواه وعظ بالترغيب والترهيب.

فالعلم بالحق يدعو صاحبه إلى اتباعه؛ فإن الحق محبوب فى الفطرة، وهو أحب إليها. وأجل فيها، وألذ عندها من الباطل الذى لا حقيقة له؛ فإن الفطرة لا تحب ذاك.

فإن لم يدعه الحق والعلم به خوف عاقبة الجحود والعصيان، وما فى ذلك من العذاب فالنفس تخاف العذاب بالضرورة. فكل حى يهرب مما يؤذيه بخلاف النافع.

فمن الناس من يتبع هواه، فيتبع الأدنى دون الأعلى. كما أن منهم من يكذب بما خوف به، أو يتغافل عنه، حتى يفعل ما يهواه. فإنه إذا صدق به واستحضره لم يبعث نفسه إلى هواها، بل لابد من نوع من الغفلة والجهل حتى يتبعه؛ ولهذا كان كل عاص لله جاهلا، كما قد بسط هذا فى مواضع.

إذ المقصود - هنا - التنبيه على أن قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، فيه تنبيه على أن الرب معروف عند المخاطبين، وأن الفطر مقررة به.

وعلى ذلك، دل قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]؛ كما قد بسط الكلام عليها فى غير هذا الموضع.

وكذلك قول الرسل: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، هو نفى، أى ليس فى الله شك. وهو استفهام تقرير يتضمن تقرير الأمم على ما هم مقرون به من أنه ليس فى الله شك، فهذا استفهام تقرير.

فإن حرف الاستفهام إذا دخل على حرف النفى كان تقريراً، كقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ

صَدْرَكَ ﴿الشرح: ١﴾، ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾ [البلد: ٨]، ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ومثله كثير. بخلاف استفهام فرعون، فإنه استفهام إنكار، لا تقرير؛ إذ ليس هناك إلا أداة الاستفهام فقط، ودل سياق الكلام على أنه إنكار.

فإن قيل: إذا كانت معرفته، والإقرار به ثابتاً في كل فطرة فكيف ينكر ذلك كثير من النظار - نظار المسلمين وغيرهم - وهم يدَّعون أنهم الذين يقيمون الأدلة العقلية على المطالب الإلهية؟.

فيقال أولاً: أول من عرف في الإسلام بإنكار هذه المعرفة هم أهل الكلام الذي اتفق السلف على ذمه - من الجهمية والقدرية. وهم عند سلف الأمة من أضل الطوائف وأجهلهم. ولكن انتشر كثير من أصولهم في المتأخرين الذين يوافقون السلف على كثير مما خالفهم فيه سلفهم الجهمية. فصار بعض الناس يظن أن هذا قول صدر في الأصل عن علماء المسلمين، وليس كذلك، إنما صدر أولاً عن أئمة الدين وعلماء المسلمين.

الثاني: أن الإنسان قد يقوم بنفسه من العلوم والإرادات وغيرها من الصفات ما لا يعلم أنه قائم بنفسه، فإن قيام الصفة بالنفس غير شعور صاحبها بأنها قامت به. فوجود الشيء في الإنسان وغيره غير علم الإنسان به.

وهذا كصفات بدنه، فإن منها ما لا يراه كوجهه وقفاه. ومنها ما يراه إذا تعمد النظر إليه كبطنه وفخذه وعضديه. وقد يكون بهما آثار من خيلان وغير خيلان، وغير ذلك من الأحوال، وهو لم يره ولم يعرفه، لكن لو تعمد رؤيته لراه. ومن الناس من لا يستطيع رؤية ذلك لعارض عرض لبصره من العشى أو العمى، أو غير ذلك.

كذلك صفات نفسه قد يعرف بعضها، وبعضها لا يعرفه. لكن لو تعمد تأمل حال نفسه لعرفه. ومنها ما لا يعرفه ولو تأمل لفساد بصيرته وما عرض لها.

والذي يبين ذلك: أن الأفعال الاختيارية لا تتصور إلا بإرادة تقوم بنفس الإنسان. وكل من فعل فعلاً اختيارياً - وهو يعرفه - فلا بد أن يريد، كالذي يأكل ويشرب ويلبس وهو يعرف أنه يفعل ذلك، فلا بد أن يريد. فالفعل الاختيارى يمتنع أن يكون بغير إرادة. وإذا تصور الفعل الذى يفعله وقد فعله لزم أن يكون مريداً له وقد تصوره. وإذا كان مريداً له وقد تصوره امتنع ألا يريد ما تصوره وفعله.

فالإنسان، إذا قام إلى صلاة يعلم أنها الظُّهر، فمن الممتنع أن يصلى الظهر - وهو يعلم هذا لم ينسه - ولا يريد صلاة الظهر.

وكذلك الصيام إذا تصور أن غداً من رمضان - وهو يريد لصوم رمضان - امتنع ألا ينوى صومه.

وكذلك إذا أهل بالحج - وهو يعلم أنه مهل به - امتنع ألا يكون مريدًا للحج .

وكذلك الوضوء إذا علم أنه يتوضأ للصلاة - وهو يتوضأ - امتنع ألا يكون مريدًا للوضوء . ومثل هذا كثير؛ نجد خلقًا كثيرًا من العلماء - دع العامة - يستدعون النية بالفاظ يقولونها ويتكلفون ألفاظًا، ويشكون في وجودها مرة بعد مرة، ويخرجون إلى ضرب من الوسوسة التي يشبه أصحابها المجانين .

والنية : هى الإرادة، وهى القصد، وهى موجودة فى نفوسهم لوجودها فى نفس كل من يصلى فى ذلك المسجد والجامع، ومن توضأ فى تلك المطهرة . أولئك يعلمون هذا من نفوسهم ولم يحصل لهم وسواس، وهؤلاء ظنوا أن النية لم تكن فى قلوبهم - يطلبون حصولها من قلوبهم .

وهم يعلمون أن التلفظ بها ليس بواجب، وإنما الفرض وجود الإرادة فى القلب - وهى موجودة - ومع هذا يعتقدون أنها ليست موجودة . وإذا قيل لأحدهم : « النية حاصلة فى قلبك » لم يقبل لما قام به من الاعتقاد الفاسد المناقض لفطرته .

وكذلك حب الله ورسوله موجود فى قلب كل مؤمن، لا يمكنه دفع ذلك من قلبه إذا كان مؤمنًا . وتظهر علامات حبه لله ولرسوله إذا أخذ أحد يسب الرسول ويظعن عليه، أو يسب الله ويذكره بما لا يليق به . فالمؤمن يغضب لذلك أعظم مما يغضب لو سب أبوه وأمه .

ومع هذا، فكثير من أهل الكلام والرأى أنكروا محبة الله، وقالوا: يمتنع أن يكون محبًا أو محبوبًا، وجعلوا هذا من أصول الدين، وقالوا: خلافًا للحلولية، كأنه لم يقل بأن الله يحب إلا الحلولية . ومعلوم: أن هذا دين الأنبياء والمرسلين، والصحابة والتابعين، وأهل الإيمان أجمعين . وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، كما قد بسطنا فى مواضع .

فهذه المحبة لله ورسوله موجودة فى قلوب أكثر المنكرين لها، بل فى قلب كل مؤمن - وإن أنكروا لشبهة عرضت له .

وهكذا المعرفة موجودة فى قلوب هؤلاء . فإن هؤلاء الذين أنكروا محبته هم الذين قالوا: معرفته لا تحصل إلا بالنظر، فأنكروا ما فى فطرتهم وقلوبهم من معرفته، ومحبته .

ثم قد يكون ذلك الإنكار سببًا إلى امتناع معرفة ذلك فى نفوسهم وقد يزول عن قلب أحدهم ما كان فيه من المعرفة والمحبة - فإن الفطرة قد تفسد - فقد تزول، وقد تكون موجودة ولا ترى ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [الحج : ٤٦] .

وقد قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ

اللَّهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ. مُبَيِّنَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿[الروم: ٣٠، ٣١].

وفى الصحيحين، عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء»، ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] (١).

والفطرة تستلزم معرفة الله، ومحبة، وتخصيصه بأنه أحب الأشياء إلى العبد - وهو التوحيد. وهذا معنى قول: «لا إله إلا الله»، كما جاء مفسراً: «كل مولود يولد على هذه الملة»، وروى: «على ملة الإسلام» (٢).

وفى صحيح مسلم، عن عياض بن حمار؛ أن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى: إني خلقت عبادي حنفاء، فاجتالهم الشياطين، وَحَرَمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ لَهُمْ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَشْرَكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا» (٣).

فأخبر أنه خلقهم حنفاء، وذلك يتضمن معرفة الرب، ومحبة، وتوحيده. فهذه الثلاثة تضمنتها الحنيفية، وهى معنى قول: «لا إله إلا الله».

فإن فى هذه الكلمة الطيبة التى هى ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، فيها إثبات معرفته والإقرار به. وفيها إثبات محبته، فإن الإله هو المألوه الذى يستحق أن يكون مألوهًا؛ وهذا أعظم ما يكون من المحبة. وفيها أنه لا إله إلا هو. ففيها المعرفة، والمحبة، والتوحيد.

وكل مولود يولد على الفطرة، وهى الحنيفية التى خلقهم عليها. ولكن أبواه يفسدان ذلك - يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه، ويشركانه.

كذلك يجهمانه - فيجعلانه منكراً لما فى قلبه من معرفة الرب ومحبة وتوحيده. ثم المعرفة يطلبها بالدليل، والمحبة ينكرها بالكلية. والتوحيد المتضمن للمحبة ينكره من لا يعرفه، وإنما ثبت توحيد الخلق، والمشركون كانوا يُقرون بهذا التوحيد وهذا الشرك.

فهما يُشركانه، ويهودانه، وينصرانه، ويمجسانه. وقد بسط الكلام على هذا الحديث وأقوال الناس فيه فى غير هذا الموضع.

وأيضاً، مما يبين أن الإنسان قد يخفى عليه كثير من أحوال نفسه، فلا يشعر بها. إن كثيراً من الناس يكون فى نفسه حب الرياسة كامن لا يشعر به، بل إنه مخلص فى عبادته وقد خفيت عليه عيوبه، وكلام الناس فى هذا كثير مشهور؛ ولهذا سميت هذه: «الشهوة

(١) البخارى فى الجنايز (١٣٥٩) ومسلم فى القدر (٢٦٥٨ / ٢٢).

(٢) مسلم فى القدر (٢٦٥٨ / ٢٣ مكرر) والترمذى فى القدر (٢١٣٨).

(٣) مسلم فى الجنة (٢٨٦٥ / ٦٣) وهو جزء من حديث.

الخفية».

قال شداد بن أوس: يا بقايا العرب، إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية. قيل لأبي داود السجستاني: ما الشهوة الخفية؟ قال: حب الرياسة. فهي خفية تخفى على الناس، وكثيراً ما تخفى على صاحبها.

بل كذلك حب المال والثروة، فإن الإنسان قد يحب ذلك ولا يدري. بل نفسه ساكنة ما دام ذلك موجوداً، فإذا فقدته ظهر من جزع نفسه وتلفها ما دل على المحبة المتقدمة. والحب مستلزم للشعور، فهذا شعور من النفس بأمور وجب لها. والإنسان قد يخفى ذلك عليه من نفسه. لا سيما والشیطان يغطي على الإنسان أموراً.

وذنبه - أيضاً - تبقى ريتاً على قلبه قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ. كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٤، ١٥]. وفي الترمذى وغيره عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أذنب العبد نكتت في قلبه نكتة سوداء. فإن تاب ونزع واستغفر صقل قلبه، وإن زاد زيد فيها حتى تعلو قلبه. فذلك الران الذي قال الله: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾. قال الترمذى: حديث حسن صحيح^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]. فالمتقون إذا أصابهم هذا الطيف الذى يطيف بقلوبهم يتذكرون ما علموه قبل ذلك، فيزول الطيف ويبصرون الحق الذى كان معلوماً، ولكن الطيف يمنعهم عن رؤيته.

قال تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغِيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]. فإخوان الشياطين تمدهم الشياطين فى غيهم، ﴿ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾، لا تقصر الشياطين عن المدد والإمداد، ولا الإنس عن الغي. فلا يبصرون مع ذلك الغي ما هو معلوم لهم، مستقر فى فطرهم، لكنهم ينسونه.

ولهذا كانت الرسل إنما تأتى بتذكير الفطرة ما هو معلوم لها، وتقويتها، وإمداده، ونفى المغير للفطرة. فالرسل بعثوا بتقرير الفطرة وتكميلها، لا بتغيير الفطرة وتحويلها، والكمال يحصل بالفطرة المكملة بالشرعة المنزلة.

(١) الترمذى فى التفسير (٣٣٣٤)، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٤٤).

فصل

وهذا النسيان - نسيان الإنسان لنفسه ولما فى نفسه - حصل بنسيانه لربه ولما أنزله . قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الحشر: ١٩]، وقال تعالى فى حق المنافقين: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى﴾ [طه: ١٢٦].

وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾، يقتضى أن نسيان الله كان سبباً لنسيانهم أنفسهم، وأنهم لما نسوا الله عاقبهم بأن أنساهم أنفسهم.

ونسيانهم أنفسهم يتضمن إعراضهم وغفلتهم وعدم معرفتهم بما كانوا عارفين به قبل ذلك من حال أنفسهم، كما أنه يقتضى تركهم لمصالح أنفسهم. فهو يقتضى أنهم لا يذكرون أنفسهم ذكراً ينفعها ويصلحها، وأنهم لو ذكروا الله لذكروا أنفسهم.

وهذا عكس ما يقال: «من عرف نفسه عرف ربه». وبعض الناس يروى هذا عن النبى ﷺ، وليس هذا من كلام النبى ﷺ، ولا هو فى شىء من كتب الحديث، ولا يعرف له إسناد.

ولكن يروى فى بعض الكتب المتقدمة - إن صح - «يا إنسان، اعرف نفسك، تعرف ربك». وهذا الكلام سواء كان معناه صحيحاً أو فاسداً لا يمكن الاحتجاج بلفظه، فإنه لم يثبت عن قائل معصوم. لكن إن فسر بمعنى صحيح عرف صحة ذلك المعنى، سواء دل عليه هذا اللفظ أو لم يدل.

وإنما القول الثابت ما فى القرآن، وهو قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾. فهو يدل على أن نسيان الرب موجب لنسيان النفس.

وحينئذ، فمن ذكر الله ولم ينسه، يكون ذاكراً لنفسه، فإنه لو كان ناسياً لها - سواء ذكر الله أو نسيه - لم يكن نسيانها مسبباً عن نسيان الرب. فلما دلت الآية على أن نسيان الإنسان نفسه مسبب عن نسيانه لربه، دل على أن الذاكر لربه لا يحصل له هذا النسيان لنفسه.

والذكر يتضمن ذكر ما قد علمه، فمن ذكر ما يعلمه من ربه ذكر ما يعلمه من نفسه. وهو قد ولد على الفطرة التى تقتضى أنه يعرف ربه ويحبه ويوحده. فإذا لم ينس ربه الذى

عرفه، بل ذكره على الوجه الذى يقتضى محبته ومعرفته وتوحيده، ذكر نفسه، فأبصر ما كان فيها قبل من معرفة الله ومحبته وتوحيده.

وأهل البدع - الجهمية ونحوهم - لما أعرضوا عن ذكر الله - الذكر المشروع الذى كان فى الفطرة وجاءت به الشريعة، الذى يتضمن معرفته ومحبته وتوحيده - نسوا الله من هذا الوجه. فأنساهم أنفسهم من هذا الوجه، فنسوا ما كان فى أنفسهم من العلم الفطرى، والمحبة الفطرية، والتوحيد الفطرى.

وقد قال طائفة من المفسرين: ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾، أى: تركوا أمر الله ﴿فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾، أى: حظوظ أنفسهم حيث لم يقدموا لها خيراً، هذا لفظ طائفة - منهم البغوى - ولفظ آخرين - منهم ابن الجوزى - : حين لم يعملوا بطاعته. وكلاهما قال: ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾ أى: تركوا أمر الله.

ومثل هذا التفسير يقع كثيراً فى كلام من يأتى بمجمل من القول يبين معنى دلت عليه الآية ولا يفسرها بما يستحقه من التفسير. فإن قولهم: «تركوا أمر الله». هو تركهم للعمل بطاعته، فصار الأول هو الثانى. والله - سبحانه - قال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، فهنا شيثان: نسيانهم لله، ثم نسيانهم لأنفسهم الذى عوقبوا به.

فإن قيل: هذا الثانى هو الأول لكنه تفصيل مجمل، كقوله: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، وهذا هو هذا، قيل: هو لم يقل: «نسوا الله فنسوا حظ أنفسهم» حتى يقال: هذا هو هذا، بل قال: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾، فثم إنساء منه لهم أنفسهم. ولو كان هذا هو الأول لكان قد ذكر ما يعذرهم به، لا ما يعاقبهم به.

فلو كان الثانى هو الأول لكان: ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾، أى: تركوا العمل بطاعته، فهو الذى أنساهم ذلك. ومعلوم فساد هذا الكلام لفظاً ومعنى.

ولو قيل: ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾، أى: نسوا أمره، ﴿فَأَنسَاهُمْ﴾ العمل بطاعته، أى: تذكرها، لكان أقرب، ويكون النسيان الأول على بابه. فإن من نسى نفس أمر الله لم يطعه.

ولكن هم فسروا نسيان الله بترك أمره. وأمره الذى هو كلامه ليس مقدوراً لهم حتى يتركوه، إنما يتركون العمل به، فالأمر بمعنى المأمور به.

إلا أن يقال: مرادهم بترك أمره هو ترك الإيمان به. فلما تركوا الإيمان أعقبهم بترك العمل. وهذا - أيضاً - ضعيف، فإن الإيمان الذى تركوه إن كان هو ترك التصديق - فقط - فكفى بهذا كفرًا وذنباً. فلا تجعل العقوبة ترك العمل به، بل هذا أشد. وإن كان المراد بترك الإيمان، ترك الإيمان تصديقاً وعملاً، فهذا هو ترك الطاعة كما تقدم.

وهؤلاء أتوا من حيث أرادوا أن يفسروا نسيان العبد بما قيل فى نسيان الرب، وذاك قد فسر بالترك. ففسروا هذا بالترك. وهذا ليس بجيد، فإن النسيان المناقض للذكر جائز على العبد بلا ريب. والإنسان يعرض عما أمر به حتى ينساه، فلا يذكره. فلا يحتاج أن يجعل نسيانه تركًا مع استحضار وعلم.

وأما الرب تعالى فلا يجوز عليه ما يناقض صفات كماله - سبحانه وتعالى - وفى تفسير نسيانه الكفار بمجرد الترك نظر.

ثم هذا قيل فى قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾ [طه: ١٢٦]. أى: تركت العمل بها. وهنا قال: ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾، ولا يقال فى حق الله: «تركوه».

فصل

قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ١، ٢]، بيان لتعريفه بما قد عرف من الخلق عمومًا، وخلق الإنسان خصوصًا، وإن هذا مما تعرف به الفطرة كما تقدم.

ثم إذا عرف أنه الخالق فمن المعلوم بالضرورة أن الخالق لا يكون إلا قادرًا. بل كل فعل يفعل فاعل، لا يكون إلا بقوة وقدرة، حتى أفعال الجمادات. كهبوط الحجر والماء وحركة النار هو بقوة فيها. وكذلك حركة النبات هى بقوة فيه. وكذلك فعل كل حى من الدواب وغيرها هو بقوة فيها. وكذلك الإنسان وغيره.

والخلق أعظم الأفعال، فإنه لا يقدر عليه إلا الله، فالقدرة عليه أعظم من كل قدرة، وليس لها نظير من قدر المخلوقين.

وأيضاً، فالتعليم بالقلم يستلزم القدرة. فكل من الخلق والتعليم يستلزم القدرة.

وكذلك كل منهما يستلزم العلم. فإن المعلم لغيره يجب أن يكون هو عالمًا بما علمه إياه، وإلا فمن الممتنع أن يعلم غيره ما لا يعلمه هو. فمن علم كل شىء - الإنسان غيره - ما لم

يعلم، أولى أن يكون عالمًا بما علّمه. والخلق - أيضاً - يستلزم العلم، كما قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. وذلك من جهة أن الخلق يستلزم الإرادة. فإن فعل الشيء على صفة مخصوصة ومقدار مخصوص دون ما هو خلاف ذلك لا يكون إلا بإرادة تخصص هذا عن ذاك. والإرادة تستلزم العلم. فلا يريد المرید إلا ما شعر به وتصور في نفسه، والإرادة بدون الشعور ممتنعة.

وأيضاً، فنفس الخلق - خلق الإنسان - هو فعل لهذا الإنسان الذي هو من عجائب المخلوقات. وفيه من الإحكام والإتقان ما قد بهر العقول. والفعل المحكم المتقن لا يكون إلا من عالم بما فعل. وهذا معلوم بالضرورة.

فالخلق يدل على العلم من هذا الوجه، ومن هذا الوجه.

وقد قال في سورة الملك ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾. وهو بيان ما في المخلوقات من لطف الحكمة التي تتضمن إيصال الأمور إلى غاياتها بألطف الوجوه، كما قال يوسف - عليه السلام -: ﴿إِنِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وهذا يستلزم العلم بالغاية المقصودة، والعلم بالطريق الموصل وكذلك الخبرة.

وبسط هذا يطول، إذ المقصود - هنا - التنبيه على ما في الآيات التي هي أول ما أنزل.

ثم إذا ثبت أنه قادر عالم، فذلك يستلزم كونه حياً. وكذلك الإرادة تستلزم الحياة.

والحى إذا لم يكن سمياً بصيراً متكلماً، كان متصفاً بضد ذلك من العمى والصمم والخرس، وهذا ممتنع في حق الرب - تعالى. فيجب أن يتصف بكونه سمياً بصيراً متكلماً. والإرادة؛ إما أن تكون لغاية حكيمة، أو لا. فإن لم تكن لغاية حكيمة كانت سفهاً، وهو منزّه عن ذلك، فيجب أن يكون حكيماً.

وهو إما أن يقصد نفع الخلق والإحسان إليهم، أو يقصد مجرد ضررهم وتعذيبهم، أو لا يقصد واحداً منهما، بل يريد ما يريد سواء كان كذاً أو كذاً. والثاني شرير ظالم يتنزه الرب عنه، والثالث سفيه عاثر. فتعين أنه - تعالى - رحيم، كما أنه حكيم، كما قد بسط في مواضع.

فصل

إثبات صفات الكمال له طرق:

أحدها: ما نبهنا عليه من أن الفعل مستلزم للقدرة ولغيرها. فمن النظر من يثبت أولاً القدرة، ومنهم من يثبت أولاً العلم، ومنهم من يثبت أولاً الإرادة، وهذه طرق كثير من أهل الكلام.

وهذه يستدل عليها بجنس الفعل، وهى طريقة من لا يميز بين مفعول ومفعول، كجهنم ابن صفوان ومن اتبعه.

وهؤلاء لا يثبتون حكمة، ولا رحمة، إذ كان جنس الفعل لا يستلزم ذلك. لكن هم أثبتوا بالفعل المحكم المتقن العلم. وكذلك تثبت بالفعل النافع الرحمة، وبالغايات المحمودة الحكمة.

ولكن هم متناقضون فى الاستدلال بالإحكام والإتقان على العلم؛ إذ كان ذلك إنما يدل إذا كان فاعلاً لغاية يقصدها. وهم يقولون: إنه يفعل لا لحكمة، ثم يستدلون بالإحكام على العلم، وهو تناقض.

كما تناقضوا فى المعجزات حيث جعلوها دالة على صدق النبى، إما للعلم الضرورى بذلك، وإما لكونه لو لم تدل لزعم العجز. وهى إنما تدل إذا كان الفاعل يقصد إظهارها ليدل بها على صدق الأنبياء. فإذا قالوا: إنه لا يفعل شيئاً لشيء تناقضوا.

وأما الطريق الأخرى فى إثبات الصفات وهى: الاستدلال بالآثر على المؤثر، وأن من فعل الكامل فهو أحق بالكمال.

والثالثة: طريقة قياس الأولى، وهى الترجيح والتفضيل، وهو أن الكمال إذا ثبت للمحدث الممكن المخلوق، فهو للواجب القديم الخالق أولى.

والقرآن يستدل بهذه، وهذه، وهذه.

فالاستدلال بالآثر على المؤثر أكمل، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [فصلت: ١٥]، قال الله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

وهكذا، كل ما فى المخلوقات من قوة وشدة تدل على أن الله أقوى وأشد، وما فيها من علم يدل على أن الله أعلم، وما فيها من علم وحياة يدل على أن الله أولى بالعلم والحياة.

وهذه طريقة يقر بها عامة العقلاء، حتى الفلاسفة يقولون: كل كمال فى المعلول فهو من العلة.

وأما الاستدلال بطريق الأولى فكقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، ومثل قوله: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَآ رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وأمثال ذلك مما يدل على أن كل كمال لا نقص فيه يثبت للمحدث المخلوق الممكن فهو للتقديم الواجب الخالق أولى من جهة أنه أحق بالكمال؛ لأنه أفضل.

وذاك من جهة أنه هو جعله كاملاً وأعطاه تلك الصفات.

واسمه «العلی» يفسر بهذين المعنيين؛ يفسر بأنه أعلى من غيره قدرًا، فهو أحق بصفات الكمال. ويفسر بأنه العالى عليهم بالقهر والغلبة، فيعود إلى أنه القادر عليهم وهم المقدورون. وهذا يتضمن كونه خالقًا لهم وربًا لهم.

وكلاهما يتضمن أنه نفسه فوق كل شيء، فلا شيء فوقه، كما قال النبى ﷺ: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء. وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»^(١).

فلا يكون شيء قبله، ولا بعده، ولا فوقه، ولا دونه، كما أخبر النبى ﷺ وأثنى به على ربه. وإلا فلو قدر أنه تحت بعض المخلوقات، كان ذلك نقصًا، وكان ذلك أعلى منه. وإن قيل: إنه لا داخل العالم ولا خارجه، كان ذلك تعطيلاً له، فهو منزّه عن هذا.

وهذا هو العلى الأعلى، مع أن لفظ «العلی» و«العلو»، لم يستعمل فى القرآن عند الإطلاق إلا فى هذا - وهو مستلزم لذینک - لم يستعمل فى مجرد القدرة، ولا فى مجرد الفضيلة.

ولفظ «العلو» يتضمن الاستعلاء، وغير ذلك من الأفعال إذا عدى بحرف الاستعلاء دل على العلو، كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤] فهو يدل على علوه

(١) مسلم فى الذكر (٢٧١٣ / ٦١) والترمذى فى الدعوات (٣٤٠٠).

على العرش .

والسلف فسروا «الاستواء» بما يتضمن الارتفاع فوق العرش، كما ذكره البخارى فى صحيحه عن أبى العالية فى قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ قال: ارتفع. وكذلك رواه ابن أبى حاتم وغيره بأسانيدهم - رواه من حديث آدم بن أبى إياس، عن أبى جعفر، عن أبى الربيع، عن أبى العالية: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾، قال: ارتفع^(١).

وقال البخارى: وقال مجاهد فى قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾: علا على العرش. ولكن يقال: «علا على كذا»، و «علا عن كذا» وهذا الثانى جاء فى القرآن فى مواضع، لكن بلفظ «تعالى» كقوله: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣]، ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٢]، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود - هنا - أن كل واحد من ذكر أنه خلق، وأنه الأكرم الذى علم بالقلم، يدل على هاتين الطريقتين من إثبات الصفات، كما دلنا على الطريقة الأولى - طريقة الاستدلال بالفعل.

فإن قوله: ﴿الْأَكْرَمُ﴾، يقتضى أنه أفضل من غيره فى الكرم، والكرم اسم جامع لجميع المحاسن. فيقتضى أنه أحق بجميع المحامد، والمحامد هى صفات الكمال فيقتضى أنه أحق بالإحسان إلى الخلق والرحمة، وأحق بالحكمة، وأحق بالقدرة، والعلم والحياة، وغير ذلك.

وكذلك قوله: ﴿خَلَقَ﴾ فإن الخالق قديم أزلى، مستغن بنفسه، واجب الوجود بنفسه، قيوم. ومعلوم أنه أحق بصفات الكمال من المخلوق المحدث الممكن.

فهذا من جهة قياس الأولى. ومن جهة الأثر، فإن الخالق لغيره الذى جعله حياً عالماً قادراً سميعاً بصيراً، هو أولى بأن يكون حياً عالماً قادراً سميعاً بصيراً.

و ﴿الْأَكْرَمُ﴾. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ [العلق: ٣ - ٥]. فجعله عليمًا، والعليم لا يكون إلا حياً. وكرمه - أيضاً - أن يكون قادراً سميعاً بصيراً. والأكرم الذى جعل غيره عليمًا هو أولى أن يكون عليمًا. وكذلك فى سائر صفات الكمال والمحامد.

فهذا استدلال بالمخلوق الخاص، والأول استدلال بجنس الخلق؛ ولهذا دل هذا على

(١) ابن جرير ٢٧ / ١٢٥.

ثبوت الصفات بالضرورة من غير تكلف، وكذلك طريقة التفضيل والأولى، وأن يكون الرب أولى بالكمال من المخلوق.

وهذه الطرق لظهورها يسلكها غير المسلمين من أهل الملل وغيرهم كالنصارى، فإنهم أثبتوا أن الله قائم بنفسه حتى يتكلم بهذه الطريق، لكن سموه «جوهراً»، وضلوا في جعل الصفات ثلاثة، وهى الأقانيم.

فقالوا: وجدنا الأشياء تنقسم إلى جوهر وغير جوهر، والجوهر أعلى النوعين، فقلنا: هو جوهر. ثم وجدنا الجوهر ينقسم إلى حى وغير حى، ووجدنا الحى أكمل، فقلنا: هو حى. ووجدنا الحى ينقسم إلى: ناطق غير ناطق، فقلنا: هو ناطق.

وكذلك يقال لهم فى سائر صفات الكمال: إن الأشياء تنقسم إلى قادر وغير قادر، والقادر أكمل. وقد بسط ما فى كلامهم من صواب وخطأ فى الكتاب الذى سميناه: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح».

والمقصود - هنا - التنبيه على دلالة هذه الآية - وهذه الآيات التى هى أول ما نزل - على أصول الدين.

وقوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، يدل على قدرته على تعليم الإنسان ما قد علّمه، مع كون جنس الإنسان فيه أنواع من النقص. فإذا كان قادراً على ذلك التعليم فقدرته على تعليم الأنبياء ما علمهم أولى وأحرى. وذلك يدخل فى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، فإن الأنبياء من الناس.

فقد دلت هذه الآيات على جميع الأصول العقلية، فإن إمكان النبوات هو آخر ما يعلم بالعقل.

وأما وجود الأنبياء وآياتهم، فيعلم بالسمع المتواتر، مع أن قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، يدخل فيه إثبات تعليمه للأنبياء ما علمهم، فهى تدل على الإمكان والوقوع.

وقد ذكرنا - فى مواضع - أن تنزيهه يرجع إلى أصليين:

تنزيهه عن النقص المناقض لكماله. فما دل على ثبوت الكمال له فهو يدل على تنزيهه عن النقص المناقض لكماله.

وهذا مما يبين أن تنزيهه عن النقص معلوم بالعقل، بخلاف ما قال طائفة من المتكلمين إن

ذلك لا يعلم إلا بالسمع .

وقد بينا فى - غير هذا الموضع - أن الطرق العقلية التى سلكوها من الاستدلال بالأعراض على حدوث الأجسام لا تدل على إثباته، ولا على إثبات شىء من صفات الكمال، ولا على تنزهه عن شىء من النقائص. فليس عند القوم ما يحيلون به عنه شيئاً من النقائص.

وهم معترفون بأن الأفعال يجوز عليه منها كل شىء بخلاف الصفات. لكن طريقهم فى الصفات فاسد متناقض، كما قد بسط فى غير هذا الموضع.

الثانى: أنه ليس كمثل شىء فى صفات الكمال.

والقرآن مملوء بإثبات هذين الأصلين - بإثبات صفات الكمال على وجه التفصيل، وتنزيهه عن التمثيل - سبحانه وتعالى - عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

فصل

وقوله: ﴿يَاسْمَ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقوله: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٤، ٥]، يدل على إثبات أفعاله وأقواله.

فالخلق فعله، والتعليم يتناول تعليم ما أنزله، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ - ٤]، وقوله: ﴿بِالْقَلَمِ﴾ يتناول تعليم كلامه الذى يكتب بالقلم. ونزوله فى أول السورة التى أنزل فيها كلامه، وعلم نبيه كلامه الذى يكتب بالقلم دليل على شمول الآية لذلك، فإن سبب اللفظ المطلق والعام لابد أن يكون مندرجاً فيه. وإذا دل على أنه خلق وتكلم.

وقد قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾. ومعلوم - بالعقل وبالخطاب - أن الإنسان المخلوق غير خلق الرب له، وكذلك خلقه لغيره.

والذين نازعوا فى ذلك إنما نازعوا لشبهة عرضت لهم، كما قد ذكر بعد هذا وفى مواضع. وإلا فهم لا يتنازعون أن «خلق» فعل له مصدر - يقال: خلق - يخلق - خلقاً. والإنسان مفعول المصدر - «المخلوق» ليس هو المصدر.

ولكن قد يطلق لفظ المصدر على المفعول، كما يقال: «درهم ضرب الأمير». ومنه قوله: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]، والمراد هناك: هذا مخلوق الله. وليس الكلام فى لفظ «خلق» المراد به «المخلوق»، بل فى لفظ «الخلق» المراد به «الفعل» الذى

يسمى المصدر، كما يقال: خلق - يخلق - خلقًا، وكقوله: ﴿مَا خَلَقُكُمْ وَلَا يَعْبُكُمْ إِلَّا كَفَسٌ وَاحِدَةٌ﴾ [لقمان: ٢٨]، وقوله: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ﴾ [الزمر: ٦]، وقوله: ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١].

وإذا كان الخلق فعله فهو بمشيئته، إذ يمتنع أن يكون فعله بغير مشيئة. وما كان بالمشيئة، امتنع قدم عينه، بل يجوز قدم نوعه.

وإذا كان الخلق للحادث لا بد له من مؤثر تام أوجب حدوثه لزم أنه لم يزل متصفاً بما يقوم به من الأمور الاختيارية، لكن إن ثبت أنه كان قبل هذا المخلوق مخلوق آخر ثبت أنه متصف بخلق بعد خلق.

وكذلك الكلام، هو متكلم بمشيئته. ويمتنع ألا يكون متكلمًا ثم يصير متكلمًا لوجهين:

أحدهما: أنه سلب لكماله، والكلام صفة كمال.

والثاني: أنه يمتنع حدوث ذلك. فإن من لا يكون متكلمًا يمتنع أن يجعل نفسه متكلمًا، ومن لا يكون عالمًا يمتنع أن يجعل نفسه عالمًا، ومن لا يكون حيًا يمتنع أن يجعل نفسه حيًا. فهذه الصفات من لوازم ذاته.

وكذلك من لا يكون خالقًا يمتنع أن يجعل نفسه خالقًا. فإنه إذا لم يكن قادرًا على أن يخلق فجعله نفسه خالقة أعظم؛ فيكون هذا ممتنعًا بطريق الأولى، فإن جعل نفسه خالقة يستلزم وجود المخلوق.

ولهذا لما كان قادرًا على جعل الإنسان فاعلاً، كان هو الخالق لما يفعله الإنسان. فلو جعل نفسه خالقة كان هو الخالق لما جعلها تخلق.

فإذا فرض أنه يمتنع أن يكون خالقًا في الأزل امتنع أن يجعل نفسه خالقة بوجه من الوجوه. ويلزم من القول بامتناع الفعل عليه في الأزل امتناعه دائماً. وقد دلت الآية على أنه خلق. فعلم أنه ما زال قادرًا على الخلق، ما زال يمكنه أن يخلق، وما زال الخلق ممكنًا مقدورًا. وهذا يبطل أصل الجهمية.

بل وإذا كان قادرًا عليه فالواجب له ليس شيئًا بائنًا من خارج، بل هو من نفسه. فيمتنع أن يجعل نفسه مريدة بعد أن لم تكن، فيلزم أنه ما زال مريدًا قادرًا. وإذا حصلت القدرة والإرادة، وجب وجود المقدور.

وأهل الكلام الذين ينازعون في هذا يقولون: لم يزل قادراً على ما سيكون.

فيقال لهم: القدرة لا تكون إلا مع إمكان المقدور، إذا كانت القدرة دائمة، فهل كان يمكنه أن يفعل المقدور دائماً؟ وهم يقولون: لا، بل الإمكان - إمكان الفعل - حادث. وهذا يناقض إثبات القدرة، وإن قالوا: بل الإمكان حاصل، تبين أنه لم يزل الفعل ممكناً فثبت إمكان وجود ما لا يتناهى من مقدور الرب.

وحينئذ، فإذا كان لم يزل قادراً، والفعل ممكناً، وهذا الممكن قد وجد، فما لا يزال، فالوجوب لوجود جنس المقدور، - كالإرادة - مثلاً، إما أن يكون وجودها في الأزل ممتنعاً، فيلزم امتناع الفعل، وقد بينا أنه ممكن.

وأيضاً، إذا كان وجودها ممتنعاً، لم يزل ممتنعاً؛ لأنه لا شيء هناك يجعلها ممكنة، فضلاً عن أن تكون موجودة. ومعلوم أن وجودها بعد أن لم تكن، لا بد له من موجب. وإذا كان وجودها في الأزل ممكناً، فوجود هذا الممكن لا يتوقف على غير ذاته، وذاته كافية في حصوله. فيلزم أنه لم يزل مريداً.

وهكذا في جميع صفات الكمال متى ثبت إمكانها في الأزل، لزم وجودها في الأزل. فإنها لو لم توجد لكانت ممتنعة، إذ ليس في الأزل شيء سوى نفسه يوجب وجودها. فإذا كانت ممكنة والمقتضى التام لها نفسه لزم وجوبها في الأزل.

وهذا مما يدل على أنه لم يزل حياً، عليمًا، قديراً، مريداً، متكلمًا فاعلاً؛ إذ لا مقتضى لهذه الأشياء إلا ذاته، وذاته وحدها كافية في ذلك. فيلزم قدم النوع، وأنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، لكن أفراد النوع تحصل شيئاً بعد شيء بحسب الإمكان والحكمة.

ولهذا قد بين في مواضع أنه ليس في نفس الأمر ممكن يستوى طرفا وجوده وعدمه، بل إما أن يحصل المقتضى لوجوده فيجب، أو لا يحصل فيمتنع. فما اتصف به الرب، فاتصافه به واجب. وما لم يتصف به، فاتصافه به ممتنع. وما شاء، كان ووجب وجوده. وما لم يشأ، لم يكن وامتنع وجوده. فالممكن مع مرجحه التام واجب وبدونه ممتنع.

ففي قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ وفي قوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ [العلق: ١ - ٤]، دلالة على ثبوت صفات الكمال له، وأنه لم يزل متصفاً بها.

وأقوال السلف في ذلك كثيرة. وبهذا فسروا قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ونحوه، كما ذكره البخاري في صحيحه عن ابن عباس - ورواه ابن أبي

حاتم من عدة طرق - لما قيل له: قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ...﴾، كأنه كان شىء ثم مضى؟ فقال ابن عباس: هو سمى نفسه بذلك ولم يزل كذلك.

هذا لفظ ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. فقال ابن عباس: كذلك كان ولم يزل.

ومن رواية عمرو بن أبي قيس، عن مطرف، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. قال: أتاه رجل فقال: سمعت الله يقول: ﴿وَكَانَ اللَّهُ...﴾، كأنه شىء كان؟ فقال ابن عباس: أما قوله: ﴿كان﴾، فإنه لم يزل، و ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

ومن رواية عبد الرحمن بن مغراء عن مجمع بن يحيى، عن عمه، عن ابن عباس. قال، قال يهودى: إنكم تزعمون أن الله كان عزيزاً حكيمًا، فكيف هو اليوم؟ فقال ابن عباس: إنه كان فى نفسه عزيزاً حكيمًا.

وهذه أقوال ابن عباس تبين أنه لم يزل متصفاً بخير «كان»، ولا يزال كذلك، وأن ذلك حصل له من نفسه. فلم يزل متصفاً فى نفسه إذا كان من لوازم نفسه، ولهذا لا يزال لأنه من نفسه.

وقال أحمد بن حنبل: لم يزل الله عالمًا، متكلمًا، غفورًا. وقال - أيضًا -: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء.

فصل

وكما أنه أول آية نزلت من القرآن تدل على ذلك، فأعظم آية فى القرآن تدل على ذلك، لكن مبسوطاً دلالة أتم من هذا.

وهى آية الكرسي، كما ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ قال لأبى بن كعب: «يا أبا المنذر، أتدرى أى آية فى كتاب الله معك أعظم؟» فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فقال: «لَيْهَنَكَ الْعِلْمُ، أبا المنذر!»^(١).

وهنا افتتحها بقوله: ﴿اللَّهُ﴾، وهو أعظم من قوله: ﴿وربك...﴾ ولهذا افتتح به أعظم سورة فى القرآن فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

وقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، إذا كان المشركون قد اتخذوا إلهاً غيره وإن قالوا

(١) مسلم فى صلاة المسافرين (٨١٠ / ٢٥٨) وأبو داود فى الوتر (١٤٦٠).

شَيْءٍ ﴿[الروم: ٤٠]، وكذلك الهدى، والإضلال، والتعليم والبعث، والإرسال والتكليم. وكذلك ما أخبر به من قوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله في الآية الأخرى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [غافر: ٦٤] وهذا في القرآن كثير جداً.

والأفعال اللازمة، كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

فأما النوع الأول: فالمسلمون متفقون على إضافته إلى الله، وأنه هو الذي يخلق ويرزق، ليس ذلك صفة لشيء من مخلوقاته.

لكن هل قام به فعل هو الخلق، أو الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق؟ وهذا فيه قولان لمن يثبت اتصافه بالصفات. فأما من ينفي الصفات من الجهمية والمعتزلة، فهم ينفون قيام الفعل به بطريق الأولى.

لكن منهم من يجعل الخلق غير المخلوق، ويجعل الخلق إما معنى قام بالمخلوق، أو المعانى المتسلسلة، كما يقوله مُعَمَّرُ بْنُ عَبَادٍ^(١)، أو يجعل الخلق قائماً لا فى محل، كقول بعضهم: إنه قول: «كن» لا فى محل. وقول البصريين: إنه إرادة لا فى محل. وهذا فرار منهم عن قيام الحوادث به، مع أن منهم من يلتزم ذلك، كما التزمه أبو الحسين وغيره.

والجمهور المثبتون للصفات هم فى الأفعال على قولين:

منهم من يقول: لا يقوم به فعل، وإنما الفعل هو المفعول. وهذا قول طائفة منهم الأشعرى ومن وافقه من أصحابه وغير أصحابه، كابن عقيل وغيره، وهو أول قولى القاضى أبى يعلى.

وهؤلاء يقسمون الصفات إلى ذاتية، ومعنوية، وفعلية. وهذا تقسيم لا حقيقة له. فإن

(١) هو معمر بن عباد السلمى، بالتشديد، معتزلي، من أهل البصرة، ثم سكن بغداد، وناظر النظام. مات سنة خمس عشرة ومائتين. ذكره ابن النديم. [لسان الميزان ٨٣/٦].

الأفعال عندهم لا تقوم به فلا يتصف بها، لكن يخبر عنه بها.

وهذا التقسيم يناسب قول من قال: الصفات هى الأخبار التى يخبر بها عنه، لا معانى تقوم به، كما تقول ذلك الجهمية والمعتزلة. فهؤلاء إذا قالوا: الصفات تنقسم إلى ذاتية وفعلية، أرادوا بذلك ما يخبر به عنه من الكلام تارة يكون خبراً عن ذاته، وتارة عن المخلوقات ليس عندهم صفات تقوم به. فمن فسر الصفات بهذا أمكنه أن يجعلها ثلاثة أقسام؛ ذاتية ومعنوية وفعلية.

وأما من كان مراده بالصفات ما يقوم به؛ فهذا التقسيم لا يصلح على أصلهم، ولكن أخذوا التقسيم عن أولئك وهم مخالفون لهم فى المراد بالصفات.

وهذا التقسيم موجود فى كلام أبى الحسن ومن وافقه، كالقاضى أبى يعلى، وأبى المعالى، والباجى وغيرهم.

والقول الثانى: إنه تقوم به الأفعال. وهذا قول السلف وجمهور مثبتة الصفات.

ذكر البخارى فى كتاب «خلق أفعال العباد»: أن هذا إجماع العلماء، خالق، وخلق، ومخلوق. وذكره بغوى قول أهل السنة، وذكره أبو نصر محمد بن إسحاق الكلاباذى فى كتاب «التعرف بمذاهب التصوف»، أنه قول الصوفية. وهو قول الحنفية مشهور عندهم يسمونه «التكوين». وهو قول الكرامية، والهشامية، ونحوهما وهو قول القدماء من أصحاب مالك، والشافعى، وأحمد. وهو آخر قولى القاضى أبى يعلى.

ثم إذا قيل: الخلق غير المخلوق، وإنه قائم بالرب، فهل هو خلق قديم لارم لذات الرب مع حدوث المخلوقات، كما يقوله أصحاب أبى حنيفة وغيرهم؟ أو هم خلق حادث بذاته - حدث لما حدث جنس المخلوقات؟ أم خلق بعد خلق؟ على ثلاثة أقوال.

وهذا أو هذا هو الذى عليه أئمة السنة والحديث وجمهورهم. وهو قول طوائف من أهل الكلام - من الكرامية والهشامية، وغيرهم.

فمن قال: «إنه يتكلم بمشيئته واختياره كلاماً يقوم بذاته، يمكنه أن يقول: إنه يفعل باختياره ومشيئته فعلاً يقوم بذاته».

والذين يقولون بقيام الأمور الاختيارية بذاته، منهم من يصحح دليل الأعراض والاستدلال به على حدوث الأجسام، كالكرامية، ومتأخرى الحنفية، والمالكية، والحنبلية، والشافعية. ومنهم من لا يصححه، كأئمة السلف، وأئمة السنة والحديث، وأحمد بن حنبل، والبخارى وغيرهم.

وهذه المسألة يعبر عنها بـ «مسألة التأثير» هل هو أمر وجودى أم لا؟ وهل التأثير زائد

على المؤثر والأثر أم لا؟ وكلام الرازي في ذلك مختلف، كما قد بسط الكلام على ذلك في مواضع.

وعمدة الذين قالوا: إن الخلق هو المخلوق، والتأثير هو وجود الأثر، لم يشبتوا زائداً أن قالوا: لو كان الخلق والتأثير زائداً على ذات المخلوق والأثر، لكان إما أن يقوم بمحل أو لا، والثاني باطل، فإن المعاني لا تقوم بأنفسها. وهذا رد على طائفة من المعتزلة قالوا: يقوم بنفسه.

قالوا: وإذا قام بمحل، فإما أن يقوم بالخالق أو بغيره، والثاني باطل، لأنه لو قام بغيره، لكان ذلك الغير هو الخالق، لا هو. وهذا رد على طائفة ثانية يقولون: إنه يقوم بالمخلوق. وإذا قام بالخالق، فإما أن يكون قديماً أو محدثاً، ولو كان قديماً، للزم قدم المخلوق، فإن الخلق والمخلوق متلازمان. فوجود خلق بلا مخلوق ممتنع، وكذلك وجود تأثير بلا أثر. وإن كان محدثاً، فهو باطل لوجهين؛ أحدهما: أنه يلزم قيام الحوادث به. والثاني: أن ذلك الخلق الحادث يفترق إلى خلق آخر ويلزم التسلسل. ومعمر بن عباد التزم التسلسل، وجعل للخلق خلقاً، وللخلق خلقاً، لكن لا في ذات الله، وجعل ذلك في وقت واحد. فهذه عمدة هؤلاء. وكل طائفة تخالفهم، منعت مقدمة من مقدمات دليلهم.

فمن جوز أن يقوم بنفسه، أو بالمخلوق، منع تينك المقدمتين. وأما الجمهور فكل أجاب بحسب قوله.

منهم من قال: بل الخلق والتكوين قديم، كما أن الإرادة - عندهم - قديمة. ومع القول بقدمها لم يلزم تقدم المراد، كذلك الخلق والتكوين قديم، ولا يلزم تقدم المخلوق. وهذا لازم للكلائية من الأشعرية وغيرهم لا جواب لهم عنه.

لكن لا يلزم من نفى قدم إرادة معينة، بل نفى قدم الإرادة، كما يقوله الجهمية والمعتزلة. أو يقول بقدم نوع الإرادة، كما يقوله أئمة أهل الحديث ومن وافقهم من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم.

لكن صاحب هذا القول يقال له: التكوين القديم إما أن يكون بمشيئته، وإما ألا يكون بمشيئته. فإن كان بغير مشيئته لزم أن يكون قد خلق الخلق بلا مشيئته. وإن كان بمشيئته، لزم أن يكون القديم مراداً. وهذا باطل. ولو صح لأمكن كون العالم قديماً - مع كونه مخلوقاً - بخلق قديم بإرادة قديمة. ومعلوم أن هذا باطل. ولهذا كان كل من قال: «القرآن قديم»، يقولون: تكلم بغير مشيئته وقدرته.

فالمفعول المراد لا يكون إلا حادثاً، وكذلك الفعل المراد لا يكون إلا حادثاً.

وأيضًا، فهؤلاء المنازعون لهم يقولون: الإرادة مستلزمة للمراد، والخلق مستلزم للمخلوق. وما ذكر حجة على هؤلاء، وهؤلاء. فإن الإرادة والخلق من الأمور الإضافية، وثبتت إرادة بلا مراد وخلق بلا مخلوق ممتنع. لكن المنازع يقول: توجد الإرادة والخلق، ويتأخر المراد المخلوق.

فيقال لهؤلاء: تقولون: توجد الإرادة، أو الخلق مع الإرادة، ولا يوجد لا المراد ولا المخلوق. ثم بعد ذلك بما لا يتناهى من تقدير الأوقات يوجد المراد المخلوق من غير سبب. وهذا معلوم البطلان في بداية العقول. فإن الإرادة أو الخلق كان موجودًا مع القدرة. فإن كان هذا مؤثرًا تامًا استلزم وجود الأثر، ولزم وجود الأثر عند وجود المؤثر التام.

فإن الأثر «ممكن»، والممكن يجب وجوده عند وجود المرجح التام، إذ لو لم يكن كذلك، كان جائزًا بعد وجود المرجح يقبل الوجود والعدم، وحينئذ، فيفتقر إلى مرجح. وهذا يستلزم التسلسل. ولا ينقطع التسلسل إلا إذا وجد المرجح التام الموجب.

وهنا تنازع الناس، فقالت طائفة - مثل محمد بن الهيصم الكرامى ومحمود الخوارزمي -: يكون الممكن أولى بالوقوع لكن لا ينتهى إلى حد الوجوب.

وقال أكثر المعتزلة والأشعرية: بل لا يصير أولى ولكن القادر، أو القادر المريد، يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح.

وآخرون عرفوا أن هذا لازم فاعترفوا بأنه عند وجود المرجح التام، يجب وجود الأثر، وعند الداعى التام مع القدرة، يجب وجود الفعل، كما اعترف بذلك أبو الحسين البصرى، والرازى، والطوسى وغيرهم. وكثير من قدماء المتكلمين يقولون بالإرادة الموجبة، وأن الإرادة تستلزم وجود المراد.

والمفلسفة أوردوا هذا على المتكلمين، لكن بأن الأثر يقارن وجود التأثير فيكون معه بالزمن.

وكثير من الناس لا يعرف إلا هذا القول، وذاك القول كالرازى وغيره، فيبقون حيارى فى هذا الأصل العظيم الذى هو من أعظم أصول العلم والدين والكلام.

وقد بسطنا الكلام على هذا فى غير موضع، وبيننا أن قولًا ثالثًا هو الصواب الذى عليه أئمة العلم. وهو أن التأثير التام، يستلزم وجود الأثر عقبه؛ لا معه فى الزمان، ولا متراخيًا عنه.

فمن قال بالتراخى من أهل الكلام فقد غلط، ومن قال بالاقتران - كما تفلسفة - فهم أعظم غلطًا. ويلزم قولهم من المحالات ما قد بيناه فى مواضع.

وأما هذا القول فعليه يدل السمع والعقل. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، والعقلاء يقولون: «قطعته فانقطع، وكسرتة فانكسر»، و«طلق المرأة فطلقت، وأعتق العبد فعتق». فالتعق والطلاق يقعان عقب الإعتاق والتطليق - لا يتراخى الأثر، ولا يقارن. وكذلك الانكسار والانقطاع مع القطع والكسر.

وهذا مما يبين أنه إذا وجد الخلق، لزم وجود المخلوق عقبه، كما يقال: كون الله الشيء فتكوّن. فتكوّن عقب تكوين الله - لا مع التكوين، ولا متراخياً.

وكذلك الإرادة التامة مع القدرة تستلزم وجود المراد المقدور.

فهو يريد أن يخلق، فيوجد الخلق بإرادته وقدرته. ثم الخلق يستلزم وجود المخلوق، وإن كان ذلك الخلق حادثاً بسبب آخر يكون هذا عقبه. فإثماً في ذلك وجود الأثر عقب المؤثر التام، والتسلسل في الآثار. وكلاهما حق، والله أعلم.

وأما المخلوق، فلا يكون إلا بائناً عنه - لا يقوم به مخلوق.

بل نفس الإرادة مع القدرة تقتضي وجود الخلق، كما تقتضي وجود الكلام.

ولا يفتقر الخلق إلى خلق آخر، بل يفتقر إلى ما به يحصل - وهو الإرادة المتقدمة وإذا خلق شيئاً أراد خلق شيء آخر. وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

ومن قال: إن الخلق حادث - كالهشامية والكرامية - قال: نحن نقول بقيام الحوادث.

ولا دليل على بطلان ذلك. بل العقل والنقل، والكتاب والسنة وإجماع السلف، يدل على تحقيق ذلك، كما قد بسط في موضعه.

ولا يمكن القول بأن الله يدبر هذا العالم إلا بذلك، كما اعترف بذلك أقرب الفلاسفة إلى الحق، كأبي البركات صاحب «المعتبر» وغيره.

وأما قولهم: يلزم أن للخلق خلقاً آخر، فقد أجابهم من يلتزم ذلك - كالكرامية وغيرهم - بأنكم تقولون: إن المخلوقات المنفصلة تحدث بلا حدوث سبب أصلاً. وحينئذ، فالقول بحدوث الخلق الذي تحصل به المخلوقات بلا حدوث، سبب أقرب إلى العقل والنقل.

وهذا جواب لازم على هذا التقدير - تقدير قيام الأمور الاختيارية.

والكرامية يسمون ما قام به «حادثاً»، ولا يسمونه «مُحدثاً»، كالكلام الذي يتكلم به - القرآن، أو غيره - يقولون: هو حادث، ويمنعون أن يقال: هو محدث؛ لأن «الحادث» يحدث بقدرته ومشيتته كـ «الفعل». وأما «المحدث» فيفتقر إلى إحداث، فيلزم أن يقوم بذاته إحداث غير المحدث، وذلك الإحداث يفتقر إلى إحداث، فيلزم التسلسل.

يحدث بقدرته ومشيتته كـ «الفعل». وأما «المحدث» فيفتقر إلى إحداث، فيلزم أن يقوم بذاته إحداث غير المحدث، وذلك الإحداث يفتقر إلى إحداث، فيلزم التسلسل.

وأما غير الكرامية من أئمة الحديث والسنة والكلام، فيسمون ذلك «محدثاً»، كما قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»^(١). والذي أحدثه هو النهي عن تكلمهم في الصلاة.

وقولهم: «إن المحدث يفتقر إلى إحداث، وهلم جرّاً»، هذا يستلزم التسلسل في الآثار، مثل كونه متكلماً بكلام بعد كلام، وكلمات الله لا نهاية لها، وأن الله لم يزل متكلماً - إذا شاء. وهذا قول أئمة السنة، وهو الحق الذي يدل عليه النقل والعقل.

وكذلك أفعاله، فإن الفعل والكلام صفة كمال. فإن من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يخلق أكمل ممن لا يخلق. قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وحينئذ، فهو مازال متصفاً بصفات الكمال. منعوتاً بنعوت الإكرام والجلال. وبهذا نزول أنواع الإشكال، ويعلم أن ما أخبرت به الرسل عن الله من أصدق الأقوال، وأن دلائل العقول لا تدل إلا على ما يوافق أخبار الرسول.

ولكن، نشأ الغلط من جهل كثير من الناس بما أخبر به الرسول وسلوكهم أدلة برأيهم ظنوها عقلية وهي جهلية. فغلطوا في الدلائل السمعية والعقلية، فاختلفوا. ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

وقد بسط الكلام على هذا في مواضع - في مسألة الكلام والأفعال - وذكر ما تيسر من كلام السلف والأئمة في هذا الأصل. والمقصود هنا التنبيه على مآخذ الأقوال.

وهذا الموضوع مما بينه أئمة السنة كالإمام أحمد وغيره. فتكلم في «الرد على الجمهية» على قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وبين أن «الجعل» من الله قد يكون «خلقاً» كقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقد يكون «فعلاً» ليس بخلق، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، من هذا الباب.

وذلك أن الخلق - ونحوه من الأفعال التي ليست خلقاً، مثل تكلمه بالقرآن وغيره، وتكلمه لموسى وغيره، ومثل النزول، والإتيان والمجيء، ونحو ذلك - فهذه إنما تكون بقدرته ومشيتته، وبأفعال أخر تقوم بذاته ليست خلقاً.

(١) البخارى تعليقا ١٣ / ٤٩٦ ولم أقف عليه عند مسلم .

فإن التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد؛ كوجود خالق للخالق وخالق للخالق، أو للخلق خلق وللخلق خلق، في آن واحد. وهذا ممتنع من وجوه؛ منها وجود ما لا يتناهى في آن واحد وهذا ممتنع مطلقاً، ومنها أن كل ما ذكر يكون «محدداً» لا «ممكناً»، وليس فيها موجود بنفسه ينقطع به التسلسل، وإذا كان أولى بالامتناع.

بخلاف ما إذا قيل: «كان قبل هذا الكلام كلام، وقبل هذا الفعل فعل» جائز عند أكثر العقلاء - أئمة السنة، وأئمة الفلاسفة، وغيرهم.

فإذا قيل: «هذا الكلام المحدث أحدثه في نفسه»، كان هذا معقولاً. وهو مثل قولنا: «تكلم به». وهو معنى قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، أى: تكلمنا به عربياً، وأنزلناه عربياً.

وكذلك فسره السلف كإسحاق بن راهويه، وذكره عن مجاهد قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾: قلناه عربياً، ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره، عن إسحاق بن راهويه قال: ذكر لنا عن مجاهد وغيره من التابعين ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾: إنا قلناه ووصفناه. وذكره عن أحمد بن حنبل، عن الأشجعي، عن سفيان الثوري في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾: بيناه قرآنًا عربياً.

والإنسان يفرق بين تكلمه وتحركه في نفسه، وبين تحريكه لغيره. وقد احتج سفيان بن عيينة - وغيره من السلف - على أنه غير مخلوق بأن الله خلق الأشياء بـ«كن». فلو كانت «كن» مخلوقة لزم أن يكون خلق مخلوقاً بمخلوق، فيلزم التسلسل الباطل.

وذلك أنه إذا لم يخلق إلا بـ«كن»، فلو كانت «كن» مخلوقة، لزم ألا يخلق شيئاً. وهو الدور الممتنع. فإنه لا يخلق شيئاً حتى يقول: «كن»، ولا يقول: «كن» حتى يخلقها، فلا يخلق شيئاً. وهذا تسلسل في أصل التأثير والفعل، مثل أن يقال: لا يفعل حتى يفعل، فيلزم ألا يفعل؛ ولا يخلق حتى يخلق، فيلزم ألا يخلق.

وأما إذا قيل: قال: «كن»، وقيل «كن» «كن»، وقبل «كن» «كن»، فهذا ليس بممتنع. فإن هذا التسلسل في آحاد التأثير، لا في جنسه. كما أنه في المستقبل يقول: «كن» بعد «كن»، ويخلق شيئاً بعد شيء إلى غير نهاية.

فالمخلوقات التامة يخلقها بخلقها، وخلقها فعله القائم به، وذلك إنما يكون بقدرته ومشيئته.

وإذا قيل: هذا الفعل القائم به يفترق إلى فعل آخر يكون هو المؤثر في وجوده - غير القدرة والإرادة - فإنه لو كان مجرد ذلك كافياً كفى في وجود المخلوق فلما كان لابد له من

خلق، فهذا الخلق أمر حادث بعد أن لم يكن، وهو فعل قائم به. فالمؤثر التام فيه يكون مستلزماً له مستعقباً له، كالمؤثر التام في وجود الكلام الحادث بذاته.

والتكلم من الناس إذا تكلم، فوجود الكلام - لفظه ومعناه - مسبوق بفعل آخر. فلا بد من حركة تستعقب وجود الحروف التي هي الكلام. فتلك الحركة هي التي تجعل الكلام عربياً أو عجمياً، وهو فعل يقوم بالفاعل. وذلك الجعل الحادث حدث بمؤثر تام قبله - أيضاً.

وذا الرب هي المقتضية لذلك كله، فهي تقتضي الثاني بشرط انقضاء الأول، لا معه. واقتضاؤها للثاني فعل يقوم بها بعد الأول. وهي مقتضية لهذا التأثير وهذا التأثير.

ثم هذا التأثير - وكل تأثير - هو مسبب عما قبله، وشرط لما بعده. وليس في ذلك شيء مخلوق وإن كانت «حادثة».

وإن قال قائل: أنا أسمى هذا «خلقاً»، كان نزاعه لفظياً، وقيل له: الذين قالوا: «القرآن مخلوق»، لم يكن مرادهم هذا، ولا رد السلف والأئمة هذا. إنما ردوا قول من جعله مخلوقاً بائناً عن الله، كما قال الإمام أحمد: كلام الله من الله ليس بائناً عنه. وقالوا: القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ.

قال أحمد: منه بدأ هو المتكلم به لم يبدأ من مخلوق، كما قال من قال: إنه مخلوق، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

ولهذا لا يقول أحد: إنه خلق نزوله، واستواءه، ومجيئه. وكذلك تكليمه لموسى، ونداؤه له - ناداه وكلمه بمشيئته وقدرته. والتكليم فعل قام بذاته، وليس هو الخلق، كما أن الإنسان إذا تكلم، فقد فعل كلاماً وأحدث كلاماً، ولكن في نفسه، لا مبانئاً له.

ولهذا كان الكلام صفة فعل، وهو صفة ذات - أيضاً - على مذهب السلف والأئمة.

ومن قال: إنه مخلوق يقول: إنه صفة فعل، ويجعل الفعل بائناً عنه، والكلام بائناً عنه. ومن قال: صفة ذات يقول: إنه يتكلم بلا مشيئته وقدرته.

ومذهب السلف: أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وكلامه قائم به. فهو صفة ذات وصفة فعل. ولكن الفعل - هنا - ليس هو الخلق، بل كما قال الإمام أحمد: الجعل جعلان؛ جعل هو خلق، وجعل ليس بخلق.

وهذا كله يستلزم قيام الأفعال بذاته، وأنها تنقسم إلى قسمين: أفعال متعددة كالخلق، وأفعال لازمة كالتكلم والنزول. والسلف يثبتون النوعين - هذا وغيره.

وأما جعل القرآن عربياً - وإن كان متعدداً في صناعة العربية بمعنى أنه نصب مفعولاً -

ففى «الكلام» الفعل الذى هو «التكلم» متصلاً بالمفعول الذى هو «الكلام» - كلاهما قائم بالتكلم.

ولهذا قد يراد بالمفعول المصدر. إذا قلت: «قال قولاً حسناً». فقد يراد بـ «القول» المصدر فقط، وقد يراد به «الكلام» فقط فيكون المفعول، وقد يراد به المجموع فيكون مفعولاً به ومصدرًا.

وكذلك «القرآن» هو فى الأصل «قرأ قرآنًا»، وهو الفعل والحركة، ثم سُمى الكلام المقروء «قرآنًا». قال تعالى فى الأول: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧، ١٨]، وقال فى الثانى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [الإسراء: ٩].

وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع، وبين أن التلاوة والقراءة فى الأصل مصدر «تلا تلاوة، وقرأ قراءة، كالقرآن»، لكن يسمى به الكلام كما يُسمى بالقرآن. وحيثُ، فتكون القراءة هى المقروء، والتلاوة هى المتلو.

وقد يراد بالتلاوة، والقراءة: المصدر الذى هو الفعل، فلا تكون القراءة والتلاوة هى المقروء المتلو، بل تكون مستلزمة له.

وقد يراد بالتلاوة والقراءة مجموع الأمرين، فلا تكون هى المتلو؛ لأن فيها الفعل، ولا تكون مباينة مغايرة للمتلو؛ لأن المتلو جزؤها.

هذا، إذا أريد بالقراءة والمقروء شىء واحد معين، مثل قراءة الرب ومقروءه، أو قراءة العبد ومقروءه. وأما إذا أريد بالقراءة قراءة العبد وهى حركته، وبالمقروء صفة الرب، فلا ريب أن حركة العبد ليست صفة الرب.

ولكن هذا تكلف. بل قراءة العبد مقروءه كمقروئه. وقراءته للقرآن إذا عنى بها نفس القرآن، فهى مقروءه. وإن عنى بها حركته، فليست مقروءه. وإن عنى بها الأمران فلا يطلق أحدهما.

ولهذا كان من المنتسبين إلى السنة من يقول: القراءة هى المقروء. ومنهم من يقول: القراءة غير المقروء. ومنهم من لا يطلق واحدًا منهما. ولكل قول وجه من الصواب عند التصور التام والإنصاف. وليس فيها قول يحيط بالصواب، بل كل قول فيه صواب من وجه وقد يكون خطأ من وجه آخر.

والبخارى إنما يثبت خلق أفعال العباد - حركاتهم وأصواتهم. وهذه القراءة هى فعل العبد يؤمر به وينهى عنه. وأما الكلام نفسه، فهو كلام الله. ولم يقل البخارى: إن لفظ العبد مخلوق ولا غير مخلوق كما نهى أحمد عن هذا وهذا.

والذى قال البخارى إنه مخلوق من أفعال العباد وصفاتهم، لم يقل أحمد ولا غيره من السلف إنه غير مخلوق، وإن سكتوا عنه؛ لظهور أمره، ولكونهم كانوا يقصدون الرد على الجهمية.

والذى قال أحمد إنه غير مخلوق - هو كلام الله لا صفة العباد - لم يقل البخارى إنه مخلوق.

ولكن أحمد كان مقصوده الرد على من يجعل كلام الله مخلوقاً إذا بلغ عن الله، والبخارى كان مقصوده الرد على من يقول: أفعال العباد وأصواتهم غير مخلوقة. وكلا القصدين صحيح لا منافاة بينهما. وقد بين ذلك ابن قتيبة فى مسألة اللفظ، ولكن المنحرفون إلى أحد الطرفين ينكرون على الآخر. والله - سبحانه - أعلم.

فصل

وأما الأفعال اللازمة - كالاستواء والمجىء - فالناس متنازعون فى نفس إثباتها؛ لأن هذه ليس فيها مفعول موجود يعلمونه حتى يستدلوا بثبوت المخلوق على الخلق، وإنما عرفت بالخبر. فالأصل فيها الخبر، لا العقل.

ولهذا كان الذين ينفون الصفات الخبرية ينفونها - ممن يقول: «الخلق غير المخلوق». وممن يقول: «الخلق هو المخلوق» ومن يثبت الصفات الخبرية من الطائفتين يثبتها. والذين أثبتوا الصفات الخبرية لهم فى هذه قولان:

منهم من يجعلها من جنس الفعل المتعدى بجعلها أموراً حادثة فى غيرها. وهذا قول الأشعرى، وأئمة أصحابه ومن وافقهم، كالقاضى أبى يعلى، وابن الزاغونى، وابن عقيل فى كثير من أقواله.

فالأشعرى قول: الاستواء فعل فعله فى العرش، فصار به مستوياً على العرش. وكذلك يقول فى الإتيان، والنزول. ويقول: هذه الأفعال ليست من خصائص الأجسام، بل توصف بها الأجسام والأعراض، فيقال: «جاءت الحمى، وجاء البرد، وجاء الحر». ونحو ذلك. وهذا - أيضاً - قول القاضى أبى بكر، والقاضى أبى يعلى، وغيرهما.

وحملوا ما روى عن السلف، كالأوزاعى وغيره، أنهم قالوا فى النزول: يفعل الله فوق العرش بذاته، كما حكاه القاضى عبد الوهاب عن القاضى أبى بكر، وكما حكوه عن الأشعرى وغيره، كما ذكر فى غير موضع من كتبه.

ولكن عندهم هذا من الصفات الخبرية. وهذا قول البيهقى وطائفة وهو أول قولى

القاضى أبى يعلى .

وكل من قال: إن الرب لا تقوم به الصفات الاختيارية، فإنه ينفى أن يقوم به فعل شاء سواء كان لازماً أو متعدياً. لكن من أثبت من هؤلاء فعلاً قديماً كمن يقول بالتكوين. وبهذا فإنه يقول: ذلك القديم قام به بغير مشيئته، كما يقولون فى إرادته القديمة .

والقول الثانى: أنها كما دلت عليه أفعال تقوم بذاته بمشيئته واختياره، كما قالوا مثل ذلك فى الأفعال المتعدية. وهذا قول أئمة السنة، والحديث، والفقه، والتصوف، وكثير من أصناف أهل الكلام، كما تقدم.

وعلى هذا، ينبى نزاعهم فى تفسير قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، ونحو ذلك .

فمن نفى هذه الأفعال يتأول إتيانه بإتيان أمره أو بأسه، والاستواء على العرش بجعله القدرة والاستيلاء، أو بجعله علو القدر.

فإن الاستواء للناس فيه قولان: هل هو من صفات الفعل أو الذات؟ على قولين:

والقائلون بأنه صفة ذات، يتأولونه بأنه قدر على العرش. وهو مازال قادراً، ومازال عالى القدر؛ فلهذا ظهر ضعف هذا القول من وجوه:

منها: قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ فأخبر أنه استوى بحرف «ثم».

ومنها: أنه عطف فعلاً على فعل، فقال: خلق ثم استوى.

ومنها: أن ما ذكره لا فرق فيه بين العرش وغيره، وإذا قيل: إن العرش أعظم المخلوقات، فهذا لا ينفى ثبوت ذلك لغيره، كما فى قوله ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦]، لما ذكر ربوبيته للعرش لعظمته، والربوبية عامة، جاز أن يقال: «رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»، ويقال: ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الشعراء: ٤٧، ٤٨].

والاستواء مختص بالعرش - باتفاق المسلمين - مع أنه مستول مقتدر على كل شىء من السماء والأرض وما بينهما. فلو كان استواؤه على العرش هو قدرته عليه، جاز أن يقال: . على السماء والأرض وما بينهما.

وهذا مما احتج به طوائف، منهم الأشعرى. قال: فى إجماع المسلمين على أن الاستواء مختص بالعرش دليل على فساد هذا القول.

وأيضاً، فإنه مازال مقتدرًا عليه من حين خلقه .

ومنها: كون لفظ «الاستواء» في لغة العرب يقال على القدرة أو علو القدر ممنوع عندهم . والاستعمال الموجود في الكتاب والسنة وكلام العرب يمنع هذا، كما قد بسط في موضعه .

وتكلم على البيت الذي يحتجون به :

ثم استوى بشرُ على العراق من غير سيفٍ ودمٍ مهراق

وأنه لو كان صحيحًا، لم يكن فيه حجة . فإنهم لم يقولوا: استوى عمر على العراق لما فتحها، ولا استوى عثمان على خراسان، ولا استوى رسول الله ﷺ على اليمن .

ولما قيل: هذا البيت - إن صح - في بشر بن مروان لما دخل العراق واستوى على كرسى ملكها . فقيل هذا كما يقال: جلس على سرير الملك، أو تخت الملك، ويقال: قعد على الملك، والمراد هذا .

وأيضاً، فالآيات الكثيرة والأحاديث الكثيرة وإجماع السلف يدل على أن الله فوق العرش، كما قد بسط في مواضع .

وأما الذين قالوا: الاستواء صفة فعل، فهؤلاء لهم قولان هنا - على ما تقدم -: هل هو فعل بائن عنه لأن الفعل بمعنى المفعول، أم فعل قائم به يحصل بمشيئته وقدرته -:
الأول: قول ابن كلاب، ومن اتبعه كالأشعرى وغيره . وهو قول القاضي، و ابن عقيل وابن الزاغوني، وغيرهم .

والثاني: قول أئمة أهل الحديث والسنة، وكثير من طوائف الكلام، كما تقدم .

ولهذا صار للناس فيما ذكر الله في القرآن من الاستواء والمجئ ونحو ذلك ستة أقوال: طائفة يقولون: تجرى على ظاهرها، ويجعلون إتيانه من جنس إتيان المخلوق، ونزوله من جنس نزولهم . وهؤلاء المشبهة الممثلة، ومن هؤلاء من يقول: إذا نزل خلا منه العرش، فلم يبق فوق العرش .

وطائفة يقولون: بل النصوص على ظاهرها اللاتق به، كما في سائر ما وصف به في نفسه، وهو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله . ويقولون: نزل نزولاً يليق بجلاله، وكذلك يأتي إتياناً يليق بجلاله . وهو عندهم ينزل ويأتي ولم يزل عاليًا وهو فوق العرش، كما قال حماد بن زيد: هو فوق العرش يقرب من خلقه كيف شاء . وقال إسحاق بن راهويه: ينزل ولا يخلو منه العرش . ونقل ذلك عن أحمد بن حنبل في رسالته إلى مسدد .

وتفسير النزول بفعل يقوم بذاته هو قول علماء أهل الحديث، وهو الذى حكاه أبو عمر ابن عبد البر عنهم، وهو قول عامة القدماء من أصحاب أحمد، وقد صرح به ابن حامد وغيره.

والأول - نفى قيام الأمور الاختيارية - : هو قول التميمي موافقة منه لابن كلاب، وهو قول القاضي أبي يعلى وأتباعه.

وطائفتان يقولان: بل لا ينزل ولا يأتى، كما تقدم، ثم منهم من يتأول ذلك، ومنهم من يفوض معناه.

وطائفتان واقفتان، منهم من يقول: ما ندرى ما أراد الله بهذا. ومنهم من لا يزيد على تلاوة القرآن.

وعامة المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف، يبطلون تأويل من تأول ذلك بما ينفى أن يكون هو المستوى الآتى، لكن كثير منهم يرد التأويل الباطل ويقول: ما أعرف مراد الله بهذا.

ومنهم من يقول: هذا مما نهى عن تفسيره، أو مما يكتفى بتفسيره.

ومنهم من يقرره كما جاءت به الأحاديث الصحيحة والآثار الكثيرة عن السلف من الصحابة والتابعين.

قال أبو محمد البغوى الحسين بن مسعود الفراء الملقب بـ «محبى السنة» فى تفسيره: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: قال ابن عباس وأكثر مفسرى السلف: أى ارتفع إلى السماء. وقال الفراء، وابن كيسان، وجماعة من النحويين: أى أقبل على خلق السماء. وقيل: قصد.

وهذا هو الذى ذكره ابن الجوزى فى تفسيره. قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، أى: عمد إلى خلقها.

وكذلك هو يرجح قول من يفسر الإتيان بإتيان أمره، وقول من يتأول الاستواء. وقد ذكر ذلك فى كتب أخرى، ووافق بعض أقوال ابن عقيل. قال: ابن عقيل له فى هذا الباب أقوال مختلفة وتصانيف يختلف فيها رأيه واجتهاده.

وقال البغوى فى تفسير قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]: قال الكلبي، ومقاتل: استقر. وقال أبو عبيدة: صعد. وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء.

وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة لله بلا كيف يجب على الرجل الإيمان به ويكل العلم فيه إلى الله. وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى

الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿طه: ٥﴾، كيف استوى؟ فأطرق مالك رأسه ملياً، وعلاه الرُّحْصَاءُ^(١)، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا ضالاً. ثم أمر به فأخرج.

قال: روى عن سفيان الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة: أمروها كما جاءت بلا كيف.

وقال في قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]: الأولى في هذه الآية - وفيما شاكلها - أن يؤمن الإنسان بظاهرها، ويكل علمها إلى الله، ويعتقد أن الله منزّه عن سمات الحدث. على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة. قال الكلبي: هذا من المكتوم الذي لا يفسر.

قلت: وقد حكى عنه أنه قال في تفسير قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾: استقر. ففسر ذاك، وجعل هذا من المكتوم الذي لا يفسر؛ لأن ذاك فيه وصفه بأنه فوق العرش، وهذا فيه إتيانه في ظلل من الغمام.

قال البغوي: وكان مكحول^(٢)، والزهرى، والأوزاعي، ومالك، وعبد الله بن المبارك، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، وأحمد، وإسحاق، يقولون فيه وفي أمثاله: أمروها كما جاءت بلا كيف. قال سفيان بن عيينة: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسكوت عنه؛ ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله.

وهذه الآية أغمض من آية الاستواء؛ ولهذا كان أبو الفرج يميل إلى تأويل هذا وينكر قول من تأول الاستواء بالاستيلاء.

قال في تفسيره: قال الخليل بن أحمد: «العرش»: السرير، وكل سرير للملك يسمى «عرشاً» وقلما يجمع العرش إلا في الاضطرار.

قلت: وقد روى ابن أبي حاتم عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس قال: يسمى «عرشاً» لارتفاعه. قلت: والاشتقاق يشهد لهذا، كقوله: ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وقوله: ﴿مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقول سعد: وهذا كافر بالعرش. ومقعد الملك يكون أعلى من غيره. فهذا بالنسبة إلى غيره عال عليه، وبالنسبة إلى

(١) هو: العرق. انظر: لسان العرب، مادة «رحض».

(٢) هو أبو عبد الله مكحول بن أبي مسلم بن شاذل، الهذلي، فقيه الشام في عصره، من حفاظ الحديث، ورحل في طلب الحديث إلى العراق فالمدينة وطاف كثيراً واستقر في دمشق، وتوفي بها عام ١١٢ هـ. [تهذيب التهذيب ٢٨٩/١٠-٢٩٣].

ما فوقه هو دونه. وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا سألتكم الله فاسألوه الفردوس، فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وسقفه عرش الرحمن»^(١). فدل على أن العرش أعلى المخلوقات، كما بسط في مواضع آخر.

قال أبو الفرج: واعلم أن ذكر العرش مشهور عند العرب في الجاهلية والإسلام. قال أمية بن أبى الصلت:

مجدوا الله فهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيراً
بالبناء الأعلى الذى سبق لنا س وسوى فوق السماء سبريراً
شرجاً^(٢) لا يناله بصر العي ن ترى دونه الملائك صورا

قلت: يريد أنه ذكره من العرب من لم يكن مسلماً - أخذه عن أهل الكتاب. فإن أمية - ونحوه - إنما أخذ هذا عن أهل الكتاب، وإلا فالمشركون لم يكونوا يعرفون هذا.

قال أبو الفرج بن الجوزي، وقال كعب: إن السموات فى العرش كقنديل معلق بين السماء والأرض.

قال: وإجماع السلف منعقد على ألا يزيدوا على قراءة الآية. وقد شذ قوم فقالوا: العرش بمعنى الملك. وهو عدول عن الحقيقة إلى التجوز مع مخالفة الأثر. ألم يسمعوا قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، أفتراه كان الملك على الماء؟

قال: وبعضهم يقول: استوى بمعنى استولى، ويستدل بقول الشاعر:

حتى استوى بِشْرِ على العراق من غير سيف ودم مهراق
وقال الشاعر أيضاً:

قد قلما استويا بفضلهما جميع عاً على عرش الملوك بغير زور

قال: وهو منكر عند اللُّغَوِيِّين. قال ابن الأعرابي: إن العرب لا تعلم استوى بمعنى استولى، ومن قال ذلك فقد أعظم.

قال: وإنما يقال بـ «استولى فلان على كذا» إذا كان بعيداً عنه غير متمكن ثم تمكن منه، والله - سبحانه وتعالى - لم يزل مستولياً على الأشياء.

والبيتان لا يعرف قائلهما، كذا قال ابن فارس اللغوى. ولو صحا لم يكن حجة فيهما لما بينا من الاستيلاء من لم يكن مستولياً - نعوذ بالله من تعطيل الملحدة وتشبيهه المجسمة !.

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٢٣) والترمذى فى صفة الجنة (٢٥٣٠) .

(٢) الشَّرْجُ: السرير. انظر: لسان العرب، مادة: «شرج».

قلت: فقد تأول قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وأنكر تأويل ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣].

وهو فى لفظ «الإتيان» قد ذكر القولين. فقال: قوله: ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠]، كان جماعة من السلف يمسكون عن مثل هذا. وقد ذكر القاضى أبو يعلى عن أحمد أنه قال: المراد به قدرته وأمره. قال: وقد بينه فى قوله: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُكَ﴾ [النحل: ٣٣].

قلت: هذا الذى ذكره القاضى وغيره أن حنبلا نقله عن أحمد فى كتاب: «المحنة»؛ أنه قال ذلك فى المناظرة لهم يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله: «تجىء البقرة وآل عمران»^(١)، قالوا: والمجىء لا يكون إلا لمخلوق. فعارضهم أحمد بقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقال: المراد بقوله: «تجىء البقرة وآل عمران»: ثوابهما، كما فى قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾: أمره وقدرته.

وقد اختلف أصحاب أحمد فيما نقله حنبلى. فإنه لا ريب أنه خلاف النصوص المتواترة عن أحمد فى منعه من تأويل هذا، وتأويل النزول، والاستواء، ونحو ذلك من الأفعال. ولهم ثلاثة أقوال:

قيل: إن هذا غلط من حنبلى، انفرد به دون الذين ذكروا عنه المناظرة، مثل صالح، وعبد الله، والمروذى، وغيرهم. فإنهم لم يذكروا هذا. وحنبلى ينفرد بروايات يغلطه فيها طائفة، كالحلال^(٢) وصاحبه. قال أبو إسحاق ابن شاقلا: هذا غلط من حنبلى لا شك فيه. وكذلك نُقل عن مالك رواية أنه تأول: «ينزل إلى السماء الدنيا»^(٣): أنه ينزل أمره. لكن هذا من رواية حبيب كاتبه وهو كذاب باتفاقهم. وقد رويت من وجه آخر لكن الإسناد مجهول.

والقول الثانى: قال طائفة من أصحاب أحمد: هذا قاله إلزاما للخصم على مذهبه لأنهم فى يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله: «تأتى البقرة وآل عمران» أجابهم بأن معناه: يأتى ثواب البقرة وآل عمران، كقوله: ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾، أى: أمره وقدرته، على تأويلهم، لا أنه يقول بذلك. فإن مذهبه ترك التأويل.

(١) مسلم فى صلاة المسافرين (٨٠٤ / ٢٥٢).

(٢) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الحلال، مفسر عالم بالحديث واللغة، من كبار الحنابلة، من أهل بغداد، قال الذهبى: جامع علم أحمد ومرتبته، من كتبه: «تفسير الغريب»، و«طبقات أصحاب ابن حنبلى» وغيرهما. [الأعلام ١/ ٢٠٦].

(٣) مالك فى الموطأ فى القرآن ١ / ٢١٤ (٣٠).

والقول الثالث: أنهم جعلوا هذا رواية عن أحمد، وقد يختلف كلام الأئمة في مسائل مثل هذه، لكن الصحيح المشهور عنه رد التأويل. وقد ذكر الروایتين ابن الزاغونى وغيره، وذكر أن ترك التأويل هى الرواية المشهورة المعمول عليها عند عامة المشايخ من أصحابنا. ورواية التأويل فسر ذلك بالعمد والقصد، لم يفسره بالأمر والقدرة كما فسروا ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾.

فعلى هذا فى تأويل ذلك - إذا قيل به - وجهان.

وابن الزاغونى، والقاضى أبو يعلى، ونحوهما - وإن كانوا يقولون بإمرار المجئى والإتيان على ظاهره - فقولهم فى ذلك من جنس قول ابن كُلاب، والأشعرى. فإنه - أيضاً - يمنع تأويل النزول والإتيان والمجئ، ويجعله من الصفات الخبرية، ويقول: إن هذه الأفعال لا تستلزم الأجسام، بل يوصف بها غير الأجسام. وكلام ابن الزاغونى فى هذا النوع وفى استواء الرب على العرش هو موافق لقول أبى الحسن نفسه.

هذا قولهم فى الصفات الخبرية الواردة فى هذه الأفعال.

وأما علو الرب نفسه فوق العالم فعند ابن كُلاب أنه معلوم بالعقل، كقول أكثر المثبتة، كما ذكر ذلك الخطابى، وابن عبد البر، وغيرهما. وهو قول ابن الزاغونى، وهو آخر قولى القاضى أبى يعلى، وكان القاضى أولا يقول بقول الأشعرى: أنه من الصفات الخبرية. وهذا قول القاضى أبى بكر، والبيهقى، ونحوهما.

وأما أبو المعالى الجوينى وأتباعه، فهؤلاء خالفوا الأشعرى وقدماء أصحابه فى الصفات الخبرية، فلم يثبتوها. لكن منهم من نفاها فتأول الاستواء بالاستيلاء، وهذا أول قولى أبى المعالى؛ ومنهم من توقف فى إثباتها ونفيها، كالرازى، والآمدى، وآخر قولى أبى المعالى المنع من تأويل الصفات الخبرية، وذكر أن هذا إجماع السلف، وأن التأويل لو كان مسوغاً أو محتوماً، لكان اهتمامهم به أعظم من اهتمامهم بغيره.

فاستدل بإجماعهم على أنه لا يجوز التأويل، وجعل الوقف التام على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ذكر ذلك فى: «النظامية فى الأركان الإسلامية».

وهذه طريقة عامة المنتسبين إلى السنة - يرون التأويل مخالفاً لطريقة السلف. وقد بسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع، وذكر لفظ «التأويل» وما فيه من الإجمال، والكلام على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وأن كلا القولين حق.

فمن قال: لا يعلم تأويله إلا الله، فأراد به ما يؤول إليه الكلام من الحقائق التى لا يعلمها إلا الله. ومن قال: إن الراسخين فى العلم يعلمون التأويل، فالمراد به تفسير القرآن

الذى بينه الرسول والصحابة .

وإنما الخلاف فى لفظ «التأويل» على المعنى المرجوح، وأنه حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح دون الراجح لدليل يقترب به . فهذا اصطلاح متأخر، وهو التأويل الذى أنكره السلف والأئمة - تأويلات أهل البدع .

وكذلك يقول أحمد فى «رده على الجهمية» : الذين تأولوا القرآن على غير تأويله . وقد تكلم أحمد على متشابه القرآن وفسره كله .

ومنه تفسير متفق عليه عند السلف، ومنه تفسير مختلف فيه .

وقد ذكر الجّد أبو عبد الله فى تفسيره من جنس ما ذكره البغوى، لا من جنس ما ذكره ابن الجوزى، فقال :

أما الإتيان المنسوب إلى الله، فلا يختلف قول أئمة السلف، كمكحول والزهرى والأوزاعى، وابن المبارك، وسفيان الثورى، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، والشافعى، وأحمد، وأتباعهم، أنه يمر كما جاء . وكذلك ما شاكل ذلك مما جاء فى القرآن، أو وردت به السنة، كأحاديث النزول، ونحوها . وهى طريقة السلامة ومنهج أهل السنة والجماعة - يؤمنون بظاهرها ويكفلون علمها إلى الله ويعتقدون أن الله منزّه عن سمات الحدث . على ذلك مضت الأئمة خلفاً بعد سلف، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ [آل عمران : ٧] .

وقال ابن السائب فى قوله : ﴿ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] . هذا من المکتوم الذى لا يفسر، وذكر ما يشبه كلام الخطّابى فى هذا .

فإن قيل : «كيف يقع الإيمان بما لا يحيط من يدعى الإيمان به علماً بحقيقته؟» ، فالجواب : كما يصح الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والنار والجنة . ومعلوم أنا لا نحيط علماً بكل شىء من ذلك على جهة التفصيل، وإنما كلّفنا الإيمان بذلك فى الجملة . ألا ترى أنا لا نعرف عدة من الأنبياء وكثيراً من الملائكة، ولا نحيط بصفاتهم، ثم لا يقدح ذلك فى إيماننا بهم؟ وقد قال النبي ﷺ فى صفة الجنة : «يقول الله تعالى : أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»^(١) .

قلت : لا ريب أنه يجب الإيمان بكل ما أخبر به الرسول وتصديقه فيما أخبر به، وإن كان الشخص لم يفقه بالعربية ما قال ولا فهم من الكلام شيئاً، فضلاً عن العرب . فلا

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٩٨) ومسلم فى الجنة (٢٨٢٤ / ٢) .

يشترط فى الإيمان المجمال العلم بمعنى كل ما أخبر به؛ هذا لا ريب فيه .

فكل من اشتبه عليه آية من القرآن . ولم يعرف معناها، وجب عليه الإيمان بها، وأن يكل علمها إلى الله فيقول: «الله أعلم». وهذا متفق عليه بين السلف والخلف . فما زال كثير من الصحابة يمر بآية ولفظ لا يفهمه فيؤمن به وإن لم يفهم معناه .

لكن، هل يكون فى القرآن ما لا يفهمه أحد من الناس . بل ولا الرسول، عند من يجعل التأويل هو «معنى الآية» ويقول: إنه لا يعلمه إلا الله؟ فيلزم أن يكون فى القرآن كلام لا يفهمه لا الرسول، ولا أحد من الأمة، بل ولا جبريل . هذا هو الذى يلزم على قول من يجعل معانى هذه الآيات لا يفهمه أحد من الناس .

وليس هذا بمنزلة ما ذكر فى الملائكة، والنبیین، والجنة . فإننا قد فهمنا الكلام الذى خاطبنا به، وأنه يدل على أن هناك نعيمًا لا نعلمه . وهذا خطاب مفهوم، وفيه إخبارنا أن من المخلوقات ما لا نعلمه - وهذا حق - كقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وقوله لما سأله عن الروح: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] . فهذا فيه إخبارنا بأن لله مخلوقات لا نعلمها، أو نعلم جنسهم ولا نعلم قدرهم، أو نعلم بعض صفاتهم دون بعض .

وكل هذا حق، لكن ليس فيه أن الخطاب المنزل الذى أمرنا بتدبره لا يفقه ولا يفهم معناه لا الرسول ولا المؤمنون . فهذا هو المنكر الذى أنكره العلماء . فلن الله قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال: ﴿حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [محمد: ١٦] .

وفرق بين ما لم يخبر به أو أخبرنا ببعض صفاته دون بعض - فما لم يخبر به لا يضرنا ألا نعلمه - وبين ما أخبرنا به . وهو الكلام العربى الذى جعل هدى وشفاء للناس . وقال الحسن: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيما أنزلت وما عنى بها . فكيف يكون فى مثل هذا الكلام ما لا يفهمه أحد قط؟

وفرق بين أن يقال: «الرب هو الذى يأتى إتيانًا يليق بجلاله»، أو يقال: «ما ندرى، هل هو الذى يأتى أو أمره . فكثير من لا يجزم بأحدهما، بل يقول: اسكت، فالسكوت أسلم . ولا ريب أنه من لم يعلم فالسكوت له أسلم، كما قال النبى ﷺ: «من كان يؤمن بالله

واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(١). لكن هو يقول: إن الرسول وجميع الأمة كانوا - كذلك - لا يدرون هل المراد به هذا أو هذا، ولا الرسول كان يعرف ذلك. فقائل: هذا مبطل متكلم بما لا علم له به. وكان يسعه أن يسكت عن هذا - لا يجزم بأن الرسول والأئمة كلهم جهال يجب عليهم السكوت كما يجب عليه.

ثم إن هذا خلاف الواقع، فأحاديث النبي ﷺ وكلام السلف فى معنى هذه الآية ونظائرها كثير مشهور. لكن قال على - رضى الله عنه -: «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون. أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟». وقال ابن مسعود: «ما من رجل يحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم».

وإذا قال: بل كان من السلف من يجزم بأن المراد هو إتيانه نفسه، فهذا جزم بأنهم عرفوا معناها وبطلان القول الآخر، لم يكونوا ساكتين حيارى. ولا ريب أن مقدوره ومأموره مما يأتى أيضاً، ولكن هو يأتى كما أخبر عن نفسه إتياناً يليق بجلاله.

فإذا قيل: لا نعلم كيفية الاستواء، كان هذا صحيحاً. وإذا كان الخطاب والكلام مما لا يفهم أحد معناه - لا الرسول، ولا جبريل، ولا المؤمنون - لم يكن مما يتدبر ويعقل. بل مثل هذا عبث، والله منزّه عن العبث.

ثم هذا يلزمهم فى الأحاديث، مثل قوله: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء». أفكان الرسول يقول هذا الحديث ونحوه وهو لا يفقه ما يقول ولا يفهم له معنى؟ سبحان الله! هذا بهتان عظيم، وقدح فى الرسول، وتسليط للملحدين. إذا قيل: إن نفس الكلام الذى جاء به قد كان لا يفهم معناه قالوا: فغيره من العلوم العقلية أولى ألا يفهم معناه.

والكلام إنما هو فى صفات الرب، فإذا قيل: إن ما أنزل عليه من صفات الرب لم يكن هو ولا غيره يفهمه، وهو كلام أمى عربى ينزل عليه، قيل: فالمعانى المعقولة فى الأمور الإلهية أولى ألا يكون يفهمها. وحينئذ، فهذا الباب لم يكن موجوداً فى رسالته، ولا يؤخذ من جهته - لا من جهة السمع، ولا من جهة العقل. قالت الملاحدة: فيؤخذ من طريق غيره.

فإذا قال لهم هؤلاء: هذا غير ممكن لأحد، منعوا ذلك وقالوا: إنما فى القرآن أن ذلك الخطاب لا يعلم معناه إلا الله. لكن من أين لكم أن الأمور الإلهية لا تعلم بالأدلة العقلية التى يقصر عنها البيان بمجرد الخطاب والخبر؟

والملاحدة يقولون: إن الرسل خاطبت بالتخييل، وأهل الكلام يقولون: بالتأويل، وهؤلاء الظاهرية يقولون: بالتجهيل. وقد بسط الكلام على خطأ الطوائف الثلاث، وبين أن

(١) البخارى فى الأدب (٦٠١٨) ومسلم فى الإيمان (٤٧ / ٧٥).

الرسول قد أتى بغاية العلم والبيان الذى لا يمكن أحداً من البشر أن يأتى بأكمل مما جاء به ﷺ تسليماً. فأكمل ما جاء به القرآن، والناس متفاوتون فى فهم القرآن تفاوتاً عظيماً. وقول ابن السائب: إن هذا من المكتوم الذى لا يفسر، يقتضى أن له تفسيراً يعلمه العلماء ويكتُمونه.

وهذا على وجهين؛ إما أن يريد أن يكتُم شىء مما بينه الرسول ﷺ عن جميع الناس فهذا من الكتمان المجرد الذى ذم الله عليه. وهذه حال أهل الكتاب. وعاب الذين يكتُمون ما بينه للناس من البينات والهدى من بعد ما بينه للناس فى الكتاب. وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠].

وهذه حال أهل الكتاب فى كتمان ما فى كتابهم من الألفاظ يتأولها بعضهم. ويجعلها بعضهم متشابهة. وهى دلائل على نبوة محمد ﷺ، وغير ذلك. فإن ألفاظ التوراة والإنجيل وسائر كتب الأنبياء - وهى بضع وعشرون كتاباً عند أهل الكتاب - لا يمكنهم جحد ألفاظها، لكن يحرفونها بالتأويل الباطل، ويكتُمون معانيها الصحيحة عن عامتهم، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨].

فمن جعل أهل القرآن كذلك، وأمرهم أن يكونوا فيه أميين لا يعلمون الكتاب إلا تلاوة، فقد أمرهم بنظير ما ذم الله عليه أهل الكتاب.

وصبغ بن عسل التميمى إنما ضربه عمر؛ لأنه قصد باتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله. وهؤلاء الذين عابهم الله فى كتابه لأنهم جمعوا شيئين؛ سوء القصد، والجهل. فهم لا يفهمون معناه ويريدون أن يضربوا كتاب الله ببعضه ببعض ليقعوا بذلك الشبهة والشك. وفى الصحيح عن عائشة أن النبى ﷺ قال: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساء لهم الله فاحذروهم»^(١).

فهذا فعل من يعارض النصوص بعضها ببعض ليقع الفتنة - وهى الشك والريب - فى القلوب، كما روى أنه خرج على القوم وهم يتجادلون فى القدر، هؤلاء يقولون: ألم يقل الله كذا؟ وهؤلاء يقولون: ألم يقل الله كذا؟ فكأنما فقى فى وجهه حب الرمان، ثم قال: «أبهذا أمرتم أن تضربوا كتاب الله ببعضه ببعض؟ انظروا ما أمرتم به فافعلوه»^(٢).

فكل من اتبع المتشابه على هذا الوجه فهو مذموم. وهو حال من يريد أن يشكك الناس

(١) البخارى فى التفسير (٤٥٤٧)، وأبو داود فى السنة (٤٥٩٨).

(٢) ابن ماجه فى المقدمة (٨٥) وفى الزوائد: «هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات»، ومعنى: فكأنما فقى فى وجهه حب الرمان: أى فغضب فاحمر وجهه احمراراً شديداً يشبه فقء حب الرمان فى وجهه، وأحمد ١٧٨/٢، ١٩٦ كلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده.

فيما علموه لكونه وإياهم لم يفهموا ما توهموا أنه يعارضه. هذا أصل الفتنة - أن يترك المعلوم لغير معلوم. كالفسطة التي تورث شبهها يقدر بها فيما علم وتيقن. فهذه حال من يفسد قلوب الناس وعقولهم بإفساد ما فيها من العلم والعمل - أصل الهدى، فإذا شككهم فيما علموه بقوا حيارى.

والرسول ﷺ قد أتى بالآيات البينات الدالة على صدقه، والقرآن فيه الآيات المحكمات اللاتي هي أم الكتاب قد علم معناها وعلم أنها حق، وبذلك يهتدى الخلق وينتفعون.

فمن اتبع المشابهة ابتغى الفتنة وابتغى تأويله - والأول قصدهم فيه فاسد، والثاني ليسوا من أهله، بل يتكلمون في تأويله بما يفسد معناه إذ كانوا ليسوا من الراسخين في العلم.

وإنما الراسخ في العلم الذي رسخ في العلم بمعنى المحكم، وصار ثابتاً فيه لا يشك ولا يرتاب فيه بما يعارضه من المشابهة، بل هو مؤمن به، قد يعلمون تأويل المشابهة.

وأما من لم يرسخ في ذلك بل إذا عارضه المشابهة شك فيه فهذا يجوز أن يراد بالمشابهة ما يناقض المحكم، فلا يعلم معنى المشابهة، إذ لم يرسخ في العلم بالمحكم. وهو يستغنى الفتنة في هذا وهذا. فهذا يعاقب عقوبة تردعه، كما فعل عمر بصيغ.

وأما من قصده الهدى والحق، فليس من هؤلاء. وقد كان عمر يسأل ويسأل عن معاني الآيات الدقيقة، وقد سأل أصحابه عن قوله: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، فذكروا ظاهر لفظها. ولما فسرهما ابن عباس بأنها لإعلام النبي ﷺ بقرب وفاته قال: ما أعلم منها إلا ما تعلم.

وهذا باطن الآية الموافق لظاهرها. فإنه لما أمر بالاستغفار عند ظهور الدين، والاستغفار يؤمر به عند ختام الأعمال، وبظهور الدين حصل مقصود الرسالة، علموا أنه إعلام بقرب الأجل مع أمور أخر. وفوق كل ذي علم عليم.

والاستدلال على الشيء بمزوماته. والشيء قد يكون له لازم، ولللازم لازم، وهلم جرا. فمن الناس من يكون أفطن بمعرفة اللوازم من غيره، يستدل بالملزوم على اللازم. ومن الناس من لا يتصور اللازم، ولو تصوره لم يعرف الملزوم، بل يقول: يجوز أن يلزم، ويجوز ألا يلزم؛ ويحتمل، ويحتمل. وتردد الاحتمال هو من عدم العلم، وإلا فالواقع هو أحد أمرين. فحيث كان احتمال بلا ترجيح كان لعدم العلم بالواقع وخفاء دليله، وغيره قد يعلم ذلك ويعلم دليله.

ومن ظن أن ما لا يعلمه هو لا يعلمه غيره، كان من جهله. فلا ينفي عن الناس إلا ما علم انتفاؤه عنهم، وفوق كل ذي علم عليم أعلم منه، حتى ينتهي الأمر إلى الله تعالى.

وهذا قد بسط في مواضع .

ثم إنهم يقولون: الماثور عن السلف هو السكوت عن الخوض في تأويل ذلك، والمصير إلى الإيمان بظاهره، والوقوف عن تفسيره؛ لأننا قد نهينا أن نقول في كتاب الله برأينا، ولم ينهنا الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك.

فيقال: أما كون الرجل يسكت عما لا يعلم، فهذا مما يؤمر به كل أحد. لكن هذا الكلام يقتضى أنهم لم يعلموا معنى الآية وتفسيرها وتأويلها. وإذا كان لم يتبين لهم، فمضمونه عدم علمهم بذلك، وهو كلامٌ شاكٍ لا يعلم ما أريد بالآية.

ثم إذا ذكر لهم بعض التأويلات، كتأويل من يفسره بإتيان أمره وقدرته، أبطلوا ذلك بأن هذا يسقط فائدة التخصيص. وهذا نفى للتأويل وإبطال له.

فإذا قالوا مع ذلك: ﴿وَمَا^(١) يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، أثبتوا تأويلا لا يعلمه إلا الله وهم ينفون جنس التأويل.

ونقول: ما الحامل على هذا التأويل البعيد؟ وقد أمكن بدونه أن نثبت إتيانا ومجيئاً لا يعقل كما يليق به، كما أثبتنا ذاتاً لها حقيقة لا تعقل، وصفات من سمع وبصر وغير ذلك لا تعقل. ولأنه إذا جار تأويل هذا، وأن نُقدّر مضمراً محذوفاً من قدرة أو عذاب ونحو ذلك، فما منعكم من تأويل قوله: «ترون ربكم»^(٢) كذلك؟

وهذا كلام في إبطال التأويل وحمل للفظ على ما دل عليه ظاهره على ما يليق بجلال الله.

فإذا قيل مع هذا: إن له تأويلا لا يعلمه إلا الله وأريد بالتأويل هذا الجنس، كان تناقضاً. كيف ينفي جنس التأويل ويثبت له تأويل لا يعلمه إلا الله.

فعلم أن التأويل الذى لا يعلمه إلا الله، لا يناقض حمله على ما دل عليه اللفظ، بل هو أمر آخر يحقق هذا ويوافقه، لا يناقضه ويخالفه كما قال مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول.

وإذا كان كذلك، أمكن أن من العلماء من يعلم من معنى الآية ما يوافق القرآن لم يعلمه غيره، ويكون ذلك من تفسيرها. وهو من التأويل الذى يعلمه الراسخون في العلم، كمن يعلم أن المراد بالآية مجيء الله قطعاً لا شك في ذلك لكثرة ما دل عنده على ذلك. ويعلم - مع ذلك - أنه العلى الأعلى يأتى إتياناً تكون المخلوقات محيطة به وهو تحتها. فإن

(١) فى المطبوعة: «ولا» والصواب ما أثبتناه . (٢) مسلم فى المساجد (٦٣٣ / ٢١١) .

هذا مناقض لكونه العلى الأعلى.

والجد الأعلى أبو عبد الله - رحمه الله - قد جرى في تفسيره على ما ذكر من الطريقة. وهذه عادته وعادات غيره. وذكر كلام ابن الزاغوني، فقال: قال الشيخ على بن عبيد الله الزاغوني:

وقد اختلف كلام إمامنا أحمد في هذا المجيء هل يحمل على ظاهره، وهل يدخل التأويل؟ على روايتين:

إحدهما: أنه يحمل على ظاهره من مجيء ذاته. فعلى هذا يقول: لا يدخل التأويل، إلا أنه لا يجب أن يحمل مجيئه بذاته إلا على ما يليق به. وقد ثبت أنه لا يحمل إثبات مجيء هو زوال وانتقال يوجب فراغ مكان وشغل آخر من جهة أن هذا يعرف بالجنس في حق المحدث الذي يقصر عن استيعاب المواضع والمواطن؛ لأنها أكبر منه وأعظم، يفترق مجيئه إليها إلى الانتقال عما قرب إلى ما بعد.

وذلك ممتنع في حق الباري - تعالى - لأنه لا شيء أعظم منه، ولا يحتاج في مجيئه إلى انتقال وزوال؛ لأن داعى ذلك وموجبه لا يوجد في حقه. فأثبتنا المجيء صفة له ومنعنا ما يتوهم في حقه ما يلزم في حق المخلوقين؛ لاختلافهما في الحاجة إلى ذلك. ومثله قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ومثله الحديث المشهور الذي رواه عامة الصحابة، أن النبي ﷺ قال: «ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»^(١). فنحن نثبت وصفه بالنزول إلى سماء الدنيا بالحديث ولا نتأول ما ذكره ولا نلحقه بنزول الآدميين الذي هو زوال وانتقال من علو إلى أسفل. بل نسلم للنقل كما ورد، وندفع التشبيه لعدم موجبه، ونمنع من التأويل لارتفاع نسبته.

قال: وهذه الرواية هي المشهورة والمعمول عليها عند عامة المشايخ من أصحابنا.

قلت: أما كون إثباته ومجيئه ونزوله ليس مثل إثبات المخلوق ومجيئه ونزوله، فهذا أمر ضروري متفق عليه بين علماء السنة ومن له عقل. فإن الصفات والأفعال تتبع الذات المتصفة الفاعلة. فإذا كانت ذاته مباينة لسائر الذات، ليست مثلها، لزم ضرورة أن تكون صفاته مباينة لسائر الصفات ليست مثلها. ونسبة صفاته إلى ذاته، كنسبة صفة كل موصوف إلى ذاته. ولا ريب أنه العلى الأعلى العظيم، فهو أعلى من كل شيء، وأعظم

(١) البخارى فى التوحيد (٧٤٩٤) ومسلم فى صلاة المسافرين (١٦٨ / ٧٥٨) .

من كل شيء. فلا يكون نزوله وإتيانه بحيث تكون المخلوقات تحيط به أو تكون أعظم منه وأكبر. هذا ممتنع.

وأما لفظ «الزوال» و«الانتقال» فهذا اللفظ مجمل، ولهذا كان أهل الحديث والسنة فيه على أقوال.

فعثمان بن سعيد الدارمي وغيره، أنكروا على الجهمية قولهم: إنه لا يتحرك، وذكروا أثرًا أنه لا يزول، وفسروا الزوال بالحركة. فبين عثمان بن سعيد أن ذلك الأثر - إن كان صحيحًا - لم يكن حجة لهم؛ لأنه في تفسير قوله: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ذكروا عن ثابت: دائم باق لا يزول عما يستحقه، كما قال ابن إسحاق: لا يزول عن مكانته.

قلت: والكلبى بنفسه الذى روى هذا الحديث هو يقول: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾: استقر، ويقول: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾: صعد إلى السماء.

وأما «الانتقال» فابن حامد وطائفة يقولون: ينزل بحركة وانتقال. وآخرون من أهل السنة - كالتميمي من أصحاب أحمد - أنكروا هذا وقالوا: بل ينزل بلا حركة وانتقال. وطائفة ثالثة، كابن بطة وغيره - يقفون في هذا.

وقد ذكر الأقوال الثلاثة القاضى أبو يعلى فى كتاب «اختلاف الروايتين والوجهين ونفى اللفظ بمجمله».

والأحسن فى هذا الباب، مراعاة ألفاظ النصوص، فثبت ما أثبت الله ورسوله باللفظ الذى أثبته، وينفى ما نفاه الله ورسوله كما نفاه. وهو أن يثبت النزول، والإتيان، والمجيء، وينفى المثل، والسمى، والكفو، والند.

وبهذا يحتج البخارى وغيره على نفي المثل. يقال: ينزل نزولا ليس كمثله شيء، نزل نزولا لا يماثل نزول المخلوقين - نزولا يختص به، كما أنه فى ذلك وفى سائر ما وصف به نفسه ليس كمثله شيء فى ذلك. وهو منزّه أن يكون نزوله كنزول المخلوقين، وحركتهم، وانتقالهم، وزوالهم مطلقًا - لا نزول الآدميين ولا غيرهم.

فالمخلوق إذا نزل من علو إلى سفلى، زال وصفه بالعلو وتبدل إلى وصفه بالسفلى، وصار غيره أعلى منه.

والرب - تعالى - لا يكون شيء أعلى منه قط، بل هو العلى الأعلى ولا يزال هو العلى الأعلى مع أنه يقرب إلى عباده ويدنو منهم، وينزل إلى حيث شاء، ويأتى كما شاء. وهو فى ذلك العلى الأعلى، الكبير المتعالى، على فى دنوه، قريب فى علوه.

فهذا - وإن لم يتصف به غيره - فلعجز المخلوق أن يجمع بين هذا وهذا. كما يعجز أن يكون هو الأول والآخر، والظاهر والباطن.

ولهذا قيل لأبى سعيد الخزاز: بم عرفت الله؟ قال: «بالجمع بين النقيضين». وأراد أنه يجتمع له ما يتناقض في حق الخلق، كما أجمع له أنه خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها من الأعيان والأفعال - مع ما فيها من الخبث - وأنه عدل، حكيم، رحيم. وأنه يمكن من مكنه من عباده من المعاصي مع قدرته على منعهم، وهو في ذلك حكيم عادل. فإنه أعلم الأعلمين، وأحكم الحاكمين، وخير الفائحين، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم.

فألا يحيطوا علما بما هو أعظم في ذلك أولى وأحرى. وقد سألوا عن الروح فقيل لهم: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. وفي الصحيحين، أن الخضر قال لموسى لما نقر عصفور في البحر: «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر»^(١).

فالذي ينفي عنه وينزه عنه، إما أن يكون مناقضاً لما علم من صفاته الكاملة، فهذا ينفي عنه جنسه، كما قال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فجنس السنة، والنوم، والموت، ممتنع عليه، لا يجوز أن يقال في شيء من هذا: «إنه يجوز عليه كما يليق بشأنه»؛ لأن هذا الجنس يوجب نقصاً في كماله.

وكذلك لا يجوز أن يقال: هو يكون في السفلى، لا في العلو، وهو سفول يليق بجلاله، فإنه - سبحانه - العلى الأعلى لا يكون - قط - إلا عالياً، والسفول نقص هو منزعه عنه.

وقوله: «وأنت الباطن فليس دونك شيء»^(٢)، لا يقتضى السفول إلا عند جاهل لا يعلم حقيقة العلو والسفول، فيظن أن السموات - وما فيها - قد تكون تحت الأرض إما بالليل وإما بالنهار - وهذا غلط - كمن يظن أن ما في السماء من المشرق يكون تحت ما فيها مما في المغرب. فهذا - أيضاً - غلط. بل السماء لا تكون قط إلا عالية على الأرض وإن كان الفلك مستديراً محيطاً بالأرض فهو العالى على الأرض علواً حقيقياً من كل جهة. وهذا مبسوط في مواضع.

والنوع الثانى: أنه منزعه عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته، فالألفاظ التى جاء بها الكتاب والسنة فى الإثبات تثبت. والتى جاءت بالنفى تنفى. والألفاظ المجملة

(١) البخارى فى أحاديث الأنبياء (٣٤٠١) ومسلم فى الفضائل (٢٣٨٠ / ١٧٠) وهو جزء من حديث طويل.

(٢) مسلم فى الذكر والدعاء (٢٧١٣ / ٦١).

كلفظ «الحركة» و«النزول» و«الانتقال» يجب أن يقال فيها: إنه منزّه عن مماثلة المخلوقين من كل وجه، لا يماثل المخلوق - لا في نزول، ولا في حركة، ولا انتقال ولا زوال، ولا غير ذلك.

وأما إثبات هذا الجنس، كلفظ «النزول»، أو نفيه مطلقاً كلفظ «النوم» و«الموت»، فقد يسلك كلاهما طائفة تنتسب إلى السنة.

والمتبنة يقولون: ثبت حركة، أو حركة وانتقالاً، أو حركة وزوالاً، تليق به، كالنزول والإتيان اللائق به.

والنفاة يقولون: بل هذا الجنس يجب نفيه.

ثم منهم من ينفي جنس ذلك في حقه بكل اعتبار، ولا يُجَوِّزُ عليه أن يقوم به شيء من الأحوال المتجددة. وهذه طريقة الكلّائية ومن اتبعهم ممن ينتسب إلى السنة والحديث.

ومنهم من لا ينفي في ذلك ما دل عليه النص، ولا ينفي هذا الجنس مطلقاً بما ذكره من أنه لا تقوم به الحوادث لما قد علم بالآيات والسنة والعقل أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وأنه يحب عبده المؤمن إذا اتبع رسوله؛ إلى غير ذلك من المعاني التي دل عليها الكتاب والسنة. بل ينفي ما ناقض صفات كماله، وينفي مماثلة مخلوق له. فهذان هما اللذان يجب نفيهما. والله أعلم.

وكذلك إذا قال القائل: الله يجب تنزيهه عن سمات الحدث، أو علامات الحدث، أو كل ما أوجب نقصاً وحدوثاً فالرب منزّه عنه، فهذا كلام حق معلوم متفق عليه.

لكن الشأن فيما تقول النافية: إنه من سمات الحدث، وآخرون ينارعونهم - لا سيما والكتاب والسنة تناقض قولهم - قالت الجهمية: إن قيام الصفات به، أو قيام الصفات الاختيارية، هو من سمات الحدث. وهذا باطل عند السلف وأئمة السنة، بل وجمهور العقلاء. بل ما ذكره يقتضي حدوث كل شيء. فإنه ما من موجود إلا وله صفات تقوم به، وتقوم به أحوال تحصل بالمشيئة والقدرة. فإن كان هذا مستلزماً للحدوث، لزم حدوث كل شيء، وألا يكون في العالم شيء قديم. وهذا قد بسط في مواضع أيضاً.

وسمات الحدث التي تستلزم الحدوث مثل افتقار إلى الغير. فكل ما افتقر إلى غيره، فإنه محدث، كائن بعد أن لم يكن. والرب منزّه عن الحاجة إلى ما سواه بكل وجه. ومن ظن أنه محتاج إلى العرش، أو حاملة العرش، فهو جاهل ضال، بل هو الغنى بنفسه، وكل ما سواه فقير إليه من كل وجه. وهو الصمد الغنى عن كل شيء، وكل ما سواه يصمد إليه محتاجاً إلى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

ومن سمات الحدث النقائص، كالجهل، والعمى، والصمم، والبكم، فإن كل ما كان كذلك، لم يكن إلا محدثاً؛ لأن القديم الأزلى منزّه عن ذلك؛ لأن القديم الأزلى متصف بنقيض هذه الصفات، وصفات الكمال لازمة له. واللازم يمتنع زواله إلا بزوال الملزوم. والذات قديمة أزلية، واجبة بنفسها، غنية عما سواها، يستحيل عليها العدم والفناء بوجه من الوجوه. فيستحيل عدم لوازمها، فيستحيل اتصافها بنقيض تلك اللوازم. فلا يوصف بنقيضها إلا المحدث، فهي من سمات الحدث المستلزمة لحدوث ما اتصف بها.

وهذا يدخل في قول القائل: «كل ما استلزم حدوثاً أو نقصاً فالرب منزّه عنه». والنقص المناقض لصفات كماله مستلزم لحدوث المتصف به، والحدوث مستلزم للنقص اللازم للمخلوق. فإن كل مخلوق فهو يفتقر إلى غيره، كائن بعد أن لم يكن لا يعلم إلا ما علم، ولا يقدر إلا ما أقدر، وهو محاط به مقدور عليه.

فهذه النقائص اللازمة لكل مخلوق هي ملزومة للحدوث، حيث كان حدوث كانت. والحدوث - أيضاً - ملزوم لها، فحيث كان محدث كانت هذه النقائص.

فقولنا: «ما استلزم نقصاً أو حدوثاً فالرب منزّه عنه» حق. والحدوث والنقص اللازم للمخلوق متلازمان. والرب منزّه عن كل منهما من جهتين: من جهة امتناعه في نفسه. ومن جهة أنه مستلزم للآخر - وهو ممتنع في نفسه - فكل منهما دليل ومدلول عليه باعتبارين: على أن الرب منزّه عنه، وعن مدلوله الذي هو لازمه.

والحاجة إلى الغير والفقر إليه مما يستلزم الحدوث والنقص اللازم للمخلوق. وقولنا: «اللازم»، ليعم جميع المخلوقين، وإلا فمن النقائص ما يتصف بها بعض المخلوقين دون بعض. فتلك ليست لازمة لكل مخلوق.

والرب منزّه عنها - أيضاً - لكن إذا نزه عن النقص اللازم لكل مخلوق فعن ما يختص به بعض المخلوقين أولى وأحرى. فإنه إذا كان مخلوق ينزه عن نقص، فالخالق أولى بتنزيهه عنه. وهذه طريقة «الأولى» كما دل عليها القرآن في غير موضع.

وقد ذكرنا في جواب «المسائل التدمرية» الملقب بـ «تحقيق الإثبات للأسماء والصفات» وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشرع؛ أنه لا يجوز الاكتفاء - فيما ينزه الرب عنه - على عدم ورود السمع والخبر به فيقال: كل ماورد به الخبر أثبتناه، وما لم يرد به لم نثبت به بل نفيه. وتكون عمدتنا في النفي على عدم الخبر. بل هذا غلط لوجهين:

أحدهما: أن عدم الخبر هو عدم دليل معين، والدليل لا ينعكس، فلا يلزم إذا لم يخبر هو بالشئ أن يكون متنفياً في نفس الأمر. والله أسماء سمي بها نفسه واستأثر بها في علم

الغيب عنده. فكما لا يجوز الإثبات إلا بدليل لا يجوز النفي إلا بدليل. ولكن إذا لم يرد به الخبر ولم يعلم ثبوته يسكت عنه فلا يتكلم في الله بلا علم.

الثاني: أن أشياء لم يرد الخبر بتنزيهه عنها، ولا بأنه منزّه عنها، لكن دل الخبر على اتصافه بنقائصها فعلم انتفاؤها. فالأصل أنه منزّه عن كل ما يناقض صفات كماله وهذا مما دل عليه السمع والعقل.

وما لم يرد به الخبر إن علم انتفاؤه نفينا، وإلا سكتنا عنه. فلا ثبت إلا بعلم ولا ننفي إلا بعلم.

ونفي الشيء من الصفات وغيرها كنفى دليله طريقة طائفة من أهل النظر والخبر. وهي غلط إلا إذا كان الدليل لازماً له. فإذا عدم اللازم، عدم الملزوم.

وأما جنس الدليل، فيجب فيه الطرد، لا العكس. فيلزم من وجود الدليل وجود المدلول عليه، ولا ينعكس.

فالأقسام ثلاثة: ما علم ثبوته أثبت، وما علم انتفاؤه نفى، وما لم يعلم نفيه ولا إثباته سكت عنه. هذا هو الواجب. والسكوت عن الشيء غير الجزم بنفيه أو ثبوته.

ومن لم يثبت ما أثبتته إلا بالألفاظ الشرعية التي أثبتتها، وإذا تكلم بغيرها استفسر واستفصل، فإن وافق المعنى الذي أثبتته الشرع أثبتته باللفظ الشرعي، فقد اعتصم بالشرع لفظاً ومعنى. وهذه سبيل من اعتصم بالعروة الوثقى.

لكن ينبغي أن تعرف الأدلة الشرعية إسناداً وممتناً. فالقرآن معلوم ثبوت ألفاظه، فينبغي أن يعرف وجوه دلالاته. والسنة ينبغي معرفة ما ثبتت منها وما علم أنه كذب.

فإن طائفة - ممن انتسب إلى السنة، وعظم السنة والشرع، وظنوا أنهم اعتصموا في هذا الباب بالكتاب والسنة - جمعوا أحاديث وردت في الصفات، منها ما هو كذب معلوم أنه كذب، ومنها ما هو إلى الكذب أقرب، ومنها ما هو إلى الصحة أقرب، ومنها متردد. وجعلوا تلك الأحاديث عقائد، وصنفوا مصنفات. ومنهم من يكفر من يخالف ما دلت عليه تلك الأحاديث.

وبإزاء هؤلاء المكذبين بجنس الحديث ومن يقول عن أخبار الصحيحين وغيرها: هذه أخبار آحاد لا تفيد العلم.

وأبلغ من هؤلاء من يقول: دلالة القرآن لفظية سمعية، والدلالة السمعية اللفظية لا تفيد

اليقين. ويجعلون العمدة على ما يدعونه من العقلية، وهى باطلة فاسدة، منها ما يعلم بطلانه وكذبه.

وهؤلاء - أيضاً - قد يكفرون من خالف ذلك، كما فعل أولئك. وكلا الطرفين باطل ولو لم يكفر مخالفه. فإذا كفر مخالفه صار من أهل البدع الذين يستدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها، كما فعلت الخوارج وغيرهم.

وقد بسط فى غير هذا الموضع؛ أن الأدلة التى توجب العلم لا تناقض قط. ولا يناقض الدليل العقل الذى يفيد العلم للدليل السمعى الذى يفيد العلم قط، كما قد بينا ذلك فى كتاب «درء تعارض العقل والنقل».

وهذه الأحاديث قد ذكر بعضها القاضى أبو يعلى فى كتاب «إبطال التأويل»، مثل ما ذكر فى حديث المعراج حديثاً طويلاً عن أبى عبيدة «أن محمداً رأى ربه».

وطائفة ممن يقول بأنه رأى ربه بعينه، يكفرون من خالفهم لما ظنوا أنه قد جاء فى ذلك أحاديث صحيحة، كما فعل أبو الحسن على بن شكر، فإنه سريع إلى تكفير من يخالفه فيما يدعيه من السنة، وقد يكون مخطئاً فيه، إما لاحتجاجه بأحاديث ضعيفة، أو بأحاديث صحيحة لكن لا تدل على مقصوده. وما أصاب فيه من السنة لا يجوز تكفير كل من خالف فيه. فليس كل مخطئ كافراً لا سيما فى المسائل الدقيقة التى كثر فيها نزاع الأمة، كما قد بسط هذا فى مواضع.

وكذلك أبو على الأهوازى له مصنف فى الصفات قد جمع فيه الغث والسمين.

وكذلك ما يجمعه عبد الرحمن بن منده^(١) مع أنه من أكثر الناس حديثاً، لكن يروى شيئاً كثيراً من الأحاديث الضعيفة، ولا يميز بين الصحيح والضعيف. وربما جمع باباً وكل أحاديثه ضعيفة، كأحاديث أكل الطين وغيرها. وهو يروى عن أبى على الأهوازى.

وقد وقع ما رواه من الغرائب الموضوعة إلى حسن بن عدى فبنى على ذلك عقائد باطلة، وادعى أن الله يرى فى الدنيا عياناً. ثم الذين يقولون بهذا من أتباعه يكفرون من خالفهم. وهذا كما تقدم من فعل أهل البدع، كما فعلت الخوارج.

ومن ذلك: حديث عبد الله بن خليفة المشهور، الذى يروى عن عمر عن النبى ﷺ، وقد رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسى فى «مختاره».

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده العبدى الاصبهانى، حافظ مؤرخ، جليل القدر، واسع الرواية، وصنف كتباً كثيرة، ولد عام ٣٨٣ وتوفى ٤٧٠هـ بأصبهان. قال الذهبى: له محاسن، وقالوا: إنه حاطب ليل يروى الغث والسمين. [الأعلام ٣/٣٢٧].

وطائفة من أهل الحديث تردده لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي، وابن الجوزي، وغيرهم. لكن أكثر أهل السنة قبلوه.

وفيه قال: «إن عرشه أو كرسيه وسع السموات والأرض، وإنه يجلس عليه فما يفضل منه قدر أربعة أصابع - أو فما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع - وإنه لَيُطَبَّطُ به أطيظ الرِّحْلِ الجديد براكبه»^(١).

ولفظ «الأطيظ» قد جاء في حديث جبير بن مطعم الذي رواه أبو داود في السنن. وابن عساكر عمل فيه جزءاً، وجعل عمدة الطعن في ابن إسحاق. والحديث قد رواه علماء السنة كأحمد، وأبي داود، وغيرهما، وليس فيه إلا ما له شاهد من رواية أخرى. ولفظ «الأطيظ» قد جاء في غيره.

وحديث ابن خليفة رواه الإمام أحمد وغيره مختصراً، وذكر أنه حدث به وكيع.

لكن كثير ممن رواه روهه بقوله: «إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع، فجعل العرش يفضل منه أربع أصابع» واعتقد القاضي، وابن الزاغوني، ونحوهما، صحة هذا اللفظ، فأمره وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء. وذكر عن ابن العايد أنه قال: هو موضع جلوس محمد ﷺ.

والحديث قد رواه ابن جرير الطبري في تفسيره وغيره، ولفظه: «وإنه ليجلس عليه، فما يفضل منه قدر أربع أصابع» بالنفي.

فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين - هذه تنفي ما أثبتت هذه. ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوى عليها الرب. وهذا معنى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات. بل هو يقتضى أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر. وهذا باطل، مخالف للكتاب والسنة، وللعقل.

ويقتضى - أيضاً - أنه إنما عرف عظمة الرب بتعظيم العرش المخلوق وقد جعل العرش أعظم منه. فما عظم الرب إلا بالمقايسة بمخلوق، وهو أعظم من الرب. وهذا معنى فاسد، مخالف لما علم من الكتاب والسنة والعقل.

فإن طريقة القرآن في ذلك؛ أن يبين عظمة الرب، فإنه أعظم من كل ما يعلم عظمته. فيذكر عظمة المخلوقات ويبين أن الرب أعظم منها.

كما في الحديث الآخر الذي في سنن أبي داود، والترمذي، وغيرهما - حديث الأطيظ - لما قال الأعرابي: إنا نستشفع بالله عليك، ونستشفع بك على الله - تعالى - فسبح رسول

(١) أبو داود في السنة (٤٧٢٦).

الله ﷻ حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «ويحك! أتدرى ماتقول؟ أتدرى ما الله؟ شأن الله أعظم من ذلك. إن عرشه على سمواته هكذا» - وقال بيده مثل القبة -: «وإنه ليئط به أطيظ الرجل الجديد براكبه»^(١).

فبين عظمة العرش، وأنه فوق السموات مثل القبة. ثم بين تصاغره لعظمة الله، وأنه يئط به أطيظ الرجل الجديد براكبه. فهذا فيه تعظيم العرش، وفيه أن الرب أعظم من ذلك. كما في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «أتعجبون من غيرة سعد؟ لأنا أغير منه، والله أغير مني. وقال: «لا أحد أغير من الله. من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن»^(٢) ومثل هذا كثير.

وهذا وغيره يدل على أن الصواب في روايته النفي، وأنه ذكر عظمة العرش، وأنه مع هذه العظمة فالرب مستو عليه كله لا يفضل منه قدر أربعة أصابع. وهذه غاية ما يقدر به في المساحة من أعضاء الإنسان، كما يقدر في الميزان قدره فيقال: ما في السماء قدر كف سحابًا. فإن الناس يقدرون المسوح بالباع والذراع، وأصغر ما عندهم الكف. فإذا أرادوا نفى القليل والكثير قدروا به، فقالوا: ما في السماء قدر كف سحابًا، كما يقولون في النفي العام: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، و﴿مَا (٣) يَمْلِكُونَ مِنْ فِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، ونحو ذلك.

فبين الرسول أنه لا يفضل من العرش شيء، ولا هذا القدر اليسير الذي هو أيسر ما يقدر به، وهو أربع أصابع. وهذا معنى صحيح موافق للغة العرب، وموافق لما دل عليه الكتاب والسنة، وموافق لطريقة بيان الرسول، له شواهد. فهو الذي يجزم بأنه في الحديث. ومن قال: «ما يفضل إلا مقدار أربع أصابع»، فما فهموا هذا المعنى، فظنوا أنه استثنى، فاستثنوا، فغلطوا. وإنما هو تأكيد للنفي وتحقيق للنفي العام. وإلا فأى حكمة في كون العرش يبقى منه قدر أربع أصابع خالية، وتلك الأصابع أصابع من الناس، والمفهوم من هذا أصابع الإنسان. فما بال هذا القدر اليسير لم يستو الرب عليه؟ والعرش صغير في عظمة الله - تعالى. وقد جاء حديث رواه ابن أبي حاتم في قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، لمعناه شواهد تدل على هذا. فينبغي أن نعتبر الحديث، فنطابق بين الكتاب والسنة. فهذا هذا والله أعلم.

(١) أبو داود في السنة (٧٤٢٦) ولم أقف عليه عند الترمذى .

(٢) البخارى في التوحيد (٧٤١٦) ومسلم في اللعان (١٤٩٩ / ١٧) .

(٣) في المطبوعة: «لا» والصواب ما أثبتناه.

قال: حدثنا أبو زُرعة، ثنا مُنْجَاب بن الحارث، أنبأ بشر بن عمارة، عن أبي روق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، قال: «لو أن الجن والإنس والشياطين والملائكة - منذ خلقوا إلى أن فنوا - صفوا صفًا واحدًا ما أحاطوا بالله أبدًا»^(١).

وهذا له شواهد، مثل ما في الصحاح في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، قال ابن عباس: ما السموات السبع والأرضون السبع ومن فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم.

ومعلوم أن العرش لا يبلغ هذا، فإن له حملة وله حول، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٧].

وهذا قد بسط في موضع آخر في «مسألة الإحاطة» وغيرها. والله أعلم.

فصل

فالرسول ﷺ بين الأصول الموصلة إلى الحق أحسن بيان، وبين الآيات الدالة على الخالق - سبحانه - وأسمائه الحسنى، وصفاته العليا، ووحدانيته، على أحسن وجه، كما قد بسط في مواضع.

وأما أهل البدع - من أهل الكلام والفلسفة ونحوهم - فهم لم يثبتوا الحق، بل أصلوا أصولا تناقض الحق. فلم يكفهم أنهم لم يهتدوا ولم يدلوا على الحق حتى أصلوا أصولا تناقض الحق، ورأوا أنها تناقض ما جاء به الرسول ﷺ، فقدموها على ما جاء به الرسول. ثم تارة يقولون: الرسول جاء بالتخييل، وتارة يقولون: جاء بالتأويل، وتارة يقولون: جاء بالتجهيل.

فالفلاسفة - ومن وافقهم أحيانًا - يقولون: خاطب الجمهور بالتخييل - لم يقصد إخبارهم بالأمر على ما هو عليه، بل أخبرهم بخلاف ما الأمر عليه ليتخيلوا ما ينفعهم. وهذا قول من يعرف بأنه كان يعرف الحق، كابن سينا وأمثاله، ويقولون: الذي فعله من التخييل غاية ما يمكن.

ومنهم من يقول: لم يعرف الحق، بل تَخَيَّل وخَيَّل، كما يقوله الفارابي وأمثاله. ويجعلون الفيلسوف أفضل من النبي، ويجعلون النبوة من جنس المنامات.

(١) العقيلي في الضعفاء ١/ ١٤٠ وابن عدى في الكامل ٢/ ١٠ وأورد ابن كثير رواية ابن أبي حاتم ٣/ ٧٤، ٧٥ وقال: «غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة».

وأما أكثر المتكلمين فيقولون: بل لم يقصد أن يخبر إلا بالحق، لكن بعبارات لا تدل وحدها عليه، بل تحتاج إلى التأويل ليعتد الهمم على معرفته بالنظر والعقل، ويبعثها على تأويل كلامه ليعظم أجرها.

والملاحدة يسلكون مسلك التأويل ويفتحون باب القرمطة، وهؤلاء يجوزون التأويل مع الخاصة.

وأما أهل التخيل فيقولون: الخاصة قد عرفوا أن مراده التخيل للعامة، فالتأويل ممتنع. والفريقان يسلكون مسلك إجماع العوام عن التأويل، لكن أولئك يقولون: لها تأويل يفهمه الخاصة.

وهي طريقة الغزالي في «الإلجام». استقبح أن يقال: كذبوا للمصلحة. وهو - أيضاً - لا يرى تأويل الأعمال كالقرامطة، بل تأويل الخبر عن الملائكة وعن اليوم الآخر. وكذلك طائفة من الفلاسفة ترى التأويل في ذلك. وهذا مخالف لطريقة أهل التخيل.

وقد ذكر الغزالي هذا عنهم في «الإحياء» لما ذكر إسرافهم في التأويل، وذكره في مواضع، كما حكى كلامه في «السبعينية» وغيرها.

والقسم الثالث الذين يقولون: هذا لا يعلم معناه إلا الله، أو له تأويل يخالف ظاهره لا يعلمه إلا الله. فهؤلاء يجعلون الرسول وغيره غير عالمين بما أنزل الله. فلا يسوغون التأويل؛ لأن العلم بالمراد عندهم ممتنع. ولا يستجيزون القول بطريقة التخيل لما فيها من التصريح بكذب الرسول. بل يقولون: خوطبوا بما لا يفهمونه؛ ليثابوا على تلاوته والإيمان بألفاظه - وإن لم يفهموا معناه. يجعلون ذلك تعبدًا محضًا على رأى المجبرة الذين يجوزون التعبد بما لا نفع فيه للعامل، بل يؤجر عليه.

والكلام على هؤلاء وفساد قولهم مذكور في مواضع. والمقصود - هنا - أن الذى دعاهم إلى ذلك ظنهم أن المعقول يناقض ما أخبر به الرسول ﷺ، أو ظاهر ما أخبر به الرسول. وقد بسط الكلام على رد هذا فى مواضع، وبين أن العقل لا يناقض السمع، وأن ما ناقضه فهو فاسد. وبين بعد هذا أن العقل موافق لما جاء به الرسول، شاهد له، ومصدق له.

لا يقال: إنه غير معارض فقط، بل هو موافق مصدق، فأولئك كانوا يقولون: هو مكذب مناقض. بين - أولاً - أنه لا يكذب ولا يناقض، ثم بين - ثانياً - أنه مصدق موافق.

وأما هؤلاء فيبين أن كلامهم الذى يعارضون به الرسول باطل لا تعارض فيه. ولا يكفى كونه باطلا لا يعارض، بل هو - أيضاً - مخالف لصريح العقل. فهم كانوا يدعون أن العقل يناقض النقل.

فيبين أربع مقامات: أن العقل لا يناقضه. ثم يبين أن العقل يوافقه. ويبين أن عقلياتهم التي عارضوا بها النقل باطلة. ويبين - أيضاً - أن العقل الصريح يخالفهم.

ثم لا يكفي أن العقل يبطل ما عارضوا به الرسول، بل يبين أن ما جعلوه دليلاً على إثبات الصانع إنما يدل على نفيه. فهم أقاموا حجة تستلزم نفي الصانع، وإن كانوا يظنون أنهم يثبتون بها الصانع.

والمقصود - هنا - أن كلامهم الذي رعموا أنهم أثبتوا به الصانع إنما يدل على نفي الصانع وتعطيله. فلا يكفي فيه أنه باطل لم يدل على الحق، بل دل على الباطل الذي يعلمون هم وسائر العقلاء أنه باطل.

ولهذا كان يقال في أصولهم: «ترتيب الأصول في تكذيب الرسول». ويقال - أيضاً - هي: «ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول». جعلوها أصولاً للعلم بالخالق، وهي أصول تناقض العلم به. فلا يتم العلم بالخالق إلا مع اعتقاد نقيضها. وفرق بين الأصل والدليل المستلزم للعلم بالرب، وبين المناقض المعارض للعلم بالرب.

فالمفلسفة يقولون: إنهم أثبتوا واجب الوجود. وهم لم يثبتوه، بل كلامهم يقتضي أنه ممتنع الوجود. والجهمية والمعتزلة ونحوهم يقولون: إنهم أثبتوا القديم المحدث للحوادث، وهم لم يثبتوه، بل كلامهم يقتضي أنه ما ثم قديم أصلاً. وكذلك الأشعرية والكرامية وغيرهم ممن يقول: إنه أثبت العلم بالخالق، فهم لم يثبتوه، لكن كلامهم يقتضي أنه ما ثم خالق.

وهذه الأسماء الثلاثة هي التي يُظهرها هؤلاء - واجب الوجود، والقديم، والصانع أو الخالق، ونحو ذلك.

ثم إنه من المعلوم - بضرورة العقل - أنه لا بد في الوجود من موجود واجب بنفسه قديم أزلي محدث للحوادث. فإذا كان هذا معلوماً بالفطرة والضرورة والبراهين اليقينية، وكانت أصولهم التي عارضوا بها الرسول تناقض هذا، دل على فسادها جملة وتفصيلاً.

وقد ذكرنا - في مواضع - أن الإقرار بالصانع فطري ضروري مع كثرة دلائله وبراهينه.

ونقول - هنا -: لا ريب أننا نشهد الحوادث كحدوث السحاب، والمطر والزرع، والشجر، والشمس، وحدوث الإنسان وغيره من الحيوان، وحدوث الليل والنهار، وغير ذلك. ومعلوم - بضرورة العقل - أن المحدث لا بد له من مُحدث، وأنه يمتنع تسلسل المحدثات بأن يكون للمحدث محدث، وللمحدث محدث، إلى غير غاية. وهذا يسمى تسلسل المؤثرات والعلل، والفاعلية، وهو ممتنع باتفاق العقلاء، كما قد بسط في مواضع، وذكر ما أورد عليه

من الإشكالات. حتى ذكر كلام الأمدى، والأبهرى^(١) مع كلام الرازى، وغيرهم.

مع أن هذا بديهى ضرورى فى العقول، وتلك الخواطر من وسوسة الشيطان. ولهذا أمر النبى ﷺ - العبد - إذا خطر له ذلك - أن يستعذ بالله منه، وينتهى عنه. فقال: «يأتى الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ فيقول: الله. فيقول: فمن خلق الله؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليستعذ بالله وليتته»^(٢).

ومعلوم أن المحدث الواحد لا يحدث إلا بمحدث. فإذا كثرت الحوادث وتسلسلت كان احتياجها إلى المحدث أولى. وكلها محدثات، فكلها محتاجة إلى محدث. وذلك لا يزول إلا بمحدث لا يحتاج إلى غيره، بل هو قديم أزلى بنفسه - سبحانه وتعالى.

وإذا قيل: إن الموجود إما قديم وإما محدث، والمحدث لا بد له من قديم، فيلزم وجود القديم على التقديرين، كان برهاناً صحيحاً، وكذلك إذا قيل: إما ممكن وإما واجب، وبين الممكن بأنه المحدث كان من هذا الجنس.

وأما إذا فسر الممكن بما يتناول القديم، كما فعل ابن سينا وأتباعه كالرازى، كان هذا باطلاً. فإنه على هذا التقدير لا يمكن إثبات الممكن المفتقر إلى الواجب ابتداءً، والدليل لا يتم إلا بإثبات هذا ابتداءً. وإنما يمكن ذلك فى أن المحدث لا بد له من محدث. فإن هذا تشهد أفرادهم وتعلم بالعقل كلياته.

وأما إثبات قديم أزلى ممكن، فهذا مما اتفق العقلاء على امتناعه. وابن سينا وأتباعه وافقوا على امتناعه، كما ذكروه فى المنطق تبعاً لسلفهم، لكن تناقضوا أولاً. فسلفهم وهم يقولون: الممكن العامى والخاصى الذى يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا حادثاً، لا يكون ضرورياً، وكل ما كان قديماً أزلياً فهو ضرورى عندهم.

وكذلك إذا قيل: الموجود؛ إما أن يكون مخلوقاً وإما ألا يكون مخلوقاً، والمخلوق لا بد له من موجود غير مخلوق، فثبت وجود الموجود الذى ليس بمخلوق على التقديرين.

وكذلك إذا قيل: الموجود؛ إما غنى عن غيره، وإما فقير إلى غيره، والفقير المحتاج إلى غيره لا تزول حاجته وفقره إلا بغنى عن غيره، فيلزم وجود الغنى عن غيره على التقديرين.

وكذلك إذا قيل: الحى؛ إما حى بنفسه، وإما حى حياته من غيره، وما كانت حياته من

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمى الأبهري، شيخ المالكية فى العراق، له تصانيف فى شرح مالك والرد على مخالفيه منها «الرد على المزنى» و«الأصول»، وغيرها كثير، وكان ثقة أميناً مستوراً، وانتهت إليه الرئاسة فى مذهب مالك. [تاريخ بغداد ٤٦٢/٥، واللباب ٢٧/١].

(٢) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٧٦) ومسلم فى الإيمان (٢١٢/١٣٤ - ٢١٧)، وأبو داود فى السنة (٤٧٢١)، وأحمد ٢١٢/٢، كلهم عن أبى هريرة.

غيره فذلك الغير أولى بالحياة، فيكون حيًّا بنفسه، فثبت وجود الحى بنفسه على التقديرين .
وكذلك إذا قيل: العالم؛ إما عالم بنفسه، وإما عالم علمه غيره، ومن علم غيره فهو
أولى أن يكون عالمًا، وإذا لم يتعلم من غيره كان عالمًا بنفسه، فثبت وجود العالم بنفسه على
التقديرين الحاصرين، فإنه لا يمكن سوى هذين التقديرين والقسمين .

فإذا كان لا يمكن إلا أحدهما، وعلى كل تقدير العالم بنفسه موجود والحى بنفسه
موجود، والغنى بنفسه موجود، والقديم الواجب بنفسه موجود، لزم وجوده فى نفس الأمر
وامتناع عدمه فى نفس الأمر، وهو المطلوب .

وكذلك إذا قيل: القادر؛ إما قادر بنفسه، وإما قادر قدره غيره، ومن أقدر غيره فهو
أولى أن يكون قادرًا . وإذا لم تكن قدرته من غيره، كانت قدرته من لوازم نفسه، فثبت
وجود القادر بنفسه الذى قدرته من لوازم نفسه، وعلمه من لوازم نفسه، وحياته من لوازم
نفسه، على كل تقدير .

وكذلك الحكيم إما أن يكون حكيماً بنفسه، وإما أن تكون حكمته من غيره . ومن جعل
غيره حكيماً، فهو أولى أن يكون حكيماً، فيلزم وجود الحكيم بنفسه على التقديرين .

وكذلك إذا قيل: الرحيم؛ إما أن تكون رحمته من نفسه، وإما أن يكون غيره جَعَلَهُ
رحيمًا . ومن جعل غيره رحيمًا فهو أولى أن يكون رحيمًا وتكون رحمته من لوازم نفسه،
فثبت وجود الرحيم بنفسه الذى رحمته من لوازم نفسه على التقديرين .

وكذلك إذا قيل: الكريم المحسن؛ إما أن يكون كرمه وإحسانه من نفسه وإما أن يكون
من غيره . ومن جعل غيره كريمًا محسنًا فهو أولى أن يكون كريمًا محسنًا وذلك من لوازم
نفسه . وفى الصحيح عن النبي ﷺ أنه رأى امرأة من السبى إذا رأت طفلاً أرضعته رحمة
له، فقال: «أترون هذه طارحة ولدها فى النار؟» قالوا: لا، يا رسول الله! فقال: «لله أرحم
بعباده من هذه بولدها»^(١) .

فبين أن الله أرحم بعباده من أرحم الوالدات بولدها . فإنه من جعلها رحيمة أرحم منها .
وهذا مما يدل عليه قوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣]، وقولنا: «الله أكبر» فإنه -
سبحانه - أرحم الراحمين . وخير الغافرين، وخير الفاتحين، وخير الناصرين، وأحسن
الخالقين، وهو نعم الوكيل، ونعم المولى، ونعم النصير .

وهذا يقتضى حمداً مطلقاً على ذلك، وأنه كافى من توكل عليه، وأنه يتولى عبده تولىً
حسناً، وينصره نصرًا عزيزًا . وذلك يقتضى أنه أفضل وأكمل من كل ما سواه، كما يدل

(١) البخارى فى الأدب (٥٩٩٩) ومسلم فى التوبة (٢٧٥٤ / ٢٢) .

على ذلك قولنا: «الله أكبر».

وكذلك إذا قيل: المتكلم السميع البصير إما أن يكون متكلمًا سميعًا بصيرًا بنفسه، وإما أن يكون غيره جعله سميعًا بصيرًا، متكلمًا. ومن جعل غيره متكلمًا سميعًا بصيرًا، فهو أولى أن يكون متكلمًا سميعًا بصيرًا، وإلا كان المفعول أكمل من الفاعل، فإن هذه صفات كمال. وكذلك يقال: العادل؛ إما أن يكون عادلاً بنفسه. والصادق؛ إما أن يكون صادقًا بنفسه، وإما أن يكون غيره جعله صادقًا عادلاً. ومن جعل غيره صادقًا عادلاً، فهو أولى أن يكون صادقًا عادلاً.

فهذه كلها طرق صحيحة بينة.

فإن قيل: يُعَارَضُ هذا بأن يقال: من جعل غيره ظالمًا أو كاذبًا فهو - أيضًا - ظالم كاذب، وأهل السنة يقولون: إنه جعل غيره كذلك، وليس هو كذلك - سبحانه، قيل: هذا باطل من وجهين.

أحدهما: أنه ليس كل من جعل غيره على صفة - أى صفة كانت - كان متصفًا بها، بل من جعل غيره على صفة من صفات الكمال فهو أولى باتصافه بصفة الكمال من مفعوله.

وأما صفات النقص، فلا يلزم إذا جعل الجاعل غيره ناقصًا أن يكون هو ناقصًا. فالقادر يقدر أن يعجز غيره ولا يكون عاجزًا. والحي يمكنه أن يقتل غيره ويميته ولا يكون ميتًا. والعالم يمكنه أن يُجهَلَ غيره ولا يكون جاهلاً. والسميع والبصير والناطق يمكنه أن يعمى غيره، ويصمه، ويخرسه، ولا يكون هو كذلك.

فلا يلزم - حينئذ - أن من جعل غيره ظالمًا وكاذبًا أن يكون كاذبًا وظالمًا؛ لأن هذه صفة نقص.

فإن قيل: الكاذب والظالم قد يلزم غيره بالصدق والعدل أحيانًا، قيل: هو لم يجعله صادقًا وعالمًا وإنما أمره بذلك، وهو فعل ذلك بنفسه. ولم نقل: كل من أمر غيره بشيء كان متصفًا بما أمر به غيره.

الثاني: أن الظلم أمر نسبي إضافي، فمن أمر غيره أن يقتل شخصًا فقتله هذا القاتل من غير جرم يعلمه كان ظالمًا، وإن كان ذلك الأمر إنما أمره به لكونه قد قتل أباه والمأمور لم يفعله لذلك. فلو فعله بطريق النيابة لم يكن ظالمًا. فإن كان له معه غرض فقتله ظلمًا، ولكن الأمر كان مستحقًا لقتله.

وكذلك من أمر غيره بما هو كذب من المأمور كأمر يوسف للمؤذن أن يقول: ﴿أَيُّهَا الْعَبْرُ

إِنكُمْ لَسَارِقُونَ ﴿٧٠﴾ [يوسف: ٧٠]، يوسف - عليه السلام - قصد: إنكم لسارقون يوسف من أبيه، وهو صادق في هذا. والمأمور قصد: إنكم لسارقون الصواع، وهو يظن أنهم سرقوه، فلم يكن متعمداً للكذب، وإن كان خبره كذباً.

والرب - تعالى - لاتقاس أفعاله بأفعال عباده. فهو يخلق جميع ما يخلقه لحكمة ومصلحة، وإن كان بعض ما خلقه فيه قبح، كما يخلق الأعيان الخبيثة - كالنجاسات وكالشياطين - لحكمة راجحة، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود - هنا - أن دلائل إثبات الرب كثيرة جداً. وهؤلاء الذين يزعمون أن المعقول يعارض خبر الرسول - الذين يقولون إنهم أثبتوا واجب الوجود، أو القديم، أو الصانع - هم لم يثبتوه، بل حججهم تقتضى نفيه وتعطيله، فهم نافون له. لا مثبتون له. وحججهم باطلة في العقل، لا صحيحة في العقل.

والمعرفة بالله ليست موقوفة على أصولهم. بل تمام المعرفة موقوف على العلم بفساد أصولهم - وإن سموها «أصول العلم والدين» - فهي «أصول الجهل وأصول دين الشيطان لا دين الرحمن». وحقيقة كلامهم: «ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول»، كما قال أصحاب النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، فمن خالف الرسول فقد خالف السمع والعقل - خالف الأدلة السمعية والعقلية.

أما القائلون بواجب الوجود، فقد بينا في غير موضع أنهم لم يقيموا دليلاً على واجب الوجود.

وأن الرازي لما تبع ابن سينا، لم يكن في كتبه إثبات واجب الوجود. فإنهم جعلوا وجوده موقوفاً على إثبات «الممكن» الذي يدخل فيه القديم. فما بقي يمكن إثبات واجب الوجود - على طريقهم - إلا بإثبات ممكن قديم، وهذا ممتنع في بديهة العقل واتفاق العقلاء. فكان طريقهم موقوفاً على مقدمة باطلة في صريح العقل. وقد اتفق العقلاء على بطلانها، فبطل دليلهم. ولهذا كان كلامهم في «الممكن» مضطرباً غاية الاضطراب.

ولكن أمكنهم أن يستدلوا على أن المحدث لا بد له من قديم، وهو واجب الوجود. ولكن قد أثبتوا قديماً ليس بواجب الوجود. فصار ما أثبتوه من القديم يناقض أن يكون هو رب العالمين؛ إذ أثبتوا قديماً ينقسم إلى واجب وإلى غير واجب.

وأيضاً، فالواجب الذي أثبتوه قالوا: إنه يمتنع اتصافه بصفة ثبوتية. وهذا ممتنع الوجوب، لا ممكن الوجوب، فضلاً عن أن يكون واجب الوجود، كما قد بسط هذا في مواضع، وبين أن الواجب الذي يدعونه يقولون: إنه لا يكون لا صفة ولا موصوفاً بالبتة. وهذا إنما يتخيل

فى الأذهان لا حقيقة له فى الأعيان.

والواجب إذا فسر بمبدع الممكنات فهو حق، وهو اسم للذات المتصفة بصفاتها. وإذا فسر بالموجود بنفسه الذى لا فاعل له فالذات واجبة والصفات واجبة. وإذا فسر بما لا فاعل له ولا محدث، فالذات واجبة والصفات ليست واجبة. وإذا فسر بما ليس صفة ولا موصوفاً فهذا باطل لا حقيقة له. بل هو ممتنع الوجود، لا ممكن الوجود، ولا واجب الوجود. وكلما أمعنوا فى تجريده عن الصفات، كانوا أشد إغلافاً فى التعطيل، كما قد بسط فى مواضع.

وأما الذين قالوا إنهم أثبتوا القديم - من الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم من الأشعرية والكرامية الذين استدلوا بحدوث الأعراض ولزومها للأجسام، وامتناع حوادث لا أول لها، على حدوث الأجسام - فهؤلاء لم يثبتوا الصانع؛ لما عرف من فساد هذا الدليل حيث ادعوا امتناع كون الرب متكلاً بمشيئته أو فعلاً لما يشاء. بل حقيقة قولهم امتناع كونه لم يزل قادراً. وأدلتهم على هذا الامتناع قد ذكرت مستوفاة فى غير هذا الموضع، وذكر كلامهم هم فى بيان بطلانها.

وأما كونهم عطلوا الخالق، فلأن حقيقة قولهم أن من لم يزل متكلاً بمشيئته فهو محدث، فيلزم أن يكون الرب محدثاً، لا قديماً. بل حقيقة أصلهم أن ما قامت به الصفات والأفعال فهو محدث، وكل موجود فلا بد له من ذلك، فيلزم أن يكون كل موجود محدثاً. ولهذا صرح أئمة هذا الطريق - الجهمية والمعتزلة - بنفى صفات الرب، وبنفى قيام الأفعال وسائر الأمور الاختيارية بذاته؛ إذ هذا موجب دليلهم. وهذه الصفات لازمة له، ونفى اللزوم يقتضى نفى الملزوم. فكان حقيقة قولهم نفى الرب وتعطيله.

وهم يسمون الصفات أعراضاً، والأفعال ونحوها حوادث. فقالوا: الرب ينزه عن أن تقوم به الأعراض والحوادث. فإن ذلك مستلزم أن يكون جسماً. قالوا: وقد أقمنا الدليل على حدوث كل جسم. فإن الجسم لا ينفك من الأعراض المحدثه ولا يسبقها، وما لم ينفك عن الحوادث ولم يسبقها فهو حادث.

وقد قامت الأدلة السمعية والعقلية على مذهب السلف، وأن الرب لم يزل متكلاً إذا شاء، فيلزم على قولهم أنه لم يسبق الحوادث ولم ينفك عنها. ويجب على قولهم كونه حادثاً.

فالأصل الذى أثبتوا به القديم هو نفسه يقتضى أنه ليس بقديم، وأنه ليس فى الوجود قديم. كما أن أولئك أصلهم يقتضى أنه ليس بواجب بذاته، وأنه ليس فى الوجود واجب بذاته.

والطريق التى قالوا بها يثبت الصانع مناقضة لإثبات الصانع. وإذا قالوا: لا يمكن العلم بالصانع إلا بها، كان الحق أن يقال: بل لا يمكن تمام العلم بالصانع إلا مع العلم بفسادها.

ولهذا كان كل من أقر بصحتها قد كذب بعض ما أخبر به الرسول مما هو من لوازم الرب، ونفى اللازم يقتضى نفى الملزوم.

والذين زعموا أنهم يحتجون به على حدوث الأجسام من جنس ما زعم أولئك أنهم يحتجون به على إمكان الأجسام. وكل منهما باطل. ومقتضاه حدوث كل موجود وإمكان كل موجود، وأنه ليس فى الوجود قديم ولا واجب بنفسه.

فأصولهم تناقض مطلوبهم. وهى طريقة مُضِلَّةٌ، لا هادية. لكن كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾. وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦، ٣٧].

وأما الذين يقولون: نشب الصانع والخالق، ويقولون: إنا نسلك غير هذه الطريق، كالاستدلال بحدوث الصفات على الرب. فإن هذه تدل عليه من غير احتياج إلى ما التزمه أولئك. والراى قد ذكر هذه الطريق.

وأما الأشعرى نفسه، فلم يستدل بها. بل «فى اللمع»، و«رسالته إلى الثغر»، استدل بالحوادث على حدوث ما قامت به، كما ذكره فى النطفة بناء على امتناع حوادث لا أول لها. ثم جعل حدوث تلك الجواهر التى ذكر أنه دل على حدوثها هو الدليل على ثبوت الصانع. وهذه الطريق باطلة، كما قد بين.

وأما تلك فهى صحيحة، لكن أفسدوها من جهة كونهم جعلوا الحوادث المشهود لهم حدوثها هى الأعراض فقط، كما قد بينا هذا فى مواضع.

ثم يقال: هؤلاء يشبّون خالقًا لا خلق له. وهذا ممتنع فى بداية العقول، فلم يشبّوا خالقًا. والكرامية، وإن كانوا يقولون: الخلق غير المخلوق، فهم يقولون بحدوث الخلق بلا سبب يوجب حدوثه. وهذا - أيضًا - ممتنع. فما أثبتوا خالقًا.

وأيضًا، فهؤلاء وهؤلاء يقولون: الموجب للتخصيص بحدوث ما حدث دون غيره هو إرادة قديمة أزلية. فالكرامية يقولون: هى المخصص لما قام به وما خلقه. وهؤلاء عندهم لم يقم به شىء يكون مرادًا، بل يقولون: هى المخصص لما حدث.

والطائفتان ومن وافقهم يقولون: تلك الإرادة قديمة أزلية لم تزل على نعت واحد، ثم وجدت الحوادث بلا سبب أصلا. ويقولون: من شأنها أن تخصص مثلًا على مثل، ومن شأنها أن تتقدم على المراد تقدمًا لا أول له. فوصفوا الإرادة بثلاث صفات باطلة يعلم بصريح العقل أن الإرادة لا تكون هكذا. وهى المقتضية للخلق والحدوث، فإذا أثبتت فلا

خلق ولا حدوث.

وكذلك القدرة التي أثبتوها وصفوها بما يمتنع أن يكون قدرة، وهى شرط فى الخلق. فإذا نفوا شرط الخلق، انتفى الخلق، فلم يبق خالقاً، فالذى وصفوا به الخالق يناقض كونه خالقاً، ليس بلزم لكونه خالقاً. وهم جعلوه لازماً، لا مناقضاً.

أما الإرادة، فذكروا لها ثلاثة لوازم، والثلاثة تناقض الإرادة.

قالوا: إنها تكون ولا مراد لها، بل لم يزل كذلك ثم حدث مرادها من غير تحول حالها. وهذا معلوم الفساد ببديهة العقل. فإن الفاعل إذا أراد أن يفعل، فالتقدم كان عزمًا على الفعل، وقصدًا له فى الزمن المستقبل لم يكن إرادة للفعل فى الحال. بل إذا فعل فلا بد من إرادة الفعل فى الحال. ولهذا يقال: الماضى عزم. والمقارن قصد. فوجود الفعل بمجرد عزم من غير أن يتجدد قصد من الفاعل ممتنع. فكان حصول المخلوقات بهذه الإرادة ممتنعاً لو قدر إمكان حدوث بلا سبب، فكيف وذاك - أيضاً - ممتنع فى نفسه؟ فصار الامتناع من جهة الإرادة، ومن جهة تعينت بما هو ممتنع فى نفسه.

الثانى: قولهم: إن الإرادة ترجح مثلاً على مثل: فهذا مكابرة، بل لا تكون الإرادة إلا لما ترجح وجوده على عدمه عند الفاعل. إما لعلمه بأنه أفضل، أو لكون محبته له أقوى. وهو إنما يترجح فى العلم لكون عاقبته أفضل. فلا يفعل أحد شيئاً بإرادته إلا لكونه يحب المراد، أو يحب ما يؤول إليه المراد بحيث يكون وجود ذلك المراد أحب إليه من عدمه، لا يكون وجوده وعدمه عنده سواء.

الثالث: أن الإرادة الجازمة يتخلف عنها مرادها مع القدرة، فهذا - أيضاً - باطل. بل متى حصلت القدرة التامة والإرادة الجازمة وجب وجود المقدور، وحيث لا يجب فإنما هو لنقص القدرة أو لعدم الإرادة التامة. والرب - تعالى - ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

وهو يخبر فى غير موضع أنه لو شاء لفعل أموراً لم يفعلها، كما قال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فبين أنه لو شاء ذلك لكان قادراً عليه. لكنه لا يفعله؛ لأنه لم يشأ؛ إذ كان عدم مشيئته أرجح فى الحكمة مع كونه قادراً عليه لو شاءه.

وقد بسط الكلام على ما يذكرونه فى القدرة والإرادة - هم وغيرهم - فى غير هذا الموضع. وأن من هؤلاء من يقول: إنما يقدر على الأمور المبينة له دون الأفعال القائمة بنفسه، كما يقول ذلك المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم. ومنهم من يقول: بل يقدر على ما يقوم به من الأفعال، وعلى ما هو باين عنه، كما يحكى عن الكرامية.

والصواب الذى دل عليه القرآن والعقل؛ أنه يقدر على هذا وهذا، قال تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٤]، وقال: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠]، ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾^(١) [يس: ٨١]، وقال: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨]، وهذا كثير فى القرآن - أكثر من النوع الآخر.

فإن ما قاله الكرامية والهشامية أقرب إلى العقل والنقل مما قالت الجهمية ومن وافقهم، وإن كان - فيما حكوه عنهم - خطأ من جهة نفهم القدرة على الأمور المباشرة.

والله - تعالى - قد أخبر أنه على كل شىء قدير. وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال لأبى مسعود - لما رآه يضرب غلامه -: «لله أفدر عليك منك على هذا»^(٢). وفى القرآن: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ . أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مُّقْتَدِرُونَ﴾ [الزخرف: ٤١، ٤٢]، وبسط هذا له مواضع آخر.

فجميع ما أخبر به الرسول ﷺ هو لازم فى نفس الأمر. وكل ما أثبتته من صفات الرب فهو لازم. وإذا قدر عدمه لزم عدم الملزوم. فنفى ما أخبر به الرسول مستلزم للتعطيل.

لكن من ذلك ما يظهر بالعقل مع تفاوت الناس فى العقل، ومنه ما يكفى فيه مجرد خبر الرسول. فإن ما أخبر به الرسول فهو حق. وكل ما أثبت للرب فهو لازم الثبوت، وما انتفى عنه فهو لازم الانتفاء فإذا قدر عدم اللازم لزم عدم الملزوم.

لكن هذا كله لازم المذهب، وهو يدل على بطلانه. ولازم المذهب لا يجب أن يكون مذهباً، بل أكثر الناس يقولون أقوالاً ولا يلتزمون لوازمها. فلا يلزم إذا قال القائل ما يستلزم التعطيل أن يكون معتقداً للتعطيل. بل يكون معتقداً للإثبات، ولكن لا يعرف ذلك اللزوم.

وأيضاً، فإذا كانت أصولهم التى بنوا عليها إثبات الصانع باطلة، لم يلزم أن يكونوا هم غير مقرين بالصانع، وإن كان هذا لازماً من قولهم. إذا قالوا: إنه لا يعرف إلا بهذه الطريق، وقد ظهر فساده، لزم ألا يعرف. لكن هذا اللزوم يدل على فساد هذا النفى، ولا يلزم ألا يكونوا هم مقرين بالصانع لما قد بيناه فى غير موضع أن الإقرار بالصانع، ومعرفته، ومحبه، وتوحيده فطرى، يكون ثابتاً فى قلب الإنسان، وهو يظن أنه ليس فى قلبه.

ولهذا كان عامة هؤلاء مقرين بالصانع، معترفين به، قبل أن يسلكوا هذه الطريق النظرية، سواء كانت صحيحة أو باطلة. وهذا أمر يعرفونه من أنفسهم. فعلم أنه لا يلزم من

(١) فى المطبوعة: «أليس ذلك بقادر على أن يخلق مثلهم»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) مسلم فى الإيمان (١٦٥٩ / ٣٤ - ٣٦) وأبو داود فى الأدب (٥١٥٩).

عدم سلوك هذه الطريق عدم المعرفة. وقد اعترف كثير منهم بذلك، كما قد بيناه في مواضع.

ومنهم من يقول: إن الطريق النظرية التي يسلكها رادته بصيرة وعلماً. كما يقوله ابن حزم وغيره. وهو سلك طريقة الأعراض.

وكثير من الناس يقول: إن هذه الطريق لم تفدهم إلا شكا وريباً وفطرة هؤلاء أصح، فإنها طرق فاسدة.

ومنهم من يقول: لم يحصل لى بها شيء - لا علم ولا شك. وذلك أنها لم تحصل له علماً ولا سلمها، فلم يتبين له صحتها ولا فسادها.

ومن الناس من لا يفهم مرادهم بها. وأكثر أتباعهم لا يفهمونها، بل يتبعونهم تقليداً وإحساناً للظن بهم.

فصل

ومما ينبغي أن يعرف؛ أنا لا نقول: إن الشيء لا يعرف إلا بإثبات جميع لوازمه. هذا لا يقوله عاقل، بل قد تعرف عامة الأشياء وكثير من لوازمها لا تعرف، وقد يعلم المسلمون أن الرب على كل شيء قدير وأنه يفعل ما يشاء، وهم لا يعرفون كثيراً من لوازم القدرة والمشيئة. لكن أهل الاستقامة كما لا يعرفون اللوازم فلا ينفونها، فإن نفيها خطأ.

وأما عدم العلم بها كلها فهذا لازم لجميع الناس - فسيحان من أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً. وما سواه ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهو - سبحانه - ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

ولكن المقصود بيان أن المخالفين للرسول ﷺ - ولو فى كلمة - لابد أن يكون فى قولهم من الخطأ بحسب ذلك. وأن الأدلة العقلية والسمعية المنقولة عن سائر الأنبياء توافق ما جاء به الرسول ﷺ، وتناقض ما يقوله أهل البدع المخالفون للكتاب والسنة.

وإذا قالوا: إن العقل يخالف النقل، أخطؤوا فى خمسة أصول:

أحدها: أن العقل الصريح لا يناقضه.

الثانى: أنه يوافق.

الثالث: أن ما يدعونه من العقل المعارض ليس بصحيح.

الرابع: أن ما ذكره من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصريح.
الخامس: أن ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتها، بل يناقض إثباتها.

فصل

وذلك أن ما جاء به الرسول هو من علم الله. فما أخبر به عن الله، فالله أخبر به، وهو سبحانه - يخبر بعلمه - يمتنع أن يخبر بنقيض علمه وما أمر به فهو من حكم الله. والله عليم حكيم.

قال تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَآنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٣، ١٤].

وقوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾، قال الزجاج: أنزله وفيه علمه. وقال أبو سليمان الدمشقي: أنزله من علمه. وهكذا ذكر غيرهما.

وهذا المعنى مأثور عن السلف، كما روى ابن أبي حاتم عن عطاء بن السائب قال: أقرأني أبو عبد الرحمن القرآن. وكان إذا قرأ أحدنا القرآن قال: قد أخذت علم الله، فليس أحد اليوم أفضل منك إلا بعمل، ثم يقرأ: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾، قالوا: أنزله وفيه علمه.

قلت: الباء قد تكون للمصاحبة، كما تقول: جاء بأسياده وأولاده. فقد أنزله متضمناً لعلمه، مستصحباً لعلمه. فما فيه من الخبر هو خبر بعلم الله. وما فيه من الأمر فهو أمر بعلم الله، بخلاف الكلام المنزل من عند غير الله. فإن ذلك قد يكون كذباً وظلماً كقرآن مسيلمة، وقد يكون صدقاً لكن إنما فيه علم المخلوق الذي قاله فقط، لم يدل على علم الله تعالى - إلا من جهة الزوم. وهو أن الحق يعلمه الله.

وأما القرآن فهو متضمن لعلم الله ابتداءً. وإنما أنزل بعلمه لا بعلم غيره، ولا هو كلام بلا علم.

وإذا كان قد أنزل بعلمه فهو يقتضى أنه حق من الله، ويقتضى أن الرسول، رسول من الله - الذى بين فيه علمه. قال الزجاج: «الشاهد» المين لما شهد به، والله يبين ذلك ويعلم مع ذلك أنه حق.

قلت: قوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾، شهادته هو بيانه وإظهاره دلالاته وإخباره. فالآيات البينات التي بين بها صدق الرسول تدل عليه - ومنها القرآن - هو شهادة بالقول.

وهو في نفسه آية ومعجزة تدل على الصدق كما تدل سائر الآيات، والآيات كلها شهادة من الله، كشهادة بالقول، وقد تكون أبلغ.

ولهذا ذكر هذا في سورة هود لما تحداهم بالإتيان بالمثل فقال: ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَضَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٣، ١٤]. فإن عجز أولئك عن المعارضة، دل على عجز غيرهم بطريق الأولى، وتبين أن جميع الخلق عاجزون عن معارضته، وأنه آية بينة تدل على الرسالة وعلى التوحيد.

وكذلك قوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦].

بعد قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٣ - ١٦٥]، وقد ذكروا أن من الكفار من قال: لا نشهد لمحمد بالرسالة، فقال تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾.

وأحسن من هذا أنه لما قال: ﴿لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾، نفى حجة الخلق على الخالق فقال: لكن حجة الله على الخلق قائمة بشهادته بالرسالة، فإنه يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه فما للخلق على الله حجة، بل له الحجة البالغة. وهو الذي هدى عباده بما أنزله.

وعلى ما تقدم فقوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾، أى: فيه علمه بما كان وسيكون وما أخبر به، وهو - أيضا - مما يدل على أنه حق. فإنه إذا أخبر بالغيب الذي لا يعلمه إلا الله، دل على أن الله أخبره به، كقوله: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا. إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ الآية [الجن: ٢٦، ٢٧].

وقد قيل: أنزله وهو عالم به وبك. قال ابن جرير الطبري في آية النساء: أنزله إليك بعلم منه أنك خيرته من خلقه^(١).

وذكر الزجاج في آية هود قولين. أحدهما: أنزله وهو عالم بإنزاله، وعالم أنه حق من عنده. والثاني: أنه أنزله بما أخبر فيه من الغيوب، ودل على ما سيكون وما سلف.

قلت: هذا الوجه هو الذي تقدم.

(١) ابن جرير ٢٢/٦.

وأما الأول فهو من جنس قول ابن جرير. فإنه عالم به وبمن أنزل إليه وعالم بأنه حق، وأن الذى أنزل عليه أهل لما اصطفاه الله له. ويكون هذا كقوله: ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاَهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، وقول من قال: ﴿إِنَّمَا أُوتِيَتْهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [القصص: ٧٨]، أى: على علم من الله باستحقاقه.

قلت: وهذا الوجه يدخل فى معنى الأول فإنه إذا نزل الكلام بعلم الرب، تضمن أن كل ما فيه فهو من علمه، وفيه الإخبار بحاله وحال الرسول. وهذا الوجه هو الصواب. وعليه الأكثرون، ومنهم من لم يذكر غيره.

والأول - وإن كان معناه صحيحاً - فهو جزء من هذا الوجه.

وأما كون الثانى هو المراد بالآية فغلط؛ لأن كون الرب - سبحانه - يعلم الشيء لا يدل على أنه محمود ولا مذموم. وهو - سبحانه - بكل شيء عليم. فلا يقول أحد: إنه أنزله وهو لا يعلمه.

لكن قد يظن أنه أنزل بغير علمه، أى: وليس فيه علمه، وأنه من تنزيل الشيطان، كما قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَيْتُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ. تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢]. والشياطين، هو يرسلهم وينزلهم، لكن الكلام الذى يأتون به ليس منزلاً منه ولا هو منزل بعلم الله، بل منزل بما تقوله الشياطين من كذب وغيره.

ولهذا هو - سبحانه - إذا ذكر نزول القرآن، قيده بأن نزوله منه، كقوله: ﴿تَنَزَّلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ١]، ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢].

وهذا مما استدل به الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة على أن القرآن كلام الله، ليس بمخلوق خلقه في محل غيره، فإنه كان يكون منزلاً من ذلك المحل لا من الله. وقال: إنه نزل بعلم الله، وإنه من علم الله، وعلم الله غير مخلوق.

وقال أحمد: كلام الله من الله ليس شيئاً منه. ولهذا قال السلف: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. فقالوا: منه بدأ لم يبدأ من غيره، كما تقوله الجهمية. يقولون: بدأ من المحل الذى خلق فيه. وهذا مبسوط فى مواضع.

والمقصود أنه إذا كان فيه علمه فهو حق، والكلام الذى يعارضه به خلاف علم الله فهو باطل، كالشرك الذى قال الله - تعالى - فيه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي

الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ [يونس: ١٨].

فصل

وهذا الذي ذكرته من أنه يجب الرجوع في أصول الدين إلى الكتاب والسنة، كما بينته من أن الكتاب بين الأدلة العقلية التي بها تعرف المطالب الإلهية، وبين ما يدل على صدق الرسول في كل ما يقوله هو يظهر الحق بأدلة السمعية والعقلية.

وبين أن لفظ «العقل والسمع» قد صار لفظاً مجملاً. فكل من وضع شيئاً برأيه سماه «عقلية»، والآخر يبين خطأه فيما قاله ويدعى العقل - أيضاً، ويذكر أشياء أخر تكون - أيضاً - خطأ، كما قد بسط في مواضع.

وهو نظير من يحتج في السمع بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو نصوص ثابتة لكن لا تدل على مطلوبه.

وكثير من أهل الكلام يجعل دلالة القرآن والأحاديث من جهة الخبر المجرد. ومعلوم أن ذلك لا يوجب العلم إلا بعد العلم بصدق الخبر. فلهذا يضطرون إلى أن يجعلوا العلوم العقلية أصلاً، كما يفعل أبو المعالي، وأبو حامد، والرازي، وغيرهم.

وأئمة المتكلمين يعترفون بأن القرآن بين الأدلة العقلية، كما يذكر ذلك الأشعري وغيره، وعبد الجبار بن أحمد وغيره من المعتزلة.

ثم هؤلاء قد يذكرون أدلة يجعلونها أدلة القرآن ولا تكون هي إياها، كما فعل الأشعري في «اللمع» وغيره، حيث احتج بخلق الإنسان، وذكر قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ . أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨، ٥٩]، لكن هو يظن أن النطفة فيها جواهر باقية، وأن نقلها في الأعراض يدل على حدوثها، فاستدل على حدوث جواهر النطفة.

وليست هذه طريقة القرآن، ولا جمهور العقلاء، بل يعرفون أن النطفة حادثة بعد أن لم تكن، مستحيلة عن دم الإنسان، وهي مستحيلة إلى المضغة، وأن الله يخلق هذا الجوهر الثاني من المادة الأولى بالاستحالة ويعدم المادة الأولى - لا تبقى جواهرها بأعيانها دائماً، كما تقدم.

فالنظار في القرآن ثلاث درجات، منهم من يعرض عن دلائله العقلية. ومنهم من يقر بها لكن يغلط في فهمها. ومنهم من يعرفها على وجهها. كما أنهم ثلاث طبقات في دلالته الخبرية؛ منهم من يقول لم يدل على الصفات الخبرية، ومنهم من يستدل به على غير

ما دل عليه . ومنهم من يستدل به على ما دل عليه .

والأشعرى وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية . أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ، ومن هؤلاء أصولاً عقلية ظنوها صحيحة وهى فاسدة . فمن الناس من مال إليه من الجهة السلفية . ومن الناس من مال إليه من الجهة البدعية الجهمية ، كأبى المعالى وأتباعه . ومنهم من سلك مسلكهم كأئمة أصحابهم ، كما قد بسط فى مواضع .

إذا المقصود - هنا - أن جعل القرآن إماماً يؤتم به فى أصول الدين وفروعه هو دين الإسلام . وهو طريقة الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان ، وأئمة المسلمين . فلم يكن هؤلاء يقبلون من أحد قط أن يعارض القرآن بمعقول أو رأى يقدمه على القرآن . ولكن إذا عرض للإنسان إشكال ، سأل حتى يتبين له الصواب .

ولهذا صنف الإمام أحمد كتاباً فى «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» .

ولهذا كان الأئمة الأربعة وغيرهم يرجعون فى التوحيد والصفات إلى القرآن والرسول ، لا إلى رأى أحد ، ولا معقوله ، ولا قياسه .

قال الأوزاعى : كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث .

وقال الشافعى فى خطبة «الرسالة» : الحمد لله الذى هو كما وصف به نفسه ، وفوق ما يصفه به خلقه .

وقال مالك : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . وكان يكره ما أحدث من الكلام . وروى عنه وعن أبى يوسف : من طلب الدين بالكلام تزندق .

وقال الشافعى : حكى فى أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويطاف بهم فى الأسواق ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام . وقال : لقد اطلعت من أهل الكلام على شىء ما كنت أظنه ، ولأن يبتلى العبد بكل ذنب - ما خلا الشرك بالله - خير له من أن يبتلى بالكلام .

وقد بسط تفسير كلامه وكلام غيره فى مواضع ، ويبين أن مرادهم بالكلام هو كلام

الجهمية الذى نفوا به الصفات، وزعموا أنهم يثبتون به حدوث العالم، وهى طريقة الأعراض.

وقال أحمد - أيضاً - : علماء الكلام زنادقة، وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح. وكلام عبد العزيز بن أبى سلمة الماجشون مبسوط فى هذا.

وذكر أصحاب أبى حنيفة، عن أبى يوسف، عن أبى حنيفة قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق فى الله بشيء من رأيه، ولكنه يصفه بما وصف به نفسه.

وقال أبو حنيفة: أتاننا من خراسان ضيفان كلاهما ضالان: الجهمية، والمشبهة.

وعن أبى عصمة قال: سألت أبا حنيفة: من أهل الجماعة؟ قال: من فضل أبا بكر وعمر. وأحب علياً وعثمان، ولم يُحرّم نبذ الجرّ، ولم يكفر أحداً بذنب، ورأى المسح على الخفين، وآمن بالقدر خيره وشره من الله، ولم ينطق فى الله بشيء.

وروى خالد بن صبيح، عن أبى حنيفة قال: الجماعة سبعة أشياء: أن يفضل أبا بكر وعمر، وأن يحب عثمان وعلياً، وأن يصلى على من مات من أهل القبلة بذنب، وألا ينطق فى الله شيئاً.

قلت: قوله فى هاتين الروایتين: «لا ينطق فى الله شيئاً» قد بينه فى رواية أبى يوسف، وهو «ألا ينطق فى الله بشيء من رأيه ولكنه يصفه بما وصف به نفسه».

فهذا ذم من الأئمة لكل من يتكلم فى صفات الرب بغير ما أخبر به الرسول. فكيف بالذين يجعلون الكتاب والسنة لا يفيد علماً، ويقدمون رأيهم على ذلك، مع فساده من وجوه كثيرة؟! وجوه كثيرة؟!

وروى هشام، عن محمد، عن أبى حنيفة وأبى يوسف - وهو قول محمد - قالوا: السنة التى عليها أمر الناس ألا يكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ويخرج من الإسلام، ولا يشك فى الدين - يقول الرجل: لا أدري أمؤمن أنا أو كافر، ولا يقول بالقدر، ولا يخرج على المسلمين بالسيف، ويقدم من يقدم من أصحاب النبى ﷺ ويفضل من فضل.

وذكروا عن أبى يوسف أنه قال: مذهب أهل الجماعة عندنا، وما أدرنا عليه جماعة أهل الفقه ممن لم يأخذ من البدع والأهواء، ألا يشتم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يذكر فيهم عيباً، ولا يذكر ما شجر بينهم فيحرف القلوب عنهم، وألا يشك بأنهم مؤمنون، وألا يكفر أحداً من أهل القبلة ممن يقر بالإسلام ويؤمن بالقرآن، ولا يخرج من الإيمان بمعضية إن كانت فيه، ولا يقول بقول أهل القدر، ولا يخاصم فى الدين، فإنها من أعظم البدع.

فهذا قول أهل السنة والجماعة، ولا ينبغي لأحد أن يقول في هذا كيف ولم؟ ولا ينبغي أن يخبر السائل عن هذا إلا بالنهاى له عن المسألة وترك المجالسة والمشى معه إن عاد. ولا ينبغي لأحد من أهل السنة والجماعة أن يخالط أحداً من أهل الأهواء حتى يصاحبه ويكون خاصته، مخافة أن يستزله أو يستزل غيره بصحبة هذا.

قال: والخصومة في الدين بدعة، وما ينقض أهل الأهواء بعضهم على بعض بدعة محدثة. لو كانت فضلاً لسبق إليها أصحاب رسول الله ﷺ وأتباعهم، فهم كانوا عليها أقوى ولها أبصر. وقال الله تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ولم يأمره بالجدال. ولو شاء لأنزل حججاً وقال له: قل كذا وكذا.

وقال أبو يوسف: دعوا قول أصحاب الخصومات وأهل البدع في الأهواء من المرجئة، والرافضة، والزيدية، والمشبهة، والشيعة، والخوارج، والقدرية، والمعتزلة، والجهمية.

قالوا: وروى عن محمد قال: أبو بكر وعمر أفضل من على.

قلت: ما ذكر أبو يوسف في أمر الجدال هو يشبه كلام كثير من أئمة السنة - يشبه كلام الإمام أحمد وغيره. وفيه بسط وتفصيل ليس هذا موضعه.

ولهذا كان بشير بن الوليد صاحب أبي يوسف يحب أحمد، ويميل إليه. فإن أبا يوسف كان أميل إلى الحديث من غيره. والله أعلم وأحكم.

وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - :

فصل

السور القصار فى أواخر المصحف. متناسبة. فسورة ﴿أَقْرَأْ﴾ هى أول ما نزل من القرآن؛ ولهذا افتتحت بالأمر بالقراءة، وختمت بالأمر بالسجود، ووسطت بالصلاة التى أفضل أقوالها وأولها بعد التحريم هو القراءة، وأفضل أفعالها وآخرها قبل التحليل هو السجود؛ ولهذا لما أُمِرَ بأن يقرأ أنزل عليه بعدها المدثر، لأجل التبليغ ففعل له: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: ٢]، فبالأولى صار نبياً، وبالثانية صار رسولا؛ ولهذا خوطب بالمدثر، وهو المتدفئ من برد الرعب والفرع الحاصل بعظمة ما دهمه لما رجع إلى خديجة ترجف بواده، وقال دثرونى دثرونى^(١)، فكأنه نهى عن الاستدفاء وأمر بالقيام للإندار، كما خوطب فى (المزل) وهو المتلف للنوم لما أمر بالقيام إلى الصلاة، فلما أمر فى هذه السورة بالقراءة ذكر فى التى تليها نزول القرآن ليلة القدر، وذكر فيها تنزل الملائكة والروح، وفى (المعارج) عروج الملائكة والروح، وفى (النبأ) قيام الملائكة والروح. فذكر الصعود والنزول والقيام، ثم فى التى تليها تلاوته على المنذرين حيث قال: ﴿يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً . فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣].

فهذه السور الثلاث منتظمة للقرآن أمراً به وذكراً لنزوله وتلاوة الرسول له على المنذرين، ثم سورة (الزلزلة) و (العاديات) و (القارعة) و (التكاثر) متضمنة لذكر اليوم الآخر وما فيه من الثواب والعقاب، وكل واحد من القرآن واليوم الآخر قيل هو النبأ العظيم.

ثم سورة (العصر) و (الهمزة) و (الفيل) و (الإيلاف) و (أرأيت) و (الكوثر) و (الكافرون) و (النصر) و (تبت) متضمنة لذكر الأعمال حسننها وسيئها، وإن كان لكل سورة خاصة.

وأما سورة (الإخلاص) و (المعوذتان)، ففي الإخلاص الشاء على الله، وفى المعوذتين دعاء العبد ربه ليعيذه، والثناء مقرون بالدعاء، كما قرن بينهما فى أم القرآن المقسومة بين الرب والعبد: نصفها ثناء للرب، ونصفها دعاء للعبد، والمناسبة فى ذلك

(١) البخارى فى التفسير (٤٩٢٢، ٤٩٢٤).

ظاهرة؛ فإن أول الإيمان بالرسول الإيمان بما جاء به من الرسالة وهو القرآن، ثم الإيمان بمقصود ذلك وغايته وهو ما ينتهي الأمر إليه من النعيم والعذاب. وهو الجزاء، ثم معرفة طريق المقصود وسببه وهو الأعمال: خيرها ليفعل، وشرها لترك.

ثم ختم المصحف بحقيقة الإيمان وهو ذكر الله ودعاؤه، كما بنيت عليه أم القرآن، فإن حقيقة الإنسان المعنوية هو المنطق، والمنطق قسمان: خبر وإنشاء، وأفضل الخبر وأنفعه وأوجبه ما كان خبراً عن الله كنصف الفاتحة وسورة الإخلاص، وأفضل الإنشاء الذي هو الطلب وأنفعه وأوجبه ما كان طلباً من الله، كالنصف الثاني من الفاتحة والمعوذتين.

سُورَةُ الْبَيِّنَةِ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

فصل

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة : ١] .

فَإِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ سُورَةٌ جَلِيلَةٌ الْقَدْرُ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا فُضَائِلٌ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ نَبِيَّهٖ أَنْ يَقْرَأَهَا عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ . فَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِي : «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ» . قَالَ: أَللَّهُ سَمَانِي لَكَ؟ قَالَ: «أَللَّهُ سَمَاكَ لِي» . قَالَ: فَجَعَلَ أَبِي يَبْكِي . وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾» . قَالَ: سَمَانِي لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» . فَبَكَى ^(١) . وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: وَذَكَرْتُ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» . فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ . قَالَ قَتَادَةُ: أُنْبِئْتُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ^(٢) . وَتَخْصِيصُ هَذِهِ السُّورَةِ بِقِرَاءَتِهَا عَلَى أَبِي يَقْتَضِي اخْتِصَاصَهَا وَامْتِيَازَهَا بِمَا اقْتَضَى ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ: «أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ»، أَى قِرَاءَةِ تَبْلِيغٍ وَإِسْمَاعٍ وَتَلْقِينٍ، لَيْسَ هِيَ قِرَاءَةُ تَلْقِينٍ وَتَصْحِيحٍ كَمَا يَقْرَأُ الْمُتَعَلِّمُ عَلَى الْمُعَلِّمِ، فَإِنَّ هَذَا قَدْ ظَنَّهُ بَعْضُهُمْ، وَجَعَلُوا هَذَا مِنْ بَابِ التَّوَاضُعِ . وَجَعَلَ أَبُو حَسَامٍ هَذَا مِمَّا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى تَوَاضُعِ الْمُتَعَلِّمِ، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ . فَإِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ كَانَ يَقْرَأُهَا عَلَى جَبْرِيلَ يَعْرِضُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ كُلَّ عَامٍ، فَلِإِنَّهُ هُوَ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ .

وَأَمَّا النَّاسُ فَمِنْهُمْ تَعَلَّمُوهُ، فَكَيْفَ يَصَحِّحُ قِرَاءَتَهُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، أَوْ يَقْرَأُ كَمَا يَقْرَأُ الْمُتَعَلِّمُ؟

وَلَكِنْ قِرَاءَتُهُ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ كَمَا كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ . فَفَقَدْ قَرَأَ عَلَى الْجِنِّ الْقُرْآنَ . وَكَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى النَّاسِ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ . وَيَقْرَأُ

(١) الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (٤٩٥٩)، وَمُسْلِمٌ فِي فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ (١٢١/٧٩٩، ١٢٢) .

(٢) الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (٤٩٦٠)، عَنْ أَنَسٍ .

على الناس فى الصلاة وغير الصلاة.

قال تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠، ٢١]، وقال تعالى: ﴿إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٤]. وذكر مثل هذا فى غير موضع. فهو يتلو على المؤمنين آيات الله .

وأبى بن كعب أمر بتخصيصه بالتلاوة عليه لفضيلة أبى واختصاصه بعلم القرآن، كما ثبت فى الصحاح عن عمر أنه قال: أبى أقرأنا وعلى أقضانا^(١).

وفى الصحيح أنه قال لابن مسعود: «اقرأ على القرآن». قال: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «إنى أحب أن أسمعه من غيرى»^(٢). فقراءة ابن مسعود عليه فى هذا الموضع لإسماعه إياه، لا لأجل التصحيح والتلقين.

وفى معنى قوله تعالى: لم يكن هؤلاء وهؤلاء ﴿مُنْفَكِينَ﴾، ثلاثة أقوال ذكرها غير واحد من المفسرين:

هل المراد لم يكونوا منفيين عن الكفر؟

أو هل لم يكونوا مكذبين بمحمد حتى بعث، فلم يكونوا منفيين عن محمد والتصديق بنبوته حتى بعث؟

أو المراد أنهم لم يكونوا متروكين حتى يرسل إليهم رسول؟

ومن ذكر هذا أبو الفرج بن الجوزى. قال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، يعنى اليهود والنصارى. ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾، وهم عبدة الأوثان. ﴿مُنْفَكِينَ﴾، أى: منفصلين وزائلين. يقال: فككت الشيء فانفك، أى: انفصل. والمعنى: لم يكونوا زائلين عن كفرهم وشركهم حتى أتهم البينة. لفظه لفظ المستقبل ومعناه الماضى. والبينة الرسول، وهو محمد ﷺ بين لهم ضلالهم وجهلهم. وهذا بيان عن نعمة الله على من آمن من الفريقين إذ أنقذهم به.

ولفظ البغوى نحو هذا. قال: لم يكونوا منتهين عن كفرهم وشركهم. وقال أهل اللغة: «منفيين» منفصلين زائلين، يقال: فككت الشيء فانفك، أى: انفصل. ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾، لفظه مستقبل ومعناه الماضى، أى: حتى أتهم البينة - الحجة الواضحة - يعنى

(١) البخارى فى التفسير (٤٤٨١)، وأحمد ١١٣/٥.

(٢) البخارى فى التفسير (٤٥٨٢) ومسلم فى صلاة المسافرين (٨٠٠ / ٢٤٧، ٢٤٨).

محمداً أتاها بالقرآن، فبين لهم ضلالتهم وجهالتهم، ودعاهم إلى الإيمان. فأُنقذهم الله به من الجهل والضلالة.

ولم يذكر غير هذا.

قال أبو الفرج: وذهب بعض المفسرين إلى أن معنى الآية: لم يختلفوا أن الله يبعث إليهم نبياً حتى يبعث، فافترقوا.

وقال بعضهم: لم يكونوا منفيين عن حُجَج الله حتى أُقيمت عليهم البينة.

قال: والوجه هو الأول.

وذكر الثلاثة أبو محمد بن عطية، لكن الثالث وجهه وقواه، ولم يحكه عن غيره. فقال: قوله: ﴿مُنْفِكِينَ﴾، أى: منفصلين متفرقين. تقول: انفك الشيء عن الشيء إذا انفصل عنه.

قال: و«ما انفك» التى هى من أخوات «كان» لا مدخل لها فى هذه الآية، فبين فى هذه أن تكون هذه الصفة منفكة.

قال: واختلف الناس عن ماذا؟ فقال مجاهد وغيره: لم يكونوا منفيين عن الكفر والضلال حتى جاءتهم البينة، وأوقع المستقبل موقع الماضى فى ﴿تَأْتِيَهُمْ﴾؛ لأن بأس الشريعة وعظمتها لم يجرى بعد.

وقال الفراء وغيره: لم يكونوا منفيين عن معرفة نبوة محمد ﷺ والتوكيد لأمره، حتى جاءتهم البينة ففترقوا عند ذلك.

قال: وذهب بعض النحويين إلى أن هذا المنفى المتقدم مع «منفيين»، يجعلهم تلك هى مع «كان»، ويروى التقدير فى خبرها: «عارفين أمر محمد»، أو نحو هذا.

قال: وفى معنى الآية قول ثالث بارع المعنى؛ وذلك أن يكون المراد: لم يكونوا هؤلاء منفيين من أمر الله وقدرته ونظره لهم حتى يبعث إليهم رسولا منذراً تقوم عليهم به الحجة وتتم على من آمن النعمة فكأنه قال: ما كانوا يتركوا سدى. قال: ولهذا المعنى نظائر فى كتاب الله.

وقد ذكر الشعلبي ثلاثة أقوال. لكن الثالث حكاه عن جعل مقصوده إهلاكهم بإقامة الحجة وجعل «منفيين» بمعنى هالكين.

فقال: لم يكونوا منفيين منتهين عن كفرهم وشركهم. وقال أهل اللغة: رائلين. تقول العرب: ما انفك فلان يفعل كذا، أى: مازال. وأصل الفك: الفتح، ومنه فك الكتاب،

وفك الخلخال. ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾، الحجة الواضحة، وهو محمد أتاهم بالقرآن، فبين ضلالتهم وجهالتهم. ودعاهم إلى الإيمان.

قال: وقال ابن كيسان: معناه: لم يكن هؤلاء الكفار تاركين صفة محمد في كتابهم حتى بعث، فلما بعث تفرقوا فيه.

وقال: قال العلماء في أول السورة إلى قوله: ﴿فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ [البينة: ٣]، حكمها فيمن آمن من أهل الكتاب والمشركون. ﴿وَمَا تَفَرَّقَ﴾: حكمه فيمن لم يؤمن من أهل الكتاب بعد قيام الحجة عليهم.

قال: وقال بعض أئمة اللغة: قوله ﴿مُنْفَكِينَ﴾، أى هالكين. من قولهم: انفك صلاً^(١) المرأة عند الولادة، وهو أن يفصل ولا يلتئم فتهلك. ومعنى الآية: لم يكونوا هالكين مكذبين إلا بعد إقامة الحجة عليهم بإرسال الرسول وإنزال الكتاب.

وقد ذكر البغوى هذا والأول. قال: والأول أصح.

قلت: القول الثانى الذى حكاه عن ابن كيسان هو قول الفراء. وقد قدمه المهدوى على الأول فقال: ﴿مُنْفَكِينَ﴾، من «انفك الشيء من الشيء» إذا فارقه. والمعنى: لم يكونوا متفرقين إلا إذا جاءهم الرسول لمفارقتهم ما كان عندهم من خبره وصفته. وكفرهم بعد البينات. قال: ولا يحتاج ﴿مُنْفَكِينَ﴾ على هذا التأويل إلى خبر. ويدل على ذلك قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤].

قال، وقال مجاهد: المعنى لم يكونوا منتهين عما هم عليه. وعن مجاهد - أيضاً - : لم يكونوا ليؤمنوا حتى تأتيهم البينة.

قال: وقال الفراء: لم يكونوا تاركين ذكر ما عندهم من ذكر النبى حتى ظهر. فلما ظهر تفرقوا واختلفوا.

قلت: هذا المعنى هو الذى قدمه. لكن الفراء وابن كيسان جعللا الانفكاك مفارقتهم وتركهم لذكره وخبره والبشارة به. أى: لم يكونوا مفارقين تاركين لما علموه من خبره حتى ظهر. فانفكوا حينئذ. وذاك يقول: لم يكونوا منفكين، أى: متفرقين. إلا إذا جاء الرسول، لمفارقتهم ما كان عندهم من خبره. وهو معنى ما حكاه أبو الفرج: لم يختلفوا أن الله يبعث إليهم نبياً حتى بعث، فافترقوا.

فالانفكاك انفكاك بعضهم عن بعض، أو انفكاكهم عما عندهم من علمه وخبره. وهذا

(١) صلا كل شىء: وسط ظهره. انظر: القاموس المحيط، مادة «صلا».

القول ضعيف - لم يرد بهذه الآية قطعاً. فإن الله لهم يذكر أهل الكتاب، بل ذكر الكفار من المشركين وأهل الكتاب. ومعلوم أن المشركين لم يكونوا يعرفونه ويذكرونه ويسجدونه في كتبهم، كما كان عند أهل الكتاب. ولا كانوا قبل مبعثه على دين واحد، متفقين عليه. فلما جاء تفرقوا.

فيمنع أن يقال: لم يكن المشركون تاركين لمعرفة محمد وذكره والإيمان به. ولم يكونوا مختلفين في ذلك، ولا متفرقين فيه حتى بعث. فهذا معنى باطل في المشركين.

ولا يستقيم هذا - أيضاً - في أهل الكتاب. فإن الله إنما ذكر الكفار منهم، فقال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١]. ومعلوم أن الذين كانوا يعرفون نبوته ويقرون به ويذكرونه قبل أن يبعث لم يكونوا كلهم كفاراً، بل كان الإيمان أغلب عليهم.

يبين هذا أنه إذا ذكر تفرق الذين أوتوا الكتاب من بعد ما جاءتهم البينة، فإنه يعمهم فيقول: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، وأنه لا يقول: كان الكفار من أهل الكتاب متفقين على الحق حتى جاءتهم البينة.

وأيضاً، فاستعمال لفظ «الانفكاك» في هذا غير معروف، لا يعرف في اللغة له شاهد. فتسمية الافتراق والاختلاف «انفكاكا» غير معروف.

وأيضاً، فهو لم يذكر لـ ﴿مُنْفَكِينَ﴾ خبراً كما يقال: ما انفكوا يذكرون محمداً، وما زالوا يؤمنون به، ونحو ذلك. وهذه التي هي من أخوات «كان» لا يقال فيها: «ما كنت منفكاً»، بل يقال: «ما انفككت أفعل كذا»، فهو يلي حرف «ما».

وأيضاً، فليس في اللفظ ما يدل على أن الانفكاك عن أمر محمد خاصة. وأيضاً، فهذا المعنى المذكور في قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ فلو أريد بهذه لكان تكريراً محضاً.

والقول الأول أشهر عند المفسرين. ومنهم من يذكر غيره، كالبعوى وغيره. فإنه معروف عن مجاهد، والربيع بن أنس، كما في التفسير المعروف عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿مُنْفَكِينَ﴾، قال: منافقين، لم يكونوا ليؤمنوا حتى تبين لهم الحق، وقال الربيع بن أنس: لم يزالوا مقيمين على الشك والريبة حتى جاءتهم البينة والرسول.

وهذا القول يتضمن مدحهم والثناء عليهم بعد مجيء البينة؛ ولهذا احتاج من قاله إلى أن يقول: هذا فيمن آمن من الفريقين في أنه بيان لنعمة الله عليهم. وجعلوا قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ فيمن لم يؤمن منهم بمحمد ﷺ.

وهذا - أيضاً - ضعيف . فإن أهل الكتاب تفرقوا واختلَفوا قبل إرسال محمد إليهم ، كما أخبر الله بذلك في غير موضع . فقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ . وَآتَيْنَاهُمْ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مَن بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الجاثية : ١٦ ، ١٧] . وقال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الجاثية : ١٨] . وقال تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ ﴾ ثم قال : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة : ٢١٣] .

فأخبر أن الله هدى المؤمنين لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه . فكان الاختلاف قبل وجود أمة محمد ﷺ .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [النحل : ١٢٤] . وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبْرَأَ صَدِيقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [يونس : ٩٣] ، ثم قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ [يونس : ٩٤] .

وقال تعالى : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمْ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل : ٦٣ ، ٦٤] فقد أخبر - تعالى - أنه أرسل إلى أمم من قبل محمد ، وأن الشيطان زين لهم أعمالهم ، وهو - حين يبعث محمد - وليهم ، وأنه أنزل إليهم الكتاب ليبين لهم الذي اختلفوا فيه .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفْصِلُ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . وَإِنَّهُ لَهْدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النمل : ٧٦ ، ٧٧] ، وقال لأمة محمد : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران : ١٠٥] . فهذا بين أنهم تفرقوا واختلَفوا من بعد ما جاءتهم البينات قبل محمد ، وقد نهى الله أمته أن يكونوا مثلهم .

وقد قال تعالى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ

فَأَعْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿ [المائدة: ١٤] ، وقال عن اليهود: ﴿وَأَلَقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿ [المائدة: ٦٤] ، وقال: ﴿وَقَطَعْنَا فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا مِنْهُمْ الصَّالِحِينَ وَمِنْهُمْ دُونُ ذَلِكَ ﴿ [الأعراف: ١٦٨] .

وقد جاءت الأحاديث في السنن والمسند - من وجوه - عن النبي ﷺ أنه قال: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة»^(١). وإن كان بعض الناس - كابن حزم - يضعف هذه الأحاديث، فأكثر أهل العلم قبلوها وصدقوها.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم. فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٢).

وفي الصحيحين عنه أنه قال: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم. فهذا يومهم الذي اختلفوا فيه، فهدانا الله له. الناس لنا فيه تبع - غداً لليهود، وبعد غد للنصارى»^(٣).

وهذا معلوم بالتواتر أن أهل الكتاب اختلفوا وتفرقوا قبل إرسال محمد ﷺ. بل اليهود اختلفوا قبل مجيء المسيح، ثم لما جاء المسيح اختلفوا فيه. ثم اختلف النصارى اختلافاً آخر. فكيف يقال: إن قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، هو فيمن لم يؤمن بمحمد منهم؟

وأيضاً، فالذين كفروا بمحمد كفار، وهم المذكورون في قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]. وهم تفرقوا واختلفوا فيما جاءت به الأنبياء قبل محمد، وكفر من كفر منهم قبل إرسال محمد.

وكان منهم من لم يكفر، بل كان مؤمناً بالأنبياء كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، ﴿وَقَطَعْنَا فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا مِنْهُمْ الصَّالِحِينَ وَمِنْهُمْ دُونُ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وقال تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ . يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ١١٣، ١١٤]، وقال

(١) أبو داود في السنة (٤٥٩٦) والترمذي في الإيمان (٢٦٤١) وابن ماجه في الفتن (٣٩٩٢) .

(٢) البخاري في الاعتصام (٧٢٨٨) ومسلم في الحج (١٣٣٧ / ٤١٢) .

(٣) البخاري في الأنبياء (٣٤٨٦)، ومسلم في الجمعة (١٩/٨٥٥)، كلاهما عن أبي هريرة.

تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦].

وفى صحيح مسلم وغيره عن عياض بن حمار عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم - عربهم وعجمهم - إلا بقايا من أهل الكتاب. وإن ربي قال لى: قم فى قريش فأنذرهم. فقلت: أى رب، إذا يثْلَعُوا رأسى حتى يدعوه حبرة. فقال: إني مبتليك ومبتل بك، ومنزل عليك كتابا لا يغسله الماء تقرأه نائماً ويقظاناً. فابعث جنداً نبعث مثليهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك»^(١)، والحديث أطول من هذا.

والمقصود - هنا - الكلام على الآية، فنقول: القول الثالث وهو أصح الأقوال لفظاً ومعنى.

أما من جهة اللفظ ودلالته وبيانه، فإن هذا اللفظ هو مستعمل فيما يلزم به الإنسان - بغير اختياره - ويقهر عليه إذا تخلص منه. يقال: انفك منه، كالأسير والرقيق والمقهور بالرق والأسر. يقال: فككت الأسير فانفك، وفككت الرقبة. قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ . فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [البلد: ١٢، ١٣].

وقال النبي ﷺ فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى: «عودوا المريض، وأطعموا الجائع، وفكوا العانى»^(٢). وفى الصحيح - أيضاً -: أن علياً لما سئل عما فى الصحيفة فقال: فيها العقل، وفكك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر^(٣).

فككه: فصله عمن يقهره ويستولى عليه بغير اختياره، والتفريق بينهما.

ويقال: فلان ما يفك فلاناً حتى يوقعه فى كذا وكذا، والمتولى لا يفك هذا حتى يفعل كذا - يقال لمن لزم غيره واستولى عليه إما بقدرة وقهر، وإما بتحسين وتزيين وأسباب، حتى يصير بها مطيعاً له.

ويقال للمستولى عليه: هو ما ينفك من هذا، كما لا ينفك الأسير والرقيق من المستولى عليه.

فقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ﴾ [البينة: ١]، أى: لم يكونوا متروكين باختيار أنفسهم - يفعلون ما يهوونه لا حَجَرٍ عليهم، كما أن المنفك لا

(١) مسلم فى الجنة (٢٨٦٥/٦٣، ٦٤).

والثَّلَعُ: الشَّدْحُ وهو الكسر. انظر: النهاية فى غريب الحديث ١/ ٢٢٠، ولسان العرب، مادة «شدح».

(٢) البخارى فى الجهاد (٣٠٤٦) عن أبى موسى.

(٣) البخارى فى الجهاد (٣٠٤٧) عن أبى جحيفة.

حَجَّرَ عَلَيْهِ. وهو لم يقل: «مفكوكين» بل قال: ﴿مُنْفَكِينَ﴾. وهذا أحسن، فإنه نفى لفعلهم. ولو قال: «مفكوكين»، كان التقدير: لم يكونوا مسيين مخلين، فهو نفى لفعل غيرهم. والمقصود أنهم لم يكونوا متروكين - لا يؤمرون ولا ينهون، ولا ترسل إليهم رسل، بل يفعلون ما شاؤوا مما تهواه الأنفس.

والمعنى: أن الله ما يخليهم ولا يتركهم. فهو لا يفكهم حتى يعث إليهم رسولا. وهذا كقوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، لا يؤمر ولا ينهى. أى: أيظن أن هذا يكون؟ هذا ما لا يكون البتة. بل لابد أن يؤمر وينهى.

وقريب من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾. وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم. أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين [الزخرف: ٣ - ٥]. وهذا استفهام إنكار، أى: لأجل إسرافكم نترك إنزال الذكر، ونعرض عن إرسال الرسل. ومن كره لإرسالهم؟

فإن الأول تكذيب بوجودهم، والثاني يتضمن بغضهم وكراهة ما جاؤوا به. قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٩]، وقال عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾ [غافر: ٣٤].

وأما من كذب بهم بعد الإرسال، فكفره ظاهر. ولكن من ظن أن الله لا يرسل إليه رسولا، وأنه يترك سدى مهملا لا يؤمر ولا ينهى، فهذا - أيضا - مما ذمه الله، إذا كان لابد من إرسال الرسل وإنزال الكتب، كما أنه - أيضا - لابد من الجزاء على الأعمال بالثواب والعقاب وقيام القيامة.

ولهذا ينكر - سبحانه - على من ظن أن ذلك لا يكون، فقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾. أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار [ص: ٢٧، ٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْصَبْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ. إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٥، ٨٦]، وقال: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ٢٢].

وقال عن أولى الألباب: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٩١﴾ [آل عمران: ١٩١]، ونحوه في القرآن مما يبين أن الأمر والنهي، والثواب والعقاب، والمعاد، مما لا بد منه. وينكر على من ظن أو حسب أن ذلك لا يكون. وهو يقتضى وجوب وقوع ذلك، وأنه يمتنع ألا يقع.

وهذا متفق عليه بين أهل الملل المصدقين للرسول من المسلمين وغيرهم من جهة تصديق الخبر، فإن الله أخبر بذلك، وخبره صدق. فلا بد من وقوع مخبره، وهو واجب بحكم وعده وخبره. فإنه إذا علم أن ذلك سيكون، وأخبر أنه سيكون، فلا بد أن يكون. فيمتنع أن يكون شيء على خلاف ما علمه وأخبر به، وكتبه، وقدره.

وأيضاً، فإنه قد شاء ذلك، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. ولا بد أن يقع كل ما شاءه.

لكن هل يقال: إن المشيئة موجبة؟ فيه نزاع. وكذلك يقال: إن ذلك وجب لإيجابه له على نفسه، أو لاقتضاء حكمته ذلك، فيه - أيضاً - نزاع.

وما أقسم ليفعله، فلا بد أن يقع. والقسم متضمن معنى الخبر، ومعنى الحض والطلب. لكن في ثبوت الثاني في حق الله نزاع بين الناس، كقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، وقوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

والذين قالوا إن حكمته، أو حكمه، أو مشيئته، توجب ذلك يقولون: إن ذلك قد يعرف بالعقل. فيقولون: إنه قد يعرف بالعقل أنه لا بد من إرسال الرسل. وأن ذلك واجب في حكمه وحكمته. وهذا قول كثير من الطوائف، أو أكثرهم.

ومنهم من يقول: لا يعلم شيء من ذلك إلا بالخبر، وهذا قول الجهمية والأشعرية. وذاك قول المعتزلة، والكرامية، والحنفية، أو أكثرهم.

وأما أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، فمنهم من يقول بهذا، ولكن جمهور الفقهاء مع السلف يثبتون الحكمة والتعليل. وإنما ينفي ذلك منهم من وافق الجهمية المجبرة. كالأشعرى ومن وافقه.

وكذلك جمهورهم يثبتون للأفعال صفات بها كانت حسنة أو سيئة قبيحة. لا يجعلون حسننها وقبحها ترجيحاً لأحد الأمرين بلا مرجح بل لمحض المشيئة، كما تقول الجهمية ومن وافقهم.

هذا قول الأئمة والجمهور، كما أن الأئمة والجمهور على إثبات القدر والإيمان به، وأن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. لا يقولون بقول من أنكر القدر من المعتزلة ونحوهم، ولا يقول من أنكر حكمة الرب من الجهمية المجبرة ونحوهم.

فلا يقولون بقول القدرية النفاة للقدر، ولا يقول القدرية المجبرة الذين يستلزم قولهم إنكار الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والجزاء بالثواب والعقاب، لا سيما من أفصح منهم بذلك، أو قال: إن من شهد القدر سقط عنه الأمر والنهي والوعد والوعيد.

فآمنوا بما جاءت به الرسل في الجملة، وأوجبوا ما أوجبه الله، وحرّموا ما حرّمه الله، وآمنوا بالجنة والنار، واجتهدوا في متابعة الرسل. لكن أخطؤوا حيث نفوا القدر، وظنوا أن إثباته يناقض الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأنه لا يتم إيمانهم بأن الله عادل صادق حتى يكذبوا بالقدر، وبإخراج أهل الكباثر من النار ظناً منهم أن الله أخبر بأن كل من كان له ذنب يستحق به العذاب لا يخرج من النار، ولا يرحمه أبداً. فلم يجوزوا أن يعذب بذنبه ثم يرحم، بل عندهم من كان له ذنب يستحق به العذاب لم يرحم أبداً.

وهم - وإن كانوا لم يتعمدوا تكذيب الرسل - فقولهم هذا يتضمن مخالفة الأخبار المتواترة عند أهل العلم بالحديث عن النبي ﷺ في خروج أهل الذنوب من النار، وشفاعة الشفعاء فيهم. ويتضمن أنهم آيسوا الخلق من رحمة الله - مع تكذيبهم بعموم خلق الله، ومشيتته وقدرته - حيث زعموا أن من الحوادث ما لا يقدر عليه ولا يشاؤه، ولا يخلقه. وتشبهوا بالمجوس من هذا الوجه، حتى قيل: القدرية مجوس هذه الأمة.

وقابلهم أولئك، فتوقفوا في خبر الله مطلقاً، حتى أنكروا صِنْفَيَّ العموم، فلم يعلموا بخبره ما أخبر به من الوعد والوعيد.

فلا يجزمون بالنجاة للصنف الذين يعلم الله أنهم آمنوا وعملوا الصالحات، وكانوا من أعظم الناس طاعة لله، إذا كان لأحدهم سيئة واحدة صغيرة. ولا بالعذاب للصنف الذين يعلم الله أنهم أفجر أهل القبلة وشرها؛ بل يجوزون مع علم الله بهذا وبهذا أن يعذب أهل الحسنات الكبيرة على سيئة صغيرة عذاباً ما يعذبه أحداً من أهل القبلة، وأن يدخل فجار أهل القبلة الجنة مع السابقين الأولين.

وبسط الكلام على هؤلاء وهؤلاء له مقام آخر.

والمقصود - هنا - أن هذه السورة دلت على ما تدل عليه مواضع آخر من القرآن. من

أن الله يرسل الرسل إلى الناس تأمرهم وتنهاتهم - يرسلهم مبشرين ومنذرين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، يندرون الذين أسأؤوا عقوبات أعمالهم، ويشرون الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالنعيم المقيم، و﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا . مَا كُنْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢، ٣].

فقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]، بيان منه أن الكفار لم يكن الله ليدعهم ويتركهم على ما هم عليه من الكفر، بل لا يفكهم حتى يرسل إليهم الرسول بشيراً ونذيراً ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ [النجم: ٣١].

ومما يبين ذلك: أن «حتى» حرف غاية، وما بعد الغاية يخالف ما قبلها. كما في قوله: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله: ﴿حَتَّى يَظْهَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ونظائر ذلك.

فلو أريد أنهم لم يكونوا منتهين ويؤمنون حتى يتبين لهم الحق لزم أن يكونوا كلهم بعد مجيء البينة قد انتهوا وآمنوا. فإن اللفظ عام فيهم.

وكذلك لو كان المراد أنهم كانوا متفقين على تصديق الرسول حتى بعث، لزم أن يكونوا كلهم كانوا يعرفونه قبل إرساله إليهم، وأنهم كلهم بعد إرساله تفرقوا واختلفوا. وكلاهما باطل. فكثير منهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، ولم يكونوا يعرفون ما فى الكتب من بعثه ومن أمور آخر. ولما بعث، فقد آمن به خلق كثير منهم، ولم يتفرقوا كلهم عن الإيمان به.

وحينئذ، فالآية لم تتضمن مدحهم مطلقاً. كما ظن من ظن أن معناها أنهم لم ينتهوا ولم يؤمنوا حتى يتبين لهم الحق. ولا تتضمن ذمهم مطلقاً، كما ظن من ظن أنهم لما جاءهم الرسول تفرقوا واختلفوا بعد ما كانوا متفقين على التصديق، بل تضمنت مدح من آمن منهم بالرسول، وذم من لم يؤمن، والإخبار أنه لا بد من إرسال الرسول إليهم، فيؤمن بعضهم ويكفر بعض.

قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ

يَفْعَلْ مَا يُرِيدُ ﴿ [البقرة: ٢٥٣].

ثم إن الذين آمنوا بالرسول لا بد أن يمتحنهم ليميز بين الصادق والكاذب، كما قال تعالى: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٢، ٣]، ثم قال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤].

فالناس إذا أرسل إليهم أحد رجلين؛ إما رجل آمن بهم في الظاهر، فلا بد أن يمتحن حتي يتبين الصادق من الكاذب. وإما رجل عمل السيئات ولم يؤمن، فلا يفوت الله، بل هو آخذه - سبحانه وتعالى.

ولهذا انقسم الناس في الرسل إلى ثلاثة أقسام: مؤمن باطن وظاهر، وكافر مظهر للكفر، ومنافق مظهر للإيمان مبطن للكفر. ومن حين هاجر النبي ﷺ إلى المدينة حصل هذا الانقسام، وأنزل الله تعالى في أول البقرة أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين.

وأما حين كان بمكة وكان المؤمنون مستضعفين، فلم يكن أحد يحتاج إلى النفاق، بل كان من المؤمنين من يكتنم إيمانه من كثير من الناس. ومنهم من يتكلم بالكفر مكرهاً مع طمأنينة قلبه بالإيمان. وهذا مؤمن باطناً وظاهراً. فإنه وإن أظهر الكفر لبعض الناس لما أكره عليه، أو كتم عنه إيمانه، فهو يتكلم بالإيمان في خلوته ومع من يأمنه، ويعمل بما يمكنه، وما عجز عنه فقد سقط عنه.

ولهذا قال العلماء - منهم أحمد بن حنبل -: لم يكن يمكنهم نفاق، إنما كان النفاق بالمدينة.

ولكن كان بمكة من في قلبه مرض، كما قال في السورة المكية: ﴿وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١].

وهو - سبحانه - قد ذكر أن المظهرين للإيمان ما كان ليدعهم حتى يميز الخبيث من الطيب ويمتحنهم، كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْتُمُ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ

قَرِيبٌ ﴿البقرة: ٢١٤﴾، وأمثال ذلك.

فكذلك الذين كفروا، لم يكن ليركهم حتى يبعث إليهم الرسول بالآيات البينات. فهذا معنى قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]. وهم إذا جاءتهم البينة، منهم من يؤمن، ومنهم من يكفر.

وإذا قيل: إن الآية تتضمن بعد ذلك المعنى الآخر، وهو أنهم لم يكونوا ليهتدوا ويعرفوا الحق ويؤمنوا حتى تأتيتهم البينة؛ إذ لا طريق لهم إلى معرفة الحق إلا برسول يأتي من الله - أيضاً، أو لم يكونوا منتهين متعظين - وإن عرفوا الحق - حتى يأتيهم من الله من يذكرهم، فهذا المعنى لا يناقض ذاك.

بخلاف قول من قال: لم يكن المشركون وأهل الكتاب تاركين لمعرفة محمد ولذكراه، ولم يكونوا متفرقين فيه، بل متفقين على الإيمان به، حتى جاءتهم البينة، فتركوا الإيمان به وتفرقوا. فإن هذا غير مراد قطعاً.

وما بين ذلك قوله: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾، ولم يقل: «حتى أتتهم». وأولئك لما لم يفهموا معنى الآية ظنوا أن الموضع موضع الماضي، وأن المراد: ما انفكوا عما كانوا عليه - إما من كفر، وإما من إيمان - حتى أتتهم البينة. فلما قيل: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ أشكل عليهم. وقال بعضهم: لما تأتتهم كلها.

وأما على المعنى الصحيح، فالموضع موضع المضارع، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. فإن المراد: ما كانوا مفكوكين متروكين حتى تأتيتهم البينة.

وهو - سبحانه - قال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. و«لم» وإن كانت تقلب المضارع ماضياً فذاك إذا تجرد، فقيل: «لم يأت»، و«لم يذهب» فمعناه: «ما أتى» و«ما ذهب».

وأما إذا قيل: «لم يكن يفعل هذا»، و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]، فالمقصود معنى الفعل الدائم مطلقاً. وإذا قيل: «لم يكن فلان آتياً حتى يذهب إليه فلان»، بخلاف ما إذا قلت: «لم يكن فلان قد أتى حتى ذهب إليه فلان». ولو قيل: «ما كان فلان فاعلاً لهذا حتى يكون كذا» كان نحو ذلك، بخلاف ما إذا قيل: «ما كان فلان قد فعل حتى أتى فلان».

فنفى المضارع الذى خبره اسم فاعل، وهو الدائم. والمراد: لم يكونوا في الحال والاستقبال متروكين حتى تأتيتهم البينة. ولو قيل - هنا - : «حتى أتتهم البينة»، لم يكن موضعه.

وكذلك لو أراد الانتهاء عن الكفر والإيمان، لقليل: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ أى: لم يكونوا يعرفون الحق حتى يأتيتهم نبي يعرفهم، أو لم يكونوا متعظين عاملين حتى يأتى من يعظهم ويذكرهم. فليس هذا موضع الماضى، بخلاف ما لو قيل: «مازالوا كافرين حتى أتاهم».

فالآية تتضمن الإخبار عن وجوب إثبات البينة، وامتناع الانفكاك بدونها. لم يقصد بها مجرد الخبر عن عدم الانفكاك ثم ثبوته فى الماضى. وهو كما لو قيل: «لم يكونوا ينفكوا حتى تأتيتهم البينة»، لكن -هنا- ذكر اسم الفاعلين، فقليل: «منفكين».

وهو -سبحانه- لما ذكر أنه لابد من إرسال الرسل إلى الذين كفروا من المشركين وأهل الكتاب لتقوم عليهم الحجة بذلك، ذكر بعد هذا أن أهل الكتاب الذين آمنوا بالرسل، ما تفرقوا إلا من بعد ما جاءتهم البينة، وقامت عليهم الحجة. فبينات الله وحجته قامت على هؤلاء وهؤلاء.

وهو لم يعذب واحداً من الحزبين إلا بعد أن جاءتهم البينة، وقامت عليهم الحجة، كما فى قصة موسى ومن أرسل إليه. فإن الله لم يدع فرعون وقومه حتى أرسل إليهم موسى، ولم يعذبهم إلا بعد إقامة الحجة. ثم لما آمن بنو إسرائيل بالكتب والرسل، لم يتفرقوا ويختلفوا إلا من بعد ما جاءتهم البينة. فلم يكونوا معذورين فى ذلك.

ولهذا نهيت أمة محمد عن التشبه بهم، فقليل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ^(١) الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

والناس الذين بعث إليهم محمد، هم كذلك. فمن كان كافراً لم يكن منفكاً حتى تأتيتهم البينة، ومن آمن بمحمد من الأمم ثم تفرقوا واختلفوا، فما اختلفوا إلا من بعد ما جاءتهم البينة.

وما أمر الجميع ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

والآية تضمنت مدح الرب وذكر حكمته وعدله وحجته فى أنه لا يدعهم حتى يرسل إليهم رسولا، كما قال لأهل الكتاب: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ الآية [المائدة: ١٩]، لم تتضمن مدحهم على بقائهم على الكفر حتى يأتى الرسول. فإن هذا غايته ألا يعاقبوا عليه حتى يأتى الرسول، لا أن يحمداوا عليه حتى يأتى الرسول. فإن هذا لا يقوله عاقل، ولم يقله

(١) فى المطبوعة: «جاءتهم» والصواب ما أثبتناه.

أحد، لا سيما وأهل الكتاب قد قامت عليهم الحجة بأنبياء قبله.

ونظير هذا فى اللفظ قوله: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ [النحل: ٧]. ليس المراد: ما كنتم بالغيه فى الماضى، بل هذه حالهم دائماً.

فقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ يقتضى أن هذه حالهم دائماً.

وتضمنت السورة ذكر أصناف الخلق، وما أمر الله به جميع العباد، وأن ذلك أمر لا بد منه - لا بد من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، وبيان السعداء أهل الجنة، والأشقياء أهل النار.

فقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾. رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة ﴿، جملة، فيه بيان إرسال الرسول إلى الجميع. وقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، فيه إقامة الحجة على أهل الشرائع، وذم تفرقهم واختلافهم، وأن ذلك بعد أن جاءتهم البينة.

وهاتان الجملتان نظيرهما قوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَىٰ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣]، ثم قال: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَفُضِّي بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٤]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِّي بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٌ﴾، فى سورة «هود» [الآية: ١٤] وسورة «عسق» [الآية: ١١٠].

ثم ذكر ما أمر به الجميع بقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

ثم ذكر عقوبة الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركون، وعاقبة الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

فصل

وقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]. قال طائفة من المفسرين: هو تفرقهم في محمد بعد أن كانوا مجتمعين على الإيمان به.

ثم من هؤلاء من جعل تفرقهم إيمان بعضهم وكفر بعض. قال بغوي: ثم ذكر من لم يؤمن من أهل الكتاب، فقال: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾، أى: البيان في كتبهم أنه نبي مرسل. قال المفسرون: لم يزل أهل الكتاب مجتمعين في تصديق محمد حتى بعث الله. فلما بعث تفرقوا في أمره واختلفوا. فأمن به بعضهم وكفر به بعضهم.

وهكذا ذكر طائفة في قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ [يونس: ٩٣]، قال أبو الفرج: قال ابن عباس: ما اختلفوا في أمر محمد، لم يزلوا به مصدقين حتى جاءهم العلم، يعنى: القرآن. وروى عنه: حتى جاءهم العلم، يعنى: محمداً. فعلى هذا يكون العلم هنا عبارة عن المعلوم. وبيان هذا أنه لما جاءهم اختلفوا في تصديقه، فكفر به أكثرهم - بغياً وحسداً - بعد أن كانوا مجتمعين على تصديقه - بغياً وحسداً.

ومنهم من جعل المتفرقين كلهم كفاراً. قال ابن عطية: ثم ذكر - تعالى - مذمة من لم يؤمن من أهل الكتاب من بنى إسرائيل من أنهم لم يتفرقوا في أمر محمد إلا من بعد أن رأوا الآيات الواضحة، وكانوا من قبل متفقين على نبوته وصفته. فلما جاء من العرب حسدوه.

وكذلك قال الثعلبي: ما تفرق الذين أوتوا الكتاب في أمر محمد فكذبوه إلا من بعد ما جاءتهم البينة - البيان في كتبهم أنه نبي مرسل. قال العلماء: من أول هذه السورة إلى قوله: ﴿فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾، حكمها فيمن آمن من أهل الكتاب والمشركون. ﴿وَمَا تَفَرَّقَ﴾ حكمه فيمن لم يؤمن من أهل الكتاب بعد قيام الحجة عليه.

وكذلك قال أبو الفرج، قال: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، يعنى: من لم يؤمن. ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، وفيها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه محمد، والمعنى: لم يزلوا مجتمعين على الإيمان به حتى بعث، قاله الأكثرون.

والثاني: القرآن، قاله أبو العالية.

والثالث: ما فى كتبهم من بيان نبوته، ذكره الماوردى.

قلت: هذا هو الذى قطع به أكثر المفسرين، ولم يذكر الثعلبى، والبغون، وغيرهما سواء.

وأبو العالية إنما قال: الكتاب، لم يقل: القرآن. هكذا رواه ابن أبى حاتم بالإسناد المعروف عن الربيع بن أنس: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾، قال: قال أبو العالية: الكتاب. ومراد أبى العالية جنس الكتاب. فيتناول الكتاب الأول، كما قال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ﴾ [هود: ١١٠، فصلت: ٤٥]، فى موضعين من القرآن، وقال تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وهذا التفسير معروف عن أبى العالية، ورواه عن أبى بن كعب. ورواه ابن أبى حاتم وغيره عن الربيع، عن أبى العالية، عن أبى بن كعب، أنه كان يقرؤها: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (١) فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ [البقرة: ٢١٣]. وأن الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب عند الاختلاف، ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾، قال: أنزل الكتاب عند الاختلاف. ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ﴾، يعنى: بنى إسرائيل. أوتوا الكتاب والعلم. ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾، يقول: بغياً على الدنيا وطلب ملكها وزخرفها وزيتها أيهم يكون له الملك والمهابة فى الناس، فبغى بعضهم على بعض، وضرب بعضهم رقاب بعض، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾، يقول: فهداهم الله عند الاختلاف أنهم أقاموا على ما جاءت به الرسل قبل الاختلاف؛ أقاموا على الإخلاص لله وحده، وعبادته لا شريك له. وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة. وأقاموا على الأمر الأول الذى كان قبل الاختلاف، واعتزلوا الاختلاف. فكانوا شهداء على الناس يوم القيامة - كانوا شهداء على قوم نوح، وقوم هود، وقوم صالح، وقوم شعيب، وآل فرعون، أن رسلهم قد بلغتهم وأنهم كذبوا رسلهم.

قلت: الاختلاف فى كتاب الله نوعان: أحدهما: يذم فيه المختلفين كلهم، كقوله: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ

(١) فى المطبوعة: «كان الناس أمة واحدة فاختلَفُوا»، والصواب ما أثبتناه.

مُخْتَلِفِينَ . إِلَّا مَنْ رَّجِمَ رَبُّكَ ﴿ [هود: ١١٨ ، ١١٩] . والثانى: يمدح المؤمنين ويذم الكافرين، كقوله: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿ هَذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [الحج: ١٩ - ٢٣]، وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [الحج: ١٧] .

وإذا كان كذلك، فالذى ذمه من تفرق أهل الكتاب واختلافهم، ذم فيه الجميع، ونهى عن التشبه بهم، فقال: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٣] .

وذلك بأن تؤمن طائفة ببعض حق وتكفر بما عند الأخرى من الحق، وتزيد فى الحق باطلاً، كما اختلف اليهود والنصارى فى المسيح وغير ذلك .

وحينئذ، نقول: من قال: إن أهل الكتاب ما تفرقوا فى محمد إلا من بعد ما بعث، إرادة إيمان بعضهم وكفر بعضهم - كما قاله طائفة - فالمدحوم - هنا - من كفر، لا من آمن . فلا يذم كل المختلفين، ولكن يذم من كان يعرف أنه رسول، فلما جاء كفر به - حسداً أو بغياً - كما قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٨٩] .

وإن أريد بالتفرق فيه أنهم كلهم كفروا به، وتفرقت أقوالهم فيه، فليس الأمر كذلك . وقد بين القرآن فى غير موضع أنهم تفرقوا واختلفوا قبل إرسال محمد ﷺ . فاختلف هؤلاء وتفرقهم فى محمد ﷺ هو من جملة ما تفرقوا واختلفوا فيه . والله أعلم .

سورة التكاثر

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -:

فصل

سورة «التكاثر»، قيل فيها: ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ٢]، تنبيهها على أن الزائر لابد أن ينتقل عن مزاره، فهو تنبيه على البعث.

ثم قال: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]، فهذا خبر عن علمهم في المستقبل؛ ولهذا روى عن علي أنه في عذاب القبر، ثم قال: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]، فهذا إشارة إلى علمهم في الحال، والخبر محذوف، أى: لكان الأمر فوق الوصف، ولعلمتم أمراً عظيماً، ولألهاكم عما ألهاكم، فإن الالتواء بالتكاثر، إنما وقع من الغفلة وعدم اليقين، كما قال: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٦]، ومثل قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»^(١). وحذف جواب لو كثير في القرآن، تعظيماً له وتفضيلاً، فإنه أعظم من أن يوصف أو يتصور بسماع لفظ، إذ المخبر ليس كالمعاني؛ ولهذا اتبع ذلك بالقسم على الرؤية التي هي عين اليقين، التي هي فوق الخبر الذي هو علم اليقين، فقال: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ . ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦، ٧]، وهذا الكلام جواب قسم محذوف مستقبل، مع كون جواب لو محذوفاً كما تقدم، في أحد القولين. وفي الآخر: هو متعلق بلو، لكن يقال: جواب لو إنما يكون ماضياً، فيقال: لرأيتم الجحيم. كقول النبي ﷺ: «لو تكونون على الحال التي تكونون عندي، لصافحتكم الملائكة في طرقكم وعلى فرشكم»^(٢)، ولو كان ماضياً فليس مما يؤكد بل يقال: لو يجيء، لأجىء. وجواب هذا أنه جواب قسم محذوف سد مسد جواب لو. كقوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وله نظائر في القرآن وكلام العرب، فإن الكلام إذا اشتمل على قسم وشرط، وكل منهما يقتضى جوابه، أجيب الأول منهما، وهو - هنا - القسم، وهو المقصود.

(١) البخارى فى الكسوف (١٠٤٤)، ومسلم فى الكسوف (١/٩٠١).

(٢) مسلم فى التوبة (٢٧٥٠ / ١٣) والترمذى فى القيامة (٢٥١٤).

وعلى هذا القول، يكون المعنى: والله لو تعلمون علم اليقين، لترون الجحيم بقلوبكم، والأول هو المشهور، ومن المفسرين من لم يذكر سواه، وهو الذى أثروه عن متقدميهم، ويدل على صحته وأنه الحق أن قوله: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾، ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ﴾، معطوف على ما قبله، فيكون داخلاً فى حيزه، فلو كان الأول معلقاً بالشرط، لكان المعطوف عليه كذلك، وهو باطل؛ لأن رؤيتها عين اليقين، والمسألة عن النعيم ليس معلقاً بأن يعلموها فى الدنيا علم اليقين.

وأيضاً، فتفسير الرؤية المطلقة برؤية القلب ليس هو المعروف من كلام العرب.

وأيضاً، فيكون الشرط هو الجواب، فإن المعنى -حيث- لو علمتم علم اليقين، لرأيتم بقلوبكم، وذلك هو العلم، فالمعنى: لو علمتم لعلمتم، وهذا لا يفيد. ولو أريد بمشاهدة القلب قدر زائد على مجرد العلم، فهذا معلوم أن من علم الشيء أمكنه أن يجعل مشاهداً له بقلبه.

وأيضاً، فهذا المعنى لو كان مفيداً، لم يكن مما يستحق القسم عليه، فإنه ليس بطائل.

وأيضاً، فقلوه: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾، لم يذكر المعلوم، حتى يستلزم العلم به العلم بالجحيم، فإن أريد معلوم خاص، فلا دليل فى الشرط عليه، حتى يصح الارتباط. وإن أريد المعلوم العام - وهو ما بعد الموت - فذاك يستلزم العلم بالجحيم وغيرها، وهذا فيه نظر. فقد يسأل ويقال: قوله: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، لم يذكر فيه المعلوم بل أطلق، ومعلوم أن كل أحد سوف يعلم شيئاً لم يكن علمه، وجوابه: أن سياق الكلام يقتضى الوعيد والتهديد، حيث افتتحه بقوله: ﴿أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾.

وأيضاً، فمثل هذا الكلام قد صار فى العرف يستعمل فى الوعيد - غالباً - أو فى الوعد. وإذا كان العلم مقيداً بالسياق اللفظى، وبالوضع العرفى، فقلوه: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ هو ذاك العلم، أخبر بوقوعه مستقبلاً، ثم علق بوقوعه حاضراً، وقيد المعلق به بعلم اليقين، فإنهم قد يعلمون ما بعد الموت، لكن ليس علماً هو يقين.

سورة الهمزة

قال الشيخ - رحمه الله :-

فصل

قوله: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، هو: الطَّعَانُ الْعِيَابُ. كما قال: ﴿هَمَازٌ مِّثْلُ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١١]، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨]، وقال: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٧٩]، والهمز أشد؛ لأن الهمز الدفع بشدة، ومنه الهمزة من الحروف، وهى نقرة فى الحلق، ومنه: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ [المؤمنون: ٩٧]، ومنه قول النبى ﷺ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، من همزه، ونفخه، ونفثه»^(١) وقال: «همزه: الموتة» وهى الصرع، فالهمز: مثل الطعن لفظاً ومعنى.

واللَّمَز: كالذم والعيب، وإنما ذم من يكثر الهمز، واللمز. فإن الهمزة واللزمة: هو الذى يفعل ذلك كثيراً، و«الهمزة»، و«اللزمة»: الذى يُفعل ذلك به. كما فى نظائره مثل الضحكة والضحكة، واللعة واللعة، وقوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة: ٢]، وصفه بالظعن فى الناس، والعيب لهم، وجمع المال وتعيده، وهذا نظير قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾^(٢). الَّذِينَ يَخْلُونَ ﴿[النساء: ٣٦، ٣٧]، فإن الهمزة اللزمة: يشبه المختال الفخور، والجماع المحصى نظير البخيل، وكذلك نظيرهما قوله: ﴿هَمَازٌ مِّثْلُ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ﴾. مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٌ. عَتَلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ ﴿[القلم: ١١ - ١٣]، وصفه بالكبر والبخل، وكذلك قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾ [الليل: ٨]، فهذه خمسة مواضع، وذلك ناشئ عن حب الشرف والمال، فإن محبة الشرف تحمل على انتقاص غيره بالهمز واللمز والفخر والخيلاء، ومحبة المال تحمل على البخل، وضد ذلك من أعطى فلم يبخل، واتفق فلم يهزم، ولم يلزم. وأيضاً، فإن المعطى نَفَعَ الناس، والمتقى لم يضرهم، فنفع ولم يضر. وأما المختال الفخور البخيل، فإنه يبخله منعهم الخير، ويفخره سامهم الضر، فضرهم ولم

(١) الترمذى فى الصلاة (٢٤٢) وابن ماجه فى الصلاة (٨٠٧) .

(٢) فى المطبوعة: «إن الله لا يحب كل مختال فخور» والصواب ما أثبتناه.

ينفعهم، وكذلك: «الهمزة الذى جمع مالا»، ونظيره: قارون الذى جمع مالا، وكان من قوم موسى فبغى عليهم.

ومن تدبر القرآن، وجد بعضه يفسر بعضاً، فإنه كما قال ابن عباس - فى رواية الوالى -: مشتمل على الأقسام، والأمثال، وهو تفسير ﴿مُتَشَابِهًا مَّثَانِي﴾.

ولهذا جاء كتاب الله جامعاً، كما قال ﷺ: «أعطيت جوامع الكلم»^(١). وقال تعالى: ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَّثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣]. فالتشابه يكون فى الأمثال، والمثانى فى الأقسام، فإن التشبيه فى مطلق التعديد. كما قد قيل فى قوله: ﴿ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، وكما فى قول حذيفة: كنا نقول بين السجدين: رب اغفر لى، رب اغفر لى^(٢). وكما يقال: فعلت هذا مرة بعد مرة، فشبهة اللفظ يراد به التعديد؛ لأن العدد ما زاد على الواحد، وهو أول التشبيه، وكذلك ثبت الثوب، أعم من أن يكون مرتين - فقط أو مطلق العدد - فهو جميعه متشابه، يصدق بعضه بعضاً، ليس مختلفاً، بل كل خبر وأمر منه يشابه الخبر؛ لاتحاد مقصود الأمرين، ولاتحاد الحقيقة التى إليها مرجع الموجودات.

فلما كانت الحقائق المقصودة والموجودة ترجع إلى أصل واحد، - وهو الله سبحانه - كان الكلام الحق فيها خبراً، وأمرًا متشابهاً، ليس بمنزلة المختلف المتناقض، كما يوجد فى كلام أكثر البشر، والمصنفون - الكبار منهم - يقولون شيئاً ثم ينقضونه، وهو جميعه مثنى؛ لأنه استوفيت فيه الأقسام المختلفة، فإن الله يقول: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، فذكر الزوجين مثنى، والإخبار عن الحقائق بما هى عليه بحيث يحكم على الشيء بحكم نظيره، وهو حكم على المعنى الواحد المشترك - خبراً أو طلباً - خطاب متشابه، فهو متشابه مثنى.

وهذا فى المعانى مثل الوجوه والنظائر فى الألفاظ، فإن كل شيئين من الأعيان والأعراض وغير ذلك، إما أن يكون أحدهما مثل الآخر، أو لا يكون مثله فهى الأمثال، وجمعها هو التأليف، وإذا جاءت بلفظ واحد كانت نظائر، وإن لم يكن مثله، فهو خلافه سواء كان ضدًا أو لم يكن. وقد يقال: إما أن يجمعهما جنس أو لا، فإن لم يجمعهما جنس، فأحدهما بعيد عن الآخر، ولا مناسبة بينهما. وإن جمعهما جنس، فهى الأقسام، وجمعها هو التصنيف. ودلالة اللفظ الواحد على المعانى المختلفة تسمى الوجوه. والكلام الجامع هو: الذى يستوفى الأقسام المختلفة، والنظائر المتماثلة جمعاً بين المتماثلين، وفرقاً بين المختلفين. بحيث يبقى محيطاً، وإلا فذكر أحد القسمين أو المثلين لا يفيد التمام، ولا يكون

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٧٧) ومسلم فى المساجد (٥٢٣ / ٥).

(٢) ابن ماجه فى إقامة الصلاة (٨٩٧).

الكلم محيطاً، ولا الكلم جوامع، وهو فعل غالب الناس فى كلامهم.
والحقائق فى نفسها: منها المختلف، ومنها المؤتلف، والمختلفان بينهما اتفاق من وجه،
وافتراق من وجه. فإذا أحاط الكلام بالأقسام المختلفة، والأمثال المؤتلفة، كان جامعاً،
وباعتبار هذه المعانى كانت ضروب القياس العقلى المنطقى ثلاثة: الحملات والشرطيات
المتصلة، والشرطيات المنفصلة.

فالأول: للحقائق المتماثلة الداخلة فى القضية الجامعة.

والثانى: للمختلفات التى ليست متضادة، بل تتلازم تارة، ولا تتلازم أخرى.

والثالث: للحقائق المتضادة المتنافية، إما وجوداً أو عدماً، وهى النقيضان. وإما وجوداً
فقط، وهو أعم من النقيضين، وإما عدماً فقط، وهو أخص من النقيضين.

فالحملات للمثلين، والأمثال. والشرطيات المنفصلة للمتضادين، والمتضادات ويسمى
التقسيم، والسبر، والترديد، والبيانى. والمتصلة للخلافين غير المتضادين، ويسمى التلازم.

سورة الكوثر

وقال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
ابن تيمية - رحمه الله -:

سورة «الكوثر»، ما أجلها من سورة! وأغزر فوائدها -على اختصارها- وحقيقة معناها تعلم من آخرها، فإنه -سبحانه وتعالى- بتر شائئ رسولهُ من كل خير، فيبتر ذكره وأهله وماله فيخسر ذلك في الآخرة، ويبتر حياته فلا ينتفع بها، ولا يتزود فيها صالحاً لمعاده، ويبتر قلبه فلا يعي الخير، ولا يؤهله لمعرفة ومحبته، والإيمان برسله. ويبتر أعماله فلا يستعمله في طاعة، ويبتره من الأنصار فلا يجد له ناصرًا، ولا عونًا. ويبتره من جميع القرب والأعمال الصالحة، فلا يذوق لها طعمًا، ولا يجد لها حلاوة -وإن باشرها بظاهره- فقلبه شارد عنها. وهذا جزء من شئنا بعض ما جاء به الرسول ﷺ، ورده لأجل هواه، أو متبوعه، أو شيخه، أو أميره، أو كبيره. كمن شئنا آيات الصفات وأحاديث الصفات وتأولها على غير مراد الله ورسوله منها، أو حملها على ما يوافق مذهبه، ومذهب طائفته، أو تمنى ألا تكون آيات الصفات أنزلت، ولا أحاديث الصفات قالها رسول الله ﷺ.

ومن أقوى علامات شئنا لها، وكراهته لها، أنه إذا سمعها - حين يستدل بها أهل السنة على ما دلت عليه من الحق - اشمأز من ذلك، وحاد ونفر عن ذلك؛ ما في قلبه من البغض لها، والنفرة عنها. فأى شائئ للرسول أعظم من هذا؟ وكذلك أهل السماع الذين يرقصون على سماع الغنا والقصائد والدفوف والشبَّابات، إذا سمعوا القرآن يتلى ويقرأ في مجالسهم استطالوا ذلك واستثقلوه، فأى شأن أعظم من هذا؟ وقس على هذا سائر الطوائف في هذا الباب.

وكذا من أثر كلام الناس وعلومهم على القرآن والسنة، فلولا أنه شائئ لما جاء به الرسول ما فعل ذلك، حتى إن بعضهم لينسى القرآن بعد أن حفظه، ويشغل بقول فلان وفلان، ولكن أعظم من شأنه ورده: من كفر به وجحد وجعله أساطير الأولين وسحرًا يؤثر، فهذا أعظم وأطم ابتئارًا. وكل من شأنه له نصيب من الابتئار، على قدر شأنه له. فهؤلاء لما شئوه وعادوه، جازاهم الله بأن جعل الخير كله معاديًا لهم، فبترهم منه، وخص نبيه ﷺ بضد ذلك، وهو أنه أعطاه الكوثر، وهو من الخير الكثير الذي آتاه الله في الدنيا

والآخرة، فمما أعطاه في الدنيا: الهدى والنصر والتأييد وقرة العين والنفس وشرح الصدر، ونعم قلبه بذكره وحبه بحيث لا يشبه نعيمه نعيم في الدنيا البتة، وأعطاه في الآخرة الوسيلة والمقام المحمود، وجعله أول من يفتح له ولأمته باب الجنة، وأعطاه في الآخرة لواء الحمد، والحوض العظيم في موقف القيامة إلى غير ذلك. وجعل المؤمنين كلهم أولاده وهو أب لهم، وهذا ضد حال الأبرار الذي يشنؤه ويشنأ ما جاء به.

وقوله: ﴿إِنْ شَأْنُكَ﴾ [الكوثر: ٣]، أى: مبغضك. والأبرار: المقطوع النسل، الذى لا يولد له خير ولا عمل صالح، فلا يتولد عنه خير، ولا عمل صالح. قيل لأبى بكر بن عياش: إن بالمسجد قومًا يجلسون ويجلس إليهم، فقال: من جلس للناس، جلس الناس إليه. ولكن أهل السنة يموتون، ويحىي ذكرهم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم؛ لأن أهل السنة أحيا ما جاء به الرسول ﷺ فكان لهم نصيب من قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، وأهل البدعة شنؤوا ما جاء به الرسول ﷺ، فكان لهم نصيب من قوله: ﴿إِنْ شَأْنُكَ هُوَ الْأَبْرَرُ﴾ [الكوثر: ٣].

فالحذر الحذر أيها الرجل، من أن تكره شيئًا مما جاء به الرسول ﷺ، أو ترده لأجل هواك، أو انتصارًا لمذهبك، أو لشيوخك، أو لأجل اشتغالك بالشهوات، أو بالدنيا، فإن الله لم يوجب على أحد طاعة أحد إلا طاعة رسوله، والأخذ بما جاء به، بحيث لو خالف العبد جميع الخلق، واتبع الرسول ما سأل الله عن مخالفة أحد، فإن من يطيع أو يطاع، إنما يطاع تبعًا للرسول، وإلا لو أمر بخلاف ما أمر به الرسول، ما أطيع. فاعلم ذلك واسمع، وأطع واتبع، ولا تبتدع، تكن أبرر مردودًا عليك عملك، بل لا خير فى عمل أبرر من الاتباع، ولا خير فى عامله. والله أعلم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، تدل هذه الآية على عطية كثيرة صادرة عن معطٍ كبير غنى واسع. وأنه - تعالى - وملائكته وجنده معه. صدر الآية (إِنَّ) الدالة على التأكيد، وتحقيق الخبر، وجاء الفعل بلفظ الماضى الدال عن التحقيق، وأنه أمر ثابت واقع، ولا يدفعه ما فيه من الإيدان، بأن إعطاء الكوثر سابق فى القدر الأول حين قُدِّرَت مقادير الخلائق، قبل أن يخلقهم بخمسين ألف سنة، وحذف موصوف الكوثر ليكون أبلغ فى العموم؛ لما فيه من عدم التعيين، وأتى بالصفة، أى: أنه - سبحانه وتعالى - قال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، فوصفه بالكوثر، والكوثر المعروف إنما هو نهر فى الجنة، كما قد وردت به الأحاديث الصحيحة الصريحة. وقال ابن عباس: الكوثر: إنما هو من الخير الكثير الذى أعطاه الله إياه، وإذا كان أقل أهل الجنة من له فيها مثل الدنيا عشر مرات، فما

الظن بما لرسول الله ﷺ مما أعده الله له فيها؟! فالكوثر علامة وإمارة على تعدد ما أعده الله له من الخيرات، واتصالها وزيادتها، وسمو المنزلة وارتفاعها. وإن ذلك النهر - وهو الكوثر - أعظم أنهار الجنة وأطيبها ماء، وأعذبها وأحلاها وأعلاها.

وذلك أنه أتى فيه بلام التعريف الدالة على كمال المسمى وتماحه. كقوله: زيد العالم، زيد الشجاع، أى: لا أعلم منه ولا أشجع منه، وكذلك قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، دل على أنه أعطاه الخير كله كاملاً موفراً، وإن نال منه بعض أمته شيئاً، كان ذلك الذى ناله ببركة اتباعه، والافتداء به، مع أن له ﷺ مثل أجره من غير أن ينقص من أجر المتبع له شىء ففيه الإشارة إلى أن الله - تعالى - يعطيه فى الجنة بقدر أجور أمته. كلهم من غير أن ينقص من أجورهم، فإنه هو السبب فى هدايتهم، ونجاتهم، فينبغى - بل يجب - على العبد اتباعه والافتداء به، وأن يمثل ما أمره به، ويكثر من العمل الصالح صوماً وصلاة وصدقة وطهارة؛ ليكون له مثل أجره، فإنه إذا فعل المحظورات، فات الرسول مثل أجر ما فرط فيه من الخير، فإن فعل المحذور مع ترك المأمور قوى وزره، وصعبت نجاته؛ لارتكابه المحذور وتركه المأمور، وإن فعل المأمور وارتكب المحذور، دخل فيمن يشفع فيه الرسول ﷺ، لكونه ناله مثل أجر ما فعله من المأمور، وإلى الله إياب الخلق، وعليه حسابهم، وهو أعلم بحالهم، أى: بأحوال عبادهم، فإن شفاعته لأهل الكبائر من أمته، والمحسن إنما أحسن بتوفيق الله له، والمسئء لا حجة له ولا عذر.

والمقصود أن الكوثر نهر فى الجنة، وهو من الخير الكثير الذى أعطاه الله رسوله ﷺ فى الدنيا والآخرة، وهذا غير ما يعطيه الله من الأجر الذى هو مثل أجور أمته إلى يوم القيامة، فكل من قرأ، أو علم أو عمل صالحاً، أو علم غيره، أو تصدق، أو حج، أو جاهد، أو رابط، أو تاب، أو صبر، أو توكل، أو نال مقاماً من المقامات القلبية من خشية وخوف ومعرفة وغير ذلك، فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجر ذلك العامل. والله أعلم.

وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، أمره الله أن يجمع بين هاتين العبادتين العظيمتين، وهما الصلاة والنسك الدالتان على القرب والتواضع والافتقار وحسن الظن، وقوة اليقين، وطمأنينة القلب إلى الله، وإلى عدته وأمره، وفضله، وخلفه، عكس حال أهل الكبر والنفرة وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة فى صلاتهم إلى ربهم يسألونه إياها، والذين لا ينحرون له خوفاً من الفقر، وتركاً لإعانة الفقراء وإعطائهم، وسوء الظن منهم بربهم؛ ولهذا جمع الله بينهما فى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، والنسك هى الذبيحة ابتغاء وجهه.

والمقصود أن الصلاة والنسك هما أجلّ ما يُتَقَرَّبُ به إلى الله. فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب؛ لأن فعل ذلك -وهو الصلاة والنحر- سبب للقيام بشكر ما أعطاه الله إياه من الكوثر، والخير الكثير، فشكر المنعم عليه وعبادته أعظمها هاتان العبادتان، بل الصلاة نهاية العبادات، وغاية الغايات، كأنه يقول: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، الخير الكثير، وأنعمنا عليك بذلك لأجل قيامك لنا بهاتين العبادتين، شكراً لإنعامنا عليك، وهما السبب لإنعامنا عليك بذلك. فقم لنا بهما، فإن الصلاة والنحر محفوفان بإنعام قبلهما، وإنعام بعدهما، وأجل العبادات المالية النحر، وأجل العبادات البدنية الصلاة، وما يجتمع للعبد في الصلاة، لا يجتمع له في غيرها من سائر العبادات، كما عرفه أرباب القلوب الحسية، وأصحاب الهمم العالية، وما يجتمع له في نحره من إثارة الله، وحسن الظن به وقوة اليقين، والوثوق بما في يد الله أمر عجيب، إذا قارن ذلك الإيمان والإخلاص. وقد امثل النبي ﷺ أمر ربه، فكان كثير الصلاة لربه كثير النحر، حتى نحر بيده في حجة الوداع ثلاثاً وستين بُدْنة، وكان ينحر في الأعياد وغيرها.

وفى قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾ [الكوثر: ١، ٢]، إشارة إلى أنك لا تتأسف على شيء من الدنيا، كما ذكر ذلك في آخر «طه» و «الحجر» وغيرهما، وفيها الإشارة إلى ترك الالتفات إلى الناس، وما ينالك منهم، بل صل لربك وانحر. وفيها التعريض بحال الأبرر الشانيء، الذي صلاته ونسكه لغير الله.

وفى قوله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾، أنواع من التأكيد: أحدها: تصدير الجملة بإن. الثاني: الإتيان بضمير الفصل الدال على قوة الإسناد والاختصاص. الثالث: مجيء الخبر على أفعال التفضيل، دون اسم المفعول. الرابع: تعريفه باللام الدالة على حصول هذا الموصوف له بتمامه، وأنه أحق به من غيره، ونظير هذا في التأكيد قوله: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٦٨].

ومن فوائدها اللطيفة: الالتفات في قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾ الدالة على أن ربك مستحق لذلك، وأنت جدير بأن تعبده، وتنحر له. والله أعلم.

سُورَةُ الْكَافِرُونَ

وَقَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فَصَلِّ

فِي سُورَةِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾

للناس في وجه تكرير البراءة من الجانبين طرق، حيث قال: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ. وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٢، ٣]، ثم قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ. وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٤، ٥]، منها قولان مشهوران ذكرهما كثير من المفسرين، هل كرر الكلام للتوكيد، أو لنفي الحال والاستقبال؟

قال أبو الفرج: في تكرار الكلام قولان؛ أحدهما: أنه لتأكيد الأمر وحسم إطماعهم فيه، قاله الفراء. وقد أفعمنا^(١) هذا في سورة الرحمن قال ابن قتيبة: التكرير في سورة الرحمن للتوكيد. قال: وهذه مذاهب العرب، أن التكرير للتوكيد والإفهام، كما أن مذاهبهم الاختصار للتخفيف والإيجاز؛ لأن افتتان المتعلم والخطيب في الفنون، أحسن من اقتصاده في المقام على فن واحد. يقول القائل: والله لا أفعله، ثم والله لا أفعله! إذا أراد التوكيد وحسم الإطماع من أن يفعله، كما يقول: والله أفعله؟ بإضمار «لا» إذا أراد الاختصار. ويقول للمرسل المستعجل: اعجل! والرامي: ارم، ارم! قال الشاعر:

كم نعمة كانت لكم وكم وكم؟

وقال الآخر:

هل سألت جموع كد — مدة يوم ولوا أين أيننا؟

وربما جاءت الصفة فأرادوا توكيدها، واستوحشوا من إعادتها ثانية؛ لأنها كلمة واحدة فغيروا منها حرفاً.

قال ابن قتيبة: فلما عدد الله في هذه السورة إنعامه وذكر عبادته آلاءه ونبهم على

(١) أى: أفضلنا. انظر: القاموس، مادة «فعم».

قدرته، جعل كل كلمة فاصلة بين نعمتين لتفهيمهم النعم وتقريرهم بها، كقولك للرجل: ألم أنزلك منزلاً وكنت طريداً؟ أفتنكر هذا؟ ألم أحج بك وكنت صروراً^(١)؟ أفتنكر هذا؟.

قلت: قال ابن قتيبة: تكرر الكلام في ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾؛ لتكرار الوقت. وذلك أنهم قالوا: إن سرك أن ندخل في دينك عاماً فادخل في ديننا عاماً، فنزلت هذه السورة.

قلت: هذا الكلام الذي ذكره بإعادة اللفظ وإن كان كلام العرب وغير العرب، فإن جميع الأمم يؤكدون إما في الطلب، وإما في الخبر، بتكرار الكلام. ومنه قول النبي ﷺ: «والله! لأغزون قريشاً، ثم والله! لأغزون قريشاً، ثم والله! لأغزون قريشاً، ثم قال: إن شاء الله، ثم لم يغزهم»^(٢).

وروى عنه أنه في غزوة تبوك كان يقود به حذيفة، ويسوق به عمار، فخرج بضعة عشر رجلاً حتى صعدوا العقبة ركباً متلثمين، وكانوا قد أرادوا الفتك برسول الله ﷺ، فقال لحذيفة: «قد، قد» ولعمار: «سق، سق»^(٣).

فهذا أكثر، لكن ليس في القرآن من هذا شيء. فإن القرآن له شأن اختص به، لا يشبهه كلام البشر - لا كلام نبي، ولا غيره، وإن كان نزل بلغة العرب - فلا يقدر مخلوق أن يأتي بسورة، ولا ببعض سورة مثله.

فليس في القرآن تكرار للفظ بعينه عقب الأول قط. وإنما في سورة الرحمن خطابه بذلك بعد كل آية، لم يذكر متوالياً. وهذا النمط أرفع من الأول.

وكذلك قصص القرآن ليس فيها تكرار، كما ظنه بعضهم.

و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، ليس فيها لفظ تكرر إلا قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾. وهو مع الفصل بينهما بجملة.

وقد شبهوا ما في سورة الرحمن بقول القائل لمن أحسن إليه، وتابع عليه بالأيادي وهو ينكرها ويكفرها: ألم تك فقيراً فأغنيتك؟ أفتنكر هذا؟ ألم تك عرياناً فكسوتك؟ أفتنكر هذا؟ ألم تك خاملاً فعرفتك؟ ونحو ذلك. وهذا أقرب من التكرار المتوالي، كما في اليمين المكررة.

(١) الصرور: الرجل الذي لم يحج قط. انظر: لسان العرب، مادة: «صرر».

(٢) أبو داود في الإيمان والنذور (٣٢٨٥، ٣٢٨٦)، عن عكرمة.

(٣) أحمد ٤٥٣/٥، وقال الهيثمي في المجمع ١٩٨/٦: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح».

وكذلك ما يقوله بعضهم: إنه قد يعطف الشيء لمجرد تغاير اللفظ، كقوله:

فألفى قولها كذباً وميناً

فليس في القرآن من هذا شيء، ولا يذكر فيه لفظاً رائداً، إلا المعنى رائد وإن كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، فالمعنى مع هذا أريد من المعنى بدونه. فزيادة اللفظ لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى. والضم أقوى من الكسر، والكسر أقوى من الفتح؛ ولهذا يقطع على الضم لما هو أقوى مثل «الكره» و «الكرهه». فالكره هو الشيء المكروه، كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، والكره المصدر، كقوله: ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾^(١) [فصلت: ١١]، والشيء الذي في نفسه مكروه أقوى من نفس كراهة الكاره.

وكذلك «الذَّبْح» و «الذَّبَح»، فالذَّبْح: المذبوح، كقوله: ﴿وَفَسَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧]، والذَّبْح: الفعل. والذَّبْح: مذبوح، وهو جسد يذبح، فهو أكمل من نفس الفعل.

قال أبو الفرج: والقول الثاني أن المعنى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ في حالي هذه، ﴿وَلَا أَنْتُمْ﴾ في حالكم هذه ﴿عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ. وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ في ما استقبل، وكذلك ﴿أَنْتُمْ﴾ فنفي عنهم في الحال والاستقبال. وهذا في قوم بأعيانهم أعلمه الله أنهم لا يؤمنون، كما ذكرناه عن مقاتل. فلا يكون حينئذ تكرار. قال: وهذا قول ثعلب، والزجاج.

قلت: قد ذكر القولين جماعة، لكن منهم من جعل القول الأول قول أكثر أهل المعاني. فقالوا - واللفظ للبعوى: معنى الآية: لا أعبد ما تعبدون في الحال، ولا أنا عابد ما عبدتم في الاستقبال، ولا أنتم عابدون ما أعبد في الاستقبال. وهذا خطاب لمن سبق في علم الله أنهم لا يؤمنون.

قال: وقال أكثر أهل المعاني: نزل بلسان العرب على مجارى خطابهم. ومن مذاهبهم التكرار لإرادة التوكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاختصار للتخفيف والإيجاز.

(١) في المطبوعة «طوعاً وكرهاً»، والصواب ما أثبتناه.

قلت: ومن المفسرين من لم يذكر غير الثانى - منهم المهدي وابن عطية. قال ابن عطية: لما كان قوله: ﴿لَا أَعْبُدُ﴾ محتملاً أن يراد به الآن، ويبقى المستأنف منتظراً ما يكون فيه من عبادته، جاء البيان بقوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾، أى: أبداً ما حيت. ثم جاء قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أَعْبُدُ﴾، الثانى - حتماً عليهم - أنهم لا يؤمنون أبداً، كالذين كشف الغيب عنهم، كما قيل لنوح: ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦]، أما إن هذا فخطاب لمعنيين، وقوم نوح قد عموا بذلك.

قال: فهذا معنى التردد الذى فى السورة، وهو بارع الفصاحة. وليس هو بتكرار فقط، بل فيه ما ذكرته، مع الإبلاغ والتوكيد، وزيادة الأمر بياناً وتبريراً منهم.

قلت: هذا القول أجود من الذى قبله من جهة بيانهم لمعنى زائد على التكرير. لكن فيه نقص من جهة أخرى. وهو جعلهم هذا خطاباً لمعنيين، فنقصوا معنى السورة من هذا الوجه.

وهذا غلط، فإن قوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، خطاب لكل كافر، وكان يقرأ بها فى المدينة بعد موت أولئك المعنيين، ويأمر بها ويقول: هى براءة من الشرك. فلو كانت خطاباً لأولئك المعنيين، أو لمن علم منهم أنه يموت كافراً، لم يخاطب بها من لم يعلم ذلك منه. وأيضاً، فأولئك المعنيون - إن صح أنه إنما خاطبهم - فلم يكن إذ ذاك علم أنهم يموتون على الكفر.

والقول بأنه إنما خاطب بها معنيين، قول لم يقله من يعتمد عليه. ولكن قد قال مقاتل ابن سليمان: إنها نزلت فى أبى جهل والمستهزئين. ولم يؤمن من الذين نزلت فيهم أحد. ونقل مقاتل وحده مما لا يعتمد عليه باتفاق أهل الحديث، كنقل الكلبي.

ولهذا كان المصنفون فى التفسير من أهل النقل لا يذكرون عن واحد منهما شيئاً، كمحمد بن جرير، وعبد الرحمن بن أبى حاتم، وأبى بكر بن المنذر، فضلاً عن مثل أحمد ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وقد ذكر غيره هذا عن قريش مطلقاً، كما رواه عبد بن حميد، عن وهب بن منبه قال: قالت قريش للنبي ﷺ: إن شرك أن ندخل فى دينك عاماً وتدخل فى ديننا عاماً، فنزلت: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ حتى ختمها^(١). وعن ابن عباس، قالت قريش:

(١) الدر المنثور ٤/٦، وعزاه لعبد الرزاق وابن المنذر.

يا محمد، لو استلمت آلهتنا، لعبدنا إلهك، فنزلت السورة^(١). وعن قتادة قال: أمره الله أن ينادى الكفار فنادهم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا﴾.

وروى ابن أبي حاتم عن وهب بن منبه، قال: كفار قريش، فذكره، وقال عكرمة: برأه الله بهذه السورة من عبدة جميع الأوثان ودين جميع الكفار، وقال قتادة: أمر الله نبيه أن يتبرأ من المشركين فتبرأ منهم.

وروى قتادة عن زُرَّارة بن أوفى: كانت تسمى: «المقشقة». يقال: قشقش فلان، إذا برئ من مرضه، فهي تبرئ صاحبها من الشرك.

وبهذا نعتها النبي ﷺ في الحديث المعروف في المسند والترمذي من حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل عن أبيه، عن النبي ﷺ قال له: «مجيء ما جاء بك؟». قال: جئت، يا رسول الله؛ لتعلمني شيئاً أقوله عند منامي. قال: «إذا أخذت مضجعتك فاقراً: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾»، ثم نم على خاتمتها، فإنها براءة من الشرك^(٢).

رواه غير واحد عن أبي إسحاق، وكان تارة يسنده، وتارة يرسله رواه عنه زهير، وإسرائيل مسنداً. ورواه عنه شعبة ولم يذكر عن أبيه وقال: «عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة بن نوفل»، ولم يقل «عن أبيه». قال الترمذي: وحديث زهير أشبه وأصح من حديث شعبة. قال: وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه، فرواه عبد الرحمن بن نوفل، عن أبيه، عن النبي ﷺ وعبد الرحمن بن نوفل هو أخو فروة بن نوفل.

قلت: وقد رواه عن أبي إسحاق، إسماعيل بن أبي خالد، قال: جاء رجل من أشجع إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، علمني كلاماً أقوله عند منامي. قال: «إنك لنا ظئر، اقرأ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ عند منامك، فإنها براءة من الشرك»^(٣).

فقد أمر رسول الله ﷺ واحداً من المسلمين أن يقرأها، وأخبره أنها براءة من الشرك. فلو كان الخطاب لمن يموت على الشرك، كانت براءة من دين أولئك فقط، لم تكن براءة من الشرك الذي يسلم صاحبه فيما بعد. ومعلوم أن المقصود منها أن تكون براءة من كل شرك - اعتقادي وعملي.

(١) ابن جرير ٢١٤/٣٠، والدر المنثور ٤٠٤/٦، وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه.

(٢) أحمد ٤٥٦/٥، والترمذي في الدعوات (٣٤٠٣).

(٣) سبق تخريجه في السابق.

وقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، خطاب لكل كافر - وإن أسلم فيما بعد. فدينه قبل الإسلام له كان، والمؤمنون بريئون منه، وإن غفره الله له بالتوبة منه، كما قال لنبیه: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، فإنه برىء من معاصي أصحابه، وإن تابوا منها. وهذا كقوله: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيءُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١].

وروى ابن أبي حاتم، حدثنا أبي ثنا محمد بن موسى الجُرشي، ثنا أبو خلف عبد الله ابن عيسى، ثنا داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن قريشاً دعوا رسول الله ﷺ إلى أن يعطوه مالا فيكون أغنى رجل فيهم، ويزوجوه ما أراد من النساء، ويطؤوا عقبه - أى يسودوه - فقالوا: هذا لك عندنا. يا محمد، وكف عن شتم آلهمنا، فلا تذكرها بسوء، فإن لم تفعل فإننا نعرض عليك خصلة واحدة، وهى لك ولنا فيها صلاح. قال: «ما هى؟». قالوا: تعبد آلهمنا سنة - اللات والعزى - ونعبد إلهك سنة. قال: «حتى أنظر ما يأتينى من ربى». فجاءه الوحي من الله من اللوح المحفوظ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، إلى آخرها، وأنزل الله عليه: ﴿قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ . وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ . بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (١) [الزمر: ٦٤ - ٦٦].

وقوله: ﴿أَفَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾، خطاب لكل من عبد غير الله وإن كان قد قدر له أن يتوب فيما بعد. وكذلك كل مؤمن يخاطب بهذا من عبد غير الله.

وقوله فى هذا الحديث: «حتى أنظر ما يأتينى من ربى»، قد يقول هذا من يقصد به دفع الظالمين بالتي هى أحسن ليجعل حجته أن الذى عليه طاعته قد منع من ذلك، فيؤخر الجواب حتى يستأمره، وإن كان هو يعلم أن هذا القول الذى قالوه لا سبيل إليه.

وقد تخطب إلى الرجل ابنته فيقول: حتى أشاور أمها، وهو يريد ألا يزوجه بذلك، ويعلم أن أمها لا تشير به. وكذلك قد يقول النائب: حتى أشاور السلطان.

فليس فى مثل هذا الجواب تردد ولا تجويز منه أن الله يبيح له ذلك.

وقد كان جماعة من قريش من الذين يأمرونه وأصحابه أن يعبدوا غير الله، ويقاثلونهم، ويعادونهم عداوة عظيمة على ذلك، ثم تابوا وأسلموا وقرؤوا هذه السورة.

ومن النقلة من يعين ناساً غير الذين عينهم غيره. منهم من يذكر أبا جهل وطائفة،

(١) ابن جرير ٢١٤/٣٠.

ومنهم من يذكر عتبة بن ربيعة وطائفة، ومنهم من يذكر الوليد بن المغيرة وطائفة. ومنهم من يقول: طلبوا أن يعبدوا الله معه عاماً ويعبد آلهتهم معهم عاماً. ومنهم من يقول: طلبوا أن يستلم آلهتهم.

ومنهم من يقول: طلبوا الاشتراك، كما روى ابن أبي حاتم وغيره عن ابن إسحاق قال: حدثني سعيد بن ميناء مولى أبي البختري قال: لقي الوليد بن المغيرة، والعاص بن وائل، والأسود بن المطلب، وأمّية بن خلف، رسول الله ﷺ، فقالوا: هلم فلنعبد ما تعبد وتعبد ما نعبد، ولنشترك نحن وأنت في أمرنا كله. فإن كان الذي جئت به خيراً مما بأيدينا، كنا قد شركناك فيه وأخذنا بحظنا منه. وإن كان الذي بأيدينا خيراً مما بيدك، كنت قد شركتنا في أمرنا وأخذت بحظك منه. فأنزل الله السورة^(١).

وهذا منقول عن عبيد بن عمير، وفيه أن القائل له عتبة، وأمّية.

فهذه الروايات متطابقة على معنى واحد، وهو أنهم طلبوا منه أن يدخل في شيء من دينهم، ويدخلوا في شيء من دينه، ثم إن كانت كلها صحيحة، فقد طلب منه تارة هذا وتارة هذا، وقوم هذا وقوم هذا.

وعلى كل تقدير، فالخطاب للمشركين، كلهم - من مضى، ومن يأتي يوم القيامة.

وقد أمره الله بالبراءة من كل معبود سواه. وهذه ملة إبراهيم الخليل، وهو مبعوث بملته. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ. إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ. وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٦ - ٢٨].

وقال الخليل أيضاً: ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ. إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨، ٧٩]، وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال لنبيه: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيءُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١]. فقد أمره الله أن يتبرأ من عمل كل من كذبه، وتبريه هذا يتناول المشركين وأهل الكتاب.

وقد ذكر المهدوي هذا القول، وذكر معه قولين آخرين. فقال: الألف واللام ترجع إلى معهود وإن كانت للجنس حيث كانت صفة؛ لأن لامها مخاطبة لمن سبق في علم الله أن

(١) ابن جرير ٣٠/٢١٤.

يموت كافراً. فهي من الخصوص الذي جاء بلفظ العموم.

وتكرير ما كرر فيها، ليس بتكرير فى المعنى، ولا فى اللفظ، سوى موضع واحد منها. فإنه تكرير فى اللفظ دون المعنى. بل معنى ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾: فى الحال. ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾: فى الحال. ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾: فى الاستقبال. ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾: فى الاستقبال.

قال: فقد اختلف اللفظ، والمعنى فى قوله: ﴿لَا أَعْبُدُ﴾، وما بعده، ﴿وَلَا أَنَا﴾. وتكرر ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ فى اللفظ دون المعنى.

قال: وقيل إن معنى الأول: ولا أنتم عابدون ما عبدت، ومعنى الثانى: ولا أنتم عابدون ما أعبد. فعدل عن لفظ «عبدت» للإشعار بأن ما عبد فى الماضى هو الذى يعبد فى المستقبل - قد يقع أحدهما موقع الآخر. وأكثر ما يأتى ذلك فى إخبار الله تعالى.

ويجوز أن تكون «ما» والفعل مصدرًا، وقيل: إن معنى الآيات وتقديرها: قل يا أيها الكافرون، لا أعبد الأصنام، التى تعبدون، ولا أنتم عابدون الذى أعبدته، لإشراككم به واتخاذكم معه الأصنام. فإن زعمتم أنكم تعبدونه، فأنتم كاذبون، لأنكم تعبدونه مشركين به. فأنا لا أعبد ما عبدتم، أى مثل عبادتكم. فهو فى الثانى مصدر. وكذلك: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ هو فى الثانى مصدر - أيضاً - معناه ولا أنتم عابدون مثل عبادتى التى هى توحيد.

قلت: القول الثالث هو فى معنى الثانى، لكن جعل قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ معنيين؛ أحدهما: بمعنى «ما عبدت»، والآخر: بمعنى «ما أعبد» ليطابق قوله لهم: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾.

فلما تبرأ من أن يعبد فى الحال والاستقبال ما يعبدونه فى الماضى والحال، كذلك برأهم من عبادة ما يعبد فى الحال والاستقبال. لكن العبارة عنهم وقعت بلفظ الماضى. قال هؤلاء: وإنما لم يقل فى حقه: «ما عبدت»، للإشعار بأن ما أعبدته فى الماضى هو الذى أعبدته فى المستقبل.

قلت: أصحاب هذا القول أرادوا المطابقة كما تقدم.

لكن إذا أريد بقوله: ﴿مَا عَبَدْتُمْ﴾ ما أريد بقوله: ﴿مَا أَعْبُدُ﴾ - فى أحد الموضعين الماضى - كان التقدير على ما ذكره: لا أنا عابد فى المستقبل ما عبدتم فى الماضى. فيكون قد نفى عن نفسه فى المستقبل عبادة ما عبده فى الماضى دون ما يعبدونه فى المستقبل.

وكذلك إذا قيل: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾، أى: فى الماضى. فسواء أريد بما يعبدون

الحال أو الاستقبال إنما نفى عبادة ما عبده فى الماضى . وهذا أنقص لمعنى الآية . وكيف يتبرأ فى المستقبل من عبادة ما عبده فى الماضى فقط؟ وكذلك هم؟.

وإن قيل: فى المستقبل قد يعبدون الله بالانتقال عن الكفر، فهو فى الحال والاستقبال لا يعبد ما عبده، قيل: فعلى هذا، لا يقال لهؤلاء! ولا أنتم عابدون فى المستقبل ما عبدت فى الماضى، بل قد يعبدون فى المستقبل - إذا انتقلوا - ربه الذى عبده فيما مضى .

وإن قيل: قول هؤلاء هو القول الثانى - لا أعبد فى الحال ما تعبدون فى الحال، ولا أعبد فى المستقبل ما تعبدون فى المستقبل - قيل: ولفظ الآية ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾، ليس لفظها «ولا أنا عابد ما تعبدون». فقلوه: ﴿مَّا عَبَدْتُمْ﴾، إن أريد به الماضى الذى أرادته هؤلاء، فسد المعنى. وإن أريد به المستقبل، بطل ما ذكره من أن المضارع بمعنى الماضى فى قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أُعْبُدُ﴾، فإن الماضى - هنا - بمعنى المضارع. فإذا كان المضارع مطابقاً له بقى مضارعاً - لم ينقل إلى الماضى - فيكون عكس المقصود.

والقول الرابع الذى ذكره قول من جعل «ما» مصدرية فى الجملة الثانية دون الأخرى. وهذا - أيضاً - ليس فى الكلام ما يدل على الفرق بينهما. وإذا جعلت فى الجمل كلها مصدرية كان أقرب إلى الصواب مع أن هذا المعنى الذى تدل عليه «ما» المصدرية حاصل بقوله «ما». فإنه لم يقل: «ولا أنتم عابدون من أعبد»، بل قال: ﴿مَّا أُعْبُدُ﴾.

ولفظ «ما» يدل على الصفة بخلاف «من». فإنه يدل على العين، كقوله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، أى: الطيب، ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]، أى: وبانيها. ونظيره قوله: ﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ولم يقل: «من تعبدون من بعدى».

وهذا نظير قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أُعْبُدُ﴾ سواء. فالمعنى: لا أعبد معبودكم، ولا أنتم عابدون معبودى.

فقلوه: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أُعْبُدُ﴾، يتناول شركهم، فإنه ليس بعبادة لله، فإن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً لوجهه، فإذا أشركوا به لم يكونوا عابدين له وإن دعوه وصلوا له.

وأيضاً، فما عبدوا ما يعبد، وهو الموصوف بأنه معبود له على جهة الاختصاص. بل هذا يتناول عبادته وحده، ويتناول الرب الذى أخبر به بما له من الأسماء والصفات. فمن كذب به فى بعض ما أخبر به عنه فما عبد ما يعبد من كل وجه.

وأيضاً، فالشرائع قد تتنوع فى العبادات، فيكون المعبود واحداً وإن لم تكن العبادة مثل

العبادة. وهؤلاء لا يتبرأ منهم. فكل من عبد الله مخلصاً له الدين فهو مسلم فى كل وقت، ولكن عبادته لا تكون إلا بما شرعه. فلو قال: لا أعبد عبادتكم ولا تعبدون عبادتى، فقد يظن أنه تدخل فيه البراءة من كل عبادة تخالف صورتها صورة عبادته. وإنما البراءة من المعبود وعبادته.

فَصْل

إذا تبين هذا فنقول: القرآن تنزيل من حكيم حميد، وهو كتاب أحكمت آياته ثم فصلت.

ولو أن رجلاً من بنى آدم له علم، أو حكمة، أو خطبة، أو قصيدة، أو مصنف، فهذب ألفاظ ذلك وأتى فيه بمثل هذا التغاير، لعلم أنه قصد فى ذلك حكمة، وأنه لم يخالف بين الألفاظ مع اتحاد المعنى سدى. فكيف بكلام رب العالمين، وأحكم الحاكمين؟ لا سيما وقد قال فيه: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨].

فنقول: الفعل المضارع هو فى اللغة يتناول الزمن الدائم سوى الماضى، فيعم الحاضر والمستقبل، كما قال سيبويه: وبنوه لِمَا مَضَى من الزمان، ولما هو دائم لم ينقطع، ولما لم يأت - بمعنى الماضى، والمضارع وفعل الأمر. فجعل المضارع لما هو من الزمان دائماً لم ينقطع، وقد يتناول الحاضر والمستقبل.

فقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ﴾، يتناول نفى عبادته لمعبودهم فى الزمان الحاضر والزمان المستقبل. وقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾، يتناول ما يعبدونه فى الحاضر والمستقبل. كلاهما مضارع.

وقال فى الجملة الثانية عن نفسه: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾. فلم يقل: «لا أعبد»، بل قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾، ولم يقل: «ما تعبدون»، بل قال: ﴿مَّا عَبَدْتُمْ﴾. فاللفظ فى فعله وفعلهم مغاير للفظ فى الجملة الأولى.

والنفى بهذه الجملة الثانية، أعم من النفى بالأولى. فإنه قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾ بصيغة الماضى. فهو يتناول ما عبده فى الزمن الماضى؛ لأن المشركين يعبدون آلهة شتى. وليس معبودهم فى كل وقت وهو المعبود فى الوقت الآخر كما أن كل طائفة لها معبود سوى معبود الطائفة الأخرى.

فقوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾، براءة من كل ما عبده فى الأزمنة الماضية، كما تبرأ - أولاً - مما عبده فى الحال والاستقبال. فتضمنت الجملتان البراءة من كل ما يعبده المشركون

والكافرون فى كل زمان - ماضى، وحاضر، ومستقبل. وقوله أولاً: ﴿لَا أُعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، لا يتناول هذا كله.

وقوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾، اسم فاعل قد عمل عمل الفعل، ليس مضاعفاً، فهو يتناول الحال والاستقبال - أيضاً - لكنه جملة إسمية، والنفى بما بعد الفعل فيه زيادة معنى، كما تقول: ما أفعل هذا، وما أنا بفاعله.

وقولك: «ما هو بفاعل هذا أبداً» أبلغ من قولك: «ما يفعله أبداً». فإنه نفى عن الذات صدور هذا الفعل عنها، بخلاف قولك: «ما يفعل هذا»، فإنه لا ينفى إمكانه وجوازه منه. ولا يدل على أنه لا يصلح له ولا ينبغى له، بخلاف قوله: «ما هو فاعلا، وما هو بفاعل»، كما فى قوله: ﴿فَمَا لِلَّذِينَ فَضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [النحل: ٧١]. وقوله: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى﴾ [النمل: ٨١]، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مِّنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ولا يقال: الجملة الإسمية ترك الثبوت، ونفى ذلك لا يقتضى نفى العارض. فإن هذه الجملة فى معنى الفعلية نفى؛ لكونها عملت عمل الفعل. لكنها دلت على اتصاف الذات بهذا، فنفت عن الذات أن يعرض لها هذا الفعل تنزيهاً للذات، ونفياً لقبولها لذلك. فالأول نفى الفعل فى الماضى والمستقبل، والثانى نفى قبوله فى الماضى مع الحاضر والمستقبل.

فقوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ [الكافرون: ٤]، أى: نفسى لا تقبل ولا يصلح لها أن تعبد ما عبدتموه قط. ولو كنتم عبدتموه فى الماضى فقط. فأى معبود عبدتموه فى وقت، فأنا لا أقبل أن أعبدته فى وقت من الأوقات.

ففى هذا من عموم عبادتهم فى الماضى والمستقبل، ومن قوة براءته وامتناعه وعدم قبوله لهذه العبادة فى جميع الأزمان، ما ليس فى الجملة الأولى. تلك تضمنت نفى الفعل فى الزمان غير الماضى، وهذه تضمنت نفى إمكانه وقبوله لما كان معبوداً لهم ولو فى بعض الزمان الماضى فقط. والتقدير: ما عبدتموه ولو فى بعض الأزمان الماضية فأنا لا يمكننى ولا يسوغ لى أن أعبدته أبداً.

ولكن لم ينف إلا ما يكون منه فى الحاضر والمستقبل؛ لأن المقصود براءته هو فى الحال والاستقبال. وهذه السورة يؤمر بها كل مسلم وإن كان قد أشرك بالله قبل قراءتها.

فهو يتبرأ في الحاضر والمستقبل مما يعبده المشركون في أي زمان كان، وينفى جواز عبادته لمعبودهم، ويبين أن مثل هذا لا يكون ولا يصلح ولا يسوغ. فهو ينفي جوازه شرعاً ووقوعاً. فإن مثل هذا الكلام لا يقال إلا فيما يستقبح من الأفعال، كمن دعى إلى ظلم أو فاحشة فقال: «أنا أفعل هذا؟ ما أنا بفاعل هذا أبداً». فهو أبلغ من قوله: «لا أفعله أبداً». وهذا كقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥].

فهو يتضمن نفى الفعل - بغضاً فيه وكراهة له - بخلاف قوله: «لا أفعل». فقد يتركه الإنسان - وهو يحبه - لغرض آخر. فإذا قال: «ما أنا عابد ما عبدتم»، دل على البغض والكراهة والمقت لمعبودهم ولعبادتهم إياه. وهذه هي البراءة.

ولهذا تستعمل في ضد الولاية فيقال: تول فلاناً، وتبرأ من فلان. كما قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [الممتحنة: ٤].

وأما قوله عن الكفار: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾، فهو خطاب لجنس الكفار . وإن أسلموا فيما بعد - فهو خطاب لهم ما داموا كفاراً. فإذا أسلموا لم يتناولهم ذلك. فإنهم حينئذ مؤمنون، لا كفارون، وإن كانوا منافقين، فهم كفارون في الباطن، فيتناولهم الخطاب. وهذا كما يقال: قل يا أيها المحاربون، والمخاصمون، والمقاتلون، والمعادون. فهو خطاب لهم ما داموا متصفين بهذه الصفة.

وما دام الكافر كافراً، فإنه لا يعبد الله، وإنما يعبد الشيطان، سواء كان متظاهراً، أو غير متظاهر به كاليهود.

فإن اليهود لا يعبدون الله، وإنما يعبدون الشيطان؛ لأن عبادة الله إنما تكون بما شرع وأمر. وهم - وإن زعموا أنهم يعبدونه - فتلك الأعمال المبدلة والمنهية عنها هو يكرهها ويبغضها وينهى عنها، فليست عبادة.

فكل كافر بمحمد، لا يعبد ما يعبده محمد ما دام كافراً. والفعل المضارع يتناول ما هو دائم لا ينقطع. فهو ما دام كافراً، لا يعبد معبود محمد ﷺ، لا في الحاضر، ولا في المستقبل.

ولم يقل عنهم: «ولا تعبدون ما أعبد»، بل ذكر الجملة الاسمية ليبين أن نفس نفوسكم الخبيثة الكافرة بريئة من عبادة إله محمد، لا يمكن أن تعبد ما دامت كافرة؛ إذ لا تكون عابدة إلا بأن تعبد وحده بما أمر به على لسان محمد. ومن كان كافراً بمحمد، لا يكون

عمله عبادة لله قط .

وتبرئتهم من عبادة الله، جاءت بلفظ واحد، بجملة إسمية تقتضى براءة ذواتهم من عبادة الله، لم تقتصر على نفى الفعل .

ولم يحتج أن يقول فيهم: «ولا أنتم عابدون ما عبدت»، كما قال فى نفسه: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾ لوجهين:

أحدهما: أن كل مؤمن فهو مأمور بقراءة هذه السورة، ومنهم من كان معبوده غير الله . فلو قال: «ولا أنتم عابدون ما عبدت»، لقالوا: بل نحن نعبد ما كنت تعبد لما كنت مشركاً، بخلاف ما إذا قال: «ولا أنتم عابدون ما أعبد» فى هذا الوقت . ولم يقل: «ما أنا عابد له» إذ نفسه قد لا تكون عابدة له مطلقاً . وقد يجوز أن يعبد الواحد من الناس غير الله فى المستقبل، فلا يكون من لم يعبد ما يعبد فى المستقبل مذموماً، بخلاف المؤمن الذى يخاطب بهذه السورة غيره، فإنه حين يقولها ما يعبد إلا الله . فهو يقول للكفار: «ولا أنتم عابدون ما أعبد الآن» . وذكر النفى عن الكفار فى الجملتين لتقارب كل جملة جملة . فلما قال: ﴿وَلَا أُعْبُدُ مَّا تَعْبُدُونَ﴾ فنفى الفعل، قال: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أُعْبُدُ﴾ .

ثم لما راد النفى بنفى جواز ذلك وبراءة النفس منه - ذكر ما يدل على كراهته له وقبحه، ونفى أن يعبد شيئاً مما عبده ولو فى بعض الزمان - قال: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَّا أُعْبُدُ﴾، بل أنتم بريؤون من عبادة ما أعبد . فليس لبراءتى، وكمال براءتى، وبُعْدَى من معبودكم، وكمال قربى إلى الله فى عبادتى له وحده لا شريك له، يكون لكم نصيب من هذه العبادة . بل أنتم - أيضاً - فى هذه الحال لا تعبدون ما أعبد - لا فى الحال الأولى، ولا فى الثانية .

ولو اقتصر فى تبريهم من عبادة الله على الجملة الأولى، لم يكن فيها تبرئة لهم فى هذه الحال الثانية . فبرأهم من معبوده حين البراءة الأولى الخاصة، وحين البراءة الثانية العامة القاطعة .

وهم لم يختلف حالهم فى الحالىن، بل هم فيهما لا يعبدون ما يعبد . فلم يكن فى تغيير العبارة فائدة، وإنما غيرت العبارة فى حقه وحق المؤمنين لتغيير المعنيين .

والإنسان يقوى يقينه، وإخلاصه، وتوحيده، وبراءته من الشرك وأهله، وبغضه لما يعبدون ولعبادتهم، فرفع درجته فى ذلك . وهو فى ذلك يقول للكفار: «لا تعبدون ما أعبد» فى هذه الحال - سواء كانوا هم قد زاد كفرهم وبغضهم له أو لم يزد .

فالمقصود بالسورة: أن المؤمن يتبرأ منهم، ويخبرهم أنهم برآء منه، وتبريه منهم إنشاء

ينشئه، كما ينشئ المتكلم بالشهادتين. وهذا يزيد وينقص. ويقوى ويضعف.

وأما هم، فهو يخبر ببراءتهم منه في هذه الحال، لا ينشئ شيئاً لم يكن فيهم. فخطاب المؤمن عن حالهم خبر عن حالهم، والخبر مطابق للمخبر عنه، فلم يتغير لفظ خبره عنهم، إذا كانوا في كل وقت من أوقات عبادته لله لا يعبدون ما يعبد. فهذا اللفظ الخبرى مطابق لحالهم في جميع الأوقات - زادوا أو نقصوا.

ولا يجوز للمؤمن أن ينشئ زيادة في كفرهم، فإن ذلك محرم. بل هو مأمور بدعائهم إلى الإيمان. وليس له أن ينقصهم في خبره عما هم متصفون به. فلم يكن في الإخبار عن حالهم زيادة فيما هم عليه ولا نقص. فلم يتغير لفظ الخبر في الحالين بلفظ واحد. وأما المؤمن نفسه فهو مأمور بأن ينشئ قوة الإخلاص لله وحده، وعبادته وحده، والبراءة من كل معبود - سواء - وعبادته، وبراءته منه ومن عابديه. وقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، وإن كان لفظها خبراً، ففيها معنى الإنشاء، كسائر ألفاظ الإنشاءات، كقوله: «أشهد أن لا إله إلا الله»، وقوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ. إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، وقوله: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، فكل هذه الأقوال فيها معنى الإنشاء لما ينشئه المؤمن في نفسه من زيادة البراءة من الشرك وهي المَقْشَقْشَةُ^(١) التي تُقْشَقْشُ من الشرك، كما يُقْشَقْشُ المريض من المرض. فإن الشرك والكفر أعظم أمراض القلوب. فأمر المؤمن بقول يوجب في قلبه من البراءة من الشرك ما لم يكن في قلبه قبل ذلك. وكلما قاله ازداد براءة من الشرك، وقلبه شفاء من المرض، وإن كان الكفرة المخاطبون لا يزدادون بالإخبار عنهم إلا كفرًا. فالجمل الخبرية تطابق المخبر عنه، والإنشاء يوجب إحداث ما لم يكن. فقليل: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ. لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢]، أى: أنا ممتنع من هذا، تارك له، ثم قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾ [الكافرون: ٤] أى: أنا برىء من هذا متنزّه عنه. مزكٍ لنفسى منه. فإن الشرك أعظم ما تنجس به النفس، وأعظم تزكية النفس وتطهيرها، تزكيتها منه وتطهيرها منه. فما أنا عابد - قط - ما عبدتم في وقت من الأوقات.

وأنتم - مع ذلك - ما أنتم عابدون ما أعبد، بل أنتم بريؤون مما أعبد. وأنا برىء مما تعبدون، مأمور بالبراءة منه، وطالب زيادة البراءة منه، ومجتهد في ذلك.

وأنا أخبر عنكم بأنكم بريؤون مما أعبد، إما لكونكم تأمرون بذلك، وإما لكونكم تعبدونه، فلا أخبر به، فإنه كذب. وإما لكونكم تجتهدون في البراءة وتبالغون فيها، فبها تختلف فيه أحوالكم.

(١) القشقة: التهيو للبراءة. وتقشش الجرح: إذا برىء. انظر: لسان العرب، مادة «قشش».

وأنا لا يسوغ لى أن أذكر ما يزيل براءتكم، ولا أكذب عليكم، فإنكم تنقصون منها إذا تبرأت، بل التبرى منها داع وباعث لمن له عقل أن ينظر فى سبب هذه البراءة، لا سيما فى حق الرسول الذى خوطب أولاً بقوله: ﴿قُلْ﴾.

فلينظر العاقل فى سبب براءتى من الشرك وما أنتم عليه، واختيارى به عداوتكم، والصبر على أذاكم. واحتمالى هذه المكاره العظيمة. بعد ما كنتم تعظمونى غاية التعظيم، وتصفونى بالأمانة، وتسمونى «الأمين» وتفضلونى على غيرى، ونسبى فيكم أفضل نسب وتعرفون ما جعل الله فى من العقل والمعرفة ومكارم الأخلاق وحسن المقاصد وطلب العدل والإحسان، وأنى لا أختار لأحد منكم سوءاً، ولا أريد أن أصيب أحداً بشراً. فاختيارى للبراءة مما تعبدون، وإظهارى لسبهم وشتهم، أهو سدى ليس له موجب أوجه؟ فانظروا فى ذلك. ففى السورة دعاء وبعث للكفار إلى طلب الحق ومعرفته، مع ما فيها من كمال البراءة منهم. ومعانيها كثيرة شريفة يطول وصفها.

وقوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، يتناول كل كافر. فهو لا يعبد ما يعبد أحد من الكفار، ولا مشركى العرب، ولا غيرهم من المشركين والكفار أهل الكتاب - لا اليهود ولا النصرارى، ولا غيرهم من أصناف الكفار - وذلك أنه قال: ﴿لَا أُعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾. فذكر لفظ «ما»، ولم يقل: «من تعبدون». و«ما» تدل على الصفة كما تقدم وما ذكره المهدوى وغيره من أنه قال: ﴿مَا أُعْبُدُ﴾ ولم يقل: «من أعبد» - يقابل به ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ الذى يراد به الأصنام، فضعيف جداً يغير اللغة ويخص عموم القرآن - وهو عموم مقصود - ويزيل المعنى الذى به تعلقت هذه البراءة.

فإن «ما» فى اللغة إما لا يعلم، ولصفات ما يعلم، كما فى قوله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ﴾ [النساء: ٣] ﴿وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧]، ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣]، وفى التسييح المأثور أنه يقال عند سماع الرعد: «سبحان ما سبحت له»^(١) ومثله كثير. فقله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أُعْبُدُ﴾، جار على أصل اللغة.

وأيضاً، فقله: ﴿لَا أُعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، خطاب للكفار مطلقاً، فهو لا يعبد الملائكة، ولا غير ذلك مما عبد من دون الله - وإن كان ما عبد أهل العلم والعقل - فعبر عن ذواتهم بـ«من» فتخصيص البراءة من الشرك بشرك مشركى العرب غلط عظيم، وإنما هى براءة من كل شرك.

وكون الرب يتصف بما تتصف به الأصنام من عدم العلم ما لا يجوز عليه، ولا تصح المقابلة فى مثل ذلك، بل المقصود ذكر الصفات والإخبار بمعبود الرسول والمؤمنين ليتبرأ من

(١) ابن أبى شيبة ٢١٥/١٠، ٢١٦، وعبد الرزاق ٨٩/١١، وابن جرير ٨٣/١٣.

معبودهم ويبرئهم من معبوده .

وإذا قال اليهود: نحن نقصد عبادة الله، كانوا كاذبين، سواء عرفوا أنهم كاذبون أو لم يعرفوا، كما يقول النصارى: إنا نعبد الله وحده وما نحن بمشركين، وهم كاذبون؛ لأنهم لو أرادوا عبادته لمعبوده بما أمر به، وهو الشرع، لا بالمنسوخ المبدل.

وأيضاً، فالرب الذى يزعمون أنهم يقصدون عبادته، هو عندهم رب لم ينزل الإنجيل ولا القرآن، ولا أرسل المسيح ولا محمداً. بل هو عند بعضهم فقير، وعند بعضهم بخيل، وعند بعضهم عاجز، وعند بعضهم لا يقدر أن يغير ما شرعه. وعند جميعهم أنه أيد الكاذبين المفتريين عليه، الذين يزعمون أنهم رسله وليسوا رسله، بل هم كاذبون سحرة. قد أيدهم ونصرهم، ونصر أتباعهم على أوليائه المؤمنين؛ لأنهم عند أنفسهم أولياؤه دون الناس. فالرب الذى يعبدونه هو - دائماً - ينصر أعداءه.

فهم يعبدون هذا الرب، والرسول والمؤمنون لا يعبدون هذا المعبود الذى تعبده اليهود. فهو منزّه عما وصفت به اليهود معبودها من جهة كونه معبوداً لهم - منزّه عن هذه الإضافة. فليس هو معبوداً لليهود، وإنما فى جبالاتهم صفات ليست هى صفاته زينها لهم الشيطان. فهم يقصدون عبادة المتصف بتلك الصفات، وإنما هو الشيطان.

فالرسول والمؤمنون لا يعبدون شيئاً تعبده اليهود - وإن كانوا يعبدون من يعبدونه، وهذا مما يظهر به فائدة ما ذكرنا.

وعلى هذا فقلوه: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، خطاب لجميع الكفار كما دلت عليه الآية. وبهذا يظهر خطأ من قال: إنه خطاب للمشركين والنصارى دون اليهود، كما فى قول ابن زيد: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، قال: للمشركين والنصارى، واليهود، لا يعبدون إلا الله، ولا يشركون، إلا أنهم يكفرون ببعض الأنبياء بما جاؤوا به من عند الله، ويكفرون برسول الله ﷺ وبما جاء به، وقتلوا طوائف الأنبياء - ظلماً - وعدواناً. قال: إلا العصاة التى تقول حيث خرج بُخْتُ نَصْرٍ، وقيل: من سموا عزيزاً «ابن الله» ولم يعبدوه. ولم يفعلوا كما فعلت النصارى - قالت: المسيح ابن الله، وعبدته.

فهذا الذى ذكره من أن اليهود لا تشرك كما أشركت العرب والنصارى صحيح، لكنهم مع هذا لا يعبدون الله، بل يستكبرون عن عبادته، ويعبدون الشيطان، لا يعبدون الله. ومن قال: إن اليهود تعبّد الله فقد غلط غلطاً قبيحاً. فكل من عبد الله، كان سعيداً من أهل الجنة، وكان من عباد الله الصالحين. قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ. وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦٠، ٦١].

وفى الصحيحين أن النبي ﷺ قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «إنك تأتي قوماً هم أهل كتاب، فأول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» - وفى رواية: «فادعهم إلى عبادة الله فإذا عرفوا الله فأعلمهم...»^(١).

فلا يعبد إلا الله بعد أن أرسل محمداً وعرفت رسالته وبلغت؛ ولهذا اتفق العلماء على أن أعمالهم حابطة. ولو عبدوا الله لم تحبط أعمالهم. فإن الله لا يظلم أحداً.

وقبل إرسال محمد، إنما كان يعبد الله من عبده بما أمر به. فأما من ترك عبادته بما أمر به واتبع هواه، فهو لا يعبد الله، إنما يعبد الشيطان، ويعبد الطاغوت. وقد أخبر الله عن اليهود بأنهم عبدوا الطاغوت، وأنه لعنهم وغضب عليهم وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت.

وهو اسم جنس يدخل فيه الشيطان، والوثن، والكهان، والدرهم، والدينار، وغير ذلك. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَالطَّاعُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، وقال: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ. وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ الآية [البقرة: ١٠١، ١٠٢].

وهم أشد عداوة للمؤمنين من النصارى، وكفرهم أغلظ، وهم مغضوب عليهم. ولهذا قيل: إنهم تحت النصارى فى النار. واليهود إن لم يعبدوا المسيح، فقد افتروا عليه وعلى أمه بما هو أعظم من كفر النصارى. ولهذا جعل الله النصارى فوقهم إلى يوم القيامة.

فالنصارى مشركون يعبدون الله ويشركون به. وأما اليهود فلا يعبدون الله، بل هم معطلون لعبادته، مستكبرون عنها - كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم استكبروا ففريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون. بل هم متبعون أهواءهم، عابدون للشيطان.

فالنبي والمؤمنون لا يعبدون ما تعبده اليهود. وهم - وإن وصفوا الله ببعض ما يستحقه - فهم يصفونه بما هو منزه عنه. وليس فى قلوبهم عبادة له وحده. فإن ذلك لا يكون إلا لمن عبده بما أمره به.

والسورة لم يقل فيها: «يا أيها المشركون» حتى يقال فيها: إنها إنما تناولت من أشرك. بل قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، فتناولت كل كافر، سواء كان ممن يظهر الشرك، أو كان فيه

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٩٦) ومسلم فى الإيمان (٢٩ / ١٩) .

تعطيل لما يستحقه الله واستكبار عن عبادته. والتعطيل شر من الشرك، وكل معطل فلا بد أن يكون مشركاً.

والنصارى - مع شركهم - لهم عبادات كثيرة، واليهود من أقل الأمم عبادة وأبعدهم عن العبادة لله وحده. لكن قد يعرفون ما لا تعرفه النصارى، لكن بلا عبادة وعمل بالعلم. فهم مغضوب عليهم، وأولئك ضالون. وكلاهما قد برأ الله منهم رسوله والمؤمنين.

وفى هذه الأمة من يعرف ما لا تعرفه اليهود والنصارى بلا عمل بالعلم، ففيهم شبه، كما قال سُفيان بن عُيينة: من فسد من علمائنا كان فيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا كان فيه شبه من النصارى. بل قد قال أبو هريرة: ما أقرب الليلة من البارحة، أنتم أشبه الناس ببنى إسرائيل. بل فى الحديث الصحيح: «للتعب سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه». قالوا: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» وفى رواية: فارس والروم؟ قال: «ومن الناس إلا أولئك؟»^(١).

وقال: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها فى النار إلا واحدة»^(٢). وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع، ويُن في حال الفرقة الناجية الذين هم على مثل ما كان عليه النبى ﷺ وأصحابه.

وبما يوضح ما تقدم أن قوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٢، ٣]، معناه المعبود. ولكن هو لفظ مطلق يتناول الواحد والكثير، والمذكر والمؤنث. فهو يتناول كل معبود لهم.

والمعبود هو الإله، فكأنه قال: لا أعبد إلهكم، ولا تعبدون إلهى، كما ذكر الله فى قصة يعقوب. قال تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، واسم الإله والمعبود يتضمن إضافة إلى العابد. وقال: ﴿إِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾، هو الذى يعبد هؤلاء - صلوات الله وسلامه عليهم - وبإلهونه.

وإنما يعبد من كان على ملتهم، كما قال يوسف: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٣١٩ ، ٧٣٢٠) ومسلم فى العلم (٢٦٦٩ / ٦) وأحمد ٣٣٦ / ٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٧١ .

وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ . وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ (١) مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ﴿ - إلى قوله - : ﴿ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٣٧ - ٤٠] . فتبين أن ملة آبائه هي عبادة الله، وهي ملة إبراهيم . وقد قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ - إلى قوله - : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٠ - ١٣٢] .

وإذا كان كذلك، فاليهود والنصارى ليسوا على ملة إبراهيم، وإذا لم يكونوا على ملته، لم يكونوا يعبدون إله إبراهيم . فإن من عبد إله إبراهيم كان على ملته، قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ - إلى قوله - : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٣٥ - ١٣٧] ، فقلوه: ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، يبين أن ما عليه اليهود والنصارى ينافى ملة إبراهيم .

وهذا بعد مبعث محمد مما لا ريب فيه، فإنه هو الذى بعث بملة إبراهيم . والطائفتان كانتا خارجتين عنها بما وقع منهم من التبديل . قال تعالى: ﴿ إِنْ أَوْلَى النَّاسُ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [آل عمران: ٦٨] ، وقال: ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنعام: ١٦١] .

وقال: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٣] .

وقوله: ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ، يبين أن كل من رغب عنها فقد سفه نفسه . وفيه من جهة الإعراب والمعنى قولان:

أحدهما - وهو قول الفراء وغيره من نحاة الكوفة واختيار ابن قتيبة وغيره، وهو معنى قول أكثر السلف -: أن النفس هي التى سفهت . فإن «سفه» فعل لازم لا يتعدى، لكن المعنى: إلا من كان سفيهاً فجعل الفعل له ونصب النفس على التمييز لا النكرة، كقوله: ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤] .

وأما الكوفيون فعرفوا هذا وهذا . قال الفراء: نصب النفس على التشبيه بالتفسير، كما يقال: ضقت بالأمر ذرعاً، معناه: ضاق ذرعى به . ومثله: ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ، أى: اشتغل الشيب فى الرأس . قال: ومنه قوله: ألم فلان رأسه، ووجع بطنه، ورشد أمره .

(١) فى المطبوعة: «إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب» والصواب ما أثبتناه .

وكان الأصل: سفهت نفس زيد، ورشد أمره، فلما حول الفعل إلى زيد انتصب ما بعده على التمييز.

فهذه شواهد عرفها الفراء من كلام العرب. ومثله قوله: غُبِنَ فلان رأيه، وبطر عيشه. ومثل هذا قوله: ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، أى: بطرت نفس المعيشة. وهذا معنى قول يَمَان بن رباب: حمق رأيه ونفسه، وهو معنى قول ابن السائب: ضل من قبل نفسه، وقول أبي روق^(١): عجز رأيه عن نفسه.

والبصريون لم يعرفوا ذلك. فمنهم من قال: جهل نفسه، كما قاله ابن كيسان، والزجاج. قال: لأن من عبد غير الله فقد جهل نفسه، لأنه لم يعلم خالقه.

وهذا الذى قالوه ضعيف. فإنه إن قيل: إن المعنى صحيح، فهو إنما قال: ﴿سفه﴾، و«سفه» فعل لازم، ليس بمتعدٍ، و«جهل» فعل متعدٍ. وليس فى كلام العرب «سفهت كذا» البتة بمعنى: جهلته. بل قالوا: سَفَهُ - بالضم - سفاهة، أى صار سفيهاً، وسفه - بالكسر - أى: حصل منه سفه، كما قالوا فى «فقه وفقه». ونقل بعضهم: سفهت الشرب إذا أكثر منه. وهو يوافق ما حكاه الفراء، أى: صار شربه سفيهاً، فسفه شربه لما جاوز الحد.

وقال الأخفش، ويونس: نصب بإسقاط الخافض، أى: سفه فى نفسه. وقولهم «إسقاط الخافض»، ليس هو أصلاً فيعتبر به، ولكن قد تنزع حروف الجر فى مواضع مسموعة، فيتعدى الفعل بنفسه. وإن كان مقيساً فى بعض الصور، ف«سفه» ليس من هذا، لا يقال: سفهت أمر الله، ولا دين الإسلام، بمعنى: جهلته، أى: سفهت فيه. وإنما يوصف بالسفه وينصب على التمييز ما خص به، مثل نفسه أو شربه، ونحو ذلك.

والمقصود أن كل من رغب عن ملة إبراهيم فهو سفيه. قال أبو العالية: رغب اليهود والنصارى عن ملة إبراهيم، وابتدعوا اليهودية والنصرانية، وليست من الله، وتركوا دين إبراهيم. وكذلك قال قتادة: بدلوا دين الأنبياء واتبعوا المنسوخ.

فأما موسى والمسيح، ومن اتبعهما، فهم على ملة إبراهيم متبعون له، وهو إمامهم.

(١) هو عطية بن الحارث الهمداني الكوفي، روى عن أنس وأبي عبد الرحمن السلمى وإبراهيم بن يزيد التيمى وغيرهم كثير. وروى عنه ابنه: يحيى وعمارة، والثورى وغيرهم. قال أحمد والنسائى: ليس به بأس. ووثقه ابن حبان، وذكره ابن سعد فى الطبقة الخامسة وقال: هو صاحب التفسير. [تهذيب التهذيب: ٢٢٤/٧].

وهذا معنى قوله: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران: ٦٨]. فهو يتناول الذين اتبعوه قبل مبعث محمد وبعد مبعثه. وقيل: إنه عام، قال الحسن البصري: كل مؤمن ولى إبراهيم ممن مضى ومن بقى. وقال الربيع بن أنس: هم المؤمنون الذين صدقوا نبي الله واتبعوه، وكان محمد والذين معه من المؤمنين أولى الناس بإبراهيم. وهذا وغيره مما يبين أن اليهود والنصارى لا يعبدون الله، وليسوا على ملة إبراهيم.

فإن قيل: فالمشرك يعبد الله وغيره بدليل قول الخليل: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٧]، فقد استثناء ما يعبدون، فدل على أنهم كانوا يعبدون الله. وكذلك قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ . إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، واستثناء - أيضاً. وفى المسند وغيره حديث حُصَيْنِ الْخَزَاعِي لما قال له النبي ﷺ: «يا حُصَيْنُ! كم تعبد اليوم؟» قال: سبعة آلهة - ستة فى الأرض، وواحد فى السماء. قال: «فمن الذى تعد لرغبتك ورهبتك؟» قال: الذى فى السماء^(١).

قيل: هذا قول المشركين، كما تقول اليهود والنصارى: نحن نعبد الله. فهم يظنون أن عبادته مع الشرك به عبادة وهم كاذبون فى هذا.

وأما قول الخليل، فيه قولان؛ قال طائفة: إنه استثناء منقطع، وقال عبد الرحمن بن زيد: كانوا يعبدون الله مع آلهتهم.

وعلى هذا، فهذا لفظ مقيد. فإنه قال: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾. فسماه عبادة إذا عرف المراد، لكن ليست هى العبادة التى هى عند الله عبادة. فإنه كما قال تعالى: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك. من عمل عملاً أشرك فيه غيرى فأنا منه برىء، وهو كله للذى أشرك»^(٢). وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. سماه إيماناً مع التقييد، وإلا فالمشرك الذى جعل مع الله إلهاً آخر لا يدخل فى مسمى الإيمان عند الإطلاق. وقد قال: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]. فهذا مع التقييد. ومع الإطلاق. فالإيمان هو الإيمان بالله، والبشارة بالخير.

(١) لم نثر عليه فى المسند ووجد فى سنن الترمذى فى الدعوات (٣٤٨٣) وقال: «هذا حديث غريب».

(٢) مسلم فى الزهد (٢٩٨٥ / ٤٦) وابن ماجه فى الزهد (٤٢٠٢).

وقوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣ - ٥]، نفى العبادة مطلقاً، ليس هو نفى لما قد سُمى عبادة مع التقييد. والمشرك إذا كان يعبد الله ويعبد غيره فيقال: إنه يعبد الله وغيره، أو يعبد مشركاً به. لا يقال: إنه يعبد مطلقاً. والمعتل الذي لا يعبد شيئاً شر منه. والعبادة المطلقة المعتدلة هي المقبولة، وعبادة المشرك ليست مقبولة.

ومما يوضح هذا قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣]، قالوا فيها: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾، ثم قالوا: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣]، فهذا بدل من الأول - في أظهر الوجهين. فإن النكرة تبدل من المعرفة، كما في قوله: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، فذكرت معرفة وموصوفة. كذلك قالوا: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ﴾ فعرفوه. ثم قالوا: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ فوصفوه. والبدل في حكم تكرير العامل أحياناً، كما في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، فالتقدير: نعبد إلهك، نعبد إلهًا واحداً، ونحن له مسلمون. فجمعوا بين الخبرين بأمرين - بأنهم يعبدون إلهه، وأنهم إنما يعبدون إلهًا واحداً. فمن عبد إلهين لم يكن عبداً لإلهه وإله آبائه. وإنما يعبد إلهه من عبد إلهًا واحداً.

ولو كان من عبد الله وعبد معه غيره عبداً له، لكانت عبادته نوعين؛ عبادة لإشراك، وعبادة إخلاص. وإذا كان كذلك لم يكن قوله: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ بدلاً؛ لأن هذا كل من كل، ليس هو بدل بعض من كل. فَعَلِمَ أن إلهه وإله آبائه لا يكون إلا إلهًا واحداً.

والوجه الثانى: قوله: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ نصب على الحال، لكنها حال لازمة فإنه لا يكون إلا إلهًا واحداً. كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، وهو لا يكون إلا مصدقاً. ومنه: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١]. فمن عبد معه غيره، فما عبده إلهًا واحداً، ومن أشرك به فما عبده. وهو لا يكون إلا إلهًا واحداً. فإذا لم يعبد في الحال اللازمة له، لم تكن له حال أخرى يعبد فيها، فما عبده.

فإن قيل: المشرك يجعل معه آلهة أخرى، فهو يعبد في حال ليس هو فيها الواحد، قيل: هذا غلط منشؤه أن لفظ «الإله» يراد به المستحق للإلهية، ويراد به ما اتخذته الناس إلهًا وإن لم يكن إلهًا في نفس الأمر، بل هي أسماء سموها هم وآباؤهم. فتلك ليست في نفسها آلهة، وإنما هي آلهة في أنفس العابدين. فإلهيتها أمر قدره

المشركون، وجعلوه في أنفسهم من غير أن يكون مطابقاً للخارج، كالذى يجعل من ليس بعالم عالماً، ومن ليس بحى حياً، ومن ليس بصادق ولا عدل صادقاً وعدلاً فيقال: هذا عندك صادق، وعادل، وعالم، وتلك اعتقادات غير مطابقة، وأقوال كاذبة غير لائقة.

ولهذا يجعل - سبحانه - ذلك من باب الافتراء والكذب كما قال أصحاب الكهف: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف: ١٥]، وقال الخليل: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]. وقال: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦]، أى: أى شئ يتبع الذين يشركون؟ وإنما يتبعون الظن والخرص، وهو الخزر^(١). هذا صواب، وإن ما استفهامية. وقد قيل: إنها نافية. وبعضهم لم يذكر غيره، كأبى الفرج. وهو ضعيف كما قد بين ذلك فى غير هذا الموضع.

وقال هود: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ [هود: ٥٠].

وإذا كانت إلهية ما سوى الله أمراً مختلقاً يوجد فى الذهن واللسان لا وجود له فى الأعيان. وهو من باب الكذب والاعتقاد الباطل الذى ليس بمطابق. وما عند عابديها - من الحب والخوف والرجاء لها - تابع لذلك الاعتقاد الباطل. كمن اعتقد فى شخص أنه صادق فصدقه فيما يقول، وبنى على إخباره أعمالاً كثيرة. فلما تبين كذبه، ظهر فساد تلك الأعمال كاتباع مسيلمة، والأسود، وغيرهما من أصحاب الزوايا والتُرَهَّات، وما يشرعونه لاتباعهم مما لم يأذن به الله، بخلاف الصادق والصدق.

ولهذا كانت كلمة التوحيد ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]. وقال فى كلمة الشرك: ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]. فليس لها أساس ثابت، ولا فرع ثابت؛ إذ كانت باطلة، كأقوال الكاذبين وأعمالهم، بل هى أعظم الكذب والافتراء مع الحب لها.

والشرك أعظم الظلم. قال ابن مسعود: قلت: يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟ قال:

(١) الخزر: التقدير بالحدس. انظر: لسان العرب، مادة: «حزر».

«أن تجعل لله ندًا وهو خالقك»^(١).

فنفس تألههم لها، وعبادتهم إياها، وتعظيمها، وحبها، ودعائها، واعتقادها آلهة، والخبر عنها بأنها آلهة موجود، كما كان اعتقاد الكذابين موجودًا. وأما نفس اتصافها بالإلهية، فمفقود، كاتصاف مسيلمة بالنبوة.

فهنا حالان: حال للعابد. وحال للمعبود. فأما العابدون فكلهم فى قلوبهم عبادة وتأله لمن عبده. وأما المعبودون، فالرحمن له الإلهية، وما سواه لا إلهية له، بل هو ميت لا يملك لعابديه ضرًا ولا نفعًا. ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وهو فى أصح القولين ﴿سَبِيلًا﴾ بالتقرب بعبادته وذكره. ولهذا قال بعدها: ﴿تَسْبَحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، فأخبر عن الخلائق - كلها - أنها تسبح بحمده. وقد بسط هذا فى موضع آخر.

فقوله: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ - إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣]، إذا قيل: إنه منصوب على الحال، فيما أن يكون حالًا من الفاعل العابد، أو من المفعول المعبود. فالأول: نعبد فى حال كوننا مخلصين لا نعبد إلا إياه. والثانى نعبد فى الحال اللازمة له، وهو أنه إله واحد، فنعبد مخلصين معترفين له بأنه الإله وحده دون ما سواه.

فإن كان التقدير هذا الثانى، امتنع أن يكون المشرك عابدًا له. فإنه لا يعبد فى هذه الحال، وهو - سبحانه - ليست له حال أخرى نعبد فيها. وإن كان التقدير الأول، فقد يمكن أن نعبد فى حال أخرى نتخذ معه آلهة أخرى فى أنفسنا.

لكن قوله: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ دليل على أنها حال من المعبود، بخلاف ما إذا قيل: نعبد مخلصين له الدين، فإن هذه حال من الفاعل.

ولهذا يأتى هذا فى القرآن كثيرًا، كقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]، وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤]. فهذا حال من الفاعل فإنه يكون تارة مخلصًا، وتارة مشركًا. وأما الرب - تعالى - فإنه لا يكون إلا إلهًا واحدًا.

والحال - وإن كانت صفة للمفعول فهى - أيضًا - حال للفاعل. فإنهم قالوا: نعبد فى هذه الحال. فلزم أن عبادتهم له ليست فى غير هذا الحال. وبين أن قوله: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ

(١) البخارى فى التفسير (٤٤٧٧) ومسلم فى الإيمان (٨٦ / ١٤١) والترمذى فى التفسير (٣١٨٢) وقال: «هذا حديث حسن صحيح» وأحمد ١ / ٣٨٠.

آبَاتِكَ ... إِلَهًا وَاحِدًا ﴿البقرة: ١٣٣﴾، هي حال متعلقة بالفاعل والمفعول جميعا - بالعباد والمعبود. فإن العامل فيها - المتعلق بها - العبادة، وهي فعل العابد، والذي يقال له المفعول في العربية هو المعبود.

كما قيل في الجملة: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣] قيل: هي واو العطف. وقيل: واو الحال. أى: نعبد في هذه الحال. قالوا: وهي حال من فاعل «نعبد» أو مفعوله لرجوع الهاء إليه في «له». وهذا التقدير غلط؛ إذ هي حال منهما جميعاً. فإنهم إذا عبدوه وهم مسلمون فهم مسلمون حال كونهم عابدين، وحال كونه معبوداً؛ إذ كونهم عابدين وكونه معبوداً ليس مختصاً بمقارنة أحدهما دون الآخر.

فالظرف والحال - هنا - كلمة وليست مفرداً؛ ولهذا اشتباه عليهم. فإن المفرد لا يمكن أن يكون في اللفظ صفة لهذا وهذا. فإذا قلت: ضربت زيداً قاعداً، فالقعود حال للفاعل أو المفعول. وإذا قلت: ضربته والناس قعود، فليس هذه الحال من أحدهما دون الآخر، بل هي مقارنة للضرب المتعلق بها، كأنه قال: ضربته في زمان قعود الناس. فهو ظرف للفعل المتعلق بالفاعل والمفعول، بخلاف ما إذا قلت: ضربته في حال قعودى أو قعوده، فهذا يختلف.

والآية فيها ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾. فهذه حال من المعبود بلا ريب. فلزم أنهم إنما عبدوه في حال كونه إلهاً واحداً، وهذه لازمة له.

وإذا قيل: المراد: في حال كونه معبوداً واحداً لا تتخذ معه معبوداً آخر، فهذه حال ليست لازمة، لكنه صفة للعابدين، لا له. قيل: هذا ليس فيه مدح له، ولا وصف له بأنه يستحق الإلهية. لكن فيها وصفهم فقط.

وأيضاً. فقوله: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾، كقوله: ﴿وَالْهَيْكُلُ لِلَّهِ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] فهو في نفسه إله واحد وإن جعل معه المشركون آلهة بالافتراء والحب. فيجب أن يكون المراد ما دل عليه هذا الاسم.

ولو أرادوا ذلك المعنى لقالوا: نعبد مخلصين له الدين. وهذا المعنى قد ذكروه في الجملة الثانية، وهي قولهم: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾، لا سيما إذا جعلت حالا، أى: نعبد إلهاً واحداً في حال إسلامنا له. وإسلامهم له يتضمن إخلاص الدين له، وخضوعهم، واستسلامهم لأحكامه، بخلاف غير المسلمين.

ولهذا قال آمراً للمؤمنين أن يقولوا: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ

بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿البقرة: ١٣٦﴾.

ثم قال: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾. قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ ﴿البقرة: ١٣٨، ١٣٩﴾.

وفى هذه الآيات معان جليلة ليس هذا موضع استيفائها.

فصل

وهذا النزاع فى قوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، هل هو خطاب لجنس الكفار، كما قاله الأكثرون؟ أو لمن علم أنه يموت كافراً، كما قاله بعضهم؟ يتعلق بسمى «الكافر» ومسمى «المؤمن».

فطائفة تقول: هذا إنما يتناول من وافى القيامة بالإيمان. فاسم المؤمن -عندهم- إنما هو لمن مات مؤمناً. فأما من آمن ثم ارتد فذاك ليس عندهم بإيمان.

وهذا اختيار الأشعرى، وطائفة من أصحاب أحمد، وغيرهم. وهكذا يقال: الكافر من مات كافراً.

وهؤلاء يقولون: إن حب الله وبغضه، ورضاه وسخطه، وولايته وعداوته، إنما يتعلق بالموافاة فقط. فالله يحب من علم أنه يموت مؤمناً. ويرضى عنه ويواليه بحب قديم وموالاتة قديمة. ويقولون: إن عمر حال كفره كان ولياً لله.

وهذا القول معروف عن ابن كُلاب ومن تبعه، كالأشعرى وغيره.

وأكثر الطوائف يخالفونه فى هذا، فيقولون: بل قد يكون الرجل عدواً لله ثم يصير ولياً لله، ويكون الله يبغضه ثم يحبه. وهذا مذهب الفقهاء والعامّة. وهو قول المعتزلة، والكرامية، والحنفية قاطبة، وقدماء المالكية، والشافعية، والحنبلية.

وعلى هذا يدل القرآن، كقوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿وَأِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٣٧]، فوصفهم بكفر بعد إيمان، وإيمان بعد كفر. وأخبر عن الذين كفروا أنهم كفار، وأنهم إن انتهوا يغفر لهم ما قد سلف. وقال: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨].

وفى الصحيحين فى حديث الشفاعة: تقول الأنبياء: «إن ربي قد غضب غضباً لم يغضب قبله مثله. ولن يغضب بعده مثله»^(١).

فى دعاء الحجاج عند الملتزم عن ابن عباس وغيره: «فإن كنت رضى عنى فازدد عنى رضا، وإلا فمن الآن فارض عنى». وبعضهم حذف: «فارض عنى»^(٢)، فظن بعض الفقهاء أنه «فمن الآن» أنه من «المن». وهو تصحيف. وإنما هو من حروف الجر كما فى تمام الكلام، وإلا فمن الآن فارض عنى.

فبين أنه يزداد رضا، وأنه يرضى فى وقت محدود. وشواهد هذا كثيرة. وهو مبسوط فى مواضع.

فصل

ونظير القول فى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، القولان فى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، فإن للناس فى هذه الآية قولين:

أحدهما: أنها خاصة بمن يموت كافراً. وهذا منقول عن مقاتل، كما قال فى قوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾. وكذلك نقل عن الضحاك. قالوا: نزلت فى مشركى العرب، كأبى جهل، وأبى طالب، وأبى لهب، ممن لم يسلم. وقال الضحاك: ونزلت فى أبى جهل وخمسة من أهل بيته.

وطائفة من المفسرين لم يذكروا غير هذا القول، كالثعلبى والبغوى وابن الجوزى. قال البغوى: هذه الآية فى أقوام حقت عليهم كلمة الشقاوة فى سابق علم الله.

وقال ابن الجوزى: قال شيخنا على بن عبيد الله: وهذه الآية وردت بلفظ العموم والمراد بها الخصوص؛ لأنها أذنت بأن الكفار حين إنذارهم لا يؤمنون، وقد آمن كثير من الكفار عند إنذارهم. ولو كانت على ظاهرها فى العموم لكان خبر الله بخلاف مخبره، فلذلك وجب نقلها إلى الخصوص.

والقول الثانى: أن الآية على مقتضاها، والمراد بها أن الإنذار وعدمه سواء بالنسبة إلى الكافر ما دام كافراً، لا ينفعه الإنذار ولا يؤثر فيه، كما قيل مثل ذلك فى الآيات: إنها غير موجبة للإيمان. وقد جمع بينهما فى قوله: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَّا

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٣٤٠) ومسلم فى الإيمان (١٩٤ / ٣٢٧)، كلاهما عن أبى هريرة.

(٢) الشافعى فى الأم ٢ / ٢٢١، والبيهقى فى السنن ٥ / ١٦٤.

يُؤْمِنُونَ ﴿ [يونس: ١٠١].

فالأيات أفقية، وأرضية، وقرآنية، وهى أدلة العلم. والإنذار يقتضى الخوف. فالآيات لمن إذا عرف الحق عمل به، فهذا تنفعه الحكمة. والإنذار لمن يعرف الحق وله هوى يصده فينذر بالعذاب الذى يدعوه إلى مخالفة هواه، وهو خوف العذاب. وهذا هو الذى يحتاج إلى الموعظة الحسنة. وآخر لا يقبل الحق فيحتاج إلى الجدل، فيجادل بالتي هى أحسن.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾ [النارعات: ٤٥]، ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ﴾ [يس: ١١].

فالمراد أن الكافر ما دام كافراً لا يقبل الحق سواء أُنذر أم لم ينذر، ولا يؤمن ما دام كذلك؛ لأن على قلبه وسمعه وبصره موانع تصد عن الفهم والقبول. وهكذا حال من غلب عليه هواه.

وهو -سبحانه- لم يقل: «إنهم لا يؤمنون». وقيل ذلك لمن سبقت عليه الشقوة، أو حقت عليه الكلمة، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ. وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧]، فبين أن هؤلاء لا يؤمنون إلا حين لا ينفعهم إيمانهم وقت رؤية العذاب الأليم، كإيمان فرعون المذكور قبلها. وموسى قد دعا عليه فقال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ. قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٨، ٨٩].

وأما إذا أطلق -سبحانه- الكفار فهو مثل قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ الآية [الأنعام: ١١١]، فبين أنهم قد يؤمنوا إذا شاء.

وآية البقرة مطلقة عامة. فإنه ذكر فى أول السورة أربع آيات فى صفة المؤمنين، وآيتين فى صفة الكافرين، وبضع عشرة آية فى المنافقين. فبين حال الكافر المصر على كفره أن الإنذار لا ينفعه للحجب التى على قلبه وسمعه وبصره. وليس قال: إن الله لا يهدى أحداً من هؤلاء، فيسمع ويقبل. ولكن هو حين يكون كافراً لا تتناوله الآية. وهذا كما يقال فى الكافر الحربى: لا يجوز أن تعقد له الذمة، ولا يكون قط من أهل دار الإسلام ما دام حربياً.

فالكفار ما داموا كفاراً هم بهذه المثابة لهم موانع تمنعهم من الإيمان كما أن للمنافقين موانع تمنعهم ما داموا كذلك، وإن أُنذروا. وهذا كقوله: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي

يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بَكُمْ عَمِي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿البقرة: ١٧١﴾، فهذا مثل كل كافر ما دام كافراً.

وذلك لا يمنع أن يكونوا قد يسمعون إذا زال الغطاء الذي على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم، فإنهم لا يسمعون لذلك المعنى المشتق منه، وهو الكفر. فما داموا هذه حالهم فهم كذلك، ولكن تغير الحال ممكن، كما قال: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، وكما هو الواقع.

ومثل هذا يفيد أن الإنسان لا يعتقد أنه بدعائه وإنذاره وبيانه يحصل الهدى، ولو كان أكمل الناس، وأن الداعي - وإن كان صالحاً ناصحاً مخلصاً - فقد لا يستجيب المدعو؛ لا لنقص في الدعاء، لكن لفساد في المدعو.

وهذا لأن حصول المطلوب متوقف على فعل الفاعل وقبول القابل، كالسيف القاطع يؤثر بشرط قبول المحل فيه - لا يقطع الحجارة والحديد ونحو ذلك. والنفخ يؤثر إذا كان هناك قابل - لا يؤثر في الرماد.

والدعاء، والتعليم، والإرشاد. وكل ما كان من هذا الجنس، له فاعل وهو المتكلم بالعلم والهدى والنذارة، وله قابل وهو المستمع. فإذا كان المستمع قابلاً حصل الإنذار التام، والتعليم التام، والهدى التام. وإن لم يكن قابلاً قيل: علمته فلم يتعلم، وهديته فلم يهتد، وخاطبته فلم يصغ، ونحو ذلك.

فقوله في القرآن: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، هو من هذا. إنما يهتدى من يقبل الاهتداء، وهم المتقون، لا كل أحد. وليس المراد أنهم كانوا متقين قبل اهتدائهم، بل قد يكونوا كفاراً. لكن إنما يهتدى به من كان متقياً. فمن اتقى الله اهتدى بالقرآن. والعلم والإنذار إنما يكون بما أمر به القرآن.

وهكذا قوله: ﴿لِيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ [يس: ٧٠]، الإنذار التام، فإن الحى يقبله. ولهذا قال: ﴿وَيَحِقُّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [يس: ٧٠]، فهم لم يقبلوا الإنذار.

ومثله قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا﴾ [النارعات: ٤٥].

وعكسه قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] أى: كل من ضل به فهو فاسق. فهو ذم لمن يضل به، فإنه فاسق. ليس أنه كان فاسقاً قبل ذلك.

ولهذا تأولها سعد بن أبى وقاص فى الخوارج، وسماهم «فاسقين»؛ لأنهم ضلوا بالقرآن. فمن ضل بالقرآن فهو فاسق.

فقوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]، من هذا الباب. والتقدير: من ختم على قلبه

وجعل على سمعه وبصره غشاوة فسواء عليك أنذرته أم لم تنذره هو لا يؤمن، أى: ما دام كذلك، ولكن هذا قد يزول.

وفى صفة النبى ﷺ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وحرزاً للأمينين. أنت عبدى ورسولى، سميتك «المتوكل»، لست بفظ، ولا غليظ، ولا سخاب فى الأسواق. ولا يجزى بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر. ولن أقبضه حتى أقيم به الملة العوجاء، فأفتح به أعينا عمياء، وآذاناً صما، وقلوباً غلغلاً^(١).

وقد قال: ﴿تُنذِرُ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ. لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٦، ٧]، فدل على أن بعضهم يؤمنون. ثم قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ﴾ [يس: ٨ - ١١] فهذا هو الإنذار التام، وهو الإنذار الذى يقبله المنذر ويتنفع به.

وقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] هو أصل الإنذار، كما يقال فى البليد والمشغول الذهن بأمور الدنيا والشهوات: سواء عليك أعلمته أم لم تعلمه لا يتعلم ولا يقبل الهدى، ويقال فى الذكى الفارغ: إنما يتعلم مثل هذا. ثم المشغول قد يتفرغ. وقد يصلح ذهن بعد فساد. ويفسد بعد صلاحه لفساد قلبه وصلاحه.

وعلى هذا القول أكثر تفسير السلف، كما ذكره ابن إسحاق، وقد رواه ابن أبى حاتم وغيره. قال ابن إسحاق: حدثنى محمد بن أبى محمد، عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، أى: بما أنزل إليك، وإن قالوا: إنا قد آمنا بما جاءنا قبلك، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، أى: إنهم قد كفروا بما عندهم من ذكرك ووجدوا ما أخذ عليهم من الميثاق فقد كفروا بما جاءك وبما عندهم مما جاءهم به غيرك. فكيف يسمعون منك إنذاراً وتحذيراً؟

فقد تبين أنهم لا يسمعون الإنذار؛ لكفرهم بما عندهم وما جاءهم من الحق. ومعلوم أن منهم خلقاً تابوا بعد ذلك وآمنوا.

وروى عن الربيع بن أنس، عن أبى العالية قال: آيتان فى قادة الأحزاب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. قال: هم الذين ذكرهم الله فى هذه الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَدْعُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨].

قلت: جعلهم قادة الأحزاب لكونهم أضلوا الاتباع فأحلواهم دار البوار. والأحزاب يوم الخندق قد أسلم عامة قادتها، وحسن إسلامهم، مثل عكرمة بن أبى جهل، وصفوان بن

(١) البخارى فى البيوع (٢١٢٥) وأحمد ٢ / ١٧٤.

أمية، وسهيل بن عمرو، وأبى سفيان. وهؤلاء أسلم منهم من أسلم عام الفتح، وهم الطلقاء. ومنهم من أسلم قبل ذلك. والحزب الآخر غطفان، وقد أسلموا أيضا.

والآية لا بد أن تناول كفار أهل الكتاب، كما قال ابن إسحاق. فإن السورة مدنية، وإن تناولت مع ذلك المشركين. فهي تعم كل كافر. ومقاتل، والضحاك يخصصها ببعض مشركى العرب. وابن السائب يقول: هي إنما نزلت فى اليهود، منهم حى بن أخطب. وكذلك ما ذكره ابن إسحاق، عن ابن عباس، أنها فى اليهود، وأبو العالية يقول: إنها نزلت فى قادة الأحزاب.

والآية تعم هؤلاء كلهم وغيرهم، كما أن آيات المؤمنين والمنافقين كان سبب نزولها المؤمنين والمنافقين الموجودين وقت النزول، وهى تعمهم وغيرهم من المؤمنين والمنافقين إلى قيام الساعة.

والمقصود أن قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، كقوله: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ . وَمَا أَنْتَ بِهَادٍ الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ [الروم: ٥٢، ٥٣]، وقوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ﴾ [يونس: ٤٢، ٤٣].

وكل هذا فيه بيان أن مجرد دعائك وتبليغك وحرصك على هدايتهم ليس موجب ذلك، وإنما يحصل ذلك إذا شاء الله هدايتهم فشرح صدورهم للإسلام، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، ففيه تعزية لرسوله ﷺ، وبينت الآية له أن تبليغك وإن لم يهتدوا به ففيه مصالح عظيمة غير ذلك.

وفيه بيان أن الهدى هدى الله. ف ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وقد قال له: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]. ففيه تقرير التوحيد، وتقرير مقصود الرسالة.

وهو - سبحانه - أخبر عمن لا يؤمن فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧]. وقال: ﴿لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٦]. ثم قال: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧]. فخص فى هذه الآية، وفى تلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾. وهم الذين حق عليهم القول، أى: حق عليهم ما قاله الله - سبحانه - وكتبه، وقدره. فجعل الموجب هو التقدير السابق، وهو قوله.

والقول وإن كان قد يكون خبراً مجرداً بما سيكون، وقد يكون قولاً يتضمن أشياء كاليمين المتضمنة للحض والمنع، فقد ذكر في مواضع تقديم اليمين، كقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، ونحو ذلك.

فهو خبر عما قاله، أو قاله وكتبه. وهو التقدير الذى يتضمن أنه قدر ما يفعله، وعلمه، وكتبه، كما تظاهرت النصوص بأن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة. والقدر تضمن علمه بما سيكون، ومشيته لوجود ما قدره وعلم أن سيخلقه.

والقول قد يكون خبراً، وقد يكون فيه معنى الطلب - الحض والمنع - بالقسم، وإما لكتابته على نفسه، كقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله: «يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا»^(١).

وأما قوله: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]، فهذا مختص بالكفار. وهو الوعيد المتضمن الجزاء على الأعمال، كما قال تعالى لإبليس: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥].

وقوله: ﴿وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩] أى: إن عذابهم له أجل مسمى، إما يوم القيامة، وإما فى الدنيا كيوم بدر، وإما عقب الموت - وقد ذكر فى الآية الأقوال الثلاثة. فلولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لكان العذاب لازماً، أى: لازماً لهم. فإن مقتضى له قائم تام، وهو كفرهم.

وأما إذا أطلق القول على الكفار من غير تقييد، فإنه لا يريد من لا يؤمن منهم. فإن اللفظ لا يدل على ذلك البتة.

وأيضاً، فإن هذا لا فائدة فيه، إذ كان أولئك غير معروفين، وإنما هم طائفة قد حق عليهم القول، وهم لا يتميزون من غيرهم. بل هو مأمور بإنذار الجميع، وفيهم من يؤمن ومن لا يؤمن. فذكر اللفظ العام - وإرادة أولئك دون غيرهم - ليس فيه بيان للمراد الخاص. وذكر المعنى الذى أوجب أنهم لا يؤمنون قط، ولا فيه تعليق الحكم بالمعنى العام. وكلام الله - تعالى - يصاب عن مثل ذلك.

وما ذكر من الموانع هى موجودة فى كل من لم يقبل الإنذار، سواء كان كافراً، أو منافقاً أو فاسقاً أو غير ذلك، لسبب يوجب ذلك، فيمتنع قبول الإنذار بسبب الموانع. ولكن هذه

(١) مسلم فى البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥).

الموانع قد تزول، فإنها ليست لازمة لكل كافر.

وإذا كان المانع ما سبق من القول الذى حق عليهم فقد لا يزول أبداً، كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧].

وقد يذكر هذا وهذا.

وأما إذا اقتصر على ذكر الموانع التى فيها، ولم يذكر ما سبق من القول، فهذه الموانع يرجى زوالها ويمكن، ما لم يذكر معها ما يقتضى امتناع تغير حالهم وحصول الهدى.

فصل

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ جاء الخطاب فيها بـ «ما»، ولم يجرى بـ «من»، فقيل: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ لم يقل: «لا أعبد من تعبدون»؛ لأن «من» لمن يعلم، والأصنام لا تعلم.

وهذا القول ضعيف جداً، فإن معبود المشركين يدخل فيه من يعلم كالملائكة والأنبياء والجن والإنس، ومن لم يعلم. وعند الاجتماع تغلب صيغة أولى العلم، كما فى قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥].

فإذا أخبر عنهم بحال من يعلم عبر عنهم بعبادته، كما فى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٤، ١٩٥]، فعبر عنهم بضمير الجمع المذكر. وهو لأولى العلم. وأما ما لا يعلم فجمعه مؤنث، كما تقول: الأموال جمعها والحجارة قذفتها.

فـ «ما» هى لما لا يعلم، ولصفات من يعلم. ولهذا تكون للجنس العام؛ لأن شمول الجنس لما تحته هو باعتبار صفاته، كما قال: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، أى: الذى طاب، والطيب من النساء. فلما قصد الإخبار عن الموصوف بالطيب، وقصد هذه الصفة دون مجرد العين، عبر بـ «ما».

ولو عبر بـ «من»، كان المقصود مجرد العين والصفة للتعريف، حتى لو فقدت لكانت غير مقصودة، كما إذا قلت: جاءنى من يعرف، ومن كان أمس فى المسجد، ومن فعل

كذا، ونحو ذلك. فالمقصود الإخبار عن عينه، والصلة للتعريف وإن كانت تلك الصفة قد ذهبت.

ومنه قوله: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا . وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا . وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٥ - ٧]. على القول الصحيح إنها اسم موصول، والمعنى: وبانيها، وطاحيها، ومسويها. ولما قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا . وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٩، ١٠]، أخبر بـ «من»؛ لأن المقصود الإخبار عن فلاح عينه وإن كان فعله للتركيز والتدسية قد ذهب في الدنيا.

فالقسم هناك بالموصوف، بحيث أنه إنما أقسم بهذا الموصوف والصفة لازمة. فإنه لا توجد مبنية إلا ببانيها، ولا مطحية إلا بطاحيها، ولا مسواة إلا بمسويها. وأما المرء المزكى نفسه والمالسيها، فقد انقضى عمله في الدنيا، وفلاحه وخيئته في الآخرة ليسا مستلزماً لذلك العمل.

ونحو هذا قوله: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣].

ولهذا يستفهم بها عن صفات من يعلم في قوله: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، كما يستفهم - على وجه - بها في قوله: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ [الصافات: ٨٥].

وأما قوله: ﴿وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمُ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. فلاستفهام عن عين الخالق للتمييز بينه وبين الآلهة التي تعبد. فإن المستفهمين بها كانوا مقرين بصفة الخالق، وإنما طلب بالاستفهام تعيينه وتمييزه، ولتقام عليهم الحجة باستحقاقه وحده العبادة.

وأما فرعون، فكان منكراً للموصوف المسمى، فاستفهم بصيغة «ما»؛ لأنه لم يكن مقراً به، طالباً لتعيينه؛ ولهذا كان الجواب في هذا الاستفهام بقول موسى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٦، الإسراء: ١٠٢]، وبقوله: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فأجاب - أيضاً - بالصفة. وهناك قال: ﴿وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمُ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فكان الجواب بالاسم المميز للمسمى عن غيره. وكذلك قوله: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ٨٤] إلى تمام الآيات.

فقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾، يقتضى تنزيهه عن كل موصوف بأنه معبودهم؛ لأن كل ما عبده الكافر وجبت البراءة منه؛ لأن كل من كان كافراً، لا يكون معبوده الإله الذى يعبد المؤمن. إذ لو كان هو معبوده لكان مؤمناً، لا كافراً. وذلك يتضمن أموراً:

أحدها: أن ذلك يستلزم براءته من أعيان من يعبدونهم من دون الله .

الثاني: أنهم إذا عبدوا الله وغيره فمعبودهم المجموع، وهو لا يعبد المجموع - لا يعبد إلا الله وحده . فيعبده على وجه إخلاص الدين له، لا على وجه الشرك بينه وبين غيره .

وبهذا يظهر الفرق بين هذا وبين قول الخليل: ﴿ إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ . إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [الزخرف: ٢٦ ، ٢٧] . وقوله: ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٧٧] ، بأن يقال: هنا نفى عبادة المجموع، وذلك لا ينفي عبادة الواحد الذي هو الله . والخليل تبرأ من المجموع، وذلك يقتضي البراءة من كل واحد، فاستثنى . أو يقال: الخليل تبرأ من جميع المعبودين - من الجميع - فوجب أن يستثنى رب العالمين . ولهذا لما وقع مستثنى في أول الكلام في قوله: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [الممتحنة: ٤] لم يحتج إلى استثناء آخر .

وأما هذه السورة فإن فيها التبرى من عبادة ما يعبدون، لا من نفس ما يعبدون . وهو برىء منهم، ومن عبادتهم، ومما يعبدون . فإن ذلك كله باطل، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ يقول الله: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك . من عمل عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه برىء، وهو كله للذي أشرك»^(١) .

فعبادة المشرك كلها باطلة، لا يقال: نصيب الله منها حق، والباقي باطل، بخلاف معبودهم . فإن الله إله حق، وماسواه آلهة باطلة .

فلما تبرأ الخليل من المعبودين احتاج إلى استثناء رب العالمين . ولما كان في هذه تبرؤه من أن يعبد ما يعبدون، فكان المنفى هو العبادة، تبرأ من عبادة المجموع الذين يعبدهم الكافرون .

الثالث: إن كان النفي عن الموصوف بأنه معبودهم، لا عن عينه، فهو لا يعبد شيئاً من حيث هو معبودهم؛ لأنه من حيث هو معبودهم هم مشركون به، فوجب البراءة من عبادته على ذلك الوجه . ولو قال: «من تعبدون»، لكان يقال: إلا رب العالمين؛ لأن النفي واقع على عين المعبود . وليس إذا لم يعبد ما يعبدون متبرئاً منه ومعادياً له حتى يحتاج إلى الاستثناء، بل هو تارك لعبادة ما يعبدون .

وهذا يتبين بالوجه الرابع: وهو قوله: ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾، نفى عنهم عبادة معبوده . فهم إذا عبدوا الله مشركين به لم يكونوا عابدين معبوده . وكذلك هو إذا عبده

(١) سبق تخريجه ص ٣١٥ .

مخلصاً له الدين لم يكن عابداً معبودهم.

الوجه الخامس: أنهم لو عينوا الله بما ليس هو الله، وقصدوا عبادة الله، معتقدين أن هذا هو الله، كالذين عبدوا العجل، والذين عبدوا المسيح، والذين يعبدون الدجال، والذين يعبدون ما يعبدون من دنياهم وهواهم، ومن عبد من هذه الأمة، فهم عند نفوسهم إنما يعبدون الله، لكن هذا المعبود الذى لهم ليس هو الله.

فإذا قال: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، كان متبرئاً من هؤلاء المعبودين وإن كان مقصود العابدين هو الله.

الوجه السادس: أنهم إذا وصفوا الله بما هو برىء منه، كالصاحبة والولد، والشريك، وأنه فقير أو بخيل، أو غير ذلك، وعبدوه كذلك، فهو برىء من المعبود الذى لهؤلاء. فإن هذا ليس هو الله كما قال النبى ﷺ: «ألا ترون كيف يصرف الله عنى سب قريش؟ يسبون مُدَمِّمًا وأنا محمد»^(١). فهم وإن قصدوا عينه لكن لما وصفوه بأنه مذمم كان سبهم واقعاً على من هو مذمم، وهو محمد - ﷺ. وذاك ليس هو الله.

فالمؤمنون برآء مما يعبد هؤلاء.

الوجه السابع: أن كل من لم يؤمن بما وصف به الرسول ربه فهو فى الحقيقة لم يعبد ما عبده الرسول من تلك الجهة.

وقس على هذا، فلتتأمل هذه المعانى، وتلخص وتهذب، والله - تعالى - أعلم.

(١) البخارى فى المناقب (٣٥٣٣)، والنسائى فى الطلاق (٣٤٣٨)، وأحمد ٢/ ٢٤٤، ٣٤٠، ٣٦٩، كلهم عن أبى هريرة.

سورة تبت

قال شيخ الإسلام قدس الله روحه:

سورة «تبت» نزلت في هذا وامراته، وهما من أشرف بطنين في قريش، وهو عم على، وهي عمة معاوية، واللذان تداولا الخلافة في الأمة هذان البطان: بنو أمية، وبنو هاشم، وأما أبو بكر وعمر فمن قبيلتين أبعد عنه ﷺ واتفق في عهدهما ما لم يتفق بعدهما.

وليس في القرآن ذم من كفر به ﷺ باسمه إلا هذا وامراته، ففيه أن الأنساب لا عبرة بها، بل صاحب الشرف يكون ذمه على تخلفه عن الواجب أعظم. كما قال تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٠].

قال النحاس: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، دعاء عليه بالخسر. وفي قراءة عبد الله: «وقد تب». وقوله: ﴿وَمَا كَسَبَ﴾، أى: ولده. فإن قوله: ﴿وَمَا كَسَبَ﴾، يتناوله، كما في الحديث ولده من كسبه^(١). واستدل بها على جواز الأكل من مال الولد. ثم أخبر أنه: ﴿سَيَصْلَى نَارًا﴾ [المسد: ٣] أخير بزوال الخير، وحصول الشر، و«الصلى» الدخول والاحتراق جميعا. وقوله: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أن كان مثلاً للنميمة؛ لأنها تضرم الشر، فيكون حطب القلوب، وقد يقال: ذنبها أعظم، وحمل النميمة لا يوصف بالخبيل في الجيد، وإن كان وصفا لحالها في الآخرة، كما وصف بعلمها وهو يصلى، وهي تحمل الحطب عليه، كما أعانته على الكفر، فيكون من حشر الأزواج، وفيه عبرة لكل متعاونين على الإثم، أو على إثم ما، أوعدوان ما.

ويكون القرآن قد عمم الأقسام الممكنة في الزوجين، وهي أربعة إما إبراهيم وامراته، وإما هذا وامراته، وإما فرعون وامراته، وإما نوح وامراته، ولوط. ويستقيم أن يفسر حمل الحطب بالنميمة بحمل الوقود في الآخرة. كقوله: «من كان له لسانان»^(٢) إلخ. والله أعلم.

آخر المجلد السادس عشر

(١) النسائي في البيوع (٤٤٤٩)، وابن ماجه في التجارات (٢١٣٧) والدارمي في البيوع ٢/ ٢٤٧، وأحمد ٣١/ ٦ كلهم عن عائشة.

(٢) أبو داود في الادب (٤٨٧٣)، والدارمي ٢/ ٣١٤، كلاهما عن عمار بلفظ «من كان له وجهان...».

فهرس المجلد السادس عشر

الصفحة

الموضوع

سورة الزمر

- * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ وبيان المراد بالقول ٧
- فى قوله : ﴿ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ تقسيم القول إلى حسن وأحسن ، فكيف مع أن القرآن كله متبع ؟ ٧
- * فصل : فى السماع الذى أمر الله به وإقسامه ٩
- بيان أن قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ لم يرد به مجرد إسماع الصوت ١٠
- هل لا بد أن يكون الإنسان مؤمنا متقيا قبل سماع القرآن ؟ ١٢
- * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية ١٤
- * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ الآيات ١٥
- بم يكون القنوط ؟ ١٦
- تنازع العلماء فى العبد : هل يصير فى حال تمتنع منه التوبة إذا أَرَادَهَا ؟ ١٦
- إبطال قول من لا يرى للمبتدع توبة ١٧
- القرآن بين توبة الكافر ، وإن كان قد ارتد ثم عاد إلى الإسلام ٢٠
- تنازع العلماء فى قبول توبة من تكررت رده ٢٢
- * سئل عن قوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَقَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية ٢٣

سورة الشورى

- * قال : قد كتبت بعض ما يتعلق بقوله تعالى : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ الآية إلى قوله : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ ٢٧

سورة الزخرف

- * فصل : فى أن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ﴾ الآية ، يشبه قوله : ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا ﴾ الآيتان ٢٩

سورة الأحقاف

﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ ٣١

سورة ق

﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ ما المزيد ؟ ٣٣

سورة المجادلة

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ ٣٥

سورة الطلاق

﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ الآيتين ٣٧

﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ الآيتين ٣٩

— بيان المراد بالمخرج ٣٩

— للتعقوى فائدتان ٣٩

سورة التحريم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ﴾ ٤١

سورة الملك

﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ١٩ ٤٣

سورة القلم

﴿ فَأَمَّا الْإِنشَاءُ فَكَانَ بِأَمْرِ الْعَلِيِّ ﴾ ٤٥

﴿ بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ ٥١

— بيان قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ ﴾ ٥١

سورة عبس

- * فصل : فى ذكر كلام جماعة من الفضلاء فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ، وَأُمِّهِ
وَأَبِيهِ ﴾ ٥٢
- لم بدئ بالأخ ؟ ٥٢

سورة التكوير

- * فصل : فيما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ . بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ ٥٥
- * قوله فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ٥٥

سورة الأعلى

- * فصل : فى قول ابن فورك فى كتابه إلى أبى إسحاق الإسفرائينى : أليس تقول : إنه يرى
لا فى جهة ؟ إلخ ٥٧
- فساد قول من قال : إن الله يرى من غير معاينة ومواجهة ٥٨
- بيان فساد القول : « هو يرى لا فى جهة ، فكذلك يراه غيره » ٥٩
- * فصل : فى اختلاف كلام ابن فورك فى إثبات الصفات ٦١
- * فصل : فى أن الله سبحانه وصف نفسه بالعلو ٦٥
- ما وصف الله به نفسه من الصفات السلبية لا بد أن يتضمن معنى ثبوتيا ٦٥
- الجهمية والمخالفون للسلف وموقفهم من إثبات صفة العلو ٦٦
- إنكار ابن عربى العلو ٦٧
- * فصل : وأما الذين يصفونه بالعلو والسفول ... لا يصفونه بأنه أكبر من كل شىء إلخ .. ٦٩
- مستند أهل السنة والمعطلة والحلولية ٧١
- * فصل : فى أن « الأعلى » على وزن أفعال التفضيل ٧٢
- الحكمة فى اختيار « الله أكبر » شعارا للصلاة وغيرها ٧٢
- هل يتعين التسبيح فى الركوع والسجود ؟ ٧٣
- « الأعلى » يجمع معانى العلو جميعا ٧٥
- * فصل : فى أن الأمر بتسبيحه يقتضى تنزيهه عن كل عيب وسوء ، وإثبات صفات الكمال له ٧٩

- ﴿ فَصَل : فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ وبيان أن العطف
- ٨٠ يقتضى الاشتراك والمغايرة
- ٨١ ﴿ فَصَل : فى بيان أن الله خلق الأشياء لحكمة وغاية .
- ٨٢ — إنكار الجهمية للحكمة ، والفلاسفة الإرادة
- ٨٥ ﴿ فَصَل : فى أن المخلوق لابد أن يهدى إلى ما خلق له وقدر
- ٨٧ ﴿ فَصَل : فيما تضمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾
- ٨٧ — ذكر أقوال المفسرين فى تقدير الله وهدايته
- ٩٠ — القراءات فى ﴿ قَدَّرَ ﴾
- ٩١ — كثير من تفاسير السلف من باب المثال
- ٩٢ ﴿ فَصَل : فى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَ نُثَاءً أَحْوَى ﴾
- ٩٤ ﴿ فَصَل : فى قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَرِهَ الْإِنسَانُ نَفْعَ الذِّكْرِى ﴾ الآيات
- — المراد بالهدى فى قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ و ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ و ﴿ اهْدِنَا
- ٩٦ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾
- ٩٩ — الجمع بين قوله تعالى : ﴿ قَتَلْنَا عَنْهُمْ قَوْمًا أَنْتَ بِمَلُومٍ ﴾ و ﴿ وَذَكَرْنَا الذِّكْرَى نَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
- ١٠٠ — بيان قوله تعالى : ﴿ سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى . وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى ﴾
- ١٠٣ ﴿ فَصَل : فيما يقتضيه قوله تعالى : ﴿ سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى ﴾
- ﴿ فَصَل : فى الكلام على قوله تعالى : ﴿ مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ ﴾ مع
- ١٠٥ قوله تعالى : ﴿ سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى ﴾
- ﴿ فَصَل : فى أن قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ و ﴿ وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى . أَوْ
- ١٠٦ يَذَكِّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ لا يناقض الآية : ﴿ سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى ﴾
- ١٠٩ ﴿ فَصَل : فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ ﴾
- ١١٢ ﴿ فَصَل : فى أن التذكر اسم جامع لكل ما أمر الله بتذكره
- ١١٣ — الخصوص يوجب قيام الحجة لا يوجب الفضل
- ١١٥ ﴿ فَصَل : فى قوله تعالى : ﴿ وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى ﴾ إلى قوله : ﴿ وَلَا يَحْيَى ﴾
- ١١٧ ﴿ فَصَل : فى الأمور التى جمع الله فيها بين إبراهيم وموسى
- ١١٨ — مراد قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ ﴾
- ١٢١ ﴿ فَصَل : فى أن إبراهيم وموسى قاما بأصل الدين — بيان ذلك

❖ فصل : فى أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله ما أثبتته لنفسه ، ويتزهونه عن مشابهة خلقه

- ١٢٤ بخلاف أهل الضلال من الجهمية ونحوهم
- ١٢٥ — الألقاب الشنيعة التى رمى الجهمية بها أهل السنة
- ١٢٦ — كلام الجهمية موجود عن متقدميهم ومتأخريهم

سورة الغاشية

❖ فصل : فى قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ . وَجُوهٌُ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ الآيات ١٢٩

سورة البلد

- ١٣١ ❖ قوله فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ ﴾ الآيات
- ١٣١ — الحكمة فى ذكر اللسان والشفقتين دون غيرهما من الأعضاء

سورة الشمس

- ١٣٥ ❖ فصل : فى قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾ الآيات
- ١٣٥ — تنوع المقسم به ، وحكمته
- ١٣٧ — فى السورة رد على طوائف القدرية فى خلق أفعال العباد
- ١٤٠ — ما بين الرازى وأبى الحسين البصرى من المناقضة
- ١٤٢ — القدرية الإبلسية ، ولم سموا بذلك ؟
- ١٤٣ — مذهب الوعيدية ومذهب المرجئة
- ١٤٤ ❖ فصل : فى بيان أن السورة رد على طوائف القدرية ونحوهم
- ١٤٧ — عذاب كل أمة بحسب ذنوبهم وجرائمهم

سورة العلق

- ١٤٩ ❖ فصل : فى أن أول ما نزل على الرسول ﷺ بيان أصول الدين
- ١٥٠ — شكر الله واجب ولو لم يكن وعيدا
- ١٥٠ — أول ما نزل من القرآن ، وما تضمنه
- ١٥٤ — إنكار الجهمية كون آدم خلق من طين
- ١٥٧ ❖ فصل : فى بيان طريقة المتكلمين فى إثبات الصانع والنبوة

- ١٦٠ — الحد ، وهل يفيد تصوير المحدود ؟
- ١٦١ * فصل : فى بيان بطلان طريقة المتكلمين فى حدوث الأجسام
- ١٦٣ * فصل : فى أنه سبحانه تارة يذكر خلق الإنسان مجملا ، وتارة مفصلا — بيان ذلك
- ١٦٣ — الأقوال فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾
- ١٦٥ — بيان قوله تعالى : ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالذِّينِ ﴾
- بيان قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾
- ١٧١ * فصل : فى قوله : ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾
- ١٧١ — المراد بلفظ الكرم
- ١٧٣ — الجهمية وإثبات الصفات
- ١٧٥ — أقوال الطوائف فى إرادة الشيء المعين وفعله
- ١٧٦ — هل يجوز وصف الله بالعزم ؟
- ١٧٩ — طريقة الأشعرى فى كتابه « مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين »
- ١٧٩ — أقرب المذاهب إلى قول أبى الحسن الأشعرى
- ١٨١ * فصل : فى بيان أن النبى ﷺ أرسل بالإحسان إلى الناس والرحمة لهم والصبر على أذاهم
- ١٨١ — الخ
- ١٨٣ * فصل : فيما يقتضيه قوله : ﴿ الْأَكْرَمُ ﴾
- ١٨٦ — مراد من قال من أهل السنة : الاسم هو المسمى
- ١٨٦ * فصل : فى دلالة الإضافة فى ﴿ رَبِّكَ ﴾ فى قوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ و ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾
- ١٨٧ — معرفة الله بهم تكون ؟
- ١٨٩ — أول دعوة الرسل
- ١٩١ — ما معنى سؤال فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ؟
- ١٩٤ — بيان قوله تعالى : ﴿ أَفَى اللَّهِ شَكٌّ ﴾ ؟
- إذا كانت معرفة الله والإقرار به ثابتا فى كل فطرة فكيف ينكر ذلك كثير من النظار ؟ بيان ذلك
- ١٩٥ — الفطرة السليمة تستلزم معرفة الله
- ١٩٧ * فصل : فى سبب نسيان الإنسان لنفسه ولما فى نفسه
- ١٩٩

- ٢٠١ * فصل : فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾
- ٢٠٣ * فصل : فى طرق إثبات صفات الكمال
- ٢٠٤ — تفسير اسمه « العلى »
- ٢٠٦ — ضلال النصارى فى قولهم بأن الله جوهر وله ثلاث صفات وهم الأقانيم
- ٢٠٦ — ما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾
- ٢٠٦ * فصل : فى دلالة قوله تعالى : ﴿ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ وقوله : ﴿ عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ على إثبات أفعاله وأقواله
- ٢٠٧ * فصل : فى دلالة آية الكرسي
- ٢١٠ * فصل : فى أن من أعظم الأصول معرفة الإنسان بما نعت الله به نفسه من الصفات الفعلية .
- ٢١١ — أنواع الصفات الفعلية وأقوال العلماء فيها
- ٢١١ — نزاع الطوائف فى كلام الله وأفعاله
- ٢١٥ — التلاوة والقراءة ، والمراد بهما
- ٢٢٠ * فصل : فى تنازع الناس فى الأفعال اللازمة كالاستواء والمجئ
- ٢٢١ — الذين أثبتوا الصفات الخبرية لهم فيها قولان ، والنزاع فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ وغيره
- ٢٢١ — أقوال الطوائف فيما ذكر الله فى القرآن من الاستواء والمجئ ونحو ذلك
- ٢٢٣ — الكلام عن العرش ، ولم سمي بذلك ؟
- ٢٢٥ — اختلاف أصحاب أحمد فيما نقله عنه حنبل فى المجئ
- ٢٢٧ — موقف ابن كلاب من علو الله فوق العالم
- ٢٢٨ — موقف الجوينى وأتباعه من الصفات الخبرية
- ٢٢٨ — هل ما ورد فى القرآن من أخبار عن الصفات وغيرها لا يفهمه أحد من الناس ؟
- ٢٣٠ — بيان الاحتجاج بقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾
- ٢٣٣ — أقوال الطوائف فى إثبات لفظ « الزوال » و « الانتقال »
- ٢٣٦ — نزول الله إلى خلقه لا ينافى علوه
- ٢٣٦ — تنزيه الله عما يناقص صفات كماله
- ٢٣٨ — لا يجوز الاكتفاء فيما ينزهه الرب عنه على عدم ورود السمع والخبر به
- ٢٣٩ — ينبغى أن تعرف الأدلة الشرعية إسناداً ومقتناً
- ٢٤٠

- ٢٤٠ - بيان القول بأن أخبار الصحيحين وغيرها أخبار آحاد لا تفيد العلم
- ٢٤٢ - الكلام على متن وسند حديث : « إن عرشه أو كرسيه وسع السموات والأرض ... وإنه ليضط به أطيح الرجل »
- ٢٤٢ - حديث القرآن عن عظمة الله عز وجل
- * فصل : في أن النبي ﷺ بين الأصول الموصلة إلى الحق ، وكذلك الآيات الدالة على الله وأسمائه وصفاته ، على أحسن وجه
- ٢٤٤ - أصول أهل البدع تناقض الحق
- ٢٤٤ - بيان أن معقولات الفلاسفة والجهمية والمعتزلة وغيرهم مناقضة لما أخبر به الرسول ﷺ
- ٢٤٦ ومخالفة لصريح العقل
- ٢٥٢ - أقوال الطوائف في الإرادة والقدرة
- * فصل : في أنه ينبغي ألا نقول : إن الشيء لا يعرف إلا بإثبات جميع لوازمه - بيان ذلك ... ٢٥٥
- * فصل : في أن ما جاء به الرسول ﷺ هو من علم الله - بيان ذلك ٢٥٦
- * فصل : في أنه يجب الرجوع في أصول الدين إلى الكتاب والسنة ... ٢٥٩
- بعض الطوائف يغلط في فهم القرآن عند الاستدلال به على ما تعتقده ... ٢٥٩
- طريقة أئمة المسلمين هي أن يجعل القرآن هو الإمام في أصول الدين وفروعه ... ٢٦٠
- * فصل : في أن السور القصار في أواخر المصحف متناسبة ... ٢٦٣

سورة البينة

- * فصل : في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ الآية ٢٦٥
- قراءة النبي ﷺ سورة البينة على أبي بن كعب ودلالته ٢٦٥
- معنى قوله تعالى : ﴿ مُنْفَكِّينَ ﴾ ٢٦٦
- افتراق الأمم واختلافهم قبل إرسال محمدا ﷺ إليهم ٢٧٠
- هل إرسال الرسل يعرف بالعقل ؟ ٢٧٤
- خطأ كل من القدرية النفاة والمرجئة في الوعد والوعيد ٢٧٥
- معنى قوله تعالى : ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ﴾ الآية ٢٧٧
- * فصل : في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ ﴾ ٢٨١
- بيان قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقَ ﴾ الآية ٢٨١

— الاختلاف فى كتاب الله نوعان — ما يمدح منهما وما يذم ٢٨٢

سورة التكاثر

* فصل : فى أن فى سورة التكاثر تنبيهها على البعث ٢٨٥

سورة الهمزة

* فصل : فى قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ ما هو ؟ ٢٨٧

سورة الكوثر

* قول شيخ الإسلام عن قدر سورة الكوثر وأغزر فوائدها ٢٩١

سورة الكافرون

* فصل : فى طرق الناس فى وجه تكرير البراءة من الجانبين ٢٩٦

— هل ذكر قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ بعد كل آية يعد من باب التكرار أم زيادة

معنى ؟ ٢٩٦

— بيان معنى قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ ٣٠٠

* فصل : فى أن القرآن أحكمت آياته ثم فصلت — بيان ذلك من واقع سورة الكافرون ٣٠٤

— ما يتناوله قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ٣٠٩

— المخاطب بقوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ٣٠٩

— ما يترتب على كون اليهود والنصارى ليسوا على ملة إبراهيم ٣١٣

— بيان النفى فى قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ ٣١٦

— بيان غلط من قال: المشرك يجعل معه آلهة أخرى ، فهو يعبد فى حال ليس هو فيها الواحد ٣١٦

— بيان حال العابد وحال المعبود ٣١٨

— فى بيان الخطاب فى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ٣٢٠

* فصل : فى أن الأقوال فى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ هى كما فى قوله: ﴿إِنَّ

الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٣٢٠

— على الداعى أن يعتقد أنه بدعائه وإنذاره وبيانه يحصل الهدى ولو كان أكمل الناس ٣٢٣

- بيان قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ٣٢٦
* فصل : فى بيان أن معبود المشركين يدخل فيه من يعلم كالملائكة ، ومن لم يعلم كالأصنام .. ٣٢٧

سورة تبت

- * قوله : سورة « تبت » نزلت فى أبى لهب وامراته وهما من أشرف بطنين فى قريش ٣٣١
— المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَسَبَ﴾ ٣٣١
— قوله تعالى: ﴿حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ عبرة لكل متعاونين على الإثم ٣٣١

رقم الإيداع : ٥٨٩٠ / ١٩٩٧ م

I.S.B.N:977 - 15 - 0198 - 4

